

# أيضاح القوليد

في شرح اشكالات القواعد

لمؤلفه

الشيخ العلامة الفقيه  
أبي طالب محمد بن الحسين بن يوسف بن أبي طالب

قلعه بن علي ١١٨٢



Princeton University Library



32101 047106347

PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY

*This book is due on the latest date stamped below. Please return or renew by this date.*

JUN 15 2009



31

IR-AR-86-930316

v.1,





---

---

نام کتاب : ایضاح الفوائد  
نام مؤلف : علامه حلی ( قدس سره )  
چاپ و صحافی : اسماعیلیان  
تیراژ : ۳۰۰۰ دوره  
ناشر : بنیاد کوشانپور - مؤسسه مطبوعات اسماعیلیان  
این کتاب شامل چهار جلد میباشد و چا ب دوم آن در سال  
۱۳۶۳ به پایان رسید

---

---





Ibn al-Mutahhar al-Hilli

(الف)

# ايضاح القوليد

في شرح اشكالات القواعد

لمؤلفه

الفقير الاعظم والامير المعظم فخر المحققين الشيخ

ابي طالب محمد بن الحسين بن يوسف بن المطهر الحلي

قدس سره ٦٨٢ / ٧٧١

وفي اعلى كل صفحة منه ما يخصها من المتن المذكور

الجزء الاول

نمقه وعلق عليه واشرف على طبعه (السيد حسين الموسوي الكرمانى)  
و(الشيخ على پناه الاشتهاردى) و(الشيخ عبدالرحيم البروجردى) عفى عنهم

طبع بامر آية الله العظمى السيد محمود الشاهرودى مدظله

على نفقة المحتاج الى عفوره الغفور

الحاج محمد حسين كوشانيور زيدتوفيقه

الطبعة الاولى - ١٣٨٧ هـ ق

2271

. 409367

, 3482

1984

Juz 1

الحسين بن محمد، عن معلى بن محمد، عن الحسن بن علي الوشاء  
 عن حماد بن عثمان، عن ابي عبد الله عليه السلام قال: اذا اراد الله بعبد  
 خيراً فقهه في الدين (١).

\* \* \*

(الامالي) للصدوق باسناده عن رسول الله صلى الله عليه وآله، قال: المؤمن  
 اذا مات وترك ورقة واحدة عليها علم تكون تلك الورقة يوم القيمة  
 سترأ فيما بينه وبين النار وآتاه الله تبارك وتعالى بكل حرف  
 مكتوب عليها مدينة اوسع من الدنيا سبع مرات، وما من مؤمن  
 يقعد ساعة عند العالم الا ناداه ربه عز وجل جلست الى حبيبي  
 فوعزتي وجلالي لاسكنتك الجنة معه ولا ابالي (٢)

(١) اصول الكافي باب صفة العلم وفضله خبر-٣-.

(٢) تل ب ٨ خبر ٦٢ من ابواب صفات القاضى .





(ج)

### بسمه تعالی

الحمد لله على افضاله ونواله ، والصلوة والسلام على مقدم انبيائه وقدوة اصفياه  
وعلى عترته وآله البررة الميامين سيما بن عمه ووارث علمه على أمير المؤمنين وقائد  
الفر المحجلين واللعنة على اعدائهم اجمعين .

وبعد لا يخفى على من القى السمع وهو شهيد ، ان من اشرف العلوم قدراً ، و  
ارفعها شأناً وخطراً ، بعد العلم بالمعارف الالهية ، و الاصول الاعتقادية ، هو العلم  
بالاحكام الشرعية تكليفية ووضعية ، اباحية وحظرية و كيف لا وفي العمل بها النيل  
بسعادة النشأتين والفوز بما تقر به العين وكفى في الحث على تعلمها ماورد عن ساداتنا  
الميامين من الامر بالتفقه في الدين ، ولمكان تلك الاهمية توجهت الى تحصيلها هم  
رجال الفضل و فطاحل المسلمين سيما معاشر اصحابنا شيعة آل الرسول الاكرم (ص)  
فلا تسئل ايها القارىء الكريم عمار كبوا من نياق المشاق ، و جالوا في المفاوز والسباب  
اتبعوا نفوسهم الركية ، بذلوا النفس والنقيس ، سهر والليالي واكدوا الايام بالمطالعة  
فيها والمذاكرة ، و التأليف والتصنيف ، والتجوير والترصيف ، بالسنة شتى ، و سلق  
واذواق متشعبة ، بين ماتن وشارح ، ومحشى ومعلق ، فهم المقدمون على من سواهم  
من اهل القبلة في هذا المضمار ، اخذوا السبق في السباق ، فاصبحت جياذ اقلامهم  
من المصليات والمجليات فله تعالی درهم وعليه اجرهم حيث بذلوا الوسع ، ولم يألوا  
الجهود في هذا الشأن فشكر البارى سبحانه مساعيهم الجميلة و جهودهم الجهدية ،  
ووقفنا لاداء حقوقهم والتأسي بهم آمين آمين .

ومن فرسان هذا التجوال و كبوش كتيبته هو العلم العيلم ، و الحبر البحر  
الخصم ، فخر المحققين ، ومقدم المدققين ؛ نبراس الفقهاء الراشدين ، ومصباح  
المجتهدين ، حلال عقد الفقه بافكاره الرشيقة ، وموضح عوائضه و شوارده بانظاره  
الدقيقه ، امام ائمة الاستنباط في عصره وقدوة ارباب ريد الفروع الى الاصول في  
زمانه ومصره ، ناطورة الفضل وباقعة العلم والتقى ، الشيخ ابو طالب فخر المحققين  
المتوفى سنة ١٧٧١ بن العلامة الجلى آية الله في الافاق ، فحل العلوم وعيبة الفضائل مولانا

الشيخ ابي محمد الحسن بن يوسف بن المطهر الحلبي انار المولى براهينهما وآواهما في مستقر رحمة، فكم له (قده) من آثار فقهية، اشهرها كتاب **ايضاح الفوائد**ها هو بين يديك بمشهد منك ومرئي، فانه قد اتى ناسقه بالعجب العجاب، والسفر المستطاب، اودع فيه من الدقائق والرقائق ما تشتهيهِ النفس وتلذذ النواظر والعيون.

ولكن الاسف كل الاسف ان هذا الكتاب الممتع لم ينتشر الى الحال وكانت نسخه في زوايا مخازن الكتب وروازن الخزائن و المكاتب مترتبة مبعثرة الاجزاء تأكلها العثة وتبيدها اخطار الملوان وطالما كنت مولعاً مقيمياً في انتشاره، متعطشاً الى مهيعه الزلال ورحيقه السلسال، فكم من تاجر كتبي اورجل خير مثرى، الحجت عليه والتمست منه الحاج المضطر في الوصول الى امينته ومأموله، وقوبلت باليأس والخيبة، الى ان قيض الله مجيب الدعوات، همة الوجيه المكرم والشهم الموفق، **ذخر الاخيار والاجلة، صفوة الاشراف والاعزة، الحاج محمد الحسين (كوشانپور)** دام مجده وفاق سعده، بنشره وطبعه، ولاغر وفانه ممن وفقه مولاه اللطيف بالخيرات ورزقه السعادات والبركات، ومن اهمها نشر الكتب الدينية في هذا الدهر المتعوس والعصر المنكوس الذي اتخذ هذا الصنيع فيه سخرىا ونبد الدين ظهرياً فجزاه ربي الرحيم خير الجزاء، وهناً بالكاس الاوفى. **وشمر الذليل** في تصحيحه وتعليقه ثلة من نخب افاضل الحوزة العلمية ببلدة قم ومفاخر اقرانهم و الامائل وهم حجج الاسلام **الحاج السيد حسين الموسوي الكرمانى، والحاج الشيخ على پناه الاشتهاردى،** والحاج الشيخ **عبد الرحيم البروجردى** دامت بركاتهم، وضوعفت حسناتهم، فانهم دام علاهم قد بذلوا الوسع الوسع، واجتهدوا بالجد الجهد في تصحيح الكتاب و مقابله، بعدة نسخ مصححة نفيسة هامة، وتخريج احاديثه، وضبط الفاظه المشككة، وتبيين لغاته العسرة، والمراجعة الى المبسوطات الفقهية، استدلالية وفتوائية وطبع في مطبعة الفاضل الالمعى، الموفق المسدد لخدمة الكتب الدينية ثقة الاسلام الاحوذى **المفضل السيد فضل الله الطباطبائى اليزدى** دام مجده فانتشر بحمده تعالى والشكر له على احسن نمط واسلوب، واجداً لما هو المبتغى في الانتشار من رصانة القرطاس،



وجلاء الكتابة والصحة الكاملة بتجليد ظريف ، و دفعة قشبية ، فجزى الله الناشر والمصححين و الطابع احسن الجزاء ، و سقاهم من الرحيق الاهنى ، بشرية لازماً بعدها ابدا وارجو من كرم ربي الكريم ، وفضله العميم ، ان يكثربيننا امثالهم ، و يحقق امانهم و آمالهم ، انه المجيب الجواد في اسئلةعباده ، والمعطى لسؤلاتهم .

ثم اقدم المعذرة الى ارباب البحث والاحاطة عن ايراد ترجمة مولانا العلامة ونجله الاكرم في هذه الرسالة لان ما ذكره ادام الله بركاتهم في المقدمة كاف وواف لمن اراد الوقوف على حالهما وحياتهما قدس سرهما على سبيل الايجاز والاختصار ومن رام الاحاطة بالتفصيل في هذا الباب فعليه بالمراجعة الى معاجم التراجم ، وبالاخص الى كتابنا «اللثالي الثمين» المطبوع المنتشر مع المجلد الاول من كتاب (احقاق الحق) للعلامة السعيد الشهيد الجليل متكلم الامامية ومنطيق الشيعة ، مولانا القاضي نور الله الحسيني المرعشي المستشهد في سنة ١٠١٩ هـ فيجد المراجع اليه انشودته وما هو مرتاده فيه .

ثم ليعلم انه قد جرت عادة اسلافنا الكرام والعلماء العظام على ذكر طرقهم و اسانيدهم الى مؤلفي الكتب و كانت من سننهم المرضية ايراد ذلك في الاجازات وظهور الكتب ومقالاتهم فلنا اتباعهم في هذه السجية المرضية والطريقة السنينة فنقول اننا نروي الكتابين (القواعد) لاية الله العلامة (والايضاح) لولده الاسعد فخر المحققين بطرق متوافرة .

منها ما نرويه عن مشايخي الكرام ، اساطين الفقه و حملة الحديث و هم الاستاذ ابو محمد السيد حسن صدر الدين الموسوي الكاظميني والاستاذ الشيخ محمد حرز الدين النجفي والاستاذ الشيخ ابوالمجد محمد الرضا الاصفهانى النجفي والاستاذ الشيخ ميرزا محمد الطهراني ثم العسكري والحاج الشيخ محمد الباقر البيرجندى والسيد عبد الحسين شرف الدين و الشيخ علي بن محمد رضا بن موسى آل كاشف الغطاء النجفي و ابنا عمه الشيخ محمد رضا و الشيخ هادى و والدى السيد شمس الدين محمود الحسيني المرعشي النجفي و الحاج الشيخ عباس بن محمد رضا القمي و غيرهم من الاعلام فانهم باجمعهم يروون تأليف المؤلفين النبيلين و آثار سائر علمائنا الفخام القديما عن جماعة اجلهم و انبلهم شيخ مشايخنا محور كرة الرواية ، و قطب رحي الاجازة خاتم المحدثين وثالث المجلسيين مولانا (الحاج ميرزا حسين النورى)

الطبرسي بطرقه التي اوردتها في خاتمة كتابه (مستدرک الوسائل) منها ما يرويه عن استاذ الفقهاء والمجتهدين مربي العلماء الراشدين علم التقي مولانا الحاج الشيخ (مرتضى بن محمد امين الانصارى) الذرفولى عن جماعة منهم شيخه واستاذه المحقق الحاج (ملا احمد النراقى) عن جماعة منهم شيخه واستاذه العلامة مولانا السيد (مهدي بحر العلوم الطباطبائي) النجفي عن جماعة منهم استاذه فقيه آل الشيخ (يوسف بن احمد البحراني) الدرّازي الحائري عن جماعة منهم العلامة المولى (محمد رفيع الجيلاني) المشهدي عن جماعة منهم غواص بحار الانوار ، ومستخرج كنوز الاخبار مولانا الاخوند ملا محمد باقر المجلسي عن جماعة منهم والده العلامة (المولى محمد تقي) المجلسي عن جماعة منهم استاذه العلامة الشيخ (بهاء الدين) محمد الحارثي العاملي عن جماعة منهم والده العلامة (الشيخ حسين بن عبد الصمد) الحارثي العاملي عن جماعة منهم العلامة السعيد الشيخ زين الدين (الشهيد الثاني) عن جماعة منهم العلامة الشيخ (علي بن عبد العال) الميسي عن جماعة منهم العلامة الشيخ (علي بن عبد العال) الكركي (المحقق الثاني) عن جماعة منهم العلامة الشيخ علي بن هلال الجزائري عن جماعة منهم العلامة جمال السالكن الشيخ ابو العباس (احمد بن فهد الحلبي) الحائري عن جماعة منهم العلامة الشيخ (علي بن الخازن) الحائري عن جماعة منهم العلامة السعيد مولانا الشيخ (محمد بن مكى الشهيد الاول) عن جماعة منهم العلامة الشيخ ابوطالب محمد (فخر المحققين) عن جماعة منهم والده (العلامة) احله الله دار الكرامة فلنا ولكل من اجزناه رواية الكتابين عن ناسقيهما الهمامين بهذه الطرق وبغيرها التي تر كناها روماً للاختصار .

هذا والختم بالسلام على من اتبع الهدى خير ختام.

حرره يراعه وبنانه ، وفاه بفيه ولسانه ، خادم علوم اهل بيت الوحي والسفارة ابو المعالي (شهاب الدين الحسيني المرعشي المنجفي) اللائذ العائذ بمشهد كريمة العترة سيدتي فاطمة المعصومة ، وروحي لها الفداء ببلدة قم المشرفة حرم الائمة وعش آل محمد صلوات الله عليهم اجمعين في يوم السبت لتسع بقين من ثاني الربيع سنة ١٣٨٨ حامداً مصلياً مسلماً مستغفراً .



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### اغثنا وادرکنا یا مولانا یا صاحب العصر والزمان

الحمد لله الذي جعلني من الراغبين المشتاقين الى حفظ آثار اجدادي الطيبين الطاهرين المعصومين صلوات الله وسلامه عليهم اجمعين و آثار الفقهاء العظام التابعين لهم رضوان الله عليهم اجمعين .

اما بعد فقد كنت كثيراً ما اطلب التوفيق من الله تعالى لنشر بعض آثار علمائنا السلف (١) وتآليفهم الى ان وفقت يوماً للتشرف بمحضر استاذي العلامة النسابة آية الله العظمى (السيد شهاب الدين الحسيني النجفي المرعشي نزيل قم مدظله) فعطر المجلس بذكر الفقهاء العظام وتآليفاتهم وانتهى الكلام الى الامام الهمام (العلامة على الاطلاق) وولده الشريف ( فخر الحققين ) قدس الله اسرارهما فقال دام ظله : لا يكاد يتقضى تعجبي كيف وقع الذهول عن نظر علمائنا وفقهائنا السلف رضوان الله عليهم وفكرهم الثاقب في طبع الكتاب الشريف (ايضاح الفوائد) مع انه مامن مستنبط الآ و هو محتاج اليه في مقام الاستنباط وطالما كنت مشتاقا الى طبعه ، وعندى عدة نسخ منه ادخرتها في سنين من عمري ولعل السرفى التاخير ، ان الامور مرهونة باوقاتها و ان لكل اجل كتابا .

فابتدرت الى نيته دام ظله وندبت المتمكنين الى طبعه لاحتياج الفقهاء العظام اليه وتعسر الوصول الى نسخه الخطية غالباً ، فانتدب له بعض من له رغبة في الخيرات وهو (عمدة الاخيار الحاج محمد حسين المدعو بكوشا نپور زيد توفيقه) واسئل الله تعالى الاجر والتوفيق لمن تصدى لشيء من ذلك (من الأمر والمؤتمر والمنق والمصحح وغيرهم ممن سعى فيه).

والحمد لله رب العالمين - كتبه بيدي الدائرة

السيد حسين بن السيد جلال الدين الموسوي

الكرمانى عفى عنهما - آمين

(١) سلف الانسان - من تقدمه بالموت من آباءه و ذوى قرابته ولذا سمي الصدر الاول

من التابعين، السلف الصالح (مجمع).



## كلمة حول الفقهاء

لا يزال علمائنا الامامية كانوا حافظين للمذهب الحق بجميع شئونه من ضبط الاحاديث والاثار المنقولة عن اهل بيت الوحي المشتملة على فنون العلوم المحتاج اليها الناس في امر دينهم من الاعتقادات وغيرها ولا سيما ما اشتمل منها على الاحكام الفقيهية في الحلال والحرام فقد شمر جم غير منهم في زمن الغيبة لاستنباطها منها كابن ابي عقيل العماني واحمد بن الجنيد الاسكافي المعبر عنهما بـ ( المقديمين ) وعلى بن بابويه القمي وابنه محمد بن علي المعبر عنهما بـ ( الصدوقين ) ومحمد بن محمد بن النعمان الملقب بالمفيد وتلميذه شيخ الطائفة الامامية الشيخ ابي جعفر محمد بن الحسن الطوسي المعبر عنهما بـ ( الشيخين ) والسيد المرتضى علم الهدى والسيد ابي المكارم ابن زهرة المعبر عنهما بـ ( السيدين ) و الشيخ ابي القاسم جعفر بن سعيد المشتهر بـ ( المحقق ) على الاطلاق ونظر ائمتهم فكم تر كوامن الاثار الحديثية وكم حققوا في العلوم العقلية والنقلية وكم الفوا من الكتب الفقهية الى ان وصلت النوبة الى شمس فلك الفقاها الامام الهمام اول من لقب من بين فقهاءنا العظام بآية الله الملك العلام ووصف على الاطلاق بكونه علامة الدهر في الانام ابي منصور ( الحسن بن يوسف بن المطهر الحلبي ) اعلى الله مقامه الشريف فكم له من تأليف رشيق في العلوم العقلية والنقلية من كلام وحكمة وتفسير وحديث وفقه و اصول و ساير انواع العلوم فهو كما في ( الروضات ) و ( الكنى و الالقاب ) علامة العالم و فخر نوع بني آدم اعظم العلماء شأنًا و اعلاهم برهانًا سحاب الفضل الهائل و بحر العلم الذي ليس له ساحل جمع من العلوم ماتفرق في الناس واحاط من الفنون بما لا يحيط به القياس رئيس علماء الشيعة ومروج المذهب والشريعة صنف في كل علم كتابا و آتاه الله من كل شيء سببا قدماء الافاق بمصنفاته و عطر الاكوان بتأليفاته انتهت اليه رياسة الامامية في المعقول و المنقول والفروع والاصول ( انتهى موضع الحاجة ) و كتبه الفقهية و ان كان كلها رشيقة مشتملة على فروع كثيرة و المزايا التي لا يحتويها كتب آخرين الا ان كتابه ( القواعد ) من بين كتبه كان له بعض ما ليس للاخر منها ، لاشتماله على كثرة الفروع

في كل كتاب و باب و لذا صار مرجعاً لانظار الفقهاء العظام فاجالوا افكارهم في شرحه وتعليقه ، كالسيد عبدالمطلب المشتهر (بالعميدى) ابن اخت العلامة المعاصر لفخر المحققين المتوفى (٧٥٤) مؤلف (كنز الفوائد في حل مشكلات القواعد) و كالمحقق الثانى الشيخ على بن عبد العالى الكركى المتوفى (٩٤٠) مؤلف (جامع المقاصد) و كالشيخ فخر الدين احمد بن محمد بن رفاة السبعى المتوفى (٩٦٠) مؤلف كتاب (سديد الافهام في شرح قواعد الاحكام) و كالشيخ محمد بن الحسن الاصبهانى المشتهر بالفاضل الهندى المتوفى (١١٣٧) مؤلف (كشف اللثام) و كالسيد محمد جواد العاملى المتوفى (١٢٢٦) مؤلف (مفتاح الكرامة) و كالشيخ جعفر المشتهر بكاشف الغطاء المتوفى (١٢٢٨) شارح بعض (ابواب المناسبات) و كالمولى على القزوينى المتوفى بعد (١٢٨١) (١) شارح (كتاب الطهارة والصلوة) و للشيخ نور الدين على بن احمد والد الشهيد الثانى شرح على القواعد و للمولى عز الدين عبدالله بن الحسين التستري المعاصر للمجلسى الاول تنميم على هذا الشرح فى سبع مجلدات كما فى المستدرك (ج ٣ - ص ٤١٤) و للشيخ حسين بن محبى الدين احد مشايخ السيد الجزائرى ايضاً شرح على القواعد كما فى المستدرك (ج ٣ - ص ٤٠٦) وغيرهم من الشراح والمحشين كثير لم نتعرض لذكرهم خوفاً من الاطالة ، و من اراد استقصائها فيطلب من مواضعها .

واقدمهم واوليهم بالذكر ، ولده البار به حياوميتا ، كما صرح به والده المعظم فى غير واحد من كتبه ( الشيخ ابوطالب محمد بن الحسن بن يوسف بن المطهر ) مؤلف هذا الكتاب - ايضاح الفوائد - الذى اعطى لقب فخر المحققين تارة وفخر الدين اخرى من والده ( قدس سرهما ) وكفى له بذلك فخراً ، فانه اول من شمر لشرح اشكالات القواعد فكانه اوضح الطريق لمن تأخر عنه .

واليك شرح بعض حاله :

(مولده) - ولد فى ليلة الاثنين نصف الليل تقريباً ليلة العشرين من جمادى الاولى

(١) لم نعرض على سنة وفاته بينها ، لكنه ذكر فى خاتمة كتابه (صبح العقود) انه فرغ منه

فى سنة (١٢٧١) فوفاته بعد تلك السنة قطعاً .



سنة الاثنتين والثمانين بعد الستمائة .

(نشأته ودراسته) - كان مربي بترية ابيه الشريف في حجره واشتغل عنده بالعلوم العقلية والتقليية كما صرح به هو في شرح خطبة القواعد بقوله : اني اشتغلت عند ابي بتحصيل العلوم من المعقول و المنقول وقرأت عليه كتبا كثيرة من كتب اصحابنا الخ - وكفى بمثل هذا المعلم والمربي لنيل مثل هذا المتعلم والمربي الى اعلى الدرجات العلمية والكمالات النفسانية .

(اجتهاده) - في روضات الجنات مانصه : نقل الحافظ من الشافعية في مدحه انه رآه مع ابيه في مجلس السلطان محمد الشهير بـ (خدا بنده) فوجده شابا عالما فطنا مستعداً للعلوم والاخلاق مرضية ربي في حجر تربية ابيه العلامة وفي السنة العاشرة من عمره الشريف فاز بدرجة الاجتهاد (انتهى) وفي (الكنى واللقاب) بعد عدد جملة من فضائله قال : كفى في ذلك انه فاز بدرجة الاجتهاد في السنة العاشرة من عمره الشريف وبيانه على وجه يدفع به استبعاد من استبعد فوزه بدرجة الاجتهاد في تلك السنة (ان والده العلامة اعلى الله مقامه قد ولد سنة (٦٤٨هـ) وفخر المحققين قد ولد سنة (٦٨٢هـ) وتاليف القواعد على ما صرح به العلامة في ترجمة نفسه في كتابه (خلاصة الرجال) كان في سنة (٦٩٣هـ) وتاليفه كان بالتماس من ابنه على ما صرح في شرح خطبة القواعد بقوله : اني لما اشتغلت على والدي قدس الله سره في المعقول والمنقول وقرأت عليه كثيرا من كتب اصحابنا فالتفت منه ان يعمل لي كتابا في الفقه جامعاً لقواعده حاوياً لفرائده الخ وصرح والده الشريف ايضا بذلك في خطبة القواعد بقوله : فهذا كتاب «قواعد الاحكام في معرفة الحلال والحرام» (الى قوله) اجابة للتماس احب الناس الى واعزهم على وهو الولد العزيز (محمد) الذي ارجو من الله طول عمره بعدي الخ. فينتج من هذه المقدمات انه قدس سره كان في السنة الحادية عشر من عمره جامعاً للمعقول والمنقول وانه قرء على والده كتبا كثيرة من الاصحاب فمن قال انه في السنة العاشرة من عمره الشريف فاز بدرجة الاجتهاد لم يكن قوله يبعد والاستبعاد ناش من عدم التأمل - ويؤيد ذلك ان كاشف اللثام ايضا فاز بتلك الدرجة قبل بلوغه كما



صرح به في اول كتابه كشف اللثام بقوله : و قد فرغت من تحصيل العلوم معقولا و منقولها و لم اكمل ثلاث عشرة سنة و شرعت في التصنيف و لم اكمل احدى عشر و صنت «الحريص على فهم شرح التلخيص» و لم اكمل خمسة عشر سنة و قد كتبت قبله من كتبي ما ينيف على عشرين من متون و شروح (الى ان قال) و كنت القى من الدروس و انا بن ثمان سنين شرحت التلخيص للتفتازاني مختصره و مطوله انتهى .

### مدحه

الفقيه الاعظم و الهمام المعظم وجه من وجوه هذه الطائفة و ثقاتها جليل القدر عظيم المنزلة رفيع الشأن كثير العلم و حيد عصره و فريد دهره قدوة المحققين مقتدى الخلائق اجمعين المخصوص بعناية رب العالمين جيد التصانيف حاله في علو قدره و سمو مرتبته و كثرة علومه ا شهر من ان يذكر حتى ان تلميذه ( الشهيد الاول ) مع انه قلما يشنى على احد قد اثنى عليه في بعض اجازاته ثناء بليغا بقوله ( كما في الروضات ) : الشيخ الامام سلطان العلماء و منتهى الفضلاء و النبلاء خاتمة المجتهدين فخر الملة و الدين ( انتهى ) ( وفي امل الآمل ) للشيخ الحر العاملي عامله الله بلفظه الكامل : كان فاضلا محققا فقيها ثقة جليلا انتهى ، و كفى في مدحه ان والده العلامة يعظمه و يشنى عليه و يعنى بشأنه كثيرا حتى انه ذكره في صدر جملة من مصنفاته الشريفة و امره في وصيته التي ختم بها القواعد باتمام ما بقي ناقصا من كتبه بعد حلول الاجل و اصلاح ما وجد فيها من الخلل .

### واليك كلمات والده في حقه

التذكرة : اما بعد فان الفقهاء عليهم السلام هم عمدة الدين و نقلة شرع رسول رب العالمين ( الى ان قال ) و قد عزمنا في هذا الكتاب الموسوم ( بتذكرة الفقهاء ) على تلخيص فتاوى العلماء ( الى ان قال ) اجابة للتماس احب الخلق الى واعزهم على و لى ( محمد ) امدّه الله تعالى بالسعادات و وفقه لجميع الخيرات و ايده بالتوفيق و سلك به نهج التحقيق و رزقه كل خيرو دفع عنه كل ضيرو آتاه عمرا

مديدا سعيدا و عيشا هنيئا رغيداً و وقاه الله كل محذور و جعلني فداه في جميع الامور (انتهى) .

**الارشاد:** اما بعد فان الله تعالى كما اوجب على الولد طاعة ابويه كذلك اوجب عليهما الشفقة عليه بابلاغ مراده في الطاعات وتحصيل مآربه من القربات لما كثر طاب الولد العزيز (محمد) اصلح الله له امر داريه ووقفه للخير واعانه الله عليه ومد الله له في العمر السعيد والعيش الرغيد لتصنيف كتاب يحتوي النكت البديعة (الى ان قال) فاجبت مطلوبه وصنفت هذا الكتاب الموسوم بارشاد الاذهان (الى ان قال) و التمت منه المجازاة على ذلك بالترحم على عقيب الصلوات و الاستغفار في الخلوات واصلاح ما يجده من الخلل والنقصان (انتهى)

**الالفين:** اما بعد فان اضعف عباد الله تعالى (الحسن بن يوسف بن المطهر الحلبي) يقول: اجبت سؤال الولد العزيز (محمد) اصلح الله له امر داريه، كما هو بر بوالديه، ورزقه اسباب السعادات الدنيوية و الاخروية، كما اطاعني في استعمال قواه العقلية و الحسية، و اسعفه ببلوغ آماله كما ارضاني باقواله و افعاله، و جمع له بين الرياستين، كما انه لم يعصني طرفة عين من املاء هذا الكتاب الموسوم به (كتاب الفين) (الى ان قال) و جعلت ثوابه لولدي (محمد) وقاني الله عليه كل محذور و صرف عنه جميع الشرور، و بلغه جميع امانيه، و كفاه الله امر معاديه وشانيه (انتهى)

**القواعد:** اما بعد فهذا كتاب قواعد الاحكام في معرفة الحلال والحرام (الى ان قال) اجابة للتماس احب الناس الى واعزهم على وهو الولد العزيز (محمد) الذي ارجو من الله تعالى طول عمره بعدى وان يوسدني في لحدى وان يترحم على بعد مماتي كما كنت اخلص له الدعاء في خلواتي رزقه الله تعالى سعادة الدارين و تكميل الرياستين (١) فانه بر بي في جميع الاحوال مطيع لي في الاقوال والافعال (انتهى) وفي آخر القواعد وصية له مشتملة على فوائد كثيرة جليلة لم نقلها خوفا من الاطالة ومن ارادها فليراجع .



انتقال ذهنه - حكى بعض اهل الشروح ان شيخنا العلامة وولده فخر المحققين كان مع السلطان (خدا بنده) مصاحبين له في الاسفار والاحضار وكان ذلك السلطان يتوضأ للصلوة قبل وقتها و مضى عليه زمان على هذه الحالة فدخل عليه العلامة يوماً فسأله فقال اعد كل صلوة صليتها على ذلك المنوال فلما خرج من عنده دخل عليه فخر المحققين فسأله ايضا عن تلك المسألة فقال له : اعد صلوة واحدة و هو اول صلوتك على ذلك الحال ، وذلك انك لما توضأت لها قبل دخول وقتها وصليتها بعد دخوله كانت فاسدة فصارت ذمتك مشغولة بتلك الصلوة فكلما توضأت بعد تلك الصلوة كان وضوئك صحيحاً بقصد استباحة الصلوة لان ذمتك مشغولة بحسب نفس الامر ففرح بذلك السلطان ، فاخبر العلامة رحمه الله بقول ولده فاستحسنه ورجع عن قوله الى قول فخر المحققين (انتهى) (الروضات ص ٥٨٨ - طبع ٢)

## مؤلفاته

- ١- هذا الكتاب - ايضاح الفوائد
- ٢- شرح خطبة القواعد المسمى : (جامع الفوائد) الفه بعد الايضاح
- ٣- رسالة الفخرية في النية
- ٤- حاشية الارشاد (تصنيف والده العلامة)
- ٥- الكافية الوافية في الكلام
- ٦- شرح كتاب نهج المسترشدين (تصنيف والده العلامة)
- ٧- شرح كتاب مبادئ الاصول (لوالده ايضاً)
- ٨- شرح كتاب تهذيب الاصول (لوالده ايضاً) المسمى : (غاية السؤل)
- ٩- المسائل الحيدرية - الفها للاحد تلاميذه الاجل السيد حيدر الاملى . قال في المستدرک (ج ٣ ص ٤٥٩) وهي موجودة عندي بخط السيد والاجوبة بخط الفخر (الروضات ص ٥٨٩ و المستدرک ج ٣ ص ٤٥٩) (الكنى والالقب ج ٣ ص ١٢)

## تلاميذه

- ١ - الشهيد الاول محمد بن مكي



- ٢ - الفاضل المحدث بدر الدين حسن بن نجم الدين المدني
- ٣ - المحقق العلامة فخر الدين احمد بن عبدالله المتوج البحراني
- ٤ - السيد تاج الدين بن معيه
- ٥ - الشيخ ظهير الدين ولد السعيد تاج الدين
- ٦ - الشيخ نظام الدين علي بن عبد الحميد النيلي الذي هو من مشايخ ابن فهد الحلبي
- ٧ - السيد حيدر الأملي (وغيرهم من الافاضل)
- (ابتلائه باهل زمانه) فيه ما علقه (قده) على كتاب (الالفين) عند الدليل الجادى والخمسين بعد المائة على عصمة الامام عليه السلام ما لفظه (يقول) محمد بن الحسن ابن المطهر حيث وصلت في ترتيب هذا الكتاب و تبينه الى هذا الدليل في حادي عشر جمادى الاخرة سنة ست وعشرين وسبع مائة بحدود آذربايجان خطر لي ان هذا خطا بي لا يصلح في المسائل البرهانية فتوقفت في كتابته فرأيت والدى عليه الرحمة تلك الليلة في المنام وقد سلاني السلوان (١) و صالحني الاحزان فبكيت بكاء شديداً و شكوت اليه من قلة المساعد وكثرة المعاند وهجر الاخوان وكثرة العدوان وتواتر الكذب والبهتان حتى اوجب ذلك لي جلاء عن الاوطان والهرب الى اراضى آذربايجان فـ قال لي اقطع خطابك فقد قطعت نياط قلبي (٢) وقد سلمتكم الى الله فهو سند من لاسنده و جازى المسىء بالاحسان فلك ملك عالم عادل قادر لا يهمل مقال ذرة و عوض الاخرة احب اليك من عوض الدنيا ومن اجرتة الى الاخرة فهو احسن وانتا كسب الاترضى بوصول اعواض لم تتعب فيها اعضائك ولم تكل بها قواك والله لو علم الظالم والمظلوم بخسارة التجارة و ربحها لكان الظلم عند المظلوم مترجى و عند الظالم متوقى دع المبالغة في الحزن على فاني قد بلغت من المنى اقصاها ومن الدرجات علاها ومن الغرف ذراها و اقلل من البكاء فانا مبالغ لك في الدعاء (انتهى موضع الحاجة)

(١) سلوان بضم سين وسكون لام خوشحال شدن است (كنز اللفظة)

(٢) النياط - مرق غليظ متصل بالقلب فاذا قطع مات صاحبه (المنجد) .

## وفاته

توفي ليلة ( ٢٥٠٢-٧٧١ ) فيكون عمره الشريف على هذا تسعاً وثمانين سنة تقريباً وعن صاحب نخبة المقال في تاريخه:  
فخر المحققين نجل الفاضل ذاع ٧٧١ للارتحال بعدناحل ٨٩

## مدفنه

نقل الفاضل المتبوع الخبير ( الاغا موسى الموسوي الزنجاني نزيل قم ٤١٠ توفيقه ) عن ظهر نسخة خطية من القواعد (١) بخط جعفر بن محمد العراقي الذي فرغ من كتابة الجزء الاول منه في يوم الثلاثاء الخامس والعشرين من رمضان المعظم من شهر سنة ست وسبعين وسبعمأة ما هذا لفظه : زار الشهيد قبر فخر الدين رحمهما الله تعالى و قال : انقل عن صاحب هذا القبر ، بنقل عن والده ، ان من زار قبر اخيه المؤمن وقرء عنده سورة القدر سبعاً وقال : « اللهم جاف الارض عن جنوبهم وصاعد اليك ارواحهم وزدهم منك رضواناً و اسكن اليهم من رحمتك ما تصل به وحدتهم و تونس به وحشتهم انك على كل شيء قدير». آمن اللهمم الفرع الاكبر القاري والميت. (انتهى).

والمراد بفخر الدين اذا اطلق، خصوصاً بعدرواية الشهيد عنه عن والده، هو فخر المحققين ولد العلامة اعلى الله مقامهما ، ويستفاد منه ان له قدس سره قبراً معيناً في ذلك الزمان زاره تلميذه الشهيد قدس سره وان اخفى علينا الان ، فمافي تنقيح المقال ( في ترجمته قدس سره) من انالم نعرعلى من عين مدفنه فمراده عدم العثور عليه في زمانه لامطلقاً .

## مصادرنا في التصحيح

اعلم ان افضل ما يهديه الانسان الى اخيه، التراث العلمي ، و لاسيما ما يصير سبباً لحياء آثار الماضين الذين اقتفوا آثار ائمة الدين صلوات الله عليهم اجمعين فقد  
(١) هذه النسخة موجودة في مكتبة مدرسة آية الله (آخوند ملاعلى الهمداني) بهمدان.



اهدى الينا ومن علينا باعطاء نسخ عديدة من كتاب (الايضاح) و(القواعد) مخطوطة (ومطبوعة) (١) جم غفير من العلماء الذين هم ورثة الانبياء و اكثرهم اعطاء، سماحة العلامة النسابة آية الله العظمى ( السيد شهاب الدين الحسينى النجفى المرعشى ) مدظله فمنح وافضل واعطى فاجزل ، جعله الله ذخر آلهم يوم لا يتفجع مال ولا بنون .

## نسخ الايضاح

- ١- نسخة عتيقة ثمينة من الايضاح لآية الله النجفى مدظله من اول الكتاب الى آخر الوصية، ومن خصوصياتها اشتمالها على شرح خطبة القواعد الذى شرحها (الفخر) بعد ارتحال والده وبعد الايضاح الذى صنف الجزء الاول منه حال حيوته وفى آخر الجزء الاول منها ما هذا لفظه: اتفق الفراغ منه وقت العصر من يوم الاربعاء لسبع ليلان مضي من شهر ربيع الاول من شهور سنة ثمانى و اربعين و ثمانمأة هجرية على مشرفها السلام .
- ٢- نسخة عتيقة له ايضاً - من اول النكاح الى آخر الديات تاريخ كتابتها (١٣) رجب ١٨٥٥) وفى ظهرها صورة اجازة فخر المحققين للشهيد الاول قدس سرهما وتاريخ الاجازة (٧٥٦) وعلى حواشها علائم التصحيح والمقابلة .
- ٣- نسخة اخرى له ايضاً ثمينة جيّدة الخط من اول النكاح الى آخر الديات تاريخ كتابتها (١١٩١) وعلى حواشها ايضاً علائم التصحيح .
- ٤- نسخة عتيقة ثمينة له ايضاً من اول كتاب الطلاق الى آخر الديات تاريخ كتابتها (١٢٤٦).
- ٥- نسخة ثمينة جيّدة الخط له ايضاً من اول الطهارة الى آخر الوصية تاريخ كتابتها (١٠٤١).
- ٦- نسخة عتيقة ثمينة جدا مشتملة على جميع المتن والشرح لنجله الفاضل الالمعى (الحاج آقا محمود المرعشى) (عسى الله ان يبعثه مقاماً محموداً) من اول كتاب



الطهارة الى آخر الوصية وهذه النسخة احسنها خطأ واصحها تصحيحا وقرائة و كان اكثر اعتمادا في التصحيح والمقابلة عليها وفي آخرها ما هذا لفظه : تم تسويد الجزء الاول من القواعد مع شرح الاشكالات في احسن ساعة من الساعات ( الى ان قال ) ثامن شهر الله الاصم ختم بالخير والنعم في تاريخ سنة تسع وخمسين وثمانمأة ( ١٨٥٩ ) على يدى اضعف البرية ( الى ان قال ) على بن عبدالعزيز الاستر ابادى غفر الله له ولوالديه .

٧ - نسخة اخرى له دام توفيقه ايضا من اول كتاب الطهارة الى او اخر العتق وعلى حواشيتها علائم التصحيح كثيرا .

٨ - نسخة مخطوطة من جامع المقاصد له دام ظله ايضا في اولها شرح خطبة القواعد وعلى حواشيتها علائم التصحيح .

٩ - نسخة عتيقة ثمينة من اول الطهارة الى آخر الديات ، قد هياها لنا سماحة الحجة آية الله العظمى ( السيد كاظم الشريعتمدارى ) مدظله العالى نزيل قم من مكتبة حجة الاسلام والمسلمين ( الحاج سيد على التبريزى ) دامت بر كاته المشتهر ؛ ( مولانا ) وعلى حواشيتها الى او اسطها علائم التصحيح و المقابلة تاريخ كتابتها ( ٩٢٠ ) بخط محمد بن على بن بهمن .

## نسخ القواعد

٢٠١ - نسختان مطبوعتان من مكتبة ( آية الله النجفى المرعى م ظله ) تاريخ طبع احديهما ( ١٢٧٢ ) والاخرى ( ١٣١٥ ) واوليهما اصح .

٣ - نسخة مخطوطة ثمينة جيدة لسيد العلماء حجة الاسلام و المسلمين ( الحاج سيد عيسى الجزائرى ) دامت بر كاته نزيل بلدة خرم آباد لرستان وهى من اول كتاب الطهارة الى آخر الوصية وعلى حواشيتها علائم التصحيح و المقابلة وفي آخرها ما لفظه : هو الموفق والمعين بلغ قبالا و صحح بقدر الامكان الاما زاغ عنه البصر خامس - عشر شعبان المعظم سنة ثمانين بعد الالف فى ايام اقامتى بدار السرور بيجاپور .

٤ - نسخة مخطوطة عتيقة جيدة الخط مشتملة على عدة من كتب القواعد ( للسيد

حسين الموسوي الكرمانى (١)

## مآخذنا فى التعليق

- (١) - القرآن الكريم (٢) - الكافى (٣) - التهذيب (٤) الوسائل (٥) -  
 جامع الاحاديث - (٦) المستدرک - (٧) التذكرة (٨) - الارشاد (٩) - القواعد  
 (١٠) - الالفين (١١) - خلاصة الرجال (١٢) - كشف اللثام (١٣) - تنقيح المقال  
 (١٤) - روضات الجنات (١٥) - الكنى والالقب (١٦) - مجمع البحرين (١٧) -  
 كنز اللغة (١٨) الصحاح - (١٩) - اقرب الموارد (٢٠) - قاموس اللغة (٢١) -  
 صحيح البخارى (٢٢) - صحيح مسلم (٢٣) - سنن النسائى (٢٤) - سنن ابى داود (٢٥)  
 سنن الدارمى (٢٦) - تاريخ الطبرى (٢٧) - المنجد نسئل الله التوفيق لمن ساعدنا فى  
 اعطاء هذه الكتب وان يجعله ذخراً ليوم يتفقد فيه صالح الاعمال و الاثار خصوصاً  
 شيخنا و استاذنا المرحوم آية الله (الشيخ محمد على الحائرى الكرمانى قدس سره)  
 لما استفدنا من عدة من كتبه الباقية وصلى الله على محمد وآله والحمد لله اولاً و آخرأ  
 و ظاهر أوباطناً وقد وقع الفراغ من تنميقها وترصيفها عشية يوم الخامس و العشرين  
 من شهر ربيع الثانى سنة ثمانى وثمانين و ثلاثمائة بعد الالف من الهجرة النبوية على  
 هاجرها النحية و السلام الاحقر الفانى ( السيد حسين الموسوى الكرمانى )  
 (والشيخ على پناه الاشتهاردى) و (الشيخ عبدالرحيم البروجردى) - ١٣٨٨



# ايضاحُ الفوائدِ

في شرح اشكالات القواعد

لمؤلفه:

الفتية الاعظم والامام المعظم فخر المحققين الشيخ  
ابي طالب محمد بن الحسين بن يوسف بن المطهر الحلي

قدس سره ٦٨٢ / ٧٧١

وفي اعلى كل صفحة منه ما يختص من المتن المذكور

طبع بأمر آية الله العظمى السيد محمود الشاهرودي تظله

على نفقة الحاج الى حرم تبة الغفور الحاج محمد حسين بن يوسف  
زيد توفيقه

الطبعة الاولى ١٣٨٧ هـ

المطبعة العلمية - قم

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله على سوابغ النعماء و ترادف الآلاء

---

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

جامع الفوائد

في شرح خطبة القواعد

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على سيد المرسلين محمد النبي  
وعلى آله الطاهرين المعصومين .

اما بعد فقد سألني اجل الخلان و افضل الاخوان ان املي عليه شرح خطبة  
القواعد تصنيف والدى عليه منى التحية والسلام و ادخل المؤمنين في شفاعته يوم  
القيام فاجبت سؤاله و امليت عليه هذه الرسالة و حررت هذه المقالة و سميتها  
بجامع الفوائد في شرح خطبة القواعد و بينت فيها الدقائق و الفوائد و اوضحت  
اللطائف و الفرائد التي اشتملت عليها خطبة القواعد متوكل على سبب الاسباب الملك  
العزیز الوهاب الغفور التواب .

قوله الحمد لله على سوابغ النعماء و ترادف الآلاء

اقول: اعلم ان للنفس الناطقة قوتين قوة علم و قوة عمل و لها في كل واحدة  
منهما مراتب ( امامراتب القوة العلمية فاربع ) ( الاولى ) ما يسمى عقلا هيولانيا و هو  
القوة التي من شأنها الاستعداد المحض وهو شامل لكل النفوس الناطقة و اليه اشار  
بقوله على سوابغ النعماء ( الثانية ) العقل بالملكة وهو القوة التي من شأنها الانتقال



## المتفضل بارسال الانبياء لارشاد الدهماء

من العلوم البديبية الى العلوم الكسبية (الثالثة) العقل بالفعل وهو القوة التي تدرك المعقولات الكسبية (الرابعة) العقل المستفاد وهو انطباع الصور المعقولة في النفس كالصورة في المرآة ونحوها وكونها حاضرة عندها بالفعل والى هذه المراتب الثلاث اشار بقوله وترادف الآلاء حيث يحصل مرتبة بعد مرتبة (واما القوة العملية فمراتبها ثلاث: (الف) تهذيب الظاهر باستعمال الشرايع الحققة (ب) تخلية الباطن من الاخلاق الذميمة وواليه اشار بقوله تعالى: **قد افلح من زكاهها (١)** (ج) تحلية السر بالصور القدسية والى هذه المراتب اشار بقوله: وترادف الآلاء والنعمة هي المتفعة الحسنة الواصلة الى الغير على جهة الاحسان اليه وهي اما ظاهرة واما باطنة والنعمة الباطنة تختص باسم الآلاء و النعم الظاهرة تطلق عليها النعمة .

قوله: المتفضل بارسال الانبياء لارشاد الدهماء .

اقول : هي هنا ثلاث فوائد : ( الف ) لما كان اعظم النعم هو النبوة لان نعمها عام وتحصل بها سعادة الدارين وتحصل بها النظام باحوال الشخص في نفسه وفي تدير منزله ومشاركته مع غيره المسمى بسياسة المدن فهذا حمد الله عليه ( ب ) انه اشار الى دليل النبوة بقوله : لارشاد الدهماء اى الخلق الكثير وتقرير الدليل ان الانسان مدنى بالطبع لا يمكن ان يعيش وحده بل لابد له من مشارك من بنى نوعه ليرجع (٢) كل منهم الى ما يحتاج الاخر اليه والاجتماع مظنة التنازع لان ضعفاء العقول يختارون بلوغ شهواتهم ويخترقون (يحترقون-خل) فيها فساد نظام النوع فكان تمام النوع يحتاج الى شريعة وناموس الهى وحدود تمتع الناس الشهوات والقوة الغضبية فلا بد ان يكون الصادع به بوحي من قبل الله تعالى و يدل عليه معجزات وآيات لاستحالة الترجيح من غير مرجح (ج) الاشارة الى الغاية من بعثة النبي ﷺ وهي ارشاد الخلائق فى امور معاشهم ومعادهم الى طريق الصواب والهداية الى احكام الشريعة ( و اعلم انى قد اوردت على والدى المصنف قدس الله روحه ان ارسال الانبياء واجب عقلا

(٢) (بفرغ-خل) اى لىسمى ويبنذل جهده

(١) س (الشمس) آية ٩

و المتطول بنصب الاوصياء لتكميل الاولياء والمنعم على عباده بالتكليف المؤدى الى احسن الجزاء ورافع درجات العلماء

على الله تعالى عند الامامية والمعتزلة فكيف جعلته هنا تفضلا (واجاب ره) بان ارسال الانبياء موقوف على خلق المكلفين وتكميل عقولهم وخلق الشهوات لهم والقدرة و ذلك كله تفضل فلما كان الاصل المبني عليه تفضلا كان الفرع اولى بالتفضل .

قوله: والمتطول بنصب الاوصياء لتكميل الاولياء .

اقول : نسبة الارشاد الى الانبياء ونسبة التكميل الى الاوصياء اشارة الى قوله تعالى ( انما انت منذر ولكل قوم هاد ) ( ١ ) و جعل النبي ( ٢ ) للتبليغ والوصى للتكميل و لما كان التكميل هو باستعمال شرايع الحقه ثم تخلية السرمن الاخلاق النجمية ثم تحليته بالصور القدسية كذا جعل الامام الذى هو وصيه حفظا للشرع و هداية الخلق اليه وحملهم عليه فيحصل تكميل الاولياء وهم العلماء والعلماء يهدون باقى الامة (والسؤال والجواب كما مضى) .

قوله: والمنهم على عباده بالتكليف المؤدى الى احسن الجزاء .

اقول: التكليف ارادة (بعث-خل) من تجب طاعته ما فيه مشقة ولما كان التكليف مؤديا الى السعادة الابدية كان اعظم نعم الله تعالى ( والسؤال و الجواب كما تقدم ) قوله: ورافع درجات العلماء .

اقول: هذا اشارة الى قوله تعالى : هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون . (٣) وقوله تعالى : انما يخشى الله من عباده العلماء . (٤) وقوله تعالى : شهد الله انه لا اله الا هو والملائكة و اولوا العلم . ( ٥ ) فذكرهم هنا لشرف مرتبتهم وعلوم منزلتهم و قوله تعالى : فاستلوا اهل الذكر ان كنتم لاتعلمون (٦) و انها من طريق المعقول فاعلى المراتب العقل المستفاد .

(١) س (الرعد) آيه ٨ (٢) عطف على قوله تعالى

(٣) س (الزمر) آيه ١٢ (٤) س (الفاطر) آيه ٢٦

(٥) س (آل عمران) آيه ١٧ (٦) س (النحل) آيه ٢٥



ومفضل مدادهم على دماء الشهداء و جاعل اقدامهم واطئة على أجنحة ملائكة السماء أحمده على كشف البأساء ودفع الضراء، وأشكره في حالتي الشدة والرخاء

قوله: ومفضل مدادهم على دماء الشهداء.

اقول: جاء في الخبر ما معناه : ان يوم القيمة يوزن دماء الشهداء و مداد العلماء فيرجح مداد العلماء على دماء الشهداء.

قوله : و جاعل اقدامهم واطية على اجنحة ملائكة السماء

اقول : هذا اشارة الى الحديث المروى ( ١ ) وهوان الملائكة تضع اجنحتها تحت رجلي طالب العلم رضاء به .

قوله : احمده على كشف البأساء ودفع الضراء .

اقول : الاول اشارة الى ازالة الضرر الحاصل. و الثاني اشارة الى منع وصول الضرر المتوقع. والبأساء هو الضرر الشديد الحاصل، ويمكن ان يقال الاول ازالة الجهل البسيط والثاني الجهل المركب .

قوله : واشكره في حالتي الشدة و الرخاء .

اقول : الشكر هو الاعتراف بنعمة المنعم مع ضرب من التعظيم و الحمد هو ذكر صفات الكمال للمدوح و الحمد والمدح اخوان و بين الحمد و الشكر عموم و خصوص من وجه لان الحمد لا يكون الا باللسان و الشكر قديكون بالقول و قديكون بالعمل فيكون الشكر اعم من الحمد بهذا الوجه و الحمد قديكون على نعمة و قديكون على غير نعمة و اما الشكر فلا يكون الا على نعمة فيكون الحمد اعم من الشكر بهذا الوجه. اذا عرفت ذلك فنقول : قد ظهر من كلام المصنف قدس الله سره ان الرخاء الذي

هو عبارة عن حصول المنافع و دفع الآلام و الشدة و هو الالم كل واحد منهما نعمة من نعم الله تعالى ( اما ) الرخاء فظاهر و ( اما ) الشدة فلان الالم الحاصل من الله تعالى اما ان يكون مستحقا او مبتدئا و الاول نعمة من حيث انه دفع عقاب الآخرة و هو انه اذا عذب في الدنيا على ذنب لم يعاقب في الآخرة عليه و اما الثاني فلانه لا بدوان يعطى المكلف

و صلى الله على سيد الانبياء محمد المصطفى

في الآخرة في مقابلته من الثواب والاعراض ما لو علم به المكلف لاختاره قطعاً فقد ظهر  
انه نعمة فيجب شكر الله في الحالين .

**قوله : وصلى الله على سيد الانبياء محمد المصطفى**

**اقول:** الصلوة من الله الرحمة ومن الملائكة الاستغفار وفي الشرع ذات الر كوع  
و السجود (واعلم) ان الناس اتفقوا على جواز الصلوة على النبي ﷺ و الصلوة  
على آله بتبعيته، وعلى وجوبها في الصلوة، وعلى استحبابها في غيرها وقال بعضهم لا، وقيل  
مرة واختلفوا ايضا في جواز الصلوة على آله المعصومين بانفرادهم، واختلفوا ايضا  
في جواز الصلوة على غيرهم من طوائف المؤمنين، فذهبت الامامية الى الجواز لقوله  
تعالى (وص عليهم) ولان النبي ﷺ قال : اللهم صل على ابي اوفى (١) فيجوز لنا  
التأسي بذلكن الا ليق والاحسن والاولى بالادب اختصاص هذه الصيغة بالنبي ﷺ  
وآله المعصومين بتبعيته الطائفة ومنقردين اجمالاً وتفصيلاً، ومنع الشافعي من اطلاق  
هذه اللفظة على غير النبي وآله ﷺ لاجملاً بتبعيته ولا تفصيلاً ولا انفراداً  
لاجل تعظيم النبي وآله واعتراضه والذى قدس الله سره بقوله تعالى : الذين اذا  
اصابتهم مصيبة قالوا انا لله وانا اليه راجعون اولئك عليهم صلوات من  
ربهم ورحمة (٢) وكذا اختلفوا في صيغة عليه السلام .

**قال :** والذى قدس الله سره في نهاية الاحكام (اما بعد فان الفقهاء ﷺ) و  
ذهب الشافعي الى اختصاص صيغة رضى الله عنه بالصحابة فلا يقال لغير الصحابي  
رضى الله عنه، واختصاص كرم الله وجهه بعلى ﷺ فلا يقال لغير على ﷺ لانه لم يسجد  
لصنم بخلاف غيره من الصحابة وغير اولاده المعصومين وذهبت الامامية الى جواز  
اطلاق صيغة رضى الله عنه على كل مؤمن ومؤمنة لانه لا دليل على الاختصاص فالقول  
به يكون ادخالاً في الدين ما ليس منه .



وعترته الاصفياء صلاة تملأ اقطار الارض و السماء . اما بعد :

قوله : وعترته الاصفياء

اقول : العتره هي الخاص من الآل و (قوله) الاصفياء الذين اصطفاهم الله وهم المعصومون لقوله تعالى : ان الله اصطفى آدم و نوحا و آل ابراهيم و آل عمران على العالمين (١) والمراد بهؤلاء المعصومون لان ائمتنا له (اتفق - خ) و فرق بين الذرية والعتره وبينهما عموم من وجه فان عليا عليه السلام رأس العتره وسيدهم وليس من ذرية النبي صلى الله عليه وآله ومن ليس بمعصوم من الذرية ذرية وليس من العتره كجعفر الكذاب و يجتمعان في باقى الائمة عليهم السلام (و المراد) بالآل فى قوله اللهم صل على محمد و آل محمد المعصومين، و قال الشافعى المراد كل مؤمن و مؤمنة و الاصح الاول، و اهل البيت المراد بهم الائمة و فاطمة عليها السلام لا غيرهم فلو اوصى لاهل البيت لم يدخل فيه غير المعصومين لانه لما نزل قوله تعالى : انما يريد الله لينهب عنكم الرجس اهل البيت و يطهركم تطهيراً (٢) اخذ النبي صلى الله عليه وآله كساء و شمله على نفسه و على علي و فاطمة و الحسين عليهم السلام : و قال اللهم هؤلاء اهل بيتى فاذهب عنهم الرجس و طهرهم تطهيراً فقال ام سلمة الست من اهل البيت يا رسول الله فقال انك على خير .

قوله : صلوة تملأ اقطار الارض و السماء

اقول : فيها ضمائر اى تملأ بركتها و شرفها و فضلها اهل اقطار الارض و السماء ( و قيل) معناه رحمة شاملة للامة و الملائكة فان رحمته رحمة امته قال تعالى : ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك و ما تأخر (٣) اى من ذنب امتك .

قونه : اما بعد

اقول : هذا فصل خطاب ياتى للفصل بين الخطا بين غير متجانسين اول من نطق بها على عليه السلام ( و قيل داود عليه السلام - خ) و هو من فصيح كلام العرب

(٢) س الاحزاب آية ٢٣

(١) س آل عمران آية ٣٠

(٣) س الفتح آية ٢

فهذا كتاب قواعد الاحكام في معرفة الحلال والحرام لخصت فيه لب الفتاوى خاصة وبيّنت فيه قواعد احكام الخاصة

**قوله :** فهذا كتاب قواعد الاحكام في معرفة الحلال و الحرام  
**اقول :** هذا اسم الكتاب وهو مطابق لمسامه والقواعد جمع قاعدة وهي امر  
 كلى يبنى عليه غيره ويستفاد حكم غيره منه فهي كالكلية اجزئياته و الاصل لفروعه  
 وانما اخذني اسمه هذين الحكمين و هي بعض ما اشتمل عليه الكتاب لانه اشتمل  
 على بيان الاحكام الخمسة و السبب و الشرط و المانع لان هذين الحكمين (١)  
 يقسمان (يقضيان - خ ل) باقى الاحكام .

**قوله :** لخصت فيه لب الفتاوى خاصة

**اقول :** التلخيص هو حذف الزوائد و لب الشيء جيده ( لا يقال ) ان فيها  
 اشكالات و ترددات فكيف يكون قد بين الفتاوى خاصة (لانا نقول) المراد بالفتاوى  
 ما يفتى به لولا المعارض و تردداته و اشكالاته ليست كترددات غيره لان ترددات المجتهد  
 باعتبار تعارض الادلّة و الامارات و تعارضها يرجع الى الحكم بالخيار فى الواقعة بايها  
 شاء بخلاف غير المجتهد فانه لا يتخير مع التردد فتردد المجتهد الحاصل من تعادل  
 الامارات كل واحد من الطرفين مفتى به بالقوة، فان المفتى اذا سأله العامى فى مثل  
 هذه الصورة خير العامى المستفتى فى العمل بايها شاء فكانه افتاه بكل واحد منهما .

**قوله :** وبيّنت فيه قواعد احكام الخاصة

**اقول :** الحكم الشرعى هو خطاب الشرع المتعلق بافعال المكلفين بالاقتضاء  
 او التخيير او الوضع و ( قوله ) الخاصة اشارة الى الامامية و انه كانوا خاصة لانهم  
 الخلاصة الناجون بقول النبي ﷺ : ستفترق امتى على بضع وسبعين فرقة واحدة  
 منها ناجية و الباقي فى النار: (٢) روى لى و الدى قدس الله سره عن افضل المتأخرين خواجه  
 نصير الملة و الحق و الدين الطوسى قدس الله سره قال : الفرقة الناجية هي الفرقة  
 الامامية، قال لاني اعتبرت جميع المذاهب و ووقفت على اصولها و فروعها فوجدت من  
 عدا الامامية مشتركين فى الاصول المعتبرة فى الايمان و ان اختلفوا فى اشياء يتساوى



اجابة لالتماس أحب الناس الى وأعزهم على وهو الولد العزيز (محمد) الذي أرجو من الله تعالى طول عمره بعدى وأن يوسدنى فى لحدى وأن يترحم على بعد مماتى كما كنت اخلص له الدعاء فى خلواتى رزقه الله تعالى سعادة الدارين و تكميل الرياستين فانه يربى فى جميع الاحوال مطيع لى فى الاقوال و الافعال والله المستعان وعليه التكلان وقد رتب هذا الكتاب على عدة كتب .

اثباتها و نفيها بالنسبة الى الايمان، ثم وجدت طائفة الامامية هم يخالفون الكل فى اصولهم فلو كانت فرقة مدن عداهم ناجية لكان الكل ناجون، فدل على ان الناجى هم الامامية لاغير .

**قوله : اجابة لالتماس احب الناس الى واعزهم على .**

**اقول :** انى لما اشتغلت على والدى قدس الله سره فى المعقول و المنقول و قرأت عليه كثيرا من كتب اصحابنا فالتمست منه ان يعمل (١) لى كتابا فى الفقه جامعا لقواعده حاويا لقراءته مشتملا على غوامضه ودقائقه جامعا لاسراره وحقائقه بينى (بيتنى - خ) مسائله على علم (علمى - خ) الاصولين وعلى علم البرهان و ان يشير عند كل قاعدة الى ما يلزمها من الحكم وان كان قد ذكر من قبل ذلك ما فيه (ما ينافى - خ) معتقده وفتواه وما لزم من نص على قاعدة اخرى و فحواها ليتنبه المجتهد على اصول الاحكام وقواعد فتاوى الحلال والحرام فقد يظن كثير من الجهال المقلدين تناقض الاحكام فيه ولم يعلموا ان المراد ما ذكرناه فيظنون ان عليه سؤالا واردا ولم يعلموا انهم لم يفهموا من كلامه حرفا واحدا كما قيل (ويل للشعر الجيد من رواة السوء) .

**قوله : وقد رتب هذا الكتاب على عدة كتب**

**اقول :** مسائل الفقه اما ان تكون تتحد جنسا وقد جعل لها الكتاب، او نوعا وقد جعل لها المقاصد، او صنفا وقد جعل لها النصول) تمت بحمد الله و عونته و حسن توفيقه والحمد لله رب العالمين وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين .

## كتاب الطهارة

وفيه مقاصد : الاول فى المقدمات وفيه فصول الفصل الاول فى أنواعها .  
 الطهارة : غسل بالماء او مسح بالتراب متعلق بالبدن على وجه له صلاحية التأثير  
 فى العبادة (وهى) وضوء وغسل وتيمم وكل واحد منها اما واجب او ندى (فالوضوء)  
 يجب للواجب من الصلوة والطواف ومس كتابة القرآن ، ويستحب للصلوة والطواف  
 المندوبين ولدخول المساجد وقراءة القرآن وحمل المصحف والنوم وصلاة الجنائز  
 والسعى فى الحاجة وزيارة المقابر ونوم الجنب وجماع المحتلم وذكر الحائض و  
 الكون على الطهارة والتجديد (والغسل) يجب لما يجب له الوضوء  
 ولدخول المساجد وقراءة العزائم ان وجبا ولصوم الجنب مع تضييق الليل الا لفعله

## بسم الله الرحمن الرحيم

رب يسر ولا تعسر

الحمد لله ذى العزة والبقاء والقدرة والعلاء والمجد والكبرياء والسلطان  
 القاهر والعز الباهر (١) المتنزه عن ادراك النواظر المتقدس عن تمثيل الخواطر، احمده  
 على نعمه الغامرة (٢) و اشكره على مننه الوافرة و صلى الله على المؤيد بالحكمة  
 المثبت بالعصمة محمد النبى وآله الطاهرين المعصومين .

اما بعد فلما كان (كتاب) شيخنا الاعلم و امامنا المعظم افضل  
 المتقدمين والمتأخرين لسان الحكماء و المتكلمين مشيد قواعد المسلمين المؤيد  
 بالنفس القدسية و الاخلاق النبوية والدى: جمال الملة والدين ابى منصور الحسن  
 ابن السعيد العلامة ملك المناظرين افضل المتقدمين سديد الدين يوسف بن  
 المظهر ادام الله ايامه الموسوم بقواعد الاحكام فى معرفة الحلال و الحرام



ولصوم المستحاضة مع غمس القطننة ، (ويستحب) للجمعة من طلوع الفجر الى الزوال ويقضى لو فات الى آخر السبت وكلما قرب من الزوال كان أفضل، وخائف الاعواز يقدمه يوم الخميس فلو وجد فيه أعاده، وأول ليلة من رمضان ونصفه وسبع عشرة وتسع عشرة واحد عشرين وثلاث وعشرين وليلة الفطر و يومى العيدين وليلة نصف رجب و نصف شعبان ويوم المبعث والغدير والمباهلة وعرفة و النيروز الفرس وغسل الاحرام والطواف وزيارة النبي والائمة عليهم السلام وتارك الكسوف عمداً مع استيعاب الاحتراق و المولود و السعى الى رؤية المصلوب بعد ثلاثة أيام و التوبة عن فسق أو كفر وصلاة الحاجة والاستخارة ودخول الحرم ومكة والمسجد الحرام والكعبة والمدينة ومسجد النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولاتدأخل وان انضم اليها واجب ولايشترط فيها الطهارة من الحدثين ويقدم ما للفعول (والمكان - خ) وما للزمان فيه ( والتيمم ) يجب للصلاة و الطواف السواحيين ولخروج الجنب من المسجدين ( والمندوب ) ماعدها وقد تجب الثلاثة باليمين والنذر والعهد .

## الفصل الثاني في اسبابها

يجب الوضوء بخروج البول والغايط والريح من المعتاد وغيره مع اعتياده و النوم المبطل للحاستين مطلقا، وكلما أزال العقل، والاستحاضة القليلة، والمستصحب

(هو) اشرف الكتب الفقهية واسناها وارفعها واعلاها قد اشتمل على غواعض اسرار محتجبة وراء استار لا يكشفها الا البارع في الاصولين اذا كان آخذاً من ساير العلوم بحظ، جامعا بين تحقيق و حفظ طويل المطالعة كثير المباحثة، واشكلت رموزها و اشكالاته وكان بعض اخواننا في الدين و معاصرينا في طلب اليقين سألني ان املى (اعمل - خل) كتاباً كاشفا لاستاره موضحاً لاسراره فاهرنى والدى ادام الله ايامه باجابته فبادرت الى مقتضى ارادته خوفاً من الاخلال بطاعته و عملت هذا الكتاب و سميته بايضاح الفوائد في شرح اشكالات القواعد راجيا من الله تعالى حسن التوفيق و اصابة الحق بالتحقيق .

للمواقض كالود المتلطح ناقض اما غيره فلا، ولا يجب بغيرها كالمذى والقي و غيرهما  
ويجب (الغسل) بالجنابة والحيض والاستحاضة مع غمس القطنة والنقاس ومس الميت  
من الناس بعد برده قبل الغسل أو ذات عظم منه وان ابنت من حي، وغسل الاموات ولا  
يجب بغيرها و يكفي غسل الجنابة عن غيره منها لو جامعه دون العكس فان انضم  
الوضوء فاشكال .

## كتاب الطهارة

وفيه مقاصد الاول في اسبابها وانواعها .

قال دام ظله : ويكفي غسل الجنابة عن غيره منها لو جامعه دون العكس  
فان انضم الوضوء فاشكال .

اقول: يحتمل الاجزاء لوجوه .

(الف) ان غيره انما لم يجز عنه لمتقصه لاحتياجه الى الوضوء فلما انضم الوضوء  
اليه تم فاجزأ كوضوء حدث البول المجزى عن حدث الغائط .

(ب) انه مع الانضمام ان استباح (اباح-خل) الصلوة ثبت المطلوب لتوقف  
الاستباحة على رفع حدث الجنابة و الا لم يبق لوجوبها فائدة و صار وجودهما  
كعدمهما وهو محال لان الفعل الواجب انما يجزى عن فعل آخر واجب اذا اشتمل  
على جميع وجوه الوجوب فيه فان اشتمل الاخر كذلك وجب اجزائه عنه والاستحالة  
اجتماعهما في الوجوب اختيارا .

(ج) رواية زرارة في الحسن عن احدهما بَيِّنَاتٌ انه قال في حديث طويل:  
المرأة يجزئها غسل واحد لجنابتها و احرامها و جمعتها و غسلها من حيضها و عيها (١). ولم  
يشترط نية الجنابة او الاطلاق فلو كان المراد احدهما عينا للزم تاخير البيان عن  
وقت الحاجة او الخطاب و كلاهما محذور خصوصا في الخبر لا يهايم الكذب وفيه نظر.  
(د) رواية محمد بن علي الحلبي عن ابي عبد الله عَلَيْهِ السَّلَامُ قال : غسل الجنابة و  
الحيض واحد (٢). فنقول اذا اتت بغسل الحيض مع الوضوء فقد اتت بغسل الجنابة و الا



ونية الاستباحة أقوى اشكالا ويجب (التميم) بجميع اسباب الوضوء والغسل، وكل أسباب الغسل أسباب الوضوء الا الجنابة فان غسلها كاف عنه وغسل الاموات كاف عن فرضه .

### الفصل الثالث

#### في آداب الخلوّة وكيفية الاستنجاء

يجب في البول غسله بالماء خاصة أقله مثلاه وفي الغائط المتعدى كذلك

لم تصدق الوحدة، وفي سندها ضعف والوحدة والمساواة لا تقتضى العموم كما بين في الاصول، و لفظ الوحدة مقول بالتشكيك على معان.

(هـ) رواية حريز عن ابي جعفر عليه السلام : قال: اذا حاضت المرأة وهي جنب اجزأها

غسل واحد .

( و يحتمل عدم لوجهين ) ( الف ) ان الغسل وحده لا يجزى و الوضوء ليس له تاثير في رفع ( حدث - خ ) الجنابة و الاثر الوضوء مع التنصيص عليه وهو باطل اجماعاً ( ب ) الجنابة سبب لوجوب الغسل والاصل عدم اجزاء غيره عنه و الكامل في ذاته اكمل من المتمم .

#### قال دام ظلّه : ونية الاستباحة اقوى اشكالا

اقول : لو نوى الاستباحة لأغير احتمال الاجزاء لقوله عليه السلام : لكل امرء

مانوى (١) (وعدمه) لانه لو اجزأه لكان اما باعتبار انصرافه الى غسل الجنابة وهو باطل لاشراك نية الاستباحة بينهما و لادلالة لما به الاشتراك على ما به الامتياز فتخصيصه بالجنابة ترجيح من غير مرجح، و لاقتضاء نية الاستباحة المطلقة رفع الاحداث وهو باطل و الا اجزأ غسل الحيض المنوى به الاستباحة عن الجنابة لوجود العلة و نية رفع الحيض لا تصلح للمانعة لان نية المعلول لا تضاد العلة و نيتها، وجعلها غاية لا يقتضى تمحضها لانه جعل الاستباحة غاية اذ قصده استباحة الدخول في الصلوة، ولانه كلما اثرت نية الاستباحة المطلقة في رفع حدثين اثرت في رفعهما مع تقييدهما باحدهما كالبول والغائط وليس بقياس، و الاول اقوى لانه نوى شيئاً فيحصل له للحديث المقدم

(١) تلبيح ٥ خبر ٩٥٧ من ابواب مقدمات المبادات

حتى يروا العين والاثر ولا عبرة بالرائحة وغير المتعدى تجرى ثلاثة أحجار وشبهها من خرق وخشب وجلد مزيلة للعين، والماء أفضل كما أن الجمع في المتعدى أفضل ويجزى ذوات الجهات الثلاث والتوزيع على أجزاء المحل وان لم ينق بالثلاثة وجب الزائد ويستحب الترتول وتقى بدونها وجب الاكمال ولا يجزى المستعمل ولا النجس ولا ما يزلق عن النجاسة ويحرم بالروث والعظم وذى الجرمة كالمطعموم وبتربة الحسين ع ويجزى ويجب على المتخلى ستر العورتين ويحرم استقبال القبلة واستدبارها مطلقا وينحرف في المبنى عليهما ويستحب ستر البدن وتغطية الرأس والتسمية وتقديم اليسرى دخولا واليمنى خروجا والنداء عندهما وعند الاستنجاء والفراغ منه والاستبراء في البول للرجل بان يمسح ذكره من المقعدة الى أصل القضيب ثلاثا ومنه الى رأسه ثلاثا ونتره ثلاثا فان وجد بلة (بللاخ) بعده مشتبه لم يلتفت ولو لم يستبرأ أعاد الطهارة ولو وجد بعد الصلوة أعاد الطهارة خاصة وغسل الموضع ومسح بطنه عند الفراغ، ويكره استقبال الشمس والقمر بفرجه في الحدثين واستقبال الريح بآب البول والبول في الصلابة وقائما ومطمحا وفي الماء جاريا وراكدا والحدث في الشوارع والمشارع ومواضع اللعن وتحت المثمرة وفي فناء النزال وجرعة الحيوان والافنية ومواضع التأذى والسواك عليه والاكل والشرب والكلام الا بالذكر وحكاية الاذان او قراءة آية الكرسي أو طلب الحاجة المضرفوتها وطول الجلوس والاستنجاء باليمين وباليسار وفيها خاتم عليه اسم الله تعالى أو أنبيائه أو الأئمة عليهم السلام أو فصحى من حجر زمزم فان كان حوله. فروع (الاول) لو توضأ قبل الاستنجاء صح وضوئه، وعندى أن التيمم ان كان لعذر لا يمكن زواله كذلك .

ذكره، ولاقتضائها رفع كل واحد عند الافراد فكذا عند الاجتماع لعدم مانعية احدهما الاخر، ولرجحان هذا الاحتمال كان عدم الاجزاء اقوى اشكالا، ولا يرد الاحتجاج باستلزام نية الملزوم نية اللازم لجواز الغفلة عنه لانه ليس بيبين وعدم ارادة اللازم. قال دام ظله : ولو توضأ قبل الاستنجاء صح وضوئه وعندى أن التيمم لو كان لعذر لا يمكن زواله كذلك .



ولو صلى والحال هذه اعادة الصلوة خاصة (الثاني) لو خرج أحد الحدثين اختص مخرجه بالاستنجاء (الثالث) الاقرب جواز الاستنجاء في الخارج من غير المعتاد اذا صار معتاداً .  
(الرابع) لو استجمر بالمجس بغير الفائط وجب الماء وبه يكفى الثلاثة غيره .

## المقصد الثاني

### في المياه و فصوله خمسة

(الاول) في المطلق والمراد به ما يستحق اطلاق اسم الماء عليه من غير قيد و يمتنع سلبه عنه وهو المطهر من الحدث والخبث خاصة مادام على أصل الخلقة فان خرج عنها بممازجة طاهر فهو على حكمه وان تغير أحد أوصافه مالم يفتقر صدق اسم الماء عليه الى قيد فيصير مضافا وان خرج عنها بممازجة النجاسة فأقسامه ثلاثة (الاول) الجارى وانما ينبس بتغير أحد أوصافه الثلاثة أعنى اللون و الطعم و الرائحة التى هى مدار الطهورية وزوالها لامطلق الصفات كالحرارة بالنجاسة اذا كان كراً فصاعداً ولو تغير بعضه نجس دون ما قبله وما بعده (وماء المطر) حال تقاطره كالجارى فان لاقتة نجاسة بعد انقطاع تقاطره فكالواقف (وماء الحمام) كالجارى ان كان له مادة هى كره فصاعداً والأفكالواقف .

**اقول :** هذا يبنى على ان التيمم هل يصح فى اول الوقت مطلقا او عند العلم بعدم زوال عنده اولا مطلقا وهوياتى .

**قال دام ظله :** و الاقرب جواز الاستنجاء فى الخارج من غير المعتاد اذا صار معتادا .

**اقول :** للقرب وجهان (الف) ان المخرج كل طبعى يصدق على الطبيعى و غيره مما هو معتاد لزوم الحكم للكلى يستلزم ثبوته لافراده (ب) ان المشقة موجودة فيهما فانسب ترخص الاستنجاء ( وهو اقوى عندي - خ ) واما غير المعتاد فهو بمنزلة ازالة النجاسة، ويحتمل عدمه لان الاصل عدم زوال النجاسة الا بالماء خرج عنه المنصوص عليه فيبقى الباقي على اصله ولان المخرج انما يطلق حقيقة على المعهود لانه المتعارف والسابق الى الذهن .

( فروغ ) ( الاول ) لو وافقت النجاسة الجارية في الصفات فالوجه عندي الحكم بنجاسته ان كان يتغير بمثلها على تقدير المخالفة و الا فلا ( الثاني ) لو اتصل الواقع القليل بالجاري لم ينجس بالملاقات و لو تغير بعضه بها اختص المتغير بالتنجيس ( الثالث ) الجريات المارة على النجاسة الواقعة طاهرة وان قلت عن الكر مع التواصل ( الثاني ) الواقع غير البئر ان كان كراً فصاعداً ما يعا على اشكال هو الف و ماتا رطل بالعراقي أو ثلاثة أشبار ونصف، طولاً في عرض في عمق لا ينجس بملاقات النجاسة بل بتغيره بها في أحد أوصافه، و ان نقص عنه نجس بالملاقات بها و ان بقيت أوصافه سواء قلت النجاسة كرؤس الابر من الدم، أو كثرت، وسواء كان ماء عذيراً أو آنية

### المقصد الثاني في المياه

قال دام ظلّه : لو وافقت النجاسة الجارية في الصفات فالوجه عندي

الحكم بنجاسته ان كان يتغير بمثلها على تقدير المخالفة والافلا

اقول : وجه اختيار المصنف وجود المقتضى وهو صيرورة الماء مقهوراً لانه كلما لم يصير مقهوراً لم يتغير بها غلى تقدير المخالفة، وينعكس بعكس التقيض الى قوائنا: كلما تغير على تقدير المخالفة كان مقهوراً ولا يلزم من عدم اماره الشيء عدمه، و للاحتياط و (يحتمل) عدم التنجيس مطلقاً لاصالة الطهارة وانتفاء المقتضى للتنجيس وهو التغير حقيقة لقوله عَلَيْهِ : خلق الله الماء طهوراً لا ينجسه الا ما غير لونه او طعمه اوريحه (١) (والاقوى عندي الاول - خ)

قال دام ظلّه : الثاني الواقع غير البئر ان كان كراً فصاعداً ما يعا

على اشكال .

اقول : مشأ هو وجود حقيقة الماء بل عو آكد (٢) ومن مشابهته للاجسام الجامدة

بعدم استهلاك الواقع فيه و اتصاله به اتصال مماسة لاممازجة فلا يتفعل باقى ( عن باقى - خ ) الاجزاء، والحق الأخير والمصنف اسقط هذا الاشكال وعمل بالآخر .

(١) جامع ب، ٢، خبر ٩ من ابواب المياه (٢) اكده الشارح طاب ثراه، لان بعض المتكلمين

ذهب الى ان الماء من طبعه الجمود لانه بارد بالطبع وانما سال باعتبار تماكس الاشبه - شرح



أوحوض أو غيرها، والحوالفة في الأشبار على المعتاد والتقدير تحقيق لاتقريب فروع (الاول) لو تغير بعض الزائد على الكرفان كان الباقي كراً فصاعداً اختص المتغير بالتنجس والآعم الجميع (الثاني) لو اغترف ماء من الكرا المتصل بالنجاسة المتميزة كان المأخوذ طاهراً والباقي نجساً، ولولم يتميز كان الباقي طاهراً أيضاً (الثالث) لو وجد نجاسة في الكروشك في وقوعها قبل بلوغ الكرية أو بعدها فهو طاهر، ولوشك في بلوغ الكرية فهو نجس (الثالث) ماء البئر ان غيرت النجاسة أحداً واصله نجس اجماعاً وان لاقتة من غير تغير فقولان أقر بهما البقاء على الطهارة .

## الفصل الثاني

### في المضاف و الاستار

(المضاف) هو ما لا يصدق اطلاق اسم الماء عليه ويمكن سلبه عند كالمعتصر من الاجسام والممتزج بها مزجا يخرجها عن الاطلاق وهو طاهر غير مطهر لامن الحدث

**قال دام ظله : وان لاقتة من غير تغيير فقولان اقر بهما البقاء على الطهارة**

**اقول :** اختلفوا في تنجيس البئر بمجرد ملاقات النجاسة فقال الشيخان و

سلار و ابن ادريس بالتنجيس لان علي بن يقطين (١) سأل الكاظم عليه السلام عن البئر تقع فيها الحمامة او الدجاجة او الفارة او الكلب او الهرة فقال: يجزيك ان ينزح منها دلاء فان ذلك يطهرها انشاء الله تعالى وهذه الرواية تدل (على) وجوب النزح بقوله يجزيك فان الاجزاء انما يستعمل في الواجب (على) ان النزح هو المؤثر في تطهيرها فلو كانت طاهرة قبله لزم تحصيل الحاصل أو اجتماع الامثال والرواية صحيحة ، و قال الشيخ في بعض كتبه ، وابن أبي عقيل ، والمصنف بعدمه لقول الرضا عليه السلام (٢): ماء البئر واسع لا يفسده شيء الا ان يغير ريحه أو طعمه فينزح منه حتى يذهب الريح و يطيب طعمه لان له مادة ، وهذا هو الحق عندي لان النبي صلى الله عليه وآله كان ينزل على آبار المشركين في الحرب ولم يأمر بالنزح والآلثقل كما نقل غيره من اوامره و نواهيه وكيف ! وهو مما يعم به البلوى ، والجواب عن حجتهم ان هذه الرواية الدالة

(١) ثل ب ١٧ خبر ٢ من ابواب المياه (٢) ثل ب ١٨ جبر ١ من ابواب المياه .

ولامن الخبث، فان وقعت فيه نجاسة فهو نجس قليلا كان أو كثيرا فان مزج طاهره بالمطلق فان بقى الاطلاق فهو مطلق والامضاف، وسؤر كل حيوان طاهر، طاهر؛ وسؤر النجس وهو الكلب والخنزير والكافر نجس، ويكره سؤر الجلال وآكل الجيف مع طهارة النعم والحائض المتهمة والدجاج والبغال والحمير والقارة والحية وولد الزنا فروع (الاول) لونه نجس المضاف ثم امتزج بالمطلق الكثير فغير أحد أوصافه فالمطلق على طهارته فان سلبه الاطلاق خرج عن كونه مطهراً لاطهراً (الثاني) لولم يكفه المطلق للطهارة فتمم بالمضاف الطاهر وبقى الاسم صح الوضوء به، والاقرب وجوب التتميم (الثالث) لو تغير المطلق بطول لبثه لم يخرج عن الطهورية ما لم يسلبه التغير عن الاطلاق .

### الفصل الثالث في المستعمل

أماء الوضوء فانه طاهر مطهرو كذا فضلته وفضلة الغسل ، وأماء الغسل من

على الطهارة نص وتلك ظاهر والظاهر لا يعارض النص ، ولانها قد اشتملت على علة الحكم والمراد في قوله يطهرها الطهارة اللغوية جمعا بين الاحاديت .

قال دام ظله : لو لم يكفه المطلق للطهارة فتمم بالمضاف الطاهر وبقى الاسم صح الوضوء به والاقرب وجوب التتميم .

اقول: ذهب الشيخ (الى) عدم وجوب التتميم (الى) جواز الوضوء معه لعدم استلزام الاشتباه في الحس اتحاد الحقيقة و الوجوب تابع لاتحاد الحقيقة و صحة الوضوء لصدق الاسم ، ووجه اختيار المصنف ان الاستعمال تابع للاسم والالم يجزه، وقيل كلام الشيخ متضاد و ليس بجيد فان وجوب الوضوء مشروط بوجود الماء و التمكن منه ومطلق بالنسبة الى تحصيل الماء واستعماله فلا يجب ايجاد الماء لعدم وجوب شرط الواجب المشروط ، ويجب الوضوء به مع حصوله .

### الفصل الثالث في المستعمل

قال دام ظله : اما ماء الغسل من الحدث الاكبر فانه طاهر اجماعا ومطهر على الاصح .

اقول : الماء المستعمل في الغسل هو الماء المنفصل عن الاعضاء المستعمل



الحدث الاكبر فانه طاهر اجماعا ومطهر على الاصح .

والمستعمل في غسل النجاسة نجس وان لم يتغير بالنجاسة عداء الاستنجاء فانه طاهر مطهر مالم يتغير بالنجاسة أو يقع على نجاسة خارجة ، و المستعمل في الاغسال المندوبة مطهر اجماعا ، وتكره الطهارة بالمشمس في الآنية وتغسيل الميت بالمسخن بالنار الأمع الحاجة ، وغسالة الحمام لايجوز استعمالها الا مع العلم بخلوها من النجاسة ، والمتخلف في الثوب بعد عصره طاهر فان انفصل فهو نجس .

(قليل الخ) في طهارة مبيحة للصلوة من الحدث الاكبر واجمع اصحابنا على طهارته و كونه مطهرا من الخبث ، و هل يطهر من الحدث الاصغرا والاكبر بمعنى انه يبيح الصلوة من احدهما اختلف اصحابنا فيه ، وما اختاره هما هو اختيار المرتضى و ابن ادريس لرفعه الخبث و هو اقوى ، و للاستصحاب و هو الحق عندي لقوله تعالى : فلم تجدوا ماء فتيمموا . (١) علق التيمم على فقد الماء مطلقا فيجوز الطهارة به مطلقا سواء كان مستعملا او غير مستعمل والا لكان قد اخذ غير السبب مكانه ولايجوز ، ولقول النبي ﷺ (٢) : ان الماء طهور لاينجسه شيء . علق على مطلق الماء وهو من الحسان ، رواه ابو سعيد الخدرى ، وقول الائمة عليهم السلام : الماء يطهر ولايطهر (٣) ولان الطهورية تثبت لصفات خلقية للماء وهى باقية ، و اشار عليه السلام الى ذلك بقوله : خلق الله الماء طهورا (٤) وذهب الشيخان وابنا بابويه الى عدمه للشك فيه ، ولقول الصادق عليه السلام : (٥) الماء الذى يغسل به الثوب او يغتسل به الرجل من الجنابة لايجوز ان يتوضأ به) . ولقول النبي ﷺ : لا يغتسل احدكم فى الماء الدائم وهو جنب) . فلولا ان تقيده منعالم ينه عنه ، وهذا الحديث من الصحاح ولان الصحابة لم يجمعوه لذى الاعواز (والجواب) النهى للكراهية وعدم جمع الصحابة (لشيء خ) ليس حجة ، وايضا فان الصحابة لم يجمعوا ماء الوضوء لذى الاعواز ايضا وهو مطهر باجماع علمائنا .

(١) س المائده آيه ٨ (٢-٤) جامع ب ٢ خبر ٩ من ابواب المياه

(٣) ثل ب ١ خبر ٥٤ من ابواب المياه (٥) ثل ب ٩ خبر ١٢ من ابواب المياه المضاف

## الفصل الرابع في تطهير المياه النجسة

أما القليل فأنما يطهر بالقاء كردفعة عليه لا باتمامه كراً على الأصح .  
 ولا بالنبع من تحته ، وأما الكثير فأنما يطهر بذلك ان زال التغير والأوجب  
 القاء كراً آخر فان زال والآخرو هكذا ، ولا يطهر بزوال التغير من نفسه أو بتصفيق  
 الرياح أو بوقوع اجسام طاهرة فيه غير الماء فيكفي الكروان لم يزل التغير به لو كان ولو  
 تغير بعضه وكان الباقي كراً طهر بزوال التغير بتموجه ، والجاري يطهر بتكاثر الماء و  
 تدافعه حتى يزول التغير ، والمضاف بالقاء كردفعة وان بقي التغير ما لم يسلبه الاطلاق  
 فيخرج عن الطهورية أو يكن التغير بالنجاسة فيخرج عن الطهارة ، وماء البئر بالنزح  
 حتى يزول التغير ، وأوجب القائلون بنجاستها بالملاقة نزح الجميع لوقوع المسكر  
 أو القعاق أو المنى أو دم الحيض أو الاستحاضة أو النفاس أو موت بعير فان تعذر  
 تراوح عليها أربعة رجال يوماً كل اثنين دفعة ، ونزح كرموت الحمار أو الدابة أو  
 البقرة ، وسبعين دلواً لموت الانسان ، وخمسين المذرة الرطبة والدم الكثير كدبح  
 الشاة غير الدماء الثلاثة ، واربعين لموت الثعلب أو الارنب أو الخنزير أو السنور أو

قال دام ظله : أما القليل فأنما يطهر بالقاء كردفعة عليه لا باتمامه

كراً على الأصح .

اقول : هذا اختيار الشيخ وابن الجنيد وهو الأصح للاستصحاب ، ولأنه مساو  
 للنجاسة في تنجيس القليل ولا امتناع اجتماع طهارته مع نجاسة غسالة الحمام لأن بلوغ  
 الكرية اما ان يقتضى التطهيراً ولا ؛ واياها كان ثبت في الموضعين اذ لامقتضى غيره  
 عند القائل به لكن الثاني ثابت لنقل ابن ادريس الاجماع عليه والاجماع المنقول  
 بخبر الواحد حجة ، وقول ابي الحسن عَلَيْهِ السَّلَامُ : ولا يغتسل من البئر التي يجتمع فيها  
 ماء الحمام الحديث (١) وقال السيد المرتضى والقاضى وسلاور ابن ادريس يطهر  
 لوجود الكرية الرافعة للنجاسة وهو ممنوع ، وتردد في المبسوط .



الكلب او لبول الرجل ، وثلاثين لماء المطر المخالط للبول أو العذرة وخرؤ الكلاب ،  
 و عشرة للعذرة اليابسة و الدم القليل كذبح الطير والرعاى القليل ، وسبع لموت  
 الطير كالحمامة والنعامه وما بينهما و للفارة مع النفسخ أو الانتفاخ و لبول الصبى و  
 اغتسال الجنب و خروج الكلب منها حيا ، و خمس لذرق جلال الدجاج ، و ثلاث  
 للفارة والحية ، ويستحب للعقرب والوزغة ودلو للعصفور وشبهه و بول الرضيع قبل  
 اغتذائه بالطعام (فروع) (الاول) أوجب بعض هؤلاء نزع الجميع فيما لم يرد فيه  
 نص وبعضهم أربعين (الثانى) جزؤ الحيوان وكله سواء وكذا صغيره وكبيره وذكره  
 وأثناءه ، ولا فرق فى الانسان بين المسلم والكافر (الثالث) الحوالة فى الدلو على المعتاد  
 فلو اتخذ آلة تسع العدد فالاقرب الاكثفاء (الرابع) لو تغير البئر بالجيفة حكم  
 بالنجاسة من حين الوجدان (الخامس) لا يجب النية فى النزع فيجوز أن يتولاه الصبى  
 والكافر مع عدم المباشرة (السادس) لو تكثرت النجاسة تداخل النزع مع الاختلاف و  
 عدمه (السابع) انما يجزى العدد بعد اخراج النجاسة أو استحالتها (الثامن) لو غار  
 الماء سقط النزع فان عاد كان طاهراً ولو اتصلت بالنهر الجارى طهرت ، ولو زال  
 تغيرها بغير النزع والاتصال فالاقرب نزع الجميع وان زال ببعضه لو كان على اشكال.

قال دام ظله . اوجب بعض هؤلاء نزع الجميع فيما لم يرد فيه نص  
 وبعضهم أربعين .

اقول : القولان للشيخ فى المبسوط واختار ابن ادريس وابن زهرة الاول  
 لانه نجس ولم يورد الشرع له مطهراً . واختار ابن حمزة الثانى لاشتهاره ، ولم نقف  
 فيه على رواية .

قال دام ظله : ولو اتخذ آلة تسع العدد فالاقرب الاكثفاء .

اقول : وجه القرب استحالة ورود النزع على الدلاء فالمراد الماء و الدلاء  
 مقدار فيكون القدر مراداً وتقييده بالعدد لانضباطه وظهوره بخلاف غيره ، و يحتمل  
 عدمه لصورة الامر .

قال دام ظله : ولو زال تغيرها بغير النزع و الاتصال فالاقرب نزع

## الفصل الخامس في الاحكام

يحرم استعمال الماء النجس في الطهارة وازالة النجاسة مطلقا ، وفي الاكل و الشرب اختياراً ، فان تطهر به لم يرتفع حدثه ، ولو صلى أعادهما مطلقا ، أما لو غسل ثوبه به فانه يعيد الصلوة ان سبقه العلم مطلقا والآ في الوقت خاصة ، و حكم المشتهية بالنجس حكمه ، ولا يجوز له التجري ولو انقلب أحدهما بل يتيمم مع فقد غيرهما ، ولا يجب الازالة بل قد يحرم عند خوف العطش ، ولو اشبهه المطلق بالمضاف تطهر بكل واحد منهما طهارة ، ومع انقلاب أحدهما فالوجه الوضوء والتيمم ، وكذا يصلى في الباقي من الثوبين وعاريا مع احتمال الثاني خاصة .

**الجميع وان زال ببعضه لو كان على اشكال .**

**اقول:** وجه القرب الحكم بنجاسته و تعذر ضابط تطهيره ، و يحتمل نزح ما يزيل التغير لو كان موجوداً لانه المناط مع التغير حقيقياً فمع تقديره اولى ، والاصح الاول .

**قال دام ظله :** ولو اشبهه المطلق بالمضاف تطهر بكل واحد منهما طهارة ومع انقلاب أحدهما فالوجه الوضوء والتيمم وكذا يصلى في الباقي من الثوبين وعاريا مع احتمال الثاني خاصة .

**اقول:** يحتمل سقوط الوضوء لانه انما كلف بالوضوء بالماء المطلق علماً او ظناً و هو متقى هنا لقوله تعالى :  **فلم تجدوا ماء فتميموا (١)** جعل فقد الماء سبباً للتيمم ، ولا فرق بين فقده وفقد العلم به مع عدم امكانه و الآ لزم التكليف بالمحال و الثاني موجود ، والوجه وجوبهما لعدم حصول يقين البرائة الآ به ، وكذا البحث في الثوبين المشتهيين لو تلف أحدهما فانه يحتمل ان يصلى عاريا لوجوب الصلوة في ثوب طاهر علماً او ظناً و هو متقى هنا بخلاف ايجاب الصلوة في الثوبين او الوضوء بالانائين لحصول العبادة بيقين ( و يحتمل ) وجوب صلوتين عاريا في الثوب لما تقدم في الانائين ( قوله ) مع احتمال الثاني خاصة ، يريد الثاني في المسئلتين وهو التيمم



و لو اشتبه بالمغصوب وجب اجتنابهما فان تطهر بهما فالوجه البطلان ، و لو غسل ثوبه أو بدنه من النجاسة به أو بالمشتبه بهطهر ، وهل يقوم ظن النجاسة مقام العلم فيه نظر أقرب به ذلك ان استند الى سبب والآفلا ، ولو شهد عدل بنجاسة الماء لم يجب القبول و ان استند الى السبب ، و يجب قبول العدلين فان عارضهما مثلهما فالوجه

خاصة في المسألة الاولى وعاريا في المسألة الثانية اى يصلى عاريا خاصة فيصلى في المسألتين صلوة واحدة .

**قال دام ظله : و لو اشتبه بالمغصوب وجب اجتنابهما فان تطهر بهما فالوجه البطلان .**

**اقول :** وجه البطلان انه منهي عنه لاستلزامه التصرف في المغصوب بغير الاذن والنهي في العبادات يقتضى الفساد ، و لا يمكن القلب لان شرط المكلف به خلوه عن وجوه المفاسد ، و لاستلزامه الجواز في المغصوب فلا يجب المجموع فيرجع بالابطال و ( يحتمل ) الصحة لانه تطهر بماء مملوك مباح فارتفع حدثه فزال المانع كما لو ازال النجاسة بالمغصوب ، ولعدم دلالة النهى على الفساد عند البعض ، و الاول اقوى لانه عبادة محضة بخلاف ازالة النجاسة .

**قال دام ظله :** وهل يقوم ظن النجاسة مقام العلم فيه نظر أقرب به ذلك ان استند الى سبب والآفلا .

**اقول :** قال ابو الصلاح يقوم ، لان الشرعيات كلها ظنية ، و لان العمل بالمرجوح مع قيام الراجح باطل اجماعا ، وقال ابن ادریس لا يقوم للاصل ، وقال المصنف يقوم ان استند الى سبب والآفلا لرجحانه على الاصل بسببه كرجحان الشهادة و ضعفه مع عدمه كالفاء شهادة الواحد الموجب للظن بالنجاسة ، و الاصح عندي اختيار المصنف .

**قال دام ظله :** و يجب قبول العدلين فان عارضهما مثلهما فالوجه الحاقه بالمشتبه .

**اقول :** التعارض اما في اثناء واحد او اثنان فهنا مسألتان ( الاولى ) فيما اذا

الحاقه بالمشبه ولو أخبر الفاسق بنجاسة مائه أو طهارته قبل ، ولو علم بالنجاسة بعد الطهارة وشك في سبقها عليها فالاصل الصحة ، ولو علم سبقها وشك في بلوغ الكرية أعاد ، ولو شك في نجاسة الواقع بنى على الطهارة ، وينجس القليل بموت ذى النفس السائلة فيه دون غيره وان كان من حيوان الماء كالتمساح ، ولو اشتبه استناد موت الصيد في القليل الى الجرح أو الماء احتمل العمل بالاصلين .

كان التعارض في اناء واحد ويحتمل اربعة وجوه (الف) العمل بينة الطهارة لاعتضاها بالاصل وهو قول بعض الاصحاب (ب) الطهارة للتعارض -الموجب للتساقط والرجوع الى الاصل . فعلى الثانى اذا شهدت بينة اخرى بالنجاسة لو شهدت وحدها معارضة لبينة الطهارة لرجحت بينة الطهارة باحد وجوه ترجيح السند عليها عمل بالنجاسة هنا لسقوط بينة الطهارة بالاولى ، وعلى الاول يعمل بالطهارة ، و اعلم انه فرق بين تعادل البيتين وتعادل الامارتين عند المجتهد ، فان التساقط فى الاول ابطال وفى الثانى وقف ( ج ) النجاسة لانها ناقلة عن حكم الاصل و تلك مقررة ، والناقل اولى من المقرر عند التعارض ، ولموافقتها الاحتياط ، ولترجيح الشارع الاحتراز عن النجاسة على تحصيل الطهارة ، ولهدايزيل النجاسة بالماء ويتم مع القصور لانها فى معنى الاثبات والطهارة فى معنى النفى ، والوجهان الاولان للشيخ ، و اختار ابن ادريس الثالث (د) الحاقه بالمشبه لصدق احديهما لابعينها (وهو الاولى خ) (المسئلة الثانية) ان يكون التعارض فى انائين ، فهنا يحتمل الطهارة للتعارض و التساقط فيرجع الى الاصل ، و الاقوى الحاقه هنا بالمشبه لاتفاق البيتين على نجاسة احد الانائين و التعارض انما هو فى التعيين فيحكم بما لا تعارض فيه ، ويتوقف فى موضع التعارض وهذا هو معنى حكم المشبه .

قال دام ظله : ولو اشتبه استناد موت الصيد فى القليل الى الجرح او الماء احتمل العمل بالاصلين والوجه المنع .

اقول : لاصل الطهارة حكمان (الف) الحكم بها (ب) حل الصيد ، ولاصالة الموت



والوجه المنع ، ويستحب التباعد بين البئر و البالوعة بقدر خمس أذرع مع صلابة الارض أوفوقية البئر ، والأفبع ولايحكم بنجاسة البئر مع التقارب ما لم يعلم وصول ماء البالوعة اليها مع التغير عندنا ، و مطلقا عند آخرين و يكره التداوى بالمياه الحارة من الجبال التي يشم منها رائحة الكبريت ، و مامات فيه الوزغة و العقر ب أوخرجتا منه ، ولايطهر العجين النجس بخبزه بل باستحاله رماداً وروى بيعه على مستحل الميتة أودفنه .

حكما ( الف ) لحوق احكام الميتة للصيد ( ب ) نجاسة الماء فيعمل بكل منهما في نفسه لصالته فيه دون الآخر لفرعيته فيه ، ولعدم العلم بحصول سبب كل منهما والاصل عدمه ، ولاتضاد لعدم تضاد سببهما لان سبب الحكم بالطهارة هو عدم العلم بموت الصيد حتف انفه ، وسبب تحريم الصيد عدم العلم بذكاته وهما لايتضادان لصدقهما هنا لانه التقدير ، وكما لم يتضاد الاسباب لم يتضاد المسببات ، والاقوى الحكم بنجاسة الماء لامتناع الخلو عن الملزومين اعنى موت الصيد بالجرح والبالجرح المستلزمين لحل الصيد فانه لازم للاول و نجاسة الماء فانه لازم للثاني ، وامتناع الخلو عن الملزومين مستلزم لامتناع الجمع بين تقيضى اللازمين وتحريم الصيد ثابت بالاجماع ( و لما رواه الحلبي (١) في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن رجل رمى صيداً وهو على جبل او حائط فيمزق ( فيخرق - خل ) منه السهم فيموت فقال : كل منه ، و ان وقع في الماء من رميته فمات فلاتا كل منه - خ ) فيثبت الحكم بالنجاسة .

قال دام ظله : ولا يطهر العجين النجس بخبزه بل باستحاله رماداً وروى بيعه على مستحل الميتة أودفنه .

اقول : رواية البيع هي رواية محمد بن علي بن محبوب في الصحيح عن محمد ابن الحسين عن ابن ابي عمير عن بعض اصحابنا (٢) . قال والذى في المختلف و ما احسبه الآحفص بن البخترى : قال : قيل لابي عبد الله عليه السلام في العجين يعجن من الماء النجس كيف يصنع به قال يباع ممن يستحل اكل الميتة وروى محمد بن ابي عمير في

(١) ثل ب ٢ خبر ٢ من كتاب السيد (٢) ثل ب ٧ - خبر ٣ - ٤ - من ابواب ما يكتب به

## المقصد الثالث

### في النجاسات وفيه فصلان

(الاول) في أنواعها وهي عشرة (البول والغائط) من كل حيوان ذى نفس سائلة غير ما كولا ، وان كان التحريم عارضا كالجلالو (المني) من كل ذى نفس سائلة و ان كان ما كولا (والدم) من ذى النفس مطلقا و (الميتة) منه و (الكلب والخنزير) و اجزاءهما و ان لم تحلها الحيوة كالعظم و ( المسكرات ) و يلحق بها العصير اذا غلا و اشد و (الفقاع) و (الكافر) سواء كان اصليا أو مرتداً . وسواء اتمى الى الاسلام كالخوارج و الغلاة أولا . ويلحق بالميتة ما قطع من ذى النفس السائلة حيا وميتا . ولا ينجس من الميتة ما اتحده الحيوة كالعظم والشعر الا ما كان من نجس العين كالكلب والخنزير والكافر ، والدم المتخلف في اللحم مما لا تقذفه المذبوح طاهر ، وكذا دم ما لا نفس له سائلة كالسمك وشبيهه ، وكذا ميتته ، والا قرب طهارة المسوخ ، ومن عد الخوارج

الصحيح عن بعض اصحابنا (١) عن ابي عبد الله عليه السلام قال : يدفن ولا يباع . وقال الشيخ في الاستبصار يطهر بالنار . لما رواه في الصحيح عن محمد بن ابي عمير عن رواه عن ابي عبد الله عليه السلام (٢) في عجين عجن و خبز ثم علم انه قد كانت فيه ميتة . قال لا بأس اكلت النار ما فيه ، فنقول نفى البأس اما الطهارة الماء بان لا يكون الميتة قد نجسته او بسبب مماسة النار ، فعلى الاول لا يبقى لذكر اكل النار فائدة فتعين الثاني ، والجواب اننا نختار الاول و ذكر النار لدفع كراهة النفس .

## المقصد الثالث في النجاسات

قال دام ظلّه و الاقرب طهارة المسوخ و من عد الخوارج والغلات و النواصب و المجسمة من المسلمين .

اقول: حكم الشيخ بنجاسة المسوخ والمجبرة والمجسمة ، واختار المصنف طهارة المسوخ والمجبرة للاصل احتج الشيخ على نجاسة المسوخ بانه يحرم بيعها ولا مقتضى له الا النجاسة فتكون نجسة اما المقدمة الاولى فلما رواه مسمع عن

(١) ثلث ٧-خبر ٣-٤ من ابواب ما يكتب به (٢) ثلث ١٤-خبر ١٩ من ابواب المياه



والغلاة والنواصب والمجسمة من المسلمين، والقارة، والوزغة، والثعلب، والارنب، وعرق الجنب من الحرام، والابل الجلالة.

و المتولد من الكلب و الشاة يتبع الاسم، و كلب الماء طاهر، و يكره ذرق

ابيعبدالله ﷺ (١) : ان رسول الله ﷺ نهى عن القرده ان تشتري او تباع واما المقدمة الثانية فللاستقراء الحاصر، و لما ثبت نجاسة القرده ثبت نجاسة غيره من المسوخ لعدم فرق الامّة بينهما، والجواب نمنع المقدمات، والرواية ضعيفة السند، والنهي هنا للكراهة جمعا بين الادلة، وذهب المرتضى الى نجاسة غير المؤمن لقوله تعالى: كذلك يجعل الله الرجس على الذين لا يؤمنون (٢) ولقوله تعالى: ان الدين عند الله الاسلام (٣) ومن يبتغ غير الاسلام ديناً فلن يقبل منه (٤). والايمان يستحيل مغايرته للاسلام فمن ليس بمؤمن ليس بمسلم و ليس بجيد (لقوله تعالى: قالت الاعراب آما نقل لم تؤمنوا ولكن قولوا اسلمنا -خ) (٥) ولقوله عليه السلام: امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله محمد رسول الله، و المراد بالايمان هنا الاسلام استعمالا للفظ الخاص في العام.

**قال دام ظله : والقارة والوزغة والثعلب والارنب وعرق الجنب من الحرام والابل الجلالة .**

**اقول :** حكم الشيخ بنجاسة القارة للامر بغسل اثرها على الثوب، و الامر للوجوب ولاشئ من غير النجس يجب غسل اثره اما المقدمة الاولى فلما رواه علي بن جعفر في الصحيح عن اخيه موسى ﷺ (٦) قال: سألته عن القارة الرطبة التي وقعت في الماء تمشى على الثياب ايصلى فيها قال اغسل ما رأيت من اثرها وما لم ترفاضحه بالماء، واما المقدمة الثانية فقد ثبتت في الاصول، واما الثالثة فظاهرة، والجواب المنع في المقدمة الثانية والثالثة، و احبب ايضاً بالمعارضة بما رواه الحسين بن سعيد

(١) ثل ب ٣٨ خبر ٤ من ابواب ما يكتسب به (٢) س الانعام آية ١٢٥

(٣-٤) س الانعام آية ١٧ و ٧٩ (٥) س الحجرات آية ١٤

(٦) ثل ب ٣٣ خبر ٢ من ابواب النجاسات

الدجاج ، وبول البغال والحمير ، و الدواب ، و أرواثها (فروع) ( الاول ) الخمر المستحيل في بواطن حبات العنب نجس (الثاني) الدود المتولد من العذرة والميتة طاهر (الثالث) الآدمي ينجس بالموت ، والعلقة نجسة وان كانت في البيضة (الرابع) اللبن تابع ( الخامس ) الاتقحة : وهي لبن مستحيل في جوف السخلة طاهرة و ان كانت ميتة (السادس) جلد الميتة لا يطهر بالدباغ ، ولو اتخذ منه حوض لا يتسع للكر نجس الماء فيه و ان احتمله فهو نجس والماء طاهر ، و ان توضع منه جازان كان الباقي كراً فصاعداً .

عن علي بن نعمان عن سعيد الاعرج (١) قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الفارة تقع في السمن او الزيت ثم تخرج منه ، قال لا بأس باكله ، ويستحيل ان ينجس الجامد بها ولا ينجس المايح وفيه نظر ، لان رواية علي بن جعفر من الصحاح و هذه ضعيفة السند ( احتج المطهر بقول الفضل البقباق (٢) فلم اترك شيئاً الآسألته عنه اعني ابا عبد الله عليه السلام قال : لا بأس ، والاصل ، فان الاصل في الاشياء الطهارة لقوله تعالى : **خلق لكم مافي الارض جميعاً** (٣) و انما يتم الانتفاع بالطهارة و انما يحكم بالنجاسة بدليل ولم يثبت ، ولان الحكم بنجاستها حرج لعسر الاحتراز عنها وهو منقضى بالآية ، و الاولي حمل الامر بالغسل على الاستحباب جمعاً بين الادلة و نجس الوزغة لقول ابي عبد الله عليه السلام (٤) في حديث طويل عن الوزغة : فانه لا ينتفع بما يقع فيه ، والنكرة المنقضية للعموم (احتج) المطهر بالاصل وهو الحق لاستلزامه الحرج المنقضى بالآية . و المقدمتان ظاهرتان و نفى الانتفاع ليس بعام لقبوله التقييد به و بالخاص فيكون مغايراً ، و حكم الشيخ وابن البراج و ابوالصلاح بنجاسة الثعلب و الارنب ، الامر ما سهما بغسل يده (احتج) المطهر بالاصل و بانه كلما كان سؤرها طاهراً كانا طاهرين لكن المقدم حق فالتالي مثله بيان الملازمة ان نجاسة الماء القليل بملاقات الحيوان النجس و شربه قد ثبت في تنجيس القليل و سلمه كل من قال به (واماً) حقيقة

(١) ثل ب ٤١ خبر ١ من ابواب الاطعمة المعرمة (٢) ثل ب ١١ خبر ١ من ابواب النجاسات

(٣) ثل ب ٩ خبر ٤ - من ابواب الاسرار -

(٤) س البقرة آية ٢٧ -



## الفصل الثاني في الاحكام

يجب ازالة النجاسة عن البدن، والثوب، للصلاة، والطواف، ودخول المساجد، وعن الاواني لاستعمالها لامستقراً، سواء قلّت النجاسة أو كثرت، عدا الدم فقد عفى عن قليله في الثوب والبدن، وهو ما نقص عن سعة الدرهم البغلي، الآدم الحيض، والاستحاضة، والنقاس، ونجس العين، وعفى أيضاً عن دم القروح اللازمة، والجروح الدامية وان كثر مع مشقة الازالة، وعن النجاسة مطلقاً فيما لا يتم الصلاة فيه منفرداً كالتمكة، والجورب، والخاتم، والنعل، وغيرها من الملابس خاصة اذا كانت في محالها، ولو زاد الدم عن سعة الدرهم البغلي مجتمعاً وجبت الازالة (ازالته - خ)

المقدم فلما رواه الفضل ابو العباس في الصحيح (١) قال سألت ابا عبدالله عليه السلام عن فضل الهرة والشاة والبقر والابل والحمار والخيول والبغال والوحش والسباع فلم اترك شيئاً الآسألته عنه فقال: لا بأس حتى انتهيت الى الكلب فقال: رجس نجس الحديث. والثعلب والارنب داخلان في السباع والوحش وفي قوله فلم اترك شيئاً الآسألته عنه (والجواب) عن حجتهم بان امر ما سهما بغسل يده انما ورد في رواية يونس عن بعض اصحابه (٢) عن ابي عبدالله عليه السلام قال: سألته هل يجوز ان يمس الثعلب، والارنب، اوشياً من السباع حياً او ميتاً قال: لا يضره ولكن يغسل يده. وهذه الرواية مرسله ومحمولة على الاستحباب، وحكم الشيخان، وابن البراج بنجاسة عرق الجنب من الحرام للامر بغسله، وعرق الابل الجلالة لقول ابي عبدالله عليه السلام (٣): لا تأكلوا لحوم الجلالة، وان اصابك من عرقها فاغسله (لنا) انهما غير نجسين، فلا ينجس عرقهما، والامر هنا للاستحباب.

قال دام ظلّه : ولو زاد الدم عن سعة الدرهم (البغلي-خ) مجتمعاً وجبت الازالة (ازالته - خ) والاقرب في المتفرق الازالة ان بلغه لوجمع .

(١) ثلث ١١ خبر ١ من ابواب النجاسات (٢) ثلث ٣٤ خبر ٣ من ابواب النجاسات

(٣) ثلث ١٥ خبر ١ من ابواب النجاسات

والاقرب في المتفرق الازالة ، ان بلعه ولو جمع ، ويغسل الثوب من النجاسات العينية حتى يزول العين ، اما الحكمية كالبول اليابس في الثوب فيكفي غسله مرة ، ويجب العصر الآ في بول الرضيع فانه يكتفى بصب الماء عليه ، و لو اشتبه موضع النجاسة وجب غسل جميع ما يحتمل ملاقاتها له ، و كل نجاسة عينية لاقت محلا طاهراً ، فان كانا يابسين لم يتغير المحل عن حكمه الآ الميت فانه ينجس الملاقى له مطلقاً ، ويستحب رش الثوب الذي أصابه الكلب أو الخنزير أو الكافر يابسين ، ولو كان أحدهما رطباً نجس المحل ، ولو صلى وعلى بدنه أو ثوبه نجاسة مغلظة وهي التي لم يعف عنها عالماً أو ناسياً أعاد مطلقاً ، ولو جهل النجاسة أعاد في الوقت خاصة ، لافي خارجه ولو علم في الاثناء ألقى الثوب واستر بغيره وأتم الصلاة مالم يفتقر الى فعل كثير ، أو استدبار فيستأنف ، ويجتزى المربة للصبى ذات الثوب الواحد ، او المربي بغسله في اليوم مرة ثم يصلى باقيه فيه وان نجس بالصبى لا بغيره ، ولو اشتبه الطاهر بالنجس وفقد غيرهما صلى في كل واحد منهما الصلاة الواحدة ، ولو تعدد النجس زاد في الصلاة على عدده بواحد ، و مع الضيق يصلى عازياً ، ولو لم يجد الآ النجس تعين نزعه و صلى عازياً ، ولا اعادة عليه ، ولو لم يتمكن من نزعه لبرد أو غيره صلى فيه ولا اعادة ، وتطهر الحصر والبوارى و الارض و النباتات والابنية بتجفيف الشمس خاصة من نجاسة البول وشبهه كالماء النجس ، لا ما يبقى عين النجاسة فيه ، وتطهر النار ما أحالته ، و الارض باطن النعل ، واسفل القدم ، و يطهر الارض باجراء الماء الجارى أو الزائد على الكر عليها لا بالذنوب وشبهه ، وتطهر الخمر بالانقلاب خلا ، وان طرح فيها اجسام طاهرة ، و لولاقتها نجاسة اخرى لم تطهر بالانقلاب ، و طين الطريق طاهر ما لم يعلم

**اقول :** هذا مذهب الشيخ في المبسوط ، للاصل ، ولقول ابى جعفر عليه السلام (١):

ان كان اقل من الدرهم فلا يعد الصلوة ، و ان كان اكثر من درهم فليعد اذا رآه فلم يغسله ، علق على مطلق الاقل والاكثر ، وقال الشيخ في النهاية لانجب الازالة الامع التفاحش لعدم وجوب ازالة كل واحد ، فكذا ! للمجتمع كما في الثياب .



ملاقات النجاسة له ، ويستحب ازالته بعد ثلاثة أيام ، ودخان الاعيان النجسة ورمادها طاهران ، وفي تطهير الكلب والحرير اذا وقعا في المملحة فصارا ملحاً والعذرة اذا امتزجت بالتراب وتقادم عهدهما حتى استحالت تراباً نظراً .

ويكفي ازالة العين والاثروان بقيت الرائحة واللون لعسر الازالة كدم الحيض ، ويستحب صبغه بالمشق وشبهه ، ويستحب الاستظهار بثنية الغسل و تثليثه بعد ازالة العين ، وانما يطهر بالغسل ما يمكن نزع الماء المغسولة به عنه ، لاما لا يمكن كالماءيات وان امكن ايصال الماء الى اجزائها بالضرب .

(فروع) (الاول) لو جبر عظمه بعظم نجس العين وجب نزعه مع الامكان (الثاني)

لايكفي ازالة عين النجاسة بغير الماء كالفرك ، ولو كان الجسم صقيلاً كالسيف لم يطهر بالمسح (الثالث) لو صلى حاملاً لحيوان غير ما كول صحت صلاته بخلاف القارورة المصومة الدشماتة على النجاسة ، ولو كان وسطه مشدوداً بطرف جبل طرفه الآخر

قال دام ظلّه وفي تطهير الكلب و الخنزير اذا وقع في المملحة فصارا

ملحاً والعذرة اذا امتزجت بالتراب وتقادم عهدهما حتى استحالت تراباً نظراً .

اقول : منشأ النظران العين وهي الجسمية الخاصة موجودة ، وانما تغيرت

الصفات ، فبقيت النجاسة لان النجاسة ذاتية ، وان النجاسة حكم متعلق بذات الكلب .

اما باعتبار صورته النوعية ، او باعتبار الاعراض الخاصة اللاحقة للجواهر المتساوية ،

مع القول بعدم استغناء الباقي ، و على كلا التقديرين فقد زالت علة النجاسة فتزول

المعلول ، واما على القول باستغناء الباقي فالنجاسة باقية ، لان نجاسة هذا الجسم قد

ثبتت ولم يرد نص على الطهارة والاصل البقاء ، واما على مذهب الاشاعرة ، وكثير من

الامامية فلاشكال ظاهر ، فان الشارع علق النجاسة على الاسم وقد زال ؛ و الاحكام

المعلقة على الاسماء تابعة لها ؛ فلا تثبت مع عدمها الاً بدليل آخر ؛ و ان نجاسة هذا

الجسم قد ثبتت ؛ والاصل البقاء ؛ و الاسم معرف وامارة ؛ ولا يلزم من زوال الامارة

زوال الحكم ؛ وعلى قول النظام بعدم اشتراك الاجسام ؛ او بعدم بقائها فالطهارة ظاهرة ؛

والاقوى عندى الطهارة .

مشدود في نجاسة صحت صلاته ، وان تحررت بحر كنه (الرابع) ينبغي في الغسل وزود الماء على النجس فان عكس نجس الماء ولم يطهر المحل (الخامس) الملبس اذا كان مائه نجسا أو نجاسة ظهر بالطبخ على اشكال ، ولو كان بعض أجزائه نجاسة كالعذرة ، ولو صلى في نجاسة معفو عنها كالدَّم اليسير أو فيما لا يتم الصلاة فيه متفرداً في المساجد بطلت .

### كلام في الأنية وأقسامها ثلاثة

(الاول) ما يتخذ من الذهب أو الفضة يحرم استعمالها في الأكل والشرب وغيرهما ، وهل يحرم اتخاذها لغير الاستعمال كتزيين المجالس فيه نظر أقرب به التحريم ، ويكره المفضض ، وقيل يجب اجتناب موضع الفضة

قال دام ظلّه اللبّن اذا كان مائه نجسا او نجاسة طهر بالطبخ على اشكال .  
 اقول: منشأه من ان المراد من احالة النار للنجس تسميره رماداً ؛ او حقيقة اخرى غير الاولى بحيث يصدق اسم الاولى عليه مجازاً ؛ فعلى الاول لا يطهر ؛ لان الرطوبة لم تنزل بالكلية ؛ والا لتفتت و تناثرت ؛ وعلى الثاني يطهر ؛ والاصح عندي البقاء على النجاسة .

### كلام في الأنية

قال دام ظلّه وهل يحرم اتخاذها لغير الاستعمال كتزيين المجالس ، فيه نظر أقرب به التحريم .

اقول : وافقه الشيخ لاشتماله على التعطيل المناسب للاتلاف (للاسراف - خ) المنهى عنه ؛ وللنهي عن الأنية وهو يتناول اتخاذها للعموم وهو الاقوى عندي . وقال ابن ادریس ؛ والمصنف في المختلف لا يحرم ؛ للاصل .

قال دام ظلّه ويكره المفضض وقيل يجب اجتناب موضع الفضة .

اقول: في المفضض اقوال ثلاثة (الف) التحريم وهو قول الشيخ في الخلاف (ب) الكراهة وهو اختيار المصنف (ج) جواز الاستعمال مع وجوب اجتناب موضع الفضة ؛ وهو اختيار الشيخ في المبسوط ؛ وبعد الاصح عندي ؛ والآلزم جواز استعمال الذهب و الفضة ؛ ولرواية عبدالله بن سنان (١) الصحيحة عن ابي عبدالله عليه السلام قال :

(١) ثلث ٦٦ خبر ٥ من ابواب النجاسات .



(الثاني) المتخذ من الجلود ويشترط طهارة أصولها وتذكيته سواء اكل لحمها أولا ، نعم يستحب الدبغ فيما لا يؤكل لحمه ، أما المتخذ من العظام فانما يشترط فيه طهارة الاصل خاصة (الثالث) المتخذ من غير هذين يجوز استعماله مع طهارته وان غلاظته، وأواني المشركين طاهرة وان كانت مستعملة ما لم يعلم مباشرتهم لها برطوبة ، وتغسل الآنية من ولوغ الكلب ثلاث مرات أو ليهن بالتراب ؛ ومن ولوغ الخنزير سبع مرات بالماء ؛ ومن الخمر والجرذ ثلاث مرات؛ ويستحب السبع ؛ ومن باقى النجاسات ثلاثا استحبيا ؛ والواجب الانتقاء وهذا الاعتبار مع صب الماء فى الآنية ؛ أما لو وضعت فى الجارى أو الكرفانها تطهر مع زوال العين بأول مرة .

**فروع (الاول)** لو تطهر من آنية الذهب أو الفضة أو المغصوبة أو جعلها مصباً للماء الطهارة صحت طهارته وان فعل محرماً ؛ بخلاف الطهارة فى الدار المغصوبة (الثانى) لا يمتزج الماء بالتراب (الثالث) لو فقد التراب أجزاء مشابهه من الاشنان والصابون ؛ ولو فقد الجميع اكنفى بالماء ثلاثا ؛ ولو خيف فساد المحل باستعمال التراب فكالفاقد ؛

لأبأس ان يشرب الرجل فى القدرح المفضض و اعزل فاك عن موضع الفضة ، والامر للوجوب ( احتج ) الشيخ على الاول برواية الحلبي (١) عن ابي عبد الله عليه السلام قال : لا تأكلوا فى آنية من فضة ، ولا فى آنية مفضضة ، و العطف يقتضى التساوى فى الحكم ( احتج ) القائلون بالثانى ، بان قدح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انكسرت اتخذ مكان الشعب ( الشعث خ ) سلسلة من فضة وبرواية بريد (٢) عن الصادق عليه السلام : انه كره الشرب فى آنية الفضة وفى القدرح المفضضة (والجواب) ان المراد بالكرهه اما التحريم، او الكراهة ؛ او كلاهما ، والثالث محال والألزم استعمال المشترك فى كلامه بل لا قرينة ، او فى الحقيقة و المجاز معا ، و الثانى يستلزم كراهة الفضة و هو خلاف الاجماع ؛ والاول المطلوب (لا يقال) يجوز اعادة القدر المشترك ، لانا نقول ؛ فلا دلالة للعام على الخاص ؛ ولانه مجاز فى القدر المشترك اجماعا ؛ ولا يجوز الحمل على المجاز مع اطلاق اللفظ بدون قرينة .

ولو غسله بالماء عوض التراب لم يطهر على اشكال (الرابع) لو تكرر الولوج لم يتكرر الغسل ولو كان في الاثناء استأنف (الخامس) آنية الخمر من القرع والخشب والخزف غير المغسور كغيره . (١)

## المقصد الرابع

### في الوضوء و فصوله ثلاثة

(الاول) في أفعاله وفروضه سبعة (الاول) النية و هي ارادة ايجاد الفعل على الوجه المأمور به شرعا ، وهي شرط في كل طهارة عن حدث لاعن خبث لانها كالترك و محلها القلب فان نطق بها مع عقد القلب صح والآفلا ؛ و لو نطق بغير ما قصده كان الاعتبار بالقصد ، و وقتها استحبابا عند غسل كفيه المستحب ، و وجوبها عند ابتداء أول جزء من غسل الوجه ، و يجب استدامتها حكما الى آخر الوضوء ، و يجب في النية القصد الى رفع الحدث ؛ أو استباحة فعل مشروط بالطهارة ، و التقرب الى الله تعالى ؛ و أن

قال دام ظله : ولو غسله بالماء عوض التراب لم يطهر على اشكال .

اقول: منشأه الاقتصار على النص ؛ و عدم حصول الغرض من ازالة الاجزاء اللعابية ؛ و من انه ابلغ ؛ لان الاصل في التطهير الماء ؛ و العدول الى غيره رخصة ؛ و هو ممنوع هنا ؛ و الاول هو الاقوى عندي

## المقصد الرابع في الوضوء

قال دام ظله : و يجب في النية القصد الى رفع الحدث ، او استباحة فعل مشروط بالطهارة ، و التقرب الى الله تعالى ، و ان يوقعه لوجوبه ، او نديه ، او لوجهها على رأى .

اقول : النية شرط في الوضوء باجماع علمائنا ؛ و انما اختلفوا في كفيتها ؛ فقال الشيخ في النهاية ؛ نية القربة كافية ؛ و قال في المبسوط : لا بد ان ينوى رفع الحدث ؛ او استباحة فعل من الافعال التي لاتصح الا بالطهارة مثل الصلوة ؛ و الطواف ؛

(١) المغسور - المطلى بما يسد المسام و يمنع من نفوذ الماء .



يوقعه لوجوبه أو نديه ، أولوجهما على رأى ؛ وذو الحدث الدائم كالمبتون و صاحب السلس والمستحاضة ينوي الاستباحة؛ فان اقتصر على رفع الحدث فالاقوى البطلان .

واختاره ابن ادريس ؛ ووجب السيد المرتضى نية استباحة الصلوة ؛ وقال ابو الصلاح لادمئهما ؛ وقيل بالاكتفاء بنية القربة مع الوجوب او الندب ؛ اختاره الشيخ ابو القاسم ابن سعيد (احتج) الشيخ على قوله في النهاية بقوله تعالى : وما امرنا الا لعبد الله مخلصين له الدين (١) وهذا يدل على القربة ؛ فلو شرط زيادة كان نسخا ؛ فان الزيادة على النص في الفاظ الحصر نسخ لانها تثبت الحكم المذكور وتنفيه عن غيره ؛ فالزيادة تنافي احدهما والآلم تكن زيادة بل تقريراً ؛ و على كلا التقديرين ترفع حكماً شرعياً بدليل شرعي متاخر فيكون نسخاً ( احتج ) المرتضى بقوله تعالى : يا ايها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم (٢) والمراد منه اغسلوا لأجل الصلوة لانه المتعارف في اللغة ؛ حيث يقال اذا لقيت عدوك فخذ سلاحك ؛ واذ لقيت الامير فخذاهبتك اى لاجل لقاء العدو ولقاء الامير ؛ فلا بد من ارادة انه للصلوة ؛ وهذا هو معنى الاستباحة ( واحتج ) والدى المصنف على الاجتزاء باحدهما بقوله عَلَيْهِمَا ؛ انما الاعمال بالنيات (٣) و انما لكل امرء ما نوى (٤) فاذا نوى رفع الحدث مع باقى الصفات من الوجوب او الندب والقربة اجزأه ؛ لانه قد حصل له ما نواه وهو رفع الحدث عملاً بالحديث فزال المانع من دخول الصلوة وتظهر الفائدة في تيقن اخلال عضو من الاولى او المجدد ؛ ونية الوجوب في وقت الندب او بالعكس ؛ ودخول الوقت في اثناء المنذوبة الى غير ذلك .

قال دام ظله: وذو الحدث الدائم كالمبتون و صاحب السلس والمستحاضة ينوي الاستباحة فان اقتصر على رفع الحدث فالاقوى البطلان .

اقول: وجهه انه نوى ما لم يحصل له ؛ ويحتمل الصحة لانها لازمة (لازمهـخ) ونية الملزوم ملزومة لنية اللازم ؛ وفيه منع لجواز الغفلة عنه اذ ليس بين؛ والاصل

(٢) س المائة آية ٨

(١) س البينة آية ٤

(٣-٤) ثل ٥ خبر ٦ من ابواب مقدمات العبادات

**فروع (الاول) لوضم التبرّد صح على اشكال ؛ ولو ضم الرياء بطل ( الثاني )**  
لا يفتقر الى تعيين الحدث وان تعدد فلو عينه ارتفع الباقي ؛ وكذا لو نوى استباحة  
صلاة معينة استباح ماعداها وان نقاها ؛ سواء كانت المعينة فرضاً أو نقلاً ( الثالث )  
لا تصح الطهارة من الكافر لعدم التقرب في حقه ، إلا الحائض الطاهر تحت المسلم  
لاباحة الوطى ان شرطنا الغسل للضرورة؛ فان أسلمت أعادت ؛ ولا تبطل بالارتداد  
بعد الكمال ؛ ولو حصل في الاثناء أعاد (الرابع) لو عزبت النية في الاثناء صح الوضوء  
وان اقترنت بغسل الكفين؛ نعم لو نوى التبرّد في باقى الاعضاء بعد عزوب النية فالوجه  
البطلان ( الخامس ) لو نوى رفع حدث و الواقع غيره ؛ فان كان غلطاً صح والآبطل  
(السادس) لو نوى ما يستحب له كقراءة القرآن فالأقوى الصحة

فيه ان المتكلمين اختلفوا فى ان ارادة الملزوم هل تستلزم ارادة اللازم ام لا فعلى  
الاول يصح ان علم الملازمة ؛ وعلى الثاني لا يصح (والأقوى عندي ما قال المصنف خ)

**قال دام ظله : لوضم التبرّد صح على اشكال .**

**اقول:** ينشأ من الاخلال بالاخلاص ؛ و من حصوله و ان لم ينو كما لو نوى  
الاهام بالتكبير الاعلام مع التحريم ؛ والاصح انه لا يصح ضم نية التبرّد .

**قال دام ظله لو عزبت النية فى الاثناء صح الوضوء وان اقترنت بغسل  
الكفين نعم لو نوى التبرّد فى باقى الاعضاء بعد عزوب النية فالوجه البطلان .**

**اقول:** دليله انتفاء الشرط وهو استمرار النية حكماً لمخالفة الاخيرة لها ؛ و  
يحتمل الصحة لمجامعتها الاولى ؛ ولعدم ابطالها فى الابتداء فكذا فى الاستدامة ؛ و  
يبطل باقتضائها التشريك فى الابتداء والتمحض هنا ؛ والتحقيق ان هذه المسألة مبنية  
على ضم نية التبرّد فى الابتداء ؛ فان قلنا بابطالها ثم فبهينا يبطل قطعاً ؛ و ان قلنا  
بالصحة احتمل الصحة هنا ؛ لانها لاتنافى عين النية فلا ينافى حكمها لان كلما لا ينافى  
عينها لا ينافى حكمها لان البحث فيدو حكمها هنا ثابت فلا ينافى فيه فيصح؛ والاصح البطلان.

**قال دام ظله : لو نوى ما يستحب له كقراءة القرآن فالأقوى الصحة .**

**اقول:** القائل بالاكتفاء بنية القربة لاشك فى الصحة عنده ؛ واما على القول



(السابع) لو شك في الحدث بعد يقين الطهارة الواجبة فتوضاً احتياطاً ثم تيقن الحدث فالاقوى الاعادة (الثامن) لو أغفل لمعة في الاولى فانغسلت في الثانية على قصد الندب فالاقوى البطلان، وكذا لو انغسلت في تجديد الوضوء .

باشتراط الاستباحة ؛ فوجهه انه قصدايقاع الفعل على الوجه الاكمل المتوقف على رفع الحدث ؛ وقال الشيخ وابن ادريس لا يصح لباحته مع الحدث فلا يتضمن قصدها رفعه لعدم استلزام العام الخاص ؛ والصحيح عندي انه لا يجزى ؛ لانه غير مستلزم لرفع الحدث لانه كلما كان مستلزماً للشيء يمتنع الاجتماع مع نقيضه وهي هنا ممكن الاجتماع فلم ينور رفع الحدث ولا ما يستلزمه ؛ هذا اذا لم يجب عليه الوضوء ؛ او وجب مع عدم اشتراط نية الوجوب ؛ اما معهما فلا يجزى قطعاً والّا اجتمع النقيضان .

**قال دام ظلّه : لو شك في الحدث بعد يقين الطهارة الواجبة ثم توضاً احتياطاً ثم تيقن الحدث فالاقوى الاعادة .**

**اقول:** ذهب القائل بالاكتفاء بنية القربة الى انه يجزى ؛ وعلى اشتراط نية رفع الحدث او الاستباحة هل يشترط الجزم مطلقاً او يجزى على تقدير وجوبه (يحتمل الاول) لان الثابت على التقدير شك فيه بالتشكيك فيه فلا يرجح حينئذ (ويحتمل الثاني) لانه شرط بما هو مشروط به في نفسه ؛ ولانه جزم به على تقديره وهو ثابت فيثبت لقوله عَلَيْهِ (١) : انما لكل امرء ما نوى ولانه لولاه لم يثبت به الاحتياط لانه انتقال من ظن الي يقين ؛ او الى ظن اقوى ؛ ووجه القوة انه لم يجزم بوجوبه ويشترط في النية الجزم وهو الاصح عندي .

**قال دام ظلّه : لو أغفل لمعة في الاولى فانغسلت في الثانية على قصد الندب فالاقوى البطلان وكذا لو انغسلت في تجديد الوضوء .**

**اقول:** هذا يبني على ان المجدد هل يجزى عن الاصل لو بطل ؛ وهو يبني على الاكتفاء بنية القربة ؛ والخلاف قدمضى ؛ ووجه القوة ان الغسلة الثانية انما قصد صورنها ولا تاثير لها في الاستباحة ولهذا لا يصدق على الماء المغسول به انه مستعمل في

(التاسع) لوفرق النية على الاعضاء بان قصد عند غسل الوجه رفع الحدث عنه ، وعند غسل اليدين الرفع عنهما لم يصح (اما) لوني غسل الوجه عنده لرفع الحدث وغسل اليمنى عنده لرفع الحدث وهكذا ، فالاقرب الصحة (العاشر) لوني قطع الطهارة بعد الاكمال لم تبطل ، و لو نواه في الاثناء لم تبطل فيما مضى الا أن يخرج عن الموالة (الحادى عشر) لو وضأه غيره لعذر تولى هو النية ( الثاني عشر ) كل من عليه طهارة واجبة ينوى الوجوب ، وغيره ينوى الندب ، فان نوى الوجوب وصلى به فرضا أعاد فان تعددتا مع تخلل الحدث أعاد الاولى خاصة ، و لو دخل الوقت في أثناء المندوبة فأقوى الاحتمالات الاستيناف .

(الثاني) غسل الوجه بما يحصل به مسامه وان كان كالدهن مع الجريان، وحدثه من قصاص شعر الرأس الى محادر (١) شعر الذقن طولا ، و ما اشتملت عليه الابهام و

الوضوء ؛ ووجه الصحة انها جزء من الوضوء لانها وضعت استظهاراً على ما لم ينغسل في الاولى ؛ وابدع من ذلك غسلها في المجدد .

قال دام ظله : اما لوني غسل الوجه عنده لرفع الحدث وغسل اليمنى عنده لرفع الحدث وهكذا فالاقرب الصحة .

اقول: وجه القرب انه يصح غسل كل عضو بنية مطلقه فصحته بنية مغسوله اولى ، ولتاثير كل منهما ، ولان الوضوء عبارة عن المجموع وهو هنا عبارة عن شيء مع شيء فقط و(يحتمل) البطلان لان الوضوء عبادة واحدة فلا يجوز تفريق النية على اجزائها كالصلوة والصوم ، ولان كل واحد غير المجموع والانضمام لم ينو ؛ ويقوى الاول قوله تعالى : يا ايها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم الاية (١) فامر الله تعالى بكل واحد واحد وتبعه وجوب المجموع بالالتزام ؛ والاقوى عندي انه لا يصح لفعله تَبَيَّنَ وقوله تَبَيَّنَ هذا وضوء لا يقبل الله الصلوة الآبه (٢) .

قال دام ظله : و لو دخل الوقت في اثناء المندوبة فاقوى الاحتمالات الاستيناف .

(١) محادر شعر الذقن بالدال المهملة اول اصدار الشعر عن الذقن وهو طرفه (مجمع)

(٢) تقدم آنفاً (٣) ثلث ٣١ خبر ١١ من ابواب الوضوء



الوسطى عرضاً ، ويرجع الانزع والاغم وقصير الاصابع وطولها الى مستوى الخلقة ، ويغسل من اعلى الوجه فان نكس بطل ، ولا يجب غسل مسترسل اللحية ولا تخليلها ، فان خفت وجب ، وكذا لو كانت للمرأة بل يغسل الظاهر على الذقن ، وكذا شعر الحاجب والاهداب والشارب .

( الثالث ) غسل اليدين من المرفقين الى أطراف الاصابع فان نكس او لم يدخل المرفق بطل ، وتغسل الزائدة مطلقاً لم يتميز عن الاصلية والآغسلت ان كانت تحت المرفق ، واللحم والاصبع الزائدان ان كانا تحت المرفق ، ولو استوعب القطع محل الفرض سقط الغسل والآغسل ما بقى .

**فروع (الاول)** لو افتقر الاقطع الى من يوضيه باجرة وجبت مع المكنة و ان زادت عن أجرة المثل والآ سقطت اداء وقضاء (الثانى) لو طالت اظفاره فخرجت عن حدّ اليد وجب غسلها ولو كان تحتها وسخ يمنع وصول الماء وجب ازالته مع المكنة (الثالث) لو انكشطت جلدة من محل الفرض وتدلّت منه وجب غسلها ، ولو تدلت من غير محله سقط ، ولو انكشطت من غير محل الفرض وتدلّت منه وجب غسلها (الرابع) ذوالرأسين والبدنين يغسل اعضائه مطلقاً (الرابع) مسح الرأس ، والواجب أقل ما يقع عليه اسمه ، ويستحب بقدر ثلاث أصابع مقبلاً ، ويكره مدبراً ، ومحلّه المقدم فلا يجزى غيره ، ولا يجزى الغسل عنه ، ولا المسح على حائل وان كان من شعر الرأس غير المقدم ، بل امّا على البشرة أو على الشعر المختص بالمقدم اذا لم يخرج عن حده ، فلو مسح على المسترسل ، أو على الجعد الكائن فى حد الرأس اذا خرج عنه بالمد ، لم يجزء (الخامس) مسح الرجلين ، والواجب أقل ما يقع عليه اسمه ، ويستحب بثلاث أصابع ، ومحلّه ظهر القدم من رؤس الاصابع الى الكعبين ، وهما حد المفصل بين

**اقول:** وجه القوة انتفاء شرطه وهونية الوجوب لدخول الوقت وهو غير متطهر:

ولان الطهارة الواحدة لاتقع بنيتين ، لعدم وروده فى الشرع ( و يحتمل ) الاتمام لانقاذ الاولى (ويحتمل) نية الوجوب فى الباقي لانه الواقع فى الوقت فيكون واجبا؛ ولا يجوز ايقاع الواجب بنية الندب ( والاقرب عندى ما قواه المصنف خ )

الساق والقدم، ولونكس المسح جاز ، ولو استوعب القطع محل الفرض سقط المسح،  
والآ مسح على الباقي، ويجب المسح على البشرة ، ويجوز على الحائل كالخف وشبهه  
للضرورة أو التيقية خاصة ، فان زال السبب ففي الاعادة من غير حدث اشكال .  
ولايجزى الغسل عنه الألتقية ، ويجب أن يكون مسح الرأس والرجلين ببقية  
نداوة الوضوء ، فان استأنف بطل ، ولو جف ماء الوضوء قبله أخذ من لحيته وحاجبيه  
واشفار عينيه ومسح به ، فان لم يبق نداوة استأنف (السادس) الترتيب ، بيده بغسل  
وجهه ، ثم بيده اليمنى ، ثم اليسرى ، ثم يمسح رأسه ، ثم يمسح رجليه ، ولا ترتيب  
بينهما ، فان أدخل به أعاد مع الجفاف ، والأعلى ما يحصل معه الترتيب ، والنسيان  
ليس عنداً ، ولو استعان بثلاثة للضرورة فغسلوه دفعة لم يجزء (السابع) الموالاة ،  
ويجب أن يعقب كل عضو بالسابق عليه عند كماله ، فان أدخل وجف السابق استأنف، والآ  
فلا ؛ وناذر الوضوء موالياً لو أدخل بها فالأقرب الصحة والكفارة .

**قال دام ظله : فان زال السبب ففي الاعادة من غير حدث اشكال .**

**اقول:** ينشأ من ان علة اجزائه الضرورة و قد زالت ؛ و من ارتفاع الحدث  
المانع من الصلوة (وهنا دققة) وهي ان مبني هذه المسألة على ترجيح احدى قاعدتين  
(هما) ان كل رخصة جازت لضرورة يقتصر بها على محل الضرورة ، وان كل طهارة رافعة  
للحدث لا ينتقضها الأحدث (اما الاولى) فمجمع عليها (واما الثانية) فكل من قال ان  
التيمن لا يرفع الحدث قال بصدقها كلية، وكل من قال ان التيمم يرفع الحدث قيدها  
بقوله كل طهارة مائية رافعة للحدث ، اذا عرفت هذا فان لم ترفع هذه الطهارة  
الحدث فلا كلام في وجوب اعادتها ، وان قلنا برفع الحدث توجه الاشكال ، والاقوى  
عند الاستيناف على كل حال ، لان صورة الفعل مقصودة ، لان القصد ليس رفع الحدث  
وحكمه خاصة ، بل نفس الفعل ايضاً ، والضرورة اسقطته .

**قال دام ظله وناذر الوضوء موالياً لو أدخل بها، فالأقرب الصحة والكفارة**

**اقول :** المراد اذا نذر الوضوء المبيح للصلوة في وقت معين موالياً ، ثم فعله  
بنيته وشرائطه، وأخل بالموالاة ، احتمال صحة الوضوء ، لان المنذور يشترط فيه



## الفصل الثاني في مندوباته

ويتأكد السواك ، وان كان بالرطب للصائم ، آخر النهار وأوله سواء ، ووضع الاناء على اليمين ، والاغتراف بها ؛ والتسمية ؛ والدعاء ؛ وغسل الكفين قبل ادخالهما الاناء ؛ مرة من حدث النوم والبول ؛ ومرتين من الغائط ؛ و ثلاثا من الجنابة ؛ و المضمضة ؛ والاستنشاق ؛ ثلاثا ثلاثا ؛ والدعاء عندهما ؛ وعند كل فعل ؛ وبدءة الرجل بغسل ظاهر ذراعيه ؛ وفي الثانية بباطنهما ؛ والمرأة بالعكس فيهما ؛ والوضوء بممد و شبهه ؛ وتثنية الغسلات ؛ والاشهر التحريم في الثالثة ؛ ولاتكرار في المسح ؛ ويكره الاستعانة ؛ والتمنل ؛ ويحرم التولية اختياراً .

## الفصل الثالث في احكامه

يستباح بالوضوء الصلاة ؛ والطواف ؛ للمحدث اجماعا ، ومس كتابة القرآن ،

ما يشترط في الواجب ، و الموالاة ليست بشرط في صحة الواجب ، بل واجبة فيه فيصح الوضوء و (يحتمل) عدم الصحة ، لان الصفة المشترطة في النذر لم تحصل فيبطل ، لان فائدة الشرط ذلك ، ولانه لم يأت بالمنذور وقد نواه فيبطل ، ( فان ) قلنا بالبطلان والوقت باق اعاد ولا كفارة ؛ و(ان) قلنا بالصحة وجبت الكفارة، وان خرج الوقت وجبت الكفارة ، سواء قلنا بالبطلان او الصحة .

قال دام ظله : والاشهر التحريم في الثالثة .

اقول: به قال الشيخ، وابن بابويه، وابن اقريس ، وابن البراج ، وابو الصلاح ، واكثر علمائنا ، لانها ليست من الوضوء والآ لاستحبت ، فتمنع من الموالاة الواجبة ولقول الصادق عليه السلام (١) : والثالثة بدعة الحديث . وجوزها ابن الجنيد ، والمفيد ، وابن ابي عقيل ، لقول ابي عبدالله عليه السلام : (٢) الوضوء مثنى مثنى ، فمن زاد لم يوجر عليه ، والاصل (والاقوى عندى التحريم خ) .

قال دام ظله : ومس كتابة القرآن اذ يحرم عليه مسها على الاقوى .

(١) ثلث ٣١ خبر ٤ من ابواب الوضوء (٢) ثلث ٣١ خبر ٦ من ابواب الوضوء

اذيحرّم عليه مسّها على الاقوى، وذوالجبيرة ينزعها مع المكنة أو يكرر الماء حتى يصل البشرة، فان تعذرا مسح عليها، وان كان ما تحتها نجساً، وفي الاستيناف مع الزوال اشكال، والخاتم، او السير أو شبههما ان منع وصول الماء حرك وجوبا، والآ استحبابا، وصاحب السلس والمبطون، يتوضآن لكل صلاة عند الشروع فيها، وان تجدد حدثهما، وكذا المستحاضة، وغسل الاذنين ومسحهما بدعة، وكذا التطوق الآ للتقية، وليس مبطلا، ولوثيقن الحدث وشك في الطهارة تطهروا دون العكس، ولو تيقنهما متحدين متعاقبين وشك في المتأخر. فان لم يعلم حاله قبل زمانهما تطهروا، والآ استصحابه، ولو علم ترك عضو اتى به وبما بعده، فان جف اللبل استأنف، ولو شك في شيء من افعال الطهارة فكذلك ان كان على حاله، والآ فلا التفات في الوضوء، و

**اقول:** وافقه الشيخ في الخلاف، و ابو الصلاح، لقوله تعالى: لا يمسه الا المطهرون (١) ولما رواه ابو بصير (٢) قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن قرأ في المصحف وهو على غير وضوء قال: لا بأس ولا يمسه الكتابة، والنهي للتحريم، وقال ابن ادريس، وابن البراج، يكره للاصل، والاقوى عندى التحريم.

**قال دام ظله:** وذوالجبيرة ينزعها مع المكنة، او يكرر الماء حتى يصل البشرة، فان تعذرا مسح عليها وان كان ما تحتها نجسا، وفي الاستيناف مع الزوال اشكال.

**اقول:** البحث كما في المسح على الحائل، وافتى الشيخ في المبسوط بالاستيناف قال دام ظله: والآ فلا التفات في الوضوء والمرتمس والمعتاد على اشكال **اقول:** لا اشكال في الوضوء لان النص عليه و الاجماع، فبقى الاشكال في الغسل في مسألتين، (احديهما) في المرتمس و (الثانية) في معتاد الموالات و عدم التأخير (فيحتمل) انحاقهما بالوضوء لوجوه (الف) ما رواه الشيخ (٣) في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال لزرارة: اذا خرجت من شيء ثم دخلت في غيره فشكك فيه ليس بشيء وهذا يعم الصورتين المذكورتين (ب) ان الارتماس في الماء مع عدم

(٢) ثلث ١٢ خبر ١ من ابواب الوضوء

(١) من الواقعة آيه ٨٧

(٣) ثلث ٤٢ خبر ١ من ابواب الوضوء مع النقل الى المعنى



المرتمس و المعتاد على اشكال ، و لو ترك غسل أحد المخرجين وصلى أعاد الصلاة خاصة ، وان كان ناسيا أو جاهلا بالحكم ؛ ويشترط طهارة محل الافعال عن الخبث لاغيره ، و لو جدد ندبا و ذكر اخلال عضو من احديهما أعاد الطهارة و الصلاة و ان تعدت على رأى ، و لو توشأ وصلى وأحدث ثم توشأ وصلى أخرى ثم ذكر الاخلال المجهول أعادهما مع الاختلاف عدداً بعد الطهارة ، ومع الاتفاق يصلى ذلك العدد ، و ينوى به ما فى ذمته ، و لو كان الشك فى صلاة يوم اعاد صباحا و مغربا و أربعا ، و المسافر يجتزى بالثنائية و المغرب ، و لو كان الاخلال من طهارتين أعاد أربعا ، صباحا

الحائل سبب لو وصول الماء الى سائر الاجزاء ، و الاصل فى السبب ان يؤدى الى مسيبيه ، فتختلف بعض الاعضاء على خلاف الاصل ، فلا يلتفت اليه لرجحان نقيضه ، و هو وصول الماء الى الجميع ، و يمتنع العمل بالمرجوح مع وجود الراجح (ج) ان الغالب هو وصول الماء الى جميع الاجزاء و الاعضاء مع الارتماس و عدم الحائل ، و تختلف بعضها نادر ، و لهذا اجزأ من غير اعتبار ، و الشارع انما يحكم بالاغلب (د) الظاهر وصول الماء ، و الاصل عدمه ، و مع تعارض الظاهر و الاصل ، قيل يرجح الظاهر ، و قيل الاصل ، و لهذا استشكل المصنف (هـ) العادة قد تفيد العلم ، و قد تفيد الظن ، بل قد يكون العلم الحاصل منها ضروريا ، فخرقها على خلاف الاصل ( و يحتمل ) عدم اللاحق ؛ لان الحدث متيقن و الرفع مشكوك فيه و الاصل عدمه ، فيحكم ببقاء الحدث ، و هو الاصح (تفريع) التيمم كالوضوء فى اشتراط الموات فيه ؛ و الاصل فى فعل العاقل المكلف الذى يقصد براءة ذمته بفعل صحيح و هو يعلم الكيفية و الكمية الصحة ، و الاولى عدم المحبة ، لما تقدم فى الغسل .

**قال دام ظله : و لو جدد ندبا ثم ذكر اخلال عضو من احديهما اعاد الطهارة و الصلوة ، و ان تعدت على رأى .**

**اقول :** كل من قال بالاكتفاء بنية القرية صحح الصلوة الواقعة عقب الطهارتين و ان تعدت ، دون المتخللة بينهما ، و كل من قال بعدم الاكتفاء بها و شرط الاستباحة او رفع الحدث اوجب الاعادة مطلقا ، و من اكتفى بالوجوب او الندب كابي القاسم بن

ومغرباً وأربعاً مرتين ، والمسافر يجتزئ بشائتين والمغرب بينهما ، و الأقرب جواز اطلاق النية فيهما والتعيين ، فيأتي بثلاثة ،  
ويتخير بين تعيين الظهر أو العصر أو العشاء ، فيطلق بين الباقيتين مراعيًا للترتيب ، وله الاطلاق الشائئ فيكتفى بالمرتين ، ولو كان الترك من طهارتين في يومين ، فان ذكر التفريق صلى عن كل يوم ثلاث صلوات ، وان ذكر جمعهما في يوم و اشتبه صلى أربعاً ، و تظهر الفائدة في اتمام احد اليومين ، و تقصير الآخر حتماً فتزيد ثنائية او بالتخير ( او بالتخير فتزيد ثنائية خل ) ووجوب تقديم فائتة اليوم على حاضرتة لاغير ، ولو جهل الجمع والتفريق صلى عن كل يوم ثلاث صلوات ، و كذا البحث لو توضأ خمساً ، لكل صلاة طهارة عن حدث ، ثم ذكر تخلل حدث بين الطهارة والصلاة واشتبه ، ولو صلى الخمس بثلاث طهارات ، فان جمع بين الرباعيتين بطهارة صلى أربعاً ، صباحاً ومغرباً وأربعاً مرتين ، والمسافر يجتزئ بشائتين والمغرب بينهما ، والآ كنفى بالثلاث ، ويجب الطهارة بماء مملوك ، أو مباح طاهر ، و لو جهل غصبية الماء صححت طهارته ، و جاهل الحكم لايعند ، ولو سبق العلم فكالعلم (العالم خل) .

## المقصد الخامس

### في غسل الجنابة وفيه فصلان

(الاول) في سببه و كفيته : الجنابة تحصل للرجل والمرأة بأمرين ( انزال

سعيد ، اوجب الاعادة ان كانت احدى الطهارتين واجبة ، و ان كانتا مندوبتين ؛ كمن توضأ ندباً لاستباحة الصلوة قبل الوقت ، و لا قضاء عليه ثم جدد ندباً لم يعد ، و الوضوء المجدد هو الوضوء الثاني بعد اولى مبيح للصلوة في نفس الامر .

قال دام ظله : و الاقرب جواز اطلاق النية فيهما والتعيين فيأتي بثلاثة .

اقول : الخلاف مع ابي الصلاح ؛ حيث اوجب فيمن فاتته صلوة لا يعلمها بعينها اعادة الخمس ؛ وهو قول ابن زهرة ؛ فانه على قولهما لا يجوز له اطلاق النية ، بل يجب عليه التعيين ؛ فيلزم على قولهما انه لا يكتفى بالرباعيتين ؛ و سيأتي تمام البحث فيه والاستدلال في باب القضاء .



المنى) مطلقا، وصفاته الخاصة رائحة الطلع، والتلذذ بخروجه، والتدفق، فان اشتبه اعتبر بالدفق والشهوة، ويكفي الشهوة في المريض، فان تجردت عنهما لم يجب الغسل الآمع العلم بأنه منى، (وغيوبة الحشفة) في فرج آدمي، قبل أو دبر؛ ذكر أو انثى، حتى أوميت، أنزل معه أولا، فاعلا أو مفعولا على رأى .  
ولا يجب في فرج البهيمة الآمع الانزال، وواجد المنى على جسده أو ثوبه

### المقصد الخامس في غسل الجنابة

قال دام ظلّه : وغيوبة الحشفة في فرج آدمي الى قوله مفعولا على رأى

اقول : اوجب المصنف، و المرتضى ؛ وابن الجنيد ؛ وابن حمزة ، و ابن ادريس ؛ والشيخ في المبسوط ؛ بالوطى في دبر المرأة والغلام من غير انزال؛ الغسل على الفاعل و المفعول ، لقوله تعالى : **اولا مستم النساء ( ١ )** فدل بعمومه على وجوب الغسل بوطى المرأة في الدبر من غير انزال ؛ والاجماع المركب ؛ فان كل من اوجب الغسل بوطى المرأة في الدبر من غير انزال ؛ اوجب الغسل بوطى الغلام من غير انزال ؛ ومن نفى الوجوب عن احدهما نفى الوجوب عن الآخر؛ ولرواية زرارة الصحيحة (٢) عن الباقر عليه السلام ؛ في قضية اختلاف الصحابة في الجماع في القبل من غير انزال ؛ وانكار على عليه السلام على الانصار ؛ حيث لم يوجبوا الغسل فيه بقوله عليه السلام : اتوجهون عليه الرجم ؛ والجلد ؛ ولاتوجهون عليه صاعا من ماء ؛ ولم يوجبه الشيخ ؛ في الاستبصار والنهاية ؛ وسلا؛ لرواية الحلبي الصحيحة (٣) قال سئل ابو عبد الله عليه السلام عن الرجل يصيب المرأة فيمادون الفرج ؛ اعليها غسل ان هو انزل ولم تنزل هي قال : ليس عليها غسل ؛ وان لم ينزل هو فليس عليه غسل و(الجواب) انه غير دال على صورة النزاع ؛ فان الدبر يسمى فرجا لقوله تعالى : **والذين هم لفروجهم حافظون (٤)** ولانه مأخوذ من الانفراج

(٢) ثل ب٦ خبر ٢ من ابواب الجنابة

(١) س المائة آية ٨

(٣) ثل ب ١١ خبر ١ من ابواب الجنابة (٤) س المؤمنون آية ٤

المختص به جنب ، بخلاف المشترك ، ويسقط الغسل عنهما ، ولكل منهما الايتمام بالآخر على اشكال ، ويعيد كل صلاة لا يحتمل سبقها ، ولو خرج منى الرجل من المرأة بعد الغسل لم يجب الغسل ، الآن تعلم خروج منيها معه ، ويجب الغسل بما يجب به الوضوء ، (وواجباته) (النية) عند أول الاغتسال ، ويجوز تقديمها عند غسل الكفين مستدامة الحكم الى آخره ، و(غسل) جميع البشرة بأقل اسمه بحيث يصل الماء الى منابت الشعروان كنف ، و(تخليل) كل ما يصل اليه الماء الآبه ، وتقديم الرأس ثم الجانب الايمن ثم الجانب الايسر ، فان عكس أعاد على ما يحصل معه الترتيب ، ولا ترتيب مع الارتماس وشبهه ؛ وفي وجوب الغسل لنفسه أو لغيره خلاف .

**قال دام ظله : ولكل منهما الايتمام بالآخر على اشكال .**

**اقول:** منشأ اسقاط الشرع اعتبارها ، و تسويغ الاجتماع في المسجد ولتيقن كل منهما الطهارة وشكه في الحدث ، ومن يقن حصولها في احدهما ، فنبطل صلوة المأموم ، و لانه يستحيل تكليف واحد لابعينه ، لانه ان توجه العقاب عليهما فهو واجب عليهما ، وان توجه الى واحد بعينه لزم الترجيح من غيره رجح ، و غير المعين يستحيل توجه العقاب عليه ، ولم يوجب الغسل عليهما للنص على عدم وجوبه عليهما ، ولا على واحد منهما بعينه لتساوي العلامة ، او السبب بالنسبة اليهما ، ولا ترجيح لاحدهما ، فاسقط الشارع اعتبار كل حكم لهذه الجنابة ، لئلا يستلزم احداً المحالات المذكورة ، بخلاف الفعل المتوقع على مجامعة صحة الآخر له ؛ فان لحوق حكم الجنابة بذلك لا يستلزم شيئاً من المحالات المذكورة ؛ وهو لازم لكل واحد من اجزاء مانعة الخلو ؛ لبطلان صلوة المأموم ؛ و عدم انعقاد الجمعة بهما معا ؛ فالضابط انه ان لم يتوقف صحة صلوة احدهما على صحة صلوة الآخر و لو توقف المعية صحت الصلوتان ، وان توقفت احديهما خاصة ، بطلت المتوقفة خاصة ، كصلوة المأموم ، وان توقفت كل واحدة منهما على مصاحبة الاخرى بطلتا كالجمعة ، فيبطل كل صلوة متوقفة على صحة الصلوتين كالجمعة اذا تم بهما العدد .

**قال دام ظله : وفي وجوب الغسل لنفسه او لغيره خلاف .**



(ويستحب) المضمضة والاستنشاق ، والغسل بصاع ، وامرار اليد على الجسد وتخليل ما يصل اليه الماء و الاستبراء للرجل المنزل بالببول ، فان تعذر مسح من المقعدة الى اصل القضيب ثلاثا ، ومنه الى رأسه كذلك ، وينتره ثلاثا .

## الفصل الثاني في الاحكام

يحرم على الجنب قبل الغسل الجلوس في المساجد ، ووضع شيء فيها ، و الاجتياز في المسجد الحرام ومسجد النبي ﷺ ، ولو اجنب فيهما تيمم واحيا للخروج

اقول: ذهب المصنف الى وجوب الغسل لنفسه ، وهو اختيار ابن حمزة لوجوه (الف) قوله ﷺ (١) انما الماء من الماء ، ومن للسيبة هنا فجعل سبب وجوب الغسل وجود الماء من غير تعليق على عبادة (لا يقال) هذا الحديث مبكى في صدر الاسلام ونسخ (لانا نقول) انما نسخ الحصر ، واما سيبة الماء للغسل فلم تنسخ باجماع المسلمين (ب) روى الشيخ (٢) في الصحيح عن محمد بن اسمعيل قال سألت الرضا ﷺ عن الرجل يجامع المرأة في الفرج فلا ينزلان متى يجب الغسل فقال : اذا التقى الختانان فقد وجب الغسل . عقب بالفاء وهي للتعقيب بلا فصل ، فلا يقف على شيء آخر (ج) قوله تعالى : **وان كنتم جنبا فاطهروا** (٣) علق على كونه جنبا ، وعقب الامر بالفاء وهي تقتضى التعقيب بلا فصل ، و الامر للوجوب فلا يتاخر عن الجنابة (د) قال رسول الله ﷺ : اذا جلس بين شعبها الأربع ثم جهدها فقد وجب الغسل وان لم ينزل (٤) . وهو من الصحاح ، والفاء للتعقيب بلا فصل وفيه ايماء الى السيبة ، وقال ابن ادريس يجب لغيره ، لعطف جملة **وان كنتم جنبا فاطهروا** على جملة **اذا قمتم الى الصلوة فاعسلوا** ، فيتشازكان في الشرط ، لان الشرط المصدر به الجمل يرجع الى الجميع ، ولان الهمزة طوف والمعطوف عليه يتشازكان في الحكم ، وبما رواه الشيخ (٥) في الصحيح عن عبد الله بن يحيى الكاهلي قال سألت ابا عبد الله ﷺ عن المرأة يجامعها الرجل

(١) سنن ابي داود ج ١ خبر ٤ باب الاكسال (٢) ثلث خبر ٢ من ابواب الجنابة

(٣) من المائدة آية ٨ (٤) سنن ابي داود ج ١ خبر ٣ في باب الاكسال

(٥) ثلث ١٤ خبر ١ من ابواب الجنابة

منهما ، ويجب أن يقصد أقرب الابواب اليه .و(يحرم) عليه قراءة العزائم ، وأبعضها حتى البسمة اذ انواها منها ، ومس كتابة القرآن ، وما عليه اسمه تعالى ، ويكره الاكل والشرب ، الابدال المضمضة والاستنشاق ، والنوم الابدال الوضوء ، والخضاب ، وقراءة ما زاد على سبع آيات ، وتشدد الكراهية فيما زاد على سبعين ، و(تحرم) التولية اختياراً ، ويكره الاستعانة ، ويجوز أخذ ماله في المسجد و الجواز فيه (فروع) (الاول) الكافر المجنب يجب عليه الغسل ، وشرط صحته الاسلام ، ولا يسقط باسلامه ، ولا عن المرتد ولو ارتد المسلم بعد غسله لم يبطل ، (الثاني) يحرم مس المنسوخ حكمه خاصة ، دون المنسوخ تلاوته خاصة ، (الثالث) لو وجد بلا مشتبهاً بعد الغسل لم يلتفت ، ان كان قد بال او استبرأ ، و الاعداد الغسل ، دون الصلاة الواقعة قبل الوجدان ( الرابع) لاموالاة هنا ، نعم يشترط عدم تجدد ( تخلل خل ) حدث اكبر أو أصغر ، فان تجدد أحدهما في الاثناء أعاد فيهما على الاقوى (الخامس) لا يجب الغسل بغيوبة بعض

فحيز وهي في المغسل فتغتسل ام لا؟ قال: لا. قد جاءها ما يفسد الصلوة فلا تغتسل . نفى وجوب الغسل لنتى صحة الصلوة (والجواب) لانسلم ان عطف الجمل بعضها على بعض يقتضى المساواة في الحكم ، ونمنع عود الشرط الى الجميع ، والوجوب للغير لا ينافى الوجوب لنفسه ، لان الوجوب للغير يفيد اشتراطه في ذلك الغير ، و الاسباب الشرعية علامات ، فلا يستحيل تعددها ، و قوله فلا تغتسل ، نفى الغسل لانتفاء غايته ( علته خ ل ) وهو رفع الحدث او الاستباحة ، فالحيض مانع الحكم ، ولهذا اذا زال نفى غسل الجنابة ، والفائدة تظهر في الغسل قبل وقت الصلوة و انتفاء القضاء ، فعلى الاول ينوى الوجوب ، وعلى الثاني ينوى الندب .

قال دام ظله : فان تجدد احدهما في الاثناء اعاد فيهما على الاقوى .

اقول : هذا مذهب الشيخ ، وابن بابويه ، لا بطله حكم الجميع فالاباحى اولى ، ولانه قد ابطل تاثير ذلك البعض في الاباحة ، وكلما ابطل تاثيره في الاباحة ابطل تاثيره في رفع الحدث ، لان رفع الحدث ملزوم للاباحة ، والمؤثر ح ( اما ) الباقي من الغسل وهو محال ، لانه جزء المؤثر التام وجزء السبب التام لا يكون سبباً تاماً و( اما ) المجموع



الحشفة ، ويجب على مقطوعها لو غيب بقدرها ، و في الملفوف نظر ، (السادس) لو خرج المنى من ثقبه في الصلب ، فالأقرب اعتبار الاعتياد وعدمه (السابع) لا يجب نقض الضفائر اذا وصل الماء الى ماتحتها ، وان لم يمس الماء الشعر بجملته (الثامن) لا يجزى

والسبب المر ك ب في الحكم مستلزم لسببية كل واحد من اجزائه في المسبب سبباً ناقصاً ؛ وقد ظهر في علم الكلام ذلك ، فاذا لم يكن الجزء سبباً ناقصاً لم يكن الكل سبباً تاماً ، و قال ابن البراج ، و ابن ادريس ، يتم و لا شيء عليه لدخول الحدث الاصغر تحت الاكبر وهو باق ، وقال السيد يتم و يتوضأ كوقوعه بعد الاكمال (والجواب) بالفرق فانه بعد الاكمال قد ارتفعت الجنابة ووجد ما يوجب الوضوء ، والاقوى عندي الذي قواه المصنف .

قال دام ظله : وفي الملفوف نظر .

اقول : ينشأ من عموم قول النبي ( ١ ) وَاللَّيْلُ وَالنَّهَارُ : اذا جلس بين شعبها الاربع ثم جهدها فقد وجب الغسل وان لم ينزل ؛ وهذا بعمومه يتناول صورة النزاع (وعموم) قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ : اذا جاوز الختان الختان فقد وجب الغسل ، وهو من الحسان (ومن) انه قد ورد قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ (٢) : اذا قعد بين شعبها الاربع و الصق الختان بالختان فقد وجب الغسل ، و لم يحصل الصاق الختان ، و لانه ليس محلاً للاستمتاع ، و الاصح الاول ، لما ورد في الصحيح (٣) عن علي عَلَيْهِ السَّلَامُ : انه قال اذا التقى الختانان فقد وجب الغسل ، والتقاء الختانين يراد به المحاذات ، ولهذا يقال التقى الفارسان اي تحاذيا ، وليس المراد بالالتصاق الحقيقة بل التحاذي ايضاً .

قال دام ظله : و لو خرج المنى من ثقبه في الصلب فالأقرب اعتبار الاعتياد وعدمه .

(١) سنن ابى داود خبر ٣ من باب الاكمال (٢) سنن ابى داود ج ١ خبر ٣ من باب الاكمال

(٣) تل ب ٦ خبر ٥ من ابواب الجنابة

غسل النجس من البدن عن غسله من الجنابة ، بل تجب ازالة النجاسة اولاً ، ثم الاغتسال .  
ثانياً ، (التاسع) لو وجد المرتمس لمعة لم يصبها الماء ، فأقوى الاحتمالات الاجتزاء  
بغسلها ، لسقوط الترتيب ، ثم غسلها و غسل ما بعدها لمساواته الترتيب ، ثم الاعادة  
لعدم صدق الوحدة .

## المقصد السادس في الحيض وفيه فصلان

(الاول) في ماهيته ، الحيض دم يقذفه الرحم اذا بلغت المرأة ، ثم تعادها في  
أوقات معلومة غالباً ، لحكمة تربية الولد ، فاذا حملت صرف الله تعالى ذلك الدم الى  
تغذيته ، فاذا وضعت الحمل خلق الله تعالى عنه صورة الدم وكسائه صورة اللبن لاغتذاء  
الطفل ، فاذا خلت المرأة من حمل ورضاع بقي ذلك الدم لا مصرف له ، فيستقر في  
مكان ثم يخرج في الغالب ، في كل شهر ستة أيام أو سبعة أو أقل أو أكثر ، بحسب قرب  
المزاج من الحرارة وبعده عنها ، و(هو) في الغلب أسود يخرج بحرقة وحرارة ،

اقول: وجه القرب ان الفاظ الشارع انما تحمل على المعهود والمعتاد ( و  
يحتمل) وجوب الغسل مطلقاً لقوله عَلَيْهِ السَّلَامُ (١) انما الماء من الماء ، وقوله تعالى (٢):  
من ماء دافق يخرج من بين الصلب والترائب ، فجعل خروجه من الصلب ، فاذا  
خرج من ثقبه من الصلب لم يتغير اسمه ولا محله فلا يتغير حكمه (ويحتمل) عدم وجوب  
الغسل مطلقاً حملاً على الغالب ، و يقوى في نفسى اختيار المصنف ( و يقوى في  
نفسى الثانى خ) .

قال دام ظله : ولو وجد المرتمس لمعة لم يصبها الماء الخ .

اقول: اقوى الاحتمالات في هذه المسئلة الاجتزاء بغسلها خاصة ، لان اقوى  
الوجهين في المرتمس سقوط الترتيب ، ثم يتلوه في القوة الاجتزاء بغسلها وغسل  
ما بعدها لمساوات الارتماس الترتيب ، ولو وجد المرتب لمعة فعل ذلك فكذا المرتمس ،  
والمراد بقوله ما بعدها العضو التالي للعضو الذى وجدت اللمعة فيه ، و (يحتمل)  
الاعادة لعدم صدق الوحدة على الغسلة فلا تقع مجزية ، وهذا ضعف الاحتمالات .

(١) سنن ابي داود ج ١ خبر ٤ من باب الاكمال (٢) سورة الطارق آية ٦



فان اشتبه بالعذرة حكم لها بالتطوق ، وللقرح ان خرج من الايمن ، و كل ما تراه قبل تسع سنين ، أو بعد سن اليأس ، وهوستون للقرشية ، والنبطية ، وخمسون لغيرهما ، أو دون ثلاثة أيام ، او ثلاثة متفرقة ، أو زائداً عن أقصى مدة الحيض أو النفاس ، فليس حيضاً ، ويجامع الحيض الحمل على الاقوى ، وأقله ثلاثة أيام متوالية وأكثره عشرة أيام وهي أقل الطهر ، و كل دم يمكن أن يكون حيضاً فهو حيض ، وان كان أصفراً و غيره ، فلورأت ثلاثة أيام ثم انقطع عشرة ؛ ثم رأت ثلاثة فهما حيضان ؛ و لو استمر ثلاثة وانقطع ورأته قبل العاشر وانقطع على العاشر فالدمان وما بينهما حيض . و لو لم ينقطع عليه فالحيض الاول خاصة ، ولو تجاوز الدم العشرة فان كانت ذات عادة مستقرة

### المقصد الثالث في الحيض

قال دام ظلّه : ويجامع الحمل على الاقوى .

اقول : هذا مذهب المرتضى ، وابني بابويه ، لرواية عبدالرحمن بن الحجاج الصحيحة (١) عن ابي ابراهيم عليه السلام : عن الجبلى ترى الدم ثلاثة ايام او اربعة ايام ، تصلى ، قال تمسك عن الصلوة ، و قال المفيد ؛ و ابن الجنيد لا يجامع الحمل لقوله عليه السلام (٢) : ما كان الله ليجعل حيضاً مع حبل ، و لانه يصح طلاقها مع رؤية الدم ، ولا يصح طلاق الحائض اجماعاً فلا يكون حيضاً ، ولما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : الا لا توطأ الجبالي حتى يضعن و لا الحيمالي حتى يستبرين بحيضة ، جعل الحيض علامة فراغ الرحم ، فدل على انه لا يتصور مع الحمل (والجواب) عن الاول بالمنع من صحة السند ، وعن الثاني بالمنع من كلية الكبرى ، و انتقاضها بالغايب ، فانه يصح منه طلاق الحائض ، وعن الثالث ان العلامة تكفي فيها الغالب ، وقال الشيخ في النهاية (ان رأته في زمن عادتها فهو حيض ، وان تاخر عنها مقدار عشرين يوماً فليس بحيض) وقال في الخلاف ( انها تحيض مالم يستبن حملها فاذا استبان فلا حيض ) و احتج على قوله في النهاية بما رواه في الصحيح (٣) عن الحسين بن نعيم الصحاف قال

(١) ثل ب ٣٠ خبر ٤ من ابواب الحيض (وهذا الخبر في الوسائل منقول عن صفوان عن

ابي الحسن الرضا (ع) ولعل الاشتباه هنا من الناسخ) (٢) ثل ب ٣٠ خبر ١٢ من ابواب الحيض

(٣) ثل ب ٣٠ خبر ٣ من ابواب الحيض .

وهي التي يتساوى دمها أخذاً و انتطاعاً شهرين متوالين رجعت اليها ، و ان كانت مضطربة ، أو مبتدئة ، رجعت الى التميز ، و شروطه اختلاف لون الدم و مجاوزته العشرة ، و كون ما هو بصفة الحيض لا ينقص عن الثلاثة ولا يزيد على العشرة ، فجعلت الحيض ما شابهه ، و الباقي استحاضة ، و لو فقدتا التميز رجعت المبتدئة الى عادة نساءها ؛ فان فقدن او اختلفن فالى عادة اقرانها ، فان فقدن او اختلفن تحيضت هي ، و المضطربة ، في كل شهر بسبعة أيام او بثلاثة من شهر وعشرة من آخر ، و لها (لها خ ل) التخيير في التخصيص ، و لو اجتمع التميز و العادة ؛ فالاقوى العادة ان اختلفا زمانا . فروع (الاول) لو رأت ذات العادة المستقرة ، العدد متقدما على العادة ؛ أو متأخرا فهو حيض ، لتقدم العادة تارة ؛ و تأخرها أخرى ؛ ( الثاني ) لو رأت العادة و الطرفين ،

قلت لاي عبدالله عليه السلام ، ان ام ولدى ترى الدم و هي حامل كيف تصنع بالصلوة قال فقال : اذا رأت الحامل الدم بعد ما يمضى عشرون يوماً من الوقت الذي كانت ترى فيه الدم من الشهر الذي كانت تقعد فيه فان ذلك ليس من الرحم و لامن الطمث ، فلتتوضأ و تحنث و تصلى الحديث ، و احتج على قوله في الخلاف ، بالاجماع على ان المستبين حملها لا تحيض ، و انما الخلاف وقع في غير المستبين حملها ، و الجواب المنع من الاجماع .

**قال دام ظله : و لو اجتمع التميز و العادة فالاقوى العادة ان اختلفا زمانا**  
**اقول :** هذا مذهب المرتضى ؛ و المفيد ، و ابن الجنيدي ، و الشيخ في الجمل ؛ لقوة العادة ، و لقوله عليه السلام (١) دعى الصلوة ايام اقرائك ، و ايام العادة هي ايام اقرائها ؛ و لان العادة قد تفيد العلم كالعلوم العادية ، و تفيد الظن الغالب ؛ و قال في النهاية ترجع الى التميز لانه اصل العادة ؛ و لانه اتصال قوى جامع لشرائط الحيض بضعيف يتجاوز مجموعهما الاكثر ، و كل ما كان جامعاً لشرائط الحيض فهو حيض ، و الاقوى عندي الاول ؛ اما رواه الشيخ في الصحيح (٢) عن اسحق بن جرير عن ابي عبدالله عليه السلام قال قلت له ان الدم يستمر بها الشهر و الشهرين و الثلاثة كيف تصنع بالصلوة قال : تجلس ايام حيضها ثم تغتسل لكل صلوتين ؛ و اما الحيض ففي ايام

(١) ثلث ٥ خبر ١ من ابواب الحيض . (٢) ثلث ب ٣ خبر ٣ من ابواب الحيض .



أو أحدهما ؛ فان تجاوز العشرة فالحيض العادة ؛ والآل الجميع . (الثالث) لو ذكرت المضطربة العدد دون الوقت ؛ تخيرت في تخصيصه ؛ وان منع الزوج التعيين (وقيل) يعمل في الجميع عمل المستحاضة ؛ و يغتسل لانقطاع الحيض في كل وقت يحتمله ، وتقضى صوم العدد ؛ ولو انعكس الفرض تحيضت بثلاثة ، واغتسلت في كل وقت يحتمل الانقطاع ، وقضت صوم عشرة احتياطاً ان لم تقصر الوقت عنه ؛ و تعمل فيما تجاوز الثلاثة عمل المستحاضة (الرابع) ذاكرة العدد الناسبة للوقت ، قد يحصل لها حيض بيقين ، وذلك بأن تعلم عددها في وقت يقصر نصفه عنه ، فيكون الزائد على النصف وضعفه حيضاً بيقين ، بان يكون الحيض ستة في العشر الاول فالخامس والسادس حيض ، ولو كان سبعة فالرابع والسابع وما بينهما حيض ، و لو كان خمسة من التسعة الاولى فالخامس حيض ، فلو ساوى النصف أو قصر فلاحيض بيقين (الخامس) لو ذكرت الناسبة العادة بعد جلوسها في غيرها رجعت الى عاداتها ، ولو تيسنت ترك الصلاة في غير عاداتها لزمها اعادةها ، وقضاء ما صامت من الفرض في عاداتها ، فلو كانت عاداتها ثلاثاً من آخر الشهر ، فجلست السبعة السابقة ثم ذكرت قضت ما تركت من الصلاة والصيام في السبعة ، وقضت ما صامت من الفرض في الثلاثة ، (السادس) العادة قد تحصل من (بين خ) حيض وطهر

العادة ؛ وترك الاستفصال مع قيام الاحتمال يدل على العموم في المقال ، ولان النبي ﷺ (١) رد أم حبيبة والمرأة التي استفتت لها ام سلمة الى العادة ولم يستفصل ؛ ولم يفرق بين كونها ذات تميز او غيرها .

**قال دام ظلّه:** لو ذكرت المضطربة العدد دون الوقت تخيرت في تخصيصه وان منع الزوج التعيين ، وقيل تعمل في الجميع عمل المستحاضة ، وتغتسل لانقطاع الحيض في كل وقت يحتمله وتقضى صوم العدد .

**اقول :** الاول اختيار المصنف كناسيتهما حيث اطلق الشارع لها الجلوس و مقتضاه التخيير ؛ وعلم العدد لاثاثيره في التخصيص فيبقى على التخيير ؛ والثاني اختيار الشيخ ومستنده الاحتياط .

صحيحين ، وقد تحصل من التميز؛ كما اذا رأت في الشهر الاول خمسة اسود ، و باقى الشهر أصفر أو أحمر؛ وفي الثاني كذلك ، فاذا استمرت الحمرة في الثالث أو السواد، جعلت الخمسة الاولى حيفا والباقي استحاضة ، عملا بالعادة المستفادة من التمييز، (السابع) الاحوط رد الناسية للعدد والوقت الى أسوء الاحتمالات في ثمانية؛ منع الزوج من الوطى ، ومنعها من المساجد، وقراءة العزائم ، وأمرها بالصلوة والغسل عند كل صلاة ، وصوم جميع رمضان ؛ وقضاء أحد عشر على رأى ؛ وصوم يومين اول وحادى عشر قضاء عن يوم وعلى ما اخترناه تضيف اليهما الثاني وثانى عشر؛ ويجزيها

### قال دام ظله : الاحوط رد الناسية للعدد الخ

**اقول :** الاحوط هو الذى يحصل براءة الذمة بيقين ، وانما تحصل هنا بالتزام ثلاثة احكام (الف) احكام الحيض فيما يحرم على الحيض، وهو تحريم وطى الزوج، وقراءة العزائم ، ودخول المساجد ، ومس كتابة القرآن ، واسم الله تعالى وانبيائه والائمة عليهم السلام ، وفيما يجب عليها من القضاء للصوم كما يجىء ، و تكرار الطلاق ، كقضاء صوم يوم ليقع فى يوم لا يمكن ان يقع فيه حيض وان لم يعلم بعينه (ب) التزام احكام المستحاضة فيما يجب عليها ، فتؤمر بالصلوات؛ والطهارات على حسب الحالات فى المستحاضة ، وصوم جميع رمضان. (ج) حكم منقطعة الحيض؛ فيجب غسل الحيض عند كل صلوة .

### قال دام ظله : وقضاء احد عشر على رأى .

**اقول :** وجهه جواز الابتداء من نصف الاول ، والانقطاع فى نصف الحادى عشر؛ وهو قول الشيخ ابي على ابن الشيخ ابي جعفر الطوسى رحمهما الله ، وقال الشيخ تقضى عشرة لانها اكثر الحيض .

**قال دام ظله :** وقضاء (وصوم خ) يومين اول وحادى عشر قضاء عن يوم، وعلى ما اخترناه تضيف اليهما الثاني وثانى عشر، ويجزيها عن الثاني والحادى عشر يوم واحد بعد الثاني وقبل الحادى عشر .

**اقول:** ذكرهنا انه : اذا استمر الدم ولم تر نقاء و ارادت قضاء صوم يوم مثلا



عن الثاني والحادي عشر يوم واحد بعد الثاني ، وقيل الحادي عشر (الثامن) اذا اعتادت مقادير مختلفة متسعة ثم إستحيضت رجعت الى نوبة ذلك الشهر، فان نسبتها رجعت الى الاقل فالأقل الى أن ينتهي الى الطرف .

## الفصل الثاني في الاحكام

يحرم على الحائض كل عبادة مشروطة بالطهارة ، كالصلاة ؛ والطواف ؛ و مس كتابة القرآن ، ويكره حمله ؛ ولمس هامشه ؛ ولا يرتفع حدثها لو تطهرت ؛ ولا يصح صومها ؛ ويحرم عليها الجلوس في المسجد ، ويكره الجواز فيه ، و لو لم تامن من التلوين حرم أيضا ؛ وكذا يحرم على المستحاضة و ذوى السلس و المجروح معه ويحرم قراءة العزائم وأبعضها ؛ ويكره ما عداها ، ولو تلت السجدة او استمعت سجدة ، ويحرم على زوجها وطبها قبلا ، فيعزر لو تعمدته عالما ؛ وفي وجوب الكفارة قولان ؛ أقربهما الاستحباب ؛ وهي دينار في أوله ؛ قيمته عشرة دراهم ، و نصفه في وسطه ؛ و ربه في آخره ؛ و يختلف ذلك بحسب العادة ؛ فالثاني أول لذات الستة ، و وسط لذات الثلاثة ، فان كرره تكررت مع الاختلاف زمانا ؛ أو سبق التكفير ؛ و الآفلا ؛ ولو كانت أمته تصدق بثلاثة أمداد من طعام ؛ ويجوز له الاستمتاع بما عدا القبل ، ولا يصح

فيه اقوال ثلثة (الف) للشيخ بناء على مذهبه (ب) لابنه ابي على لانه يبرء الذمة بيقين (ج) قول المصنف وهو الاصح ، لانه اقل ما يحصل فيه يوم واحد يكون كله طهرا ، والضابط انها تاتي بفايت الصوم مرة مع زيادة يوم في اقل الطهر متفرقا ، ومرة كذلك لابي زيادة كل يوم من ثاني عشر مثله في الاول الى عاشر ثانيه ، او مرة ولاء ثم اخرى من ثاني عشر الاول ، و تصوم يومين بينهما ؛ و الاول في اربعة فمادون ، و الثاني في تسعة فمادون .

**قال دام ظله : وفي وجوب الكفارة قولان أقربهما الاستحباب .**

**اقول :** اوجبها السيد المرتضى ، والشيخ في الجمل والمبسوط ، والمفيد ، وابنا بابويه ، وابن ادريس ، لقول ابي عبدالله عليه السلام (١) : من اتى حائضا فعليه نصف

(١) ثلث ٢٨ خبر ٢ من ابواب الحيض .

طلاقها مع الدخول وحضور الزوج مطلقاً أو حكمه وانتفاء الحمل ؛ و يجب عليها الغسل عند الانقطاع كالجنابة لكن يجب الوضوء سابقاً وألاحقاً ؛ و يجب عليها قضاء الصوم دون الصلاة ، الآز كعتى الطواف ؛ و (يستحب) لها الوضوء عند كل وقت صلاة ؛ والجلوس فى مصلاها ذاكرة لله تعالى بقدرها ؛ و يكره لها الخضاب ؛ و تترك ذات العادة العبادة برؤية الدم فيها ؛ و المبتدئة بعد مضي ثلاثة على الاحوط ؛ و يجب عليها عند الانقطاع قبل العاشر الاستبراء بالقطننة ، فان خرجت نقيّة تطهرت ، و الآ صبرت المبتدئة الى النقاء أو مضي العشرة ؛ و ذات العادة تغتسل بعد عادتها بيوم أو يومين ؛ فان انقطع على العاشر اعادت الصوم ؛ و ان تجاوز أجزاءها فعلها ؛ و يجوز لزوجها الوطى قبل الغسل على كراهية ؛ و ينبغى له الصبر حتى تغتسل ؛ فان غلبته الشهوة أمرها بغسل فرجها ، و اذا حاضت بعد دخول وقت الصلاة بقدر الطهارة و أداءها قضتها ، و لا تجب لو كان قبله ، و لو طهرت قبل الانقضاء بقدر الطهارة و أداء ركعة و جب أداءها ؛ فان أهملت و جب القضاء ، و لو قصر الوقت عن ذلك سقط الوجوب .

### المقصد السابع فى الاستحاضة

(دهى) فى الاغلب أصفر بارد رقيق ذو فتور ، و قيدنا بالاغلب لانه قديكون بهذه الصفات حيضاً ، فان الصفرة و الكدرة فى أيام الحيض و فى أيام الطهر طهر . و كلما ليس بحيض و لا قرح و لا جرح فهو استحاضة ، و ان كان مع اليأس . ثم ان ظهر على القطننة و لم يغمسها و جب عليها تجديد الوضوء عند كل صلاة و تغيير القطننة ؛ و ان غمسها من غير سيل و جب مع ذلك تغيير الخرقه و الغسل لصلاة الغداة ، و ان سال و جب مع ذلك غسل للظهر و العصر و غسل آخر للمغرب و العشاء مع الاستمرار ، و الآ فائنان او واحد ، و مع الافعال تصير بحكم الطاهر ، و لو أخلت بشىء من الافعال لم تصح صلاتها ، و لو أخلت بالاغسال لم تصح صومها ، و انقطع دمها للبرء يوجب الوضوء .

دينار . و لم يصح سنده ، و قال الشيخ فى النهاية يستحب و هو الاقوى عندى للاصل ، و لرواية العيص بن القاسم الصحيحة (١) عن ابى عبدالله عليه السلام ، قال سألته عن رجل واقع امرأته و هى طامث قال : لا تلتبس فعل ذلك ، قد نهى الله ان تقربها ، (قلت) فان

(١) ثلث ٢٩ خبر ١ من ابواب الحيض .



## المقصد الثامن فى النفاس

(وهو) دم الولادة ؛ فلو ولدت ولم تر دما فلانفاس وان كان تاما ، ولورأت الدم مع الولادة أو بعدها وان كان مضغة فهو نفاس ، ولورأت قبل الولادة بعدد ايام الحيض ، وتخلل النقاء عشرة ؛ فالاول حيض ، وماع الولادة فهو نفاس ؛ وان تخلل اقل من عشرة فالاول استحاضة ؛ ولاحد لقله فجاز أن يكون لحظة ، واكثره للمبتدأة والمضطربة الحيض عشرة ايام ؛ ومستقيمه ترجع الى عادتها فى الحيض ؛ الآ أن ينقطع على العشرة فالجميع نفاس ، ولو ولدت التوأمن على التعاقب فابتداء النفاس من الاول ، والعدد من الثانى ، ولولم تر الآ فى العاشر فهو النفاس ؛ ولورأت مع يوم الولادة خاصة فالعشرة نفاس ، ولورأت يوم الولادة وانقطع عشرة ثم عاد فالاول نفاس ، والثانى حيض ان حصلت شرائطه ؛ والنفساء كالحائض فى جميع الاحكام .

## المقصد التاسع

### فى غسل الاموات وفيه خمسة فصول

(مقدمة) ينبغى للمريض ترك الشكاية ، كأن يقول ابتليت بما لم يبتل به أحد وشبهه ، ويستحب عيادته الآفى وجع العين ، وأن يأذن لهم فى الدخول عليه ، فاذا طالت علته ترك وعياله ؛ ويستحب تخفيف العيادة الآمع حب المريض الاطالة ، و يجب الوصية على كل من عليه حق ؛ ويستحب الاستعداد بذكر الموت فى كل وقت وحسن ظنه بربه ، وتلقين من حضره الموت الشهادتين ، والاقرار بالنبي والائمة عليهم السلام ، وكلمات الفرج ؛ ونقله الى مصلاه ان تعسر عليه خروج روحه ؛ والاسراج ان مات ليلا ، وقراءة القرآن عنده ، وتغميض عينيه بعد الموت ؛ واطباق فيه ، ومديديه الى جنبه ، وتغطيته بثوب ، وتعجيل تجهيزه الآمع الاشتباه فيرجع الى الامارات أو يصبر عليه ثلاثة ايام ، وفى وجوب الاستقبال به الى القبلة حالة الاحتضار قولان ، وكيفيته

فعل ؛ اعليه كفارة قال : لا اعلام فيه شيئا يستغفر الله ، فلا يكون فيه كفارة ، والاعلمه لاستحالة خفاء شيء من الشرع على الامام لانه حافظ له .

قال دام ظله : وفى وجوب الاستقبال به الى القبلة حالة الاحتضار قولان

أن يلتقى على ظهره ، ويجعل وجهه وباطن رجليه الى القبلة ؛ بحيث لو جلس لكان مستقبلاً ، ويكره طرح حديد على بطنه ، وحضور جنب أو حائض عنده .

## الفصل الاول في الغسل وفيه مطلبان

(الاول) الفاعل والمحل ، يجب على كل مسلم على الكفاية تغسيل المسلم ومن هو بحكمه ، وان كان سقطاله أربعة أشهر ؛ أو كان بعضه اذا كان فيه عظم ، ولو خلا من العظم أو كان للسقط أقل من أربعة أشهر لفا في خرقه و دفن ، وحكم ما فيه الصدر أو الصدر وحده حكم الميت ، في التغسيل والتكفين والصلاة عليه والدفن ؛ وفي الحنوط اشكال ، وأولى الناس بالميت في أحكامه أولاهم بميراثه ؛ والزوج أولى من كل أحد ، والرجال أولى من النساء ، ولا يغسل الرجل إلا رجلاً أو زوجته ، وكذا المرأة تغسلها زوجها أو امرأة ، وملاك اليمين كالزوجة ، ولو كانت مزوجة فكالاجنبية ، وتغسل الخنثى المشكل محارمه من وراء الثياب ؛ و لو فقد المسلم ذات الرحم ، امرت الاجنبية الكافر ، بأن يغتسل ثم يغسله غسل المسلمين ، ولو كانت امرأة وفقدت المسلمة و ذو الرحم ، امر الاجنبى الكافرة بالاعتسال والتغسيل ، وفي اعادة الغسل لو وجد المسلم بعده اشكال ؛ ولذى الرحم تغسيل ذات الرحم من وراء الثياب مع فقد المسلمة ، و

**اقول:** قال المفيد ، والشيخ ، في موضع من النهاية ، وابن البراج ، وسلا ، وابن ادریس ، يجب لقول ابى عبدالله عليه السلام (١) : يستقبل بوجهه القبلة ويجعل قدميه مما يلي القبلة ، وصيغة افعل للوجوب ، وقال الشيخ في المبسوط والخلاف وموضع من النهاية ، والمفيد في الرسالة القرية يستحب للاصل . والاقوى عندي الاول .

**قال دام ظله :** وفي الحنوط اشكال .

**اقول :** ينشأ من قولهم حكمه حكم الميت ، وفوات محل الحنوط .

**قال دام ظله :** وفي اعادة الغسل ان وجد المسلم بعده اشكال .

**اقول :** ينشأ من زوال الضرورة المسوغة ، ووجوب الطهارة ولم تحصل مع امكانها ، ومن انه اتى بالمامور به ، فيخرج عن العهدة لاقتضاء الامر الاجزاء ، والاقوى عندي وجوب اعادة الغسل .



بالعكس مع فقد المسلم ، ولكل من الزوجين تغسيل صاحبه اختياراً ؛ ويعسل الرجل بنت ثلاث سنين الاجنبية مجردة ، وكذا المرأة ، ويجب تغسيل كل مظهر للشهادتين وان كان مخالفاً عدا الخوارج والغلاة ؛ والشهيد المقتول بين يدي الامام ان مات في المعركة صلى عليه من غير غسل ولا كفن ، فان جرد كفن خاصة ، و يؤمر من وجب قتله بالاعتسال قبله ثلاثا على اشكال ، والتكفين ، والتحنيط ، ويجزى ، و لو فقد المسلم والكافروذات الرحم دفن بغير غسل ، ولاتقربه الكافرة وكذا المرأة ( وروى ) انهم يغسلون محاسنها يديها ووجهها ، و يكره ان يغسل مخالفاً فان اضطر غسّله غسل اهل الخلاف

### المطلب الثاني في الكيفية

(ويجب) ان يبدأ الغاسل بازالة النجاسة عن بدنه ، ثم يستر عورته ، ثم يغسله ناويا بماء طريح فيه من السدر ما يقع عليه اسمه ، ولو خرج به عن الاطلاق لم يجز ، مرتبا كالجنابة ، ثم بماء الكافور كذلك ، ثم كذلك بالقراح ، ولو فقد السدر والكافور غسّله ثلاثا بالقراح ( على راي خ ) ولو خيف تناثر جلد المحترق والمجدور لو غسّله

**قال دام ظله : ويؤمر من وجب قتله بالاعتسال قبله ثلاثا على اشكال .**

**اقول :** من حيث انه غسل الاموات ، ومن انه حي ، وعدم اقتضاء الامر المطلق التكرار ؛ والاصح عندي الاول . لانه تقديم لغسل الاموات على الموت ، وهو هو بعينه .

**قال دام ظله : و روى انهم يغسلون محاسنها يديها ووجهها .**

**اقول :** هذه الرواية هي رواية المفضل بن عمر (١) قال قلت لابي عبد الله عليه السلام جعلت فداك ؛ ما تقول في المرأة تكون في السفر مع رجال ليس لها فيهم محرم ؛ ولا معهم امرأة ، فتموت المرأة ما تصنع بها ؛ قال: يغسل منها ما اوجب الله عليه التيمم ، ولا يكشف لها شيء من محاسنها التي امر الله بستره ؛ فقلت كيف يصنع بها ؛ قال يغسل بطن كفيها ثم يغسل وجهها ثم يغسل ظهر كفيها .

**قال دام ظله : ولو خيف تناثر جلد المحترق و المجدور لو غسّله يمه**

يممه مرة على اشكال ، وكذا لو خشي الغاسل على نفسه من استعمال الماء ، او فقد الغاسل ، و يستحب وضع الميت على ساحة مستقبل القبلة ، تحت الضلال ، و فتق قميصه ، ونزعه من تحته ، وتلين أصابعه برفق ، وغسل رأسه برغوة السدر أو لا ، ثم فرجه بماء السدر والحرص ، ويديه ، وتوضيته ، و البدأة بشق الرأس الايمن ، ثم الايسر ، وتثليث كل غسلة في كل عضو ؛ ومسح بطنه في الاولين الآالحامل ، والوقوف على الايمن ، وغسل يدي الغاسل مع كل غسلة ، وتنشيفه بثوب بعد الفراغ ، صونا للكفن ، و صب الماء في الحفيرة ، ويكره الكنيف ، ولا بأس بالبالوعة ، و يكره ركوبه ، واقعاده ، و قص اظفاره ، و ترجيل شعره فروع ( الاول ) الدلك ليس بواجب ؛ بل اقل واجب الغسل امرار الماء على جميع الراس و البدن ، والاقرب سقوط الترتيب مع غمسه في الكثير ( الثاني ) الغريق يجب اعادة الغسل عليه . ( الثالث ) لو خرجت نجاسة بعد الغسل لم يعد ، ولا الوضوء ، بليغسل ؛ و لو اصاب الكفن غسلت منه ما لم يطرح في القبر ، فيقرض .

## الفصل الثاني في التكفين وفيه مطلبان

( الاول ) في جنسه ؛ وقدره ، وشرطه ان يكون مما يجوز الصلاة فيه ؛ فيحرم في الحرير المحض ، ويكره الكتان ؛ والممزج بالابريسم ، ويستحب القطن المحض

مرة على اشكال ، وكذا لو خشي الغاسل على نفسه من استعمال الماء او فقد الغاسل .

اقول : منشأه . من ان الغسل واحد ، للاكتفاء بنية واحدة ، و لتقدمها على الثانية والثالثة ؛ وللصحة مع عزوبها قبلهما ، ومن انه بدل الغسل وهو واجب ثلثا و التيمم اضعف ، فالاولى عدم اجزاء الواحد والآلکان اقوى ، قوله او فقد الغاسل و ذلك كما لو لم يوجد الأشخص مسلم وكان عاجزا عن التمسيل لعله لا التيمم .

قال دام ظله : والاقرب سقوط الترتيب مع غمسه في الكثير .

اقول : وجه القرب انه كغسل الجنابة و وجود الغسلة المجزية في الجنابة ؛ و يحتمل عدمه ، لعدم النص عليه ، و الاقوى عندى الاحزاء مع وضعه السدر و الكفور .



الابيض ، واقل الواجب للرجل والمرأة ثلاثة اثواب . مئزر ، وقميص ، وازار على راي ، وفي الضرورة واحدة . ( ويستحب ) ان يزداد للرجل حبرة عبرية غير مطرزة بالذهب ؛ فان فقدت فلفافة اخرى ، و خرقة لفخذيته ؛ طولها ثلاثة اذرع و نصف في عرض شبر ، وتسمى الخامسة ؛ وعمامة ، ويعوض المرأة قناعا عنها ، و تزداد لفافة اخرى لثديها ، ونمطا ، و العمامة ليست من الكفن ، ولو تشاح الورثة اقتصر على الواجب ؛ ويخرج ما وصى به من الزائد عليه من الثلث ، و للغرماء المنع منه دون الواجب ، ولا يجوز الزيادة على الخمسة في الرجل ، وعلى السبعة في المرأة ، و يستحب جريدتان من النخل قدر عظم الذراع ؛ فان فقد فمن الصدر ، فان فقد فمن الخلف فان فقد فمن شجر رطب

### المطلب الثاني في الكيفية

(و يجب) ان يبدا بالحنوط ، فيمسح مساجده السبعة بالكافور بأقل اسمه و يسقط مع العجز عنه ؛ والمستحب ثلاث عشر درهما و ثلث ودونه اربعة دراهم والادون درهم ؛ و يستحب أن يقدم الغاسل غسله او الوضوء على التكفين ؛ و الاقرب عدم الاكتفاء به في الصلاة اذالم ينوما يتضمن رفع الحدث ؛ وان يجعل بين اليديه قطنا ؛ و ان خاف خروج شيء منه حشى دبره ، وان يشد فخذيته من حقويه الى رجليه بالخامسة لفتا شديدا ؛ بعد ان يضع عليها قطنا و ذريرة ، و يجب ان يؤزره ثم يلبسه القميص ؛ ثم يلفه بالازار ؛ ويستحب الحبرة فوق الازار ؛ وجعل احدي الجريدتين مع جلده من جانبه الايمن من ترقوته ؛ و الاخرى من الايسرين القميص و الازار ؛ والتعميم

قال دام ظلّه: واقل الواجب للرجل والمرأة ثلاثة اثواب ، مئزر و قميص و ازار على راي .

اقول : هذا مذهب اكثر اصحابنا لقول ابي جعفر (عليه السلام) (١) انما الكفن المفروض ثلاثة اثواب ؛ وهو الاقوى عندي ، وقال سلار اقله واحد للاصل .

قال دام ظلّه: و الاقرب عدم الاكتفاء به في الصلوة اذالم ينوما يتضمن رفع الحدث .

(١) ثل ب ٢ خبر ١ من ابواب التكفين

محنتًا يافً وسط العمامة على راسه و يخرج طرفها من تحت الحنك و يلقيان على صدره ؛ و نثر الذنيرة على الحبرة و اللقافة و القميص ؛ و كتبه اسمه ؛ و انه يشهد الشهادتين ؛ و اسماء الائمة عليهم السلام بتربة الحسين عليه السلام ان وجد ؛ فان فقد فبالاصبع ؛ و يكره بالسواد . على الحبرة ، و القميص ؛ و الازار ؛ و الجريدتين ؛ و يستحب خياطة الكفن بخيوط منه ، و سحق الكافور باليد و وضع الفاضل على الصدر ، و طي جانب اللقافة الايسر على الايمن ؛ و بالعكس . و يكره بل الخيوط بالريق ؛ و الاكمام المبتدأة ، و قطع الكفن بالحديد ، و جعل الكافور في سمعه و بصره (تتمة) لايجوز تطيب الميت بغير الكافور و الذنيرة ؛ و لايجوز تقريبهما من المحرم و لاغيرهما من الطيب . في غسل وحنوط ؛ و لا يكشف رأسه و لا تلحق المعتدة و لا المعتكف به ، و كفن المرأة الواجب على زوجها و ان كانت موسرة . و يؤخذ الكفن او لامن صلب المال ثم الديون ؛ ثم الوصايا ، ثم الميراث ؛ و لو لم يخلف شيئًا دفن عاريا و لا يجب على المسلمين بذل الكفن بل يستحب نعم يكفن من بيت المال ان كان ، و كذا الماء و السدر ؛ و الكافور و غيره ، و يجب طرح ما سقط من الميت من شعره او لحمه معه في الكفن .

### الفصل الثالث في الصلاة عليه و مطالبه خمسة

(الاول) الصلاة واجبة على الكفاية على كل ميت مظهر للشهادتين ، و ان كان ابن ست سنين ممن له حكم الاسلام سواء الذكرو الانثى و الحر و العبد ، و يستحب على من نقص سنه عن ذلك ان ولد حيا ؛ و لا صلاة لوسقط ميتا و ان ولجته الروح ؛ و الصدر كالميت ، و الشهيد كغيره ؛ و لا يصلى على الابعاض غير الصدر و ان علم الموت و لا على الغائب ، و لو امتزج قتلى المسلمين بغيرهم صلى على الجميع ؛ و افرد المسلمون بالنية .

المطلب الثاني (في المصلى) و الاولى بها هو الاولى بالميراث ؛ فالابن اولى من

اقول: وجه القرب انه مشروع بدونه فلا يستلزم نيته نية رفع الحدث ، و يحتمل الاكتفاء به لان الفضيلة التامة متوقفة على رفع الحدث و قد نواها ، و الاصح عندى الاول .



الجد ؛ والاخ من الابوين اولى من الاخ لاحدهما والاب اولى من الابن ، و الزوج اولى من كل احد و الذكر من الوارث اولى من الانثى ؛ و الحر اولى من العبد ؛ و انما يتقدم الولي مع اتصافه بشرائط الامامة ؛ والاقدم من يختاره ؛ ولو تعددوا قدم الافقه فالاقرب فالاسن فالاصبح ، والفقيه العبد اولى من غيره الحر ولوتساووا اقرع و لايحوز لجامع الشرائط بغير اذن الولي المكلف وان لم يستجمعها ؛ و امام الاصل اولى من كل احد ، والهاشمي الجامع للشرايط اولى ان قدمه الولي وينبغي له تقديمه . وتنقف العراة في صف الامام و كذا النساء خلف المرأة ؛ وغيرهم يتأخر عن الامام في صف وان اتحد ، ويقف النساء خلف الرجال وتنقرد الحائض بصف خارج .

### المطلب الثالث (في مقدماتها) يستحب اعلام المؤمنين بموت المؤمن ليتوفر و اعلى

تشيعه و مشي المشيع خلف الجنازة او الى احد جانبيها و تريعها ، و البدأة بمقدم السرير الايمن ثم يدور من ورائها الى اليسر ، و قول المشاهد للجنازة : « الحمد لله الذي لم يجعلني من السواد المخترم » و طهارة المصلي ، و يجوز التيمم مع الماء ، و يجب تقديم الغسل و التكفين على الصلاة ، فان لم يكن له كفن طرح في القبر ثم صلى عليه بعد تغسيله و ستر عورته و دفن ، ثم يقف الامام وراء الجنازة مستقبل القبلة ، و راس الميت على يمينه غير متباعدها كثيراً و جوبافي الجميع . ( و يستحب ) و قوفه عند وسط الرجل و صدر المرأة ، و جعل الرجل مما يلي الامام ان اتققا يحاذي بصدرها و وسطه ، فان كان عبداً وسط بينهما ، فان جامعهم خشي اخرت من المرأة ، فان كان معهم صبي له اقل من ست اخر الى ما يلي القبلة و الاجل بعد الرجل ، و الصلاة في المواضع المعتادة ، و يجوز في المساجد .

### المطلب الرابع في كيفيتها و يجب فيها القيام و النية و التكبير خمساً و الدعاء

بينها ، بان يتشهد الشهادتين عقيب الاولى ، ثم يصلي على النبي و آله عليهم السلام في الثانية و يدعو للمؤمنين عقيب الثالثة ، ثم يترحم على الميت في الرابعة ان كان مؤمناً و لعنه ان كان منافقاً ، و دعا بدعاء المستضعفين ان كان منهم ، و يسأل الله ان يحشره مع من يتولاه ان جهله و ان يجعله له و لا يوبه فرطاً ان كان طفلاً و تستحب الجماعة و رفع يديه في التكبيرات و وقوفه حتى ترفع الجنازة ، و لا قراءة فيها و لا تسليم و يكره تكرارها على الجنازة الواحدة ـ متن ـ

**المطلب الخامس في الاحكام ، كل الاوقات سالحة لصلاة الجنائزة وان كانت احد الخمسة الا عند تضييق الحاضرة؛ ولو اتسع وقتها وخيف على الميت لو قدمت (الحاضرة خ) صلى عليه او لا، وليست الجماعة شرطاً ولا العدد بل لو صلى الواحد اجزأ وان كانت امرأة ويشترط حضور الميت لظهوره فلو دفن قبل الصلاة عليه صلى عليه يوماً وليلة على راي ولو قلع صلى عليه مطلقاً نعم تقديم الصلاة على الدفن واجب اجمالاً والمسبوق يكبر مع الامام ثم يتدارك بعد الفراغ، فان خاف الفوات والى (١) التكبير فان رفعت الجنائزة اودفنت أم ولو على القبر ولو سبق الامام بتكبيره فصاعداً استحب اعادتها مع الامام واذا تعددت الجنائز تخير الامام في صلاة واحدة على الجميع وتكرار الصلاة على كل واحدة او على كل طائفة ولو حضرت الثانية بعد التلبس تخير بين الاتمام واستيناف الصلاة على الثانية وبين الابطال والاستيناف عليهما و الافضل تفريق الصلاة على الجنائز المتعددة وتجزى الواحدة فينبغي ان يجعل راس الميت الابدع عندورك الاقرب وهكذا صفاً مدرجاً ثم يقف الامام في وسط الصف .**

**الفصل الرابع في الدفن والواجب فيه على الكفاية** شيان دفنه في حفرة تحرس الميت عن السباع وتكتم رايته عن الناس واستقبال القبلة به بان يضع على جانبه الايمن والمستحب وضع الجنائزة على الارض عند الوصول الى القبر واخذ الرجل من عند رجلى القبر والمرأة مما يلي القبلة وانزاله في ثلاث دفعات وسبق رأسه والمرأة عرضاً وتحفى النازل وكشف رأسه وحل أزواره وكونه اجنبياً الا المرأة والدعاء عند انزاله وحفر القبر قامة او الى الترقوة واللحد مما يلي القبلة وحل عقد الكفن من عند رأسه ورجليه وجعل شيء من تربة الحسين عليه السلام معه وتلقينه والدعاء له وشرح اللبن والخروج من قبل رجل القبر واهالة الحاضرين التراب بظهور الكف مسترجعين ورفع

**قال دام ظله: فلو دفن قبل الصلوة عليه صلى عليه يوماً وليلة على راي .**  
**اقول:** هذا من ذهب ابن ادريس ، وابن البراج ، وابن حمزة ، وهو الاقوى عندي ، وقال سائر . ثلاثة ايام ، وقال ابن الجنيد ما لم يعلم تغير صورته ، وقال والدي في منتهى المطلب ، لم اقف على رواية في التقدير .



القبر أربع أصابع وتريعه وصب الماء عليه من قبل راسه ثم يدور عليه وصب الفاضل على وسطه، ووضع اليد عليه والترحم، وتلقين الولي بعد الانصراف مستقبلاً للقبر والقبلة بارفع صوته والتعزية وأقلها الرؤية له قبل الدفن وبعده .

## الفصل الخامس في اللواحق

راكب البحر مع تعذر البر يثقل ؛ أو يوضع في وعاء بعد غسله والصلاة عليه ثم يلتقى في البحر ، ولا يدفن في مقبرة المسلمين غيرهم ، إلا الذميمة الحامل من مسلم ويستدبر بها القبلة ؛ ويكره فرش القبر بالساج لغير ضرورة ، واهالة ذى الرحم ، وتخصيص القبور وتجديدها والمقام عندها والتظليل عليها ، ودفن ميتين في قبر واحد والنقل إلا إلى أحد المشاهد والاستناد إلى القبر والمشى عليه ، ويحرم نبش القبر ونقل الميت بعد دفنه وشق الرجل الثوب على غير الأب والابن ، ويشق بطن الميتة لإخراج الولد الحي ثم يخاط ، ولو انعكس أدخلت القابلة يدها وقطعته وأخرجته ؛ والشهيد يدفن بشيابه وينزع عنه الخفان وإن أصابهما الدم سواء قتل بحديد أو غيره ؛ ومقطوع الرأس يبدأ في الغسل برأسه ثم يبدنه في كل غسلة ويوضع مع البدن في الكفن بعد وضع القطن على الرقبة والتعصيب ، فإذا دفن تناول المتولى الرأس مع البدن ، والمجروح بعد غسله تربط جراحاته بالقطن والتعصيب ، والشهيد الصبي أو المجنون كالعاقل ، وحمل ميتين على جنازة بدعة ، ولا يترك المصلوب على خشبته أكثر من ثلاثة ، ثم ينزل ويدفن بعد تغسيله وتكفينه والصلاة عليه .

### تتمة

يجب الغسل على من مس ميتاً من الناس بعد برده بالموت وقبل تطهيره بالغسل وكذا القطعة ذات العظم ، منه ولو خلقت من العظم أو كان الميت من غير الناس أو منهم قبل البرد وجب غسل اليد خاصة ولا يشترط الرطوبة ههنا ، والظاهر أن النجاسة هنا حكمية فلو مسه بغير رطوبة ثم مس رطباً لم ينجس ، ولو مس المأمور بتقديم غسله

قال دام ظله : والظاهر أن النجاسة هنا حكمية .

اقول : قيل إنها عينية لانفعال الغير بها مع عدم وصول نجاسة خارجة إليها ،

بعد قتله أو الشهيد لم يجب الغسل ، بخلاف من يمّم ومن سبق موته قتله ومن غسله كافر ، ولو كمل غسل الرأس فمسه قبل اكمال الغسل ، لم يجب الغسل ولا فرق بين كون الميت مسلماً أو كافراً .

## المقصد العاشر في التيمم

### وفصوله اربعة

الاول في (مسوغاته) ويجمعها شيء واحد وهو العجز عن استعمال الماء وللعجز اسباب ثلاثة (الاول) عدم الماء ويجب معه الطلب غلوة سهم في الحزنة وسهمين في السهلة من الجهات الاربع الا أن يعلم عدمه ؛ ولو أخل بالطلب حتى ضاق الوقت تيمّم وصلى ولا إعادة وان كان مخطئاً ، الا أن يجد الماء في رحله أو منع أصحابه فيعيد ، ولو

وقيل انها حكمية لاحتياجها الى النية ، والعينية لاحتياج الى النية ، ولانها لو كانت عينية لم تطهر ؛ ولقوله **يَتَيَمَّمُ** لانجسوا موتاكم . فان كان المراد في الاعتقاد فالمطلوب ، وان كان بايصال النجاسة فيكون طاهراً عيناً ، لانه لو كان نجس لم يتحقق التنجيس ولا اثر وهو محال ، والى هذا مال السيد المرتضى ، واختار استحباب غسل مس الاموات ؛ والحق ان النجاسة الحكمية تطلق على ثلثة معان : ( الف ) طاهر العين اذا وجب عليه الغسل كالجنب (ب) النجس بالعرض بالالذات ، بل باتصال النجاسة به اذا لم تكن محسوسة كالبول اليابس على الثوب (ج) ما يقبل التطهير ، والعينية على ما يقابل ذلك ، والميت نجس بهذا المعنى .

### قال دام ظله : (المقصد العاشر في التيمم)

اقول : (مقدمة) التيمم طهارة ترايبية ، فخرج ما ندب للحايض والجنب ، لانه تيمم مجازاً من المستعار . (قاعدتان) (الف) انه لا يرفع الحدث ؛ لان صحابيا اجنب فميم وام ، فقال له النبي **وَاللَّيْلَةُ** : اتصلي بالناس وانت جنب ؛ فاثبت له حدث الجنابة واقره على صحة صلوته (ب) لا يبيح للجنب الدخول في المسجدين ؛ ولا الاستقرار في باقى المساجد لقوله تعالى : ولا جنبا الا عابري سبيل حتى تغتسلوا (١) ؛ فجعل نهاية



حضرت أخرى جدد الطلب ما لم يحصل علم العدم بالطلب السابق ؛ ولو علم قرب الماء منه وجب السعي إليه ما لم يخف ضرراً أو فوت الوقت ، وكذا يتيمم لو تنازع الواردون وعلم أن الثوبة لا يصل إليه إلا بعد فوات الوقت ، ولو صب الماء في الوقت يتيمم وأعاد ؛ ولو صبّه قبل الوقت لم يعد (الثاني) الخوف على النفس أو المال من لص أو سبع أو عطش في الحال أو توقعه في المآل أو عطش رفيقه أو حيوان له حرمة أو مرض أو شين ، سواء استند في معرفة ذلك إلى الوجدان أو قول عارف وإن كان صبياً أو فاسقاً ، ولو تألم في الحال ولم يخش العاقبة توضأً (الثالث) عدم الوصلة بأن يكون في بئر ولا آلمعه ، ولو وجد به ثمن وجب شراؤه وإن زاد عن ثمن المثل أضاعاً كثيرة ، ما لم يضربه في الحال فلا يجب وإن قصر عن ثمن المثل ، ولو لم يجد الثمن فهو فاقد ؛ وكما يجب شراء الماء يجب شراء الآلة لاحتاج إليها ، ولو وهب منه الماء أو أغيره ولو وجب القبول بخلاف ما لو وهب الثمن أو الآلة ، ولو وجد بعض الماء وجب شراء الباقي فإن تعذر تيمم ، ولا يغسل بعض الأعضاء ، وغسل النجاسة العينية عن البدن والثوب أولى من الوضوء مع القصور عنهما فإن خالف ففي الأجزاء نظر.

## الفصل الثاني فيما يتيمم به

ويشترط كونه أرضاً ما تراباً أو حجراً أو معدناً طاهرًا خالصاً مملوً كما أوفى حكمه

التحريم الغسل ، فلو أباح التيمم لكانت النهاية أحد الأمرين ؛ وجعل الأخص من النهاية نهاية محال ، فلا يبيح مس كتابته القرآن لعدم فرق الأمة بينهما هنا .

قال دام ظلّه: وغسل النجاسة العينية عن البدن والثوب أولى من الوضوء

مع القصور عنهما فإن خالف ففي الأجزاء نظر .

اقول: ينشأ من أنه منهي عن الوضوء ؛ لأنه مأمور بغسل النجاسة ، والأمر

بالشيء يستلزم النهي عن ضده ؛ والنهي يدل على الفساد في العبادات ، ولأن إزالة المانع

أولى من تحصيل أحد الشرطين الذين على البديل بعينه ؛ ومن أنه تطهر بماء مملوك

مباح طاهر فصح ؛ والأول أقوى .

فلا يجوز التيمم بالمعادن ولا الرماد ولا النبات المنسحق كالاشنان والدقيق ، ولا بالوحل ولا النجس ، ولا الممتزج بما منع منه من جاسلبه اطلاق الاسم ، ولا المغصوب ويجوز بارض النورة والجص وتراب القبر والمستعمل والاعفر والاحمر والاسود والابيض والبطحاء وسحابة الخبز والمشوى والآجر والحجر ويكره السبخ والرمل ويستحب من العوالى ؛ ولو فقد التراب تيمم بغيره ثوبه أو عرف دابته أو لبد السرج ؛ ولو لم يجد الآ الوحل تيمم به ؛ ولو لم يجد الآ الثلج فان تمكن من وضع يديه عليه باعتماد حتى ينتقل من الماء ما يسمى به غاسلا وجب وقدّمه على التراب والآ تيمم به بعد فقد التراب ، ولو لم يجد ماءً ولا تراباً طاهراً فالاقوى سقوط الصلاة اداءً وقضاءً.

### الفصل الثالث فى كيفية

ويجب فيه النية المشتملة على الاستباحة دون رفع الحدث فيبطل معها التقرب وإيقاعه لوجوبه أو نديه مستدامة الحكم حتى يفرغ ؛ ووضع اليدين على الارض ثم مسح الجبهة بهما من القصاص الى طرف الاذن مستوعبا لها ، ثم ظاهر الكف الايمن من

قال دام ظلّه : ولو لم يجد ماءً ولا تراباً طاهراً فالاقوى سقوط الصلوة اداءً وقضاءً .

اقول: وجه القوة اما سقوط الاداء ؛ فلعدم شرط الصحة ، اذ الطهارة شرط فى صحة الصلوة مطلقا لقوله ﷺ : هذا وضوء لا يقبل الله الصلوة الا به (١) واذ اورد لفظ الأعقيب النقى افاد الحصر، والتيمم بدل ، وغسل الجنازة قائم مقامه بالآية ، و امتناع التكليف بالعبادة الفاسدة ، ولانه كلما وجب المشروط وجب الشرط ، ويلزمه: كلما لم يجب الشرط لم يجب المشروط ، ولانه لولاء لزم التكليف بالمحال ، او خروج الشرط عن كونه شرطا مطلقا ، واما سقوط القضاء فلانها تسقط عن الحائض لامتناع الطهارة فيها اولى ، اذ الامتناع هنا عقلى وثم شرعى ، ولان القضاء تابع لسبب الوجوب ؛ اما مع تحققه او بدونه ، لمانع الحكم لا للسبب ، والمتحقق هنا مانع السبب ، اذ استلزام السبب التكليف بالمحال ينقى حكمته، وقال المرتضى والشيخان،

(١) كل ب ٣١ خبر ١١ من ابواب الوضوء.



الزندان الى اطراف الاصابع مستوعبا ؛ ثم الايسر كذلك ، ولونكس استأنف على ما يحصل معه الترتيب فلو اخل ببعض الفرض اعاد عليه وعلى ما بعده ، ويستحب تقض اليدين بعد الضرب قبل المسح . ويجزيه في الوضوء ضربة واحدة وفي الغسل ضربتان ، ويتكرر التيمم لو اجتمعا ؛ ويسقط مسح المقطوع دون الباقي ، ولا بد من نقل التراب فلو تعرض لمهب الريح لم يكف ، ولو يمتد غيره مع القدرة لم يجز ويجوز مع العجز ولو كان على وجهه تراب فرده بالمسح لم يجز ، ولو نقله من سائر اجزائه جاز ولو معك وجهه في التراب لم يجز الامع العذر ، وينزع خاتمه ، ولا يخلل اصابعه .

## الفصل الرابع في الاحكام

لا يجوز التيمم قبل دخول الوقت اجماعا ، ويجوز مع التضييق وفي السعة خلاف اقربه الجواز مع العلم باستمرار العجز ، وعدمه مع عدمه ، ويتيمم للخسوف

تسقط اداء لما امر لاقضاء ، لقوله ﷺ : من فاتته صلاة فريضة فليقضها كما فاتته (١) ولان الطهارة ليست شرطا في الوجوب لقوله : اقم الصلوة لدلوك الشمس (٢) فجعل سبب التكليف الدلوك ، واذا لم يكن شرطا في الوجوب لم يؤثر عدمها في سببية السبب ؛ فيكون السبب موجودا وهذا مانع الحكم ، والقضاء تابع لسبب الوجوب ، والجواب ان امكان الطهارة شرط السبب ولم يتحقق ؛ فيسقط اداء وقضاء وهو الاصح عندي ؛ لقوله ﷺ لاصلوة الا بطهور .

قال دام ظله: وفي السعة خلاف اقربه الجواز مع العلم باستمرار العجز ، وعدمه مع عدمه .

اقول: هذا اختيار ابن الجنيدي ؛ ووجهه ؛ امام عدم العلم باستمرار العجز فللقوله تعالى : فلم تجدوا ماء فتمموا (٣) شرط في جواز التيمم عدم وجدان الماء في الوقت الموسع ، وانما يتحقق بالعدم في جميع اجزائه ولا يعلم الا بالتاخير حتى يمضي ، فامام العلم باستمرار العجز فلو جود المقتضى وهو القيام والشرط ، اذ لافرق

(١) ثلث خبر ١ من ابواب قضاء الصلوات (٢) بنى اسرائيل - ٨٠

(٣) النساء - ٤٦

بالخوف ، وللإستسقاء بالاجتماع فى الصحراء ، وللغائبة بذكرها ولوتيمم لغائبة ضحوة جازان يؤدى الظهر فى اول الوقت على اشكال ، ولا يشترط طهارة البدن عن النجاسة فلوتيمم وعلى بدنه نجاسة جاز ، ولا يعيد ما صلاه بالتيمم فى سفرأ وحضر ، تعدد الجنابة أولا، منه زحام الجمعة أولا. تعذر عليه ازالة النجاسة عن بدنه أولا ، و يستباح به كلما يستباح بالمائية و يتقضه نواقضها والتمكن من استعمال الماء ، فلو

بين عدم الوجدان وبين العلم بعدم التمكن من الاستعمال فى الحكم المذكور ، وقال الشيخ والسيد المرتضى وابوالصلاح وسلاز وابن ادریس وابن البرآج لايجوز مطلقا ، لعموم الاخبار الدالة على تأخير الصلوة الى آخر الوقت ، وروى يعقوب بن يقطين فى الصحيح قال سألت ابا الحسن عليه السلام عن رجل تيمم فصلى فاصاب بعدصلوته ماء أيتوضأ ويعيد الصلوة م؟ يجوز صلوته ؟ قال : اذا وجد الماء قبل ان يمضى الوقت توضأ واعاد فان مضى الوقت فلاعادة عليه (١)؛ فلو كان مأمورا بالصلاة فى اول الوقت لم يعد ، لاقتضاء الامر الاجزاء ، قال ابو جعفر بن بابويه والدى فى منتهى المطلب يجوز مع السعة مطلقا للاية ، فان العطف يقتضى التسوية، ولما رواه زرارة فى الصحيح عن الباقر عليه السلام قال قلت له فان اصاب الماء وقد صلى بتيمم وهو فى وقته قال: تمت صلوته ولاعادة عليه ؛ (٢) وهذا يدل على جوازه مع السعة ، والاصح عندى اختيار والدى فى هذا الكتاب وهو التفصيل .

قال دام ظله : ولوتيمم لغائبة ضحوة جازان يؤدى الظهر فى اول الوقت

على اشكال .

اقول: هنا سألنا (الف) يجوز ان يصلى بهذا التيمم الظهر؛ ولو فى آخر الوقت لانه تيمم صحيح نوى بها باحتمشروط بالطهارة عن الحدث ، فصح الدخول به فى الصلوة ولان دخول الوقت ليس بناقض هنا ولم يوجد ناقض ، وقيل لايجوز لان التيمم لصلوة قبل وقتها لا يصح اجماعا ، فهذا التيمم لم يستبح به حال ايقاعه صلوة الظهر ، ولو

(١) ثلث ب ١٤ خبر (٨) من ابواب التيمم

(٢) ثلث ب ١٤ خبر ٩ من ابواب التيمم



وجده قبل الشروع بطل فان عدم استأنف ، ولو وجده بعد التلبس بتكبيره الاحرام استمر ، وهل له العدول الى التقل ؟ الاقرب ذلك ، ولو كان في نافلة استمر ندبا فان

نواها به بطل فلا يبيح فيما بعد لعدم زيادة صفة فيه (ب) لو قلنا انه يستبيح به الظهر هل يستبيح به في اول الوقت فيه اشكال ينشأ (من) ان المبتدأ لا يبيح الصلوة في اول الوقت فكذا الباقي لانه اضعف من الحادث او مساو له ، ولو جرد المقتضى للتأخير في الابتداء وهو امكان وجدان الماء (ومن) انه متطهر دخل عليه وقت الصلوة فساغ له الدخول فيها ، ووجوب التأخير للمبتدأ لانه المفهوم من قوله تعالى : فتميموا لان الامر انما يتوجه قبل الفعل ؛ ولان وجوب تأخير الصلوة في التيمم الواقع في الوقت لاشراط تضييق الوقت في صحة التيمم المذكور لالتبس الصلوة ، والتيمم السابق صحيح مبيح ليس بمشروط بهذا الشرط اجماعاً واعلم ان الشيخ قال في المبسوط : اذا تيمم لنافلة في غير وقت فريضة او لقضاء فريضة في غير وقت حاضرة جاز ذلك ، واذا دخل وقت الفريضة جاز ان يصلى بذلك التيمم. وهذا حكم منه لجواز الصلوة به في اول الوقت ، لانه اثبت جواز الصلوة بهذا التيمم عقب دخول الوقت بلا تأخير ، لان الفاء للتعقيب بلا تأخير.

**قال دام ظله : ولو وجده بعد التلبس بتكبيره الاحرام استمر ، وهل**

**له العدول الى التقل ؟ الاقرب بذلك**

انول : هذه المسألة انما تنأتى على تقدير اتساع الوقت لهما ، فهي متفرعة على جواز التيمم مع السعة (اما) مطلقا كمذهب قوم (او) مع عند لا يمكن زواله في الوقت عند شيخنا و (وجه القرب) جوازه فيما دون ذلك كطالبا فضيلة الجماعة فيهن اولي ، ويحتمل عدم النص وعموم قوله تعالى : **ولا تبطلوا اعمالكم (١)**

**قال دام ظله : ولو كان في نافلة استمر ندبا فان فقدته بعده ففي النقص نظر .**

**اقول :** لما ذكر ان المقيم اذا وجد الماء في اثناء الصلوة لا يبطلها لقوله تعالى : **ولا تبطلوا اعمالكم** ، فرغ عليه انه اذا فقد الماء قبل الفراغ هل ينتقض تيممه بالنسبة الى غيرها من الصلوات ؟ قال الشيخ في المبسوط : نعم ، وهو الاقوى عندي ، فلا يعدل بعد وجود الماء الى سابقة منسية ولا نافلة ، والمصنف استشكل هذه المسألة

فقد بعدة ففي النقص نظر وفي تنزيل الصلاة على الميت منزلة التكبير نظر ، فان أوجبنا الغسل ففي إعادة الصلاة اشكال ، ويجمع بين الفرائض يتيمم واحد ، ولو تيمم ندبا لنا فلدخل به في الفريضة ، ويستحب تخصيص الجنب بالماء المباح والمبذول ويؤتمم الميت ويتيمم المحدث ولو انتهوا الى ماء مباح واستووا في اثبات اليد فالمالك لهم ، وكل واحد أولى بملك نفسه . ويعيد المجنب تيممه بدلا من الغسل لو نقضه بحدث أصغر . ويتيمم من لا يتمكن من غسل بعض اعضاءه ولا مسح ، و من يصلى على الجنائز مع وجود الماء ندبا ، ولا يدخل به في غيرها .

في مصنفاته وقال هنا فيه نظرينشأ (من) زوال شرط التيمم ووجود الناقض له وهو وجود الماء مع التمكن من استعماله ، لان القدرة العقلية ثابتة والمنع الشرعي لا ينافيها (ومن) انه لم ينتقض حال وجوده فحال عدده اولى ، ولان الشرع منعه ، فلوانتقض بطلت صلوته هذا خلف .

**قال دام ظله: وفي تنزيل الصلوة على الميت منزلة التكبير نظر .**

**اقول:** ينشأ (من) انها طهارة مشروعة قد ترتب عليها اثرها فلا يجب اعادةها لاقتضاء الامر الاجزاء (ومن) انه ميت لم يطهر بالماء مع التمكن قبل الدفن ، فيجب تطهيره بالماء لعموم الامر ، ولزوال علة اجزائه ؛ ولان المراد تطهير الميت وقت خروجه من الدنيا لانه آخر احواله ، فيجب الماء لانه اكمل . والاقوى عندي وجوب التمسيل .

**قال دام ظله : فان اوجبنا الغسل ففي إعادة الصلوة اشكال .**

**اقول:** ينشأ (من) ان شرط الصلوة الطهارة ، والاختيارية لم تحصل ، والاضطرارية قد بطلت ، ولان ايجاب إعادة الغسل مستلزم إعادة ما بعده لانها افعال مترتبة (ومن) ان الامر للاجزاء ووجدان الماء لا يؤثر فيما سبق كالحاضرة ، والاقوى عندي عدم وجوب إعادة الصلوة ، لان الطهارة تراد لفعل الصلوة والدفن ، فالاول قد حصل فبقي الثاني فيطهر له .



## كتاب الصلاة

### ومقاصده اربعة

**الاول** في المقدمات وفيه فصول ( الاول ) في اعدادها ( الصلاة ) اما واجبة او مندوبة ، فالواجبات تسع : الفرائض اليومية ، والجمعة ، والعيدين ، والكسوف ، والزلزلة ، والآيات ، والطواف ، والاموات ، والمنذور وشبهه ، والمنذوب ماعداء ، والفرائض اليومية خمس ، الظهر اربع ركعات ، ثم العصر كذلك ، ثم المغرب ثلاث ركعات ، ثم العشاء كالظهر ، ثم الصبح ركعتان ، وتتنصف الرباعيات خاصة في السفر . والنوافل الراتبة اربع وثلاثون ركعة : ثمان للظهر بعد الزوال قبلها ، وثمان للعصر قبلها ، وللمغرب اربع بعدها ، وللعشاء ركعتان من جلوس تعدان بر كعة بعدها ، و بعد كل صلوة يريد فعلها ، وثمان ركعات صلاة الليل ، و ركعتا الشفع ، و ركعة واحدة للوتر ، وركعتا الفجر ، ويسقط في السفر نوافل الظهرين والعشاء ، وكل النوافل ركعتان بتشهد وتسليم عدا الوتر ، و صلوة الاعرابي .

## الفصل الثاني

### في اوقاتها و فيه مطلبان

**الاول** في تعيينها ، لكل صلوة وقتان ، أول هو وقت الرفاهية ، وآخر هو وقت الاجزاء ، فأول وقت الظهر زوال الشمس ، وهو ظهور زيادة الظل لكل شخص في جانب المشرق ، الى أن يصير ظل كل شيء مثله ، والمماثلة بين الفئء الزائد والظل الاول

## كتاب الصلاة

قال دام ظله : والمماثلة بين الفئء الزائد والظل الاول على رأي

اقول : هذا اختيار الشيخ في التهذيب خلافا لكثير من الاصحاب ، ومستند الشيخ

رواية يونس (١) عن بعض رجاله عن ابي عبد الله عليه السلام ، وهي مرسلة وفي طريقها

على رأى ، وللأجزاء الى ان يبقى للغروب مقدار ثمان ركعات ، وأول وقت العصر من حين مضى مقدار أداء الظهر الى أن يصير ظل كل شيء مثليه ، وللأجزاء الى أن يبقى للغروب مقدار أربع ، وأول وقت المغرب غيوبة الشمس المغلومة بذهاب الحمرة المشرقية الى أن يذهب الشفق ، وللأجزاء الى ان يبقى لأجزاء العشاء مقدار ثلاث ، وأول وقت العشاء من حين الفراغ من المغرب الى ثلث الليل ، وللأجزاء الى أن يبقى لاتصافه مقدار أربع ، وأول وقت الصبح طلوع الفجر الثانى المستطير فى الافق الى أن تظهر الحمرة المشرقية ، وللأجزاء الى أن يبقى لطلوع الشمس مقدار ركعتين و وقت نافلة الظهر من حين الزوال الى أن يزيد الفىء قدمين ، و نافلة العصر الى اربع ، و نافلة المغرب بعدها الى ذهاب الشفق ، والوتيرة بعد العشاء وتمتد كوقتها وصلوة الليل بعد انتصافه الى طلوع الفجر ، و كلما قرب من الفجر كان افضل و ركعتا الفجر بعد الفجر الاول الى طلوع الحمرة المشرقية ، و يجوز تقديمها بعد صلوة الليل فيعاد استجابا ، وتقضى فوائت الفرائض فى كل وقت مالم تضيق الحاضرة ، و النوافل مالم تدخل الفريضة .

## المطلب الثانى فى الاحكام

يختص الظهر من اول الزوال بقدر ادائها ، ثم تشترك مع العصر الى ان يبقى للغروب قدر ادائها فيختص بالعصر ويختص المغرب من اول الغروب بقدر ثلاث ثم تشترك مع العشاء الى ان يبقى للانتصاف قدر ادائها فيختص بها ، و اول الوقت افضل ، الا المغرب والعشاء للمفيض من عرفات ، فان تأخيرهما الى المزد لفة افضل ولو تربع الليل ، والعشاء يستحب تأخيرها الى ذهاب الشفق ، والمتنفل يؤخر بقدر نافلة الظهرين ، والمستحاضة تؤخر الظهر والمغرب للجمع ، و يحرم تأخير الفريضة عن وقتها وتقديمها عليه فيبطل عالماً او جاهلاً او ناسياً ، فان ظن الدخول ولا طريق الى العلم صلى ، فان ظهر

صالح بن سعيد وهو مجهول ، وبعضها عمل كثير من الاصحاب (احتج) الاكثر بما رواه عمرو بن سعيد بن هلال عن ابي عبد الله عليه السلام قال : اذا صار ظلك مثلك فصل الظهر ، واذا صار مثلك فصل العصر (١) وبعضها الشهرة والاقوى الاول .



الكذب استأف ، ولودخل الوقت ولما يفرغ اجزأ ، ولايجوز التعويل في الوقت على الظن مع امكان العلم ، و لوضاق الوقت الاعن الطهارة و ركعة صلى واجبا مؤديا للجميع على رأى ، ولو اهمل حينئذ قضي ، ولو ادرك قبل الغروب مقدار اربع وجبت العصر خاصة ، ولو كان مقدار خمس ركعات والطهارة ، وجب الفرض وهل الاربع للظهر او للعصر؟ فيه احتمال ، وتظهر الفائدة في المغرب والعشاء وتترتب الفرائض اليومية اداء وقضاء ، فلو ذكر سابقة في أثناء لاحقة عدل مع الامكان والا استأف ويكره ابتداء النوافل عند طلوع الشمس وغروبها ، وقيامها الى أن تزول ، الا يوم الجمعة ، وبعد صلوتي الصبح والعصر الآماله سبب ، ويستحب تعجيل قضاء فائت النافلة ، فتقضى نافلة النهار ليلا وبالعكس .

**قال دام ظلّه : ولو ضاق الوقت الاعن الطهارة و ركعة صلى واجبا مؤديا للجميع على رأى ، ولو اهمل حينئذ قضي .**

**اقول:** في هذه المسألة ثلاثة اقوال (الف) ان يكون مؤديا للجميع ، وهو اختيار المصنف والشيخ رحمه الله لقوله عَلَيْهِ السَّلَامُ من ادرك ركعة من الصلوة فقد ادرك الصلوة (١) (ب) ان يكون قاضيا للجميع ، وهو اختيار السيد المرتضى رحمه الله لان اجزاء العبادة مقابلة لاجزاء الوقت ، فالركعة الاولى فعلت في غير وقتها ايضا (ج) الواقع في الوقت اداء وفي خارجه قضاء ، لوجود معنى الاداء والقضاء فيهما ، والاقوى الاول لان قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ : «من ادرك ركعة من الصلوة فقد ادرك الصلوة» ؛ لا يخلو اما ان يريد القضاء او الاداء لاجازان يكون الاول لانتفاء فائدة الشرط فتعين الثاني ، فيكون بقدر تمام الصلوة من خارج الوقت وقتا اضطراريا لها .

**قال دام ظلّه : ولو كان مقدار خمس ركعات والطهارة وجب الفرضان ، وهل الاربع للظهر او للعصر فيه احتمال وتظهر الفائدة في المغرب والعشاء .**  
**اقول:** هذه المسألة تبني على السابقة ، فالقائل بانه اذا ادرك ركعة من الصلوة يكون الجميع اداء ، بمعنى ان الوقت الذي وقع فيه التمام جعله الشارع وقتا لمنل

## فروع

(الاول) الصلوة تجب باول الوقت وجوباً موسعاً ، فلو أخر حتى مضى امكان الاداء ومات لم يكن عاصياً ، ويقضى الولى ، ولو ظن التضييق عصى لو أخر ولو ظن الخروج صارت قضاء ، فلو كذب ظنه فالاداء باق . (الثانى) لو خرج وقت نافلة الظهر قبل الاشتغال بدء بالفرض ، و لو تلبس بر كعة زاحم بها ، وكذا نافلة العصر ، ولو ذهب الشفق قبل اكمال نافلة المغرب بدء بالفرض ، ولو طلع الفجر وقد صلى اربعاً زاحم بصلوة الليل ، والأبدء بر كعتى الفجر الى ان تظهر الحمرة فيشتغل بالفرض ولو ظن ضيق الوقت خفف القراءة واقتصر على الحمد ، ولا يجوز تقديم نافلة الزوال الا يوم الجمعة ، ولا صلوة الليل للشباب والمسافر ، وقضاءها لهما أفضل .

(الثالث) لو عجز عن تحصيل الوقت علماً وظناً صلى بالاجتهاد ، فان طابق فعله الوقت أو تأخر عنه صح والافلا الآن يدخل الوقت قبل فراغه . (الرابع) لو ظن انه صلى الظهر فاشتغل بالعصر عدل مع الذكر فان ذكر بعد فراغه صححت العصور أتى بالظهر اداء ان كان فى الوقت المشترك والاصلاهما معا . (الخامس) لو حصل حيض أو جنون او اغماء فى جميع الوقت سقط الفرض اداء وقضاء ، وان خلا اول الوقت عنه بمقدار الطهارة و الفريضة كمالتم تجدد وجب القضاء مع الاهمال ، ويستحب لو قصر ولو زال و قدبقى مقدار الطهارة و ركعة وجب الاداء . (السادس) لو بلغ الصبى فى الاثناء بغير المبطل استأنف ان بقى من الوقت مقدار ركعة ، والا تم ندبا .

## الفصل الثالث

## فى القبلة ومطالبه ثلاثة

الاول المهية ، وهى الكعبة للمشاهد وحكمه ، وجهتها لمن بعد ، والمشاهد

هذه الصلوة ، فانه يلزم على قوله ان يكون الاربع للظهر واحتجوا بانه لو لان يكون للظهر لما جاز فعلها ، لعدم جواز فعل القضاء فى المضيّق ، وعلى قول الآخرين انها للعصر وهو الاولى لانه اذا بقى مقدار ثمان تضيّق الوقتان اجماعاً ، فكل شىء يفوت فاما من الظهر خاصة او العصر خاصة او منهما اولامن واحد منهما ، والكذب باطل غير



لها والمصلى في وسطها يستقبلان أي جدرانها شاءا ، ولو إلى الباب المفتوح من غير عتبة ، ولو انهدمت الجدران - والعباد بالله - استقبل الجهة ، والمصلى على سطحها كذلك بعد ابراز بعضها ، ولا يفتر إلى نصب شيء ، وكذا المصلى على جبل أي قيس . ولو خرج بعض بدنه عن جهة الكعبة بطلت صلوته ، والصف المستطيل اذا خرج بعضه عن سمت الكعبة تبطل صلوة ذلك البعض ، لان الجهة معتبرة مع البعد ومع المشاهدة العين ، والمصلى بالمدينة ينزل محراب رسول الله ﷺ منزلة الكعبة ، وأهل كل اقليم يتوجهون إلى ركنهم ( فالعراقي ) وهو الذي فيه الحجر لاهل العراق ومن والاهم ، وعلامتهم جعل الفجر على المنكب الايسر ، والمغرب على الايمن ، والجدى بحذاء المنكب الايمن ، وعين الشمس عند الزوال على طرف الحاجب الايمن مما يلي الالف ، ويستحب لهم التياسر قليلا إلى يسار المصلى ، (و الشامي) لاهل الشام ، وعلامتهم جعل بنات النعش حال غيبوبتها خلف الاذن اليمنى ، والجدى خلف الكتف اليسرى اذا طلع ، ومغيب سهيل على العين اليمنى . وطلوعه بين العينين ، والصبا على الخد الايسر ، والشمال على الكتف الايمن . (والغربي) لاهل الغرب ، وعلامتهم جعل الثريا على اليمين ، والعيوق على اليسار ، والجدى على صفحة الخد الايسر . (واليماني) لاهل اليمن ، وعلامتهم جعل الجدى وقت طلوعه بين العينين ، وسهيل وقت غيبوبته بين الكتفين ، والجنوب على مرجع الكتف اليمنى .

### المطلب الثاني في المستقبل له

يجب الاستقبال في فرائض الصلوات مع القدرة ، وفي النذب قولان ، وعند

الاول وهو المطلوب ، وقوله تظهر الفائدة إلى آخره إشارة إلى فائدة الخلاف .

قال دام ظله : يجب الاستقبال في فرائض الصلوات مع القدرة وفي

النذب قولان .

اقول : اوجب ابن ابي عقيل الاستقبال في النافلة الا في السفر والحرب لقوله

ﷺ صلوا كما رأيتهم في صلواتهم المتابعة لصلواته المعينة

الذبح ، وبالميت في أحواله السابقة، ويستحب للجلوس للقضاء، والدعاء ، ولا يجوز  
الفريضة على الراحلة اختياراً ، وان تمكن من استيفاء الأفعال على أشكال ، ولا صلوة

وكان مستقبلياً فيها ، وشرط الماهية من حيث هي شرط للجزئيات ، وجوز النافلة  
لراكب والماشى الى غير القبلة مطلقاً ، واسقط بعض المتأخرين فرض الاستقبال  
فيها مطلقاً ، والحق عندى ان النافلة حال الاستقرار والاختيار يشترط فيها الاستقبال،  
لان النبي ﷺ لم ينقل عنه انه صلى الى غير القبلة النافلة قط في هاتين الحالتين ، و  
التأسي واجب لقوله تعالى : لقد كان لكم فى رسول الله اسوة حسنة (١)  
وغيرها من الآيات والاخبار الدالة على وجوب التأسي ، وقد ذكر فى اصول الفقه ، و  
معنى التأسي ايقاع الواجب كما اوقعه ﷺ والندب اذا فعله فعله كفعله (ولان الصلوة  
اختياراً فى حال الاستقرار الى غير القبلة لم ينص عليها الكتاب ، ولا قول النبي  
ﷺ ولا تقريره ، فيكون ادخاله فى الشرع مالم يس منه وهذا معنى البدعة ، واحتج  
المخالف بان وجوب الكيفية مع ندب الماهية غير معقول (والجواب) ان المعنى بالوجوب  
هنا احد الامرين (اما الشرط (او) الوجوب المشروط ، بمعنى انه ان صلى النافلة فوجب  
ان يصلها على هذه الكيفية ، فالكيفية مشروطة باختيار المكلف وفعله للماهية. (واماً)  
جواز النافلة للراكب فى سفر القصر حال السير وان كان السير اختياراً (فبالاجماع)  
ولان النبي ﷺ وعلياً (ع) . اوتر كل واحد منهما على بعيره ، وهل يجب استقبال  
القبلة بتكبير الاحرام ام لا؟ خلاف ذكره والذى مستوفى فى منتهى المطلب، وكذا  
الخلاف فى غير سفر القصر، وفى الحضر راكباً وماشياً فلا نطول بذكره هنا .

قال دام ظله : ولا يجوز الفريضة على الراحلة اختياراً ، وان تمكن من  
استيفاء الأفعال على أشكال .

اقول : منشأ (من) عموم النهى عن ايقاع الفريضة على الراحلة اختياراً ، روى  
الشيخ فى الصحيح عن عبد الرحمن بن ابي عبدالله عن ابي عبدالله ﷺ قال (٢) لا يصلّى  
على الدابة الفريضة ، الامريض تستقبل به القبلة ، ويجزيه فاتحة الكتاب ، ويضع

(١) الاحزاب : ٢١

(٢) ثل ١٤ خبر ١ من ابواب القبلة



جنازة لان الركن الاظهر فيها القيام ، وفي صحة الفريضة على بعير معقول او ارجوحة

بوجهه في الفريضة على ما امكنه من شيء ويومى في النافلة ايماءً ، و الاستثناء دليل العموم كما بين في الاصول . وعن عبدالله بن سنان قال قلت لابي عبدالله عليه السلام : يصلى الرجل شيئاً من المفروض ركباً؟ فقال : لا ، الامن ضرورة (١) فيكون عاماً في صورة النزاع وغيره ، والآ لزم تأخير البيان عن وقت الحاجة او السؤال . (ولانه لا يجوز ان يخاطب بالعام ويريد به الخاص من غير قرينة ، وايضا وقع اجماع المسلمين على عدم جواز الفريضة اختياراً على الراحلة واطلقوا ، (ومن) حيث انه قد اتى بالصلوة مع الاستقبال واستيفاء الافعال والاركان ، فان كان مانع فمن جهة المكان وليس ، اذ المكان شرط في الصلوة لانه من ضرورات الكون ، (فاذا) كان طاهرًا مباحاً يتمكن من استيفاء الافعال فيه ، ولم يأت نص باشتراط غير ذلك فيه ، فلم يعتبر خصوصيته في الوجوب في غير ركعتي الطواف (فلا مانع) من جهته (ح) وفيه منع ، اذ ورود النص على النهي عن ايقاع الفريضة على الراحلة كاف في المانع من جهة المكان ، والتحقيق ان استقرار المصلي في نفسه شرط اجماعاً ، وهل يشترط ايقاع الصلوة في مكان اعد للقرار عادة ؟ الاقوى ذلك (لقوله تعالى) **حافظوا على الصلوات** : (٢) والمحافظة ليست المداومة خاصة بل المداومة وحفظها عن المفسدات والمبطلات ، وانما يتحقق ذلك في مكان اعد للقرار عادة ، فان غيره كظهر الدابة في معرض الزوال والوقوع (ولانه) يتيقن استقرار المصلي فيه وفي غيره لا يتيقن بل يحتمل ، ولقوله عليه السلام : جعلت لي الارض مسجداً اي مصلى ، فلا تصح الا فيما في معناها ، و انما عدّ بناه اليه بالاجماع وفي غيره لم يثبت ، ويحتمل عدمه لعدم النص (فعلى الاول) لا تصح الفريضة على الدابة وان تمكن من استيفاء الافعال والاستقبال ، بان يكون في شبه هودج وسرير مشدود على ظهر الدابة ، (وعلى الثاني) تصح ، والاصح انه لا تصح .

**قال دام ظلّه : وفي صحة الفريضة على بعير معقول او ارجوحة (٣) معلقة**

(١) ثل ب ١٤ خبر ٤ من ابواب القبلة .

(٢) البقرة - ٢٣٩

(٣) الارجوحة خشبة ادشبهها تعلق بحبل ويركبها الصبيان

معلقة بالجمال نظر ، ويجوز في السفينة السائرة والواقفة ، وتجاوز النوافل سفراً و حضراً على الراحلة و ان انحرفت الدابة ، ولا فرق بين مراكب التعاسيف وغيره ، ولو اضطر في الفريضة والدابة الى القبلة فحرفها عمداً للاحاجة بطلت صلوته وان كان لجماح الدابة لم تبطل وان طال الانحراف اذالم يتمكن من الاستقبال ، ويستقبل بتكبيره الافتتاح وجوبا مع المكنة ، وكذا لا تبطل لو كان مطلبه يقتضى الاستدبار ، ويومى بالركوع و السجود ويجعل السجود اخفض ، و الماشى كالراكب ويسقط الاستقبال مع التعذر كالمطارد ، والدابة الصائلة والمتردية .

### المطلب الثالث في المستقبل

ويجب الاستقبال مع العلم بالجهة ، فان جهلها عول على ما وضعه الشرع اشارة والقادر على العلم لا يكفيه الاجتهاد المفيد للظن والقادر على الاجتهاد لا يكفيه التقليد ولو تعارض الاجتهاد و اخبار العارف رجح الى الاجتهاد ، والاعمى يقلد المسلم العارف

#### بالجمال نظر .

**اقول:** منشأه (أن) المصلّي مامور باداء الفريضة متمكناً على الارض او ما في معناها اى المكان الذى اعد للقرار ، وليست الدابة في العادة للاستقرار عليها وكذلك الارجوحة المعلقة بالجمال لانها لاتعد في العرف مكاناً للمتمكن ، ومباحث مكان الصلوة تدل على الارض او ماشابها (ومن ) حيث انها كالغرف لانه يتمكن من الاستقبال واستيقاء الافعال وهي مستقرة لاتتحرك فليست صلوته معرضة لعدم الاستقرار في بعض الافعال ، ( ولما ) رواه الشيخ عن احمد بن محمد عن موسى بن القاسم وابن قتادة جميعاً عن علي بن جعفر عن اخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال سألته عن الرجل هل يصلح ان يصلى على الرف المعلق بين نخلتين؟ قال : ان كان مستويا يقدر على الصلوة عليه فلا بأس (١) والاقوى عندي الاول لانه لم ينقل عن النبي (ص) فعله ، وقال عليه السلام : صلوا كما رأيتموني اصلى ولا نص عليه ، ورواية الرف المعلق بين نخلتين لاتدل عليه لان الرف لا يطلق الاعلى المثبت بالمسامير .

(١) تل ب ٣٥ خبر ١ من ابواب مكان المصلّي .



بادلة القبلة ، ولو فقد المبصر العلم والظن قلّد كالأعمى مع احتمال تعدد الصلوة ، ويعوّّل على قبلة البلد مع انتفاء علم الغلط ، ولو فقد المقلد فان اتسع الوقت صلى كل صلوة أربع مرات الى اربع جهات ، فان ضاق الوقت صلى المحتمل ويتخير في قسطه والمأتى بها :

## فروع

(الاول) لورجع الأعمى الى رأيه مع وجود المبصر لامارة حصلت له صحت صلوته ، والأعادوان اصاب . (الثاني) لو صلى بالظن او لضيق الوقت ثم تبين الخطاء أجزاء ، ان كان الانحراف يسيراً ، والأعاد في الوقت ، ولو بان الاستدبار اعدام مطلقاً .

**قال دام ظله : ولو فقد المبصر العلم والظن قلّد كالأعمى مع احتمال تعدد الصلوة .**

**اقول :** والدى المصنف دام ظله مهد قاعدة هي (ان الأعمى) يقلد مع فقد العلم او الظن لان ادلة القبلة تتعلق بحس البصر ، فاذا فقد آلة الادراك صار كالأعمى في الاحكام فيقلد (وان) تكرر الصلوة على الأعمى دائماً ضروري (ضريح) وحصول العلم او حكمه له بعد ان لم يكن (كدلالة الامارات التي قررها الشارع - خ) نادر ، فلو كلف بتكرار الواحدة الى اربع جهات لكان من عظيم الحرج ، فيكون متقياً بالآية فيقلد (ولانه) اقل من اصل الحكم (ومن) دلالة الامارة ومحلها وتعيينها ، ويجوز له التقليد فيه اجمالاً فهنا اولى وحصول العلم له بان يكون في الكعبة فيدر كها باللمس او بالخبر المتواتر ، وكذا محراب الرسول ﷺ ، او امير المؤمنين ع ؛ وحكم العلم (اماً) بشهادة العدلين المخبرين عن علم يقيني فان الشارع نزلها منزلة العلم اجمالاً (واماً) بالامارة المفيدة للظن ، كأن يخبره الثقة عن علم بلفظ صريح بدلالة الكواكب وانه في المحل الدال ، فان الكواكب اقوى الامارات لقوله تعالى :

**وبالنجم هم يهتدون (١) :** و كأن يخبره بمحل القطب ، وللشيخ الطوسي رحمه الله

كلام في مسائل الخلاف يدل ظاهره على انه يصلح الى اربع جهات لان يقين الوجوب لا يرفعه الا يقين الصحة لان الظن لا يعارض العلم وليس بجيد ، للزوم الحرج ولان دلالات القبلة اكثرها ظني ، و (اما البصير) فان امكنه العلم او الاجتهاد بالامارات وجب

(الثالث) لا يتكرر الاجتهاد بتعدد الصلوة الامع تجدد شك. (الرابع) لو ظهر خطأ الاجتهاد بالاجتهاد ففي القضاء اشكال (الخامس) لو تضاد اجتهاد اثنين لم يأتّم احدهما بالآخر، بل يحل له ذبحته، ويجزى بصلاته على الميت، ولا يكمل عدده به في الجمعة، و يصلان جمعتين بخطبتي واحدة، اتفقاً وسبقاً احدهما، ويقلد العامي والاعمى الاعلم منهما.

## الفصل الرابع

### في اللباس وفيه مطلبان

**الاول** في جنسه، انما تجوز الصلوة في الثياب المتخذة من النبات، أو جلد مايؤكل لحمه مع التذكية، أو صوفه، أو شعره، أو وبره، أو ريشه، أو الخز الخالص

والآفلاقوى تقيد العارف. لان عدم البصيرة اشد من عدم البصر لقوله تعالى: فانها لاتعمى الابصار ولكن تعمي القلوب التي في الصدور (١) وفي عدم البصر يجوز التقليد ففي عدم البصيرة اولى، و(لان) قول العدل يفيد الظن فكان امارة. ويحتمل تعدد الصلوة الواحدة عليه الى اربع جهات لان به يحصل يقين البرائة ولا حرج هنا كما في الاعمى، وعلى قول الشيخ في الخلاف بصلوة الاعمى الى اربع جهات فوجوبه على البصير اولى، والاصح جواز التقليد.

**قال دام ظلّه**: لو ظهر خطأ الاجتهاد بالاجتهاد ففي القضاء اشكال.

**اقول**: منشأ انه امر بالصلوة الى جهة ادّاه الاجتهاد اليها واتى بالمأمور به والامر يقتضى الاجزاء بالاتيان بالمأمور به على وفق الامر فيجزى. (ولان) الاجتهاد لا ينتقض بالاجتهاد كقضاء القاضى في الواقعة وليس بقياس، بل من باب التنبيه بالادنى على الاعلى، فان اموال الناس وحقوقهم مبنية على الاحتياط اكثر من حقوق الله تعالى كالعبادات، فاذا لم ينتقض في تلك فكذا في هذه، (ويحتمل) القضاء لانه قد ظهر الخطأ في شرط من شروط الصلوة فيلزمه الاعادة، كما لو ظهر انه صلى قبل الوقت او على غير طهارة (وفيه نظر) لان الظهور ان كان العلم فالفرق ظاهر والافهو ممنوع (ولان) الاجتهاد مساو للعلم في وجوب العمل ويجب القضاء مع العلم فكذا مع



او الممزج بالابريسم ، لاوبر الثعالب والارانب ، وفي السنجاب قولان ، وتصح الصلوة في صوف مايؤ كل لحمه ، وشعره ، ووبره ، وريشه ، وان كان ميتممع الجز او غسل موضع الاتصال ، ولا تجوز الصلوة في جلد الميتة وان كان من مأكول اللحم ، دبغ ، اولاً ، ولا في جلد ما لا يؤكل لحمه وان ذكى ودبغ ، ولا في شعره ، ولا في صوفه ، ولا في ريشه ، وهل يفتقر استعمال جلده في غير الصلوة مع التذكية الى الدبغ فيه قولان ، والحريير المحض محرم على الرجال خاصة ، ويجوز الممزج كالسداء او اللحمه وان كان اكثر ، وللنساء مطلقاً ، وللمحارب ، والمضطر ، والركوب عليه ، والافتراش له ، والكف به . ويشترط في الثوب أمران : الملك او حكمه . ولو صلى في المصوب عالما بطلت صلوته وان جهل الحكم ، والاقوى الحاق الناسي ومستصحب

الاجتهاد وفي المقدمتين منع والاصح عندى الاول . اما على قول المصوبة فظاهر ، واما على قول العدلية فلانه لا ينقض اثر الاجتهاد فيما مضى الا بدليل قطعى ولم يحصل .

#### قال دام ظله : وفي السنجاب قولان :

**اقول :** قال الشيخ في المبسوط . وعلى بن بابويه يجوز . لرواية على بن راشد الصحيحة قال قلت لابي جعفر عليه السلام ما تقول في الفراء اى شيء يصلى فيه قال : اى الفراء ؟ قلت الفئك والسنجاب والسمور : قال يصلى في الفئك والسنجاب واما السمور فلا يصلى فيه (١) ، وقال الشيخ في الخلاف ، وابن الجنيد . وابو الصلاح لا يجوز ، لقول الصادق عليه السلام : ان كل شيء حرام اكله فالصلوة في وبره وشعره وجلده وبوله وروثه وكل شيء منه فاسد لا تقبل تلك الصلوة (٢) .

**قال دام ظله :** وهل يفتقر استعمال جلده في غير الصلوة مع التذكية الى

#### الدبغ فيه قولان

**اقول :** الاكثر على انه لا يفتقر للاصل ولانه لو كان نجسالم يطهره ، وقال المرتضى والشيخ يفتقر ولم اقف للشيخ على دليل مقنع في هذا الباب .  
**قال دام ظله :** والاقوى الحاق الناسي فمستصحب غيره به

(١) ثل ب ٣ خبره من ابواب لباس المصلى

(٢) ثل ب ٢ خبر ١ من ابواب لباس المصلى

غيره به . ولو أذن المالك للغاصب أو غيره صحت . ولو أذن مطلقاً جاز لغير الغاصب عملاً بالظاهر ، والطهارة وقد سبق .

## المطلب الثاني في ستر العورة

وهو واجب في الصلوة وغيرها . ولا يجب في الخلوة إلا في الصلوة ، وهو شرط فيها ، فلو تركه مع القدرة بطلت . سواء كان متفرداً أولاً . وعورة الرجل قبله وديبره خاصة . ويتأكد استجاب ستر ما بين السرة والركبة . وأقل (وأفضل خ ل) منه ستر جميع البدن . ويكفيه ثوب واحد يحول بين الناظر ولون البشرة . ولو وجد ساتر أحدهما فالأولى القبل . وبدن المرأة كله عورة ، ويجب ستره في الصلوة إلا الوجه

**اقول:** هنامسئلتان (١) لو صلى في (الثوب خ) المغصوب ناسيماً حكمه (فتقول) ابحت في هذه المسألة في موضعين (١) تعريف النسيان في المحسوسات وهو زوال الصورة المدركة عن محل الإدراك وعن الحافظة (ب) لاشك انه لا يؤخذ عليه بمعنى انه لا يعاقب عليه باجماع كل من ينقل عنه العلم ، قال عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رفع عن امتي الخطأ والنسيان وهل هو عذر في صحة الصلوة وعدم قضائها ، (قال ابن ادريس) نعم كالجهل المبتدأ لان اضافة الرفع اليه حقيقة في رفع حقيقته مجاز في رفع احكامه والكل اقرب المجازات الى الحقيقة لان رفعها يستلزم رفع جميع الاحكام فاذا تعذرت الحقيقة حمل على اقرب المجازات ، ولان الرفع هنا بمعنى الغاء الشارع اياه كلياً فاعتباره في حكم ما وترتب حكم ما عليه ينافي الغائه المطلق ، ولعطف (وما استكرهوا عليه) ، والمراد بالرفع فيه اللغاء الكلي فكذا فيما هو معطوف عليه ، (وقال المصنف لا ،) بل يعيده (لانه) قادر على التكرار الموجب للتذكار فاذا اخل به كان من تفريطه و(لانه) لما علم كان حكمه المنع من الصلوة والاصل بقاء الحكم وازالة النسيان اياه يحتاج الى نص ولم يثبت ، ثم اجاب بمنع العموم في احكام النسيان (لانه) يلزم زيادة الاضمار وهو محذور مع الاكتفاء بالاقل (ولانه) لوجوز الصلوة في المغصوب وازال حكم المانع لكان قد ثبت له حكم وانتظم في الاسباب المؤثرة ، فلا يصدق الرفع الكلي ودليلكم مبنى عليه فرجع عليكم بالابطال



والكفين وظهر القدمين ، ويجب على الحرة ستر رأسها الا الصبية والامة ، فان اعتقت في الاثناء وجب الستر ، فان افتقرت الى المنافي استأنفت ، والصبية تستأنف ، ولو فقد الثوب ستر بغيره من ورق الشجر والطين وغيرهما . ولو فقد الجميع صلى قائماً مومياً مع أمن المطلاع ، والا جالساً مومياً ، ولو ستر العورتين وفقد الثوب استحج أن يجعل على عاتقه شيئاً ولو خيطاً ، وليس الستر شرطاً في صلوة الجنابة ، ولو كان الثوب واسع الجيب تنكشف عورته عند الركوع بطلت حينئذ لا قبله ، وتظهر الفائدة في المأموم .

### خاتمة

لاتجوز الصلوة فيما يستر ظهر القدم كالشمشك ، وتجاوز فيماله ساق كالخف ،

(لا يقال) شرط التكليف بترك المغصوب العلم فزال بزوال شرطه لاستلزام زوال الشرط زوال المشروط ، ( لانا نقول ) زواله هو النسيان فلو كان علة لزوال الحكم لانتظم في الاسباب وعاد المحذور (ب) لو استصحب شيئاً مغصوباً بغير الثوب معه صلى هل تبطل صلوته ام لا ؟ فنحترر البحث فتقول التقدير انه منهي عن استصحابه ، فان كانت ابانته عنه تحتاج الى فعل كثير مضاد للصلوة فلا شك في بطلان الصلوة ، لان الامر بالشيء نهي عن ضده كما تقرر في الاصول ، و الاستصحاب تصرف منهي عنه لا يمكن تركه الا ببطلان الصلوة فبطل وان لم يتضاد ابانته وفعل الصلوة في آخر الوقت او قلنا تصح صلوته في اول الوقت ، فعلى هذه التقادير يحتمل بطلان صلوته لو جبين (ا) ان مستصحب النجاسة كالقارورة المصنوعة المشتملة على نجاسة تبطل صلوته ، فالمغصوب اغلظ و أكد لانه مأخوذ بأشق الاحوال (ب) ان هذه الحركات مشتملة على التصرف في المغصوب وهي تحريكات له وكذلك الاكوان كلها فتكون منهياً عنها وهي اجزاء من الصلوة ، والنهي في العبادات يدل على الفساد وفساد الاجزاء يستلزم فساد الصلوة وقال كثير من الاصوليين بصحة الصلوة لان المنهي عنه وهو الغصب وصف منك عن فعل الصلوة فليس بجزء ولا لازم فلا تبطل الصلوة .

والتحقيق ان هذه المسألة ترجع الى ان المنهي عنه اذا لم يكن جزء المأمور

وتستحب في العربية ، ويكره الصلوة في الثياب السود ، عدا العمامة والخف ، وفي الرقيق ، فان حكى ماتحته لم تجز ، واشتمال الصماء والثام والنقاب للمرأة فان منعها القراءة حرماً ؛ والقباء المشدود في غير الحرب . وترك التحنك ؛ وترك الرداء للإمام ، واستصحاب الحديد ظاهراً ، وفي ثوب المتهم ، والخلخال المصوت للمرأة ، والصلوة في ثوب فيه تماثيل ، أو خاتم فيه صورة .

## الفصل الخامس

### في المكان وفيه مطالب

الأول كل مكان مملوك أو في حكمه خال عن نجاسة متعدية تصح الصلوة فيه ولوصلى في المغصوب عالماً بالغصب اختياراً بطلت وان جهل الحكم ، ولو جهل الغصب صحت صلوته ، وفي الناسي اشكال ، ولو أمره المالك الأذن بالخروج تشاغل به ، فان ضاق الوقت خرج مصلياً ، ولوصلى من غير خروج لم تصح ؛ وكذا الغاصب ،

بمولا لزاماً بل المكلف باختياره جمعهما هل يصح ذلك الفعل الذي جمعهما فيه أو لا؟ قال كثير منهم نعم يصح كما لو قال السيد لبعده خط هذا الثوب ولا تدخل هذه الدار فخط العبد الثوب في الدار ، عد عاصياً بالدخول ومطيعاً بالخطاطة وتصح منه خطاطة الثوب (وقال فريق منهم) لا يصح لان الاكوان جزء من الصلوة وهي تصرف في الغصب فكانت منها عنها ، فالنهي عن الجزء هنا او اللزوم لهذه الصلوة المخصوصة ، وفرق بينه وبين الخطاطة لان الكون ليس جزءاً من الخطاطة .

قال دام ظله : ولوصلى في المغصوب عالماً بالغصب اختياراً بطلت وان جهل الحكم ، ولو جهل الغصب صحت صلوته ، وفي الناسي اشكال .

اقول: قد تقدم مثل هذا الاشكال في الثوب المغصوب ومنشأ الاشكال هنا كما ذكرتم لكن نذكر هنا ماهية المكان في عرف الفقهاء في هذا الموضوع ، وهو ما يستقر عليه المصلي ولو بوسائط ، وما يلاقي بدنه وثيابه وما يتخلل بين مواضع الملاقات من موضع الصلوة كما يلاقي مساجده ويحاذي بطنه وصدرة ، وتفسير المكان في اشتراط الطهارة بمعنى آخر ، وهو الملاقى عندهم فالمكان في عرفهم لفظ مشترك .



ولو أمره بعد التلبس مع الاتساع احتمال الاتمام، والقطع والخروج مصليا، ولو كان الأذن

**قال دام ظلّه : ولو أمره بعد التلبس مع الاتساع احتمال الاتمام والقطع والخروج مصليا .**

**اقول:** البحث هو فيما اذا اذن له في الاستقرار بقدر زمان الصلوة والآلم يحتمل الاتمام مستقراً بل ولا الاتمام خارجاً .

اذا عرفت هذا فتقول (وجه الاول) وهو الاتمام مستقراً أنه شرع في واجب باذن المالك فلم يجز له ابطاله لقوله تعالى **ولا تبطلوا اعمالكم** (١) ولالملك لان الأذن فحوى كالأذن صريحاً في افادة الاباحة فيكون كذا في اللزوم لانه من لوازم الاباحة ، ولانه امر بالمنكر لان ابطال الصلوة حرام والامر بالمنكر لا ينفك ، (ووجه الثاني) ان العارية غير لازمة والمكلف فرط بشروعه لا المالك فيجب الخروج وهو مستلزم لفعل كثير ليس من افعال الصلوة ولان حق الأدمى مقدم على حق الله تعالى في مثله ، ولا مكان استدراك الصلوة، ولان شرط حسن التكليف خلوه من جميع وجوه المفساد والتصرف في مال الغير بغير اذنه مفسدة .

( ووجه الثالث ) ان ابطال حرام للاية والخروج واجب وقد يجتمعان للضرورة فوجب الاتمام خارجاً ، والاقوى ابطال لان سبب لزوم الأذن انما يكون بفعل المالك او باذنه ، والصلوة ليس من فعله بل من فعل المأذون له ، واذنه لا يدل عليها بالمطابقة ولا بالتضمن وهو ظاهر ، ولا بالتزام لان الأذن في الاستقرار اعم من الصلوة ولادلالة للعام على الخاص ، وانما يدل عليها باضافة مقدمة هي : ان الظاهر ان الأذن في الاستقرار لا يمنع من الصلوة وهذا شاهد الحال ، وهو دليل ضعيف لا يعارض التصرف في ملك الغير مع نهى الغير عنه لان المنع منه قضية عامة ضرورية عقلية (والتحقيق) ان الرجوع بعد الشروع لا يرفع حكم الأذن في اباحة الكون والالزم تكليف ما لا يطاق ولهذا احتمال الاتمام خارجاً ، وانما الاشكال في رفع حكم الاباحة في الاستقرار ، فان قلنا به لم يحتمل الاول وبقي احد الآخرين والآتين الاول .

بالصلوة فالإتمام ، وفي جواز صلوته والى جانبه أو امامه امرأة تصلى قولان ، سواء صلت بصلوته أو منفردة ، وسواء كانت زوجته أو مملو كته أو محرما أو اجنبية . والاقرب الكراهية . وينتفى التحريم أو الكراهية مع الحائل أو بعد عشرة أذرع ، ولو كانت والوجه قد تقدم .

قال دام ظلّه: وفي جواز صلوته والى جانبه أو امامه امرأة تصلى قولان سواء صلت بصلوته أو منفردة وسواء كانت زوجته أو مملو كته أو محرما أو اجنبية والاقرب الكراهية .

اقول: محاذاة المرأة الرجل أو تقدمها عليه في صلوتيهما الصحيحتين لولا المحاذات أو التقدم بلا حائل أو بعد عشرة أذرع قيل يحرم ويبطل ، وقيل يكره ولا يبطل ؛ وبالأول قال الشيخان وابن حمزة وأبو الصلاح ، والثاني قال والدى المصنف والمرضى في المصباح وابن ادریس ، وهو الأقوى عندي (احتج) الأولون بما روى عن النبي ﷺ انه قال : اخروهن من حيث اخرهن الله ولفظة (من حيث) للمكان ولا مكان يجب عليه التأخير خارج الصلوة اجماعاً فيتعين في الصلوة ، ولفظة افعل للوجوب لما ثبت في الاصول والامر بالشئ نهى عن ضده لما ثبت في الاصول فيكون كل واحد منهما قد صلى في مكان نهى عن الصلوة فيه نهى بتحريم فتبطل الصلوة ، وما رواه عمار الساباطي عن ابي عبد الله ع انه سئل عن الرجل له ان يصلى وبين يديه امرأة تصلى ؟ قال لا يصل حتى يجعل بينه وبينها اكثر من عشرة أذرع ، وان كانت عن يمينه او عن يساره جعل بينه وبينها مثل ذلك ، وان كانت تصلى خلفه فلا بأس وان كانت تصيب ثوبه ، وان كانت المرأة قاعدة او نائمة او قائمة في غير صلوة فلا بأس حيث كانت (١) .

(واحتج) الآخرون بما رواه جميل بن دراج عن ابي عبد الله ع في الرجل يصلى والمرأة تصلى بحذاءه قال : لا بأس (٢) ، وانما قلنا بالكراهة لرواية الشيخ في الصحيح عن محمد بن مسلم عن احدهما ع قال (٣) سئلته عن الرجل يصلى في

(١) ثلث ٧ خبر ١ من ابواب مكان المصلى

(٢) ثلث ٥ خبر ٦ من ابواب مكان المصلى

(٣) ثلث ٥ خبر ١ من ابواب مكان المصلى



ورائه صحت صلوته ، ولو ضاق المكان عنهما صلى الرجل أو لا ، والاقرب اشتراط صحة صلوة المرأة لولاه في بطلان الصلوتين ، فلوصلت الحائض او غير المتطهرة وان كان نسيانا لم تبطل صلوته ، وفي الرجوع اليها حينئذ نظر .

زاوية الحجرة وامراته او ابنته تصلي بحدائه في الزاوية الاخرى ، قال لا ينبغي ذلك فان كان بينهما ستراجزأه ، واعلم ان هذا البحث انما هو في حال الاختيار اما في الاضطرار فلا كراهة ولا تحريم .

**قال دام ظلّه : والاقرب اشتراط صحة صلوة المرأة لولاه في بطلان الصلوتين .**

**اقول :** ليس مراده صحة صلوة المرأة خاصة بل مراده صحة صلوة كل منهما لولا المحاذاة او التقدم في بطلان الصلاتين ( ووجه القرب ) ان الفاسدة كلا صلوة ، ولحمل الاصحاب الصلوة عند الاطلاق على الصحيح كالعقود ، ويحتمل عدمه لصدق المسمى على الفاسد ، قيل لو اشترط صحة صلوة كل منهما في البطلان لاشترط الشيء بنقيضه وهو محال ، قلنا المراد الصحة لولا المحاذاة فلا تناقض ، وقيل المانع اما صورة الصلوة او الصحة ، والاول محال لعدم اعتبار الشارع اياها فوجودها كعدمها ولانه لو اعتبرت لا بطلت صلوة الحائض او الجنب فتعين الثاني والثاني محال والآ لاجتماع الضدان او ترجح احد طرفي الممكن بالمرجح وهو محال ، (والجواب ان المانع هو اجتماع شرائط الصحة عدى عدم المحاذاة او تقدمها فالموجب هو المحاذاة او تقدمها مع اجتماع الشرائط غير عدمها .

**قال دام ظلّه : وفي الرجوع اليها حينئذ نظر .**

**اقول :** مراده هل يؤثر قول كل واحد منهما في بطلان صلوة الآخر ويعتمد عليه ( ووجه النظر ) انه من فعله واصالة الصدق ، (ومن ) انه اقرار على الغير والاقوى الاول ، لان عدم الرجوع الى كل واحد منهما ، مع اشتراط صحة صلوة كل منهما في بطلان الصلاتين ، وتحقق البطلان بالمحاذاة عند الآخرا مودر ثلثة لا يمكن اجتماعها على الصدق ، والثاني متحقق لانا نبحت على هذا التقدير ، والثالث واقع

ولولم يتعد نجاسة المكان الى بدنه او ثوبه صحت صلواته ، اذا كان موضع الجبهة طاهراً على رأى ؛ وتكره الصلوة فى الحمام لا المسلخ ، وبيوت الغائط ، والنيران

اجماعاً من القائلين بالبطان فبطل الاول ، (اما المنافاة) فلان صحة الصلاة لا يعلمها الا المصلى نفسه لانها متعلقة بامور قلبية لا يطلع عليها الا الله تعالى فلولم يقبل قوله لزم اما عدم الاشتراط بالصحة او عدم تحقق البطان عند المصلى الآخر قطعاً ، ولان المانع الصحة واذا لم يعلم المانع لم يتحقق بطلان صلوة الآخر لان الاصل عدمه فاذا لم يقبل قول احدهما لم يتحقق المانع من الصحة اذ لا طريق غيره .

قال دام ظله : ولو لم يتعد نجاسة المكان الى بدنه او ثوبه صحت صلواته اذا كان موضع الجبهة طاهراً على رأى وقال فى المطلب الثالث فيما يسجد عليه : ولا يشترط طهارة مساقط باقى الاعضاء مع عدم التعدى على رأى اقول : لا يظن ظان ان هاتين المسئلتين واحدة وقد اشتمل الكلام الاول وهو

ما ذكره فى المكان والكلام الثانى وهو ما ذكره فى المطلب الثالث على البحث فى مقامات ثلثة وفيه اشارة الى مسائل ، اما المقامات (ا) البحث فى اشتراط الطهارة فى المكان وعدمه (ب) مامعنى الاشتراط وهو مذكور فى المقام الاول (ج) فى تفسير المكان فى هذا الموضع وهو مذكور فى المقام الثانى (اما المقام الاول) فقال بعضهم باشتراط الطهارة (١) فى كل ما يلاقى كل جزء من البدن والثوب اى خلوه من كل النجاسات سواء كانت متعدية او غير متعدية وسواء كان معفوفاً عنها او كانت فى البدن والثياب اولا وذلك فى حالة الاختيار وهو اختيار المرتضى ، (وقال والدى دام ظله) : الاجماع منّا واقع على اشتراط خلوه من نجاسة متعدية وان كانت معفوفاً عنها فى الثياب والبدن ، اما غير المتعدية فلا يشترط الاطهارة موضع الجبهة فى السجود وهو اختيار الشيخين واكثر الاصحاب وهو الاقوى عندى ، لنا مرواه الشيخ فى الصحيح عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام ، قال (٢) سألته عن الشاذ كونه يكون عليها الجنابة اتصلى عليها فى

(١) (باشتراط الطهارة فى المكان اى خلوه الخ - خ)

(٢) ثلث ٣٠ خبر ٣ من ابواب النجاسات



والخمور ، مع عدم التعدى ، وبيوت المجوس ، ولا بأس بالبيع والكنائس ، وتكره فى معاطن الابل ، ومرابط الخيل والبغال والحمير ، وقرى النمل ، ومجرى الماء ، وأرض السبخة ، والثلج ، وبين المقابر من غير حائل ولو عنزة أو بعد عشرة أذرع ، وجواد الطرق ، دون الظواهر ، وجوف الكعبة فى الفريضة وسطحها ، وفى بيت فيه مجوسى ، وبين يديه نار ، مضرمة أو تصاوير ، أو مصحف ، أبواب مفتوحان ، أو انسان مواجه ، أو حائط ينز من بالوعة البول .

## المطلب الثانى فى المساجد

يستحب اتخاذ المساجد استحباباً مؤكداً ، قال الصادق عليه السلام : من بنى مسجداً كمفحص قطاة بنى الله له بيتاً فى الجنة ، وقصدها مستحب ، قال امير المؤمنين عليه السلام : من اختلف الى المسجد اصاب احدى الثمان : انا مستفاداً فى الله ، او علماً مستطرفاً ؛ أو آية محكمة ، او رحمة منتظرة ، أو كلمة ترد عن ردى أو يسمع كلمة تدلّه على

المحمل : فقال لا بأس ، (لا يقال) الصلوة فى المحمل حالة ضرورة او رخصة تختص بالنافلة وعلى كلا التقديرين فلاحجة فيه على جواز الفريضة حالة الاختيار ، (لانا نقول) قدروى محمد بن ابي عمير ، قال قلت لابي عبد الله عليه السلام : اتصلت على الشاذ كونه وقد اصابتها الجنابة ؟ فقال عليه السلام لا بأس (١) ، وترك الاستفصال مع قيام الاحتمال ، يدل على عموم المقال ، والألزم تأخير البيان عن وقت السؤال ، والجواب بالعام مع ارادة الخاص وانتفاء القرينة ، والكل حد من منه فى الاصول .

(احتج) المرتضى بوجوه (١) قوله تعالى : **والرجز فاهجر** ، (٢) والرجز هو النجس ومعنى هجره اجتنابه فالصلوة داخله فى هذا الاجتناب لانها اولى الاحوال باشرائط الطهارة وانسبها والهجر عبارة عن الاجتناب الكلى اى فى سائر الاحوال والازمان عرفاً عامياً (لانه) اذا قيل له اهجر الشيء الفلانى ففعله فى حالة ما اوزمان ما قيل لم تهجر (ولان) قولنا لا تهجر يناقضه عرفاً اهجر والاول جزئى اجماعاً فالثانى كلى ،

هدى ، اوترك ذباخشية اوحياء ، ويستحب الاسراج فيها ليلا ، وتعاهد النعل ، وتقديم اليمنى ؛ وقول بسم الله وبالله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، اللهم صل على محمد وآل محمد ، وافتح لنا باب رحمتك ، واجعلنا من عمارة مساجدك جل ثناء وجهك ، واذخرج قدم اليسرى وقال : اللهم صل على محمد وآل محمد وافتح لنا باب فضلك ؛ وصاوة المكتوبة في المسجد افضل من المنزل ؛ والنافلة بالعكس ؛ خصوصا نافلة الليل ؛ والصلوة في بيت المقدس تعدل الفصول ، وفي المسجد الاعظم مائة ، وفي مسجد القبيلة خمسا وعشرين ؛ وفي مسجد السوق اثنتي عشرة ، وفي البيت صلوة واحدة .

ويكره تعلق المساجد ، بل بينى وسطا ، ( وتظليلها ) ، بل يكون مكشوفة ، والشرف . بل بينى جما ، وجعل المنارة في وسطها . بل مع الحائط ، وتعليقها وجعلها طريقا . والمحاريب الداخلة في الحائط ؛ وجعل الميضاة في وسطها بل خارجها ، والنوم فيها خصوصا في المسجدين ، واخراج الحصى منها فيعاد اليها او الى غيرها ، والبصاق فيها ، والتنخم فيغطيه بالتراب ، وقصع القمل فيدفنه ، وسل السيف ؛ وبرى النبل ، وسائر الصناعات فيها وكشف العورة ، ورمى الحصى خذفا ، والبيع والشراء ، وتمكين

فان نفى العموم دل عليه في المكان في الصلوة والآخر ما اخرج النص وبقي الباقي ، والمكان لم يخرج النص فبقى حكم الآية فيه (ب) روى ان النبي ﷺ : قال سبعة مواطن لا تجوز الصلوة فيها : المجزرة ، والمزبلة ، والمقبرة ؛ ومعادن الابل ؛ والحمام ، وقارعة الطريق ، وفوق بيت الله العتيق ، فذكر المزبلة والمجزرة والمقبرة لاجل النجاسة فكانت الطهارة مشرطة (ج) انه يجب تجذب المساجد النجاسة اجماعا ، وانما وجب ذلك لكونها موضع الصلوة ، وانما شرفت بذلك (د) مارواه الشيخ في الموثق ، عن عبدالله بن بكير ، قال سألت ابا عبدالله ﷺ ، عن الشاذ كونه يصيبها الاحتلام يصل على عليها ؛ قال لا ، (١) (والجواب) عن الاول ، الرجز لفظ مشترك احد معانيه القذر ومنها العقاب والغضب والادلالة فيه على النجاسة (وايضا) لانسلم عموم الاجتناب



المجانين ، والصبيان ، وانفاذ الاحكام وتعريف الضالة ، واقامة الحدود وانشاد الشعر ورفع الصوت ، وادخول مع رائحة الثوم والبصل وشبهه ، والتنعل قائما بل قاعداً .  
ويحرم الزخرفة ، ونقشها بالذهب أو بشيء من الصور ، وبيع آلتها ، واتخاذها أو بعضها في ملك أو طريق ، واتخاذ البيع والكنائس فيها . وادخال النجاسة اليها وازالتها فيها ، والدفن فيها ويجوز نقض المستهدم منها ، ويستحب اعادته ويجوز استعمال آلته في غيره من المساجد . ويجوز نقض البيع والكنائس مع اندراس أهلها أو اذا كانت في دار الحرب وبينى مساجد حينئذ . ومن اتخذ في منزله مسجداً لنفسه واهله جازله توسيعه وتضييقه وتغييره ولا تثبت له الحرمه ولم يخرج عن ملكه ما لم يجعله وقفاً فلا يختص به حينئذ ، ويجوز بناء المساجد على بئر الغائط اذا طمئت وانقطعت رائحته .

### المطلب الثالث فيما يسجد عليه

وانما يصح على الارض او الثابت منها غير المأكول عادة ولا الملبوس اذا لم يخرج بالاستحالة عنها ، فلا يجوز السجود على الجلود والصوف والشعر والمعادن ، كالعقيق والذهب والملح والقيراختياراً ولا معتاد الاكل كالفاكهة والنبات ، ولا على الوحل لعدم تمكن الجبهة فان اضطرراً ، ولا على بدنه الا مع الحر ولا ثوب معه ،

في الازمان ( في الاوقات - ح ) والاحوال ونمنع التناقض (وايضاً) فلو ثبت عمومها لكان مخصوصاً قطعاً ، وعند كثير من الاصوليين لا يبقى حجة ، (وعن الثاني) ان سلم صحة السند فالمراد الكراهية اذ مراده في حق الحمام ، ومعادن الابل ؛ و قارعة الطريق الكراهية (هية - خ) على قولهم فلواراد في الباقي التحريم لزم استعمال اللفظ المشترك في كلا معنييه اوفى الحقيقة و لمجاز في -نالة واحدة و هو خلاف الاصل ، واذا كان المراد الكراهية (هية - خ) فان صح تعليلهم بالنجاسة بطل حكم الاصل ؛ وان بطل تعليلهم بطل دليلهم على الحكم ، (وعن الثالث) انه لم لا يجوز ان يكون لخصوصية المسجد بل هو الظاهر لانه يحرم تنجيسها في غير حالة الصلوة وليس كل مكان لاجل كونه مكاناً للصلوة كذلك (وعن الرابع) ان عبد الله بن بكير فطحى " فلا تعويل على ما يتقرد به وقد انفرد بهذه الرواية لانه لم ينقلها غيره ، (واحتج)

ولاعلى النجس وان لم يتعدّ اليه، ولا يشترط طهارة مساقط باقى الاعضاء مع عدم التعدى على رأى ، ويشترط الملك او حكمه ويجوز على القرطاس ان اتخذ من الثبات فان كان مكتوباً كرهه ، ويجتنب كل موضع فيه اشتباه بالنجس ان كان محصوراً كالبيت والآ فلا

## الفصل السادس

### فى الاذان والاقامة وفيه اربعة مطالب

**الاول المحل** يستحب الاذان والاقامة فى المفروضة اليومية اداء وقضاء للمنفرد والجامع الرجل والمرأة بشرط ان تسر ، ويتأكدان فى الجهرية خصوصاً الغداة والمغرب ، ولا اذان فى غيرها كالكسوف والعيد والناقلة ، بل يقول المؤذن فى المفروض غير اليومية الصلوة ثلاثاً ، ويصلى عصر الجمعة والعصر فى عرفة باقامة والقاضى ان اذّن لاول ورده واقام للباقي كان أدون فضلاً ، ويكره للجماعة الثانية الاذان والاقامة ان لم يتفرق الاولى والآ استحباباً ويعيدهما المنفرد لو اراد الجماعة ؛ ولا يصح الآ بعد دخول الوقت وقد رخص فى الصبح تقديمه لكن يستحب اعادته عنده .

### المطلب الثانى فى المؤذن

وشرطه الاسلام ، والعقل مطلقاً ، والذكورة الا ان تؤذن المرأة لنفسها او للمحارم .

ابو الصلاح على اشتراط طهارة مساقط اعضاء السجود بالوجه الرابع والجواب قد تقدم .  
**واما المقام الثانى** ، وهو معنى الاشتراط والمراد به انه شرط فى صحة الصلوة اوفى وقوعها موافقة لترغيب الشارع او للامر بالامر بها والثانى تفسيره من لم يجعل المنسوب مأموراً به ولم يقل بصحة صلوة المميز فان تفسير الثانى يعم الواجب والمنسوب وصلوة المميز ، **واما المقام الثالث** وهو تفسير المكان فى هذا الموضوع وللفقهاء عبارات فيه (ا) تفسير السيد المرتضى انه مسقط كل البدن (ب) ما يماس بدنه او ثوبه من موضع الصلوة ، ويلوح من كلام الشيخ (ج) مساقط اعضاء السجود و يلوح من كلام ابى الصلاح ، وهو اختيار المصنف هنا واليه اشار بقوله : ولا يشترط طهارة مساقط باقى الاعضاء (د) الصلوة تشمل على حر كات وسكنات و اوضاع ، والكل



ويكتفى بأذان المميز ويستحب كونه المؤذن عدلاً مبصراً بصيراً بالاوقات صيماً متظهِراً قائماً على علو ، ويحرم الاجرة عليه ، ويجوز الرزق لمن بيت المال مع عدم المتطوع ، ولا اعتبار بأذان المجنون والسكران ولو تعدوا اذناً جميعاً ولو اتسع الوقت ترتبوا ويكره التراسل ولو تشاحوا قدم الاعلم ومع التساوى القرعة ويعتد بأذان من ارتد بعده وفي الاثناء يستأنف ولو نام او أغشى عليه استحباب له الاستيناف ويجوز البناء .

### المطلب الثاني في كيفية

الاذان ثمانية عشر فصلاً التكبير اربع مرات وكل واحد من الشهادة بالتوحيد والرسالة ثم الدعاء الى الصلاة ثم الى الفلاح ثم الى خير العمل ثم التكبير ثم التهليل مرتان . والاقامة كذلك الا التكبير في أولها فيسقط منه مرتان والتهليل يسقط منه مرة في آخرها ويزيد قد قامت الصلوة مرتين بعد حى على خير العمل ، والترتيب شرط فيهما ، ويستحب الاستقبال وترك الاعراب في الاواخر والثاني في الاذان والحدرفي

لا بد فيه من الكون فالمكان ما يقع فيه هذه الاكوان، وهو تفسير الجبائين؛ واختاره شيخنا في بعض اقواله .

واما المسائل المتفرعة على ذلك فاشار المصنف اليها (١) لو كان على احد الاعضاء التي اشترط طهارة مكانها نقص من درهم من الدم الذي يعفى عنه ، فان تعدى منه الى المكان بطلت صلوته عند تعديه الى المكان لاقبله ، فنجاسة مكانه قبل ملاقاته اياه لا تؤثر في بطلان الصلوة ونجاسته وحده بما عفى عنه لا تبطل واليه اشار بقوله مساقط باقى الاعضاء وانما تبطل بالملاقة مع نجاسة المكان ، كما لو كانت على المكان خاصة فانها لا تبطل الا بالمماسه لثوب المصلى او بدنه (ولو لم يتعد) (١) وان لم يتعد منه الى المكان بان كان يابساً لم تبطل الصلوة ، وهذا مقتضى تقرير النصين وهو اولى من التخريج (ب) نجاسة غير المكان اذا لم يتعد (منه) الى ثوب المصلى او بدنه بالملاقة في الصلوة لا يبطل عندنا وعند من يشترط طهارة المكان نجاسة جزء من المكان مع ملاقة جزء من البدن او الثوب تبطل فهذا الفرق

(١) هكذا في النسخ والظاهر زيادتها

الاقامة والتصل بينهما بسكنة أو جلسة أو خطوة أو سجدة أو صلوة ركعتين الآ المغرب فيفصل بسكنة أو خطوة ورفع الصوت به ان كان ذكر أو هذه في الاقامة أكد ، ويكره الترجيع بغير الأشعار والكلام في خلالهما ، ويحرم التثويب .

## المطلب الرابع في الاحكام

يستحب الحكاية وقول ما يتركه المؤذن ، ويجتزى الامام باذان المنفرد لو سمعه والمحدث في أثناء الاذان والاقامة يبنى والافضل اعادة الاقامة ، ولو أحدث في الصلوة لم يعد الاقامة الا ان يتكلم والمصلي خلف من لا يقتدى به يؤذن لنفسه ويقيم فان خشي فوت الصلوة اجتزأ بالتكبيرتين وقد قامت الصلوة ، ويكره الالتفات يمينا وشمالا والكلام بعد قد قامت الصلوة بغير ما يتعلق بمصلحة الصلوة والساكت في خلاله يعيدان خرج عن كونه مؤذنا والآ فلا ، والاقامة أفضل من التاذين والمتعمد لترك الاذان والاقامة يمضي في صلاته والناسي يرجع مستحبا ما لم يركع وقيل بالعكس .

احتاج الفقيه الى معرفة المكان في هذا الموضع (ج) محاذى الصدر والبطن والفرج بين الاعضاء في حالة السجود على قول المرتضى والجبائين من المكان ، وعلى تفسير ابي الصلاح ليس من المكان ، (فعلى الاول) ان لا تقى ابط (وعلى الثاني) لا يبطل (د) لو بسط على الارض النجسة شيئا ظاهرا وصل على عليه لم يضر ، وان كان يصلى على نجاسة لانه لا يماسه ولو كان فيه فرج بحيث يماس جزء من بدنه او ثوبه الموضع النجس لم تصح صلوته .

**قال دام ظله : والمتعمد لترك الاذان والاقامة يمضي في صلوته والناسي يرجع مستحبا ما لم يركع وقيل بالعكس .**

**اقول :** اذا ترك الاذان والاقامة حتى شرع في الصلوة ما حكمه ، الكلام فيه في مقامات خمسة ، هل يرجع لتداركها اولاً ، وما شرط رجوعه ، ومتى يرجع ، ومن يرجع ، وما يفرغ عليه من المسائل التي اشار اليها المصنف في هذا الكلام ، (اما الاول) فقد سوغ الرجوع بشروط ويدل عليه ما ياتي من الروايات ، (واما الثاني) فتقول اجمع الكل على اشتراط عدم تضيق الوقت ولو عن جزء كالتسليم وعدم فوات



## المقصد الثاني

## في افعال الصلوة وتروكها وفيه فصول

## الاول القيام وهوركن في الصلوة الواجبة لواخل بهعمداً أوسهواً مع القعدة

شرط في الصلوة كما لو صلى بتيمم ووجد الماء بعد التكبير ثم عدم هو والتراب فانه لايجوز له الرجوع ولم يذكرهما المصنف للعلم بهما وانما ذكرهينا الخلاف في تعمد الترك و نسيانه (فتقول) للناس فيه اقوال ثلاثة (ا) اختيار والدى المصنف دام ظله هنا ، وبه قال المرتضى في المصباح انه يشترط في الاعداء تركهما نسيانا فلو تعمد تركهما لم يعد ، (واحتج) عليه بما رواه الحلبي في الصحيح ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا افتتحت الصلوة ونسيت ان تؤذن و تقيم ثم ذكرت قبل ان تر كع فانصرف فاذن واقم واستفتح الصلوة وان كنت قدر كعت فاقم على صلوتك (١) وما يعطف على ما بعد حرف الشرط ثم يذكر بعده الجزاء يكون جزءاً من الشرط ، واذا فقد الشرط فقد المشروط وهو الجزاء (ب) قول الشيخ في النهاية ، و ابن ادريس بالعكس و هو الاعداء بعد استدراكهما ان تعمد و يمضى في صلوته ان نسي (ج) قول الشيخ في المبسوط وهو ان المنفرد اذا دخل في الصلوة من غير اذان ولا اقامة استحب له الرجوع ما لم ير كع ويؤذن و يقيم ويستقبل الصلوة ، فان ركع مضى في صلوته ولم يفرق بين العمد والنسيان ، ولم يقف الشيخ على قوله في النهاية على رواية يستند اليها قوله هذا ، وهنا اقوال اخر لم نطوّل بذكرها لخلوها عن الفائدة ، (و اما المقام الثالث) فتقول يرجع ما لم ير كع في الاولى للرواية المذكورة (واما المقام الرابع) و هو البحث عن يرجع ، فالذى يرجع هو من ترك الاذان والاقامة معاً للمنفرد والجامع الامام و الماموم لان الاستحباب فيه أكد (بل) بعض قال بالوجوب هنا ومن قيب بالمنفرد فللتبنيه بالادنى على الاعلى ، وانما استجبت الاعداء للروايات الواردة فيه، اما الاذان وحده فلا يرجع لاجله اجماعاً ، واما الاقامة وحدها فقد روى (٢) الشيخ

(١) ملب - ٢٩ - خبر - ٣ من ابواب الاذان والاقامة

(٢) ملب ٢٩ خبر ٥ من ابواب الاذان والاقامة

بطلت صلواته وحده الانتصاب مع الاقلال ، فان عجز عن الاقلال انتصب معتمداً على  
 في الصحيح ، عن حسين بن ابى العلاء ، عن ابي عبد الله عليه السلام : قال سألته عن الرجل  
 يستفتح الصلوة المكتوبة ثم يذكر انه لم يقيم ، قال فان ذكر انه لم يقيم قبل ان يقرأ  
 فليسلم على النبي ﷺ ثم يقيم ويصلى ، وان ذكر بعد ما قرء بعض السورة فليقيم  
 على صلواته (قال) والذى المصنف رحمه الله في منتهى المطلب : وهذا يدل على ان  
 الاقامة كالاذان والاقامة في الحكم ( و ايضا ) فقد روى الشيخ في الصحيح ، عن  
 على بن يقطين ، قال سألت ابا الحسن عليه السلام عن الرجل ينسى ان يقيم الصلوة و قد  
 افتتح الصلوة ؟ قال ان كان قد فرغ من صلواته فقد تمت صلواته وان لم يكن فرغ من  
 صلواته فليعد (١) (قال الشيخ) المراد بقوله فليعد الاستحباب وهو جيد لكن مع شرط  
 آخر وهو عدم الركوع .

(واما المقام الخامس) فبهنا مسائل (١) ان الرجوع مستحب لتحصيل فضيلة  
 الاذان والاقامة وفيه اشارة الى ان الامر الوارد في لفظ الائمة عليهم السلام هنا انما هو للندب  
 لا للوجوب لان ما غايته غيره في غير التبليغ يتبع الغاية في حكمها وغاية الرجوع  
 الاذان والاقامة (ب) ان ابطال الواجب لاجل استدراك المستحب هنا جازي بالنص وهو  
 رخصة لقيام المقتضى للمنع وهو قوله تعالى **ولا تبطلوا اعمالكم** ، (٢) والرخصة  
 كما تكون واجبة كتناول الميتة عند خوف التلف في المخمصة ، ومباحة ككلمة  
 الكفر عند العلم بالقتل ان تركها ، وقد تكون مستحبة كهذه الصورة (ج) التنبه  
 على فضل الاذان والاقامة لان افضل العبادات البدنية الصلوة ويجوز ابطال الواجب  
 منها لاجل استدراكها (واعلم) ان هنا اشكالا وهو ان مقتضى الآية تحريم الابطال  
 ومقتضى الرواية اباحتها والخاص اذا ورد بعد حضور وقت العمل بالعام كان نسخالا  
 تخصيصا وهذه الروايات عن الائمة متأخرة عن وقت العمل بالعام . ونسخ الكتاب  
 بخبر الواحد لا يجوز ( واجاب ) المصنف عن هذا الاشكال بان " ورود السنة على  
 قسمين ( احدهما ) ابتداء شرعيتها ( وثانيهما ) الاخبار عن ثبوت حكمها فيما تقدم

(١) ثلث ٢٨ خبر ٣ من ابواب الاذان والاقامة

(٢) سورة محمد (ص) - ٣٥



شىء ، فان عجز عن الانتصاب قام منحنيا ولوالى حد الراكع ، ولا يجوز الاعتماد مع القدرة الاعلى رواية ، ولو قدر على القيام فى بعض الصلوة وجب بقدر مكنته ، ولو عجز عن الركوع والسجود دون القيام قام وأومى بهما ، ولو عجز عن القيام أصلا صلى قاعداً فان تمكن حينئذ من القيام للركوع وجب والراكع جالسا ويقعد كيف شاء لكن الافضل التربع قاريا و يثنى الرجلين راکعا والتورك متشهداً ، ولو عجز عن القعود صلى مضطجعا على الجانب الايمن مستقبلا بمقاديم بدنه القبلة كالموضوع فى اللحد ، فان عجز صلى مستلقيا بجعل وجهه وباطن رجله الى القبلة ويكبر ناويا ويقراء ثم يجعل ركوعه تغميض عينيه ورفعه فتحهما وسجوده الاول بتغميضهما ورفعه فتحهما وسجوده الثانى تغميضهما ورفعه فتحهما ، ويجرى الافعال على قلبه والاذكار

فالاول هو الذى يستلزم النسخ اذا كان بعد حضور وقت العمل واما الثانى فلا يستلزم والرواية عن الائمة عليهم السلام ليست من القسم الاول بل من القسم الثانى ، فاذا قال الامام عليه السلام شيئا من ذلك هو لاشك فى وجوب عزمته وانه لا ينطق فى الاحكام الا عن لفظ النبى ﷺ كما ان النبى ﷺ لا ينطق الا بالوحى ، وما ينطق به من ذلك فهو اخبار عن حكم النبى ﷺ عن المعارض كالنسخ وسائر وجوه التأويلات ، فكانه قال ان النبى ﷺ قال ذلك وهذا يكون من باب التخصيص والبيان لامن باب النسخ ، والرخصة (باعتبار) تخصيص (وباعتبار) بيان .

**قال دام ظلّه : ولا يجوز الاعتماد مع القدرة الاعلى رواية .**

**اقول:** هذه رواية على بن جعفر عن اخيه موسى عليه السلام قال سألته عن الرجل

هل يصلح له ان يستند الى حائط المسجد وهو يصلى او يضع يده على الحائط وهو قائم من غير مرض ولا علة فقال لا باس ، وعن الرجل يكون فى صلوة فريضة فيقوم فى الركعتين الاوليين هل يصلح ان يتناول من المسجد منهضاً يستعين به على القيام من غير ضعف ولا علة قال لا باس ( ١ ) ولا يعمل بهاتين الروايتين لقوله تعالى **وقوموا لله قانتين (٢)** والقيام الاستقلال وهما محمولتان ، على التقية وذذهب

(١) تل ب ١٠ خبر ١- من ابواب القيام . (٢) سورة البقرة آية ٢٣٧ .

على لسانه، فان عجز اخطرها بالبال والاعمى او ووجع العين يكتفى بالاذكار، ويستحب وضع اليدين على فخذييه بحذاء ركبته والنظر الى موضع سجوده .

## فروع

الاول لو كان به رمد لا يبرء الا بالاضطجاع اضطجع وان قدر على القيام للضرورة (الثاني) يستقل كل من العاجز اذا تجددت قدرته والقادر اذا تجدد عجزه الى الطرفين و كذا المراتب بينهما ( الثالث ) لو تجدد الخف حال القراءة قام تاركها فاذا استقل أتم القراءة وبالعكس يقرأ في هويته ولو خف بعد القراءة وجب القيام دون الطمأنينة للموى الى الركوع ولو خف في الركوع قبل الطمأنينة كفاه ان يرتفع منحياً الى حد الركع (الرابع) لا يجب القيام في النافلة فيجوز ان يصلها قاعداً لكن الافضل القيام ثم احتساب ركعتين بركعة ، وفي جواز الاضطجاع نظر ، ومعه

ابو الصلاح الى ان " الاعتماد على ما يجاور المصلّي من الابنية مكروه .

قال دام ظله : ولا يجب القيام في النافلة فيجوز ان يصلها قاعداً لكن الافضل القيام ثم احتساب ركعتين بركعة وفي جواز الاضطجاع نظر .

اقول: اما جواز النافلة قاعداً اختياراً فجماعي ، وقد روى ان ثوابه نصف ثواب القائم - وروى عمران ابن الحصين : قال سألت رسول الله ﷺ عن صلوة الرجل وهو قاعد فقال من صلى قائماً فهو افضل ومن صلى قاعداً فله نصف اجر القائم ومن صلى نائماً فله نصف اجر القاعد (١) ويروى صلوة النائم على النصف من صلوة القاعد (اذا عرفت) ذلك فنقول هل يجوز ان يصل صلوة النافلة مضطجعا مفهوم الخبر الجواز ومنشأ الاشكال (من) انها غير واجبة فلا تجب كيفيتها وهذه كيفية مشروعة للصلوة (ومن) انه تغيير لهيئة الصلوة من غير عند (ولانه) لم ينقل عن النبي ﷺ انه فعله (واعلم) انه فرق بين صلوة النافلة قاعداً ومضطجعا لان قوام الصلوة - بالافعال فاذا اضطجع فقد ترك معظمها وانمحت صورتها بخلاف القعود فان صورة الصلوة تبقى منظومة معه والاقوى عندى الجواز .



الاقرب جواز الايماء للركوع والسجود .

## الفصل الثانى النية

وهو ركن تبطل الصلوة بتركها عمداً وسهواً فى الفرض والتفلى وهى القصد الى ايقاع الصلوة المعينة كالظهر مثلاً أو غيرها لوجوبها أو نديها اداءً أو قضاءً قربة الى الله وتبطل لو أخل باحدى هذه ، والواجب القصد لا اللفظ ويجب انتهاء النية مع ابتداء التكبير بحيث لا يتخللها زمان وان قل ، واحضار ذات الصلوة وصفاتها الواجبة فيقصد ايقاع هذه الحاضرة على الوجوه المذكورة بشرط العلم بوجه كل فعل اما بالدليل او التقليد لاهله ، وان يستديم القصد حكماً الى الفراغ بحيث لا يقصد ببعض الافعال غيرها فلو نوى الخروج فى الحال او تردد فيه كالشاك بطلت ولو نوى فى الاولى الخروج فى الثانية فالوجه عدم البطلان ان رفض القصد قبل البلوغ الى الثانية ،

**قال دام ظلّه : ومعه الاقرب جواز الايماء للركوع والسجود .**

**اقول :** وجه القرب ان هذه الهيئة تابعة للاضطجاع ولجوازه اختياراً على الراحلة وماشياً ، واذا جاز فى حال الاختيار فيلجزم مطلقاً لانه دليل على عدم منافاته للصلوة ، ويحتمل عدم جواز الايماء للركوع والسجود لانه تغيير لهيئة الصلوة ولان الصلوة حقيقة فى ذات الركوع والسجود ولا يجوز اهمالهما الا لعذر او نص شرعى و هما منتفیان هنا .

**قال دام ظلّه : ولو نوى فى الاولى الخروج فى الثانية فالوجه عدم البطلان ان رفض القصد قبل البلوغ الى الثانية .**

**اقول :** استعمل هنا لفظ النية فى الارادة على سبيل المجاز فان النية حقيقة فى الارادة المقارنة ومجازى فى القصد اعنى الارادة مطلقاً ، وتحرير المسئلة انه (اذا) قصد فى الاولى الخروج فى الثانية (فهنا) احتمالات ثلثة (١) بطلان الصلوة فى الحال لان الجزم فى النية بمعنى ان يوجد ارادة الاتيان بالصلوة كلها ارادة جازمة لاشك فيها ، واستمراره حكماً الى انتهاء الصلوة شرط ومعنى الاستمرار حكماً الامتناع عما ينافى هذا الجزم وهو هين لان استمرار عين الارادة عسر ، وهذا كالايان فانه لا يشترط فيه

وكذا لو علق الخروج بامر ممكن كدخول شخص ، وان دخل فالاقرب البطلان.

استحضار العقد الصحيح الجازم على التدوام ولكن يستدام حكمه ويجب الامتناع عما ينافي هذا الجزم ، ولا شك ان نية الخروج في الثانية تنافي الجزم بالاتيان بالكل ولا ريب انه يجب عليه الاستمرار في الصلوة والاتيان بها على سبيل الاتصال والمواصلة ، والخروج في الاثناء ينافيه فاذا تقرر ذلك (فقول) اختلف المتكلمون في ان ارادتي المتنافيين هل يتنافيان ام لا (فان) قلنا بالمنافاة بطلت الصلوة (والآ) لم تبطل والادلة من الطرفين مذكورة في الكلام والحق عندى بطلان الصلوة في الحال (ب) عدم البطلان بناء على ما ذكرنا من عدم المنافاة على احد القولين وهو اختيار السيد المرتضى والشيخ في الخلاف فانه قال اذا دخل في صلوته ثم نوى انه خارج منها او نوى انه سيخرج منها قبل اتمامها اوشك هل يخرج منها او يتمها فان صلوته لا تبطل لانه لا دليل عليه . وقال في ط اذا جزم على ما ينافي الصلوة من حدث او كلام ان يفعله خارجاً منها ولم يفعل اثم ولم تبطل صلوته لانه لا دليل عليه (ج) ان رفض القصد قبل البلوغ الى الثانية صحت صلوته وهو الاقرب عند المصنف ووجهه اصالة الصحة ولانه مستصحب للنية الاولى في الركعة الاولى ولاتنافيها الثانية فيها فصح والثانية صحيحة اذ بطلانها قبل الوصول اليها غير معقول وعند الوصول النية لم تؤثر حال وجودها فحال تركها اولي.

**قال دام ظله وكذا لو علق الخروج بامر ممكن كدخول شخص فان دخل فالاقرب البطلان .**

**اقول:** الفرق بين هذه المسئلة والمسئلة الاولى (ان) في المسئلة الاولى علق الخروج بامر يحصل في صلوته لامحالة و في هذه المسئلة على امر ممكن ؛ ومنشأ الخلاف في هذه المسئلة انه لو قال ان دخل زيد تركت الاسلام فانه يكفر في الحال ولو شرع في الصلوة على هذه النية في الابتداء لم يصح فكذا في الاثناء ( فيحتمل ) هنا البطلان لما قلنا (ويحتمل) عدمه لان ذلك المعلق عليه ربما لا يوجد فبقى النية على استمرارها ( ولان ) الثابت في نفس الامر لا ينافيه الثابت على تقديره بالقوة



ولو نوى ان يفعل المنافي لم يبطل الامعه على اشكال .

ولم يوجد بالفعل لان الأصل استمرار العدم ، والثابت على تقدير معدوم منته فلا ينافي النية السابقة المستمرة وبعد عدم النية لأمؤثر فلا تأثير (ولان) الإرادة انما تؤثر في الحدوث حال وجودها مع وجود المعلق عليه لامع عدمه امّا مع الغفلة عنها فلا تؤثر اصلاً وانما اعتبرها الشارع حكماً لرفع الحرج في استدامة فعل الواجب لا ابتداءه لان المعبر في الابتداء العين (ولانه لو نوى الخروج او البطلان على تقدير وجود مناف لها وهو ممكن الوجود لم ينافه نية الاستمرار فكذا هنا - خ) ويتفرع على هذا الاحتمال اعني احتمال عدم البطلان حال النية انه لو وجدت الصفة المعلق عليها كدخول الشخص مثلاً فهل تبطل الصلوة ام لا ، فنقول ان لم يكن ذاهلاً عن التعليق الاول بل هو مستمر في نيته بالفعل فلا شك في البطلان لان المصنف قد ذكر انه اذا نوى الخروج في الحال اوشك فيه بطلت صلوته ، وان كان ذاهلاً عن التعليق الاول فوجهان (احدهما) انه لا تبطل الصلوة لانها لو بطلت لبطلت في الحال لقيام التردد فاذا لم تبطل لم يكن لهذا التردد وقع وكان وجوده وعدمه بمثابة واحدة (ورجح) والدي انها تبطل عند وجود الصفة لانه مقتضى التعليق والاصح عندى البطلان من حين النية ، قال والدي في مباحثه يمكن ان يقال بوجود الصفة يعلم ان التعليق خالف مقتضى النية المعبرة في الصلوة في نفس الامر (لان) وقوعه كان متحققاً في علم الله تعالى فتبطل الصلوة حينئذ من حين التعليق ، وان لم يوجد الصفة علم عدم منافاتها ( لان ) الثابت على تقدير منته منته فظهر صحة الصلوة ؛ وتظهر الفائدة في المأموم وفيما اذا نوى ابطال هذه النية قبل وجود الصفة (واعلم) ان الشيخ في الخلاف قال الصلوة لا تبطل بنية الخروج او الشك فيه ثم قوّى الشيخ في الخلاف ايضاً البطلان وما ذكرناه نحن هو تحقيق هذه المسئلة .

**قال دام ظلّه : ولو نوى ان يفعل المنافي ثم تبطل الامعه على اشكال .**

**اقول:** المراد بالنية هنا القصد مجازاً ، ومنشأ الاشكال ان ارادتي الضدين هل يتنافيان ام لا ، فان قلنا بتنافيهما هل تنافيهما ذاتي او للصارف ( فان ) قلنا بعدم

ويبطل لونوى الرّيا أو بعضها أوبه غير الصلوة وان كان ذكراً مندوباً

تتألفها لم تبطل الصلوة (وان) قلنا بتألفها للصارف لم تبطل ايضاً (وان) قلنا ذاتي بطلت الصلوة وتحقيق هذه المسئلة في علم الكلام . قالوا ارادة الشيء تستلزم كراهة ضده او نفسها وكراهة كل شيء تنافى ارادته و ثبوت احد المتنافيين تستلزم نفي الاخر فتبطل النية ( قلنا ) المقدمات ممنوعة ولو سلمت ففي الاضداد العقلية اما الشرعية فممنوعة (و اعلم ) ان الشيخ (ره) في المبسوط قال اذا عزم على ما ينافى الصلوة من حدث او كلام او فعل خارج منها ولم يفعل اثم ولم تبطل صلوته وكذا المرتضى قال بعدم الابطال.

واعلم ان التحقيق في هذه المسئلة وما قبلها من المسائل وما يتفرع من الفروع يبنى على تحقيق نذكره هنا ، هوان النية شرط وتمحصها للقربة والاستدامة شرط ايضاً والاولان شرط باجماع علمائنا (واما الثالث) وهو استدامة النية حكماً حتى يفرغ من صلوته فواجب باجماع المسلمين فيلزم على ذلك بطلان الصلوة بما ينافى احدهما وهذا القدر على الفقيه ان يبحث عنه وهو مسئلة من علم الفقه واما البحث عن المنافي فهو من علم الكلام فالفقيه يتسلم من المتكلم ؛ واذا بحث عنه في علمه كان من جملة المبادئ التصديقية والمصادر فيه (فلا يكون جزء من علمه ومتم موضوعه خ) واجمع الكل على أنه اذا قصد ببعض افعال الصلوة الواجبة غير الصلوة بطلت الصلوة بذلك القصد ، والفائدة في المأموم وعدم اعتبار الكثرة لأن اجماع المتكلمين على ان احد المتعلقين اذا اتحد متعلقهما وتعلق احدهما على عكس تعلق الآخر تضاداً فلذلك اجمع الفقهاء على انه اذا نوى ببعض افعال الصلوة غيرها بطلت واما تضاد المتعلقين بغير هذا الوجه كتعلق احدهما باحد الضدين والاخر بالآخر وغير ذلك من الوجوه فاختلف فيه المتكلمون ( و من هذا ارادة الضدين هل تتضادان و ارادة المتنافيين هل تتنافيان كأرادة الخروج مع ارادة الاستدامة هل تنافى اختلف المتكلمون في ذلك -خ) ومن ثم (هنا- خ) اختلف الفقهاء في هذه المسائل المذكورة فتقول الشيخ في المبسوط بناء على مذهبه في بعض كتبه في علم اللطيف من جملة



أما الزيادة على الواجب من الهيئات كزيادة الطمأنينة فالوجه البطلان مع الكثرة ويجوز نقل النية في مواضع كالنقل الى الفائتة والى النافلة لناسي الجمعة والاذان وكطالب الجماعة .

## فروع

(الاول) لو شك في ايقاع النية بعد الانتقال لم يلتفت وفي الحال يستأنف ولو شك فيما نواه بعد الانتقال بنى على ما هو فيها ولو لم يعلم شيئاً بطلت صلواته (الثاني) النوافل المسببة لا بد في النية من التعرض بسببها كالعيد المندوبة والاستسقاء (الثالث) لا يجب في النية التعرض للاستقبال ولا عدد الركعات ولا التمام ولا القصر وان تخير (الرابع) المحبوس اذ انوى مع غلبة الظن ببقاء الوقت الاداء فبان الخروج اجزاء ولو بان عدم

علم الكلام ان المتعلق لا يتضاد الا بما ذكرناه ، اولاً لا بغيره واما قوله في مسائل الخلاف بناء على ما ذكره في موضع آخر من تضاد ارادتي الضدين وتنافي ارادتي المتنافيين - والحق عندي البطلان.

قال دام ظلّه : واما الزيادة على الواجب من الهيئات كزيادة الطمأنينة فالوجه البطلان مع الكثرة .

اقول: وجه البطلان انه فعل كثير ليس من افعال الصلوة ، وكل فعل كثير ليس من افعال الصلوة مبطل فينتج انه مبطل والصغرى فرضية والكبرى اجماعية ، ويلزم القول بالصحة لمن ذهب الى ان الاكوان باقية وان الباقي مستغن عن المؤثر وانه لا يعدم الا بطريان الضد ، وقد ذهب الى ذلك جماعة من الامامية ؛ فعلى قولهم لما اوجد القيام من الركوع مثلاً فالذى صدر من الفاعل حدوث القيام ثم فيما بعد صار باقياً فاستغنى عن المؤثر، والقدرة تتعلق ايضاً بايجاد ضده فاذا لم يوجد لم يكن الفاعل قد صدر منه حال البقاء شيء اصلاً ، فاذا انوى بالزائد عن الواجب من ذلك القيام غير الصلوة فقد انوى بما لم يصدر منه وما لم يفعله غير الصلوة فلا يؤثر في بطلان الصلوة (فعلى هذا القول يلزم صحة الصلوة وعدم بطلانها بتلك النية خ) (والتحقيق) ان هذه المسئلة راجعة الى ان الباقي هل يحتاج الى المؤثر ام لا (فان) قلنا يحتاج

الدخول اعاد ولو ظن الخروج فنوى القضاء ثم ظهر البقاء فالاقرب الاجزاء مع خروج الوقت (الخامس) لوعزبت النية في الاثناء صحت صلوته (السادس) لو وقع الواجب من الافعال بنية النيب بطلت الصلوة وكذا لو عكس ان كان ذكراً او فعلاً كثيراً .

### الفصل الثالث تكبيرة الاحرام

وهي ركن تبطل الصلوة بتركها عمداً وسهواً ، و صورتها الله اكبر فلو عرف كبراً او عكس الترتيب أو اخل بحرف أو قال : الله الجليل اكبر أو كبر بغير العربية اختياراً أو أضافه الى أى شيء كان أو قرنه بمن كذلك وان عمم كقولها كبر من كل شيء وان كان هو المقصود بطلت ، ويجب على الاعجمي التعلم مع سعة الوقت فان ضاق احرم بلغته ، والاخرس يعقد قلبه بمعناها مع الاشارة وتحريك اللسان ويتخير في تعيينها من السبع ، ولو كبر للافتتاح ثم كبر له بطلت صلوته ان لم ينو الخروج به قبل ذلك ولو كبر له ثالثاً صحت ويجب التكبير قائماً فلو تشاغل بهما دفعة او ركع قبل انتهائه بطلت واسماع نفسه تحقيقاً او تقديرأ ؛ ويستحب ترك المد في لفظ الجلالة واكبر واسماع الامام المأمومين ورفع اليدين بها الى شحمتي الاذن والتوجه بست تكبيرات غير تكبيرة الاحرام بينها ثلاثة ادعية .

بطل مع الكثرة لانه فعل فعلاً كثيراً (وان) قلنا ان الباقي مستغن عن المؤثر والمؤثر لم يفعل شيئاً فلا تبطل ، والاقوى عندى البطلان .

قال دام ظله : ولو ظن الخروج فنوى القضاء ثم ظهر البقاء فالاقرب الاجزاء مع خروج الوقت .

اقول : هذه مسألة اصولية ، وتقريرها ان نقول ان التكليف في الوقت منوط بالظن فاذا ظن الخروج صار قضاء فكان مكلفاً بان ينوى القضاء اجماعاً ، ولو نوى الاداء حال وجود الظن بالخروج بطل اجماعاً فاذا تقرر ذلك (فنقول) اما ان يبقى الظن ويستمر دائماً اولاً ؟ فان كان الاول وقع مجزياً في نفس الامر اجماعاً وحصل له ثواب فعل الآداء اجماعاً ، وان انكشف فساد ظنه بعد الفعل فاما ان يكون الظهور بعد خروج الوقت او قبله (فهنا مسألتان) (١) ان يكون بعد خروج الوقت فالاصح



## الفصل الرابع القراءة

وليست ركنا بل واجبة تبطل الصلوة بتركها عمداً ، و يجب الحمد ثم سورة كاملة في ركعتي الثنائية والاوليين من غيرها ، و البسمة آية منها ومن كل سورة ، ولو أخل بحرف منها عمداً أو من السورة أو ترك اعراباً أو تشديداً أو موالاته أو أبدل حرفاً بغيره وان كان في الضاد والظاء أو أتى بالترجمة مع امكان التعلم وسعة الوقت أو غير الترتيب أو قرء في الفريضة عزيمة أو ما يفوت الوقت به أو قرن أو خافت في الصباح أو اولى المغرب والعشاء عمداً عالماً أو جهراً في البواقي كذلك أو قال آمين آخر الحمد لغير التقية بطلت صلوته ، ولو خالف ترتيب الآيات ناسياً استأنف القراءة ان لم يركع فان ذكر بعده لم يلتفت .

وجاهل الحمد مع تضيق الوقت يقرأ منها ما تيسر فان جهل الجميع قرء من غيرها بقدرها ثم يجب عليه التعلم ، ويجوز أن يقرأ من المصحف وهل يكفي ذلك مع

الاجزاء وعدم وجوب الاعادة (لانه) اتى بالمأمور به على وجهه و كل من اتى بالمأمور به على وجهه خرج عن عهدة التكليف وذلك هو معنى الاجزاء (ولان) الاعادة حرج فيكون متقياً بالاية.

ويحتمل ضعيفاً الاعادة (لانه) اوقع القضاء في غير وقته مع امكان استدراكه (ولان) الصلوة واجبة والاصل بقاء الوجوب الى علة مبرئة للذمة ولم تثبت (ب) انه يعلم قبل خروج الوقت بمعنى انه يبقى من الوقت مقدار ركعة فهذا (يحتمل) الاتيان به لان سبب الوجوب وهو الوقت موجود والفعل وقع على غير وجهه فيأتي به (ويحتمل) عدم الاعادة لانه اتى بالمأمور به كما كلف به لانه كلف بالاتيان بمقتضى الظن (ويحتمل) ان يقال ان خرج الوقت في اثناء الصلوة صحت الصلوة كما لو نوى الاداء قبل دخول الوقت بظن دخوله فدخل في الاثناء فانه يصح عند المصنف والاقوى عندي الاعادة مع بقاء الوقت.

قال دام ظله : ويجوز ان يقرأ من المصحف وهل يكفي ذلك مع امكان التعلم فبه نظر .

امكان التعلم فيه نظر فان لم يعلم شيئاً كبيراً لله تعالى وسبحه وهله بقدرها ثم يتعلم ، ولو جهل بعض السورة قرء ما يحسنه منها فان جهل لم يعوض بالتسبيح والاخرس يحرك لسانه بها ويعقد قلبه ، ولو قدم السورة على الحمد عمداً أعاد نسياناً يستأنف القراءة ولا تجوز الزيادة على الحمد في الثالثة والرابعة و يتخير فيهما بينها وبين سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر مرة ويستحب ثلاثا وللإمام القراءة ، ويجزى المستعجل والمريض في الاولين الحمد وأقل الجهر اسماع القريب تحقيقاً وتقديراً ، وحد الاخفات اسماع نفسه كذلك ولا جهر على المرأة ويعذر فيه الناسى والجاهل والضحي والم نشرح سورة واحدة وكذا الفيل ولا يلاف .

ويجب البسمة بينهما على رأى والمعوذتان من القرآن ولو قرء عزيمة في الفريضة ناسياً أتمها وقضى السجدة ، والا قرب وجوب العدول ان لم يتجاوز السجدة

**اقول: القراءة في الصلوة في المصحف مكروهة ولا شيء من القراءة الواجبة في الصلوة بمكروهة فيلزم ان لا تكون هي الواجبة في الصلوة و الصغرى اجماعية والكبرى ظاهرة (لأنها) واجبة والوجوب والكرهية متضادان (ولامر) الشارع بالتعلم ولم يأمره بالقراءة في المصحف فلو قام مقام التعلم والحفظ لزم تأخير البيان عن وقت الحاجة (ومن) انه مأمور بالقراءة وتحصل بالقراءة من المصحف لأنها فرد من افراد الكلى والاقوى عندي عدم الاكتفاء مع امكان التعلم.**

**قال دام ظله : وتجب البسمة بينهما على رأى.**

**اقول: قال الشيخ في التبيين لا تجب لجواز قرائتهما في ركعة بعد الحمد و عدمه في السورتين ؛ والسورة الواحدة لا يجب تكرار البسمة فيها فالمقدمة الاولى و الثانية (والثالثة خ) ممنوعتان ، وقال المصنف وابن ادریس تجب كالنمل لأنها كتبت في المصحف بينهما فتكون آية كذلك .**

**قال دام ظله : ولو قرء عزيمة في الفريضة ناسياً أتمها وقضى السجدة**

**والا قرب وجوب العدول ان لم يتجاوز السجدة.**

**اقول: تحقيق هذه المسئلة وهي صورة النسيان مبني على ان قراءة كل العزيمة**



وفي النافلة يجب السجود وان تعمّد وكذا اذا استمع ثم ينهض ويتم القراءة وان

او بعضها في الفريضة القراءة التي هي جزء من الصلوة عمداً حرام ، وهذا يبني على مقدمات خمس ( ا ) انه يجب قراءة سورة كملا بعد الحمد في الاولين ( لما ) رواه منصور بن حازم : قال قال ابو عبدالله عليه السلام لا تقراء في المكتوبة اقل من سورة ولا اكثر (١) (ب) انه يحرم الزيادة على السورة بعد الحمد على انها جزء من الصلوة للحديث المتقدم (ج) ان زيادة السجود للتلاوة في الفريضة حرام (د) ان وجوب السجدة عقب قراءة آيتها على الفور ولا يجوز تأخيرها عنها (هـ) ان الصلوة ليس يعذر في تأخير السجدة عن قراءة آيتها .

اذا تقررت هذه المقدمات ( فنقول ) هذه المقدمات الخمس يلزم منها القول بالتحريم مع العمد وهو ظاهر ونبه على هذه المقدمات مارواه الشيخ ، عن زرارة عن احدهما عليهما السلام : قال : لا تقراء في المكتوبة بشيء من العزائم فان السجود زيادة في المكتوبة (٢) وهذا فيه تنبيه على هذه المقدمات وهو ظاهر ( لا يقال ) في طريقها ابن بكير وهو واقفي والقاسم ابن عروة قال والدى ولا يحضرنى حاله ( لا نقول ) الرواية الضعيفة في النهي والوجوب مع عدم المعارض العقلي والنقلي يعمل بها للاحتراز عن الضرر المظنون في الترك والفعل لا فيما يلزمهما كالعقوبة والفسق والكفارة وعلى منع بعض هذه المقدمات لا يتم ذلك ويوضحه ماروى عمار الساباطي عن ابي عبدالله عليه السلام في الرجل يقرء في المكتوبة سورة فيها سجدة من العزائم فقال اذا بلغ موضع السجدة فلا يقرئها وان احب ان يرجع فيقرء سورة غيرها ويدع التي فيها السجدة يرجع الى غيرها (٣) فلتنصّل اقوال الناس في ذلك .

فنقول المقدمة الثالثة اجماعية منا والخلاف في غيرها على اقوال ( ا ) قول من منع المقدمة الاولى وسلم ما بعدها كالشيخ ره في يه فيجوز على قوله قراءة بعض

(١) ثل ب ٤ خير ٢ من ابواب القراءة .

(٢) ثل ب ٤٠ خير ١ من ابواب القراءة .

(٣) ثل ب ٤٠ خير ٣ من ابواب القراءة .

كان السجود اخيراً استحب قراءة الحمد ليركع عن قراءة ، ولو أخل بالموالات فقرأ بينها من غيرها ناسياً أو قطع القراءة و سكت استأنف القراءة وعمداً يبطل ،

السورة وهو ما ليس فيه السجدة ويحرم قراءة الكل و قراءة سورة اخرى معه ، اما الجواز فلعدم لزوم المحذور ، واما المنع من الكل فلرواية ابن بكير، واما المنع من قراءة اخرى معه فلرواية الشيخ في الصحيح عن محمد بن مسلم عن احدهما (ع) : قال سألته عن الرجل يقرأ السورتين في الركعة فقال لالكل ركعة سورة (١) (ب) قول من منع مع ذلك المقدمة الثانية وسلم ما بعدها ، وهو قول الشيخ ايضاً في تخير على قوله هذا بين الاقتصار على البعض وبين ضم سورة اخرى معه (ج) قول من منع الرابعة والخامسة كابن الجنيد فيجوز على قوله قراءة السورة كلها ، قال ابن الجنيد لو قرء سورة من العزائم في النافلة سجد وان كان في فريضة اومىء فاذا فرغ قرئها وسجد (د) قول من سلم الاولى والرابعة والخامسة ومنع المقدمة الثانية كابن ادريس فانه على قوله يحرم قراءة الكل ويجوز قراءة البعض مع سورة اخرى فقد انحصرت اقوال الفقهاء هنا بالاستقراء في هذه الاقوال الاربعة.

واذا عرفت هذا في صورة العمد (فتقول) في صورة النزاع وهو انه اذا قرء ناسياً (فاما) ان لا يذكر اصلاً (او يذكر) بعد الركوع فلا شك في صحة الصلوة وكون القراءة وقعت صحيحة لانها انما حرمت لاجل السجدة ، ومع النسيان لا تجب فوريتها ، اما الاولى فقد نبه عليها في رواية زرارة ، واما الثانية فاجماعية (بقى) قسماً (الاول) ان يذكر قبل تجاوز السجدة فعلى قول شيخنا والدى المصنف يجب العدول لانه لولاه لزوم مخالفة احدى المقدمات الخمس وهو محال وقد نبه عليه في رواية زرارة (وعلى القول الاول) من قول مانعي احدى المقدمات الخمس يجوز ان يقتصر على قراءة ذلك البعض فلا يجب العدول (و على القول الثاني) يجوز الاقتصار عليه و ان تضم سورة اليه فلا يجب العدول ايضاً (وعلى القول الثالث) لا يجب العدول بل يجب الاتمام و الايماء ثم يقرئها بعد الفراغ ويسجد وفيه دققة ( و على القول الرابع )



ولوسكت لابنة القطع أونواه ولم يفعل صحّت ، ويستحبّ الجهر بالبسملة في أوّل الحمد والسورة في الاخفائية وبالقراءة مطلقا في الجمعة وظهرها على رأى ؛ و الترتيل والوقف في محله والتوجه امام القراءة والتعوذ بعده في أوّل ركعتي قراءة سورة مع الحمد في النوافل وقصار المفصل في الظهرين والمغرب ونوافل النهار ومتوسطاته في العشاء ومطولاته في الصبح ونوافل الليل ، وفي صبح الاثنين و الخميس هل أتى ، وفي عشائى الجمعة بالجمعة والاعلى ، وفي صبحها بها وبالتوحيد وفيها وفي ظهرها بها والمنافقين والجهر في نوافل الليل والاحفات في النهار وقراءة الجحد في أول ركعتي الزوال وأوّل نوافل المغرب والليل والغداة اذا اصبح

يحرم الاتمام ويجب ان يقرأ سورة اخرى لاعلى سبيل العدول وفيه دقيقة (الثانى) ان يذكر بعد تجاوز السجدة فلا يجب العدول للاجزاء و عدم لزوم المحذور فهذا تحقيق هذا الموضع .

**قال دام ظله :** ويستحب الجهر بالبسملة في اول الحمد و السورة في الاخفائية وبالقراءة مطلقا في الجمعة وظهرها على رأى.

**اقول :** اوجب ابو الصلاح الجهر بالبسملة في اولتي الظهر والعصر في الحمد وابتداء السورة ، وذهب ابن البراج الى الوجوب فيما يخافت فيه لمواظبة ابى- عبدالله عليه السلام ، قال المصنف يستحب للاصل وهو الاقوى عندي ، واستحب الجهر في القراءة في الجمعة وظهرها قول الشيخ والمصنف لان ابا عبدالله عليه السلام سئل عن الرجل يعلى الجمعة اربع ركعات ايجهر فيها فقال نعم (١) ومنعه السيد المرتضى ، وابن ادريس في الظهر لقول ابي عبدالله عليه السلام انما يجهر اذا كانت خطبة (٢) والاقوى عندي مذنب والدى وهو استحباب الجهر في الجمعة واولتي ظهرها

**قال دام ظله :** و قراءة الجحد في اول ركعتي الزوال واول نوافل المغرب والليل والغداة اذا اصبح والفجر والاحرام والطواف وفي ثوائنها بالتوحيد وروى العكس.

(١) تل ب ٢٣ خبر ١ من ابواب القراءة

(٢) تل ب ١٥ خبر ١ من ابواب القراءة .

والفجر والاحرام والطواف وفي ثوابها بالتوحيد وروى العكس والتوحيد ثلاثين مرة في اولي صلوة الليل وفي البواقي السور الطوال و سؤال الرحمة عند آيتها والتعوذ من النعمة عند آيتها والفصل بين الحمد والسورة بسكته خفيفة وكذا بين السورة وتكبيرة الركوع .

ويجوز الانتقال من سورة الى أخرى بعد التلبس ما لم يتجاوز النصف الآ في الجحد والاخلاص الآ الى الجمعة والمنافقين ولوتعسر الاتيان بالباقي للنسيان انتقل مطلقا ومع الانتقال يعيد بالبسملة وكذا لو سمي بعد الحمد من غير قصد سورة معينة و مرید التقدم خطوة او اثنين يسكت حالة النخطى .

### الفصل الخامس فى الركوع

وهو ركع فى الصلوة تبطل بتركه عمداً وسهواً ويجب فى كل ركعة ركعة الآ الكسوف وشبهه ويجب فيه الانحناء بقدر وضع يديه على ركبتيه و الطمأنينة فيه بقدر الذكر الواجب والذكر من تسبيح وشبهه على رأى والرفع منه و الطمأنينة فيه

**اقول :** مستند الاول رواه محمد بن يعقوب ، عن على بن ابراهيم ، عن ابيه ، عن عبدالله بن المغيرة : قال حدثني معاذ بن مسلم ، عن ابي عبدالله عليه السلام انه قال لا تدع ان تقرء بقل هو الله احد وقل يا ايها الكافرون فى سبع مواطن فى الركعتين قبل الفجر و ركعتى الزوال و ركعتين بعد المغرب و ركعتى اول صلوة الليل و ركعتى الاحرام والفجر اذا اصبحت بها و ركعتى الطواف ، وهو اختيار الشيخ فى باب القراءة من كتاب النهاية والمبسوط ، وروى ايضا (١) رواية مرسله انه يقرء فى هذه المواضع فى الركعة الاولى قل هو الله احد وفى الثانية قل يا ايها الكافرون ، وهذه هى التى اشار اليها المصنف بقوله وروى العكس .

قال دام ظله : والذكر من تسبيح وشبهه على رأى (اقول) هذا مذهب الشيخ فى المبسوط وابن ادريس ، لان هشام بن الحكم وهشام بن سالم سألا (٢) الصادق عليه السلام

(١) مثل باب ١٥ خبر ٢ من ابواب القراءة .

(٢) مثل ٧ خبر ٢١ من ابواب الركوع .



وطويل اليدين ينحني كالمستوى والعاجز عن الانحناء يأتي بالممكن فان عجز أصلاً أو ما برأسه والقائم على هيئة الراعي لكبر أو مرض يزيد انحناء سير الفرق، ولو شرع في الذكر الواجب قبل انتهاء الركوع أو شرع في النهوض قبل اكتماله عمداً ولم يعد به بطلت صلواته ، ولو عجز عن الطمأنينة سقطت وكذا لو عجز عن الرفع فان افتقر الى ما يعتمد عليه وجب وهو مذهب اكثر علمائنا .

ويستحب التكبير قبله رافعا بيديه بحذاء اذنيه وكذا عند كل تكبيرة وسمع الله ناهضاً والتسبيح سبعا أو خمسا أو ثلاثا صورته سبحان ربي العظيم وبحمده والدعاء المنقول قبل التسبيح وردت ركبته الى خلفه وتسوية ظهره ومد عنقه موازيا لظهره و رفع الامام صوته بالذكر والتجافي ووضع اليدين على ركبته مفرجات الاصابع و يختص ذات العذر بتركه ويكره جعلهما تحت ثيابه .

### الفصل السادس السجود

وهو واجب في كل ركعة سجدة واحدة وهما معاركن لو أخل بهما معا عمداً أو سهواً بطلت صلواته لا بالواحدة سهواً ، ويجب فيه الانحناء بحيث يساوي موضع جبهته موقفه أو يزيد بقدر لبنة لا غير ووضعها على ما يصح السجود عليه والسجود عليها وعلى الكفين والركبتين وابهامي الرجلين والذكر كالركوع ، وقيل يجب سبحان ربي الاعلى وبحمده ، والطمأنينة بقدره ورفع الرأس من الاول والطمأنينة قاعداً ؛ ويكفي في وضع الجبهة الاسم ، فان عجز عن الانحناء رفع ما يسجد عليه ، فان تعذر أومى وذو الدمع يضع السليم بان يحفر حفرة ليقع السليم على الارض فان استوعب سجد على أحد الجبين فان تعذر فعلى ذقنه فان تعذر أومى ولو عجز عن

يجزى ان يقول في الركوع والسجود لا اله الا الله والله اكبر فقال نعم هذا ذكر ، علل بالذكر وهذا هو الاقوى عندي ، وذهب السيد المرتضى ، والشيخ في الخلاف وابو الصلاح ، والقاضي ، وسائر وابن حمزة ، وابن الجنيدي الى تعيين التسبيح لقول ابي عبد الله عليه السلام يقول في الركوع سبحان ربي العظيم وبحمده (١).

الطمانينة سقطت.

ويستحب التكبير قائماً وعند انتصابه مندله رفعه مرة وللثانية أخرى وعند انتصابه من الثانية وتلقى الأرض بيديه والارغام بالانف ، والدعاء بالمنقول قبل التسبيح و التسبيح ثلاثاً أو خمسا أو سبعا فما زاد والتخوية للرجل والدعاء بين السجدين و التورك ، وجلسة الاستراحة على رأى وقول بحول الله وقوته أقوم وأقعد عند القيام منه وأن يعتمد على يديه سابقا برفع ركبتيه ومساواة موضع الجبهة للموقف أو خفضه عنه ووضع اليدين ساجداً بحذاء أذنيه وجالسا على فخذه ونظره ساجداً الى طرف انفه وجالسا الى حجره ويكره الالقاء.

### تتمة

يستحب سجود التلاوة على القارى والمستمع والسامع فى احد عشر موضعاً :  
فى الاعراف والرعد والنحل وبنى اسرائيل ومريم والحج فى موضعين والفرقان و النمل وص والانشقاق ويجب على الاولين فى العزائم ولا يجب فيها تكبير ولا تشهد ولا تسليم ولا طهارة ولا استقبال ويقضيها الناسى وسجدتها الشكر مستحبتان عند تجدد النعم ودفن النقم وعقيب الصلوة ويعفر بينهما .

## الفصل السابع فى التشهد

ويجب آخر الصلوة مطلقا او عقيب الثانية فى الثلاثية والرابعة والواجب أشهدان لاله الآله وأشهد أن محمداً رسول الله اللهم صل على محمد وآل محمد، ولو اسقط الواو فى الثانى او اكتفى به او أضاف الآل او الرسول الى المضمرفالوجه

قال دام ظله : وجلسة الاستراحة على رأى. اقول : هذا هو المشهور للاصل (وهو الاصح عندى خ) واوجبها السيد المرتضى لقول ابي عبد الله عليه السلام إذا رفعت رأسك من السجدة الثانية من الركعة الاولى حين تريد ان تقوم فاستوجالسا ثم قم (١) .  
قال دام ظله : ولو اسقط الواو فى الثانى او اكتفى به او أضاف الآل او الرسول الى المضمرفالوجه الاجزاء .

(١) ثل ٥ خبر ٣ من ابواب السجود.



الاجزاء ويوجب فيه الجلوس مطمئناً بقدره فلو شرع فيه وفى الرفع أذنهض قبل اكماله بطل و الجاهل يأتى منه بقدر ما يعلم مع التضييق ثم يجب التعلّم مع السّعة و يستحب التّورك و زيادة التّحميد و الدّعاء و التّحيّات ولا يجزى الترجمة فان جهل العربيّة فكالجاهل ويجوز الدّعاء بغير العربيّة مع القدرة اما الاذكار الواجبة فلا .

### خاتمة

الاقوى عندى استحباب التسليم بعد التّشهد، وصورته السلام عليكم ورحمة الله وبركاته او السلام علينا وعلى عبادة الله الصالحين ويجوز الجمع ويسلم المنفرد الى القبلة مرّة ، ويؤمى بمؤخر عينيه الى يمينه والامام بصفحة وجهه و كذا المأمومون لو كان على يساره احد سلّم ثانية يؤمى بصفحة وجهه عن يساره ويؤمى بالسلام على من على ذلك الجانب من الملائكة ومسلمى الانس والجن ، والمأموم ينوى باحديهما الامام ثم يكبّر ثلاثا رافعا يديه بها .

ويستحب القنوت فى كلّ ثانية قبل الر كوع وبعد القراءة والنّاسى يقضيه بعد الر كوع وآكده فى الغداة والمغرب وأدون منه الجهرية ثمّ الفريضة والدعاء فيه بالمتقول ، ويجوز الدّعاء فيه وفى جميع أحوال الصّلوة بالمباح للدين و الدنيا مالم يخرج به عن اسم المصلّى ، وفى الجمعة قنوتان فى الاولى قبل الر كوع

**اقول:** وجه الاجزاء حصول المقصود معه ويحتمل عدمه اتباعاً لصورة النص (والاول اقوى عندى خ).

**قال دام ظله :** الاقوى عندى استحباب التسليم بعد التّشهد .

**اقول:** اوجه السيد المرتضى فى المسائل الناصرية والمحمدية ، و ابو الصلاح وسار وابن ابى عقيل لصدق شىء من التسليم الواجب لقوله تعالى وسلموا تسليماً (١) ولا شىء من التسليم فى غير الصّلوة بواجب فيجب التسليم فى الصّلوة وهو الصحيح عندى لقول النبى ﷺ مفتاح الصّلوة الطهور وتحریمها التّكبير

وفي الثانية بعده ورفع اليدين تلقاء وجهه مكبراً والنظر الى باطن كفيه فيه وهو تابع في الجهر والاخفات والتعقيب بعد الفراغ من الصلوة بالمتقول و افضله تسبيح الزهراء عليها السلام.

### الفصل الثامن في التروك

يبتل الصلوة عمداً وسهواً فعل كل ما ينقض الطهارة ، وعمداً الكلام بحرفين فصاعداً مما ليس بقرآن ولادعاء ، وفي الحرف الواحد المفهم والحرف بعده ممدّة وتحليلها التسليم (١) وذلك يقتضى الحصر (ولانه عليه السلام كان يخرج من الصلوة به لا بغيره وذهب الشيخان والمصنف هنا وابن ادريس والقاضي الى الاستحباب للاصل و لمارواه الشيخ في الصحيح عن زرارة عن الباقر عليه السلام قال سألته عن رجل يصلى ثم يجلس فيحدث قبل ان يسلم قال تمت صلوته (٢).

### الفصل الثامن في التروك

قال دام ظله : وفي الحرف الواحد المفهم والحرف بعده مدة والكلام المكره عليه نظراً .

اقول : ينشأ (في الاول) من الاصل ودلالة مفهوم قولهم والكلام بحرفين (و من) حصول الافهام به فاشبه الكلام ولان الحرف لادلالة له في نفسه اي اذا انفرد لا يدل فكل ما اذا انفرد دل ليس بحرف حقيقة (وفي الثاني) من ان المدة الف او او او اوياء اذا كان ما قبلها متحركا بحركة من جنسها (ومن) انه يتولد من اشباع الحركة فلا يعد حرفاً (وفي الثالث) من انه مكلف بالصلوة الكلية لا بالجزئيات المخصوصة والكلام ينافيها والاكره على منافي الكلى انما يتحقق مع الاكراه على الايتان به في كل الجزئيات ، فاذا اكره على الايتان به في جزئي لا غير وجب عليه الايتان بالكلية في الجزئي الآخر لانه يمكنه ان يأتي به من غير منافي فتبطل هذه الصلوة و يجب عليه غيرها (ولانه) نادر فلا يكون عنداً اذا العذر فيما يستلزم الحرج المنقضي بالاية ولا يتحقق في النادر (ومن) ان المنافي انما هو الكلام عامداً مختاراً ولقوله والله اعلم

(١) تل ب ١ خبر ١٠ من ابواب التكبير .

(٢) تل ب ٣ خبر ٢ من ابواب التسليم .



والكلام المكره عليه نظرو لوقال ادخلوها بسلام آمين على قصد القراءة جازو ان قصد التفهيم ولولم يقصد سواه بطلت على اشكال ، والسكوت الطويل ان خرج به عن كونه مصليا مبطل والآفلا ، والتكفير وهو وضع اليمين على الشمال وبالعكس ، والالتفات الى ماورائه ، والقهقهة ، والدعاء بالمحرم ، والفعل الكثير عادة مما ليس من الصلوة والبكاء لامور الدنيا ، والاكل والشرب الآفي الوتر لمن يريد الصوم من غير استدبار ولا يجوز التطبيق وهو وضع احدى الراحتين على الاخرى في الركوع بين رجليه ولا العقص للرجل على قول ، ويستحب التحميد ان عطس رفع عن امتي الخطاء والنسيان وما استكرهوا عليه (١) والمراد حصول الاكراه مع اتساع الوقت (١) .

قال دامظله : ولو قال ادخلوها بسلام آمين (٢) على قصد القراءة جاز وان قصد التفهيم ولولم يقصد سواه بطل على اشكال .

اقول: ينشأ من انه لا يخرج عن القرآن بالقصد (ومن) انه لم يقصد القرآن فلا يكون قرآناً لتساوي الالفاظ ، ثم اختلف اصحاب ابي هاشم في ان القرآن هل يخرج عن كونه قرآناً بالقصد ام لا ، فقال بعضهم بالاول فيبطل ح ؛ وبعضهم بالثاني فلا تبطل .

واعلم ان هذا مبني على ان هذا المسموع هل هو عين ما اوجده الله تعالى او حكاية عنه فابو علي وابو الهذيل على الاول والابطلت المعجزة لقدرتنا على مثله ، وابوهاشم على الثاني لاستحالة بقاء الكلام .

قال دامظله : ولا العقص للرجل على قول .

اقول: ذهب الشيخ في المبسوط والخلاف الى التحريم لقول ابي عبدالله عليه السلام وقد سئل عن رجل صلى الفريضة وهو معقوص الشعر: يعيد الصلوة (٣) وقال ابو الصلاح وابن ادريس والمصنف يكرهه للاصل (والتحقيق انه ان منع السجود حرم و بطل والآفلا-خ) .

(١) ثل ب ٣٠ خبر ١ من ابواب الخلل . (٢) سورة الحجر آية ٤٥ .

(٣) ثل ب ٣٦ خبر ١ من ابواب لباس المصلي .

وتسميت العاطس ويزع الخف الضيق ، ويجب رد السلام بغير عليكم السلام ويحرم قطع الصلوة اختياراً ويجوز حفظ المال والغريم والطفل وشبهه وتعداد الركعات بالحصى والتبسم وقتل الحيوة والعقرب والاشارة باليد والتصفيق والقرآن ، ويكره الالتفات يمينا وشمالا والتأب والتمطى والعبث والتنخم والبصاق والفرقة والتأود بحرف والابن به ومدافعة الاخبيين او الرّيح ونفخ موضع السجود.

### فائدة

المرأة كالرجل في الصلوة الا انّها في حال القيام تجمع بين قدميها وتضم يديها الى صدرها و اذار كعت وضعت يديها فوق ركبتيها على فخذيها لئلا تتطأ كثيراً فاذا جلست فعلى التيها لا كالرجل فاذا سقطت للسجود بدأت بالعود ثم تسجد لاطية بالارض فاذا جلست في تشهدّها ضمت فخذيها ورفعت ركبتيها من الارض فاذا نهضت انسلت انسالاً .

## المقصد الثالث

### في باقى الصلوات وفيه فصول

**الاول في الجمعة وفيه مطالب الاول الشرائط وهي ستة زائدة على شرائط اليومية (الاول) الوقت وأوله زوال الشمس وآخره اذا صار ظل كل شيء مثله فحينئذ يجب الظهور ولو خرج الوقت متلبسها ولو بالتكبيرات معها جمعة اماماً كان أو مأموماً ، ولا تقضى مع الفوات ولا تسقط عن صلي الظهر فان أدركها وجبت والآ أعاد ظهره ، ولو علم اتساع الوقت لها وللخطبتين مخففة وجبت والآ سقطت ووجبت الظهر .**

(الثاني) السلطان العادل أو من يأمره ، ويشترط في الثائب البلوغ والعقل والايمان والعدا لقوطهارة المولد والذكورة ولا يشترط الحرية على رأى

## الفصل الثالث في باقى الصلوات

وفيه فصول الاول في الجمعة

قال دام ظله : ولا يشترط الحرية على رأى .



وفي الابرص والاجذم والاعمى قولان ، وهل تجوز في حال الغيبة والتمكّن من اجتماع شرائط الجمعة قولان ، ولومات الامام بعد الدخول لم تبطل صلوة المتلبس ويقدم من يتم الجمعة وكذا لو احدث او اغمى عليه اما غيره فيصلّى الظهر ويحتمل

**اقول:** المفيد والشيخ في النهاية يشترطانها لانها من المناصب الجليلة فلا يليق بحاله والمصنف والشيخ في المبسوط لا يشترط وهو الاقوى عندي لقول احدهما عليهما السلام لما سأل عن العبد يؤم القوم اذ ارضوا به وكان اكثرهم قراءة قال لا بأس (١) .

**قال دام ظله :** وفي الابرص والاجذم والاعمى قولان .

**اقول:** السيد المرتضى ، وابوالصلاح ، والقاضى ، والشيخ في الخلاف لا يجوز امامة الاجذم والابرص لقول الصادق عليه السلام لا يؤمن الناس على كل حال المجذوم والابرص (٢) الحديث ، وذهب السيد المرتضى في الانتصار الى الكراهة لقول ابى عبدالله عليه السلام لماسئل عن الاجذم والابرص يؤمان الناس لا بأس (٣) وقال الشيخ في الخلاف لا يجوز امامة الاعمى لانه غير متمكن من الاحتراز عن النجاسات غالباً وربما انحرف عن القبلة وكرهها في المبسوط .

**قال دام ظله :** و هل يجوز في حال الغيبة و التمكن من الاجتماع بالشرائط الجمعة قولان .

**اقول:** الشيخ في النهاية ، وابو الصلاح ، والمصنف في المختلف يجوز ( و هو الاقوى عندي خ) لعموم الآية المقدسة واذا رفع الوجوب بقى الجواز وزوال وجوب الظهر لامتناع احداث الثالث ، وذهب السيد المرتضى في المسائل الميفارقيات ، والشيخ في الخلاف وسلاز وابن ادريس الى المنع لفقد الشرط .

**قال دام ظله :** ولو مات الامام بعد الدخول لم تبطل صلوة المتلبس ويقدم من يتم الجمعة وكذا لو احدث او اغمى عليه اما غيره فيصلّى الظهر

(١) ثل ب ١٦ خبر ٢ من ابواب الجماعة .

(٢) ثل ب ١٥ خبر ٣ من ابواب الجماعة .

(٣) ثل ب ١٥ خبر ٤ من ابواب الجماعة .

الدخول معهم لانها جمعة مشروعة .

(الثالث) العدد وهو خمسة نفر على رأى، أحدهم الامام ولا ينعقد بأقل ، وهو شرط الابتداء لالدوام ولا تنعقد بالمرأة ولا بالمجنون ولا بالطفل ولا بالكافر وان وجبت عليه ، وتنعقد بالمسافر والمريض والاعمى والاعرج والمهم ومن هو على رأس ازيد من فرسخين وان لم يجب عليهم السعى ، وفي انعقادها بالعبد اشكال ، ولو انقض العدد قبل التلبس ولو بعد الخطبتين سقطت لابعده ولو بالتكبير وان بقى واحد

ويحتمل الدخول معهم لانها جمعة مشروعة

اقول: وجه الاول ان احدى الشرائط قد فاتت فلا يجوز الدخول معهم وجواز

الامام للمتلبس للاية المتفية في حق الغير .

قال دام ظله : وهو خمسة نفر على رأى .

اقول: هذا اختيار السيد المرتضى ، والمفيد ، وابن ادريس ، وابن الجنيد ،

وابن ابي عقيل ، وابى الصلاح ، وسالار ، والمصنف وهو الاقوى عندي (لعموم) الامر

خرج الناقص عن الخمسة اجماعاً فيبقى الباقي (ولرواية) منصور الصحيحة عن ابي -

عبدالله رضي الله عنه انه قال يجمع القوم يوم الجمعة اذا كانوا خمسة فما زاد فان كانوا اقل

من خمسة فلا جمعة (١) وقال الشيخ والقاضى وابن حمزة و ابن زهرة يشترط سبعة

نفر لقول ابي جعفر رضي الله عنه تجب الجمعة على سبعة نفر من المسلمين ولا تجب على الاقل

منهم (٢) ونمنع صحة السند وتعارضها الاخبار السابقة فيبقى عموم القرآن سالماً.

قال دام ظله : وفي انعقادها بالعبد اشكال .

اقول: منشأ اختلاف الاصحاب وتعارض الادلة قال الشيخ في المبسوط و

ابن حمزة لا ينعقد والا لانعقدت بجماعتهم منفردين كالأحرار ، وذهب الشيخ في

الخلاف وابن ادريس الى الانعقاد (لعموم) الامر وصحتها منه (ولان) المانع ليس

الأحق المولى فاذا اذن لم يمنع مانع ومنشأ الخلاف ان المعتبر في العدد ان كان

اجتماع من يصح منه فالعبد تنعقده في صورة تصح منه (وان) كان اجتماع من هو اهل

(١) ثل ب ٢ خبر ٧ من ابواب صلوة الجمعة .

(٢) ثل ب ٢ خبر ٤ من ابواب صلوة الجمعة .



ولو انقضوا في خلال الخطبة أعادها بعد عودهم ان لم يسمعوا أو لا الواجب منها .  
 (الرابع) الخطبتان ووقتها زوال الشمس لاقبله على رأى ويجب تقديمهما  
 على الصلوة فلو عكس بطلت واشتمال كل واحدة على الحمد لله تعالى ويتعين هذه  
 اللفظة وعلى الصلوة على رسول الله وآله عليهم السلام ويتعين لفظ الصلوة وعلى الوعظ ولا  
 يتعين لفظه وقراءة سورة خفيفة وقيل تجزى الآية التامة الفائدة ويجب قيام الخطيب  
 فيهما والفصل بينهما بجلسة خفيفة ورفع الصوت بحيث يسمعه العدد فصاعداً ،

التكليف بها فلا تنعقد به، والفرق بينه وبين المريض ان المرض مانع الحكم اجماعاً  
 والرق قيل انه مانع السبب كالانوثة ، والاقوى عندي عدم الانعقاد به بمعنى انه ان تم  
 العدد الذى هو شرط الانعقاد به لا بدونه لم تجب

**قال دام ظلّه : الخطبتان ووقتها زوال الشمس لاقبله على رأى .**

**اقول:** ذهب الشيخ في النهاية والمبسوط ، وابن البراج الى ان وقتها قبل  
 الزوال بحيث يزول عند الفراغ منهما ، وقال في الخلاف وقتها وقوف الشمس ،  
 واختاره ابن حمزة لقول ابي عبدالله عليه السلام كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يضلى الجمعة حين  
 تزول الشمس قدر شرك ويخطب في الظل الاول فيقول جبرئيل عليه السلام يا محمد قد  
 زالت فانزل فصل (١) والرواية من الصحاح والجواب المراد في الظل الاول بعد  
 زوال الشمس لان الاول من النسب والاضافات تختلف باختلاف المضاف اليه ، و  
 قال السيد المرتضى ، وابن ابي عقيل ، والمصنف وقتها بعد الزوال وهو الاقوى  
 عندي لقوله تعالى ( اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا اليه ( ٢ ) و  
 الفاء للتعقيب والنداء الاذان وذكر الله هو الخطبة .

**قال دام ظلّه : وقراءة سورة خفيفة وقيل تجزى الآية التامة الفائدة .**

**اقول:** الاول قول الشيخ ره في المبسوط والنهاية والاقتصاد ، وابن حمزة ،  
 والقاضى ، وابن زهرة ، والراوندى ، وابن ادريس لمارواه الشيخ ره في الموثق عن  
 سماعة قال قال ابو عبدالله عليه السلام ينبغي للامام الذى يخطب للناس ( الى قوله ) ثم

(١) تل ب ١٥ خبر ١ من ابواب صلوة الجمعة .

(٢) سورة الجمعة آية ٨ .

والاقرب عدم اشتراط الطهارة وعدم وجوب الاصغاء اليه وانتفاء تحريم الكلام وليس مبطلا لو فعله ، ويستحب بلاغة الخطيب ومواظبته على الفرائض حافظا لمواقبتها و التعمم شتاء وصيفا والارتداء ببرديمنية والاعتماد والتسليم أولا والجلوس قبل الخطبة . ويكره له الكلام في اثنائها بغيرها .

(الخامس) الجماعة فلا تقع فرادى وهي شرط الابتداء لا الانتهاء ، ويجب تقديم العادل فان عجز استتاب واذا انعقدت ودخل المسبوق لحق الركعة ان كان الامام زاكعا ويدرك الجمعة لو أدركه زاكعا في الثانية ثم يتم بعد فراغ الامام ولو شك هل كان الامام رافعا أو زاكعا رجحنا الاحتياط على الاستصحاب ويجوز استخلاف المسبوق وان ام يحضر الخطبة .

يقراء سورة من القرآن قصيرة (١) الحديث (ولانها) عوض الركعتين والثاني قوله في الخلاف ، وابن الجنيد للاصل ولرواية صفوان بن معلى عن ابيه قال سمعت رسول الله ﷺ يقرأ على المنبر (ونادوا يا مالك ليقض علينا ربك (٢) فلنا المراد السورة وهذا عبارة عنه قالوا يلزم المجاز قلنا جائز دفعا للتعارض ولانه لم ينص على الاقتصار عليها ولم يشترط ابوالصلاح القرآن .

قال دام ظلّه : والاقرب عدم اشتراط الطهارة وعدم وجوب الاصغاء اليه وانتفاء تحريم الكلام وليس مبطلا لو فعله

اقول: اشترط الشيخ في المسبوق والخلاف الطهارة لقول الصادق عليه السلام وانما جعلت الجمعة ركعتين من اجل الخطبتين فهي صلوة حتى ينزل الامام (٣) ، والاتحاد الحقيقي محال فيحمل على اقرب المجازات وهي المساواة في جميع الاحكام الممكنة الا ما اخرج النص (و فيه نظر) لاحتمال عود الضمير الى الجمعة ويعارض القرب الوحده ، قالوا قوله ﷺ حتى غاية لقوله ﷺ ( فهي صلوة) فيفسد المعنى (قلنا) بل هو غاية للمخطبتين اى نهاية الخطبتين بنزول الامام ، سلمنا لكن ليس المراد

(١) ثل ب ٢٤ خبر ١ من ابواب صلوة الجمعة .

(٢) سورة الزمر آية ٧٦ .

(٣) ثل ب ١٤ خبر ٢ من ابواب صلوة الجمعة .



(السادس) الوحدة فلو كان هناك أخرى بينهما أقل من فرسخ بطلنا ان اقترنا واشتبهه وتصح السابقة خاصة ولو بتكبيره الاحرام فيصلّى الثانية الظهر ولا اعتبار بتقديم السلام ولا الخطبة ولا كونها جمعة السلطان بل بتقديم التحريم ومع الاقتران يعيدون جمعة ومع اشتباه السابق بعد تعيينه اولا بعده او اشتباه السبق الاجود اعادة جمعة وظهر في الاخير وظهر في الاولين .

الحقيقة الشرعية اجماعا بل المشابهة ويكفي فيها بعض الوجوه ؛ وحمله على اشتراط الطهارة ليس اولى من الحرمة والثواب ، ولترجيح الحقيقة اللغوية على المجاز الشرعي عند التعارض ، ومنعه المصنف وابن ادريس للاصل والاقوى عندي وجوب الطهارة وهو اختيار المصنف في منتهى المطلب لان النبي ﷺ فعله في بيان الواجب وداوم عليه والتأسي واجب ( وعود الضمير الى الجمعة يقتضى التأكيد والى الخطبة التأسيس والوحدة لاتنافى عود الضمير الى الخطبة - خ ) واحتج بعضهم بوجوب الموالاتة بين الخطبة والصلوة فلو لم يكن متطهراً لزم اجمال الموالاتة والصغرى شرعية لفعل النبي ﷺ ومداومته عليه والكبرى بينة.

( وفيه ) نظر لانه لايلزم منه الاشتراط في الخطبتين ولا وجوبه فيهما لهما بل بالعرض والصغرى في موضع المنع واوجب المفيد والشيخ في النهاية الاصغاء و حرم الكلام لتحصل الفائدة ، واختاره المرتضى ، والبنزطى ، وابن ادريس ، و ابن حمزة ، وابو الصلاح لقول الصادق ﷺ ( هي صلوة ) ، ولا يرد منع الكبرى ان كان الوسط اللغوى والصغرى ان كان الشرعى وعدم اتحاد الوسط ان كان بالمعنيين فيهما ، للحمل على مجازه وهو المساواة المذكورة والا لا تبقى فائدة التخصيص بالخطبتين ، وقال في المبسوط يكره الكلام ويستحب الانصات واختاره المصنف للاصل ولعدم انكاره ﷺ على القائل متى (مضى خ ل) الساعة مكرراً.

قال دام ظله : و مع اشتباه السابق بعد تعيينه اولا بعده او اشتباه السبق الاجود اعادة جمعة وظهر في الاخير وظهر في الاولين .

اقول : اوجب الشيخ في الاولين اعادة جمعة (لانا) حكماً بوجوب الاعادة

## المطلب الثاني في المكلف

ويشترط فيه البلوغ والعقل والذكورة والحريّة والحضروانتفاء العمى و المرض والعرج والشيخوخة البالغة حدّ العجز والزّيادة على فرسخين بينها وبين موطنه ، وبعض هذه شرط في الصّحة وبعضها في الوجوب ، والكافر يجب عليه ولا تصحّ منه وكلهم لو حضروا وجبت عليهم وانعقدت بهم الاغیر المكلف والمرأة والعبد على رأى ، وتجب على أهل السّواد وسكان الخيم مع الاستيطان ومن بعد فرسخين فمادون يجب عليه الحضور أوصلوتها في موطنه اذا بعد بفرسخ ولو نقص عن فرسخ وجب الحضور ولو زاد على الفرسخين وحصلت الشرائط صلاحها في موطنه أو حضر

عليهما وكان المصر خاليا عن جمعة ، ومستند المصنف انه بلد صلى فيه جمعة صحيحة فلا يقع فيه اخرى ووجوب الظهر لابلطانها بل لاشتباه من صحت جمعته (واوجب) الشيخ في الثالثة اعادة الجمعة خاصة لتردد كل منهما بين الصحة والبطلان مستند المصنف احتمال سبق احديهما فتصح جمعتهم فتجب على الاخرى الظهر ولما لم يعلم بعينه حكما بوجوب الظهر واحتمال الاقتران المبطل للجمعة فتجب جمعة على الجميع وهو الاصح .

**قال دام ظلّه : وكلهم لو حضروا وجبت عليهم وانعقدت بهم الاغیر المكلف والمرأة والعبد على رأى .**

**اقول : الخلاف في العبد والمرأة والمسافر** اما العبد فقدمر<sup>١</sup> واما المرأة فالمصنف والشيخ في المبسوط اتفقا على عدم وجوبها عليها وهو الاقوى عندى للاصل ، واوجبها في النهاية عليها مع حضورها ، واختاره ابن ادريس لقول الصادق عليه السلام رخص للمرأة والمسافر والعبد ان لا يأتوها فلما حضروها سقطت الرخصة ولزمهم الفرض (١) اما المسافر فقد اختلفوا فيه ايضاً ، وقال الشيخ في الخلاف تنعقده واختاره ابن ادريس ، وقال في المبسوط لاتنقده ، واختاره ابن حمزة واعلم ان الرواية المذكورة في طريقها حفص بن غياث وهو مجهول وهي مرسلة .

(١) ثل ب ١٨ خبر ١ من ابواب صلوة الجمعة.



ولو فقد أحدها سقطت ، والمسافران وجب عليه التمام وجبت عليه والآ فلا؛ ويحرم السفر بعد الزوال قبلها ، ويكره بعد الفجر ويسقط عن المكاتب والمدبر والمعتق بعضه و ان اتفقت في يومه ، ويصلى من سقطت عنه الظهر في وقت الجمعة فان حضرها بعد صلواته لم يجب عليه وان زال المانع كعتق العبد و نية الاقامة اما الصبي فتجب عليه .

### المطلب الثالث في ماهيتها وآدابها

وهي ركعتان عوض الظهر ويستحب فيها الجهر اجماعا والاذان الثاني بدعة ويحرم البيع بعد الاذان ، وينعقد على رأى ، وكذا ما يشبه البيع على اشكال ولو سقطت عن أحدهما فهو سائغ له خاصة ولو زوحم المأموم في سجود الاولي لحق بعد قيام الامام ان امكن والآ وقف حتى يسجد في الثانية فيتابعه من غير ركوع و ينوى بهما للاولى فان نواهما في الثانية او اهمل بطلت صلواته ، ولو سجد ولحق الامام راعيا في الثانية تابعه ، ولو لحقه رافعا فالاقرب جلوسه حتى يسجد الامام ويسلم

قال دام ظله : ويحرم البيع بعد الاذان وينعقد على رأى .

اقول: قال الشيخ في المبسوط والخلاف لا ينعقد ، وقال ابن الجنيد ، و

المصنف ينعقد والمأخذ دلالة النهي في المعاملات على الفساد وعدمها .

قال دام ظله : وكذا ما يشبه البيع على اشكال .

اقول : ينشأ من اشتراكهما في العلة المومى اليها في النص ومن عدم النص

و للاصل .

قال دام ظله : ولو سجد ولحق الامام راعيا في الثانية تابعه ولو لحقه

رافعا فالاقرب جلوسه حتى يسجد الامام ويسلم الامام ثم ينهض الى الثانية وله ان يعدل الى الانفراد وعلى التقديرين يلحق الجمعة .

اقول: فيه اقوال ثلاثة (ا) ان يتفرد واجبا لانه يلزم مخالفة الامام في الافعال

لتعذر المتابعة (ب) يتابع الامام ثم يحذف ما فعل كمن تقدم الامام في ركوع او سجود سهواً لتحقق المتابعة (ج) قول المصنف وهو الاصح وانما ادرك الجمعة هنا

ثم ينهض الى الثانية ولأن يعدل الى الانفراد وعلى التقديرين يلحق الجمعة ، ولو تابع الامام في ركوع الثانية قبل سجوده بطلت صلوته ، ولو لم يتمكن من السجود في ثانية الامام ايضا حتى قعد الامام للشهد فالاقوى فوات الجمعة وهل يقلب نيته الى الظهر أو يستأنف الاقرب الثاني ولو زوحم في ركوع الاولى ثم زال الزحام والامام راكع في الثانية لحقه وتمت جمع قوياتي بالثانية بعد تسليم الامام.

ويستحب الغسل والتنفل بعشرين ركعة قبل الزوال ويجوز بعده والتفريق ست عند انبساط الشمس وست عند الارتفاع وست قبل الزوال وركعتان عنده ويجوز ست بين الفرضين ونافلة الظهرين منها والمباكرة الى المسجد بعد حلق الرأس وقص الاظفار واخذ الشارب والسكينة والوقار والتطيب ولبس الفاخر والدعاء عند التوجه وابقاع الظهر في الجامع لمن لا يجب عليه الجمعة ويقدم المأموم الظهر مع غير المرض ويجوز أن يصلى معه الركعتين ثم يتم ظهره.

لان ما يفعل من الافعال متأخرا عن فعل الامام اياه لعذر بغير نية الانفراد بعد فراغ الامام من الركعة الاولى في حكم المتابع بها ، واما ادراك الجمعة مع نية الانفراد فلانه ادرك الركوع ، وكل من ادرك الركوع فقد ادرك الركعة ، وكل من ادرك الركعة فقد ادرك الجمعة والمقدمات تقدمت .

**قال دام ظلّه : ولو لم يتمكن من السجود في ثانية الامام ايضاً حتى قعد الامام للشهد فالاقوى فوات الجمعة وهل يقلب نيته الى الظهر او يستأنف الاقرب الثاني**

**اقول:** وجه قرب الفوات عدم ادراك الركعة مع الامام فيكون كمن ادرك الامام وقد رفع رأسه من ركوع الثانية ، ويحتمل الادراك لان الشروط كلها شروط في الابتداء للاستدامة ولقولهم عليه السلام من ادرك الركوع فقد ادرك الركعة (١) وكل من ادرك الركعة فقد ادرك الجمعة (فعلى) الاول يحتمل ان يقلب نيته الى الظهر لان الجمعة ظهر مقصور لاتحاد وقتها وتداركها بها ولجواز العدول الى

(١) ثلث ٢٦ خبر ٦ من ابواب صلوة الجمعة .



## الفصل الثاني

### في صلوة العيدين وفيه مطلبان

الاول الماهية وهي ركعتان يقرأ في الاولى منهما الحمد وسورة ثم يكبر خمسا ويقنت عقيب كل تكبير ثم يكبر ويركع ويسجد سجدتين ثم يقوم فيقرأ الحمد وسورة ثم يكبر اربعا ويقنت عقيب كل تكبير ثم يكبر ويركع ويسجد سجدتين ثم يتشهد ويسلم ، ويجب الخطبتان بعدها وليستا شرطا ويستحب الاصحاح الاربعة ومع المطر وشبهه وخروج الامام حافيا ماشيا بسكينة ووقار ذكرا وقراءة الاعلى في الاولى والشمس في الثانية والسجود على الارض وان يطعم قبل خروجه في الفطرو بعدعوده في الاضحى مما يضحي به والتكبير في الفطر عقيب اربع أو لها المغرب ليلة الفطرو آخرها العيد يقول : الله اكبر ثلاثا لا اله الا الله والله اكبر الحمد لله على ما هدانا وله الشكر على ما أولانا ، وفي الاضحى عقيب خمس عشرة أو لها ظهر العيد ان كان بمنى وعقيب عشرين كان بغيرها ويزيد : ورزقنا من بهيمة الانعام ، ووقتها من طلوع الشمس الى الزوال فان فاتت سقطت .

### المطلب الثاني في الاحكام

شرائط العيدين هي شرائط الجمعة الا الخطبتين ، ومع اختلال بعضها يستحب جماعة وفرادى ويجب على كل من يجب عليه ، و الاقرب وجوب التكبيرات الزائدة والقنوت بينها ، ويحرم السفر بعد طلوع الشمس قبلها على المكلف بها ،

السابقة المغايرة فهناولى ، والاقرب الابطال لانها صلوة برأسها مخالفة في الشرائط والاحكام ، ولان الاصل عدم جواز العدول لانه يستلزم تأخير النية المعتبرة في الصلوة المعينة عن تكبير الاحرام ولا يتقل عن الاصل الابنص و جوازه ثم لورود النص ولتنافى وجوب الجمعة والظهر لا للاشتباه (وعدمه في غيرها خ) .

### الفصل الثاني في صلوة العيدين

قال دام ظله : الاقرب وجوب التكبيرات الزائدة والقنوت بينها .  
 اقول: هنا مسئلتان ( ا ) هل التكبيرات الزائدة في صلوة العيد واجبة ام

ويكره بعد الفجر والخروج بالسلاح لغير حاجة والتنفل قبلها وبعدها إلا بمسجد النبي ﷺ فإنه يصلى قبلها فيه ركعتين ولا ينقل المنبر بل يعمل منبر من طين ، و تقديم الخطبتين بدعة واسماهما مستحب ويتخير حاضر العيد في حضور الجمعة مستحبة ، اختار المصنف والدى دامظله والسيد المرتضى و ابوالصلاح . وابن الجنيد الاول وهو المشهور (والاقوى عندي خ) لدليل التأسي والفرق ولقوله ﷺ صلوا كما رأيتموني اصلي (١) وقال الشيخ ره في التهذيب انه سنة وفي اصطلاح الفقهاء السنة المندوب الذي واظب النبي ﷺ على فعله ( حجة ) الشيخ مارواه زارة في الصحيح ان عبد الملك بن اعين سأل ابا جعفر ﷺ عن الصلوة في العيدين فقال الصلوة فيهما سواء يكبر الامام تكبير الصلوة قائماً كما يصنع في الفريضة ثم يزيد في الركعة الاولى ثلث تكبيرات وفي الاخرى ثلثا سوى تكبيرة الصلوة والركوع و السجود ان شاء ثلثاً وخمساً وان شاء خمساً وسبعاً بعد ان يلحق ذلك الى وتر (٢). دلت هذه الرواية على عدم وجوب التسع خاصة من حيث ان التخير بين الزائد و الناقص يقتضى عدم وجوب الزائد لجواز تركه لالى بدل وقد حقق في الاصول ، و كما لم يجب التسع لم يجب التكبير مطلقاً لان الناس بين قائلين : قائل بوجوب التكبير والتسع ، وقائل بعدم وجوبهما فالقول الثالث عند الامامية باطل والجواب : حملها على التقية جمعاً بين الاخبار ، فقد ورد في الصحيح من قول موسى (بن جعفر خ) ﷺ في بيان الواجب : ثم يقوم فيقرأ ثم يكبر اربعاً ثم يركع بالتكبيرة الخامسة (٣) الحديث ولقول الباقر ﷺ يكبر خمساً يقنت بينهما (٤) ، ووجه الجمع ما قلناه اذ بيان الواجب لا يصح حمله على الندب ولا على التقية (ب) القنوت بين التكبيرات اختلف الفقهاء في وجوبه فاختره والدى المصنف وابن الجنيد و ابوالصلاح الوجوب وهو الاصح عندي ، وذهب الشيخ في الخلاف الى الاستحباب (لنا) على الوجوب فعل

(١) سنن الدارمي ج ١٦ باب من احق بالامامة .

(٢) ثل ب ١٠ خبر ١٧ من ابواب صلوة العيدين .

(٣) ثل ب ١٠ خبر ٨ من ابواب صلوة العيدين .

(٤) ثل ب ١٠ خبر ١٠ من ابواب صلوة العيدين .



اتفقا وعلى الامام الحضور والاعلام ، ولو ادرك الامام راعياً تابعه وسقط التكبير و  
كذا يسقط الفأنت لو ادرك البعض ويحتمل التكبير ولاء من غير قنوت ان امكن وبينى  
الشاك فى العدد على الاقل وأقل ما يكون بين فرضى العيدين ثلاثة اميال كالجمعة  
على اشكال .

## الفصل الثالث

### فى الكسوف وفيه مطلبان

الاول الماهية وهى ركعتان فى كل ركعة خمس ركوعات وسجدتان يكبر  
للافتتاح ثم يقرأ الحمد وسورة ثم يركع ويقوم فيقرأ الحمد وسورة وهكذا خمسا

النبي ﷺ فى بيان الواجب لما نزل قوله تعالى (فصل لربك وانحر) (١) وما  
يفعل فى بيان الواجب واجب (ولما) صح من قول العبد الصالح ﷺ ويكبر خمسا  
ويدعو بينها ثم يكبر اخرى فيركع بها فذلك سبع تكبيرات بالتي افتتح بها ثم يكبر فى  
الثانية خمسا يقوم فيقرأ ثم يكبر اربعا ويدعو بينهما ثم يركع بالتكبير الخامسة (٢)  
والامر للوجوب .

قال دام ظله : ولو ادرك الامام راعياً تابعه وسقط التكبير وكذا  
يسقط الفأنت لو ادرك البعض ويحتمل التكبير ولاء من غير قنوت ان امكن  
اقول : وجه الاول انه يسقط القراءة والقنوت فكذا التكبير ، ووجه الثانى  
ان كل واحد من هذه واجب برأسه وسقوط احد الواجبين لا يستلزم سقوط الآخر  
ولانه ادرك محله والاصل عدم السقوط وهذا اختيار الشيخ فى المبسوط وهو الاقوى عندى .  
قال دام ظله : واقل ما يكون بين فرضى العيدين ثلاثة اميال كالجمعة  
على اشكال .

اقول : ينشأ من قولهم : شرائط العيدين شرائط الجمعة ومن عدم النص عليه حيث  
عدوا شرائط العيد (والاصل) وفعل الفقهاء ومبنى هذه المسئلة على ان المسافة هل  
هى شرط فى الجمعة او واجبة .

(١) سورة الكوثر آية ٢ . (٢) تل ب ١٠ خبر ١٧ من ابواب صلوة الكسوف .

ثم يسجد سجدتين ثم يصنع في الثانية كذلك ويتشهد ويسلم ، ولو قرء بعد الحمد بعض السورة وركع قام فاتم السورة أو بعضها من غير فاتحة ، ويستحب الجماعة والاطالة بقدره وإعادة الصلوة مع بقاءه ومساواة الركوع القراءة زمانا والسور الطوال مع السعة والتكبير عند الانتصاب من الركوع الآفي الخامس والعاشر فيقول سمع الله لمن حمده والقنوت بعد القراءة في كل مزدوج ، ولو ادرك الامام في ركعات الاولى فالوجه الصبر حتى يتدى بالثانية ويحتمل المتابعة ولا يسجد مع الامام فاذا انتهى الى الخامسة بالنسبة اليه سجد ثم لحق الامام ويتم الركعات قبل سجود الثانية .

الثاني الموجب وهو كسوف الشمس وخسوف القمر والزلزلة والرياح المظلمة واخاويف السماء ، ووقتها في الكسوف من الابتداء فيه الى ابتداء الانجلاء ، وفي الرياح الصفرة والظلمة الشديدة مدتها ، وفي الزلزلة طول العمر فانها اداء وان

### الفصل الثالث في الكسوف

**قال دأب ظله : ولو ادرك الامام في ركعات الاولى فالوجه الصبر حتى يتدى بالثانية ويحتمل المتابعة ولا يسجد مع الامام فاذا انتهى الى الخامسة بالنسبة اليه سجد .**

**اقول :** وجه الاول انه ان ترك الركوع لم يصح صلواته لانه ركن فلا يسقط بفواته مع الامام كغيره . ولان الامام لا يتحمل شيئا سوى القراءة وان لم يتركه فان تابع الامام في السجود لزم زيادة ركن وهو مبطل و الا لزم ترك متابعة الامام وهو ضد ما يقتضى الامامة ، ولانه قد فاته من الركعة ركوع فاشبهه بالوفاته الركوع من غير هذه الصلوة لعموم قول امي عبدالله عليه السلام اذا ادركت الامام وقد ركع فكبرت وركعت قبل ان يرفع رأسه فقد ادركت وان رفع الامام رأسه قبل ان تتركه فقد فاتت الركعة (١) (ولما صح) من قول ابي جعفر عليه السلام لا تعتد بالركعة التي لم تشهد تكبيرها مع الامام (٢) (ووجه) الثاني تحصيل فضيلة الجماعة في بعض الصلوة وجاز ترك

(١) ثل ٤٥ خبر ٢ من صلوة الجماعة

(٢) ثل ٤٤ خبر ٣ من صلوة الجماعة



سكنت ولو قصر زمان الموقته عن الواجب سقطت فلو اشتغل احد المكلفين في الابتداء وخرج الوقت وقد اكمل ركعة فالاقرب عدم وجوب الاتمام اما الآخر فلا يجب عليه القضاء على التقديرين ، وجاهل الكسوف لو علم بعد انقضائه يسقط عنه الامع استيعاب الاحتراق ، ولا يجب على جاهل غيره ، والناسي والمفرط عمداً يقضيان ، ويتقدم الحاضرة استحباً بان اتسع الوقتان ووجوبان ضاقا والآقدم المضيق والكسوف أولى من صلوة الليل وان خرج وقتها ثم يقضى ندباً ولا يصلى على الراحلة و مشياً اختياراً .

### الفصل الرابع في صلوة النذر

ومن نذر صلوة شرط فيها ما شرط في الفرائض اليومية وتزيد الصفات التي عينها في نذره ان قيدها بما بالزمان كيوم الجمعة او المكان بشرط المزية كالمسجد او غيرها فلو وقعها في غير ذلك الزمان لم يجزء ووجب عليه كفارة النذر والقضاء ان لم يتكرر ذلك الزمان ، ولو وقعها في غير ذلك المكان فكذلك الا أن يخلو القيد

المتابعة في مواضع فليجزئنا للضرورة والاقوى عندي الاول .

قال دام ظله : ولو قصر زمان الموقته عن الواجب سقطت فلو اشتغل احد المكلفين في الابتداء وخرج الوقت وقد اكمل ركعة فالاقرب عدم وجوب الاتمام .

اقول : وجه القرب انه يستحيل ان يكلف بالعبادة في وقت قاصر عنها ويحتمل وجوبه لقوله **عَلَيْكُمْ** من ادرك ركعة من الصلوة فقد ادرك الصلوة (١) ولقوله تعالى ولا تبطلوا اعمالكم (٢) والحق عندي انه لا يجب الاتمام لظهور استحالة التكليف بها وهذا ليس وقتا لهذه الصلوة في اصل وضعه وقوله من ادرك ركعة من الصلوة المراد به في وقت متسع للصلوة في اصل وضعه والعمل في الآية المراد به الشرعي وهو الصحيح .

### الفصل الرابع في صلوة النذر

قال دام ظله : ولو وقعها في غير ذلك المكان فكذلك الا ان يخلو القيد

عن المزيه قالوجه الاجزاء .

عن المزيه قالوجه الاجزاء .

**اقول :** وجه الاجزاء ان المنذور لا بد فيه من رجحان ورجحان المكان هو المزية فاذا انتفت لم يلزم التقييد بالمكان ويصح نذر فعل الطاعة مطلقا ، ويحتمل التمييز لان المكان من جملة معينات الاكوان وتختلف باختلافه فاذا صلى في غيره لم يأت بالمنذور فيبقى في عهدة التكليف (والتحقيق) ان نقول المكان ان وجبت الصلوة فيه او كانت فيه افضل من كل الامكنة كالمقام تعين بالنذر اجماعاً ، وان حرم ايقاعها فيه او كره لم ينعد الوصف اجماعاً وغير ذلك ان خلا عن المزيه قالوجه ان اشتمل على المزية لم يجز عنه الاقل ، وهل يجزى الاكثر او المساوي يأتي البحث فيه .

ويتفرع على ذلك مسئلتان (ا) لو عين وقتا مكرها تعين بالنذر اجماعا وفي المكان لا والفرق دقيق (ب) حكم اهمال قيد الزمان او المكان مع لزومه بالنذر عمداً اختياراً فالبحث هنا في مقامين ، بماذا يتحقق اهمال القيد دون الاصل ، ووجوب القضاء ووجوب الكفارة : اما الاول فيفعله في غيره مع مراعاة جميع ما اشتمل عليه الاصل من الصفات الا القيد مع الترك في ذلك الزمان او المكان ثم تعذر الاتيان به فيه ، فبهذه القيود الثلاثة يتحقق اهمال القيد وذلك فرض المصنف فعله في غيره . واما الثاني فيكون ذلك الترك ليس بعذر شرعي مسقط بل يكون عمداً اختياراً ويكون ذلك الترك مستلزماً للتعذر المذكور وانما قلنا بكون الترك مستلزماً للتعذر المذكور ليخرج الموسع فانه اذا ترك في اول الوقت ولم يظن التضيق لا يدخل في هذا الحكم ويكون هذا القيد ايضا باختياره فاذا كان كذلك وجبت كفارة النذر و القضاء وهذا القدر على الفقيه .

واما بيان كفة كون ذلك الترك مستلزماً لتعذر الاتيان بالفعل في ذلك الزمان او المكان فليس على الفقيه بل على المتكلم والاصولي فان ذكره الفقيه في علمه كان مقدمة لامسئلة ويكون متبرعا ومدخلا في علمه ما ليس منه لكنه ينفعه ، فلذلك نبه المصنف فقال (ان لم يتكرر ذلك الزمان) معناه انه لو نذر في زمان معين مشخص لا يتكرر مثل هذه الجمعة او هذا اليوم او غداً فاذا تركه في هذا اليوم حتى خرج وفعله



في غيره ولم يقصد القضاء فانه يتحقق الاهمال لالعذر شرعى فيه مع تعذر الاتيان به فيه فيتحقق مناط القضاء والكفارة اما لو تكرر كما لو قال اصلى ركعتين يوم الجمعة ولم يقصد جمعة معينة فانه لا يتحقق فيه وجوب القضاء والكفارة لان الزمان الصالح للايقاع المقيد بالنذر كلى يكون كالموسع وهو مسألة من (علم خ) الاصول ولا يتحقق العدم في الكلى الا بالعدم في جميع جزئياته وهو مسألة من علم الكلام فلا يتحقق الحث الا اذا ظن الموت بعده بلا فصل في جمعة مامثلا واخر ومات فانه يتحقق الحث قطعاً ويجب عليه الكفارة .

واما المكان فانما يتحقق اهمال القيد فيه باحد امرين (اما) بان يعين الزمان بحيث لا يتكرر كأن يقول اصلى في هذه الجمعة في هذا المسجد ركعتين فيصليهما في غيره ويفوت الزمان المعين ولا يفعلهما في المسجد المعين في النذر (واما) بان لا يعين الزمان لكن اذا قدر على فعلهما في المنذور وعلم انه ان لم يفعلهما في المسجد في ذلك الوقت امتنع عادة منه فعلهما فيه فترك فعلهما لالعذر شرعى تحقق الحث .

ولنرجع الى تفسير المتن ( فتقول ) قول المصنف (ولو اوقعها في غير ذلك المكان فكذلك ) اشارة الى انه اذا فعلها في غير ذلك المكان ولم يفعلها فيه ولم يتكرر الزمان الصالح لايقاعها بحسب النذر كما لو عين الزمان بهذه الجمعة والمكان بهذا المسجد فانه لا يجزى ويجب عليه القضاء والكفارة وان تكرر الزمان الصالح لايقاعها فيه كالجمعة مطلقا مثلا ولم يذكر زماناً فانه لا يتحقق بفعلها في غيره وتر كها فيه الحث الا كما ذكرناه اولا وهذا قريب من حكم الزمان بل هو نفسه فيزيد عليه صفة اخرى وهى الفعل في المكان وفي قوله (وكذلك) اشارة الى ان المكان في ذلك تابع للزمان فلذلك قدّم الزمان وعطف عليه حكم المكان .

ويتفرع على ذلك انه اما ان يعين الزمان والمكان او يعلقهما او يعين الزمان دون المكان او العكس فالاقسام اربعة ( ا ) ان يعين الزمان وحكمه ما تقدم (ب) ان يعين المكان لا الزمان وحكمه ما ذكرناه ( ج ) ان يعينهما وقد مضى حكمه

ولو فعل فيما هو ازيد مزية ففى الاجزاء نظر ، ولو قيده بعدد وجب ، والا قرب وجوب التسليم بين كل ركعتين ولو شرط اربعا بتسليمة وجب ، ولو شرط خمسا ففى الانعقاد نظر .

(د) ان يطلقهما فاذا ظن الضيق واهمل لا عذر شرعى وصدق ظنه وجب القضاء والكفارة ، واما لو لم يظن التضييق واخر عن اول اوقات الامكان حتى تعذر فالاقوى عدم وجوب الكفارة (واعلم) ان قوله (ولو اوقعها فى غير ذلك الزمان) وكذا قوله (فى غير ذلك المكان) الضمير راجع الى الصلوة التى نوى بها المنذورة فقد اوقع المنذورة فى نيته لان ايقاع نفس المنذورة فى غير الزمان او المكان المعين فى نذره لا يتصور فالاتحاد هنا بحسب الصنف وانما طولنا الكلام فى هذه المسئلة لانها من علوم ثلاثة علم الفقه و الكلام والاصول .

**قال دام ظله : ولو فعل فيما هو ازيد مزية ففى الاجزاء نظر .**

**اقول :** ينشأ من ان ذا المزية بالنسبة الى الازيد مزية كما للمزية له ولان الثعين لامدخل له فى صحة النذر بل للمزية فاين وجدت صح المنذور (ومن) وجود المقتضى وهو النذر والمزية وارتفاع المانع لان الاصل عدمه فيتعين ويتفرع المساوى واحتمال الجواز فيداضعف من الازيد .

**قال دام ظله : والا قرب وجوب التسليم بين كل ركعتين .**

**اقول :** وجه القرب ان الاطلاق يحمل على الاغلب ؛ والاغلب فى المنسوب التسليم بين كل ركعتين ، ويحتمل عدم الوجوب للاصل والنذريتناول عدداً مخصوصاً وهواعم من ان يكون كل ركعتين عقيبهما التسليم اولا والعام لادلالة له على الخاص ويصح الاتيان بالاكثر فى تسليمة واحدة على الاقوى فلا مانع والاقوى عندى ماهو الاقرب عند المصنف .

**قال دام ظله : ولو شرط خمسا ففى الانعقاد نظر .**

**اقول :** ينشأ من ان النافلة غير الراتبة لا تنحصر فى عدد ووجوب التسليم لادليل عليه والاصل عدمه (ومن) انه لم يتعبد الشارع بمثله ، والتحقيق ان يقال ان هذا



ولو أطلق ففي اجزاء الواحد اشكال اقربه ذلك ، ولو قيد بقراءة سورة معينة أو تسبيح معلوم أو آيات مخصوصة تعين ، فيعديم مخالفة ، ولو نذر صلوة العيد أو الاستسقاء في وقتها لزم والآفلا ، ولو نذر احد المرغبات واجب ، ولو نذر الفريضة اليومية فالوجه الانعقاد ، ولو نذر صلوة الليل وجب الثمان ولا يجب الدعاء ، ولو نذر

النظريتين على مسألتين (ا) انه هل يجوز فعل الخمس والازيد بتسليمة واحدة ام لا اشكال ينشأ من عدم تعبد الشارع بمثله ولم ينقل عن النبي ﷺ ولا عن احد من الائمة عليهم السلام (ومن) عدم انحصار النافلة في عدد كما تقدم (ب) على تقدير جواز مهل يتعين بالنذر ام لا ، يحتمل عدمه لان هذه الهيئة ليست بواجبة ولا مندوبة وكل متعين بالنذر فهو واجب او مندوب فهذه الهيئة لاتعين بالنذر (ومن) حيث ان الصلوة عبادة فتصح نذرها وهي تخصص بالهيئات والعوارض من جملة مخصصاتها فاذا اتى بغيرها فقد اتى بغير المنذور ، والاقوى عندي انه لا يلزم قيد التسليم بعد العدد الزائد على ما اتى به الشارع في صلوة ما ولا يبطل نذر اصل الصلوة بل يصح ويتخير في التسليم عقب الركعات .

**قال دام ظله : ولو أطلق ففي اجزاء الواحد اشكال اقربه ذلك .**

**اقول :** ينشأ من انه هل يصدق عليها اسم الصلوة حقيقة ام لا الاقوى ذلك لانه يصدق على الوتر اسم الصلوة الشرعية حقيقة لا لخصوصية واللفظ المشكك والمتواطى بين القليل والكثير يحمل على اقل المراتب لاصالة براءة الذمة من الزائد ، ويحتمل ان يقال لا بد من الركعتين لانه الغالب والالفاظ اذا اطلقت انما يحمل على الغالب لاعلى النادر والثاني مذهب الشيخ في المبسوط والخلاف .

**قال دام ظله : ولو نذر الفريضة اليومية فالوجه الانعقاد .**

**اقول :** قيل لا ينعقد نذر الواجب لانه اما ان يفيد النذر الوجوب اولا والثاني هو معنى البطلان (لان) النذر سبب فاذا لم يترتب عليه اثره بطل الاول ان افاد الوجوب الحاصل لزم تحصيل الحاصل ، وان افاد وجوباً آخر لزم اجتماع الامثال ( ولان ) معنى الوجوب ترتب استحقاق المدح والثواب على الفعل والذم والعقاب على الترك ولا تعقل فيه الزيادة وزيادة المدح والثواب لاتمدل على زيادة الوجوب لان المراد

النافلة على الراحلة انعقد المطلق لا المقيد ولو فعله معه صح وكذا لو نذرهما جالسا أو مستديراً ان لم نوجب الضد واليمين والعهد كالنذر في ذلك كله .

## الفصل الخامس في النوافل

اما اليومية فقد سلفت وغيرها اقسام (الاول) صلوة الاستسقاء و كفيتهما كالعيد الآلقنوت فانهما باستعفاف الله تعالى وسؤاله الماء ويستحب الدعاء بالمنقول والصور ثلاثة أيام متواليات آخرها الجمعة او الإثنين والخروج الى الصحراء في أحدهما حفاة بسكينة ووقار واخراج الشيوخ والاطفال والعجائز والتفريق بين الاطفال و امهاتهم وتحويل الرداء للامام بعدها والتكبير له مستقبل القبلة مائة مرة رافعاً صوته والتسبيح مائة عن يمينه والتهليل عن يساره مائة والتحميد مائة مستقبل الناس

المطلق ولان الوجوب هو الترجيح المانع من النقيض فلا يعقل فيه التزايد (وقيل) ينعقد للاصل والنذر مسلم انه من الاسباب لكن الاسباب الشرعية معارف فجازان يجتمع على المسبب الواحد اسباب كثيرة ولا يلزم تحصيل الحاصل ولا البطلان ولا اجتماع الامثال ، والى الاول مال الشيخ ، وابن ادريس (لا يقال) لافائدة في النذر لان الوجوب معلوم قبله فلا يصلح للتعريف ولا التأثير (لانا نقول) فائدته وجوب الكفارة فيكون المكلف معه اقرب الى الفعل الواجب الاصلى احترازاً عن الكفارة ولا تأثير له في اصل الوجوب بل تقريب المكلف وزيادة داعيه وهو الاقوى عندي.

**قال دام ظله : والمستديراً ان لم نوجب الضد .**

**اقول :** معناه ان وجب الاستقبال في النافلة بطل نذرها مستديراً لانه قيد نذره بمبطل للصلوة فيبطل النذر وان لم نوجب الاستقبال انعقد نذر الصلوة مطلقاً دون القيد ومعنى قوله انه يجب اى يشترط الاستقبال والحق عندي انه لا يصح لان الاستقبال شرط في كل صلوة اختيارية لقوله وَالَّذِينَ صلوا كما رأيتموني اصلى (١) ولم يصل النافلة الا مستقبلاً .



ومتابعتم له في الاذكار كلها ثم يخطف مبالغاً في التضرع وتكرير الخروج لولم يجابوا ووقتها وقت العيد وسببها قلة الماء بغور الانهار والآبار وقلة الامطار ويكره اخراج اهل الذمة .

(الثاني) نافلة شهر رمضان وهي الف ركعة يصلى كل ليلة عشرين ركعة منها ثمان بعد المغرب وفي العشر الاواخر زيادة عشرو في ليالي الافراد زيادة مائة لكل ليلة ، ولو اقتصر على المائة في الافراد صلى في كل جمعة عشر ركعات بصلوة علي و فاطمة وجعفر عليه السلام وفي آخر جمعة عشرين بصلوة علي عليه السلام وفي عشية تلك الجمعة عشرين بصلوة فاطمة عليها السلام .

(الثالث) صلوة ليلة الفطر ركعتان في الاولى الحمد مرة والف مرة بالتوحيد وفي الثانية الحمد مرة والتوحيد مرة و صلوة الغدير ركعتان قبل الزوال بنصف ساعة يقرأ في كل منهما الحمد مرة وكلا من القدر والتوحيد وآية الكرسي الى قوله هم فيها خالدون عشراً جماعة في الصحراء بعد ان يخطب الامام بهم ويعرفهم فضل اليوم فاذا انقضت الخطبة تصافحوا وتهنئوا (تهانوا خل) و صلوة ليلة نصف شعبان اربع ركعات بتسليمين يقرأ في كل ركعة الحمد مرة والاخلاص مائة مرة ثم يعقب ويعفر و صلوة ليلة نصف رجب والمبعث ويومه وهي اثنا عشر ركعة يقرأ في كل ركعة الحمد ويس و صلوة فاطمة عليها السلام في اول ذى الحجة و صلوة يوم الغدير في الرابع والعشرين منه وهو يوم صدقة امير المؤمنين عليه السلام بالخاتم فيه .

(الرابع) يستحب صلوة امير المؤمنين عليه السلام وهي اربع ركعات بتسليمين و يقرأ في كل ركعة الحمد مرة والتوحيد خمسين و صلوة فاطمة عليها السلام ركعتان في الاولى بعد الحمد القدر مائة مرة وفي الثانية بعد الحمد الاخلاص مائة مرة و صلوة الحبوة وهي صلوة جعفر عليه السلام اربع ركعات بتسليمين في الاولى الحمد واذالزلت ثم يقول سبحان الله والمحمد لله ولاله الا الله والله اكبر ، خمس عشرة مرة ثم يركع ويقولها عشراً ثم يقوم ويقولها عشراً ثم يسجد الاولى ويقولها عشراً ثم يجلس ويقولها عشراً ثم يسجد الثانية ويقولها عشراً ثم يجلس ويقولها عشراً ثم يقوم الى الثانية (متن)

فيقرأ بعد الحمد والعاديات ثم يصنع كما صنع في الأولى ويتشهد ويسلم ثم يقوم بنية واستفتاح الى الثالثة فيقرأ بعد الحمد والنصر ويصنع كما فعل أو لا ثم يقوم الى الرابعة فيقرأ بعد الحمد الاخلاص ويصنع كفعله الاول ويدعو في آخر سجده المأثور، ولا اختصاص لهذه الصلوات بوقت وافضل أوقاتها الجمع، ويستحب بين المغرب والعشاء صلوة ركعتين يقرأ في الأولى الحمد وقوله تعالى: (وذا النون الى آخر الآية) وفي الثانية الحمد وقوله تعالى (وعنده مفاتيح الغيب التي لا يعلمها الا انت أن تصلى على محمد وآل محمد عليه وعليهم السلام وأن تفعل بي كذا اللهم انت ولي نعمتي والقادر على طلبتي وتعلم حاجتي فأسألك بحق محمد وآله عليهم السلام لما قضيتها لي، ويسأل حاجته، وصلوة ركعتين في الأولى الحمد مرة والزلزلة ثلاث عشر مرة وفي الثانية الحمد مرة والتوحيد خمس عشر مرة.

(الخامس) يستحب يوم الجمعة الصلوة الكاملة وهي اربع قبل الصلوة يقرأ في كل ركعة الحمد عشراً والمعوذتين والجحد وآية الكرسي والاخلاص عشراً عشراً و صلاة الاعرابي عند ارتفاع النهار وهي عشر ركعات يصلى ركعتين بتسليمه يقرأ في الأولى الحمد مرة والفلق سبع مرات وفي الثانية الحمد مرة والناس سبع مرات ثم يسلم ويقرأ آية الكرسي سبعا ثم يصلى ثمان ركعات بتسليمتين يقرأ في كل ركعة الحمد مرة والنصر مرة والتوحيد خمسا وعشرين مرة ثم يقول بعدها سبحان الله رب العرش الكريم ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم، سبعين مرة، وصلوة الحاجة ركعتان بعد صوم ثلاثة آخرها الجمعة.

(السادس) يستحب صلوة الشكر عند تجدد النعم وهي ركعتان يقرأ في الأولى الحمد والاخلاص وفي الثانية الحمد والجحد، وصلاة الاستخارة يكتب في ثلاث دقاع بسم الله الرحمن الرحيم خيرة من الله العزيز الحكيم لفلان بن فلان (نة خل) افعل، وفي ثلاث بسم الله الرحمن الرحيم خيرة من الله العزيز الحكيم لفلان بن فلان (نة) لا تفعل، ثم يضعها تحت مصلاه ثم يصلى ركعتين ثم يسجد بعد التسليم ويقول استخير الله (متن)



برحمته خيرة فى عافية مائة مرة ثم يجلس ويقول : اللهم خلى فى جميع امورى فى يسمك وعافية ثم يشوش الرقاع ويخرج واحدة واحدة فان خرج ثلاث متواليات افعل فليفعل وان خرج ثلاث متواليات لاتفعل فليترك وان خرجت واحدة افعل والاخرى لاتفعل فليخرج من الرقاع الى خمس ويعمل على الاكثر، ويستحب صلوة الزياره والتحيه والاحرام عند اسبابها .

## المقصد الرابع

### فى التوابع وفيه فصول

الاول فى السهو وفيه مطالب (الاول) ما يوجب الاعادة، كل من أخل بشيء من واجبات الصلوة عمداً بطلت صلوته سواء كان الواجب فعلاً أو كيفية أو شرطاً أوتركا ولو كان ركناً بطلت بتركه عمداً وسهواً وكذا بزيادته الأزيادة القيام سهواً، والجاهل عمداً الآ فى الجهر والاخفات ، وغصيبة الماء والثوب والمكان ونجاستهما ونجاسة البدن وتذكية الجلد الماخوذ من مسلم ، ويعيد لو تم من يعلم انه من جنس ما يصلى فيه او من جنسه اذا وجده مطروحاً أو فى يد كافر او مستحل أو سها عن ركن ولم يذكر الأبعد انتقاله ، ولو ذكر فى محله أتى به ، أوزاد فى الصلوة ركعة أو ركوعاً او نقص ركعة وذكر بعد المبطل عمداً وسهواً كالحدث لابع المبطل عمداً كالكلام أوترك سجدين من ركعة اولم يدرأهما من ركعة أو ركعتين أو شك فى عدد الثنائية كالصبح والعيدى والكسوف او الثلاثية او الاولين من الرباعية اولم يحصل شيئاً أو شك فى ركوعه وهو قائم فركع ثم ذكر قبل انتصابه انه كان قد ركع على رأى ولوشك فى عدد ركوع الكسوف بنى على الأقل .

## المقصد الرابع فى التوابع

قال دام ظلله : اوشك فى ركوعه وهو قائم فركع ثم ذكر قبل انتصابه انه كان قد ركع على رأى .

اقول : الذى اختاره المصنف هنا بطلان الصلوة وهو الظاهر من كلام ابن ابي عقيل ، وقال الشيخ ، والسيد المرتضى ، وابو الصلاح ، وابن ادريس انه يرسل نفسه

## المطلب الثاني فيما يوجب التلافي

كل من سبى عن شيء أو شك فيه وإن كان ركناً أو هوفى محله فعله وهو قسمان (أما الأول) ما يجب معه سجدة السهو وهو ترك سجدة ساهيا وترك التشهد ساهيا ولم يذكرهما حتى يركع فإنه يقضيهما بعد الصلوة ويسجد سجدة السهو (الثاني) ما لا يجب معه شيء وهو نسيان قراءة الحمد حتى يقرأ السورة فإنه يستأنف الحمد ويعيدها أو غيرها ، ونسيان الركوع ثم يذكر قبل السجود فإنه يقوم ويركع ثم يسجد ، ونسيان السجدين أو أحدهما أو التشهد ثم يذكر قبل الركوع فإنه يقعد ويفعل ما نسيه ثم يقوم فيقرأ ويقضى بعد التسليم الصلوة على النبي وآله عليهم الصلاة والسلام ولو نسيها ثم ذكر بعد التسليم وقيل بوجوب سجدة السهو في هذه المواضع أيضا وهو الأقوى عندى .

والأقوى الأول لأنه زاد ركوعا وكل من زاد ركوعا بطلت صلواته . أما المقدمة الأولى فلأن الركوع اسم وضع للانحناء حقيقة وقد حصل فرغ الرأس ليس بجزء منه ولهذا يقال رفع رأسه من الركوع . وأما المقدمة الثانية فاجتماعية (واحتج الآخرون بان الانحناء قدر مشترك فيه والركوع ليس بمشترك فيلزم أن لا يكون الانحناء هو الركوع (والجواب) أنه يتميز بالنية فالمنع في الصغرى .

قال دام ظلّه : الثاني ما لا يجب معه شيء وهو نسيان قراءة الحمد حتى يقرأ السورة فإنه يستأنف الحمد ويعيدها أو غيرها ونسيان الركوع ثم يذكر قبل السجود فإنه يقوم ويركع ثم يسجد ونسيان السجدين أو أحدهما أو التشهد ثم يذكر قبل الركوع فإنه يقعد ويفعل ما نسيه ثم يقوم فيقرأ ويقضى بعد التسليم الصلوة على النبي وآله (ع) لو نسيها ثم ذكر بعد التسليم وقبل بوجوب سجدة السهو في هذه المواضع أيضا وهو الأقوى عندى

أقول : أوجب المفيد سجدة السهو في ثلاثة مواضع خاصة نسيان السجدة والتشهد حتى يفوت محلها والكلام ناسيا وأوجبها السيد المرتضى ، (وسارخ) في ستة مواضع : الثلاثة الأولى ، والقيام في حال القعود ، وعكسه ، والشك بين الأربع



## المطلب الثالث فيما لاحكم له

من نسي القراءة حتى يركع او الجهر والاختفات او قراءة الحمد أو السورة حتى يركع او الذكر في الركوع حتى ينتصب او الطمأنينة فيه كذلك أو الرفع او الطمأنينة فيه حتى يسجد أو ذكر السجود أو بعض الاعضاء أو طمأننته حتى يرفع أو اكمال الرفع او الرفع او طمأننته حتى يسجد ثانيا أو ذكر الثاني أو أحد الاعضاء أو طمأننته حتى يرفع أو شك في شيء بعد الانتقال عنه أو سهواً أو كثر سهوه عادة أو سهواً الامام مع حفظ المأموم وبالعكس فانه لا يلتفت في ذلك كله والشاك في عدد النافلة يتخير ويستحب البناء على الأقل.

## المطلب الرابع فيما يوجب الاحتياط

من شك بين الاثنتين والثلاث او بين الثلاث والاربع بنى على الاكثر وصلى ركعة من قيام اور كعتين من جلوس ، ولو شك بين الاثنتين والاربع سلم وصلى ركعتين من قيام ولو شك بين الاثنتين والثلاث والاربع سلم وصلى ركعتين من قيام ور كعتين من جلوس أو ثلاثاً بتسليمين ، ولو ذكر بعد الاحتياط النقصان لم يلتفت مطلقاً ، ولو ذكره قبله اكمل الصلوة وسجد للسهو ما لم يحدث ، ولو ذكره في اثنا عشر استأنف الصلوة ولو ذكر الاخير بعد الركعتين من جلوس انها ثلاث صححت وسقط الباقي من الاحتياط ، ولو ذكر انها اثنتان بطلت ولو بدء بالركعتين من قيام انعكس الحكم ، ولو قال لأدري قيامي لثانية أو ثلاثة بطلت صلوته ، ولو قال لثالثة أو اربعة فهو شك بين الاثنتين والثلاث ولو قال لاربعة أو خمسة قعد وسلم وصلى ركعتين من جلوس أو ركعة من قيام وسجد للسهو ، ولو قال لثالثة او خمسة قعد وسلم وصلى ركعتين من قيام وسجد للسهو ، و لو قال لأدري قيامي من الركوع لثانية أو ثلاثة قبل السجود أو لاربعة أو خمسة او

والخمس ، وخص ابو جعفر بن بابويه وجوبهما في القيام حال القعود وعكسه وترك التشهد (الاول خ) ناسياً والشك في الزيادة والنقصان ، ووجبهما السلار في نسيان السجدة والتشهد والكلام ناسياً والقعود في حالة القيام وعكسه ، وزاد الشيخ في الخلاف التسليم في غير موضعه قيل ويدخل في الكلام (وفيه نظر) لانه قصد به قطع

لثلاثة أو خامسة أو شك بينهما بطات صلوته ولو قال لثلاثة أو أربعة فالحكم كما تقدم بعد اكمال الركعة أو شك بين الرابع والخمسة سأم وسجد للسهو ولورجح أحد طرفي الشك ظناً بي عليه .

## فروع

الاول لا بد في الاحتياط من النية وتكبيره الاحرام والفاتحة خاصة ووحدة الجهة المشتبهة ويشترط فيه عدم تخلل الحدث على رأى .

الصلوة بخلاف الكلام ناسيا ، وفي المبسوط الشك بين الرابع والخمس ، واسقط التشهد في الجمل ، واوجبهما المصنف وابن بابويه في كل زيادة ونقيصة يبطلان عمدا ولا يبطلان سهواً القول ابي عبدالله عليه السلام تسجد سجدة السهو في كل زيادة تدخل عليك لو نقصان (١) وهذا عندي هو الاصح .

**قال دام ظله : ويشترط فيه عدم تخلل الحدث على رأى .**

**اقول :** هذا مذهب المفيد لانه في معرض التمام لقول الصادق عليه السلام ان كان قد صلى ركعتين كانت هاتان تمام الرابع وان تكلم فليسجد سجدة السهو (٢) وفي حديث ابي بصير (خ) عن الصادق عليه السلام اذا لم تدر اربعاً صليت امر كعتين فقم وار كعرتين (٣) والفاء للتعقيب (قيل) جازان يكون التعقيب لوجوب القيام لالاتمام (قلنا) جعل القيام جزء يقتضى تعقيب فعله بالشرط ومنعه ابن ادريس (لانها عبادة برأسها لوجوب التكبير وابطال في التمام - خ) واعلم ان مبنى هذه المسئلة ان الاحتياط هل هو جزء او صلوة برأيه انحصر اقوال اهل العلم فيه في ثلثة (ا) انه صلوة برأسه وهو اختيار ابن ادريس وجماعة لوجوب النية وتكبيره الاحرام ولاشئ من الجزء كذلك (ب) انه تمام للحديث المتقدم وفيه منع لجواز ارادة المجاز (ج) انه تمام من وجه و صلوة منفردة من وجه وهو اختيار والدى المصنف ذكره لى مذاكرة جمعاً بين الادلة وهو الاقوى عندي .

(١) ثل ب ٣٣ خبر من الخلل (٢) ثل ب ١١ خبر من الخلل

(٣) ثل ب ١١ خبر من الخلل



وفي السجدة المنسية او التشهد او الصلوة على النبي وآله عليهم السلام اشكال (الثاني) لو زادر كعة في آخر الصلوة ناسيا فان كان جلس في آخر الصلوة بقدر التشهد صحت صلوته وسجد للسهو والآ فلا ولو ذكر قبل الركوع قعد وسلم وسجد للسهو مطلقا ولو كان قبل السجود فكذلك ان كان قد قعد بقدر التشهد والآ يبطلت- (الثالث) لو شك في عدد الثنائية ثم ذكر اعادة ان كان قد فعل المبطل والآ فلا (الرابع) لو اشترك السهو بين الامام والمأموم اشتركا في الموجب ، ولو انفرد احدهما اختص به ولو اشتركا (كوا-خ ل) في نسيان التشهد رجعا ما لم يركعوا فان رجع الامام بعد ركوعه لم يتبعه المأموم ولو ركع المأموم اولا رجع الامام ويتبعه المأموم ان نسي سبق الركوع واستمر ان تعمد (الخامس) يجب سجدة السهو على من ذكرنا وعلى من تكلم ناسيا او سلم في غير موضعه ناسيا ، وقيل في كل زيادة ونقص غير مبطلين وهو الوجه عندي (السادس) يجب في سجدة السهو النية والسجدتان على

**قال دام ظلّه : وفي السجدة المنسية او التشهد او الصلوة على النبي وآله**

**عليهم السلام اشكال.**

**اقول:** الاشكال في تخلل الحدث فقط ومنشأه انه هل هو تمام لتلك الصلوة او هو قضاء لمافات وهو فعل برأسه منفرد عن الصلوة (يحتمل الاول) لانه انما وجب لكونه جزءا (ويحتمل) الثاني لانه اوقعه في غير محله ولانه لو لم يذكر السجدة لصحت صلوته ولا يوقع بعد التسليم ولا شيء من اجزاء الصلوة كذلك لانه بالتسليم يخرج عن الصلوة فهو نهاية الصلوة (فعلى الاول) تبطل لانه قد تخلل الحدث في اثناء الصلوة (و على الثاني) لا تبطل وهو الاصح ، وعلى القول باشتراط عدم التخلل المراد به بعد ذكرها قبل مضي زمان يخرج به عن كونه مصليا فلوا لم يذكرها حتى تخلل حدث او مضي زمان يخرج به عن كونه مصليا او خرج الوقت فانها تخرج عن كونها جزءا ولا تبطل بذلك الصلوة وان تعمد الحدث ويصير الجزء قضاء ويترتب على الفوائت كما ذكره المصنف فيما يأتي .

الاعضاء السبعة والجلوس مطمئنا بينهما والشهدولا تكبير فيهما ، وفي اشترط الطهارة والاستقبال والذكر وهو بسم الله وبالله اللهم صل على محمد وآل محمد والسلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته نظر ( السابع ) محله بعد التسليم للزيادة كان او للتقصان على رأى ولونسى السجدين سجدهما مع الذكر وان تكلم أو طال الزمان ( الثامن ) لا

**قال دام ظله : وفي اشترط الطهارة والاستقبال والذكر وهو بسم الله وبالله اللهم صل على محمد وآل محمد او السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته نظر .**

**اقول:** القائل بوقوعهما في الصلوة يشترط الطهارة والاستقبال والباقي ترد فيهما لاصالة البرائة ، وقول على عَلَيْهِ السَّلَامُ سجدة السهو بعد التسليم وقبل الكلام (١) فالحدث اولى ، ولانهما سجدة واحدة واجبتان مكملتان للصلوة التي يشترط فيها الطهارة فالمكمل اولى من الكامل فيشترط فيهما الطهارة ، اما الاولى فلانها جبر للصلوة ، واما الثانية فظاهر فاشترط فيهما ما يشترط في سجود الصلوة ، واما الذكر فواجبه ابن بابويه في المقنع والمفيد لرؤية عبيد الله الحلبي الصحيحة قال سمعت ابا عبد الله عَلَيْهِ السَّلَامُ يقول في سجدة السهو بسم الله وبالله اللهم صل ( وصلى الله خ ل ) على محمد وآل محمد وسمعتهمرة اخرى يقول بسم الله وبالله السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته (٢) وردها ابن سعيد لاشتمالها على سهو الامام وليس بجيدا مراده الاخبار لانه سها واستحبة آخرون للاصل .

**قال دام ظله : محله بعد التسليم للزيادة كان او للتقصان على رأى .**

**اقول:** هذا مذهب الشيخ في المبسوط والسيد المرتضى والمفيد وعلى بن بابويه وابن ابي عقيل ، لقول على عَلَيْهِ السَّلَامُ سجدة السهو بعد التسليم ولانه فعل كثير ليس منها ولرواية عبد الرحمن بن الحجاج الصحيحة عن ابي عبد الله عَلَيْهِ السَّلَامُ في حديث طويل فقلت سجدة السهو قبل التسليم هما ا م بعده قال بعده (٣) ( لا يقال ) وقع جوابا عن

(١) ثل ب ٢٠ خبر ١ من الخلل (٢) ثل ب ٥ خبر ٣ من الخلل

(٣) ثل ب ٥ خبر ٢ من الخلل



تداخل في السهو وان اتفق السبب على رأى (التاسع) السجدة المنسية شرطها الطهارة والاستقبال والاداء في الوقت فان فات سهواً نوى القضاء وتأخر حيثئذ عن الفائتة السابقة

## الفصل الثاني

في القضاء وفيه مطلبان .

الاول في سببه وهو فوات الصلوات الواجبة او النافلة على المكلف فلا قضاء على الصغير والمجنون والمغمى عليه والحائض والنساء وغير المتمكن من المطهر وضوءاً وثيمماً ، ويسقط عن الكافر الاصلى وان وجبت عليه لاعتن المرتد اذا استوعب العذر الوقت او قصر عنه بمقدار لا يتمكن فيه من الطهارة واداء ركعة في آخره ، ويجب القضاء على كل من اخل بالفريضة غير من ذكرناه عمداً كان تركه اوسهوا او بنوم وان استوعب او بارتداد عن فطرة او غيرها او شرب مسكراً او فرقداً لياً كل الغذاء المؤدى الى

تكلم في الصلوة ناسياً وهو زيادة (لانا) نقول العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب وقال ابن الجنيد ان كانا للزيادة فهما بعد التسليم والاقبله لقول الرضا عليه السلام في سجدة السهو اذا نقصت فقبل التسليم واذا زدت فبعده (١) والاقوى عندي انه بعد التسليم للزيادة كان او للنقصان .

قوله في سببه وهو فوات الصلوات الواجبة او النافلة على المكلف فلا قضاء على الصغير والمجنون والمغمى عليه والحائض والنساء وغير المتمكن من المطهر وضوءاً وثيمماً ، ويسقط عن الكافر الاصلى وان وجبت عليه لاعتن المرتد اذا استوعب العذر الوقت او قصر عنه بمقدار لا يتمكن فيه من الطهارة واداء ركعة في آخره ، ويجب القضاء على كل من اخل بالفريضة غير من ذكرناه عمداً كان تركه اوسهوا او بنوم وان استوعب او بارتداد عن فطرة او غيرها او شرب مسكراً او فرقداً لياً كل الغذاء المؤدى الى

واحد سبب الصلوة ناسياً وهو زيادة (لانا) نقول العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب ولاستلزام الجنيد ان كانا للزيادة فهما بعد التسليم والاقبله لقول الرضا عليه السلام في تعدد العسهو اذا نقصت فقبل التسليم واذا زدت فبعده (١) والاقوى عندي انه بعد التسليم المتساويان او للنقصان .

الاسباب الشرعية هل هي مؤثرة او علامات .

الانغماء ، ولوترك الصلوة أو شرطا مجعما عليه مستحلا قتل ان كان قد ولد مسلما ووالا استتيب فان امتنع قتل ويقتل دعوى الشبهة الممكنة وغير المستحل يعزّر ثلاثا ويقتل في الرابعة .

## المطلب الثاني في الاحكام

القضاء تابع للاصل في وجوبه وندبه ولايتأكد قضاء استحباب فائنة النافلة بمرض ويستحب الصدقة فيه عن كل ركعتين بمدفان عجز فعن كل يوم ووقت قضاء الفائنة الذكر ما لم يتضيق فريضة حاضرة ، وهل تتعين الفائنة مع السعة قولان ، ويجب المساواة فيقضى القصر قصرأ ولو في الحضر والحضر تماما ولو في السفر والجهر به جهراً و الاخفائية اخفاتا ليلا ونهاراً الآفي كيفية الخوف أما الكمية فان استوعب الخوف الوقت فقصر و الاقتمام والترتيب فيقدم سابق الفائنة على اللاحق وجوباً كما يقدم سابق الحاضرة

## الفصل الثاني في القضاء

قال دام ظلّه : وهل تتعين الفائنة مع السعة قولان .

اقول: الشيخان والسيد المرتضى وابن الجنيّد يتعين ، لقوله ﷺ من نام عن صلوة او نسيها فليقضها اذا ذكرها ( ١ ) والفاء للتعقيب على حسب ما يمكن ، ولقوله ﷺ لاصلوة لمن عليه صلوة والمراد نفي الصحة لما تقرر في الاصول وهو عام لما تقرر في الاصول ان النكرة المنفية للعموم ، وقال ابنا بابويه والمصنف وجدى لا يتعين لقوله تعالى اقم الصلوة لدلوك الشمس الى غسق الليل (٢) والمراد اليومية اجماعاً وهو عام في المكلفين اجماعاً والوقت لصحة الاستثناء ولاستلزام التعيين التكليف بالمحال المحال ولما صح من قول الصادق ﷺ ان نام رجل ونسى ان يصلي المغرب والعشاء الآخرة فان استيقظ قبل الفجر قدر ما يصليهما كليهما فليصلهما وان خاف ان يفوت

(١) من الدارمي ج ١ باب من نام عن صلوة او نسيها .

(٢) سورة الاسراء آية ٧٦ .



على لاحقها وجوبا فلوفاته مغرب يوم ثم صبح آخر قدم المغرب ، وكذا اليوم الواحد يقدم صبحه على ظهره ، ولو صلى الحاضرة في أول الوقت فذكر الفائنة عدل بنيته ان امكن استحبابا عندنا ووجوبا عند آخرين ، ويجب لو كان في فائنة فذكر اسبق ولولم يذكر حتى فرغ صحتوصلى السابقة ولو ذكر في اثناء النافلة استأنف اجماعا .

## فروع

(الاول) لونسى الترتيب ففى سقوطه نظر والاحوط فعله فيصلى من فاته الظهر ان الظهر مرتين بينهما العصر او بالعكس ولو كان معهما مغرب صلى الظهر ثم العصر ثم الظهر ثم المغرب ثم الظهر ثم العصر ثم الظهر (الثانى) لا ترتيب بين الفرائض اليومية وغيرها من الواجبات ولا بين الواجبات انفسها ويترتب الاحتياط لو تعددت المجبورات بترتيبها وكذا الاجزاء المنسية كالسجدة والشهد بالنسبة الى صلوة واحدة أو صلوات (الثالث) لا تنعقد النافلة لمن عليه فريضة فائنة (الرابع) لونسى تعيين الفائنة صلى ثلاثا واثنين

احديهما فليبدء بالعشاء وان استيقظ بعد الفجر فليصل الصبح ثم المغرب ثم العشاء قبل طلوع الشمس (١) ولا استلزام الترتيب جواز كون الصلوة قبل وقتها او تكرار ما به ثبتت وحدته ، والاقوى عندى عدم وجوب تقديم الفائنة على الحاضرة مطلقا و ان كانت من يومها .

قال دام ظله : ولو صلى الحاضرة في اول الوقت فذكر الفائنة عدل بنيته ان امكن استحبابا عندنا ووجوبا عند آخرين .

اقول: هذا فرع على وجوب تقديم الفائنة على الحاضرة مع سعة الوقت او استحبابه فعلى قول المصنف باستحباب التقديم يستحب العدول وعلى القول بوجوب التقديم يجب العدول .

قال دام ظله : لونسى الترتيب ففى سقوطه نظر .

اقول: المسئلة لونسى ترتيب الفوائت ومنشأ النظر (من) تمكنه منه و (من) استحالة تكليف الغافل والاصح عندى سقوطه لاستلزامه الحرج المنقضى بقوله تعالى

وأربعاً ينوي بهما في ذمته ويسقط الجهر والاختفات والمسافر يصلي ثلاثاً واثنين ولو فاتته صلوات سفر وحضر وجهل التعيين صلى مع كل رباعية صلوة قصر ، ولو اتحدت احديهما ولو ذكر العين ونسى العدد كرر تلك الصلوة حتى يغلب الوفاء ولو نسيهما معاصلي أيأما يغلب معه الوفاء ، ولو علم تعدد الفئات واتحاده دون عدده صلى ثلاثاً واربعا واثنين الى أن يظن الوفاء (الخامس) لو سكر ثم جن لم تقض ايام جنونه وكذا لو ارتد ثم جن ولو ارتدت او سكرت ثم حاضت لم تقض ايام الحيض (السادس) يستحب تمرين الصبي بالصلوة اذا بلغ ست سنين ويطلب بها اذا بلغ تسعا ويقهر عليها اذا كمل مكلفاً .

### الفصل الثالث في الجماعة وفيه مطلبان

**الاول:** الشرائط وهي ثمانية (الاول) العدد و اقله اثنان احدهما الامام في كل ما يجمع فيه الا لجمع العيدين فيشترط خمسة سواء كانوا ذكوراً او اناثاً او بالتفريق او ذكوراً وخنثى أو اناثاً وخنثى ولا يجوز أن يكونوا خنثى أجمع (الثاني) اتصاف الامام بالبلوغ والعقل وطهارة المولد و الايمان والعدالة و الذكورة ان كان الامام ذكراً او خنثى وانتفاء الاقعاد ان كان المأموم سليماً والامية ان كان المأموم قارياً ، وفي اشتراط الحرية قولان وللمرأة والخنثى أن يؤما المرأة خاصة .

ما جعل عليكم في الدين من حرج (١) والاصل فيه ان التعيين في النية هل هو شرط مطلقاً او مع الذكركيل بالاول لان النية للتمييز وقيل بالثاني لاستحالة التكليف بالمحال وارتفاعه بالحرج .

### الفصل الثالث في الجماعة

قال دام ظلله : وفي اشتراط الحرية قولان .

**اقول:** اشترطها الشيخ وابن البراج اذا ما غير مواليه واجازها ابن الجنيد وابن ادريس مطلقاً، وكرهها ابو الصلاح والاقوى عندي الجواز مطلقاً لقوله تَعَلَّقُوا بِرَبِّكُمْ يَوْمَ تَكُونُ اَقْرَبُ اِلَيْكُمْ (٢) ولرواية محمد بن مسلم الصحيحة عن احدهما عَلَيْهِمَا السَّلَامُ انه سئل

(١) سورة الحج آية ٧٧ . (٢) ثلث ٢٨ خبراً من صلوة الجماعة .



ولا يجوز امامة الصغير وان كان مميزاً على رأى الآفي النقل ولا امامة المجنون، ويكره  
 بمن يعتوره حال الافاقة ولا امامة ولد الزنا ويجوز ولد الشبهة ولا امامة المخالف  
 وان كان الماموم مثله سواء استند في مذهبه الى شبهة أو تقليد ولا امامة الفاسق ولا  
 امامة من يلحن في قراءته بالمتقن ولا من يبدل حرفاً بمتقن ولا من يعجز عن حرف  
 ويجوز أن يؤم مثلها ولا امامة الاخرس بالصحيح .

(الثالث) عدم تقدم الماموم في الموقف على الامام فلو تقدمه الماموم بطلت صلوته  
 ويستحب أن يقف عن يمين الامام ان كان رجلاً وخلفه ان كانوا جماعة أو امرأة وفي الصف  
 ان كان الامام امرأة بمثلها قيماً أو عارياً بمثلها ويصلون ايماً جلوساً امامهم في الوسط  
 بارزاً بر كبتيه ويقف الخنثى خلف الرجل والمرأة خلف الخنثى استحباباً على رأى،

عن العبد يؤم القوم اذا رضوا به وكان اكثرهم قراءة قال لابأس (١) وترك الاستفصال  
 في حكاية الحال مع قيام الاحتمال يدل على عموم المقال (احتج) المخالف بقول علي  
عليه السلام لا يؤم العبد الا اهله (٢) وفي السند ضعف.

**قال دام ظله : ولا يجوز امامة الصغير وان كان مميزاً على رأى الا  
 في النقل .**

**اقول:** هذا مذهب الشيخ في النهاية وابن البراج لانه ليس من اهل التكليف فلا يقع  
 منه الفعل طاعة لانها امثال الامر ولا اشتراط العدالة وهي غير متحققة في الصبي لانها كيفية  
 قائمة بالنفس تبعث على ملازمة الطاعات والانتها عن المحرمات وكل ذلك فرع التكليف  
 ولعلمه بعدم مؤاخذته بشيء من افعاله ولقول علي عليه السلام ولا يؤم حتى يحتلم (٣) وجوز  
 في طوف امامة المراهق المميز في الفرائض، والاقوى تفصيل ابن الجنيد وهو انه ان  
 كان اماماً او نائبه صحت امامته والآفلا للاصل ولقوله عليه السلام ارى ان يؤم في الفرائض  
 من هو اسن منه (٤) [قوله: الآفي النقل، المراد به النافلة التي تصح الجماعة فيها لان عنده  
 ان المندوب ليس بتكليف وان فعل الصبي المميز صحيح - خ]

**قال دام ظله : ويقف الخنثى خلف الرجل والمرأة خلف الخنثى استحباباً**

(١) ثل ب ١٦ خبر ٢ من الجماعة . (٢) ثل ب ١٦ خبر ٤ من الجماعة .

(٣) ثل ب ١٥ خبر ٧ من الجماعة .

(٤) سنن الدارمي ج ١ باب من احق بالامامة وثل ب ٢٨ خبر ١ من الجماعة .

ويكره لغير المرأة وخائف الزحام الافراد بصف و لو تقدمت سفينة الماموم فان استصحب نية الايتمام بطلت ولو صليا داخل الكعبة أو خارجها مشاهدين لها فالاقرب اتحاد الجهة (الرابع) الاجتماع في الموقف فلو تباعدا بما يكثرفى العادة لم يصح الأمع اتصال الصفوف وان كانا فى جامع ، ويستحب ان يكون بين الصفوف مريض عزو ويجوز فى السفن المتعددة مع التباعد اليسير (الخامس) عدم الحيلولة بما يمنع المشاهدة الآ المرأة ، ولو تعددت الصفوف صحت ولو صلى الامام فى محراب داخل صحت صلوة من يشاهده من الصف الاول خاصة وصلوة الصفوف الباقية اجمع لانهم يشاهدون من يشاهده ولو كان الحائل محرماً ما (١) صح وكذا القصر المانع حالة الجلوس و الحيلولة بالنهر وشبهه .

(السادس) عدم علو الامام على موضع الماموم بما يعتدبه فتبطل صلوة الماموم لو كان اخفض ويجوز ان يقف الامام فى اعلى المنحدرة ووقوف المأموم اعلى بالمعتد

(١) بالخام المعجمة اى مشبكاً

### على رأى .

اقول : هذا منذهب السيد المرتضى وابن ادریس وهو الاقوى عندى ، و اوجبه الشيخان وابن حمزة (للاصل خ) والاصل فيه ان تقدم المرأة على الرجل او محاذاتها جانبه هل هو مبطل ام لا مع ان ابن حمزة ذهب الى تحريم تقديم المرأة او محاذاتها للرجل فى صلوة صحيحة لولاها بلا حائل او بعد عشرة اذرع وجوز فى الخثنى ذلك لان المانع الانوثة ولم تعلم والاصل عدم المانع مع قيام المقتضى .  
قال دام ظله : ولو صليا داخل الكعبة او خارجها مشاهدين لها فالاقرب اتعاد الجهة .

اقول : وجه القرب دلالة قوله عَلَيْهِمَا انما جعل الامام اماما ليؤتم به (١) على وجوب المتابعة فى جميع الاحوال و يحتمل الجواز لان كلا منهما صلى الى ما يصح الاستقبال اليه ولا مانع من الايتمام ويظهر من كلام ابن الجنيد الجواز والاقوى ما هو الاقرب عند المصنف .

(١) سنن الدارمى ج ١ باب فيمن يملى خلف الامام .



(السابع) نية الاقتداء فلو تابع بغير نية بطلت صلواته ولا يشترط نية الامام للإمامة وان ام النساء ويشترط تعيين الامام فلونوى الايتمام باثنين او باحدهما لا بعينه او بالمأموم او بمن ظهر انه غير الامام لم يصح ولو نوى كل من الاثنين الامامة لصاحبه صحت صلواتهما ولو نوى الايتمام او شكافهما أضرأه بطلتا ولو صلى منفرداً ثم نوى الايتمام لم يجز و لو نوى المأموم الانفراد جاز ولو أحر م مأموما ثم صار اماما أو نقل الى الايتمام بآخر صح في موضع واحد وهو الاستخلاف ولو تعدد المسبوق او ائتم المقيمون بالمسافر جاز لهم الايتمام باحدهم بعد تسليم الامام (الثامن) توافق نظم الصلوتين فلا يقتدى في اليومية بالجنابة والكسوف والعيد، ولا يشترط توافقهما في النوع ولا العدد فللمقترض الاقتداء بالمتنفل وبالعكس والمتنفل بمثله في مواضع ولمن صلى المغرب او المغرب او الصبح الاقتداء بمن صلى الظهر وبالعكس ثم يتخير مع نقص عدد صلواته بين التسليم والانتظار ولو قام الامام الى الخامسة سهواً لم يكن للمسبوق الايتمام فيها ويستحب للمنفرد اعادة صلواته مع الجماعة اماما أو مأموما .

## المطلب الثاني في الاحكام

الجماعة مستحبة في الفرائض خصوصا اليومية ولا يجب في غير الجمعة والعيدين، ولا تجوز في النوافل الآفي الاستسقاء والعيدين المندوبين، وتحصل بادراك الامام راكعا ويدرك تلك الركعة فان كانت آخر الصلاة بنى عليها بعد تسليم الامام واتمها و يجعل ما يدر كه معاول صلواته ولو ادر كه بعد رفعه فاتته تلك الركعة وانتظره حتى يقوم الى ما بعدها فيدخل معه ولو ادر كه رافعا من الاخرة تابعه في السجود فاذا سلم استأنف بتكبيرة الافتتاح على رأى ولو أدر كه بعد رفعه من السجدة الاخرة

قال دام ظلله : ولو ادر كه رافعا من الاخرة تابعه في السجود فاذا سلم استأنف بتكبيرة الافتتاح على رأى .

اقول : ذهب الشيخ الى عدم الاستيناف لقول ابي عبد الله عليه السلام : اذا سبقك الامام بر كعة فادر كت وقدر فع رأسه فاسجد معه ولا تعذبها (١) وردّه المصنف بانّه زيادة

(١) ثل ب ٤٨ خبر ٢ من ابواب صلوة الجماعة.

كبرناويا وجلس معه ثم يقوم بعد سلام الامام فيتم من غير استيناف تكبير، وفي ادراك فضيلة الجماعة في هذين نظر، ولو وجده راكعا وخاف القوات كبرور كع ومشى في ركوعه الى الصف اوسجد في موضعه فاذا قام الامام الى الثانية التحق به، ولو احس بداخل طول استحبابا ولا يفرق بين داخل وداخل، ولا يقرء خلف المرضى الآفي الجهرية مع عدم سماع المهمة والحمد في الاخفاتية، و يقرء وجوبا مع غيره ولو سراً في الجهرية، ويجب المتابعة فلور كع أرفع اوسجد قبله عامداً استمر الى أن يلحقه الامام والناسي يعود.

ويستحب ان يسبح لو اكمل القراءة قبل الامام التي ان ير كع وابقاء آية يقرئها حينئذ وتقديم الفضلاء في الصف الاول والقيام الى الصلوة عند قد قامت الصلوة واسماع الامام من خلفه الشهادتين وقطع النافلة لواحرم الامام في الاثناء ان خاف القوات والآتم ركعتين ونقل نية الفريضة اليها وكمالها ركعتين والدخول في الجماعة والتقطع في الفريضة مع امام الاصل واستنابة من شهد الاقامة لو فعل وملازمة الامام موضعه حتى يتم المسبوق، ويكره تمكين الصبيان من الصف الاول والتنقل بعد الاقامة، وأن يأتي حاضر بمسافر في رباعية وصحيح بابرص مطلقا او اجذم او محدود تائب او مفلوج او اغلف ومن يكرهه المأموم والمهاجر بالاعرابي والمتطهر بالمقيم وان يستناب المسبوق فيومي بالتسليم ويتم لو حصل وصاحب المسجد والمنزل والامارة والهاشمي مع الشرائط ومن يقدمه المأمون مع التشاح والاقراء لو اختلفوا فالافقه فالاقدم هجرة فالاسن فالاصبح اولي من غيرهم ويستناب الامام مع الضرورة وغيرها فلومات او اغمى عليه استناب المأمون

ركن فتبطل، و برواية محمد بن مسلم الصحيحة عن الباقر عليه السلام انه قال: ان لم- تذرك القوم قبل ان يكبر الامام للركعة فلا تدخل معهم في تلك الركعة. (١) والاصح عندي اختيار المصنف.

قال دام ظله: وفي ادراك فضيلة الجماعة في هذين نظر.

اقول: ينشأ من انه لولا لانه لاتنتف فائدة المتابعة، ولرواية محمد بن مسلم الصحيحة

(١) ثلث ٤٣ خبر ٢ من ابواب صلوة الجماعة.



ولو علموا الفسق او الكفر او الحدث بعد الصلوة فلا اعادة وفي الاثناء يتفردون ولا يجوز المفارقة لغير عذر او مع نية الانفراد ولو ان يلم قبل الامام وينصرف اختيارا .

## فروع

(الاول) لو اقتدى بخنثي مشكل اعدوان ظهر بعد ذلك اندرجل (الثاني) الاقرب عدم جواز تجدد الايتمام للمنفرد ومنع امامة الأخص في حالات القيام للأعلى كالمضطجع للقاعد ومنع امامة العاجز عن ركن للقادر (الثالث) لو كانا اميين لكن احدهما انه قال: اذا ادرك الامام وهو في السجدة الاخيرة من صلوته فهو مدرك لفضل الصلوة مع الامام (١) ومن عدم الاقتداء في صلوة وهو الاصح لان الشارع لم يتعبد بشيء من اجزاء الصلوة منفرداً عن الكل .

**قال دام ظله : الاقرب عدم جواز تجدد الايتمام للمنفرد .**

**اقول :** وجه القرب عدم ورود مثل هذه الصلوة مع ان كفيات الصلوة متلقاة من الشارع ، وللنص على ابطال الصلوة للمنفرد او جعلها نافلة اذا حضر الامام فلو جاز الايتمام في اثنائها لكان اولى ، و لوجوب كل اجزاء الصلوة بتكبيره الاحرام فيجب القراءة في كل ركعة ونية الجماعة ان لم تسقطها لزم خرق الاجماع وان اسقطتها كانت منافية للصلوة التي وجبت فلم يجز ؛ ويحتمل الجواز وهو قول الشيخ في الخلاف محتجا باجماع الفرقة وهو ممنوع ، والاقوى عندي انه لا يصح .

**قال دام ظله :** ومنع امامة الاخص في حالات القيام للأعلى كالمضطجع للقاعد ومنع امامة العاجز عن ركن للقادر عليه .

**اقول :** وجه القرب ان نسبة الاستلقاء الى الاضطجاع والاضطجاع الى القعود والقعود الى القيام واحدة والاخير منهى عنه اجماعا منا ، ولقوله عَلَيْهِ السَّلَامُ : لا يؤمن أحد بعدى جالسا (٢) فكذا مساويه ، وجوز الشيخ رحمه الله ذلك اقتصاراً بالمنع على موضع النص ، ولانه حال يجوز اداء الصلوة عليها فجاز الاقتداء به في تلك الحال ، ولا يجوز امامة العاجز عن ركن للقادر عليه لعدم توافق نظم الصلوتين ، ويحتمل الجواز لانها

(١) ثلث ٤٨ خبر ١ من ابواب صلوة الجماعة .

(٢) ثلث ٢٥ خبر ١ من ابواب صلوة الجماعة .

يعرف سبع آيات دون الآخر جاز ايتمام الجاهل بالعارف دون العكس والاقرب وجوب الايتمام على الأمل بالعارف وعدم الاكتفاء بالايتمام مع امكان التعلّم (الرابع) لوجهت الامة عتقها فصلت بغير خمار جاز للعالمه به الايتمام بها

صلوة مشروعة صحيحة فجاز الاقتداء فيها . والاصح عندي انه كلما اشتملت صلوة الامام على رخصة في ترك واجب او فعل محرم بسبب اقتضاها وخلال الاماموم من ذلك السبب لم يجز الايتمام من رأس لان الايتمام هيئة اجتماعية تقتضى ان تكون الصلوة مشتركة بين الامام والمأموم وان صلوة الامام هي الاصل وهذا متفق عليه.

**قال دام ظله : والاقرب وجوب الايتمام على الامى بالعارف.**

**اقول:** وجه القرب تمكنه من الاتيان بصلوة صحيحة القراءة ، ويحتمل عدمه لعموم نصين احدهما: صلى بما يحسن مع عدم التمكن من العلم ، والثاني ندبية الجماعة في غير الجمعة والعيدين ، والاول اقوى لانه يقوم مقام القراءة اختياراً فمع الضرورة يتعين لان كل بدل اختياري يجب عينا عند تعذر مبدله ، وقدين ذلك في الاصول ، ويحتمل العدم لان قراءة الامام مسقطه لوجوب القراءة على المأموم ويسقط ايضا بعدم القدرة ، واذا وجد احد المسقطين للوجوب لم يجب الآخر ، اذا التقدير ان كل واحد منهما سبب تام فالمنشأ ان قراءة الامام هل هي بدل ام مسقط والاقوى عندي انها بدل .

**قال دام ظله : وعدم الاكتفاء بالايتمام مع امكان التعلّم.**

**اقول :** وجه القرب عموم الامر بالتعلم وبالقراءة وجواز تعذره ويحتمل الاكتفاء لسقوط وجوب القراءة ، والاصح عندي وجوب التعلم ولا يكفي الايتمام لابعنى انه لا يجزى في الصلوة بل تصح صلوته ويزول التكليف بالصلوة بفعلها مؤتما ولكن يأتى بترك التعلّم وهذا هو مراد المصنف من قوله : وعدم الاكتفاء .

**قال دام ظله : لوجهت الامة عتقها فصلت بغير خمار جاز للعالمه به الايتمام بها.**

**اقول:** يحتمل على ما ذكرنا في الضابط المتقدم وهو كلما اشتملت الصلوة



وفي انسحابه على العالم بنجاسة ثوب الامام نظر أقرب به ذلك ان لم توجب الاعادة مع تجدد العلم في الوقت (الخامس) الصلوة لا توجب الحكم بالاسلام .

## الفصل الرابع في صلوة الخوف وفيه مطلبان

الاول في الكيفية وهي انواع (الاول) صلوة ذات الرقاع و شروطها اربعة

(الاول) كون الخصم في غير جهة القبلة او الحيلولة بينهم وبين المسلمين بما يمنع من رؤيتهم لو هجموا (الثاني) قوته بحيث يخاف هجومه على المسلمين (الثالث) كثرة المسلمين بحيث يفرقون فرقتين يقاوم كل فرقة العدو (الرابع) عدم الاحتياج الى زيادة التفريق فيحاز الامام بطائفة الى حيث لا تبلغهم سهام العدو فيصلى بهم ركعة فاذا قام الى الثانية انقردوا واجبا واتموا والاخرى تحرسهم ثم ياخذ الاولى مكان الثانية وتنحاز الثانية الى الامام وهو ينظرهم فيقتدون به في الثانية فاذا جلس في الثانية قاموا فاتموا ولحقوا به ويسلم بهم ويطول الامام القراءة في انتظار اتيان الثانية والتشهد في انتظار فراغها وفي المغرب يصلى بالاولى ركعتين وبالثانية ركعة او بالعكس والاول اجود ثلثا تكلف الثانية زيادة جلوس ولل امام الانتظار في

على رخصة من ترك واجب او فعل محرم ، الى آخره ، انه لا يصح للعامة بعقها الايتمام لانه انما جازت صلوة الامة بغير خمار لعدم علمها بالعق ولم يتحقق في حق العامة ، ويحتمل ان يقال بالصحة لان ذلك ليس برخصة لان الرخصة هو ما جاز فعله مع قيام المقتضى للمنع وهو العلم بعقها اذ يستحيل تكليف الغافل ، والتحقيق ما قاله المصنف ، وهو انه ان اوجبا الاعادة في الوقت لم يجز لانه اولى بالمنع من الرخصة اذ مع الرخصة لا يحكم بوجوب الاعادة مع تجدد العلم بالوقت فدخل تحت الضابط .  
قال دام ظلله : وفي انسحابه على العالم بنجاسة ثوب الامام نظر اقرب به ذلك ان لم توجب الاعادة مع تجدد العلم في الوقت .

اقول: وجه القرب انها صلوة صحيحة بالتفسيرين فصح الايتمام بها، ويحتمل

عدمه لان صلوة الامام انما صححت للجهد المنقضي في حق الامام ، اما اذا اوجينا الاعادة فلا تصح قطعا وقد بينا المختار عندنا في الضابط المتقدم .

التشهد اوفى القيام الثالث ويخالف هذه الصلوة غيرها في انفراد المؤتم وانتظار الامام اتمام المأموم وايتمام القائم بالقاعد الثاني صلوة بطن النخل وهي ان لا يكون العدو في جهة القبلة فيفرقهم فرقتين فيصلى باحديهما ركعتين ويسلم بهم والثانية تحرسهم ثم يصلى بالثانية ركعتين نافلة لهوى لهم فريضة ، ولا يشترط في هذه الخوف الثالث صلوة عسفان بان يكون العدو في جهة القبلة فيرتبهم الامام صفين ويحرم بهم جميعاً ويركع بهم ويسجد بالاول خاصة ويقوم الثاني للحراسة فاذا قام الامام بالاول سجد الثاني ثم ينتقل كل من الصفين الى مكان صاحبه فيركع الامام بهما ثم يسجد بالذي يليه ويقوم الثاني الذي كان اول الحراستهم فاذا جلس بهم سجدوا وسلم بهم جميعاً الرابع صلوة شدة الخوف وذلك عند التحام القتال وعدم التمكن من تركه فيصلى على حسب الامكان وان كان راكباً مستديراً ولو تمكن من الاستقبال وجب والآ فبالتكبير والاسقط ويسجد على قربوس سرجه ان لم يمكن النزول ولو عجز عنه اوماً و لو اشتد الحال عن ذلك صلى بالتسبيح عوض كل ركعة سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر وسقط الركوع والسجود ولا بد من النيقة تكبيرة الاحرام والتشهد والتسليم.

### المطلب الثاني في الاحكام

صلوة الخوف مقصورة سفر او حضراً ان صليت جماعة وفرادى على أقوى القولين

قال دام ظله : صلوة الخوف مقصورة سفر او حضراً ان صليت جماعة و

فرادى على أقوى القولين .

اقول: هذا مذهب ابن الجنيد ، و ابي الصلاح ، و ابن زهرة ، و الشيخ في الجمل الخلاف ، و السيد المرتضى في الجمل ، و المفيد ، و ابن ابي عقيل ، و ابن البراج ، ابن ادريس ، و ابن حمزة ، و هو الاقوى عندي لقوله تعالى : ليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلوة ان خفتن ان يفتنكم الذين كفروا ، (١) و ليس السفر و خوف شرطين على الجمع اجماعاً ، و لفعل النبي ﷺ : فانه قصر سفرأ مع زوال خوف ، و ليس احدهما بعينه شرطاً في الآخر دون العكس لاستحالة الترجيح من



ولو شرطنا في القصر السفر صلى بالاولى ركعتين واتموا وبالثانية ركعتين وانتظار الثانية في الثالثة والتشهد الثاني ؛ ولو فرقهم اربعا جاز فيجوز التثليث والمغرب سفراً ويجوز أن يكون الفرقة واحداً ، واذا عرض الخوف الموجب للإيماء في الاثناء اتم مومياً وبالعكس استدبر اولاً ، ولوطن سواد اعدواً اولم يعلم بالحائل أو خاف لصا أو سبعا أو هرب من غرق أو حرق أو مطالب بدين عاجز عنه أو كان محرماً خاف فوت الوقوف فقصر أو اوما لم يعد ، ويجوز أن يصلى الجمعة على صفة ذات الرقاع دون بطن النخل بشرط الحضر والخطبة للاولى وكونها كمال العدد ، وان قصرت الثانية ويغترف التعداد لوحدة صلوة الامام ، وكذا صلوة العيد والآيات والاستسقاء والموتحل والغريق يوميان مع الضرورة ولا يقصران لغير خوف أو سفر ولا حكم لسهو المأمومين حال المتابعة بل حالة الانفراد ومبدئه رفع الامام من سجود الاولى مع احتمال الاعتدال في قيام الثانية

غير مرجح ، ولان اشتراط السفر بالخوف يبطله الاجماع وعكسه ينفي سببية الخوف ولاستحالة ان يكون السبب التام شرطاً في سببية آخر ، فكل واحد منهما بافتراده سبب تام في وجوب التقصير ، ولما صح عن الباقر عليه السلام : انه سئل عن صلوة الخوف و صلوة السفر يقصران جميعاً فقال : نعم و صلوة الخوف احق ان يقصر من صلوة السفر الذي ليس فيه خوف بانفراده (١) جعل الخوف سبباً اقوى من السفر الخالي عنه ، فلو شرط بغيره كان اضعف لان السفر سبب تام وهذا ناقص ، ولكن قد جعل بعض السبب مكانه ، ولزوم تاخير البيان عن وقت الحاجة ، والكل من المعصوم محال ، و شرط بعضهم السفر فلم يجعل الخوف سبباً ولا علامة ، و شرط الشيخ وابن ادريس الجماعة اذا السفر سبب برأسه فلا اعتبار بالخوف واما مع عدمه فدليلة قوله تعالى : **واذا كنت فيهم فاقم لهم الصلوة (٢) الآية** ، بين كيفية صلوة الخوف فيجب عليها وانما يتم مع الجماعة ، والجواب ان الآية دللت على بيان كيفية صلوة الجماعة عند الخوف لا اشتراط الجماعة في القصر.

قال دام ظله : **ولاحكم لسهو المأمومين حال المتابعة بل حالة الانفراد**

(٢) تل ب ١ خبر ١ من ابواب صلوة الخوف والمطاردة (٢) النساء - ١٠٣

والاقرب ايقاع نية الانفراد ولو سهى الامام في الاولى لم يتابعه الثانية في سجوده ويجب اخذ السلاح في الصلوة ويجوز مع النجاسة ولو منع واجبالم يجز اختياراً .

## الفصل الخامس

### في صلوة السفر وفيه مطالب

**الاول** محل القصر وهو من الفرائض الرباعية اليومية خاصة ونوافل النهار و التوتيرة مع الاداء في السفر فلا قصر في فوائت الحضرة وبثت في فوائت السفر ولو سافر في اثناء الوقت اتم على رأى وكذا لو حضر من السفر في الاثناء والقضاء تابع ولا قصر في ومداه رفع الالهام من سجود الاولى مع احتمال الاعتدال في قيام الثانية والاقرب ايقاع نية الانفراد .

**اقول:** وجه الاول انه صلى بالاولى ركعة و آخرها الرفع من السجدين ووجه الثاني انهم جميعا صائرون اليه فلا فائدة في قطع القدوة قبله ولانهم ينقدون حين ينتظر الثانية وهو حال الاعتدال في قيام الثانية ، وهو الاقوى عندي ، ووجه الثالث انهم نواوا الاجتماع فلا يخرجون عنه الابنية الانفراد ، و على الثالث قيل يجب الانفراد على الفرقة الاولى عند رفع الامام من سجود الاولى ، و قيل عند الاعتدال في الثانية .

**قال دام ظله:** ولو سافر في اثناء الوقت اتم على رأى وكذا لو حضر من

### السفر في الاثناء .

**اقول:** هنا مسألتان (ا) اذا سافر بعد دخول وقت الصلوة وجب الاتمام عند المصنف وهو مذهب ابن ابي عقيل ، ووجه انه مخاطب عند الدلوك باربع و السفر لا يسقط ماسبق وجوبه كالفائنة والحيز ولانه لو اسقط لكان ناسخا ، و اوجب المفيد والمرضى التقصير لان ابا عبد الله عليه السلام سئل : فلما دخل وقت الصلوة وانا في اهلي فالا صلى حتى اخرج ، فقال صل وقصر . (١) و اوجب في النهاية الاتمام مع الاتساع و التقصير مع الضيق ، والتحقيق ان نقول هذه المسئلة مبنية على مقدمتين (ا) السفر لا يسقط ماوجب قبله وقد تقرر (ب) الواجب الموسع يجب باول الوقت وقد بين في

(١) ثلث ٢ خبر ٢ من ابواب صلوة المسافر



غير العدد وهو واجب الآ فى مسجد مكة والمدينة وجامع الكوفة والحائر فان الاتمام  
 الاصول، ولقوله تعالى: **اقم الصلوة لدلوك الشمس (١)** واللام للتعليل لما قرر  
 فى الاصول، فقول الزوال امان يوجب عددا غير معين وهو باطل اجماعا، ولا يستلزمه  
 التكليف بما لا يطاق فيعين المعين، فهو اما الر كعتان فيقدم المسبب على السبب وهو  
 محال، او الاربع فلا يسقط بالسفر منه شيء للمقدمة الاولى (ب) اذا دخل الوقت وهو  
 مسافر ثم دخل البلد قبل الصلوة، قال المفيد وعلى بن بابويه وابن ادريس والمصنف يجب  
 الاتمام وهو المشهور بين الاصحاب، وقال ابن الجنيد يتخير بين الاتمام والقصر، وقال  
 الشيخ ان اتسع الوقت للتمام واجب والاقصر.

احتج الاولون بان زوال السبب يقتضى زوال المسبب، ولما رواه العيص بن القاسم  
 فى الصحيح قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يدخل عليه وقت الصلوة فى السفر ثم  
 يدخل بيته قبل ان يصلى: قال يصلها اربعا (٢) واحتج ابن الجنيد بما رواه منصور  
 ابن حازم قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول: اذا كان فى سفر فدخل عليه وقت الصلوة قبل  
 ان يدخل اهله فسا رحتى يدخل اهله فان شاء قصر وان شاء اتم وان اتم احب الى (٣)  
 والجواب: المراد ان شاء قصر بان يصلى خارج البلد تقصيرا وان شاء اتم بان يؤخر الصلوة  
 الى ان يدخل البلد، احتج الشيخ بما رواه فى الصحيح عن اسحق بن عمار قال سمعت  
 ابا الحسن عليه السلام يقول فى الرجل يقدم من سفره فى وقت الصلوة: فقال ان كان لا يخاف  
 فوت الوقت فليتم، وان كان يخاف خروج الوقت فليقصر (٤) (والجواب) انه محمول  
 على انه قارب دخول بلده فان المراد به ان كان يعلم دخول البلد والوقت باق اتم  
 وان كان يعلم اذا دخل البلد خرج الوقت فليقصر اى فيلصل قبل دخول البلد تقصيرا،  
 والحق انه متى كان فى جزء من الوقت فى البلد او حكمه ثم سافر وجب الاتمام وان  
 حضر من السفر الى مشاهدة الجدران او سماع الاذان وقدم بقى مقدار ركعة والطهارة

(١) بنى اسرائيل - ٨٠ (٢) ثلث ٢١ خبر ٤ من ابواب صلوة المسافر

(٣) ثلث ٢١ خبر ٨ من ابواب صلوة المسافر

(٤) ثلث ٢١ خبر ٦ من ابواب صلوة المسافر

فيها افضل فان فاتت احتمل وجوب قصر القضاء مطلقا وفي غيرها والتخيير مطلقا ولو بقي للغروب مقدار اربع احتمل تحتم القصر فيهما وفي الظهر ويضعف قضاءه ولو شك بين الاثنين والاربع لم يجب الاحتياط بخلاف ما لو شك بين الاثنين والثلاث ويستحب جبر كل مقصورة بقول سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر، ثلاثين مرة عقيها ولو اتمت مسافر بحاضر لم يتم معه ولو سافر بعد الزوال قبل التنقل استحب قضاؤها ولو سافرا .

وجب الاتمام لانتهاء سبب القصر وثبوت سبب الاتمام .

قال دام ظله : فان فاتت احتمل وجوب قصر القضاء مطلقا وفي غيرها والتخيير مطلقا .

اقول: اذا كان في احد المواضع التي يتخير فيها بين الاتمام و القصر من اول الوقت الى آخره ولم يصل احتمل تحتم قصر القضاء مطلقا لان السفر سبب لوجوب القصر باتفاق الامامية وايقاع الاداء في احد المواضع مانع للحكم والقضاء تابع لسبب الوجوب ولا تاثير لمانع الحكم فيه بوجه ، ولان القصر اصل صلوة السفر والاتمام عارض بسبب طارفها رخصة وان كانت افضل ولم يحصل سببها لان السبب هو ايقاع الاداء في احد الاماكن المعينة والتقدير عدمه فيبقى الاصل على حاله و لان العزيمة مقدمة على الرخصة، وقيل القضاء والاداء متحدان في الماعية وانما يختلفان بالوصفين فكمية القضاء هي كمية الاداء والاداء مخير في كميته فالقضاء كذلك لقوله لَا يَجِبُ : من فاتته صلوة فريضة فليقضها كما فاتته (١) و الاصح عندي التخيران وقع القضاء فيها لاتحاد السبب فيهما فيشترك الحكم بينهما واما في غيرها فتعين القصر .

قال دام ظله : ولو بقي للغروب مقدار اربع احتمل تحتم القصر فيهما وفي الظهر ويضعف قضاؤه .

اقول: التخيير في المواضع المذكورة يتحقق مع اتساع الوقت ومع بقاء كعة كان بقي من وقت العصر قدر كعة يتخير بين اتمامها ثنتين ام اربعا والاشكال انما هو اذا بقي

(١) ثل ب ٦ خبر ١ من ابواب قضاء الصلوات .



## المطلب الثاني

## الشرائط وهي خمسة

(الاول) قصد المسافة وهي ثمانية فراسخ كل فرسخ اثنا عشر الف ذراع كل ذراع اربع وعشرون اصبعاً فلو قصد الاقل لم يجز القصر ولو قصد مضى اربعة والرجوع ليومه وجب القصر ولو قصد التردد ثلاثاً في ثلاثة فراسخ لم يجز القصر، ولو سلك ابعد الطريقين وهو مسافة قصر وان قصر الآخر وان كان ميالاً الى الترخّص ويقصر في البلد والرجوع وان كان بالاقرب، ولو سلك الاقصر اتم وان قصد الرجوع بالبعد الا في الرجوع، ولو انتفى القصد فلا قصر فالهائم لا يترخّص وكذا طالب الأبق وشبهه، وقصد الاقل اذا قصد مساويه وهكذا ولو زاد المجموع على المسافة الا في الرجوع، ولو قصد ثانياً مسافة ترخص حينئذ لا قبله، ومنظر الرفقة اذا خفي عليه الجدران و

من الوقت قدر المقصورة لا غير، فهل يجوز اتمامها ارباعاً فيقع ركعتان في خارج الوقت ام لا؟ يحتمل الجواز لوجود المقتضى وهو كونه في احد المواضع، وعموم قوله **عَلَيْكَ** من ادرك ركعة من الصلوة فقد ادرك الصلوة (١) فخارج الوقت المتصل بمقدار تمام الصلوة وقت لمع تضيق وقت الاداء عنه (ويحتمل) عدمه لان ايقاع بعض الصلوة خارج الوقت انما جاز لانحصار عدمه في تركها مع تحقق ادراك ركعة او تكليف ما لا يطاق لو كلف بالكل في مقدار ركعة فيتعين ايقاع الباقي خارج الوقت وهنا لا ضرورة اذ باقتصاره على القصر لا يلزم شيء من ذلك فلا يجوز، ولان صلوة القصر و صلوة التمام صلوتان مستقلتان قد خيرا الشارع بينهما وقد فات وقت احديهما فيتعين الاخرى لان مقتضى الوجوب الموقت على التخيير.

اذا تقرر ذلك فنقول: اذا بقي للغروب مقدار اربع وعليه الظهر والعصر وهو في احد المواضع المخير فيها فاتمام الظهر لا يجوز قطعاً لان التخيير انما يجيء اذا لم يستلزم احدهما ترك واجب، وهما يستلزم اتمام الظهر الاخلال بالعصر ولا يجوز اجماعاً، و

(١) كلب ٣٠ خبر ٢ من المواقيت .

الاذان قصر الى شهران جزم بالسفر دونها والّا اشترطت المسافة ( الثاني ) الضرب في الارض فلا يكفي القصد من دونه ولا يشترط الانتهاء الى المسافة بل ابتداءه بحيث يخفى عليه الجدران والاذان فلو ادرك أحدهما لم يجز القصر وهو نهاية السفر ولو منع بعد خروجه قصر مع بعد خفائهما واستمرار النيّة ولوردته الريح فادرك أحدهما اتم ( الثالث ) استمرار القصد فلونوى الإقامة في الاثناء عشرة ايام اتم وان بقى العزم ، و كذا لو كان له في الاثناء ملك قد استوطنه ستة اشهر متوالية او متفرقة ، ولا يشترط استيطان الملك بل البلد الذي هو فيه ولا كون الملك صالحا للسكنى بل لو كان له مزرعة اتم . ولو خرج الملك عنه ساوى غيره ، ولو كان بين الابتداء والملك او ما نوى الإقامة في مسافة قصر في الطريق خاصة ثم يعتبر ما بين الملك والمنتهى فان قصر عن المسافة اتم ، ولو تعددت المواطن قصر بين كل موطنين بينهما مسافة خاصة و لو اتخذ بلدأدار اقامته كان حكمه حكم الملك ( الرابع ) عدم زيادة السفر على الحضر كالمكاري والملاح والتاجر والبدوى والضابط أن لا يقيم أحدهم في بلده عشرة ايام فلو اقام

الاشكال في العصر والكلام فيه في موضعين (ا) اتمامه بعد ان يصلّى الظهر قصر ا فيقع منه ركعتان خارج الوقت فعلى الثاني لا يجوز وهو الاحتمال الاول في الكتاب وهو وجوب قصرهما (وعلى الاول) يجوز وهو الاحتمال الثاني في الكتاب وهو قصر الظهر والتخير في العصر (ب) ان يتم العصر في الوقت فيستلزم فوات الظهر وقضائه بعده و الصحيح انه لا يجوز لان الظهر وجب بدخول الوقت فاتمام العصر في الوقت يستلزم ترك واجب وقيل ان مقدار الاربع يختص بالعصر وجود الاتمام وقد وجد ، اقصى ما في الباب انه واجب على التخير فلا يخرج الوقت المختص به عنه بفوات وقت الظهر ، ولان الاوقات جعلها الشارع للصلوات التمام والقصر رخصة حدثت فلا يغير الوقت بل وقوع الظهر المقصورة في وقت العصر رخصة ايضا ، لانه يغير وقته بالاصالة وهذا الاحتمال ضعيف جداً والصحيح عندى الاول لان الصلوة خارج الوقت رخصة في ترك واجب لا يجوز لتحصيل فضيلة لا تجب ، والى هذا الاحتمال وضعفه اشار المصنف بقوله : ويضعف قضائه اى قضاء الظهر .



عشرة فى بلده مطلقا اوفى غير بلده مع النية قصر اذا سافرو الآفلا والمعتبر صدق اسم المكارى ومشاركه فى الحكم ( الخامس ) اباحة السفر فلا يقصر العاصى به كتابع الجائر والمتصيد لهواً دون المتصيد للقوت او التجارة على رأى ولا يشترط انتفاء المعصية ولو قصد المعصية بسفره فى الاثناء انقطع الترخص ويعود لو عادت النية ان كان الباقي مسافقواً فلا وسالك المخوف مع انتفاء التحرز عاص .

## المطلب الثالث فى الاحكام

الشرائط واحدة فى الصلوة والصوم وكذا الحكم مطلقا على رأى ، و اذا نوى المسافر الاقامة فى بلد عشرة ايام اتم فان رجع عن نيته قصر ما لم يصل تماما ولو فريضة

قال دام ظله : او التجارة على رأى .

اقول : اعلم ان حظر السفر اما باعتبار غايته او انيسته و اباحته باباحتهما معا اذا تقرر ذلك ، فنقول اذا سافر لصيد التجارة ولم يلزم من نفس سفره محذور كانت الغاية و الاية مباحين فيكون السفر مباحاً و كل سفر مباح يبيح قصر الصلوة والصوم لعموم آيتى القصر ، وهو اختيار والدى المصنف والسيد المرتضى ، وقال الشيخان يقصر الصوم و يتم الصلوة ، لقول ابى عبدالله عليه السلام : وان التصيد مسير باطل لا يقصر الصلوة فيه . (١) والجواب ان الالف واللام فى قوله عليه السلام «التصيد» ليس للعموم والآلزم احدا الميرين اما عدم التقصير فى صيد القوت وهو خلاف مذهبهم او التخصيص وهو خلاف الاصل ، وفى قوله «مسير باطل» دلالة على ان المراد صيد اللهو لان صيد التجارة ليس بمسير باطل

قال دام ظله : والشرائط واحدة فى الصلوة والصوم وكذا الحكم مطلقا على رأى .

اقول : سبب القصر فى الصلوة والصوم واحد وهو السفر والشرائط المعتبرة فى التقصير واحدة فيهما فيلزم تلازم حكمهما فى التقصير وعدمه ، ففى اى موضع وجب تقصير احدهما وجب تقصير الآخر وبالعكس فتقيضاهما متلازمان ايضا والخلاف هنا فى مواضع (١) الصيد للتجارة وقد تقدم (ب) قصد مسافة وهى اربعة فراسخ قال الشيخ

(١) ثل ب ٩ خبر ٧ من ابواب صلوة المسافر .

ولورجع في الاثناء فان تجاوز فرض التقصير فكان الناي والآ فكالراجع ، ولو لم يصل حتى خرج الوقت لعند مسقط صح رجوعه والآ فلا، وفي الناس اشكال.

يتخير في قصر الصلوة واتمامها ويتحتم الاتمام في الصوم اما الاول فلانه قد وردت روايات بالقصر والتمام ووجه الجمع التخيير اما الروايات (فاحديها) رواية زرارة في الحسن عن الباقر عليه السلام انه قال التقصير بريد والبريد اربعة فراسخ (١) (والثانية) رواية معوية بن عمار في الموثق قال قلت لابي عبدالله عليه السلام في كم اقصر الصلوة فقال في بريد (٢) (الثالثة) روى معوية بن وهب في الصحيح قال قلت لابي عبدالله عليه السلام ادنى ما يتقص فيه الصلوة فقال بريد اذها وبريد جائياً (٣) (والجواب) انه محمول على الرجوع في يومه لما رواه عبدالله بن يحيى الكاهلي في الصحيح قال سمعت ابا عبدالله عليه السلام يقول في التقصير في الصلوة بريد في بريد اربعة وعشرون ميلاً (٤) (ج) من كان سفره اكثر من حضره كالمكاري والملاح اذا قام في بلد خمسة ايام ، قال الشيخ (ره) في النهاية والمبسوط ، وابن البراج ، وابن حمزة يقصر نهاراً ويتم الصلوة ليلاً واما الصوم فلا يقصر فيه بل يتم، ومنع المصنف وابن ادریس وبعض الاصحاب ذلك واوجبوا الاتمام مطلقاً وهو الاقوى عندي.

احتج الشيخ برواية عبدالله بن سنان عن الصادق عليه السلام قال المكاري ان لم يستقر في منزله الا خمسة ايام واكل قصر في سفره بالنهار واتم بالليل وعليه صوم شهر رمضان (٥) الحديث (اجاب) والذى بحمله على تقصير النافلة بمعنى سقوط نوافل النهار عنها ايضا جعل ذلك في اقل من خمسة ولا يقولون به:

قال دام ظله : وفي الناس اشكال.

اقول: اذا نوى الاقامة عشرة ايام وجب الاتمام فان رجع عن نية الاقامة الى نية السفر فان كان قد صلى صلوة واحدة مما يقصر تماماً لم يجز التقصير (٦) لقول

(١) ثل ب ٢ خبر ١ من صلوة المسافر . (٢) ثل ب ٣ خبر ٤ من ابواب صلوة المسافر .

(٣) ثل ب ٢ خبر ٢ من صلوة المسافر . (٤) ثل ب ١ خبر ٣ من صلوة المسافر .

(٥) ب ١٢ خبر ٥ من صلوة المسافر . (٦) ب ١٨ خبر ١ من صلوة المسافر .



الاقرب ان الشروع في الصوم كالاتمام ولو احرم بنية القصر ثم عن له المقام اتم ولو لم ينو الصادق عليه السلام حين سئل عنه ان كنت حين دخلت المدينة صليت بها صلوة واحدة فريضة بتمام فليس لك ان تقصر حتى تخرج منها وان كنت (الى قوله) فلم تصل بها صلوة فريضة واحدة بتمام (الى قوله) فقصر الحديث (اذا تقرر ذلك) فنقول لو نسي الصلوة التي يدخلها القصر بالكلية حتى خرج وقتها ولم يصل صلوة اخرى تماما احتمل وجوب الاتمام لانه يجب عليه قضاءها تماما فكانه في حكم المصلي لترتب حكم النية عليها ولان تحتم وجوب اتمام الاداء او القضاء في سفر غاب عنه الجدران والاذان فيه بعد ان وجب القصر وعلم به انما يكون لاحد شيئين اما الانقطاع السفر او انقطاع تأثيره اذ لو كانا موجودين على حالهما لاستمر وجوب القصر لكنه لم يستمر فلا يعود القصر الا باستيناف سفر يوجبه .

ويحتمل جواز القصر لان الصادق عليه السلام في هذه الرواية علق الاتمام بفعل صلوة واحدة تماما والقصر على عدم فعلها تماما بلفظة «ان» فيهما فاقضى انحصار الاتمام في الفعل والقصر في عدمه لان «ان» للشرط وعدم الشرط يقتضى عدم المشروط و تعليق وجود شيء على وجود آخر وعدمه على عدم ذلك الاخر يقتضى تساويهما ، و عدم احدا المتساويين يستلزم عدم الاخر ولانه لا يصح تعقيبه بالفاء الا فيما يستقل فاستلزام الحكم لا يتوقف على آخر والآلزم تاخير البيان عن وقت الحاجة فيجب القصر، وهذا الاحتمال عندي اقوى ، وانما قيدنا بالناسي اذ الجاهل بدخول الوقت اذا استمرت عليه الغفلة ولم يعلم وجوب الصلوة وخرج الوقت لا يجب عليه الاتمام قطعاً لاستحالة تكليف الغافل، ووجوب القضاء هنا لوجود سبب الوجوب غير مؤثر بالفعل ويظهر من الناسي حكم العامد اذ وجوب الاتمام في الناسي يقتضى اولوية وجوبه في العامد .  
**قال دام ظله : والاقرب ان الشروع في الصوم كالاتمام .**

**اقول:** افاد والدي المصنف هنا ان السبب التام في وجوب قصر الصلوة والصوم واحد وتحتم وجوب الاتمام في ايهما كان يوجب تحتم الاتمام في الاخر وهما متساويان في الحكم فما اقتضى اتمام احدهما اقتضى اتمام الآخر ويحتمل عدمه لانه لم يصل

المقام عشرة قصر إلى ثلاثين يوماً ثم يتم ولو صلوة واحدة ولو عزم العشرة في غير بلده ثم خرج إلى مادون المسافة عازماً على العود والإقامة أتم ذهاباً وعائداً وفي البلد والآقصر ولو قصر في ابتداء السفر ثم رجع عن علم يعدو لا اعتبار باعلام البلدان ولا المزراع والبساتين وإن كان ساكن قريته ولو جمع سور قريته لم يشترط مجاوزة ذلك السور ولو كانت القرية في وهدة اعتبرت بنسبة الظاهر وفي المرتفعة أشكال ولو رجع لأخذ شيء نسيه قصر في طريقه إن كان مسافة والآقصر ولو أتم المقصر عمداً أعاد مطلقاً والجاهل بوجود التقصير معذور لا يعيد مطلقاً والناسي يعيد في الوقت خاصة ولو قصر المسافر اتفاقاً أعاد قصره

## كتاب الزكوة

وفيه أبواب (الاول) في زكوة المال وفيه مقاصد (الاول) في الشرائط وفيه فصلان: (الاول) في الشرائط العامة وهي اربعة (الاول) البلوغ فلا تجب على الطفل ، نعم لو صلوة واحدة على التمام والصادق عليه السلام علق القصر على ذلك (و الاقوى ما هو الاقرب عند المصنف - خ).

### قال دام ظلله : وفي المرتفعة اشكال

**اقول:** شرط القصر خفاء جدران السكنى بالبعد فلو ارتفعت ارتفاعاً خارجاً عن العادة احتمل اعتبارها بالنسبة إلى المعتادة (لان) اطلاق الشرع إنما يحمل على المعتاد المعهود (ولانه) لو اعتبر الخفاء حقيقة هنا لجازان يؤدي إلى عدم القصر في المسافة بين منزله ومقصده وفي صورة الاربعة مع الرجوع ليومه و الاقرب عندي اعتبار الخفاء حقيقة لان الصادق عليه السلام سئل متى يقصر المسافر فقال اذا توارى من البيوت (١) وهو من الصحاح و«اذا» تتضمن معنى الشرط واذا عدم الشرط عدم المشروط فلا يجوز قبل الغيبوبة..

## كتاب الزكوة

(اقول) الزكوة هي لغة النمو والطهارة وشرعاً صدقة راجحة مقدرة باصل الشرع ابتداءً ويسمى القدر الواجب في النصاب او عن النفس زكوة .

وفيه مقاصد: (الاول) في الشرائط وفيه فصلان (الاول) في الشرائط العامة

(١) ثلث خبراً من صلوة المسافر.



اتجر له الولي استجبت ولو ضمن واتجر لنفسه وكان ملياملك الربح واستحب له الزكوة ولو انتفى أحدهما ضمن والربح لليتيم ولازكوة ويستحب في غلات الطفل وأنعامه على رأى ويتناول التكليف الولي (الثاني) العقل فلا زكوة على المجنون وحكمه حكم الطفل فيما تقدم ، ولو كان يعتوره اشترط الكمال طول الحول (الثالث) الحرية فلا زكوة على المملوك سواء ملكه مولاه النصاب وقلنا بالصحة او منعناه نعم تجب الزكوة على المولى ولا فرق بين القن والمدبر وام الولد والمكاتب المشروط والمطلق الذي لم يؤد شيئاً ولو ادى وتحرر منه شيء وبلغ نصيبه النصاب وجبت فيه الزكوة خاصة وآلا فلا (الرابع) كمالية الملك .

واسباب النقص ثلاثة (الاول) منع التصرف فلا يجب في المغصوب والاضالوا

**قال دامظه : ويستحب في غلات الطفل وانعامه على رأى .**

**اقول:** هذا اختيار سلاز وابن ادريس وهو الاصح عندي لان الزكوة تكليف

والصبي ليس من اهل التكليف ولما صح نقله من قول احدهما عليهما السلام حين سئل عن مال اليتيم ليس فيه زكوة (١) وقول الباقر عليه السلام ليس في مال اليتيم زكوة (٢) واوجب الشيخان وابوالصلاح الزكوة في غلات الاطفال والمجانين ومواشيهم ، لقوله عليه السلام: في خمس من الابل شاة (٣) وهو عام ، وقال عليه السلام الصدقة في اربعة: في التمر والزبيب والحنطة والشعير ، (٤) وبين القدر بقوله عليه السلام: ليس فيما دون خمسة اوسق صدقة فلولم يجب في غلات الطفل ومواشيه لبيته ، وقال ابن حمزة تجب في مال الطفل (الصبي خ) ولم يذكروا المجنون (لما) صح عنهما عليهما السلام انهما قالا مال الطفل ليس عليه في العين الصامت شيء واما الغلات فان عليها الصدقة (واجبة خ) (٥) قال فيجب في الانعام بالاجماع المركب (واعلم) ان اجماع اصحابنا على انه قبل انفصال الحمل لازكوة في ماله كالميراث لا وجوبا ولا غيره وانما تثبت وجوبا على القول به واستحبابا

(١) ثلث ١ خبز ٧ من ابواب من تجب عليه الزكوة .

(٢) ثلث ١ خبز ٨ من ابواب من تجب عليه الزكوة .

(٣) ثلث ٢ خبز ١ من ابواب من تجب عليه الزكوة .

(٤) ثلث ٩ خبز ٨ من ابواب من تجب عليه الزكوة .

(٥) ثلث ١ خبز ٢ من ابواب من تجب عليه الزكوة .

المجحود بغيرينة ولا الدين علي المعسر والموسر علي رأى ولا المبيع قبل القبض اذا  
علي الحق بعد الانفصال فمنه يبدأ الحول والتكليف متوجه علي الولي وهو من  
باب الاسباب لا غير وللطفل في الآخرة اعواض دائمة لمشايتها الثواب.

قال دام ظله : ولا الدين علي المعسر والموسر علي رأى.

اقول: الخلاف انما هو في الدين الحال علي الموسر فالمختار عند والدي  
وجدى مذهب السيد المرتضى وابن الجنيد وابن ادريس وهو انه لازكوة في الدين  
مطلقا اذ متعلق الزكوة المالية غير التجارة هو الاعيان الشخصية لا الماهيات الكلية  
والدين من القسم الثاني ، وقال الشيخ في النهاية ان كان تأخير الدين من جهة المديون  
فزكاته عليه ، وان كان من جهة مالكة فعليه الزكوة. لنا ما رواه محمد بن علي الحلبي  
في الموثق عن الصادق عليه السلام قال قلت ليس في الدين زكوة قال الصادق لا (١) وترك  
الاستفصال في حكاية الحال مع قيام الاحتمال يدل علي عموم المقال ، ولان كل  
زكوة صدقة ولا شيء من الصدقة تثبت في الدين فلا شيء من الزكوة تثبت في الدين.  
اما الصغرى فلانه تعالى سمي الزكوة صدقة في قوله : **انما الصدقات للفقراء**  
(٢) الآية وقوله تعالى: **خضعن اموالهم صدقة تطهرهم وتزكيتهم بها** ، (٣) واما  
الكبرى فلما صح من قول الصادق عليه السلام لاصدقة (زكوة خ) علي الدين ولا علي المال  
الغائب عنك حتى يقع في يدك ، (٤) والنكرة المتقية للعموم فالغاية وهو قوله حتى  
يقع في يدك ان رجعت الي الجملة كقول بعضهم فالمطلوب وان رجعت الي الاخيرة  
فالمطلوب ايضا لدلالته علي دوام التقى (احتج) الشيخ بروايه درست عن الصادق عليه السلام  
قال ليس في الدين زكوة الا ان يكون صاحب الدين هو الذي يؤخره فاذا كان لا يقدر  
علي اخذه فليس عليه زكوة حتى يقبضه (٥) .

(اجاب) والدي بانه ان صح السند حمل علي الاستحباب جمعاً بين الادلة (قالوا)

- (١) ثلث ب ٦ خبر ٤ من ابواب من تجب عليه الزكوة .  
(٢) سورة التوبة آية ٥٩ . (٣) سورة التوبة آية ١٠٢ .  
(٤) ثلث ب ٥ خبر ٦ من ابواب من تجب وفيه لاصدقة .  
(٥) ثلث ب ٦ خبر ٧ من ابواب من تجب وفيه: درست عن عمر بن يزيد .



كان المنع من قبل البايع ولو اشترى نصاباً جرى في الحول حين العقد على رأيه وكذا لو شرط خياراً زائداً ولا يجب في الغائب اذا لم يكن في يده كيله ، ولم يتمكن منه ولو مضى على المفقود سنون ثم عاد زكاه لسنة استحباباً (الثاني) تسلط الغير عليه فلا يجب في المرهون وان كان في يده ولا الوقف لعدم الاختصاص ولا منذور الصدقة به ، واقرى في السقوط ما لو جعل هذه الاعنام ضحايا أو هذا المال صدقة بنذره شبهه اما لو نذر الصدقة باربعين شاة ولم يعين لم يمنع الزكوة اذا الدين لا يمنع الزكوة ، وفي النذر المشروط نظر .

فتفصيل رواية الوجوب وجه جمع ايضاً ولا ترجيح (قلنا) بل المرجح رواية الحلبي فانه يقتضي النقي الكلي للوجوب فيناقضه الاثبات الجزئي له (ولان) في المنفية اما التي (١) للوجوب اول القدر المشترك والندب (والاول) المطلوب (والثاني) يستلزمه اذنقى الكلي يستلزم نقي جميع جزئياته (والثالث) لا يستعمل في حال اطلاقه في نقي الاستحباب مع ثبوت الوجوب واجيب ايضاً عن حجة الشيخ بان مبناه على ان الاستثناء من النقي اثبات وهو ممنوع (قلنا) بين برهانه في الاصول والاصح عندي اختيار والدي (دام ظله خ) لان روايتي النقي احديهما صحيحة والاخرى موثقة ولم يثبت احد الوصفين في رواية الاثبات .

قال دام ظله ولو اشترى نصاباً جرى في الحول من حين العقد على رأيه .  
اقول: مبني هذه المسئلة ان العقد اذا استلزم خياراً اما باطلاقه او باشرطه هل يملك المشتري ملكاً تاماً ويتمكن من سائر التصرفات بالعقد او بانقضاء الخيار؟ الشيخ - اي الثاني فلا يجرى في الحول قبله وشيخنا والدي على الاول فيجرى في الحول من حين العقد وسيأتي مبناه في موضعه .

قال دام ظله : وفي النذر المشروط نظر

اقول: يريدان نذر الصدقة مثلاً بعين معينة هي نصاب زكوى المعلق بشرط قبل حصول الشرط الذي علق عليه النذر لا يخرج الملك اجماعاً لكن هل يمنع من

(١) هكذا في النسخ والصحيح هو ، في المنفية اما للوجوب الخ .

ولو استطاع بالنصاب ووجب الحج ثم مضى الحول على النصاب فالأقرب عدم منع الحج من الزكوة ، وإذا اجتمع الزكوة والدين في التركة قدمت الزكوة ، ولو حجر الحاكم على المفلس ثم حال الحول فلا زكوة ، ولو استقرض

التصرف (قيل لا) والالتقدم المشروط على الشرط لان منع التصرف انما هو لوجوب صرفه في النذر فعلى هذا يجب فيه الزكوة وينعقد عليه الحول ويخرج منه (وقيل بلى) لان صحة النذر تقتضى منعه عن اخراجه عن ملكه لان خروجه من ملكه يوجب بطلان النذر ومنعه عن التصرف يمنع عن انعقاد الحول فلا تجب فيه الزكوة وهو الاصح عندى لان اجتماع انعقاد الحول الموجب للوجوب بعده مع صحة النذر واستمراره يمكن استلزامه للمحال وكلما يمكن استلزامه للمحال فهو محال ، اما الاولى فلانهما لواجتماعا فوق الشرط وحال الحول ولم يكن له الا تلك العين استحق الفقير استحقاقا لازما ومصرف النذر استحقاق لازم وهو يستلزم اجتماع الضدين واما الثانية فضرورية لانه يمنع استلزام الممكن المحال .

**قال دام ظلّه : ولو استطاع بالنصاب ووجب الحج ثم مضى الحول على النصاب فالأقرب عدم منع الحج من الزكوة .**

**اقول:** المراد انه اذا استطاع المكلف بعين النصاب للحج وليس له غيره فوجب عليه الحج باجتماع شرائط الاستطاعة فبعد وجوب الحج عليه وقبل انقضاء اشهر الحج ولم يستطع قبله بغير ذلك تم حول الزكوة مستجمعا للشرائط وكان صرف الزكوة يزيل الاستطاعة لتقصان نفقته مثلا فهل يمنع وجوب الحج من وجوب الزكوة ام لا (قيل نعم) لانه لو وجبت الزكوة واستحق الفقراء في العين لفقدت الاستطاعة فان بقي وجوب الحج لزم ان يكون فقد الاستطاعة التامة في اول سنة استطاعته قبل تمام اشهر الحج غير مسقط لوجوبه وهو باطل اجماعا وان لم يبق وجوب الحج كان وجوب الزكوة مستلزما لارتفاع الواقع فترجيح الحادث على الباقي ترجيح من غير مرجح لوجوبهما معا وهو محال وان كلما يستلزم ثبوته نفي الآخر نافية وجود احد المتنافيين يمنع حدوث الآخر لان شرط وجود الحال خلو المحل عن منافيه ولانه كمنذور



الفقر النصاب وتركه حولا وجبت الزكوة عليه ، ولو شرطها على المالك لم يصح على رأى ، والنفقة مع غيبة المالك لا زكوة فيها لأنها في معرض الاتلاف و تجب مع حضوره (الثالث) عدم قرار الملك فلو وهب له نصاب لم يجز فيه الحول الأبعد القبول و القبض ولو أوصى له اعتبر الحول بعد الوفاة والقبول ولو استقرض نصابا جرى فى الحول حين القبض ولا تجرى الغنيمة فى الحول الأبعد القسمة ولا يكفي عزل الامام بغير قبض الغانم ولو قبض اربعمأة اجرة المسكن حولين وجب عند كل حول زكوة الجميع وان كانت فى معرض التشطير وكذا تجب على المرأة لو كمل الحول قبل الدخول فان طلقها اخذ الزوج النصف كملا وكان حق الفقراء عليها اجمع ولو تلف النصف بتفريطها تعلق حق الساعى بالعين وضمنت للزوج .

### تنبيه

امكان الاداء شرط فى الضمان فلوم يتمكن المسلم من اخراجها بعد الحول حتى تلفت لم يضمن ولو تلف بعض النصاب سقط من الفريضة بقدره ولو تمكن من الاداء بعد الحول واهمل الاخراج ضمن والكافروان وجبت عليه لكنها تسقط عنه بعد اسلامه ولا يصح منه اداؤها قبله و يستأنف الحول حين الاسلام و لو هلكت بتفريطه حال كفره فلا ضمان .

الصدقة (وقيل لا يمنع) وهو الاصح لان وجوب الحج متعلق بالذمة فكان كالدين ووجوب صرف هذا المال فى الحج قبل الحول كوجوب صرفه فى قضاء الدين اذالم يملك غيره ولم يحجر عليه فكما لا يمنع هذا لا يمنع ذلك.

قال دام ظله : ولو شرطها على المالك لم يصح على رأى .

اقول: اذا شرط المقرض الزكوة على المقرض وترك العين بحالها حولا لم يصح هذا الشرط ووجبت الزكوة عليه لان الزكوة لتزكية صاحب المال يأخذها من مالهاى تطهيره لقوله تعالى: خذ من اموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها (١) فلا يمكن ان تكون من مال الغير ولما صح من ان الصادق عليه السلام سئل على من الزكوة

## الفصل الثاني

### في الشرائط الخاصة

اما الانعام فشروطها اربعة ( الاول ) النصاب ( الثاني ) الحول وهو مضي احد عشر شهراً كاملة فاذا دخل الثاني عشر وجبت ان استمرت شرائط الوجوب طول الحول ، فلو اختل بعضها قبل كماله ثم عاد استوفى الحول من حين العود وفي احتساب الثاني عشر من الحول الاول أو الثاني اشكال ، والسخال ينعقد على المقرض او على المقرض؟ فقال على المقرض لان له نفعه ، (١) وترك الاستفصال عقيب السؤال مع قيام الاحتمال يقتضى عموم المقال، والتعليل يقتضى عدم صحة الشرط (احتج) الشيخ برواية منصور بن حازم الصحيحة عن الصادق عَلَيْهِ السَّلَامُ في رجل استقرض مالا وحال عليه الحول وهو عنده فقال ان كان الذى اقرضه يؤدى زكوته فلا زكوة عليه وان كان لا يؤدى ادى المستقرض (٢) (والجواب) لا يدل على مطلوبكم لانه لم يتعرض للاشراط ولا للوجوب .

### الفصل الثاني في الشرائط الخاصة

قال دام ظله: وفي احتساب الثاني عشر من الحول الاول او الثاني اشكال اقول: ينشأ من اصاله عدم النقل والحول اللغوى اثنا عشر شهراً ووجوبه فيه لا يقتضى عدم كونه من الاول بمعنى انه لا يكون مبدء لحول ثان (ومن) ان الاحد عشر شهراً زمان يجب بمضيه الزكوة و كل زمان يجب بمضيه الزكوة فهو الحول الشرعى اما الصغرى فاجماعية واما الكبرى فلقول النبي ﷺ لازكوة فى مال حتى يحول عليه الحول (٣) و (لما) صح من قول الصادق عَلَيْهِ السَّلَامُ فلا تزكته حتى يحول عليه الحول (٤) الحديث و الاصح عندي عدم احتسابه من الاول لقول الباقر عَلَيْهِ السَّلَامُ اذا

(١) ثل ب ٧ من ابواب من تجب عليه الزكوة .

(٢) ثل ب ٧ خبر ٢ من ابواب من تجب عليه الزكوة .

(٣) نقل نحوه فى ثل ب ١٥ خبر ١ من ابواب زكوة الذهب .

(٤) ثل ب ٥ خبر ٢ - ٣ من ابواب من تجب عليه الزكوة .



حولها من حين سومها ولا يبني على حول الامهات فلو كان مخنده أربع ثم نتجت وجبت الشاة اذا استغنت بالرعى حولاً، ولو تلف بعض النصاب قبل الحول فلازكوة وبعده يجب للجميع ان فرط والا فبالنسبة، ولو ملك خمسا من الابل نصف حول ثم ملك اخرى ففى كل واحدة عند كمال حولها شاة ولو تغير الفرض بالثاني بان ملك احدى وعشرين فالشاة عند تمام حول نصابها واحد وعشرون جزء من ستة وعشرين جزء من بنت مخاض عند حول الزيادة ولو ملك اربعين شاة ثم اربعين فلاشء فى الزائدة ولو ملك ثلاثين بقرة وعشراً بعد ستة اشهر فعند تمام حول الثلاثين تباع أو تبعة وعند تمام حول العشر ربع مسنة فاذا تم حول آخر على الثلاثين فعليه ثلاثة ارباع مسنة فاذا حال آخر على العشر فعليه ربع مسنة وهكذا ويحتمل التبيع وربع المسنة دائماً وابتداء حول الاربعين عند تمام حول الثلاثين ولو ارتد فى الاثناء عن قطرة استأنقورثته دخل الثانى عشر فقد حال عليه الحول ووجبت عليه الزكوة (١) و الفاء تقتضى التعقيب بلا فصل فباول جزء منه يصدق انه حال عليه الحول و«حال» فعل ماض لا يصدق الآتيا

قال دام ظله : ولو ملك ثلاثة بقرة وعشرا بعد ستة اشهر فعند تمام حول الثلاثين تباع أو تبعة وعند تمام حول العشر فعليه ربع مسنة فاذا تم حول آخر على الثلاثين فعليه ثلاثة ارباع مسنة فاذا حال آخر على العشر فعليه ربع مسنة وهكذا ويحتمل التبيع وربع المسنة دائماً وابتداء حول الاربعين عند تمام حول الثلاثين

اقول: اما وجوب التبيع فى الحول الاول فظاهر لانه قد تم نصابه و حال عليه الحول واما وجوب ربع المسنة عند تمام حولها فلانه ملك اربعين سائمة زكوية فيجب فى العشر ربع مسنة لانا نسط المسنة على اجزاء النصاب مع اعتبار الحول كيلا يضيع على الفقراء او يتضرر المالك و عدى فى هذا نظر وسيأتى (ووجه الثانى) اعتبار كل نصاب بحوله لتعذر الجمع (ووجه الثالث) سقوط اعتبار النصاب الاول عند تملك النصاب الثانى ولا يمكن اعتباره من حين ملك العشر لانه ان بنى على الاول يتضرر

(١) ثل ب ١٢ خبر ١ من ابواب زكاة الذهب .

الحول ويتم لو كان عن غيرها (الثالث) السوم فلا زكوة في المعلوفة ولو يوماً في اثناء الحول بل يستأنف الحول من حين العود الى السوم ولا اعتبار بالسائمة سواء علفها مالها أو غيره باذنه أو بغير اذنه من مال المالك أو سواء كان العلف لعذر كالثلج أو لا ولا زكوة في السخال حتى تستغنى عن الامهات وتسوم حولاً (الرابع) ان لا تكون عوامل فلا زكوة في العوامل السائمة وفي اشتراط الانوثة قولان

المالك ولا يمكن ذلك ايضاً وان اسقط الاول ضاع حق الفقراء (وعندي) في هذه المسألة نظر لان الزكوة متعلقة بالعين تعلق الشركة فاذا استحق الفقير عند تمام حول الثلثين بقرة من النصاب عينه فيلزم شيان (احدهما) نقصه عن الاربعين فبطل حول الاربعين واستؤنف عند تمام النصاب حول الاربعين (وثانيهما) ان وجوب اخراج الفريضة بعينها كاشف عن سقوط اعتبار كل ذلك النصاب الذي يخرج عنه في انعقاد حول آخر في اثناء ذلك الحول الذي وجبت الفريضة عند انتهائه لفريضة أخرى اجماعاً اما عنه فظاهر واما بالنسبة الى غيره فلتوقف الوجوب في كل واحد على مصاحبة الوجوب في غيره في الابتداء توقف معية لا توقف دور .

وكذا في انعقاد الحول لانه لو اختلف شرط في واحد من النصاب في اثناء الحول سقط اعتباره في الكل وان لم يتوقف وجوب الاداء بعد حولان الحول على الكل فتمتظهر اتحاد الكل في انعقاد الحول دفعة من اوله الى آخره وعلى هذا استقر رأى المصنف فلا يتحقق لهذه المسائل على رأى المصنف بل يتحقق على وجوب الزكوة في الذمة وليس لنا هذا القول ، قال والدي المصنف لما سأله عن ذلك انه يمكن تأتيها على قول الشيخ الطوسي حيث قال انه يقدم الزكوة معجلة ولا ينقص بها النصاب فعرفنا ان ملك الفقير لا يخرج النصاب عن انعقاد الحول عنده ، والاصح عندي انه يبتدئ حول الاربعين بعد تمام حول الثلثين ان كمل حول الاربعين كأن ملك احد عشر وفرض المصنف مالك عشرة لا ينافيه لظهور المقصود ولا يحتمل عندي غير ذلك وانما طولنا الكلام في هذه المسئلة لانها موضع اشتباه

قال دام ظلّه : وفي اشتراط الانوثة قولان .



واما الغلات فشر وطها ثلاثة

الاول النصاب (الثاني) بدو الصلاح وهو اشتداد الحب واحمرار الثمرة (التمر) (خل) أو اصفرارها وانعقاد الحصرم على رأى (الثالث) تملك الغلة بالزراعة لا غيرها كالابتاع والاتهاب نعم لو اشترى الزرع او ثمرة النخل قبل بدو الصلاح ثم بدأ صلاحها في ملكه وجبت عليه ولو انتقلت اليه بعد بدو الصلاح فالزكوة على الناقل ولو مات و عليه دين مستوعب وجبت الزكوة ان مات بعد بدو صلاحها والا فلا ولو لم يستوعب وجبت وعامل المساقاة والمزارعة يجب عليه في نصيبه ان بلغ النصاب.

واما النقدان فشر وطها ثلاثة:

الاول النصاب (الثاني) حول الانعام (الثالث) كونهما مضروبين منقوشين بسكة المعاملة او ما كان يتعامل بها .

(تتمة)

يشترط في الانعام والتقديين بقاء عين النصاب طول الحول فلو عاوض في اثنائه بغيره سقطت سواء كان بالجنس او بغيره وسواء قصد الفرار اولا وكذا لو صاغ النقد

اقول : شرطها سلار لقوله عَلَيْهِ في خمس من الابل شاة واسقاط التاء من العدد دليل على الانوثة وهو ضعيف لان تعلق الحكم على الوصف لا يدل على نفيه عما عداه والحق انه لا يشترط لعموم الامر ولقول الباقر والصادق عليهما السلام فرض الله الزكوة مع الصلوة في الاموال وسنها رسول الله صلى الله عليه وسلم في تسعة اشياء وعفى عما سواه من الذهب والفضة والابل، الحديث (١) .

قال دام ظله : وبدو الصلاح هو اشتداد الحب واحمرار التمر او اصفرارها وانعقاد الحصرم على رأى .

اقول: هذا هو المشهور وقال ابن الجنيد لا تجب الزكوة حتى يسمى تمرا او زيبيا وحنطة او شعيراً وهو ببلوغها حداً الجفاف ومنعه في الحنطة والشعير ظاهر فانه يسمى بذلك ما انعقد حبه واما في التمر فقد نقل عن اهل اللغة ان البسرتمر والتقل على

(١) ثل ب ٨ خبر ٤ من ابواب ما تجب فيه الزكوة.

حلياً محرماً أو محلاً أما لو عاوض أو صاغ بعد الحول فإن الزكوة تجب ولو باع في الأثناء بطل الحول فإن عاد بفسخ أو بعيب استوفى حين العود ولو مات استأقوارته الحول إن كان قبله والا وجبت .

### المقصد الثاني في المحل

إنما تجب الزكوة في تسعة اجناس : الأبل والبقر والغنم والحنطة والشعير والتمر والزبيب والذهب والفضة والمتولد بين الزكوى وغيره يتبع الاسم فهنا فصول :  
 الأول في النعم وفيه مطالب (الأول) مقادير النصب والفرائض أما الأبل فنصبها اثني عشر فخمس في كل واحد هو خمس شاة ثم ست وعشرون وفيه بنت مخاض وهي ما دخل في الثانية فأمها ما خض أي حامل ويجزى عنها ابن لبون ويتخير في الأخراج لو كانا عنده وفي الشراء لو فقدتهما ، ثم ست وثلاثون وفيه بنت لبون وهي ما دخل في الثالثة فصار لها لبن ، ولا يجزى الحق الأبالقيمة ، ثم ست وأربعون وفيه حقة وهي ما دخل في الرابعة واستحقت الحمل أو الفحل ، ثم إحدى وستون وفيه جذعة وهي ما دخل في الخامسة ، ثم ست وسبعون وفيه بنت لبون ، ثم إحدى وتسعون وفيه حقتان ، ثم مائة وأحدى وعشرون فتجب في كل خمسين حقة وفي كل أربعين بنت لبون وهكذا دائماً ، ويتخير المالك لو اجتمعا ولا يجزى عن مأتين حقتان وبنت لبون ونصف ولا يجزى في أربع مائة أربع حقا وخمس بنات لبون وفي أجزاء بنت المخاض عن خمس شاة مع قصور القيمة عنها نظر .

خلاف الأصل (قالوا) متعارف عند العرف ما قلناه (قلنا) المجاز خير من الاشتراك والنقل (قالوا) راجح في الاستعمال (قلنا) الحقيقة أولى وإن كانت مرجوحة .

### المقصد الثاني في المحل

قال دام ظلّه : وفي أجزاء بنت المخاض عن خمس شاة مع قصور القيمة عنها بل وعن شاة في الخمس مع قصور القيمة نظر (١) .

أقول : هنا مسئلتان (١) أجزاء بنت المخاض عن خمس شاة أمام مساواة

(١) هكذا ، وإن ترمي اختلافه مع المتن .



واما البقر فنصبها اثنان ثلاثون وفيها تبع او تبعية وهو ما كمل له حول واربعون وفيه مسنة وهي ما كمل لها حولان ولايجزى المسن (عنها الا بالقيمة خ) و يجزى عن التبعية واما الغنم فنصبها خمسة اربعون وفيه شاة ثم مائة واحدى وعشرون وفيه شاتان ثم مأتان وواحدة ففيه ثلاث شياة ثم ثلاثمائة وواحدة ففيه اربع على رأى ثم اربعمائة ففي كل مائة شاة وهكذا دائما وقيل بل يؤخذ من كل مائة شاة في الرابع.

القيمة او زيادة قيمتها عن قيمة الشياة فيجزى قطعا ، واما مع قصور قيمتها عنها ففيه احتمالان : الاجزاء لاجزائها عن الاكثر فيجزى عن الاقل اذ النصاب الثاني لاينفى الوجوب في الاول بل الوجوب باق، وفريضة الثاني تجزى عن فريضة الاول وعن الزيادة ويحتمل عدمه لان الواجب منحصر في العين او القيمة وليست باحداهما وهذا هو الحق عندي (ب) اذا قلنا باجزائها عن الخمس الشياة تجزى عن الواحدة اصالة بطريق الاولوية (واعلم) ان مبنى هذه المسائل التي توردها كهاتين المسئلتين وشبههما هو ان الشاة الواجبة في خمس من الابل هل هي بدل ام اصل احتمالان: منشأهما تعارض المجاز والاضمار في قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ في خمس من الابل شاة (١) ولفظة «في» حقيقة في الظرفية فان حملناه على الحقيقة لزم الاضمار وهو قدر الشاة فتكون الشاة بدلا دفعا لنقص التشقيص المستلزم للضرر ويعضده اختيار الاصحاب وهو تعلق الزكوة بالعين تعلق الشركة وان حملناه على السببية كقوله عَلَيْهِ السَّلَامُ في النفس المؤمنة مائة من الابل كانت اصلا لكن استعمال لفظة «في» في السببية مجاز فعلى الاول تجزى لانا بينا انه مساو لخمس الشياة فما زاد لما قلنا من اجزائه عن الزائد فتجزى عن الواحدة ، وعلى الثاني لا تجزى مع قصور القيمة .

قال دام ظله: ثم ثلاثمائة وواحدة ففيه اربع على رأى .

اقول: هذا اختيار الشيخ وابن الجنيد لقول الباقر والصادق عَلَيْهِمَا السَّلَامُ فاذا بلغت ثلاثمائة ففيه مثل ذلك ثلث شياة فاذا زادت واحدة ففيها اربع شياة الحديث (٢) .

قال دام ظله: وقيل بل يؤخذ من كل مائة شاة في الرابع .

(١) ثل ب ٢ خبر ١- ٢ من ابواب ما تجب فيه الزكاة.

(٢) ثل ب ٦ خبر ١ من ابواب زكوة الانعام

ويظهر الفائدة في الوجوب والضمان .

**اقول:** هذا هو قول السيد المرتضى وابني بابويه وسلاز و ابن ادريس وامام المجتهدين والدى في النهاية والمنتهى ، لرواية محمد بن قيس الصحيحة عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال ليس فيما دون الاربعين من الغنم شيء فاذا كانت اربعين ففيها شاة الى عشرين ومائة فاذا زادت واحدة ففيها شاتان الى المائتين فاذا زادت واحدة ففيها ثلاث من الغنم الى ثلاثمائة فاذا كثرت الغنم ففي كل مائة شاة (١) الحديث وتحصل الكثرة بانضمام واحدة اليها وهذا هو الاصح عندي.

**قال دام ظله :** ويظهر الفائدة في الوجوب والضمان .

**اقول:** لما ذكر ان في ثلثمائة وواحدة قولين احدهما انه يجب اربع شياة والآخر انه يترك الاعتبار ، ويجب في كل مائة شاة ذكر مسئلتين يظهر فيهما حكم كل من القولين واليه اشار بقوله وتظهر الفائدة (ا) قدر الواجب وانه على الاول اربع شياة وعلى الثاني ثلاث شياة واليه اشار بقوله في الوجوب (ب) الضمان و نورد في مثاله صورتين (١) لوتلفت الواحدة بغير تفريط بعد الحول و قبل امكان الاداء ، فعلى الاول تقسط الاربع الشياة على ثلثمائة جزء وجزء واحد ويسقط منه جزء واحد، وهو اربعة اجزاء من ثلثمائة جزء وجزء واحد من شاة فيبقى الواجب عليه ثلاث شياة ومائة جزء وسبعة وتسعون جزء من ثلثمائة جزء وجزء من شاة (واما على القول الآخر) فلا يقسط الثلاث على ثلثمائة جزء وجزء لان الواحد الزائد شرط في تعيين الفرض وليست جزء من محل الوجوب لتصريح الرواية بان في كل مائة شاة فلم يتعلق الواجب بشيء من الزائدة وفي الرواية الاولى تصريح بتعلق الفرض بالمجموع المركب من ثلاثمائة وواحدة وكل واحد من اجزاء محل مجموع الفرض محل لكل واحد من اجزائه (واقول) الضابط ان التالف ان كان زائدا على محل الواجب لم يسقط شيء بسببه وان كان جزء من محل الوجوب سقط من مجموع الفريضة ما نسبته اليها كنسبة التالف الى محل الوجوب .

(١) ثلث ٦ خبر ٢ من ابواب زكوة الانعام



## المطلب الثاني في الاشناق

كلما نقص عن النصاب يسمى في الابل شنقا وفي البقر وقصا وفي الغنم و باقى الاجناس عفواً فالنسح من الابل نصاب وشنق وهو اربعة ولاشئ فيه فلو تلف بعد الحول قبل امكان الاداء لم يسقط من الفريضة شئ وكذا باقى النصب مع الاشناق ولا يضم بالاشخصين وان وجدت شرائط الخلطة كما لا يفرق بين مالى شخص واحد وان تباعدا .

## المطلب الثالث في صفة الفريضة

الشاة المأخوذة في الابل أو الغنم اقلها الجذع من الضأن وهو ما كمل سبعة اشهر ومن المعز الثنى وهو ما كمل سنة والخيار الى المالك في اخراج ايهما شاء ، ولا تؤخذ مريضة ولا هرمة ولا ذات عوار ولا الربي وهي الوالدة (الوالد خل) الى خمسة عشر يوما ولا الاكولة وهي المعدة للاكل ولا فحل الضراب ، ولو كان النصاب مريضا او معيالم يكلف الصحيح ويجزى الذكر والانى في الغنم ومن غير غنم البلدوان قصرت قيمتها ولا خيار للساعى في التعيين بل للمالك ، والعراب و البخاتي من الابل جنس و عراب البقر والجاموس جنس والضأن والمعز جنس والخيار الى المالك في الاخراج من اى الصنفين في هذه المراتب ، ويجوز اخراج القيمة في الاصناف التسعة والعين افضل ، ولو فقدت بنت المخاض دفع بنت اللبون واسترد شاتين او عشرين درهما ولا اعتبار هنا بالقيمة السوقية قلت عنه او زادت عليه ولو انعكس الفرض دفع بنت المخاض وشاتين او عشرين درهما وكذا الجبران بين بنت اللبون والحقة وبين الحقة والجذعة

(ب) لو تلف مائة بغير تقريظ بعد الحول وقبل امكان الاداء فالاقوى وجوب شاتين لان عقاد الحول على وجوب شاة في كل مائة (ويحتمل) وجوب ثلاث شياة لانه مالك لمأتين وواحدة حولا والزيادة لم تكن مؤثرة لعلم المكلف بانتفاء شرط التكليف فيها . ويضعف بانه عند حصول النصاب الثانى يسقط اعتبار الاول ويبقى بسبب وجوب الزكوة مجموع النصاب الثانى (وفيه نظر) لانه لو تلف منه واحدة قبل تمام الحول بيوم كان الواجب ما فى النصاب الاول وكلما وجب انعقد الحول له على نصابه و هي قاعدة اجماعية فالتلف كاشف .

ولو وجد الأعلى والادون فالخيار اليه ولو تضاعفت الدرجة فالقيمة السوقية على رأى  
وكذا ما زاد على الجذع واسنان غير الابل .

## الفصل الثاني فى النقدين

للذهب نصابان عشرون مثقالا ففيه نصف دينار ثم اربعة وفيها قيراطان وهكذا  
دائما ولازكوة فيما نقص عنهما وان خرج بالتام وللفضة نصابان مأتادرم ففيه خمسة  
دراهم ثم اربعون وفيها درهم ولازكوة فيما نقص عنهما ولوحبة والدرهم ستة دوانيق  
والدانق ثمانى (ثمان خل) حبات من اوسط حب الشعير والمثاقيل لم تختلف فى جاهلية  
ولا اسلام اما الدراهم فانها مختلفة الاوزان واستقر الامر فى الاسلام على ان وزن الدرهم  
سنة دوانيق كل عشرة منها سبعة مثاقيل من ذهب ولو نقص فى اثناء الحول أو بادل بجنسه  
أو بغيره او اجتمع النصاب من النقدين او كان حليا محرما او محللا أو آنية أو آلة او  
سائك او نقاراً او تبرأ وان فعل ذلك قبل الحول فلازكوة وبعده تجب .

## فروع

(الاول) يكمل جيد النقرة برديها كالناعم و الخشن ثم يخرج من كل جنس

قال دام ظله : ولو تضاعفت الدرجة فالقيمة السوقية على رأى .

اقول: اذا كان ما عنده اكثر واقل مما وجب عليه بدرجتين كبنت المخاض و  
الحقة قال الشيخ فى المبسوط و ابو الصلاح يخرج بتضاعف الجبران وقال امام المجتهدين  
والدى المصنف ، وابن ادريس يخرج بالقيمة السوقية لان تقدير الابدال انما يكون  
بنص الشارع وغيره عدول عن النص بغير دليل فلا يصح (احتجوا) بان بنت المخاض مع  
شاتين مساوية لبنت لبون ، وبنت اللبون مع شاتين مساوية للحقة ، ومساوى المساوى  
مساو ، فبنت المخاض مع اربع شياة مساوية للحقة (والجواب) ان الاعتبارين بنت  
اللبون مع الشاتين لا مساويها وهكذا فى ثلاث درجات وقوله «ولو تضاعفت الدرجة»  
يريد به فى اسنان الزكوة من الابل لا غيرها فلودفع عن الجذعة ثنية مع طلب الجبران  
لم يجز وهو الاصح عندى ولا مع عدم الجبران مع النقصان فى القيمة السوقية لانها ليست  
من اسنان الابل المأخوذة فى الزكوة .



بقدره (الثاني) لازكوة في المغشوشة مالم يبلغ قدر الخالص نصابا وان كان الغش اقل ولو جهل مقدار الغش الزم التصفية ان ما كس مع علم النصاب لا بدونه ولو علم النصاب و قدر الغش اخرج عن الخالص مثلها وعن المغشوشة منها (الثالث) لا يجزى المغشوشة عن الجياد وان قل (الرابع) لو كان الغش مما تجب فيه الزكوة وجبت عنهما فان اشكل الاكثر منهما ولم يمكن التمييز اخرج ما يجب في الاكثر مرتين استحبابا فلو كان قدرا حد التقدين ستمائة والآخر اربعمائة اخرج زكوة ستمائة ذهبا وستمائة فضة ويجزى ستمائة من الاكثر قيمة واربعمائة من الاقل (الخامس) لو تساوى العيارو اختلفت القيمة كالرضوية والراضية استجب التقسيط واجزأ التخخير .

### الفصل الثالث في الغلات

ولها نصاب واحد وهو بلوغ خمسة أوسق كل وسق ستون صاعا كل صاع اربعة امداد كل مد رطلان وربع بالعراقي ورطل ونصف بالمدني ولازكوة في الناقص فاذا بلغت النصاب وجب العشر، ان سقيت سيفا أو بعلا او عذبا، ونصف العشران سقيت بالعزب والدوالي والنواضح فان اجتمع حكم للاكثر ويقسطن مع التساوى ثم كلما زادت وجبت بالحساب، وتتعلق الزكوة عند بدو صلاحها والاخراج واعتبار النصاب عند الجفاف حال كونها تمراً أو زيبيا وفي الغلة بعد التصفية من التبن او القشر، وانما تجب الزكوة بعد المؤن جمع كالبذر وثمر الثمرة وغيره لاثمن اصل النخل و بعد حصة السلطان ولا يتكرر الزكوة فيها بعد الاخراج وان بقيت أحوالا، ولا يجزى اخذ الرطب عن التمر ولا العنب عن الزبيب و لو اخذه الساعي رجع بما نقص عند الجفاف .

### فروع

(الاول) -تضم الزروع المتباعدة والثمار المتفرقة في الحكم سواء اتفقت في الايناع (١) او اختلفت وما يطلع مرتين في الحول يضم السابق الى اللاحق (الثاني) (متن)

الحنطة والشعير جنسان هما لا يضم أحدهما الى الآخر (الثالث) العلس حنطة حبتان منه في كمام على رأى والسلت يضم الى الشعير لصورته ويحتمل الى الحنطة لاتفاقهما طبعاً وعدم الانضمام (الرابع) لا يسقط العشر بالخراج في الخراجية (الخامس) لو اشكل الاغلب في السقي فكالاستواء .

**قال دام ظله : العلس حنطة حبتان منه في كمام واحد على رأى.**

**اقول:** قال بعض اصحابنا العلس نوع برأسه لا تجب فيه الزكوة وهو اختيار والدى المصنف في المختلف وابن ادريس للاصل ولقول الصادق ع فرض الله الزكوة مع الصلوة في الاموال وسنها رسول الله صلى الله عليه وسلم في تسعة اشياء وعفى عما سواهن: في الذهب والفضة والابل والبقر والغنم والحنطة والشعير والتمر والزبيب (١) الحديث، والاصل عدم الترادف وقال الشيخ انه نوع من الحنطة ويجب فيه الزكوة لانه لما كانت معرفة الحقائق في انفسها امراً مشكلاً علق الشارع الاحكام على الاسماء وانما يعرف الوضع من اللغة وقال صاحب الصحاح العلس ضرب من الحنطة تكون حبتان منه في قشر وهو طعام اهل صنعاء .

**قال دام ظله : والسلت يضم الى الشعير لصورته ويحتمل الى الحنطة لاتفاقهما طبعاً وعدم الانضمام .**

**اقول:** الاول قول الشيخ ووجهه ان الاجسام اذا تساوت في الصورة النوعية اتحدت في الماهية فيتساوى كل الافراد في الاسم الموضوع للماهية الكلية فيتساوى في الحكم المعلق عليه (والثاني) قول بعض الاصحاب لان الطبيعة صادرة عن الصورة النوعية معلولة لها فلما لم يوجد الطبيعة صادرة عن الشعير علمنا عدم الصورة النوعية التي باختلافها تختلف الماهية فلم يكن من الشعير ووجد خاصية الحنطة فيه وهو الطبيعة المختصة بها فكان منها (ووجه) الثالث اختلافهما عرفاً ولغة والاحكام منوطة بهما وللاصل والحق الاول وقال صاحب الصحاح السلست ضرب من الشعير ليس له قشر كانه الحنطة وهو يقوى الاول والاقوى عندي انه لا يضم الى احدهما في الزكوة

(١) ثلث ١ خبر ١ من ابواب ما تجب فيه الزكوة



وهل الاعتبار في الاغلبية بالاكثر عدداً او نفعا اونموا؟ الاقرب الثاني ( السادس ) مع اتحاد الجنس يؤخذ منه ومع الاختلاف ان ما كس قسطنط ( السابع ) يجوز للساعي الخرص فيضمن المالك حصة الفقراء او الساعي حصة المالك او يجعل حصة الفقراء امانة في يد المالك فليس له الاكل حينئذ ومع التضمن لوتلف من الثمرة شيء بغير تفريط او أخذه ظالم سقط الضمان عن المتعهد ويجوز تخفيف الثمرة بعد الخرص مع الحاجة فيسقط بحسابه ويجوز القسمة على رؤس النخل و البيع ولو ادعى المالك النقص المحتمل قبل دون غيره و يقبل قوله لو ادعى الجائحة أو غلط الخارص او التلف من غير سبب لا كذب الخارص عمداً ( الثامن ) الرطب الذي لا يصير تمراً تجب الزكوة فيه ويعتبر بالخرص على تقدير الجفاف ان بلغ النصاب وجبت و يخرج منه عند بلوغه رطباً وكذا العنب ( التاسع ) يكفي الخارص الواحد لو باع الثمرة بعد الخرص والضمان صح البيع ولو كان قبله بطل في حصة الفقراء ما لم يضمن القيمة

**مسألة** - الزكوة تجب في العين لا النعمة فان فرط ضمن والتأخير مع امكان التفريق او الدفع الى الساعي او الامام تفريط ولو اهل المالك الاخراج من النصاب الواحد حتى تكرر الحول فزكوة واحدة ولو كان اكثر من نصاب جبر ناقص الاول بالزيادة فلو حال على تسع حولان فشاتان و هكذا الى ان ينقص عن النصاب فلا يجب شيء و يصدق المالك في عدم الحول وفي الاخراج من غير بينة ولا يمين ويحكم عليه لو شهد عليه عدلان .

**قال دام ظله :** وهل الاعتبار في الاغلبية بالاكثر عدداً او نفعا اونموا؟

**الاقرب الثاني .**

**اقول:** الكثرة حقيقة في الكم المنفصل وهو العدد واللفظ عند الاطلاق انما يحمل على حقيقته والاغلب المراد به الاكثر ، ووجه الثاني ان الزكوة تابعة للنمو فكان اعتباره اولى وهو الاصح عندي .

## المقصد الثالث

فيما يستحب فيه الزكوة وفيه، طالبان

الاول مال التجارة على رأى و هو المملوك بعقد معاوضة للاكتساب عند

## المقصد الثالث فيما يستحب فيه الزكوة

قال دام ظلّه: الاول مال التجارة على رأى.

اقول: اختلف علمائنا في زكوة مال التجارة على قولين فالأكثر على الاستحباب،

وهو اختيار الشيخين و المرتضى و ابي الصلاح و ابن البراج و سلاز و ابن ابي عقيل و والدى المصنف و جدى و هو المختار عندى ، و قال بعضهم بالوجوب و هو الظاهر من كلام ابنى بابويه (لنا) الاصل و مارواه زرارة فى الصحيح قال كنت قاعداً عند ابي- جعفر عليه السلام و ليس عنده غير ابنه جعفر قال يا زرارة ان اباذر و عثمان تنازعا على عهد رسول الله ﷺ فقال عثمان كل مال من ذهب او فضة يدارو يعمل به و يتجر به ففیه الزكوة اذا حال عليه الحول و قال ابوذر اما ما تجر به او دير و عمل به فليس فيه الزكوة و انما الزكوة فيه اذا كان ركازاً و كنزاً موضوعاً فاذا حال عليه الحول فعليه الزكوة فاخصمنا فى ذلك الى رسول الله ﷺ فقال عليه السلام القول ما قاله ابوذر (١) (وفى الصحيح) عن هشام بن سالم قال سئل ابو عبد الله عليه السلام عن رجل كان له مال كثير فاشترى به متاعاً ثم وضعه فقال هذا متاع موضوع فاذا احببت بيعته فيرجع الى رأس مالى و افضل عليه هل عليه فيه صدقة و هو متاع قال لا حتى يبيعه قال فهل يؤدى عنه لمامضى ان باعه اذا كان متاعاً قال لا (٢) .

احتج الموجبون بما رواه ابو الربيع الشامى عن الصادق عليه السلام فى رجل اشترى متاعاً فكسده عليه متاعه و قد كان زكى ماله قبل ان يشتري به هل عليه زكوة او لا حتى يبيعه قال ان كان امسكه التماس الفضل على رأس المال فعليه الزكوة (٣) و فى

(١) ثل ب ١٤ خبر ١ من ابواب ما تجب فيه الزكوة .

(٢) ثل ب ١٤ خبر ٢ من ابواب ما تجب فيه الزكاة وفيه: هشام بن سالم عن سليمان بن

خالد قال الخ .

(٣) ثل ب ١٣ خبر ٤ من ابواب ما تجب فيه الزكوة .



التملك فلا يستحب في الميراث ولا الهبة ولا ما يقصد به القنية ابتداءً وانتهاءً ولا ما يرجع إليه بالعيب ولا عوض الخلع ولا النكاح ولا ما يقصد به الاكتساب بعد التملك ، ولو اشترى عرضاً للقنية بمثله ثم رد ما اشتراه بعيب أو رد عليه ما باعه به فأخذه على قصد التجارة لم ينقذ لها ، ولو اشترى عرضاً للتجارة بعرض قنية فرد عليه بالعيب انقطع حول التجارة ، ولو كان عنده عرض للتجارة فباعه بآخر للقنية ثم رد عليه لم يكن مال التجارة لانقطاع التجارة بقصد القنية ، ولا بد من استمرار نصاب احد النقيدين طول الحول فلو نقص في الاثناء ولو حبة فلا زكوة ومن عدم الخسران فلو طلب بنقص من رأس المال ولو حبة سقطت الآن يمضي أحوال كذلك فيستحب زكوة سنة ولو طلب في اثناء الحول بزيادة فحول الاصل من حين الانتقال و الزيادة من حين ظهورها ، ولو اشترى بنصاب زكوة في اثناء الحول متاع التجارة استأنف حولها من حين الشراء على رأى ولو كان اقل من نصاب استأنف اذا بلغه . والزكوة تتعلق بقيمة المتاع لا

الحسن عن محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام نحوه (١) (ولعموم الامر) (والجواب) ان الرواية ان سلم سندها فهي محمولة على الاستحباب لما تقدم وعموم الامر ممنوع لورود البيان بالرواية الصحيحة المذكورة قبل .

**قال دام ظلّه : ولو اشترى بنصاب زكوة في اثناء الحول متاع التجارة استأنف حولها من حين الشراء على رأى .**

**اقول :** الاصل في هذه المسئلة انه هل يبى حول التجارة على حول القنية ام لا قال والدى المصنف لا مطلقاً وقال الشيخ يبى على حول النقد لا غيره بمعنى ان العوض الذى ملك به عوض التجارة ان كان نصاباً من احد النقيدين تدانقده عليه حول القنية بنى حول التجارة على حول المالية والالم بين وان كان من جنسه (احتج) المصنف بقول النبي ﷺ لازكوة في مال حتى يحول عليه الحول (٢) فحول القنية انقطع بخروج المحل وحول التجارة متأخر عن سببه وهو عقيد المعاوضة لها لاستحالة تقدم المسبب على سببه و لاختلاف شروط الزكوتين والمحل فان محل القنية الشخص لا النوع و

(١) ثل ب ١٣ خبر ٣ من ابواب ما تجب فيه الزكوة .

(٢) سنن ابى داود - باب في زكوة السائمة .

بعينه ويقيم بالنقدين ويستحب لو بلغه بأحدهما دون الآخر والمخرج ربع عشر القيمة  
ان شاء اخرج من العين .

## فروع

(الاول) لوملك اربعين شاة للتجارة فحال الحول وجبت المالية وسقطت الاخرى  
ولو عاوض اربعين سائمة بمثلها للتجارة استأنف حول المالية على رأى ( الثانى )

محل التجارة القيمة (احتج) الشيخ بان قد زكوة فيها واحد و متعلقهما واحد  
لان القنية متعلقة بالنقد والتجارة متعلقة بقيمة المتاع وهو من جنس النقد فصار ابدا  
له بجنسه ، ويبنى فى القنية اذا بادل به بالجنس على حول الاصل عنده ففى التجارة اولى ،  
و كونها قنية او تجارة اختلاف فى السبب والاسباب الشرعية علامات لا يؤثر زوال احدها  
مع بقاء الاخر (والجواب) المنع من اتحادهما واتحاد متعلقهما (واعلم) ان مبدأ حول  
التجارة على ما قال والدى من حين المعاوضة الاولى لها مع بلوغ النصاب و اجتماع  
الشرائط وعند الشيخ كذا ان لم يكن الشراء لها مثلا بنصاب من احد النقدين للتجارة  
والآمن ابتداء حول ذلك النصاب .

قال دام ظله و لو عاوض اربعين سائمة بمثلها للتجارة استأنف حول  
المالية على رأى .

اقول: فى هذا الكلام مسألان من حيث انه لم يقيد قوله «ولو عاوض اربعين  
سائمة» بانها للقنية او للتجارة ثم قيد فى مثلها بانها للتجارة (ا) اذا كان عنده اربعون  
شاة سائمة ستة اشهر للقنية ثم عاوض بها مثلها للتجارة ، فابتداء حول التجارة عند  
شيخنا والشيخ من حين ملك الثانية ولا يبني حول التجارة على حول القنية لان المسبب  
لا يتقدم على السبب ولان متعلق زكوة التجارة القيمة وقيمة الماشية ليس من جنسها ،  
فبالنسبة الى زكوة التجارة لم يكن المعاوضة بالجنس بل بمغايره ، وعند الشيخ يبني  
حول القنية فى الثانية على حول القنية فى الاولى ويختلف حول القنية والتجارة فيقدم  
القنية هنا عند الشيخ قطعا لقوتها لوجوبها و تقدم حولها ، و اما عند شيخنا دام ظله  
فيستأنف الحول للقنية لانقطاعه بالمبادلة للتجارة و يتساوق الحولان من حين



لو ظهر في المضاربة الربح ضمننا حصة المالك منه الى الاصل ويخرج منه الزكوة ومن حصة العامل ان بلغت نصابا وان لم ينض المال على رأى لان الاستحقاق اخرجه عن الوقاية ملك الثانية .

(ب) وهي التي فرضها الشيخ في المبسوط وهي انه اذا كانت الاولى للتجارة و المسئلة بحالها ثم عاوضها بمثلها للتجارة ايضا فلا خلاف بين الكل في بناء حول التجارة على حول الاولى ، وانما النزاع في بناء حول القنية ، فقال والدى المصنف وجماعة : انه يستأنف حول القنية على الثانية اذ كل واحد منهما لم يحل عليها الحول ولان محل الزكوة العين الشخصية لقول النبي ﷺ زكوة الغنم في سائمتها (١) والسوم من عوارض الشخص لا الكلي ، ورجح الشيخ في المبسوط بناء حول القنية على حول الاولى فاذا تم للثانية ستة اشهر اخرى اخذت القنية لانه يصدق عليه انه ملك اربعين سائمة طول الحول فيدخل في قول الصادق عليه السلام فاذا كانت اربعين ففيها شاة (٢) و لان محل الوجوب الماهية النوعية فان الشارع انما علق الاحكام على الماهيات الكلية ولانه لو ملك ثمانين فالنصاب ، المطلق لا الشخص .

واعلم ان قوله استأنف حول المالية لا يريد به ابطال حول التجارة فان الفريقين اتفقا على ان حول التجارة باق لكن عند الشيخ الطوسي رحمه الله يتساوق الحولان من المبتدأ فينتهيان معاً فان اختلف بعض شرائط احدي الزكوتين قبل نهاية الحول ثبت الاخرى ، وان تساوق الشرطان واستمرت الامور المعبرة في كل واحدة منهما الى نهاية الحول قدمت القنية لوجوبها ونوعية تلك (وقيل) وعلى وجوبها ايضا للاختلاف فيها بخلاف القنية (وقيل) تقدم زكوة التجارة لعمومها في جميع اصناف الاموال وزيادتها بزيادة القيمة فهي انفع للمساكين وان اول اصح .

قال دام ظله : لو ظهر في المضاربة الربح ضمننا حصة المالك منه الى الاصل ويخرج منه الزكوة ومن حصة العامل ان بلغت نصابا وازلم ينض المال على رأى لان الاستحقاق اخرجه عن الوقاية.

(١) راجع ب٧ من ابواب زكوة الانعام من الوسائل ابواب زكوة السائمة من سنن ابى داود .

(٢) ثل ب٦ من ابواب زكوة الانعام .

والاقرب عدم المنافاة بين الاستحقاق والوقاية فيضمن العامل الزكوة لو تم بها المال

**اقول:** المراد (بالاصل) هنا قدر رأس المال لانه لا بد ان يكون من احد النكدين والآ لم تصح المضاربة به وبالربح زيادة قيمة العرض المشتري لها به عليه او بدلها من مشتر فالشراء بها كاشف (و بالضم) في قوله ضمنا تكميل النصاب بالربح لو لم يبلغ الاصل نصاباً او جعله نصاباً ثانياً ان بلغ الاصل النصاب الاول اذا اعتبر ههنا نصاب احد النكدين لما مر، وسمى الثاني ضمناً مجازاً لانه لا يعتبر النصاب الثاني الامع وجود النصاب الاول واجتماع الشرائط فيه فقد استعمل اللفظ في القدر المشترك بين حقيقته ومجازه مجازاً.

اذا تقرر ذلك فنقول حول الاصل من عقد المعاوضة لها وبلوغه النصاب وحصول جميع الشرائط واما الربح فحول حصة المالك منه من حين الظهور و مع انتهاء حوله له ان يخرج منه او عنه واما حصة العامل فيبني على ملكه وتحقيقه مذكور في باب المضاربة و سيأتي (فان قلنا) يملك بالظهور فممنه ابتداء حول حصته لانه مالك متمكن من التصرف وهله اخراجها منه بنفسه قبل القسمة قيل لابل القسمة شرط في امكان الاداء لان ربحه وقاية لرأس المال لما عمله يكون من الخسرات ، فتعلق حق المالك به للوقاية يمنع استقلاله باخراج الزكوة منه و (قيل) نعم لان استحقاق الفقراء لجزء منه يخرج ذلك القدر المستحق عن الوقاية (ولان) الزكوة من المؤمن التي يلزم المال كاجرة الدلالة والكيالة و كوجوب فطرة عبد التجارة وارش جنائته من الربح فكذا هنا والقولان للشيخ في المبسوط وقوى الثاني.

**قال دام ظله :** والاقرب عدم المنافاة بين الاستحقاق والوقاية فيضمن

**العامل الزكوة لو تم بها المال**

**اقول:** قد ظهر من تقرير القولين المقدمين ان القائلين بهما بنوا القولين على المنافاة بين الوقاية واستحقاق الفقراء للاستيفاء قبل القسمة ، فاصحاب القول الاول قد رجحوا الوقاية على الاستحقاق فنقوه عاجلاً و جعلوا القسمة شرط امكان الاداء ، و اصحاب القول الثاني رجحوا الاستحقاق على الوقاية فنقوا الوقاية و جعلوا القدر



(الثالث) الدين لا يمنع الزكوة وان فقد غيره (الرابع) عبد التجارة يخرج عنه الفطرة  
وزكوة التجارة ولو اشترى معلوفة للتجارة ثم اسامها فالاقرب استحباب زكوة التجارة  
في السنة الاولى.

المخرج غير مضمون ، ووالدى المصنف دام ظله ، اختار مذهبا آخر غير القولين ، و  
هو انه لامنافاة بين الاستحقاق والوقاية لان الوقاية له الآن بالامكان و يمكن ان لا  
يحصل لعدم الخسران ، وسبب استحقاق الفقراء موجود بالفعل الآن ولامانع الاحق  
المالك وهو يندفع بضمان العامل اياه كالمهر اذا حال عليه الحول قبل الدخول وانما  
ضمنه العامل لحصول الثواب له (والتحقيق) ان النزاع في تعجيل الاخراج بغير اذن  
المالك بعد تسليم ثبوت الزكوة ليس بمتوجه لان امكان ضرر المالك بامكان  
الخسران باعساره لا يعارض استحقاق الفقراء بالفعل لان امكان احد المتنافيين لو نفى  
ثبوت الآخر فعلا لما تحقق شيء من الممكنات ولان الزكوة حقه لله وللادمي فكيف  
يمنع مع وجود سببه بامكان حق ادمي (بل) لو قيل ان حصة العامل قبل ان ينض  
المال لازكوة فيها لعدم تمام ملك العامل والاملك ربحه كان قويا وهو الاقوى عندي  
قال دام ظله : ولو اشترى معلوفة للتجارة ثم اسامها فالاقرب استحباب  
زكوة التجارة في السنة الاولى .

اقول : هذه المسئلة واشباهها فروع قاعدة كلية هي انه اذا كمل نصاب الزكوة  
وشرائطها واختلف الحولان في الابتداء ثم استمر في السوائيم ولا يتصور سبق حول  
القنية فيها على قول والدى المصنف دام ظله لان تعلق زكوة التجارة حين ملكه فلا  
يسبقها القنية الا بتعلقها قبل تملكه ببذلة الذي عوض به ثم استمر اليه ، والمبادلة قاطعة  
لحول القنية لانها اما بغير الجنس وينقطع اجماعا اوبه وينقطع عند المصنف ، فلما  
امتنع سبق حول القنية في الفرض المذكور فرض المصنف في هذه المسئلة سبق حول  
التجارة لامكانه (ومثاله) انه اذا اشترى اربعين شاة معلوفة مثلا للتجارة ثم بعد ستة اشهر  
اسامها فاي الحولين يقدم حكمه ومبناه على ان الباقي هل يمنع حدوث الحادث او  
ان الحادث يرفع الباقي ، وقد حقق في علم الكلام (فعلي) الاول تقدم زكوة التجارة

( الخامس ) فى كون نتاج مال التجارة منها نظر فعلى تقديره لو اشترى نخلا

وان كانت مستحبة لوجود سببها عند ابتداء حولها وانتفاء المانع اذ ليس الانعقاد حول القنية اجماعا وهو سبب معد بعيد فلا يعارض المؤثر ولا المعد القريب الذى بعده ترتب الحكم بلا فصل و هذا هو اختيار المصنف ( وعلى الثانى ) يقدم حكم حول القنية لوجوبها فى اقوى .

فعلى هذا الاحتمال الحكم فيه على القول باستحباب زكوة التجارة ، انه لا يكره له تأخير الاخراج الى آخر حول القنية فان بقيت شرائطها وجبت القنية وظهر سقوط ذلك الاستحباب ولو اختلف شىء من شرائطها ظهر ثبوت الاستحباب وبقائه ( قوله ) و الاقرب استحباب ( الى اخره ) اشارة الى هذا الاحتمال والى خلاف من قال بوجوبها عند تمام الحول الاول ، فان اكثر القائلين بوجوب زكوة التجارة قدمها على القنية هنا ، هذا على القول الصحيح بان الزكوتين لا يجتمعان وهو قول الاكثر ونقل ابن سعيد اجتماعهما احديهما وجوبا والاخرى استحبابا قولاً لتغاير المحل وليس يجيد .  
**قال دام ظلّه : فى كون نتاج مال التجارة منها نظر .**

**اقول :** تقرضه فى الحيوان اولا فنقول اذا اشترى جارية للتجارة مثلا ثم حملت احتمال كون الحمل ملحقا بمال التجارة لان الولد جزء من الام فله حكمها ولهذا زعم الشيخ واتباعه انه يدخل فى بيعها وان فى عرف اهل التجارة ان زوائد مال التجارة من فوائد التجارة فكان ربحاً ( وقيل ) لا لان النماء الذى يفيد العين لا يناسب الاستنماء بطريق التجارة فلا يجعل مال تجارة وهكذا اثمار الاشجار واجرة الدار ( ولانه ) ليس باصل لعدم صدق حده عليه وليس بربح لان الربح جزء من قيمة السلعة التى هى متعلق الزكوة فهو جزء من محل الزكاة بخلاف الثمار ، ويتفرع على القولين ثبوت زكوة التجارة فيه كالربح وكونه وقاية يجبر به رأس المال ويكمل نصابها به وعدمها والحق الثانى لان الربح زيادة حكمية ثم تصير عينية .

**قال دام ظلّه :** فعلى تقديره لو اشترى نخلا للتجارة فائمه فالعشر المخرج



للتجارة فائمر فالعشر المخرج لا يمنع من انعقاد حول التجارة على الثمرة ولا على الاصل ولو اشترى ارضا للتجارة وزرعها ببذر للقنية وجبت المالية فى الزرع و لم يسقط استحباب التجارة عن الارض .

## المطلب الثانى فى باقى الانواع

(الاول) كل ما عدا ما ذكرنا من الغلات تستحب فيه الزكوة كالعقدس و الماش و الارز وغيرها مما تنبتة الارض من مكيل أو موزون ، و حكمه فى قدر النصاب و اعتبار

لا يمنع من انعقاد حول التجارة على الثمرة و لا على الاصل .

**اقول:** هذا تفريع على القول بان نتاج مال التجارة مال تجارة و يتعلق به زكوة التجارة و تقريره انه لو اشترى نخلا للتجارة فائمر و قيمة النخل نصاب للتجارة و كمل فى الثمرة نصابان فهنا يتصور سبق زكوة العين بان يبدو صلاح الثمرة قبل تمام حول التجارة و كذا فرضها المصنف فتجب القنية فى الثمرة لوجود سببها (بقي) هنا مسئلتان (١) العشر المخرج لا يمنع اعتبار التجارة فى الثمرة فى المستقبل بل ثبت فى الاحوال الآتية و يكون مبدء حول التجارة فيها بعد وجوب اخراج العشر بلا فصل لامن بعد بدو الصلاح بلا فصل وان كان وقت بدو الصلاح وقت الوجوب لان عليه بعد بدو الصلاح تربية الثمار للمساكين فقله «العشر المخرج لا يمنع من انعقاد حول التجارة على الثمرة» بمعنى انه لا يمنع ابتداء انعقاده لا بمعنى تمام حول التجارة على الثمرة اذا بدأ صلاحها فى اثنائه لان مبدء ظهورها لانه يهدم ماضى منه لتبقى الشئ فى الصدقة على المال الواحد فى الحول الواحد .

لا يقال حقان و اجبان لسبيين مختلفين فى وقتين متغايرين فلا يسقط احدهما للآخر كقطرة العبد المشتري للتجارة و زكوة التجارة (لانا نقول) يلزم ثبوت زكوتين فى مال واحد فى حوله واحد و هو منقضى بالحديث الصحيح (ب) هل تسقط زكوة التجارة عن قيمة جذع النخل لو اتفق نهاية حوله و بدو صلاحه فى وقت واحد قال الشيخ فى المبسوط نعم اذا المقصود الثمار و قد اخذ زكوتها و الاصح ما قال المصنف انه لا تسقط لان قيمة

السقى وقدر المخرج واسقاط المؤن حكم الواجب ، ولازكوة في الخضراوات وفي ضم ما يزرع مرتين في السنة كالذرة بعضه مع بعض نظر (الثاني) الخيل يستحب فيها الزكوة بشرط الانوثة والسوم والحول فعن كل فرس عتيق ديناران في كل حول وعن البردون دينار (الثالث) العقار المتخذ للنماء يستحب الزكوة في حاصله فان بلغ النخل ليس فيها زكوة العين فيغاير محل الزكواتين فعلى قول الشيخ (لوبدا الصلاح في ابتداء حول قيمة الاصل للتجارة بان كمل نصابا (ح) منع من انعقاد حول التجارة على قيمة النخل ابتداء ، ولوبدا الصلاح في اثناء حول قيمة النخل قبل تمامه ابطال استدامته بمعنى انه لو كان بعدمضى ستة اشهر مثلاً فانها تهدر ولا تجب من حول قيمة النخل للتجارة فيمنع دوام انعقاده (وعلى قول) شيخنا المصنف لا يمنع انعقاد الحول على قيمة النخل في الحالتين فهذا معنى قوله (ولا على الاصل) اى العشر المخرج لا يمنع استمرار انعقاد حول التجارة على قيمة النخل فلا يهدر ماضى فقد ظهر ان المراد بالانعقاد فى المسئلتين معنيان متغايران وكذا المنع وانما طولنا الكلام لانه موضع اشتباه .

**قال دام ظلّه : و فى ضم ما يزرع مرتين فى السنة كالذرة بعضه مع بعض نظر .**

**اقول:** هنا اصل يبنى عليه وهو انه لا يضم زرع سنة الى زرع اخرى. فى تكميل النصاب اجماعا (واختلاف) اوقات الزراعة لضرورة الزرع فيها كمن يتدى للزراعة ولا يزال يزرع الى شهر او شهرين او خمسة (لا يقدح) بلهى معدودة زرعاً واحداً ويضم بعضها الى بعض مع اتحاد الجنس اجماعاً (بقي) هنا مسألة وهى ضم ما يزرع فى السنة مرتين بان يقع الزرعان والحصادان فى سنة واحدة بان يتكون بين الزرع الاول وحصاد الثانى اقل من اثنى عشر شهراً عربية فيحتمل الضم لانه كاختلاف الاوقات لاتحاد السنة ومن حيث استقلال كل زرع بنفسه زرعاً وحصاداً فكان كالسنتين ولانه لا اعتبار بالحول بل بالادراك فالاصل ان لا يضم مختلف الادراك بعضه مع بعض خولف فى الزراعة الواحدة للضرورة بقى الباقي على الاصل .



نصاباً وحال عليه الحول وجبت ولا يستحب في شيء غير ذلك .

## المقصد الرابع

في المستحق وفيه فصلان

الاول في الاصناف وهم ثمانية (الاول والثاني) الفقراء والمساكين ويشملهما من قصر مال عن مؤنة سنة له ولعيا له واختلف في ان ايهما أسوء حالاً، فقيل الفقير للابتداء بذكره الدال على الاهتمام ولقوله: اما السفينة فكانت لمساكين ولتعوذ النبي ﷺ

## المقصد الرابع في المستحق

وفيه فصلان الاول في الاصناف

قال دام ظله : و اختلف في ان ايهما اسوء حالاً (فقيل) الفقير للابتداء بذكره الدال على الاهتمام ولقوله تعالى واما السفينة فكانت لمساكين (١) ولتعوذ النبي عليه السلام من الفقر وسؤال المسكنة (وقيل) المسكين للتأكيد به ولقوله تعالى او مسكيناً ذامترية (٢).

اقول : اتفق الكل على ان الفقراء والمساكين اشتركا في موجب الاستحقاق، وهو وصف عدمي عدم ملكة وهو من لامال له يقيه و عياله الفقراء الواجبى النفقة عليه لو كان غنيا ولا يقدر على كسبه لقوله ﷺ لا صدقة على غنى ولا على ذى مرة سوى (٣) والاكثر على ان احدهما اسوء حالاً من الاخر بمعنى انه لامال له ولا كسب يقع موقعا من حاجته والآخر احسن حالاً له مال وكسب يقع موقعا من حاجته لكن لا يقيه فقيل الاول الفقير من الفقر كأنه اصيب فقاره قال الجوهرى رجل فقير من المال والثاني المسكين بنى من السكون كأن العجز اسكنه ، قال الاصمعي المسكين احسن حالاً من الفقير وهذا اختيار الشيخ في الجمل والمبسوط وابن حمزة وابن ادريس وقيل الاول المسكين، قال ابن السكيت الفقير الذى له بلفة من العيش والمسكين الذى لاشيء له ونقل قول ابن الراعى :

(١) - سورة الكهف الآية ٧٨ (٢) سورة البلد الآية ١٦

(٣) - سنن الدارمى ج ١ باب من تحل له الصدقة .

منه سؤال المسكنة ، وقيل المسكين للتاكيد به ولقوله تعالى: **أَوْ مَسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ** ويمنع القادر على تكسب المؤنة بصنعه وغيرها ، وصاحب الخمسين اذا قدر على الاكتفاء بالمعاش بها ويعطى صاحب ثلاثمائة مع عجزه وصاحب دار السكنى وعبد الخدمة وفرس الركوب و ثياب التجمل ولو قصر التكسب جاز أن يعطى اكثر من التتمة على رأى ويصدق مدعى الفقر فيه من غير يمين وان كان قويا أو ذا مال قديم الامع علم كذبه فان ظهر استعيد منه ومع التعذر فلا ضمان على الدافع مال الكا كان او ساعيا او اماما او وكيلا وكذا لو بان كافراً او واجب النفقة أو هاشميا ، ولا يجب اعلامه انها زكوة .

**(الثالث) العاملون وهم السعاة في حياية الصدقة- ويتخير الامام بين الجعالة**

اما الفقير الذى كانت حلوبته وفق العيال فلم يترك له سيد (١)

وهو اختيار الشيخ فى النهاية والمفيد وابن الجنىد ، وقد ذكر المصنف دليل الفريقين وفى الاخير نظر ، فان الاستعمال الدال على الحقيقة مع الاطلاق ، اما مع التقييد بوصف يصلح ان يكون قرينة للمجاز فلا . وهنا قيد المسكين بكونه ذامترية فجاز كونه قرينة ارادة الفقير مجازا ( واجاب ) والذى عنه بان المجاز على خلاف الاصل وهذا البحث ليس من علم الفقه بل هو بحث لغوى .

تنبية - الكسب المانع هو ما يلىق بحاله ومروته اذا لم يكن مشغولا عنه باشتغال بعلم دينى او عمل واجب لا يتقل العبادات ويظهر فائدة الخلاف فيما اذا قصر الفرض عن اكثر من واحد فالافضل الاسوء حالا ( فى النذر ) و ( الوصية ) و ( الكفارات ) فان الكفارة للمساكين فان ثبت كون الفقير اسوء استحق والافلا .

**قال دام ظله: ولو قصر التكسب جاز ان يعطى اكثر من التتمة على رأى .**

**اقول :** هذا هو المشهور لانه مستحق الزكوة فلا يتقدر بقدر ولقوله تعالى: **انما الصدقات للفقراء والمساكين (٢)** ويملك احدهما بعض قوت السنة اجماعا؛ وجه الاستدلال من جهة التسوية وكون الاية بيانا للمصرف والاصل فيه ان المقصود غنا الفقير هنا وهو لا يتقدر بقدر بل كلما زاد كان اولى والمقصود فى صورة المكاتبين



والاجرة عن مدة معينة (الرابع) المؤلفه وهم قسمان كفار يستمالون الى الجهاد والى الاسلام ومسلمون امامن ساداتهم لهم نظراء من المشركين اذا أعطوا رغب النظراء في الاسلام واما سادات مطاعون يرجى بعطائهم قوة ايمانهم ومساعدة قومهم في الجهاد واما مسلمون في الاطراف اذا اعطوا منعوا الكفار من الدخول واما مسلمون اذا اعطوا أخذوا الزكوة من مانعها وقيل المؤلفه الكفار خاصة (الخامس) في الرقاب وهم ثلاثة المكاتبون والعبيد تحت الشدة والعبد يشترى للعتق مع عدم المستحق ويعطى مدعى الكتابة من غيرينة ولا يمين مع انتفاء التكذيب ويجوز الدفع قبل النجم ولو صرفه في غيره ارتجع الأمان يدفع اليه من سهم الفقراء، ويدفع السيد الزكوة الى المكاتب

والغارمين اداء مال الكتاب والدين وهو لا يقبل الزيادة والتقصان ، وقال بعض الاصحاب لا يجوز (لان) الزكوة شرعت لدفع حاجة الفقير وهي تحصل بالتمتة (لرواية) زرارة ومحمد بن مسلم الحسنه عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال ان الله تعالى فرض للفقراء في مال الاغنياء ما يسعهم ولو علم ان ذلك لا يسعهم لزامهم (١) ، علل عدم استحقاقهم الزائد باكتفائهم بالانقص وهو معارض لغير المالك لشيء اصلا والاقوى عندي اختيار المصنف .  
قال دام ظله : الرابع المؤلفه ( الى قوله ) وقيل المؤلفه الكفار خاصة .

اقول: الاول قول المفيد وابن ادریس ، واحتج الاولون بعموم الاية ولرواية زرارة ومحمد بن مسلم الحسنه عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال انما يعطى من لا يعرف دينه ليرغب في الدين فيثبت عليه (٢) الحديث ، علل بالرغبة في الدين والنص على العلة يقتضى التعدى (احتج الآخرون) بان الزكوة مودة لانها معونة وانفاق ، وكل مودة للكافر منهي عنه حرام لقوله تعالى: لا تجد قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله (٣) خرج اعطاء المقاتلة اجماعا فيبقى الباقي على الاصل وهو الاقوى عندي لعموم الاخبار الدالة على منع اعطاء الكافر وقال ابن الجنيدي

(١) ثلث ١ خبر ٢ من ابواب ما تجب فيه الزكوة (٢) ثلث ١ خبر ١ من ابواب المستحقين

(٣) سورة المجادلة آية ٢١

ثم يدفعها اليه ويجوز اعطاء سيد المكاتب، والاقرب جواز الاعتاق من الزكوة وشراء الاب منها (السادس) الفارمون وهم المدينون في غير معصية والاقوى في المجهول حاله الاستحقاق وله أن يدفع الى من اتفق في معصية من سهم الفقراء ثم

المؤلفة هم المنافقون .

قال دام ظله : والاقرب جواز الاعتاق من الزكوة وشراء الاب منها.

اقول: وجه القرب شمول قوله تعالى وفي الرقاب (١) لذلك بل هو ظاهر فيه فان الرقبة اذا اطلقت انصرفت اليه ولقوله تعالى (فتحرير رقبة) وتقدير الاية في اعتاق الرقاب ولانه اعتاق للرقبة فجاز صرف الزكوة فيه كدفعه في الكتابة وهذا اختيار المفيد وابن ادريس وهو الاقوى عندي وشرط بعض الاصحاب عدم المستحق، لرواية عبيد بن زرارة قال سألت ابا عبدالله عليه السلام عن رجل اخرج زكوة ماله الف درهم فلم يجد لها موضعاً يدفع ذلك اليه فنظر الى مملوك يباع فاشتراه بذلك الالف درهم التي اخرجها من زكوته فاعتقه فهل يجوز ذلك قال نعم (٢) .

(قلت) هو معارض بعموم الاية وقول الصادق عليه السلام (٣) لا بأس ان يشتري الرجل مملوكاً مؤمناً من ماله فيعتقه ثم قال عليه السلام في هذا الحديث بعد كلام - وان اشترى رجل اباه من زكوة ماله واعتقه فهو جائز، وما ذكره غيره مناف، وقال الشيخ يختص بالمكاتب والعبد تحت الشدة لقول ابي عبدالله عليه السلام لما سئل عنه : اذا يظلم قوماً آخرين حقوقهم ثم مكث ملياً ثم قال الا ان يكون عبداً مسلماً في ضرورة يشتريه ويعتقه (٤) ويحتمل ضعيفاً عدم اعتاق الاب من الزكوة اما اذا لم يكن تحت الشدة فظاهر على قول الشيخ ولان نفع زكوته عاد اليه فلم يجز كما لو دفعها اليه واما اذا كان تحت الشدة فكذلك ايضاً .

قال دام ظله : والاقوى في المجهول حاله ، الاستحقاق .

(١) سورة التوبة آية ٥٩ (٢) ثل ب ٤٣ خبر ٢ من ابواب المستحقين

(٣) راجع باب ١٩ و ٤٣ من ابواب المستحقين للزكوة من الوسائل .

(٤) ثل ب ٤٣ خبر ١ من ابواب المستحقين



يقضى هو ويجوز المقاصة ولو كان الغارم يحتاج القضاء عنه والمقاصة وان كان واجب النفقة جاز القضاء عنها وميتا والمقاصة ولو صرف ما اخذه في غير القضاء ارتجع ويقبل قوله في الغرم من غير يمين اذا تجرد عن تكذيب الغريم او غيره (السابع) في سبيل الله وهو كل مصلحة كبناء القناطر وعمارة المساجد واعانة الزائرين والحاج ومساعدة المجاهدين وقيل يختص الاخير ولو اعطى الغازى منه فصرفه في غيره استعيد ويسقط المؤلف منهم والساعي والغازى حال الغيبة الامع الحاجة الى الجهاد ولا يشترط في الغازى والعامل الفقير (الثامن) ابن السبيل وهو المنقطع به وان كان غنيا في بلده وكذا الضيف ولا يزداد على قدر الكفاية فان فضل أعاده .

**اقول:** هذا اختيار ابن ادريس لوجود المقتضى وانتفاء المانع لعدم العلم بحصول المانع والاصل عدمه ولا يعارض بعدم وجود العلة لان العدم طردى لا يصلح للعلية ولا الجزئها ولقوله تعالى : **والغارمين (١)** ، فان كان حقيقة في من عليه دين مطلقا خصص بالمنفق في المعصية فالمطلوب للاكتفاء باصالة عدم المخصص ، وان كان حقيقة فيمن عليه دين لم يتفقه في معصية فالمطلوب ايضا للاكتفاء باصالة العدم مع تعليق الشارع على عدمى ولا يرد احتمال كونه حقيقة في المنفق في الطاعة للتخلف عنه في التلف من غير تفریط وانتفاء كل علة غير الغرم ، وقال الشيخ : لا يعطى للجهل بالشرط فان الشرط هو الاتفاق في الطاعة او التلف و الجهل بالشرط يستلزم الجهل بالمشروط فلا يدفع اليه قلنا بل الاتفاق في المعصية مانع ومع جهله فالاصل عدمه ؛ والتحقيق ان منشأ الخلاف ان الاتفاق في المعصية هل هو مانع او الاتفاق في الطاعة شرط والاقوى عندى استحقاقه مع الجهل .

**قال دام ظله :** وفي سبيل الله وهو كل مصلحة كبناء القناطر وعمارة المساجد واعانة الزائرين ومساعدة المجاهدين وقيل يختص بالاخير .

**اقول:** الاول اختيار الشيخ في المبسوط والخلاف وابن حمزة و ابن ادريس لان السبيل الطريق واذا ضيف الى الله تعالى افاد الموصل الى الثواب والامر بالكلية

## الفصل الثاني في الاوصاف

بشروط في الاصناف السبعة غير المؤلفه ، الايمان فلا يعطى كافر ولا مخالف للحق والاولاد يتبع الآباء في الايمان وعدمه ويعيد المخالف ما اعطى مثله وفي اعتبار العدالة قولان ويشترط ان لا يكون هاشميا الا ان يكون المعطى منهم ويقصر ما يصل اليه من الخمس عن كفايته مع حاجته أو يكون مندوبة وهم الآن اولاد ابي طالب والعباس و الحارث وأبي لهب ، ويجوز اعطاء مواليتهم ، ويشترط في الفقراء والمساكين ان لا يجب نفقتهم على المعطى بالنسب والملك والزوجية ويجوز الدفع الى غيرهم وان قرب كالاخ ولو كان عاملا او غازيا او غارما او مكاتباً او ابن سبيل جاز اعطاؤه مطلقا لابن السبيل فيعطى الزائد عن النفقة مع الحاجة اليه كالحمولة ، ويشترط في العامل بعد الطبيعي تخير بين الجزئيات و الثاني مذهب الشيخ في النهاية والمفيد و سائر لانه المفهوم عند الاطلاق .

### قال دام ظله : وفي اعتبار العدالة قولان .

**اقول:** اشترط الشيخ والمرضى وابن حمزة العدالة في غير المؤلفه لرواية محمد بن عيسى عن داود الصرمي قال سألته عن شارب الخمر يعطى من الزكوة شيئا ؟ قال لا (١) ، ولا قائل بالفرق وهي مقطوعة ومنعه ابن بابويه وسائر لعموم الآية ومنشأ الخلاف ان الفاسق مؤمن اولا واشترط ابن الجنيد مجانية الكبائر لان غيره ليس بمؤمن لانه يخزي والمؤمن لا يخزي اما الصغرى فلا نه يدخل النار لقوله تعالى : ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزائه جهنم خالدا فيها (٢) وقوله تعالى ولا يقتلون النفس التي حرم الله الا بالحق ولا يزنون ومن يفعل ذلك يلقى اثاما يضاعف له العذاب يوم القيامة ويخلد فيه مهانا (٣) ومن يدخل النار يخزي لقوله تعالى : ربنا انك من تدخل النار فقد اخزيته (٤) واما الكبرى فلقوله تعالى : يوم لا يخزي الله النبي

(١) ثلث ١٧ خبر ١ من ابواب المستحقين (٢) سورة النساء آية ٩٢

(٣) سورة الفرقان آية ٦٨ (٤) سورة آل عمران آية ١٩١



الايمان العدالة والتفقه فى الزكوة والحرية على اشكال وفى المكاتب عدم ما يصرفه فى الكتابة سوى ما يعطى وفى ابن السبيل والضيف اباحة سفرهما .

## المقصد الخامس

### فى كيفية الاخراج وفيه مطالب

الاول فى الوقت ويتعين على الفور مع المكنة ووجود المستحق ولايكفى العزل على رأى فيضمن لو تلفت ويأثم وكذا الوصى بالتفريق او بالدفع الى غيره والمستودع

والذين آمنوا معه (١) ومنع كلية الكبرى .

قال دام ظله : والحرية على اشكال .

اقول: شرط الشيخ فى المبسوط فى العامل الحرية لانه ولاية على الاحرار والعبودية تقتضى ان يكون محكوما عليه ومولى عليه فلا يصح ولايته ولان العامل يملك لانه تعالى اضافته الى الفقراء والمساكين بلام التملك وشرك معهم العاملين بوو العطف ولاشئ من العبد يملك لما يأتى وجوزه والذى المصنف دام ظله فى المختلف لانه نوع استيجار .

## المقصد الخامس فى كيفية الاخراج

### وفيه مطالب : الاول فى الوقت

قال دام ظله : ولايكفى العزل على رأى .

اقول: وجوب الزكوة على الفور مع القدرة لانه تعالى ولى الفقراء لقوله تعالى:

انما وليكم الله ورسوله (٢) والله ولى الذين آمنوا (٣) وقد طلبها بعد وجوبها لقوله تعالى وآتوا الزكوة (٤) وكل حق حال مالى لآدمى طلبه وليه يحرم على من عليه التأخير كالدين ولوجود حاجة الفقراء المقتضية للطلب ، وقال الشيخ فى المبسوط يجوز بعد العزل تأخيرها شهراً او شهرين ورواه عن يونس بن يعقوب فى الموثق (٥) . عن

(١) سورة التحريم آية ٨ (٢) سورة المائدة آية ٥٤ . (٣) سورة البقرة آية ٢٥٦

(٤) فى غير واحد من الايات . (٥) ثلث ٥٢ خبر ٢ من ابواب المستحقين .

مع مطالبة المالك، ولولم يوجد مستحق أو حصل مانع من التعجيل جاز التربص ولا ضمان حينئذ ولا يجوز تقديمها فان فعل كان قرضاً لازكوة معجلة على رأى فان تمّ بها اي عبدالله ﷺ حين سئل عن تأخيرها اختياراً انه قال اذا حال الحول فأخرجها من مالك ولا تمزجها بشيء واعطها كيف شئت الحديث ، وعن حماد بن عثمان عن اي عبدالله ﷺ انه قال لا بأس بتعجيل الزكوة شهرين وتأخيرها شهرين (١) ، والاقوى اختيار والدى واكثر الاصحاب انه لا يجوز لما تقدم وما رواه الشيخ في الحسن عن عمر بن يزيد قال قلت لابي عبدالله ﷺ الرجل يكون عنده المال ايزكيه اذا مضى عليه نصف سنة قال لا ولكن حتى يحول عليه الحول ويحل عليه انه ليس لاحدان يصلى الصلوة الا لوقتها وكذلك الزكوة ولا يصوم احد شهر رمضان الا في شهره الا قضاء وانما تؤدى اذا حلت (٢) وحتى لانتفاء الغاية جعل غاية الترك حول الحول فلا يجوز بعدها لان حكم ما بعد الغاية يخالف ما قبلها ولانه شبهها بالصلوة (ولان) «الآ» اذا وردت عقيب النفي افادت الحصر وهو يتناول التقديم والتأخير ولانه ﷺ سوى بين الزكوة والصلوة بموله وكذلك، في الوقت فلا يجوز التقديم والتأخير قضية للمساواة .

قال دام ظله : ولا يجوز تقديمها فان فعل كان قرضاً لازكوة معجلة على رأى .

اقول: يريد البحث عن تعجيل الزكوة وتقريره ان تعجيل الزكوة المالية التي يشترط فيها الحول بعد تمام النصاب وانعقاد الحول عليه وهو على حال يتعلق به الزكوة مع اجتماع شرائطها غير نهاية الحول خاصة عن حول واحد قبل تمام الحول، فيه خلاف بين الاصحاب ، فقال والدى المصنف والمفيد والشيخ في المبسوط والمرضى وابن الجنيد وابنا بابويه لا يصح ، لان ذرارة سأل ابا جعفر ﷺ ايزكى الرجل ماله اذا مضى ثلث السنة قال لا، يصلى الاولى قبل الزوال (٣) ، دل على المشابهة في المنع والالم يطابق الجواب السؤال، وذهب ابو الصلاح وابن ابي عقيل الى جواز تقديمها ،

(١) ثلث ٢٩ خبر ١١ من المستحقين . (٢) ثلث ٥١ خبر ٢ من المستحقين .

(٣) ثلث ٥١ خبر ٣ من المستحقين



النصاب سقطت والآحتسبها عند الحول منها مع بقاء الآخذ على صفة الاستحقاق والمال على الوجوب وله استعادتها والصرف الى غيره او صرف غيرها اليه او الى الغير وللقبض دفع العوض مثلاً أو قيمة ان كانت ذات قيمة وقت القبض وان كره المالك ، ولو خرج عن الاستحقاق وتعذرت الاستعادة غرم المالك ، ولو قال المالك هذه الزكوة معجلة فله الرجوع وان لم يصرح بالرجوع ، والقول قول المالك في دعوى قصد التعجيل او ذكره مع اليمين على اشكال ينشأ (من) ان المرجع الى نيته وهو اعرف (ومن) اصالة عدم الاشتراط واغلبية الاداء في الوقت ، ولو لم يذكر التعجيل و علم الفقير ذلك وجب الرد مع الطلب ولو انتفى العلم فالاقرب عدم الرجوع ولو تلفت في يد

لان الصادق عليه السلام سئل عن الرجل لا يحل عليه الزكوة الا في المحرم فيعجلها في شهر رمضان فقال لا بأس (١) (والجواب) الحمل على القرض جمعاً بين الأدلة .

(واعلم) ان الضابط في هذا الباب و امثالها ان كل حق مالي تعلق بسببين يقدم احدهما على الآخر فمعنى تعجيله ادائه بعد السبب الاول قبل وجود السبب الاخير واعلم ان قول المصنف فان فعل كان قرصاً معناه انه اذا اراد تقديم الزكوة دفع ذلك القدر قرصاً الى الفقير ثم حسبه عند الحلول بالنية من الزكوة مع بقاء الشرائط .

**قال دام ظله :** والقول قول المالك في دعوى قصد التعجيل او ذكره مع اليمين على اشكال ينشأ من ان المرجع الى نيته وهو اعرف ومن اصالة عدم الاشتراط واغلبية الاداء في الوقت .

**اقول:** الاشكال في تقديم قول المالك فيهما ويعضده انه لاجهة لهذا الدفع الا الصدقة وصحتها بنيته فشرط تملك الفقير النية والمرجع فيها اليه ولانه بمنزلة من ظن ان عليه ديناً فظهر عدمه والاصح عندى الثاني لانه يدعى خلاف لفظه الصريح فلا يقبل منه .

**قال دام ظله :** ولو لم يذكر التعجيل و علم الفقير ذلك وجب الرد مع الطلب ولو انتفى العلم فالاقرب عدم الرجوع .

**اقول:** لانه ملكه اياها بانها صدقة والاصل عدم التقديم فهو خلاف الظاهر فان

القبض ضمن المثل ان كان مثليا والالقيمة .

## المطلب الثانى فى المخرج

ويتخير المالك بين الصرف الى الامام و الى المساكين و الى العامل و الى الوكيل و الافضل الامام خصوصا فى الظاهرة فان طلبها تعين فان فرقها المالك حينئذ اثم و فى الاجزاء قولان و ولى الطفل و المجنون كالمالك و يجب ان ينصب الامام عاملا فيجب الدفع اليه لو طلبه و ليس له التفريق بغير اذن الامام فان اذن جازان يأخذ نصيبه و يصدق المالك فى الاخراج من غيرينة و يمين و يستحب دفعها الى الفقيه المأمون حال الغيبة و بسطها على الاصناف و اعطاء جماعة من كل صنف و صرفها فى بلد المائ و فى الفطرة فى بلده و العزل مع عدم المستحق و دعاء الامام عند القبض على رأى الاغلب الاداء فى الوقت و لو كانت تالفة فالمالك ساطه على اتلافها بغير عوض كمن قدم طعاما لغيره الى غيره فاكله جاهلا (ويحتمل) جوازه لعدم وقوع المعين لانه التقدير ولاغيره لانه غير منوى .

## المطلب الثانى فى المخرج

قال دام ظلّه : فان طلبها تعين فان فرقها المسالك حينئذ اثم و فى الاجزاء قولان .

اقول: اذا طلب الامام الزكوة من شخص و جب دفعها اليه اجماعا لقوله تعالى: يا ايها الذين آمنوا اطيعوا الله و اطيعوا الرسول و اولى الامر منكم (١) فلواخرجها بنفسه قيل لايجزى اختاره الشيخان و ابو الصلاح و ابن البراج و اكثر القائلين بوجوب دفعها الى الامام ابتداء ؛ لان الامر بالشىء يستلزم النهى عن ضده . و النهى فى العبادات يدل على فساد المنهى عنه ، و قيل يجزى لانه دفعها الى مستحقها (ولان) الامام انما طلبها لا يصلها الى المستحقين و لان المنهى عنه مخالفة الامام و هى غير المأمور به لان الامام لاينهى عن ايصالها الى المستحق و غير لازمة له ايضا .

قال دام ظلّه : و دعاء الامام عند القبض على رأى .



ووسم النعم في القوى المنكشف وكتبه ما يفيد التخصيص ويجوز تخصيص صنف بل واحد بالجميع ولا يجوز العدول بها الى الغائب مع وجود المستحق ولا النقل من بلد المال معه وان كان الى بلد المالك فيضمن ويأثم ولو فقد المستحق جاز النقل ولا ضمان به ولو عين الفطرة من غائب ضمن بنقله مع وجود المستحق فيه.

**اقول:** اجمعت الامة على ترجيح دعاء الامام او الساعي عند قبض الزكوة لمالكها ثم اختلفوا في مقامين (١) الوجوب واختاره والدى المصنف والشيخ في المبسوط وموضع من الخلاف الاستحباب لان النبي ﷺ لما بعث معاذ الى اليمن قال له اعلمهم ان عليهم صدقة تؤخذ من اغنيائهم وترد على فقرائهم (١) ولم يذكر لها الدعاء فلو وجب لزم تأخير البيان عن وقت الحاجة وقال في باب الزكوة من الخلاف بوجوبه لقوله تعالى: **وصل عليهم ان صلو تلك سكن لهم (٢)** وصيغة افعال للوجوب ثم علل بانها لطف للمكلفين بلفظة «ان» وفعل اللطف المتعلق بالنبي ﷺ واجب فكذا الامام لعدم الفارق - و لقوله تعالى **اتبعوني يحببكم الله (٣)** قالوا المراد الاستحباب لانه اداء واجب فلا يجب له ان يدعى له بسببه كالصلوة ولعدم وجوبه على الفقير فعلى نائبه اولى (ب) هل يدعو بلفظ الصلوة او الدعاء اجمعت الامة على جواز الثاني ، والامامية على جواز الاول لفعله عليه السلام ، انه لما اوفى ابو اوفى زكاته وزكوة اصحابه قال النبي صلى الله عليه وآله اللهم صل على ابي اوفى وعلى آل ابي اوفى (٤) قالوا مختص بالنبي ﷺ فله الانعام على غيره (قلت) تمنع الاختصاص كيف وقد قال الله تعالى : **الذين اذا اصابتهم مصيبة قالوا ان الله وانا اليه راجعون اولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة (٥)** و لان الصلوة من الله الرحمة و الالفاظ المترادفة يجوز اقامة بعضها مقام بعض (قالوا) عادة السلف قصره على النبي (الانبياء - خ) (ع) (قلنا) العادة ليست بحجة خصوصاً مع مخالفة القرآن واما علي عليه السلام

(١) سنن ابي داود باب زكوة السائمة (٢) سورة التوبة آية ١٠٢  
 (٣) سورة آل عمران آية ٥٨  
 (٤) سنن ابي داود باب دعاء المصدق لاهل الصدقة وفيه: صل على آل ابي اوفى . ولم يذكر ابا اوفى نفسه ..  
 (٥) سورة البقرة آية ١٥٤

## المطلب الثالث في النية

وهي القصد الى اخراج الزكوة المفروضة او النافلة لوجوبها او ندهبها قرابة الى الله ويشترط تعيين كونها زكوة مال او فطرة ولا يشترط اللفظ ولا تعيين الجنس المخرج عنه فلو نوى عن احد ماليه ولم يعين جاز، ولو قال ان كان مالي الغايب باقيا فهذه زكوته وان كان تالفا في نقل اجزاء ولو قال ان كان باقيا فهذه زكوته او نقل او قال هذه زكوة او نقل او نوى عن مال مترقب التملك وان حصل لم يجز ولو قال ان كان الغايب سالما فهذه زكوته فبان تالفا في النقل الى غيره اشكال ، ووقت النية

فتمس النبي ﷺ لقوله تعالى وانفسنا و انفسكم (١) وقوله ﷺ نفسك نفسي (٢) فصح عليه اطلاق لفظ الصلوة كما صح على النبي ﷺ .

## المطلب الثالث في النية

قال دام ظله : ولو قال ان كان مالي الغائب سالماً فهذه زكوته فبان تالفاً  
ففي النقل الى غيره اشكال .

اقول: قال الشيخ في المبسوط ولا يجوز نقله الى غيره لان وقت النية قد فات، هذا التعليل لفظه رحمه الله (وقيل) يجوز نقله لفوات الشرط المعلق عليه ملك الفقير وفوات الشرط يقتضى فوات المشروط ( و التحقيق) ان نقول اما ان يكون العين باقية او تالفة وعلى كل تقدير فاما ان يكون الفقير قد سمع هذا الشرط او لا فالاقسام اربعة (١) ان يكون عين الزكوة تالفة ولم يكن الفقير قد سمع هذا الشرط فلا شك في عدم جواز نقله لعدم ضمان الفقير لانتفاء جهات القبض غير الصدقة والصدقة لا تستعقب الضمان و لانه حرج ومناف لغاية الصدقة فانها دفع حاجة الفقير وهذا قد يكون علة في حاجة الفقير و لا باحة المالك بغير عوض دناوى فلا وجود لهذا القدر في الخارج ولا في النمة .

(ب) ان تكون تالفة و قد سمع هذا الشرط فهل يجوز له التصرف قبل علم السلامة وعدمها (قيل) لان الجهل بالشرط يستلزم الجهل بالمشروط (وقيل) بلى



عند اعطاء المالك للفقراء او للساعي او للامام سواء نوى الامام حالة الدفع الى الفقراء  
أولا ولولم ينو المالك ونوى الامام او الساعي حالة الدفع فان كان اخذها كرها  
اجزأت لانه اخذ الواجب وسقط اعتبار نية المالك لمنعه وان اخذها طوعا لم يجز فيجب  
على الامام النية في الاول خاصة، ولودفع الى وكيله ونوى حينئذ ونوى الوكيل حال  
الدفع اجزاء، ولو فقدت نية أحدهما لم يجز على اشكال اقربه الاكتفاء بنية الوكيل،  
وولي الطفل والمجنون يتولى النية هو والساعي او الامام.

لاصالة البقاة (فعلى الاول) يضمن فيجوز النقل لانه دين في ذمة الفقير (وعلى الثاني)  
لا يضمن فلا ينقل (ج) ان تكون عينها باقية وقد سمع الفقير هذا الشرط فيجوز نقلها  
(د) ان تكون العين باقية و لم يسمع الشرط في الدفع ، فهل يقتضى تملك الفقير  
في نفس الامر (قيل) نعم لانه نوى الصدقة والنوع الخاص منها ، ولا يلزم من انتفاء  
الخاص انتفاء العام ، ولانه لم ينو دفعا باطلا و الحق الجواز بينه وبين الله تعالى  
جده في نفس الامر لان المطلق لا يوجد الا في احد افراده وانتفاء الكل غير زكوة  
هذا المال وقد بان بطلانها لانتفاء الشرط وهو الملك هذا تحقيق هذه المسئلة .

قال دام ظلّه : ولو فقدت نية أحدهما لم تجز على اشكال اقربه الاكتفاء  
بنية الوكيل .

اقول: وجه القرب انها عبادة تقبل النيابة فيقبل نيتها كالحج اذ النية تابعة و  
قد قارنت الفعل فاجزئت (ولان) المقصود الاظهر من الزكوة اخراجها وسد خللات  
المستحقين بها ولذلك جازت النيابة فيه مع القدرة على المباشرة (و يحتمل) عدمه  
لان المكلف هو المالك ولم ينو وقال عليه السلام ليس للمرء من عمله الا ما نواه ( وقال )  
الشيخ الطوسي في المبسوط من اعطى زكوته لو كيله ليعطيها الفقير ونوى اجزاء اذا  
نوى الوكيل حال الدفع ولا يجزى نية كل واحد منهما لو انفردت ، امانية الوكيل  
فلما تقدم ، و امانية الموكل فلحصول الغرض الاقصى من الزكوة وهو دفع حاجة  
المحتاجين ووجود النية منه حال تعيينها لانها بالدفع الى الوكيل مع النية تتعين فكان  
بمنزلة الدافع الى الامام ( وفيه نظر ) لان الوكيل ليس نائبا عن الفقراء بل يده يد

## المطلب الرابع

في بقايا مباحث هذا الباب

اذالتفت الزكوة بعد قبض الساعي او الامام او الفقيه لم يضمن المالك وتبرء ذمته حين القبض ومع عدم هؤلاء والمستحق وادراك الوفاة يجب الوصية بها واكل ما يعطى الفقير عشرة قراريط او خمسة دراهم على رأى استحبابا ، ولا حد لالاكثر مع الموكل ومنع كون وقت النية هو حين تعيينها بل هو وقت الدفع الى الفقير والشيخ بنى قوله على رواية عزل الزكوة فانه يجوز وتعين به ودفعها الى الوكيل كالعزل بل اقوى لانه اخراج لها عن يده ولان العزل بالنية والالم يصح والعبادة الواحدة لا يجب لها نيتان .

(و التحقيق) انه كلما قارنت نية المالك الدفع الى الفقير اجزئت سواء نوى الوكيل اولا وان فقدت نية المالك وقارنت نية الوكيل اجزئت لما قررناه وان قارنت نية الموكل الدفع الى الوكيل وقارنت نية الوكيل الدفع الى الفقير ( ١ ) فان قلنا باجزائها منفردة اجزئت هنا قطعاً والافلا احتمال متوجه لان الوكيل اذا لم يكن نائباً عن الفقراء توجه الاحتمال ولا تجزى نية المالك حال التعيين بل حال الدفع الى الفقير فوجودها كالعدم فقوله (٢) «ولو دفع الى وكيله ونوى حينئذ ونوى الوكيل حال الدفع اجزاء» فيه نظر.

قال دام ظله : و اقل ما يعطى الفقير عشرة قراريط و خمسة دراهم على رأى استحبابا .

اقول : الاول قول المفيد و الشيخ الطوسي لقول الصادق عليه السلام لا يعطى احد من الزكوة اقل من خمسة دراهم وهو اقل ما فرض الله من الزكوة (٣) وذهب السيد

(١) في بعض النسخ بعد قوله : الى الفقير بدل قوله : فان قلنا الخ هكذا : اجزأت اجماعاً والضايط كلما قارنت نية احدهما الدفع الى الفقير اجزأ والافلا وهو الاصح عندي وبه افتى (٢) يعنى قبل تلك العبارة المذكورة .

(٣) لبل ٢٢ خبر ٢ من ابواب المستحقين



اتحاد الدفع ويشترط مع الكثرة عدم الاستغناء ولودفع قرصاً قبل الحول جاز الاحتساب بعده وان استغنى به لغيره ولوتعدد سبب الاستحقاق جاز تعدد الدفع ولو فقد وارث المشتري من الزكوة ورثه الامام على رأى ، واجرة الكيال والوزان على المالك على رأى ويكره تملك ماتصدق به اختياراً لالميراث وشبهه ، وفي تعلق الزكوة بالعين

المرتضى وابن ادريس الى عدم تحديد القلة بل اقل ما يملك وهو الاقوى عندى لقوله تعالى **انما الصدقات للفقراء والمساكين** الآية (١) وهو عام في كل صدقة اذا جمع المعرف باللام للعموم ، فما يجب في الاول كنصف دينار او خمسة دراهم يستحقه الثمانية الاصناف فيجوز تفريقه عليهم بان يعطى كل واحد اقل ما يملك وهو المطلوب (ولان) الآية اما لبيان المصرف او للتمليك وايمان كان يثبت المطلوب ، وقال ابن الجنيدي اقل ما يعطى درهم ، وقال الصدوق يجوز ان يعطى الرجل الواحد الدرهمين و الثلاثون لا يجوز في الذهب الا نصف دينار ، والمصنف اختار مذهب السيد وجعل مذهب الشيخ استحباباً جمعاً بين الادلة .

**قال دام ظله : ولو فقد وارث المشتري من الزكوة ورثه الامام على رأى .**

**اقول :** ذهب الشيخ وابنا بابويه وابن ادريس الى ان ميراثه لارباب الزكوة لانه اعتق من مالهم فكان ولائه لهم ونقل المصنف في المختلف عن بعض علمائنا الاولوهو كونه للامام لانه احد مصارف الزكوة فيكون سائبة وهو اولى .

**قال دام ظله : واجرة الكيال والوزان على المالك على رأى .**

**اقول :** هذا قول الشيخ في المبسوط والمصنف في المختلف وهو الاصح عندى لوجوب ما يتوقف عليه الواجب وتوقف الدفع عليه ولثبوتها على البائع في البيع وقال في موضع آخر من المبسوط يكون على الفقراء لانه لمصلحتهم وتخليص مالهم ولعدم الدلالة على وجوب الزائد على الزكوة .

**قال دام ظله : وفي تعلق الزكوة بالعين احتمال الشركة الخ .**

**اقول :** الزكوة تتعلق بالعين باجماع الامامية بمعنى ملك الفقير بالفعل لقول

احتمال الشركة لاخذ الامام منها قهر الوامتنع وعدمها لجواز اخراج القيمة، فيحتمل حينئذ تعلق الدين بالرهن اذ مع امتناع المالك من اداء الواجب يبيع الامام من عين النصاب اذالم يشتمل على الواجب كما يباع الرهن، وتعلق ارش الجناية برقبة العبد لسقوطها بتف النصاب لسقوط الارش بتلف العبد فلرباع قبل الاداء صح ويتبع الساعى المال ان لم يؤد المالك فيفسخ البيع فيه ويتخير المشتري فى الباقي ولو لم يؤد المالك من غيره ولم يأخذ الساعى من العين فللمشتري الخيار لتزول ملكه ولو ادنى المالك من غيره فلا خيار لزوال العيب ويحتمل ثبوته لاحتمال استحقاق المدفوع فيتبع الساعى المال.

النبى صلى الله عليه وآله وسلم فى اربعين شاة شاة ( ١ ) فاما ان يملك نفس بعض العين بول والثانى تملك ما يتعلق بالعين والالم يكن الزكوة متعلقة بالعين هذا خلف ، فاما ان يكون مع تعلقه بالعين متعلقا بالذمة نوعا من التعلق اولابل المتعلق بالذمة وجوب الاخراج لاغير فهذه ثلاثة انواع من التعلق ( فالاول ) يسمى تعلق الشركة بتسمية الكللى باسم جزئى من جزئياته ( والثانى ) يسمى تعلق الرهن كذلك ( والثالث ) يسمى تعلق ارش الجناية برقبة الجانى كذلك ، وانما عبر عن هذه الكلليات باسماء جزئياتها لتعذر لفظ يختص بكل واحد وانما بحث عن هذه الانواع لاختلاف خواصها ويختلف بذلك احكامها ، ولامشاحة للفقهاء فى كون هذه انواعا واجناسا اولوازم بعد معرفتها بخواصها ومعرفه احكامها ( ومخالفة ) تعلق الزكوة لباقي اصناف كل نوع بوجه ( لاينافى ) اندراجه تحت ذلك النوع وكونه تعلقاً برأسه لاينافى اندراجه تحت احد الانواع المذكورة فقد ذكر والذى المصنف وجه كمال قول وهو استدلال بوجود خاصة الشيء واثره عليه ولا يخلو من نظر واورد على الشركة عدم ملك الفقير لو نتجت الاربعون قبل اداء الزكوة وبعد الحول ويتفرع على ذلك لو باع المالك النصاب قبل اداء الزكوة وقد ذكر المصنف حكمه فلا نظول بذكره .

قال دام ظلّه : ولو ادى المالك من غيره فلا خيار لزوال العيب ويحتمل



## الباب الثاني

## في زكوة الفطرة وفيه مطالب

الاول المكلف وهو كل كامل حر غني فلا يجب على الطفل ولا المجنون ولا على من اهل شوال وهو مغمى عليه ، ولا العبد قنّا كان أو مديراً أو أم ولد أو مكاتباً مشروطاً أو مطلقاً لم يؤد شيئاً فان تحرر بعضه قسّطت الفطرة عليه وعلى المولى بالحصص الآن يختص المولى بالعلولة فيختص بها؛ ولا على الفقير وهو من لا يملك قوت سنة له ولعِياله نعم يستحب له اخراجها وان اخذها فيدير صاعاً على عِياله ثم يخرجها ولو بلغ قبل الهلال أو أسلم أو زال جنونه أو استغنى أو ملك عبداً أو ولد له وجبت والآ استجبت ان لم يصل العبد، والكافر يجب عليه ويسقط باسلامه ولا يصح منه ادائها قبله ولا تسقط عن المرتد بالاسلام ويجب أن يخرجها عنه وعن كل من يعوله فرضاً أو نقلاً صغيراً كان المعال أو كبيراً حراً أو عبداً مسلماً أو كافراً .

## فروع

(الاول) الزوج والمملوك يجب عليه فطرتها وان لم يعلمها اذا لم يعلمها غيره سواء كانا حاضرين أو غائبين ولو خالها غيره وجبت على العائل (الثاني) زكوة المشترك على اربابه بالحصص فان اختص أحدهم بالعلولة تبرعاً اختص بها (الثالث) لو اجتمع الدين وفطرة العبد على الميت بعد الهلال قسمت التركة عليهما بالحصص مع القصور ولومات قبل الهلال فلا زكوة على الوارث ولا على غيره الا ان يعوله أحدهما والا قرب

## ثبوته لاحتمال استحقاق المدفوع في تبع الساعي المال .

اقول: ذكر المصنف الوجهين ، والاقوى عندي الاول لان حق الفقراء يزول بالاداء ويستقر ملك المالك على العين والتحقيق ان هذا الوجوب هل هو تخيير بين القيمة والعين او ثبوت ولاية له على تملك العين بالقيمة فعلى الاول يثبت الاول وعلى الثاني يحتمل ايضاً ما ذكره المصنف .

## الباب الثاني في زكوة الفطرة

قال دام ظلّه : ولومات قبل الهلال فلا زكوة على الوارث ولا على غيره

الوجوب على الوارث (الرابع) لو قبل الوصية بالعبد من الميت قبل الهلال فالزكوة عليه ولو قبل بعده سقطت وفي الوجوب على الوارث اشكال (الخامس) لا تجب الزكوة على الموهوب له الا بعد القبض فلومات الواهب قبله بطلت الهبة ووجبت على الوارث ولومات المنتهب قبل القبض بطلت (السادس) كل من وجبت زكوته على غيره سقطت

### الان يعوله احدهما والاقرب الوجوب على الوارث .

اقول: اذا مات مالك الارب قبل الهلال وعليه ديون تستغرق التركة وكان مؤنة العبد من كسبه او من التركة ، ففي فطرة العبد هنا قولان (احدهما) قول الشيخ رحمه الله بسقوط الفطرة (وقال) والذي المصنف دام ظله تجب على الوارث ومنشأ القولين ان التركة المستغرقة بالديون هل تبقى على حكم مال الميت ولا ينتقل الى الوارث او تنتقل الى ملكه ويتعلق بها الديون تعلق الرهن ، قال الشيخ رحمه الله بالاول لقوله تعالى : **من بعد وصية يوصي بها او دين (١)** هذه البعدية بالزمان فقبل اداء الدين لا يثبت الارث وقال شيخنا فيه اضرار و تقديره الملك التام من بعد وصية الى آخره لاستحالة وجود ملك بالمالك ، فدل العقل على هذا الاضرار واذا ثبت الملك والميت ليس بمالك قطعا ولا الديان و الوارث فتعين الوارث و الاقوى عندي ما هو الاقرب عند المصنف .

**قال دام ظله: لو قبل الوصية بالعبد من الميت قبل الهلال فالزكوة عليه**

**ولو قبل بعده سقطت وفي الوجوب على الوارث اشكال .**

اقول: البحث فيما اذا اكل العبد من كسبه و هذه المسئلة تبني على اصلين (١) القبول هل هو ككشف عن ملك الموصى له بالموت او سبب ملك له (فعلى الاول) لازكوة على الوارث قطعا (وعلى الثاني) يبني على الاصل الثاني (ب) اذا قلنا ان القبول مملك ، هل قبله يبقى على حكم مال الميت او ينتقل الى الوارث انتقالا منزلا ، فعلى الاول لا يجب على الوارث قطعا ، و على الثاني يكون على الوارث و البحث عن هذين الاصلين ياتي في موضعه ، واما السقوط عن الموصى له فعلى كون



عنه كالزوجة والضيف الموسرين و لو كان الزوج معسراً وجبت نفقتها دون فطرتها و الاقرب وجوبها عليها (السابع) الامة زوجة المعسر فطرتها على مولاها ان لم يعلها

القبول مملكا ظاهرو على كونه كاشفا فلاستحالة تكليف الغافل عندنا .

قال دام ظلّه : و لو كان الزوج معسراً وجبت نفقتها دون فطرتها و الاقرب وجوبها عليها .

اقول: من وجبت زكوته على غيره على قسمين (احدهما) ان يكون من وجبت عنه ليس اهلا لوجوبها عليه كالعبد والقريب فانه يشترط فيه الفقر و (ح) نمنع ان يجب عليه زكوة الفطرة والثاني كالزوجة الموسرة (والبحث الثاني) في القسم الثاني وهو انه لو كان الزوج معسرا و الزوجة موسرة استقرت نفقتها عليه لانها عوض دين فلا يشترط في وجوبها اليسار بل في ادائها بخلاف فطرتها فانها عبادة شرط وجوبها اليسار فلا يجب على الزوج ، وهل تجب عليها ام لا قولان (الاول) قول المصنف وابن اديس بالوجوب عليها (الثاني) قول الشيخ انه لا تجب عليها بل يسقط عنها وعن غيره الاقوى عندي ، وقالوا في منتهى المطالب ميني هذه المسئلة على ان من وجبت زكوته على غيره وكان اهلا لوجوبها ، هل يلاقي الوجوب ابتداءً من وجبت عنه ثم يتحمل من وجبت عليه عنه او يجب ابتداءً على من وجبت عليه عنه ولا يلاقي الوجوب من وجبت عنه ابتداءً ، يحتمل الاول لقوله تعالى قد افلح من تزكى (١) ، ومن العموم وفيها معنى الشرط و كل من لم يتزك لم يفلح لانتهاء المشروط بانتهاء الشرط (ولما) روي عن النبي ﷺ زكوة الفطرة على كل ذكر و انثى (٢) لكن دلت الاحاديث و اجماع الامامية على وجوبها عليه عن يعول ووجه الجمع ما ذكرناه (ويحتمل الثاني) لقول الباقر والصادق عليهما السلام لما سئلا عن زكوة الفطرة قالوا : صاع عن الصغير والكبير والذكور والانثى والبالغ ومن يعول في ذلك سواء (٣) والمساواة تقتضي العموم لما تقرر في الاصول ، فكما تجب عليه فطرته ابتداءً وفطرة الصغير فكذا فطرة من يعول وهو

الزوج (الثامن) لو أخرجت زوجة! الموسر عن نفسها باذن زوجها اجزاء وبدونه اشكال ينشأ من التحمل والاصالة (التاسع) المطلقة البائن الحامل فطرتها عليه ان جعلنا النفقة لها والأفلا (العاشر) لو وقعت مهاياة بين المتحرر بعضه وبين مولاه فوق الهلال في نوبة احدهما ففي اختصاصه بالفطرة اشكال (الحادى عشر) لا يسقط وجوب النفقة بالاباق فيجب الفطرة وكذا المرهون والمغصوب والضال وان انقطع خبر معالم يقلب ظن الموت (الثانى عشر) نفقة زوجة العبد وفطرتها على مولاه .

## المطلب الثانى فى وقتها

ويجب بغروب الشمس ليلة الفطر ولا يجوز تقديمها على الهلال الاقرضا ويجوز تاخيرها بل يستحب الى قبل صلاة العيد ويحرم بعده ثم ان عزلها وخرج الوقت اخرجه واجبا بنية الاداء والاقضاها على رأى ولو اخرج مع الامكان والعزل ضمن ومع انتفاء يعم الزوجة لان « من » للعموم ، اذا تقرر ذلك (فقول) على القول الاول تجب عليها لان الزوج ليس اهلا للتحمل ووجود القابل شرط فيبقى الاصالة عليها وعلى الثانى تسقط عنها وكذا فى الحرة الموسرة زوجة العبد ويتفرع على هذا الاصل الذى قررناه انه لو اخرجت زوجة الموسر عن نفسها فعلى الاول يجزى وعلى الثانى لا يجزى و اشار اليه المصنف بقوله لو اخرجت زوجة الموسر عن نفسها الى آخره .

قال دام ظله : لو وقعت مهاياة بين المتحرر بعضه وبين مولاه فوق الهلال فى نوبة احدهما ففي اختصاصه بالفطرة اشكال .

اقول: ينشأ من ان مقصود المهاياة التفاضل والتمايز فكل يختص بما يقع فى نوبته من الغنم والغرم ويحتمل عدمه لعدم خروجه بالمهاياة عن الشركة لانها قسمة فلا تصح فى الحقيقة مرضاة غير لازمة .

قال دام ظله : ثم ان عزلها وخرج الوقت اخرجه واجبا بنية الاداء والاقضاها على رأى .

اقول: الخلاف هنا يقع فى موضعين (١) وجوب الاخراج واختاره الشيخ واين الجنيد وسلا رواين ادريس واكثر الاصحاب لعدم اتيانه بالمأمور به فيبقى فى عهدة



الامكان ينتفى الضمان والتحرير والحمل كالتاخير ولو اخر العزل مع عدم المستحق فالاثم ويقضى ومستحقها هو مستحق زكوة المال ويستحب اختصاص القرابة ثم الجيران واقل ما يعطى الفقير صاع الامع الاجتماع والقصور ولاحد للكثرة ويتولى التفريق المالك ويستحب الامام او نائبه ومع الغيبة الفقيه ويجب النية فان اخل بها لم يجزئه ويشترط قصد التعيين والوجوب أو الندب والتقرب الى الله .

### المطلب الثالث فى الواجب

وهو صاع مما يقتات غالباً كالحنطة والشعير والتمر والزبيب والارز واللبن والاقط والدقيق والخبز اصلان ويخرج من غيرها بالقيمة السوقية من غير تقدير على رأى ان شاء

التكليف ولانه حق ثابت للفقراء فلا تسقط بخروج وقتها كالدين المؤجل وزكوة المال، وذهب المفيد، وابنا بابويه، و ابن البراج، و ابو الصلاح الى سقوطها لعدم اقتضاء الامر الموقت الفعل بعده مع الاخلال فيه لما تقرر فى الاصول، والاصل فيه ان كل عبادة وجب قضائها فلها وقتان وانما ثبت الاوقات بنص الشرع فمن لم يثبت عنده صحة النقل لا يوجب القضاء (ب) انها تكون قضاء قاله الشيخ، وسلا، لان العبادة الموقته اذا فعلت خارج الوقت تكون قضاء وذهب ابن ادريس الى انها تكون كالدين وزكوة المال والاقوى عندي وجوب الاخراج بنية القضاء .

قال دام ظله : و يخرج من غيرها بالقيمة السوقية من غير تقدير على رأى ان شاء .

اقول: هذا مذهب الاكثر وهو الصحيح عندي ونقل عن بعض علمائنا انه مقدر بدرهم، وعن آخرين انه مقدر باربعة دوانيق . قال المصنف فى المخ ولم نقف فى ذلك على فتوى، وانا اقول اورد الشيخ فى الاستبصار رواية اسحاق بن عمار عن الصادق عليه السلام قال لا باس ان تعطى قيمتها درهما (١) ثم قال هذه رواية شاذة والاحوط ان يعطى قيمة الوقت ثم قال هذه رخصة من عمل بها لم يكن ماثوماً هذا آخر قوله فلولم يجز عنه لكان ماثوماً وهذا ليس بفتوى .

والأفضل التمر ثم الزبيب ثم غالب القوت ، ويجزى من اللبن أربعة ارطال بالعراقي على رأى والأقرب فى الجبن والمخيض والسمن القيمة ولا يجزى العنب والرطب والمعيب والمسوس ، ولو اختلف قوت مالكي عبد جازا اختلاف النوع على رأى والأقرب اجزاء المختلف مطلقا .

**قال دام ظله : ويجزى من اللبن أربعة ارطال بالعراقي على رأى .**

**اقول :** الخلاف هنا فى موضعين (١) اجزاء أربعة ارطال من اللبن وهو اختيار الشيخ وابن ادريس وكثير من الاصحاب لقول ابى عبدالله عليه السلام لما سئل عن رجل فى البادية لا يمكنه الفطرة تصدق بأربعة ارطال من اللبن (١) وفى المستند ضعف وهو مرسل وذهب المفيد والسيد المرتضى وابن الجنيد وسلاو ابن البراج وابو الصلاح وابن زهرة والشيخ فى الخلاف الى عدم اجزاء الأربعة ووجوب صاع واختاره المصنف فى المختلف وهو الأقوى عندى للأمر بأخراج المبرىء للذمة وانما يتحقق بالصاع و لقول الصادق عليه السلام اصاع من اقط (٢) ( ب ) الرطل هنا العراقى خلافا للشيخ فى المبسوط وابن ادريس وابن حمزة .

**قال دام ظله : والأقرب فى الجبن والمخيض والسمن القيمة .**

**اقول :** وجه القرب انفراد الجبن والسمن باسم مغاير للبن وعدم استعماله فيهما حقيقة وفى المخيض لغة ويحتمل الاجزاء لصدق اللبن على المخيض والجبن لبن مجمد والسمن اتنع .

**قال دام ظله : ولو اختلف قوت مالكي عبد جازا اختلاف النوع على رأى .**

**اقول :** هذا قول الشيخ فى الخلاف ومنعه فى المبسوط و الأقوى الاول لان كل واحد مخير فى الاجناس .

**قال دام ظله : والأقرب اجزاء المختلف مطلقا .**

**اقول :** وجه القرب ان المطلوب شرعا اخراج الصاع القرتى وتعين احد الاجناس بعينه لئس مطلوبوا للشارع والا لما جاز التخيير (ولان) التخيير واقع فى الجميع



## الباب الثالث

## في الخمس و مطالبه اربعة

**الاول المحل**، انما يجب الخمس في سبعة اشياء (الاول) غنائم دارالحرب وان قلت سواء حواها العسكر أو لا مما ينقل ويحول كالامتعة او لا كالارض (الثاني) المعادن جامدة منطبعة كانت كالذهب والفضة والرصاص أو لا كالباقوت والزبرجد والكحل او سائلة كالقير والنقط والكبريت ( الثالث ) الكنز وهو المال المذخور تحت الارض في دار الحرب مطلقا او دار الاسلام ولا اثر له (فهوخ) للمواجد وعليه الخمس سواء كان الواجد حراً أو عبداً صغيراً او كبيراً ، وكذا المعادن والغوص ، ويلحق به ما يوجد في ملك مبتاع او جوف الدابة مع انتفاء معرفة البايع فان عرف فهو احق به من غير يمين وما يوجد في جوف السمكة من غير احتياج الى تعريف ، و الاقرب اشتراط عدم اثر الاسلام ، ولو وجد في دار الاسلام واثره عليه فلقطة وان كانت مواتا على رأى ،

فكذا في ابعاضه للمساواة في المالية المطلوب بهادفع حاجة الفقير (ولصلاحية) كل منهما للاخراج. وذهب الشيخ قطب الدين الكيدري الى عدم الجواز مطلقا للنص علي وجوب الصاع ورد فيه بين الاجناس ومع التبويض لا يعدم من احدهما وهو الاقوى عندي .

## الباب الثالث في الخمس

**قال دام ظله :** وما يوجد في جوف السمكة من غير احتياج الى تعريف والاقرب اشتراط عدم اثر الاسلام.

**اقول:** لو كان عليه اثر الاسلام كان لقطة و وجه القرب انه ملك جهل مالكة فوجب تعريفه لوجود المقتضى في الدابة المستفاد من النص (ويحتمل) عدم الاشتراط لاطلاق الاصحاب ولزوال ملك المالك عنه بوقوعه في البحر وابتلاع السمك له لانه تالف حينئذ ، و الاقوى عندي انه لواجده واطلاق الرواية و كلام الاصحاب يقتضي احتياج تملك المباحات الى النية .

**قال دام ظله :** ولو وجد في دار الاسلام واثره عليه فلقطة وان كانت مواتا على رأى .

ولو اختلف مستاجر الدار ومالكها في ملكية الكنز قدم قول المالك مع اليمين على اشكال ، و لو اختلفا في القدر قدم قول المستأجر مع اليمين ، ولو اختلف البايع والمشتري او المعير والمستعير قدم قول صاحب اليد (الرابع) ما يخرج من البحر كالجواهر واللثالي والدر (الخامس) ارباح التجارات والصناعات والزراعات (السادس) ارض النمي اذا اشتراها من مسلم سواء كانت مما فيه الخمس كالمفتوحة عنوة او لا كمن اسلم عليها اهلها طوعا (السابع) الحلال الممتزج بالحرام .

### المطلب الثاني الشروط

يشترط في الغنائم انتفاء الغصيبة من مسلم او معاهد ، و في المعادن اخراج المؤنة من حفر وسبك وغيره والنصاب على رأى وهو عشرون ديناراً ، وفي الكنز

اقول: هذا قول الشيخ في المبسوط لانه مال ضائع عليه اثر ملك المسلم ووجد في دار الاسلام فيكون لقطه كغيره ، و ذهب في الخلاف ، و ابن ادريس الى انه لو اجدته لعموم النص على ان ما وجد في بادية فهو لو اجدته (١) ويخرج منه الخمس لعموم القرآن والاحبار الواردة في اخراج الخمس من اللقطة ، والتخصيص يحتاج الى دليل ، وليس بجيد لوجوده وهو ان التصرف في مال الغير بغير اذنه قبيح عقلا (وقد تقدم وجود اثر المالك) ولان هذا مملوك لان عليه اثر يد وملك فلا بد من مالك فيدخل تحت قوله تعالى ولا تاكلوا اموالكم بينكم بالباطل (٢).

قال دام ظله : ولو اختلف مستاجر الدار ومالكها في ملكية الكنز قدم قول المالك مع اليمين على اشكال .

اقول: وجه تقديم قول المالك ان داره كيده وشهادة الظاهر ، وهذا قول الشيخ في المبسوط (ويحتمل) تقديم قول المستاجر لانه مال مودع في الارض وليس منها فيقدم قول من يده على الارض كما في الدار .

قال دام ظله : والنصاب على رأى .

اقول: اشترطه الشيخ في النهاية وابن حمزة والمصنف لقول ابي الحسن (ع) (٣)

(١) ثلث ٣ خبر ١ من كتاب اللقطة (٢) البقرة ١٨٧

(٣) ثلث ٢ خبر ١ من ابواب ما يجب فيه الخمس



هذان الشرطان ، وفي المأخوذ من البحر بالفوس بلوغ القيمة ديناراً فلو أخذ منه من غير غوص أو قلت قيمته عن الدينار سقط الخمس ، ولا يشترط اتحاد الفوس في الدينار بل لو أخرج ما قيمته دينار في عدة أيام وان تباعدت وجب الخمس والعنبر ان أخرج بالفوس اعتبر الدينار وان أخذ من وجه الماء فمعدن ، و في الأرباح كونها فاضلة عن مؤنة السنة له ولعياله من غير اسراف ولا تقتير ، وفي الممتزج بالحرام الاشتباه في القدر والمالك فلوعرفهما سقط ، ولو عرف المالك خاصة صالحه ، و المقدار خاصة أخرجه ، ولا يعتبر الحول فيما يجب فيه الخمس لكن يؤخر ما يجب في الأرباح احتياطاً للمكلف .

### المطلب الثالث في مستحقته

وهم ستة : الله ورسوله (ص) وذو القربى وهو الامام فهذه الثلاثة كانت للنبي ﷺ وهي بعده للامام ، واليتامى والمساكين وابناء السبيل ويشترط انتساب الثلاثة الى عبد المطلب وهم الآن اولاد ابي طالب والعباس والحرث (الهارث - خ) و ابي لهب سواء الذكرو الانثى ، و يعطى من انتسب بابيه خاصة دون امه خاصة على رأى ، و

ليس فيه شيء حتى يبلغ ما يكون في مثله الزكوة عشرين ديناراً و ذهب الشيخ في الخلاف و الاقتصاد وابن البراج وابن ادريس الى عدم الاشتراط لعموم الآية والجواب: الرواية مخصصة (قالوا) آحاد . قلنا : يجوز تخصيص الكتاب به وقد تبين في الاصول واطلق ابن ابي عقيل ، وابن الجنيد ، والسيد المرتضى والمفيد .

**قال دام ظلّه : ويعطى من انتسب بابيه خاصة دون من انتسب بامه خاصة على رأى .**

**اقول:** ما اختاره هنا مذهب الشيخ في المبسوط ، والنهاية ، وابن حمزة ، و ابن ادريس لانه انما يصدق الانتساب حقيقة على من انتسب بالاب دون الام خاصة ، ولقول ابي الحسن عليه السلام ومن كانت امه من بنى هاشم و ابوه من سائر قریش فان الصدقة تحل له وليس له من الخمس شيء (١) لان الله تعالى يقول : **ادعوهم لآبائهم** (٢)

ايمانهم او حكمه وحاجة ابن السبيل في باد التسليم لافي بلده ، وفقر اليتيم على رأى ، ولا يعتبر العدالة ولا التعميم وان استحبا وينقل ما قبضه النبي ﷺ او الامام بعده الى وارثه ، وللامام فاضل المقسوم على الكفاية للطوائف مع الاقتصاد وغلبة المعوز على رأى ولا يجوز النقل مع وجود المستحق فيضمن ولا ضمان مع عدمه .

وذهب السيد الى استحقاقه لقوله هذان ابناي (١) والاصل في الاطلاق الحقيقة والاصح الاول لرجحان المجاز على الاشتراك كما تقرر في الاصول

قال دام ظله : وفقر اليتيم على رأى .

اقول: ذهب الشيخ وابن ادريس الى عدم اشتراط الفقر في اليتيم للعموم ، و لاقتضاء العطف المغايرة ، ولان اعتبار الفقر يقتضى تداخل الاقسام (و الجواب) انه عوض الزكوة و كما ان الزكوة مصارفها المحاويج فكذا العوض (احتج) المصنف بانه جبر لهم ومساعدة عوض الزكوة فلا تليق بالغنى وهو الاقوى عندى .

قال دام ظله: وللامام فاضل المقسوم على الكفاية للطوائف مع الاقتصاد وغلبة المعوز على رأى .

اقول: هذا اختيار الشيخين . وابن البراج ، و سائر لقول ابى الحسن الاول عليه السلام فان فضل عنهم شيء يستغنون عنه فهو للوالى وان عجز او نقص كان على الوالى ان يتفق من عنده بقدر ما يستغنون به وانما صار عليه ما يمونهم لان لهما فضل عنهم (٢) وقال ابن ادريس لا يجوز له ان يأخذ فاضل نصيبهم ولا يجب عليه اكمال ما نقص لهم لقوله تعالى : لا تعلموا ان ما غنمتم من شيء فان لله خمسة وللرسول ولذى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل (٣) والتفصيل قاطع للشركة فجعل النصف للامام والنصف الاخر للاصناف الباقية فلا يجوز لاحد التصرف في مال غيره ، و لان الزيادة على النص نسخ فقولهم يستلزم نسخ القرآن بخبر الواحد .

(١) منقول في كتب الفريقين

(٢) مثل ب ٣ خبر ٢ من ابواب قصة الخمس (٣) الانفال آية ٤٠



## المطلب الرابع في الانفال

وهي المختصة بالامام عليه السلام وهي عشرة : الارض المملوكة من غير قتال انجلي اربابها عنها او سلموها طوعا ، والموات تقدم الملك اولا ، ورؤس الجبال ، و بطون الاودية وما بهما ، و الآجام ، و صواف الملوك و قطائعهم غير المنصوبة من مسلم او معاهد ، و غنيمة من يقاتل بغير اذنه ، و ميراث من لا وارث له . وله ان يصطفى من الغنيمة ما شاء كثوب و فرس و جارية وغيرها من غير اجحاف ولا يجوز التصرف في حقه بغير اذنه و الفائدة حينئذ له و عليه الوفاء بما قاطع و يحل الفاضل ، و ابيح لنا خاصة حال الغيبة للمناكح و المساكن و المتاجر وهي ان يشتري الانسان ما فيه حقهم عليهم السلام و يتجر فيه لاسقاط الخمس من ربح ذلك المتجر ، و مع حضوره عليه السلام يجب دفع الخمس اليه ، و مع الغيبة يتخير المكلف بين الحفظ بالوصية به الى ان يسلم اليه و بين صرف النصف الى اربابه و حفظ الباقي و بين قسمة حقه على الاصناف و انما يتولى قسمة حقه عليه السلام الحاكم .

## كتاب الصوم

### وفيه مقاصد الاول في ماهيته

الصوم لغة الامساك و شرعات توطين النفس على الامتناع عن المفطرات مع النية فيها  
فصول (الاول) النيقوشرطها التصدي الى الصوم في يوم معين لوجوبه او زنده متقربا الى الله تعالى و يكفي ذلك ان كان الصوم معينا كرمضان و النذر المعين على رأى .

## كتاب الصوم وفيه فصول

### الاول في النية

قال دام ظله : و النذر المعين على رأى .

اقول : ذهب الشيخ في المبسوط و الجمل و الخلاف الى اشتراط نية التعيين في النذر المعين و عدم الاكتفاء بنية القربة (لانه) زمان لم يعينه الشارع في الاصل للصوم فافتقر الى التعيين كالنذر المطلق (ولان) الاصل وجوب التعيين اذا لافعال انما تقع على الوجوه المقصودة للتعين و انما ترك في شهر رمضان لانه زمان لا يقع فيه

ولو نذر الصوم غداً عن قضاء رمضان ففي الاكتفاء بالاطلاق نظر 'والأزيد التعين وهو القصد الى ايّاق الصوم عن الكفارة او النذر المطلق أو غيرهما ، ويبطل الصوم بترك النية ولو سهواً وكذا بترك بعض صفاتها كالتعين في المطلق ، ويشترط فيها الجزم فلوردد بين الواجب والندب او نوى الوجوب يوم الشك او نوى ليلة الشك صوم غداً كان من رمضان لم يجز والجزم ممن لا يعتقد كون اليوم من رمضان لغو وان ظن ذلك بقول عدل او امرأة صادقة عنده (ووقت) النية مع الذكر من اول الليل الى آخره مستدامة الحكم فلا

غيره بخلاف النذر ، وذهب السيد المرتضى وابن ادريس الى عدم اشتراط نية التعين و الاكتفاء بنية القرية (لانه) زمان تعين الصوم فكان كرمضان (ولان) التعين يراد للتمييز بين الفرض والنفل والزمان متعين للفرض فلم يفتقر الى التعين ولهذا لا يفتقر رد الوديعة الى التعين (ولانه) نوى الصوم الواجب عليه في هذا اليوم ولا شيء من غير النذر بواجب عليه في هذا اليوم فيكون قد نواه ولقوله (ص) : «لكل امرئ ما نوى واذا نوى الصوم الواجب عليه في هذا اليوم صح له ، و الاقوى عندي وجوب التعين .

قال دام ظله : و لو نذر الصوم غداً عن قضاء رمضان ففي الاكتفاء بالاطلاق نظر .

اقول: ينشأ (من) انه يتعين بالنذر ، لعدم وقوع غيره فيه وعدم جواز تاخيره عنه (ومن) عدم تعيينه بالاصل ولا بالنذر (لان) الوجوب سابق على النذر وهو يقتضى وجوب التعين في النية والاصل بقاء ما وجب و النذر لا يقتضى سقوط ما ثبت وجوبه قبله (ولان) وجوب قضاء رمضان من حيث هو قضاء قبل النذر وبعده سواء وانما افاد النذر فوراً ببقاء صلاحية ما بعده من الاوقات له كابتداء وجوبه لعدم صيرورته قضاء بتركه واطلاق الاصحاب ان قضاء رمضان يجب تعيينه بالنية ( والتحقق ) ان هذا يبنى على تفسير المعين فان عني به الزمان الذي اذا فات صار قضاء لم يكن معينا وان عني به الزمان الذي يجب صومه ولا يجوز التأخير عنه كان معينا والاصح عندي انه



يجوز ان يصبح الأناويا ومع النسيان الى الزوال وفي النقل قول الى الغروب ، ولو اقترنت النية باول النهار اجزاء ولو تقدمت على الغروب لم يجزء ولا يجب تجديدها بعد الاكل ولا بعد الانتباه ولا يتعرض لرمضان هذه السنة ، والمحبوس الجاهل بالاهلة يتوخي شهراً فيصومه متتابعاً فان افطر في اثنائه استأنف على اشكال ، ولا كفارة فان غلط بالتاخير لم يقض و بالتقديم يقضى الذي لم يدركه ، ولو نذر صوم الدهر مطلقاً سافر مع الاشتباه لم يتوخي في شهر رمضان ولا العيدين ويقضى رمضان ولو كان رمضان ثلاثين لم يكفه شهر ناقص هلالى ، ولو قدم النية على الشهر ونسى عنده لم يجزئه على

لا يتعين بذلك لان الوقت المعين ما جعل سبباً للوجوب ولا يتحقق هنا ووجوب فوريته هنا كالحج وانما قيد بقوله غداً لانه لو نذر يوماً بعده لم يتعين قطعاً لجواز تقديمه عليه .  
**قال دام ظله : وفي النقل قول الى الغروب .**

**اقول:** هذا القول نقله الشيخ في مسائل خلافه عن بعض اصحابنا ، و قال المرتضى ، وابن ادريس يجوز تجديد النية في النافلة الى بعد الزوال ، و قال ابن حمزة وان نسي النية في صوم النافلة جدد بعد الزوال الى ان يبقى من النهار ما يسمى الصائم فيه ممسكاً والاصح عندي انه لا يصح بعد الزوال .

**قال دام ظله :** والمحبوس الجاهل بالاهلة يتوخي شهراً فيصومه متتابعاً فان افطر في اثنائه استأنف على اشكال ولا كفارة .

**اقول:** ينشأ من وجوب الصوم متتابعاً و عدم انحصار رمضان فيه (ومن) ان رمضان اذا افطر فيه فلا يستأنف وايضاً فهو في نفس الامر ايام رمضان او متاخر عنه او متقدم عليه وعلى الاولين لاستيناف وعلى الثالث يستأنف لاعتبار افطار اليوم بل باعتبار تقدمه وهو غير معلوم فلا يجب .

**قال دام ظله :** ولا قدم النية على الشهر ونسى عنده لم يجزأه على رأى .

**اقول:** هذا هو المسهور لان شرط النية المقارنة والآلجاز مع الذكر ، و ذهب الشيخ في المبسوط والنهاية الى اجزائه ان نسي ان يجدد عنده ولا يجزى مع الذكر كابعاضه ولانه لو شرط المقارنة لم يجز تقديمها من العشاء ، وقال في الخلاف واجاز بعض اصحابنا في نية القربة في شهر رمضان خاصة ان يتقدم على الشهر بيوم او ايام و قال ابن ادريس لا يجوز مطلقاً وهو الاصح عندي .

رأى ، ولا بد في كل ليلة من نية على رأى . و لو نوى غير رمضان فيه فرضاً أو تفلاً ففي الاجزاء عن رمضان نظر ، ولا يجزئ (يقع خ) عما نواه و لو نوى النذر ليلة الشك على انه من شعبان اجزئ وان كان من رمضان ، و لو نوى الوجوب ان كان من رمضان والنذر ان كان من شعبان لم يجزه ، و لو نوى الافطار ثم ظهر انه من رمضان قبل الزوال ولم يتناول وجب الامساك و جدد النية واجزئه و لو كان قد تناول او علم بعد الزوال وان لم يتناول وجب الامساك والقضاء و لو نواه عن قضاء رمضان فافطر بعد الزوال عمداً ثم ظهر انه من رمضان ففي الكفارة اشكال ومعه في تعيينها اشكال .

**قال دام ظله : ولا بد في كل ليلة من نية على رأى .**

**اقول:** قال المرتضى والشيخان وسلا و ابو الصلاح فيه نية واحدة من اوله لانه كالعبادة الواحدة ( احتج ) المصنف بان كل يوم عبادة تفتقر الى نية ولا يجوز تقديمها والالجاز تقديمها على رمضان عمداً والاقوى عندي اختيار والدى المصنف .  
**قال دام ظله :** و لو نوى غير رمضان فيه فرضاً او تفلاً ففي الاجزاء عن رمضان نظر .

**اقول:** ينشأ (من) اختلاف الاصحاب فان الشيخ في المبسوط و الخلاف ، و السيد المرتضى ذهب الى الاجزاء عنه لحصول نية القرية ( و عدم ) استلزام بطلان المركب بطلان الاجزاء ، و ذهب ابن ادريس الى الاجزاء مع النسيان لعدم الاعتداد بالزائد مع النسيان والجهل كيوم الشك لامع العلم لقوله **عَلَيْهِ السَّلَامُ** . انما لكل امرئ ما نوى (١).

**قال دام ظله :** و لو نواه عن قضاء رمضان فافطر بعد الزوال عمداً ثم ظهر انه من رمضان ففي الكفارة اشكال ومعه في تعيينها اشكال .  
**اقول:** منشأ الاول انها ثابتة على تقدير كل واحد من جزئي مانعة الخلو



ولو نوى الافطار في يوم من رمضان ثم جدد نية الصوم قبل الزوال لم ينعقد على رأى ولو تقدمت نية الصوم ثم نوى الافطار ولم يفطر ثم عاد الى نية الصوم صح الصوم على اشكال .

وعدم صحة قضاء رمضان وعدم العلم بربط نية الصوم بنية الكفارة ، و الاصح عندى انها لا تجب والالزام احد الامرين ، و هو اما وجوب كفارة قضاء رمضان مع عدمه او تكليف الغافل والالزام بقسميه باطل فالملزوم مثله (اما الملازمة) فلانه امان يكون الواجب عليه كفارة قضاء رمضان او كفارة رمضان ، والاول يستلزم الاول لان قضاء رمضان لم يقع ، و الثاني يستلزم الثاني فانه غير عالم بانه رمضان فلو كلف به لزم تكليف الغافل (واما) بطلان الالزام بقسميه فباجماع علمائنا وقد تبين استحالة الثاني ايضاً في الاصول ، و مشأ الثاني انه من رمضان مع وجوب الكفارة بافطاره فتجب كفارة رمضان (ومن) انه لا يعلم انه من رمضان فلا تجب كفارته لانها تابعة للعلم مع وجوب كفارة فتجب الاقل .

**قال دام ظله : ولو نوى الافطار في يوم رمضان ثم جدد نية الصوم قبل الزوال لم ينعقد على رأى .**

**اقول:** المفهوم من كلام الشيخ الانعقاد وصرح بذلك في يوم الشك والاقوى عندى الصحة في يوم الشك لانه معذور لجهله والالزام تكليف الغافل والبطلان في غيره لان جزءاً من النهار مضى بغير نية مع علمه بكونه من رمضان والنية شرط وفقد الشرط يستلزم فقد المشروط والصوم لا يتبع .

**قال دام ظله:** ولو تقدمت نية الصوم ثم نوى الافطار ولم يفطر ثم عاد الى نية الصوم صح الصوم على اشكال .

**اقول:** ينشأ من اختلاف الاصحاب فان الشيخ في المبسوط والخلاف ذهب الى الصحة وذهب ابو الصلاح الى البطلان ، ومبنى هذه المسئلة ما تقر في علم الكلام من ان ارادتى الضدين هل يتضادان ام لا ؟ فقال الشيخ لا فلا يبطل الصوم لانه مركب من جزين الامسك والنية والامسك عدمى لا ينافيه الا فعل ما يمسك عنه فاذا لم يناف نيته لم ينافه خصوصاً مع عدم استمرارها ووجود نية اخرى ضدها . وقال ابو الصلاح

## الفصل الثاني

### في الامساك وفيه مطالب

(الاول) فيما يمسك عنه الصائم ويجب عن كل ما كول وان لم يكن معتادا ، و  
عن كل مشروب كذلك ، وعن الجماع قبل او دبراً ويفسد الصوم وان كان في فرج الدابة  
وصوم المفعول به وان كان غلاما . وعن ايصال الغبار الغليظ الى الحلق ، وعن البقاء  
على الجنابة متعمداً حتى يطلع الفجر اختياراً ، وعن الحقنة بالمائع ، وفي الافساد  
نظروا بالجماد قول بالجواز ، وعن الارتماس في الماء ، وعن الكذب على الله وعلى  
نعم يتضاد ارادتا الضدين فيبطل صومه ، و الاقوى عندي البطلان لان الصوم توطين  
النفس على الامتناع عما سماه الشارع بالمفطرات و ارادة فعل المفطر تنافي توطين  
النفس على عدمه لتنافي اللازمين .

## الفصل الثاني في الامساك

قال دام ظلّه : وعن الحقنة بالمائع وفي الافساد نظر .

اقول : ينشأ من اختلاف الاصحاب فان الشيخ في بعض كتبه و ابا الصلاح والمفيد  
والمرتضى في المسائل الناصريات ذهبوا الى الافساد لما رواه احمد بن محمد بن ابي-  
نصر في الصحيح عن ابي الحسن الرضا عليه السلام انه سئل عن الرجل يحتقن يكون به العلة  
في شهر رمضان ؟ فقال الصائم لا يجوز له ان يحتقن (١) . وتعليق الحكم على الوصف  
يشعر بالعلية فيكون بين الصوم والاحتقان الذي هو نقيض المعلول منافاة ، وثبوت  
احد المتنافيين يستلزم نفي الاخر ولان السيد المرتضى نقل الاجماع على ذلك والاجماع  
المنقول بخبر الواحد حجة ، وقال في النهاية والمرتضى في الجمل وابن ادريس :  
لا يفسد به ، لان علي بن جعفر سأل اخاه موسى عليه السلام عن الرجل والمرئة هل يصلح لهما  
ان يستخدلا الدواء وهما صائمان ؟ قال لا بأس (٢) .

قال دام ظلّه : وبالجماد قول بالجواز

(١) ثل ب ٥ خبر ٤ من ابواب ما يمسك عند الصائم

(٢) ثل ب ٥ خبر ١ من ابواب ما يمسك عند الصائم



رسوله والائمة عليهم السلام ، وفي الافساد بهما نظر ، ولو اجنب فنام ناويا للغسل صح صومه وان لم ينتبه حتى يطلع الفجر ولو لم ينو حتى طلع فسد ولو امنى عقيب الاستمناء او لمس امرأة فسد صومه ولو احتمل نهراً او امنى عقيب النظر الى امرأة او الاستمتاع لم يفسد ، والناسي والمكره معذوران بخلاف الحاهل للحكم والناسي له ، ويستحب السواك للصلاة ولو بعد العصر بالرطب وغيره ويجوز مص الخاتم وشبهه ومضغ الطعام وذوقه زق الطائر والمضضة للتبريد واستنقاغ الرجل في الماء ويكره للمرأة والخنثى .

**اقول:** قال الشيخان ، والمرضى ، وعلى بن بابويه: تحرم الحقنة مطلقاً للرواية المتقدمة ، وقال الشيخ في المبسوط ؛ والقاضى ، وابن الجنيد بجوازه بالجامد لقول ابى الحسن عليه السلام لا بأس بالجامد (١) واجاب والدى عنه بان هذه في طريقها على بن الحسن بن فضال عن ابيه وهما ضعيفان .

**قال دام ظله :** وعن الارتماس في الماء وعن الكذب على الله وعلى رسوله والائمة عليهم السلام وفي الافساد بهما نظر .

**اقول:** منشأ الاشكال في الارتماس اختلاف الاصحاب فان السيد في احد قوله والشيخين والقاضى وعلى بن بابويه واما الصلاح ذهبوا الى الافساد بالارتماس لمضادته الصوم الشرعى لتحريمه ولما صح نقله من قول الصادق عليه السلام : لا يضر الصائم ما صنع اذا اجتنب ثلاث خصال : الطعام والشراب والنساء والارتماس (٢) : سوى بين هذه الاشياء (وفي الدلالة نظر) فانه علق الضرر بكل واحد منها والضرر اعمن البطلان لانه يحصل بلحوق الاثم بالتحريم والاستدلال بالاعم على ثبوت الاخص من الاغلاط ، و التحريم مسلم ليس المتنازع ، وذهب السيد في بعض اقواله و ابن ادريس وابن ابي- عقيل الى عدم الافساد للاصل ولما روى اسحاق بن عمار انه سئل ابا عبد الله عليه السلام عن رجل صائم ارتمس في الماء متعمداً عليه قضاء ذلك اليوم؟ قال ليس عليه قضاء ولا يعودن (٣) وهذا الحديث صريح في المطلوب بخلاف الاول ، والاقوى عندى تحريم الارتماس وعدم الافطار به (تميمه) القائلون بالافساد ذهبوا الى وجوب القضاء والكفارة به الا بالصلاح فانه اوجب القضاء خاصة (واما الكذب) على الله ورسوله والائمة عليهم السلام فذهب الشيخان

(١) ثلث ٥ خبز ٢ من ابواب ما يمسك عنه الصائم (٢) ثلث ٢ خبز ١ من ابواب ما يمسك عنه الصائم

(٣) ثلث ٦ خبز ١ من ابواب ما يمسك

## المطلب الثاني فيما يوجب الافطار

وهو (فعل) ما اوجينا الامساك عنه عمدا اختياراً عدا الكذب على الله تعالى ورسوله والائمة عليهم السلام ، والارتماس على رأى فيهما (والغلط) بعدم طلوع الفجر مع القدرة على المراعاة وبالغروب للتقليد او للظلمة الموهمة ولوطن لم يفطر (والتقليد) فى عدم طلوع الفجر مع قدرة المراعاة ويكون طالعا وقت تناوله (وترك) تقليد المخبر بالطلوع لظن كذبه حال تناول (وتعمد) التى فلو ذرعه لم يفطر (والحقنة) بالمائع (ودخول) ماء المضمضة للتبريد الى الحلق دون الصلوة وان كانت نقلا (ومعاودة) الجنب النوم ثانيا حتى يطلع الفجر مع نية الغسل وعدمها وفى الافطار بالامناء عقيب النظر الى المحرمة اشكال .

الى ان الكذب على الله تعالى وعلى رسوله وعلى الائمة عليهم السلام متعمداً مع اعتقاد كونه كذبا يفسد الصوم ويجب القضاء والكفارة وبه قال المرتضى فى الانتصار و ابو الصلاح وابن البراج وعده على بن بابويه من المفطرات لما رواه ابو بصير فى الموثق قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول الكذبة تنقض الوضوء وتفطر الصائم قلت له هل كنا فقال عليه السلام ليس حيث ذهبت انما ذلك الكذب على الله وعلى رسوله وعلى الائمة عليهم السلام (١) وقال السيد فى الجمل الاشبه انه ينقض الصوم وان لم يبطله واختاره ابن ادریس ولم يعده سلارو لابن ابي عقيل مفطراً وهو الاقوى عندى وعند والدى فى المختلف لان الاصل صحة الصوم والجواب عن رواية ابي بصير بضعف السند فان فى طريقها منصور بن يونس وان وثقه النجاشى لكن طعن فيه الكشى وبان الكذب لا ينقض الوضوء اجماعاً والمراد به التشديد فى المنع (٢)

قال دام ظله : وفى الافطار بالامناء عقيب النظر الى المحرمة اشكال -  
اقول: ينشأ من انه محرم امنى به فكان كالاستمناء باليد و لاقامة مظنة الشئ المحرم مقامه ولاشتماله على التفرير بالصوم (ومن) اصالة الصحة واعلم ان الاول مذهب سلاو وذهب الشيخ فى المبسوط اليه لكنه قيد المنايا بالشهوة والثانى مذهب

(١) ثل ب ٢ خبر ٢ من ابواب ما يمسك

(٢) فى بعض النسخ بمد قوله (وعلى الائمة) هكذا : وقال السيد فى الجمل ومحمد بن بابويه وسلارو ابن ابي عقيل لا يفسد للاصل والاصح عندى الافساد به للرواية (قالوا) لوصح لصح نقض الوضوء به (قلنا) لا يلزم من تركه فى ظاهر احد الحكمين تركه فى الاخر.



(وابتلاع) بقايا الغذاء من بين الاسنان عمداً وفى الحاق العايب بالمضمضة او طرح الخرز و شبهه فى الفم مع ابتلاعه من غير قصد بالتبرد اشكال ، وفى الحاق وصول الدواء الى الجوف من الاحليل بالحقنة بالمائع نظر ، اما الوصل بغيره كالطعن بالرمح فلا والسعوط بما يتعدى الحلق كالابتلاع .

ولا يفطر بالوصول الى الدماغ خاصة ولا يفطر بالاكتحال وان وجد منه طعاما فى الحلق ولا بالتقطير فى الاذن ما لم يصل الجوف ولا بالفصد والحجامة نعم يكرهان للضعف بهما ولا بتشرب الدماغ الدهن بالمشام حتى يصل الى الجوف ولا بدخول ذبابة من غير قصد ولا بابتلاع الريق وان جمعه بالعلك وتغير طعمه فى الفم ما لم يتصل عنه وكذا المجتمع على اللسان اذا اخرجه معه ولو تفتت العلك و وصل منه الى الجوف افطر والنخامة اذا لم تحصل فى حد الظاهر من الفم لم يفطر بابتلاعها وكذا لو انصبت من الدماغ فى الثقبه النافذة الى اقصى الفم ولم يقدر على مجها حتى نزلت الى الجوف ولو ابتلعها بعد حصولها فى فضاء الفم اختياراً بطل صومه .

ابن ادريس (واعلم) انه من الاسباب النادرة فلا يلحق بالاسباب الاكثرية والدائمة والا لزم الحرج فلا يبطل وهو الاصح عندى .

قال دام ظله: وفى الحاق العايب بالمضمضة او طرح الخرز (١) وشبهه فى

الفم مع ابتلاعه من غير قصد بالتبرد اشكال .

اقول: ينشأ من انه ابلغ من التبرد فاولى بالحكم لان التبرد لقصد صحيح وهذا ليس لقصد صحيح (ومن) عدم النص وللاصل ولعدم قصد الابتلاع فكان كالاكل سهواً (ولانه) لم يقصد الابتلاع ولا سببه لان الوضع فى الفم اعم منه والعام لا يصح لسببية الاخص ، والاصح عندى الابطال .

قال دام ظله : وفى الحاق وصول الدواء الى الجوف من الاحليل

بالحقنة بالمائع نظر .

اقول: قال فى المبسوط يلحق بها لتشار كهما فى الايصال الى الجوف فيفطرو

قال فى الخلاف وابن الجنيدي لا يفطر للاصل والاولى الحاقه بالحقنة بالمائع .

ولو قدر على قطعها من مجراها فتر كهاتى نزات فالاقرب عدم الافطار ولو استنشق  
فدخل الماء دماغه لم يفطر ولو جرى الريق ببقية طعام فى خلل الاسنان فان قصر فى  
التخليل فالاقرب القضاء خاصة و الا فلا شىء و ان تعمد الابتلاع فالقضاء والكفارة.  
ويكره تقبيل النساء واللمس والملاعبه والاكتحال بما فيه صبر او مسك واخراج  
الدم ودخول الحمام المضعفان والسعوط بما لا يتعدى الى الحلق و شم الرياحين و  
يتاكد النرجس والحقنة بالجامد وبل الثوب على الجسد .

### المطلب الثالث فيما يجب بالافطار

يجب القضاء والكفارة بالاكل والشرب للمعتاد وغيره والجماع الموجب للغسل  
وتعمد البقاء على الجنابة حتى يطلع الفجر والنوم عقيبها حتى يطلع الفجر من غير نية  
الغسل والاستمناء و اصال الغبار الغليظ الى الحلق متعمداً ومعاودة الجنب النوم  
ثالثا عقيب انتباهتين مع تمكنه من الغسل فيهما مع نية الغسل حتى يطلع الفجر

قال دام ظله : ولو قدر على قطعها من مجراها فتر كهاتى نزلت  
فالاقرب عدم الافطار .

اقول: وجه القرب المشاركة بين الدماغ و الحلق فكان معفواً عنه كالبصاق  
المجموع فى الفم ولانه لم يفعل شيئاً وانما امسك عن الفعل (ومن) حيث ان تركها مع  
القدرة على قطعها تقصير فيفطر وليس بجيد .

قال دام ظله : ولو جرى الريق ببقية طعام فى خلل الاسنان فان قصر فى  
التخليل فالاقرب القضاء خاصة و الا فلا شىء .

اقول: هنا مسألان ( ا ) اذا قصر فى التخليل ووجه القرب تقصيره مع تمكنه  
من اخراجه فصار هو السبب مختاراً وفى وجوب الكفارة حرج ( ويحتمل ) وجوب  
الكفارة لانه ادخال الى المعدة وهو سببه مختاراً والا لم يجب القضاء و كل ما كان  
كذلك وجبت الكفارة ولا حرج مع وجود الاختيار ، والا لاصح لان الاصحاب لم  
يذكروه فى سبب الكفارة والاصل عدم (ب) لو لم يقصر فى التخليل فلا يجب به القضاء  
لانه لم يقصد الابتلاع ولم يفرط فلا شىء عليه والالزم تكليف الغافل.



وما عداه يجب به القضاء خاصة وانما يجب الكفارة في الصوم المتعين كرمضان و قضاؤه بعد الزوال والنذر المعين و الاعتكاف الواجب دون ما عداه كالنذر المطلق و الكفارة وان فسد الصوم ، ويتكرر الكفارة بتكرر الموجب في يومين مطلقا و في يوم مع التغير او مع تخلل التكفير ويعزز مع العلم والتعمد فان تخلل التعزير مرتين قتل في الثالثة ، ولو اكره زوجته على الجماع فعليه كفارتان ولا يفسد صومها ويفسد لو طاعته ولا يتحمل الكفارة حينئذ ويعزّر كل واحد منهما بخمسة وعشرين سوطا والاقرب التحمل عن الاجنبية والامة المكرهتين ولو تبرع بالتكفير عن الميت اجزاء

### قال دام ظلّه : والاقرب التحمل عن الاجنبية والامة المكرهتين .

**اقول:** وجه القرب رواية المفضل بن عمر عن الصادق عليه السلام في رجل اتى امرئة وهو صائم وهي صائمة فقال ان استكرهها ( عليه - خ ) فعليه كفارتان . و ان كانت طاوعته فعليه كفارة واحدة وعليها كفارة ( ١ ) ولفظة المرئة شامل للكل و ترك الاستفصال مع قيام الاحتمال يدل على عموم المقال (ولان) الصادق عليه السلام نص على العلة وجودا وعدما (ولان) الجماع له فاعل وهو الرجل ومحل قابل وهو المرئة و كل منهما يوجب الكفارة وفعالها في القبول ليس الا بترك الممانعة فاذا اكرهها كان فاعلا له وفي المحل القبول لان المكره كالالة فهو فاعل لهذه الصفة الثبوتية، والصادر عن المرئة اذا فرض عدم ملكة وبواسطته يحصل القبول فهو اقوى منها في فعلها بالاكره فهو اولى بترتب اثر القبول عليه وهو الكفارة . ومنع ابن ادريس التحمل في صورتين لعدم النص والرواية ضعيفة السند و الاسباب الشرعية لا بد من النص على عينها ، ومنع الشيخ من التحمل في الاجنبية لان الكفارة مكفرة للذنب ولا يلزم من اسقاطها الاضعف اسقاطها الاقوى فان الزنا ذنب اقوى من وطئ الزوجة (اجاب) المصنف بانها هنا عقوبة والعقوبة على الاضعف تستلزم العقوبة على الاقوى ، و الاقوى عندي اختيار والدى المصنف لانها عقوبة و مكفرة من وجه في موضع قبوله و جانب العقوبة اغلب للزومها لها وتختلف الكفارة عنها في مواضع كقتل

عنه لا الحى ولو ظن الاكل ناسيا الفساد فتعمده وجبت الكفارة ، ولا يفسد صوم  
الناسى ومن وجرفى حلقه ومن اكره حتى ارتفع قصده او خوف على اشكال .

## فروع

(الاول) لو طلع الفجر لفظ ما فى فيه من الطعام فان ابتلعه كفر ( الثانى )  
يجوز الجماع الى أن يبقى للطلوع مقدار فعله والغسل فان علم التضييق فواقع وجبت  
الكفارة ولو ظن السعة فان راعى فلا شىء والا فالقضاء خاصة (الثالث) لو افطر المنقرض  
برؤية هلال رمضان وجب القضاء والكفارة عليه (الرابع) لو سقط فرض الصوم بعد  
افساده فالاقرب سقوط الكفارة.

المؤمن عمداً ظلماً .

قال دام ظله : او خوف على اشكال .

اقول: لاشك فى جواز الفعل المخوف عليه لجوازه فى الخوف على الغير والمال  
كمنجى الفريق فى الخوف على نفسه اولى ( ولان ) دفع الخوف عن النفس اولى  
من الامساك ، وانما الاشكال فى الافساد به ومنشأه من ان الشيخ فى الخلاف جعله  
اكراهاً وهو فى العرف كذلك فيدخل تحت قوله **عَنْ عَلِيٍّ** : رفع عن امتى الخطاء و  
النسيان وما استكرهوا عليه (١) ومن ان الاكراه الراجع للصوم هو الراجع للقدرة  
وهو البالغ حد الاجاء لاستحالة التكليف معه لان القدرة شرط التكليف ولم يوجد  
وهو قول الشيخ ايضاً فى المبسوط (٢) والاقوى عندي جواز الاول .

قال دام ظله : لو سقط فرض الصوم بعد افساده فالاقرب سقوط الكفارة .

اقول: هذه المسئلة فرع على مسئلة اصولية هى انه اذا علم المكلف انتفاء شرط  
التكليف عن المكلف وقت الفعل ، هل يحسن منه تكليفه ام لا ؟ الشيخ والاشاعرة  
على الاول ، والمصنف والمعتزلة على الثانى ؛ وهذه ايضاً متفرعة على مسئلة اخرى  
اصولية وهى انه هل يحسن الامر لمصلحة ناشية من نفس الامر لان نفس المأمور  
به فى وقته ام لا يحسن الامر لمصلحة ناشية منها ؟ الشيخ وابن الجنيد والاشاعرة

(١) ثل ب ٢٤ خبر ١ من ابواب الخلل . (٢) وفى نسخة بمد قوله (ولم يوجد) هكذا:

والقولان للشيخ فى الخلاف والعمل والاقوى عندي جواز الافطار .



فلو اعتقت ثم حاضت فالاقرب بطلانه (الخامس) لو وجب شهران متتابعان فعجز صام  
ثمانية عشر يوماً فان عجز استغفر الله تعالى و لو قدر على اكثر من ثمانية عشر أو اقل  
فالوجه عدم الوجوب

على الاول لحصول الثواب بعزم المكلف على الفعل ، والمصنف والمعتزلة على  
الثاني وقد حقق ذلك في الاصول وليس هذا موضعه فانه يذكر في الفقه على سبيل  
المصادرة ، والاقوى عندي سقوط الكفارة لانها مسببة عن الصوم و بانتفاء السبب  
ينتفى المسبب .

**قال دام ظله : فلو اعتقت ثم حاضت فالاقرب البطلان .**

**اقول:** لانه انما اعتق لجهة ولم تحصل ، وقال الشيخ وكثير من الاصحاب  
يصح العتق ولا يبطل بناء منهم على احدي مسألتين (ا) ماتقدم من وجوب الكفارة  
(ب) ان العتق من الامور المبنية على التغليب فينقذ عتق الشريك في حصة شريكه  
فاذا سرى في حصة الغير وهو ممنوع من التصرف فيها فلا يبطل بطلان الجهة المنوى  
بها والاقوى الاول .

**قال دام ظله : ولو قدر على اكثر من ثمانية عشر او على الاقل فالوجه**

**عدم الوجوب .**

**اقول:** هنا مسألتان ( ا ) ان النص ورد على ان من وجب عليه شهران متتابعان  
فعجز اجتزأ بثمانية عشر يوماً ففرع عليه المصنف انه لو قدر على اكثر من ثمانية-  
عشر يوماً كما لو قدر على شهر فالاقرب عدم الوجوب لاصالة البرائة ولان المعلق عليه  
العجز عن المجموع وهو يصدق مع القدرة على الاكثر لان عدم الكل لعدم احدا جزائه  
( ويحتمل) الوجوب لان سقوط احد الواجبين المتغايرين غير المتلازمين لا يستلزم  
سقوط الاخر (ب) لو عجز عن الثمانية عشر فالنص على انه يكفي الاستغفار فلو قدر  
على بعضها ، قال المصنف الوجه عدم الوجوب لما تقدم و الاحتمال كما تقدم  
ايضاً (والتحقيق) في المسألتين ان وجوب الجزء ان كان تابعا لوجوب الكل لزم من  
زوال وجوب الكل زوال وجوبه وان كان الكل تابعا لوجوب الاجزاء لم يلزم كذا

اما لو قدر على العدد دون الوصف فالوجه وجوب المقدور ولو صام شهرا فعجز  
احتمل وجوب تسعة وثمانية عشر والسقوط ( السادس ) لو اجنب ليلا وتعذر الماء بعد  
تمكنه من الغسل حتى اصبح فالقضاء على اشكال .

## المطلب الرابع

### في بقايا مباحث موجبات الافطار

يجب بالافطار اربعة (الاول) القضاء وهو واجب على كل تارك عمداً برودة او

لو استقل كل منهما فمشأ الاشكال من حيث ان وجوب الجزء من اى الاقسام .

قال دام ظله : اما لو قدر على العدد دون الوصف فالوجه وجوب المقدور .

اقول: وجه القرب انه لم يعجز عن شهرين وانما عجز عن كفيتهما فسقطت ولا  
يلزم سقوط العدد كما لو عجز في الاثناء ولانهما واجبان فلا يسقط الميسور بالمعسور  
وهو الاقوى عندي و يحتمل عدمه لتعليق الانتقال الى البدل على العجز عن الشهرين  
المتابعين الصادق ههنا .

قال دام ظله : و لو صام شهرا فعجز احتمل وجوب تسعة و ثمانية  
عشر و السقوط .

اقول: وجه الاول ان الثمانية عشر مقابلة للشهرين فنصفها مقابل للشهر (وجه  
الثاني) انه الآن منتقل الى البدل و ما صامه من المبدل و احدهما غير الاخر (ولان)  
وجوب البدل مشروط بالعجز عن المبدل ومتأخر عنه فلا يقع ما صامه قبله عنه (وجه  
الثالث) انه يصدق عليه انه عجز عن شهرين و صام ثمانية عشر يوما والحق عندي وجوب  
الثمانية عشر لان وجوبها بعد العجز يدل على المغايرة

قال دام ظله: ولو اجنب ليلا وتعذر الماء بعد تمكنه من الغسل حتى اصبح  
فالقضاء على اشكال .

اقول: ينشأ من تفريطه بترك الاحتياط ولانه لو لم يجب القضاء ههنا لم يجب  
على ناسي الجنابة لانه قبل النسيان غير واجب على الفور في الوقت الموسع وبعده غير  
ممكن منه (ومن) اباحة الوطى له الى تضيق الوقت للاية والحق انه ان ظن فقد



سفر او مرض او نوم او حيض او نفاس او بغير عذرمع وجوبه عليه والميرتد عن فطرة و غيرها سواء ولا يجب لو فات بجنون أو صغر أو كفر أصلي أو أغماء وان لم ينوقبله او عولج بالمفطر ويستحب التتابع (الثاني) الامساك تشبهاً بالصائمين وهو واجب على كل متعمد بالافطار في رمضان وان كان افطاره للشك ، ولا يجب على من ابيح له الفطر كالمسافر والمريض بعد القدوم و الصحة اذا افطرا بل يستحب لهما وللحائض والنفساء اذا طهرتا بعد طلوع الفجر والكافر اذا اسلم والصبي اذا بلغ والمجنون اذا افاق و في معناه المغمى عليه (الثالث) الكفارة وهي مخيرة في رمضان: عتق رقبة او صيام شهرين متتابعين او اطعام ستين مسكينا ويجب الثلاث في الافطار بالمحرم على راي وكفارة قضائه بعد الزوال اطعام عشرة مساكين لكل مسكين مداً فان عجز صام ثلاثة ايام و كفارة الاعتكاف كرمضان وفي كفارة النذر المعين قولان .

الماء وجب القضاء والافلا .

قال دام ظله : و يجب الثلاث بالافطار بالمحرم على راي .

اقول: المشهور ايجاب كفارة واحدة للاصل (ولما) رواه عبدالله بن سنان في الصحيح عن الصادق عليه السلام في رجل افطر في شهر رمضان يوماً واحداً متعمداً من غير عذر قال يعتق رقبة او يصوم شهرين متتابعين او يطعم ستين مسكينا فان لم يقدر تصدق بما يطيق (١) . و ترك الاستفصال في الجواب عقيب عموم السؤال يقتضي العموم و ذهب محمد بن بابويه وابن حمزة الى وجوب الثلاث لقول الرضا عليه السلام متى جامع الرجل حراما او افطر على حرام في شهر رمضان فعليه ثلاث كفارات عتق رقبة و صيام شهرين متتابعين و اطعام ستين مسكينا الحديث (٢) والاقوى عندي الثاني لانه احوط .

قال دام ظله : وفي كفارة النذر المعين قولان .

اقول: ذهب المصنف ، و ابو الصلاح ، وابن اديس ، و ابن البراج الى انه كفارة رمضان وهو المشهور ، و قيل كفارة يمين وهو احد قولي الصدوق ، و قال المرتضى في الموصليات ان نذر صوم يوم معين فافطره كان عليه كفارة رمضان وان

## فروع

( الاول ) المجنون اذا اكره الزوجة لا يتحمل عنها الكفارة ولا شيء عليها  
 ( الثاني ) المسافر اذا اكره زوجته وجبت الكفارة عليه عنها لاعنه ويحتمل السقوط  
 لكونه مباحاله غير مفطر لها (الثالث) المعسرة المطاوعة يجب عليها الصوم والمكرهه  
 يتحمل عنها الاطعام وهل يقبل الصوم التحمل ، الظاهر من فتاوى علمائنا ذلك (الرابع)  
 لو جامع ثم انشأ سفرأ اختياراً لم تسقط الكفارة ولو كان اضطراراً سقطت على رأى  
 كان غير صوم او ترك صومه بترك النية لا بفعل المفطر وجب كفارة يمين وهو قول آخر  
 للصدوق وسياتي البحث فيه ان شاء الله تعالى .

قال دام ظله : والمسافر اذا اكره زوجته وجبت الكفارة عليه عنها لاعنه  
 ويحتمل السقوط لكونه مباحاله غير مفطر لها .

اقول : وجه الاول انه لو فعلته مختارة وجبت عليها الكفارة والاكره يقتضى  
 تحمل ما يجب على المكره لو فعله طوعاً في كل موضع يتحقق الاكره ، و الاقوى  
 عندي الثاني لانه لم يفطر احدهما فلا يوجب كفارة .

قال دام ظله : المعسرة المطاوعة يجب عليها الصوم والمكرهه يتحمل  
 عنها الاطعام وهل يقبل الصوم التحمل؟ الظاهر من فتاوى علمائنا ذلك .

اقول: الصوم كفارة و كل كفارة تقبل التحمل والصغرى ظاهرة و الكبرى  
 بالنص على تحمل الكفارة مطلقاً من غير استفعال فيعم (ولاستحالة) تاخر البيان عن  
 وقت الحاجة (ويحتمل) عدم التحمل لانها عبادة بدنية فالاولى ان التحمل هنا مجاز  
 لوجوبه عليه ابتداء من غير سبق وجوبها عليها لكن لما فرض الوجوب على تقدير  
 المطاوعة سمي تحملاً .

قال دام ظله : لو جامع ثم انشأ سفرأ اختياراً لم تسقط الكفارة ولو كان  
 اضطراراً سقطت على رأى .

اقول : الخلاف هنا قدمرو انما ذكر هذه المسئلة لانه فرق بين الحيض وبين  
 انشاء السفر الاضطرارى بان الحيض ليس له عليه قدرة بوجه ما بخلاف السفر فانه



(الرابع) الفدية وهي مد من الطعام عن كل يوم ، ومصرفها مصرف الصدقات بافطار نهار رمضان بامور ثلاثة (الاول) جبر فضيلة الاداء مع تدارك اصل الصوم بالقضاء في الحامل المقرب و المرضعة القليلة اللبن اذا خافتا على الولد جازلها الافطار في رمضان ويجب عليهما القضاء والفدية ولو خافتا على انفسهما ففي الحاقهما بالخوف

الجبى بحيث ارتفعت قدرته وقصده لم يجز الافطار والاقفيه اختيار ما ، فعلى تقدير السقوط هناك يحتمل عدمه والاقوى عندى السقوط والمراد بالسفر الضرورى ما يفوت بتركه نفس محترمة او مال يضر او صحبه له .

قال دام ظلّه : ولو خافتا على انفسهما ففي الحاقهما بالخوف على الولد او بالمريض اشكال .

اقول : لا اشكال في جواز افطارهما اجماعا ، وانما الاشكال في وجوب الجبر بالكفارة كما في الخوف على الولد وعدمه كالمرضى لان هذه المسئلة فرع يمكن رده الى كل واحد من الاصلين المذكورين وهما المريض المتضرر بالصوم وخوفهما على الولد اما الى المريض فلم يشار كتبهما في خرف الضرر على النفس بالصوم فان المقتضى في المريض هو الخوف والمرض مظنة ولهذا لو علم عدم الضرر في المرض وجب الصوم ، ويرد عليه انتفاء مانص الشارع على كونه علة اذا الحكمة التى تشتمل عليها اوصاف نص الشارع على عليتها لا يصح تعدية الحكم بها لانها تشبه العلة ( و التحقيق ) ان الحكمة اذا اعتبرت في علية الوصف وعدمها فى عدمه كانت هى العلة فى الحقيقة وكان الوصف معرّفاً فلا يضر تخلفه مع وجودها بخلاف ما لو جعل الشارع الوصف علة لكونه مظنة الحكمة فالحكمة علة غائية لا يضر تخلفها بخلاف الوصف و اما الحاقه بالخوف على الولد فلمعوم ما رواه محمد بن مسلم فى الصحيح قال سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول الحامل المقرب والمرضع القليلة اللبن لا حرج عليهما ان تفطرا فى شهر رمضان لانهما لا يطيقان الصوم وعليهما ان يتصدق كل واحد منهما فى كل يوم تفطريه بمد من طعام وعليهما قضاء كل يوم افطرا تافيه تقضيانه بعد (١) والاقوى الحاقهما بالمريض .

(١) تل ب ١٧ خبر ١ من ابواب من يصح منه الصوم .

على الولد أو بالمريض اشكال ويجب الفدية في غير رمضان ان تعين على اشكال وهل يلحق بهما منقذ الغير من الهلاك مع افتقاره الى الافطار؟ الاقرب العدم . (الثاني) تاخير القضاء فمن اخر قضاء رمضان حتى دخل رمضان السنة القابلة فان كان مريضا او مسافرا او عازما على القضاء غير متهاون فيه فلا فدية عليه بل القضاء خاصة ولو تهاون به فعليه مع القضاء عن كل يوم فدية ، ولو استمر المرض من رمضان الاول الى الثاني سقط قضاء الاول ووجبت الفدية عن كل يوم بمد ، ولو استمر الى ان يبقى نصف الثغرات مثل تعين القضاء فيه وسقط المتخلف مع الفدية ولو فات رمضان أو بعضه بمرض واستمر حتى مات لم يجب القضاء عنه بل يستحب والالفدية .

وكل صوم واجب رمضان او غيره فات وتمكن من قضاؤه ولم يقضه حتى مات وجب على وليه وهو اكبر اولاده الذكور القضاء عنه سواء فات بمرض او سفر او غيرهما ، ولو فات بالسفر و مات قبل التمكّن من قضاؤه فمى رواية يجب على الولي قضاءه .

**قال دام ظله : ويجب الفدية في غير رمضان ان تعين على اشكال.**

**اقول:** منشأ مساواة المعين لرمضان و لهذا وجبت كفارته ولان المراد من الفدية جبر فضيلة الاداء مع تدارك اصل الصوم بالقضاء وهو مشترك وعدم النص و اصالة البرائة وهو الاقوى عندي.

**قال دام ظله : وهل يلحق بهما منقذ الغير من الهلاك مع افتقاره الى الافطار؟ الاقرب العدم.**

**اقول:** يحتمل اللاحق في وجوب الفدية بالحامل و المرضعة لوجود العلة و هو تعمد الافطار لمصلحه الادمي ووجه قرب العدم اصالة البرائة وعدم نص الشارع ولانه فعل مباح فلا يجب به فدية (والتحقيق) ان هذه اسباب والاسباب الشرعية تحتاج في اثباتها الى النص عليها.

**قال دام ظله : ولو فات بالسفر و مات قبل التمكّن من قضاؤه فمى رواية يجب على الولي قضاؤه.**

**اقول:** الرواية هي ما رواه منصور بن حازم ، عن ابي عبدالله عليه السلام : في الرجل



ولو كان الاكبر انثى لم يجب عليها القضاء وحينئذ سقط القضاء ، وقيل يتصدق عنه من تركه عن كل يوم بمد وكذا لو لم يكن له ولي ولو كان له وليان فأزيد تساوا في القضاء بالتقسيم وان اتحد الزمان وان كان في كفارة وجب التتابع فان تبرع بعضهم سقط

يسافر في شهر رمضان فيموت قال يقضى عنه وان امرئة حاضت في رمضان فماتت لم يقض عنها والمريض في رمضان لم يصح حتى يموت لا يقضى عنه ( ١ ) وافتي الشيخ ابو - جعفر في التهذيب بجمع هذه الاحكام اعتماداً على هذه الرواية والاصح انه لا يقضى عنه .

قال دام ظله : ولو كان الاكبر انثى لم يجب عليها القضاء وحينئذ سقط القضاء وقيل يتصدق عنه من تركه عن كل يوم بمد .

اقول : الذي يقضى عن الميت هو الولد الذكركمكلف عند موته فلو كلف بعد موته ولو بلحظة لم يجب عليه القضاء ، فان تعدد الذكور بالوصف المذكور وجب على الاكبر ، وان كانوا ذكورا واناثا فالذكور الاكبر ، وان كان اصغر من الانثى ، وانما البحث هنا فيما اذا لم يكن لذكر مكلف وله انثى مكلفة سواء كان هناك ذكر غير مكلف او لم يكن (ولعلمائنا) فيه اقوال ثلاثة (١) لا قضاء ولا فداء لاصل البرائة واصل عدم تكليف مكلف بقضاء ما وجب على غيره ولقوله تعالى : وان ليس للانسان الا ما سمى (٢) خص بالنص على اكبر الذكور فيبقى الباقي على الاصل وروى حماد بن عثمان عن ذكره عن ابي - عبدالله عليه السلام قال الرجل يموت وعليه دين شهر رمضان من يقضى عنه قال اولي الناس به قال فان كان اولي الناس به امرأة قال لا الا الرجال (٣) . وهذه وان كانت ضعيفة السند مرسله الا ان الاية والاصل يعضدانها (ب) يجب عليها القضاء وهو قول المفيد و ابن بابويه لانها وليه وكل ولي يجب عليها القضاء ، اما الاولى فلان الولي هو الوارث ، واما الثانية فلقول ابي عبدالله عليه السلام فان مرض فلم يصم شهر رمضان ثم صح بعد ذلك فلم يقضه ثم مرض فمات فعلى وليه ان يقضى عنه الحديث (٤) . واتفق الكل على عمومته

(١) ثل ب ٢٣ خبر ١٥ من ابواب احكام شهر رمضان .

(٢) النجم آية ٣٨ (٣) ثل ب ٢٣ خبر ٦ من ابواب احكام شهر رمضان .

(٤) ثل ب ٢٣ خبر ١٣ من ابواب احكام شهر رمضان .

عن الباقيين ، ولو انكسر يوم فكالواجب على الكفاية فان صاماه وأفطر ابعد الزوال دفعة (والجواب) المنع من الاولى وقد دلت الروايات الصحيحة على تفسير الولي انه اكبر اولاده المذكور (ج) ليس عليها قضاء ويجب الفداء عن كل يوم بمد وهو قول الشيخ في المبسوط وابن ادریس وابن حمزة لمارواه ابو مريم عن الصادق عليه السلام (في حديث) فلم يزل مريضا حتى يموت فليس عليه شيء وان صح ثم مرض حتى يموت وكان له مال تصدق عنه الحديث (١) . وقد ظهر ان عوض الصوم الفداء وهو مد والاصح الاول .

قال دام ظله : ولو انكسر يوم فكالواجب على الكفاية فان صاماه وافطرا بعد الزوال دفعة او على التعاقب او احدهما ففي الكفارة وجوباً ومحل اشكال .

اقول: اذا كان وليان و انكسر عليهما يوم كما لو وجب قضاء خمسة ايام فصام كل واحد يومين فبقى الخامس او كان خمسة اولياء ووجب عليه ستة ايام ، فالكلام هنا في موضعين (١) كيفية وجوب ذلك اليوم عليهما ولا شك في سقوطه عن كل واحد بفعل الآخر، فهل عدم فعل كل واحد شرط في وجوبه على الآخر ويكون من قبيل الواجب المشروط ووجوبه او من قبيل الواجب على الكفاية فلذلك قال كالواجب على الكفاية ولم يجزم بكونه واجبا على الكفاية وليس من المباحث المهمة هنا والاقوى انه واجب على الكفاية عليهما (ب) في الكفارة لو حصل افطار في هذا اليوم بعد الزوال فنقول الصائم اما احدهما او كلاهما، والثاني اما ان يفطر احدهما او كلاهما ، والثاني اما ان يكون افطارهما دفعة او على التعاقب فالمسائل اربع (١) ان يصوم احدهما ويفطر فالاقوى وجوب الكفارة لانه قضاء عن رمضان واجب افطريه بعد الزوال وكلما كان كذلك وجبت الكفارة والمقدمتان ظاهرتان (ويحتمل) العدم لانه لم يتعين عليه والكفارة وردت فيما وجب على الاعيان وهذا لم يجب عينا بل على الكفاية والوجوبان متغايران فلا يلزم من اقتضاء احدهما الكفارة اقتضاء الاخر اياها لان الوجوب على الكفاية معرض للسقوط وعدم الاثم بالترك فهو اضعف ، والحق الاول



أوعلى التعاقب أو أحدهما فى الكفارة وجوبا ومجلاشكال.

لعموم النص على من افطر فى قضاء رمضان خصوصا على القول بان الواجب على الكفاية يتعين بالشروع ابتداء.

(ب) لو صامامعا و افطر واحد منهما خاصة فهذا يبنى على مسألة اصولية هي ان الواجب على الكفاية يجب على الكل وانه يسقط بتمام فعل واحد من المكلفين به عن الاخر فقبل التمام يكون الوجوب على الكل لم يسقط عن احد فعلى هاتين المقدمتين يحتمل وجوب الكفارة لانه اولى من الوجوب لو افطرت ثم حاضت لوجود التكليف هنا حال الافطار بخلاف الحائض على ما اخترناه والحق عدم الوجوب لانه قد وقع قضاء ذلك اليوم فى غير ذلك الزمان واجزأ عن المفطر كما لو فعله هو .

(ج) ان يفطر امعا فالاشكال هنا فى موضعين (احدهما) فى ايجاب الافطار الكفارة (فتقول) يحتمل العدم لاستحالة كون الصومين لوصحاقضاء عن ذلك اليوم واحدهما بعينه ترجيح بالمرجح واحدهما لابعينه لا يوجب الكفارة فيه لانها تابعة لتعين الصوم ولهذا شرط فى الكفارة فى قضاء رمضان كونه بعد الزوال ليتعين (ويحتمل) الوجوب لانه افطار فى قضاء رمضان بعد الزوال فيدخل تحت العموم ، والموضع الثانى على تقدير وجوب الكفارة الاشكال فى محلها (فيحتمل) الوجوب عليهما بمعنى انه على كل واحد كفارة لوجوب الواجب على الكفاية على الكل ولم يحصل مسقط عن احدهما (ويحتمل) عليهما معا كفارة واحدة لان القضاء واحد ولا ترجيح والوجوب هنا على الكفاية كالاصل وهو الاقوى عندي.

(د) ان يفطرا على التعاقب فالاشكال فى وجوب الكفارة كما مر وفى محلها ايضا (فيحتمل) على الاخير لتعينه لقضاء رمضان بافطار للاول (ويحتمل) عليهما لان كل واحد قد افطر فى قضاء رمضان وليس بجيد لان الاداء صوم واحد فلا يتعدد قضاءه فاحدهما غير قضاء ولا نعلم القضاء ما هو منهما وشرط التكليف العلم لاستحالة تكليف الغافل ولم يدل دليل على ترجيح احدهما ، والاصح انه لا كفارة (اذا عرفت ذلك) فقول المصنف فان صاماه و افطراه بعد الزوال دفعة اشارة الى المسئلة الثالثة وقوله

وفي القضاء عن المرأة والعبد اشكال ولو كان عليه شهران متتابعان صام الولي شهراً  
و تصدق عنه من مال الميت عن شهر. الثالث العجز عن الاداء في الشيخ والشيخة  
و ذى العطاش فانهم يفترون رمضان ويفدون عن كل يوم بمد فان أمكن بعد ذلك  
القضاء وجب والا فلا.

## فروع

(الاول) المريض والمسافر اذا برأ وقدم قبل الزوال ولم يتناول شيئاً وجب  
عليهما الصوم واجزأهما ولو كان بعد الزوال استحب الامساك ووجب القضاء (الثاني)  
لونسى غسل الجنابة حتى مضى عليه الشهر أو بعضه قضى الصلوة والصوم على رواية ،  
او على التعاقب اشارة الى الرابعة وقوله او احدهما اشارة الى المسئلة الاولى والثانية  
اي او احدهما صامه ثم افطره او احدهما افطره خاصة .

### قال دام ظلّه : وفي القضاء عن المرأة والعبد اشكال

اقول: هنا مسئلتان ( ١ ) في القضاء عن المرأة ومنشأ الاشكال فيه عموم قوله  
تعالى: كتب عليكم الصيام (١) وعموم قوله تعالى: فعدة من ايام اخر (٢) فنقول  
هذه المرأة اما ان تكون قد تمكنت من الاداء او من القضاء او لامن واحد منهما ،  
والثاني يسقط عنها وعن وليها اجماعاً لان وجوب القضاء على الولي في موضع وجوبه  
تابع لوجوب الاصل على الميت اداء و قضاء وهذا الميت لم يجب عليه الصوم اداء  
ولا قضاء و اما عن نفس الشخص فانه تابع لسبب الوجوب و الاول يصدق انه وجب  
عليها هذا الصوم وكما وجب عليها وجب على وليها (اما) الاولى فللعومين المتقدمين  
واجماع الامة (واما) الثانية فلما رواه ابو بصير في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام : قال  
سالته عن امرئة مرضت في رمضان وماتت في شوال فاوصتني ان اقضى عنها . قال هل  
برئت من مرضها قلت لاماتت فيه قال لا يقضى عنها . قلت فاني اشتبهت ان اقضى عنها  
وقد اوصتني بذلك فقال وكيف تقضى شيئاً ما جعله الله عليها (٣) علل الصادق عليه السلام  
عدم القضاء بعدم وجوبه عليها وعلّة العدم بعينها هي علة الوجود لوجودها و قد ثبت



وقيل الصلوة خاصة (الثالث) يجوز الافطار في قضاء رمضان قبل الزوال ويحرم بعده ذلك في الكلام ، وكلما وجدت العلة وجد المعلول ، ولانه لو لم يجب القضاء مع البرء لم يكن للاستفسار عن البرء معنى (وفيه نظر) لانه استدلال بصحة قضاء الوصي على وجوب قضاء الولى فانه سأل عن امرأة اوصت ولم يذكر ان هولائها وهذه المقدمة لم تدل الرواية عليها ولم يذكر المستدل عليها دليلا ، و بوجوب القضاء قال الشيخ وابن البراج والمصنف في المختلف ، وقال في موضع آخر لا قضاء عليه للاصل وهو الصحيح عندي وبه افتى لقوله تعالى : وان ليس للانسان الا ما سعى (١) خص بالرجل للروايات فبقى الباقي على الاصل .

(ب) في القضاء عن العبد ومنشأ الاشكال عموم قولهم عليهم السلام فعلى وليه ان يقضى عنه (٢) واعتراض بقولهم **عَلَيْهِ** في تمام الخبر : فان لم يكن له ولى تصدق عندهم تركته دل بالمفهوم على الحرية فهذه المسئلة ترجع الى ان الضمير اذا رجع الى البعض هل يقتضى التخصيص ام لا وقد حقق ذلك في الاصول و الحق عندي عدم القضاء لما تقدم .

قال دام ظله : ولو نسي غسل الجنابة حتى مضى عليه الشهر او بعضه قضى الصلوة والصوم على رواية وقيل الصلوة خاصة .

اقول : الاول قول الشيخ في النهاية والمبسوط و ابن الجنيدي لما صح من ان ابا عبدالله **عَلَيْهِ** سئل عن رجل اجنب في شهر رمضان فنسى ان يغتسل حتى خرج شهر رمضان قال عليه ان يقضى الصلوة والصيام (٣) ، و الثاني قول ابن ادريس للاصل ولحديث رفع النسيان وهو للعموم لانه اقرب المجازات الى رفع الذات (لان اطلاق اللفظ يستدعى رجوعه الى الحقيقة فاذا تعذرت فالى الاقرب وهو رفع جميع الاحكام هنا عن الناس بالحديث - خ) والحق الاول .

قال دام ظله : يجوز الافطار في قضاء رمضان الى الزوال ويحرم بعده

(١) النجم آية ٢٨ (٢) لرب ٢٣ خبر ١٣ من ابواب احكام شهر رمضان .

(٣) لرب ٣٠ خبر ٣ منها .

والاقرب الاختصاص بقضاء رمضان (الرابع) النائم ان سبقت منه النية صح صومه والا  
وجب القضاء ان لم يدرك النية قبل الزوال .

## الفصل الثالث

### في وقت الامساك وشرائطه

وهو من أول طلوع الفجر الثاني الى غروب الشمس فلا يصح صوم الليل ولو  
نذره لم ينعقد وان ضمه الى النهار ولا يصح في الايام التي حرم صومها كالعيدين و ايام  
التشريق لمن كان بمنى ناسكا ولو نذر هذه الايام لم ينعقد ، ولو نذروا ما فاتتق أحدها  
افطر ولا قضاء على رأى ، ولو نذر ايام التشريق بغير منى صح ، وانما يصح من العاقل  
المسلم الطاهر من الحيض والنفس المقيم حقيقة أو حكما الطاهر من الجنابة في اوله  
السليم من المرض فلا ينعقد صوم المجنون ولا المغمى عليه وان سبقت منه النية ولا

### والاقرب الاختصاص بقضاء رمضان .

**اقول:** وجه القرب ان غير رمضان والمعين غير معين ، فلا فرق في الإفطار فيه  
بين قبل الزوال وبعده عملا بالاصل خالفناه في قضاء رمضان لورود النص والاجماع  
بقي الباقي على الاصل (ويحتمل) مساواته له اذ المنع لمضى اكثر الزمان صائما و  
هو موجود في غيره ولعموم قوله تعالى : **ولا تبطلوا اعمالكم** (١) خرج ما قبل الزوال  
في غير المعين بالنص ، وقال على بن بابويه بالتحريم في قضاء رمضان وقضاء النذر  
المعين ووجوب الكفارة والاقوى عندي ما اختاره المصنف .

## الفصل الثالث في وقت الامساك

**قال دام ظله :** ولو نذر يوما فاتتق احدها افطر ولا قضاء على رأى .  
**اقول:** هذا احد قولى الشيخ وابن البراج وابى الصلاح وابن ادريس لان  
كلما لا يصح صومه لا ينعقد نذره وكلما لا ينعقد نذره لا يجب قضاؤه و اوجب في  
النهاية وموضع من المبسوط القضاء لانه ليس من شرط النذر قبول الزمان له في نفس  
الامر كالمريض بل في ظنه وقد وجد .



الكافروان كانوا جبا عليه لكن يسقط باسلامه و صوم الصبي (المميز-خ) صحيح على اشكال ولا يصح صوم الحائض ولا النساء وان حصل المانع قبل الغروب بلحظة أو انقطع بعد الفجر ، ويصح من المستحاضة فان أخلت بالغسل او غسلت النهار مع وجوبها لم يصح و وجب القضاء ، ولا يصح من المسافر الذي يجب عليه قصر الصلوة كل صوم واجب الا الثلاثة بدل الهدى و الثمانية عشر بدل البدنة في المفيض من عرفات قبل الغروب والنذر المقيديه ، والاقرب في المندوب الكراهية ولا يصح من الجنب ليلا مع تمكنه من الغسل قبل الفجر فان لم يعلم الجنابة في رمضان والمعين خاصة اولم يتمكن من الغسل مطلقا صح الصوم و كذا يصح لو احتلم في اثناء النهار مطلقا،

### قال دام ظله : وصوم الصبي المميز صحيح على اشكال .

اقول: ينشأ من ان الصبي هل هو مخاطب بالمندوبات اولاً (فعلى الاول) يوصف بالصحة (وعلى الثاني) لا، لان الصحة وصف للعبادة او المندوبة (والتحقيق) ان مبنى هذه المسئلة على ان الامر بالامر بالشيء هل هو امر بذلك الشيء ام لا وقد حقق في الاصول والحق انه ليس بامر من الشارع بذلك الشيء و ان صوم الصبي صحيح بمعنى انه موافق للامر الصادر عن امر الشارع او الامر من له الالتزام وقال الشيخ رحمه الله بصحته وان عقاده، ويتفرع على هذه المسئلة بلوغه في اثناء النهار قبل الزوال بغير المبطل فعلى الصحة يجب الاتمام وعلى عدمها لا يجب وهو الاقوى عندي .

### قال دام ظله : والاقرب في المندوب الكراهية .

اقول: ذهب قوم الى تحريم صوم النقل في السفر الاثلاثة ايام للحاجة، الاربعاء والخميس ، والجمعة عند قبر النبي ﷺ او مشهد من مشاهد الائمة عليهم السلام : لنهى ابي الحسن عليه السلام عنه ( ١ ) وجوزه ابن حمزة والقاضي وابن ادريس لعموم الامر بالصوم والترغيب فيه ، وذهب الشيخ الى الكراهية وهو اختيار المصنف هنا و هو الاقوى عندي ، لتعارض الروايات ولقوله عليه السلام ليس من البر الصيام في السفر (٢) ورفع البر لا يستلزم التحريم لعدم دلالة العام على الخاص .

(١) ثل ب ١٢ خبر ٢ من ابواب من يصح منه الصوم .

(٢) ثل ب ١١ خبر ٨ من ابواب من يصح منه الصوم .

ولو استيقظ جنباً في اول النهار في غير رمضان و المعين كالنذر المطلق وقضاء رمضان والنقل بطل الصوم ، وكذا في الكفارة على اشكال ؛ ولا يبطل به التابع ولا يصح من المريض المتضرر به اما بالزيادة في المرض او بعدم البرء او بطؤه ويحال في ذلك على علمه بالوجدان او ظنه بقول عارف وشبهه فان صام حينئذ وجب القضاء .

### تتمة

يستحب تمرين الصبي والصبية بالصوم ويشدد عليهما لسبع مع القدرة ويلزمان به قهراً عند البلوغ وهو يحصل بالاحتلام او الانبات او بلوغ الصبي خمس عشرة سنة والانى تسعا ولو صام المسافر مع وجوب القصر عالما بوجوب القضاء والآفلا ، وشرائط قصر الصلوة والصوم واحدة ويزيد اشتراط الخروج قبل الزوال على رأى وقيل يشترط التبييت ولو افطر قبل غيبوبة الجدران والاذان كفر ويكره لمن يستوعق له الافطار الجماع والتلمى من الطعام والشراب نهاراً.

### قال دام ظله : وكذا في الكفارة على اشكال .

اقول: معناه انه استيقظ جنباً بعد الصبح في الكفارة بعد التلبس وقبل تجاوز النصف والاشكال ينشأ (من) وجوب التابع فيتعين صوم كل يوم بعد الاول وقبل تجاوز النصف فصار كرمضان (ومن) عدم تعيينه في الاصل ولا بالصوم قبله لوجوب الاستيناف من غير قضاء مع الاخلال ولان تعيينه لضرورة التابع ، وهو انما يتم على القول بابطال التابع ، وانما يبطل التابع لوقلنا باطله فيدور وهو باطل قطعاً ، و اعلم ان هذا يبنى على تفسير المعين وقد مضى والاصح الصحة .

### قال دام ظله : وشرائط قصر الصلوة والصوم واحدة ويزيد اشتراط

### الخروج قبل الزوال على رأى وقيل يشترط التبييت .

اقول: في هذه المسئلة اربعة اقوال (١) اشتراط الخروج قبل الزوال مطلقاً وهو الذى اختاره المصنف هنا وهو مذهب المفيد و ابي جعفر بن بابويه وابن الجنيد وهو الاقوى عندي ، لعموم الامر بالاتمام ولانه سفر لا يوجب قصر صلوة ذلك النهار فوجب ان



## المقصد الثاني

في اقسامه وفيه مطلبان:

(الاول) اقسام الصوم اربعة (واجب) وهوسنة رمضان والكفارات وبدل الهدى والنذر وشبهه والاعتكاف الواجب وقضاء الواجب (ومندوب) وهو جميع ايام السنة الآمايستثنى والمؤكد أول خميس من كل شهر وأخر خميس منه وأول اربعاء من العشر الثاني ويقضى مع الفوات ويجوز التأخير الى الشتاء ويستحب الصدقة عن كل يوم بمدأودرهم مع العجز وايام البيض من كل شهر وهى الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر وستة ايام بعد عيد الفطر ويوم الغدير ومولد النبي ﷺ ومبعثه ودحو الارض وعرفة الامع الضعف عن الدعاء اومع شك الهلال وعاشورا حزنا والمباهلة وكل خميس

لايوجب قصر صومه (اما الاولى) فظاهرة للامر (واما الثانية) فلصدق «كل سفر موجب لقصر الصلوة موجب لقصر الصوم» لمارواه سماعه عن ابي عبدالله عليه السلام قال ليس يفترق التقصير والافطار الحديث (١) ويلزمه كلما لا يوجب قصر الصلوة لا يوجب قصر الصوم ولما رواه محمد بن مسلم في الصحيح من قول ابي عبدالله عليه السلام اذا سافر الرجل في شهر رمضان فخرج بعد نصف النهار عليه صيام ذلك اليوم ويعتد به من شهر رمضان (٢) (ب) اشترط تبييت النية من الليل لا غير فاذا نوى ليلا فإى وقت سافر ولو بعد الزوال افطر وهو مذهب الشيخ في النهاية وابن البراج لرواية على بن يقطين عن ابي الحسن موسى الكاظم عليه السلام في الرجل يسافر في شهر رمضان ايفطر في منزله فقال اذا حدث نفسه من الليل فبداله في السفر افطر اذا خرج من منزله وان لم يحدث نفسه من الليل فبداله السفر من يومه اتم صومه (٣) (ج) اشترط النية من الليل والخروج قبل الزوال معاً . وهو اختيار الشيخ في المبسوط جمعا بين الروایتين (د) عدم اشترط احدهما بل متى سافر وجب القصر سواء بيت النية والاخرج قبل الزوال او بعده، وهو اختيار المرتضى لعموم قوله تعالى: او على سفر (٤)

(١) ثلث ٢ خبر ٢ من ابواب من يصح منه الصوم

(٢) ثلث ٥ خبر ١ من ابواب من يصح

(٣) ثلث ٥ خبر ١٠ من ابواب من يصح

(٤) البقرة آية ٨٢ .

وكل جمعة و اول ذى الحجة و رجب كله و شعبان كله و لا يجب بالشروع لكن يكره  
 الافطار بعد الزوال و لا يشترط خلو الذمة من صوم واجب على اشكال ( و مكروه )  
 و هو خمسة : صوم عرفة لمن يضعفه عن الدعاء او مع شك الهلال و النافلة سراً الاثثة  
 ايام للحاجة بالمدينة و الضيف ندبا بدون اذن المضيف و الولد بدون اذن والده  
 و المدعو الى طعام ( و محرّم ) و هو تسعة : صوم العيدين مطلقا و ايام التشريق لمن كان  
 بمنى حاجاً أو معتمراً و يوم الشك بنية رمضان و صوم نذر المعصية و الصمت و الوصال  
 و المرأة ندبا مع نبي الزوج أو عدم اذنه و المملوك بدون اذن مولاه و الواجب سفرأعدا  
 ما استثنى .

## فرع

لوقيدناذر الدهر بالسفر ففى جواز سفره فى رمضان اختياراً اشكال اقربه ذلك  
 و الادار فان سوغناه فاتفق فى رمضان و جب الافطار و يقضى لانه مستثنى كالاصل .

## المقصد الثانى فى اقسامه

**قال دام ظله :** و لا يشترط خلو الذمة من صوم واجب على اشكال .  
**اقول :** ذهب الشيخان و ابن بابويه و المصنف فى المختلف الى الاشتراط لروايتى  
 الحلبي و ابى الصباح الكنانى عن الصادق عليه السلام حيث سئل عن الرجل عليه من شهر  
 رمضان طائفة أيتطوع فقال لا حتى يقضى ما عليه من شهر رمضان (١) و ذهب السيد  
 (المرتضى) فى بعض رسائله الى عدم الاشتراط للاصل و لانه ليس ابلغ من الترك و هو  
 سائغ فالتطوع اولى بالجواز ، و الحق الاول .

**قال دام ظله :** و لوقيدناذر الدهر بالسفر ففى جواز سفره فى رمضان  
 اختياراً اشكال اقربه ذلك و الادار .

**اقول :** منشأه انه ملزم و للمحرّم لاستلزامه وجوب القضاء المستلزم لبطلان النذر  
 اختياراً و هو محرّم و اصاله اباحة السفر و القضاء مستثنى كالاصل ، و وجه القرب انه لو  
 حرم لزم استلزام الشئ لتقيضه و اللازم باطل فالملزم و مثله . بيان الملازمة ان تحريمه  
 يستلزم تحريم القصر فيه لانه كلما لم يجز السفر لم يجز الافطار و لا مقتضى لتحريم

(١) تل ب ٢٨ خبر ٤ - ٥ من ابواب احكام شهر رمضان .



وفي وجوب التأخير الى شعبان اشكال .

والواجب امامضيق كرمضان وقضائه والنذر والاعتكاف واما مخير كصوم اذى الحلق و كفارة رمضان وقضائه بعد الزوال على رأى و خلف النذر والعهد والاعتكاف الواجب وجزاء الصيد على رأى واما مرتب وهو صوم كفارة اليمين وقتل الخطأ والظهار وبدل الهدى والافاضة من عرفات قبل الغروب عامداً واما مرتب على غيره مخير بينه وبين غيره وهو كفارة الواطى أمته المحرمة باذنه وايضاً الواجب اما ان يشترط فيه التتابع أولاً والاول صوم كفارة اليمين والاعتكاف و كفارة قضاء رمضان وهذه الثلاثة متى اخل فيها بالتتابع مطلقاً عاد وصوم كفارة قتل الخطاء والظهار و افطار رمضان او النذر المعين او نذر شهرين متتابعين غير معينين ، وهذه الخمسة متى أفطر في الشهر الاول أو بعده قبل السفر الاجواز الافطار لانه هو المستلزم للاخلال بالنذر اختياراً المستلزم لتحريم السفر اجماعاً ، واذ انتفى المقتضى انتفى تحريم السفر لعدم السبب المقتضى له فيستلزم من تحريمه عدم تحريمه ، واما استحالة التالي فظاهرة وهذا و اشباهه في مسائل تاتي يسميها المصنف بالدور ( ويمكن ) توجيه الدور المصطلح عليه بان تحريم السفر موقوف على وجوب القصر ، وهو موقوف على اباحة السفر ، و الاباحة موقوفة على عدم الاخلال بالنذر ، وهو موقوف على وجوب الاتمام ، ووجوب الاتمام موقوف على تحريم السفر فيتوقف على نفسه بمراتب .

**قال دام ظله : وفي وجوب التأخير الى شعبان اشكال**

**اقول:** منشأه انه قد تعارض واجبان مضيق وهو النذر وموسع وهو قضاء رمضان فيقدم النذر (والحق) انه لا يجب التأخير لان قضاء رمضان مستثنى من اصل النذر وهو مخير ولانه واجب بالاصل .

**قال دام ظله : وكفارة رمضان وقضائه بعد الزوال على رأى (الى قوله)**

**وجزاء الصيد على رأى .**

**اقول:** ياتي تحقيق الخلاف في هذا الموضوع .

أن يصوم من الثاني شيئاً لعذر بني وهل يجب المبادرة بعد زواله فيه نظر، وإذا اكمل مع الأول شهراً ويوماً جاز التفريق، وإن كان لغير عذر استأنف، فلو تمكن في المرتبة من العتق وجب أن كان قبل التلبس في الاستيناف والافلاوان كان بعد صوم يوم فصاعداً من الثاني بني، وفي إباحته قولان، وكذا لو نذر شهر افصام خمسة عشر يوماً أو كان عبداً فقتل خطأ أو ظاهر ولو صام أقل من خمسة عشر استأنف الامع العذر والثلاثة في بدل هدى التمتع إن صام يوم التروية وعرفه صام الثالث بعد أيام التشريق ولو صام غير هذين وافطر الثالث استأنف والثاني السبعة في بدل المتعة والنذر المطلق وجزاء الصيد وقضاء رمضان ولا يجوز لمن عليه شهر أن يتابعان صوم ما لا يسلم فيه التابع كشعبان خاصة، ولو أضاف إليه يوماً من رجب صح وكذا من وجب عليه شهر إذا ابتدأ بسابع عشر شعبان ولو كان سادس عشر وكان تاماً صح والاستأنف.

#### قال دام ظله : وهل يجب المبادرة بعد زواله فيه نظر

اقول: ينشأ (من) وجوب التابع وإنما جاز الإخلال لعذر وقد زال ولأنه من حين شروعه وجب عليه صوم كل يوم من الشهر الأول ولا يجوز له الإفطار في أحد الأيام إلا لعذر فإن اختص بأحدها اختص الإفطار به (ومن) سقوطه بالعذر، ولأن معنى التابع الحاق كل تال بمتلوه في الصوم فإذا افطر في اليوم الثاني لم يتحقق المتابعة بينه وبين الثالث إذ الصوم فيه ولا بين الثالث والأول لتخلل الإفطار بينهما فلا يمكن التابع في الثالث فلا يتعين صومه فلا يتعين صوم ما بعده، والحق الأول لأن الإفطار في الشهر الأول رخصة وكل رخصة لا تتعدى محل الضرورة.

#### قال دام ظله : وفي إباحته قولان

اقول: ذهب ابن الجنييد والشيخ وابن أبي عقيل إلى أنه مباح للأصل ولأن التابع المأمور به إما أن يكون هذا أو إيقاع يوم بعد آخر وهكذا إلى آخر الشهرين والثاني محال والألما أجزاء بدونه فيتعين الأول وهو المطلوب، وذهب ابن أدریس وأبو الصلاح إلى تحريمه لأن التابع الشهرين إنما يحصل باكمالهما ولا استبعاد في الأجزاء مع التحريم كالارتماس بل هي هنا أولى لتغاير متعلق الأمر والنهي وهذا هو الحق عندي.



## المطلب الثانى فى شهر رمضان

ويعلم دخوله (برؤية هلاله) وان انقردورت شهادته (وبعد) ثلاثين يوماً من شعبان (وبشباع) الرؤية (وبشهادة) عدلين مطلقاً على رأى ، ولا يشترط اتحاد زمان الرؤية مع اتحاد الليلة ومع التعدد وتعدد الشهران شهد بالاولية فالاقرب وجوب الاستفصال والقبول ان اسنداها اليها أو موافق رأى الحاكم ، ولو غم شعبان عدرجب ثلاثين .

### قال دام ظله : وشهادة عدلين مطلقاً على رأى

اقول : اختلف الناس فيما يثبت به هلال رمضان من عدد الشهور على اربعة اقوال (١) شهادة عدلين و اشار بقوله مطلقاً الى قبول شهادتهما ، سواء كان هناك غيم اولاً ، و سواء كان من البلد او خارجه وهو اختيار المفيد والسيد المرتضى وابن الجنيدي و ابن ادريس لقول على عليه السلام لا يقبل شهادة النساء فى الهلال الا شهادة رجلين عدلين (١) وهو الاقوى عندى (ب) قال الشيخ فى النهاية ان كان فى السماء علة لم يثبت الا بشهادة خمسين من اهل البلد او عدلين من خارج البلد وان لم يكن هناك علة وطلب فلم ير لم يجب الصوم الا بشهادة خمسين من خارج البلد واختره ابن البراج لقول الصادق عليه السلام ولا يجزى فى رؤيا الهلال اقل من شهادة خمسين واذا كان فى السماء علة ثبت بشهادة رجلين عدلين يدخلان ويخرجان من مصر (٢) (ج) قال الشيخ فى المبسوط مع وجود العلة من غيم او غبار او قتم (٣) تقبل شهادة عدلين مسلمين وان لم يكن علة لم تقبل الا شهادة القسامة (د) قول سلا ريثبت بالواحد وسأتى .

قال دام ظله : ومع التعدد وتعدد الشهران شهدا بالاولية فالاقرب وجوب الاستفصال والقبول ان اسنداها اليها او موافق رأى الحاكم .

اقول : اذا شهد الشاهدان بالاولية مطلقاً فالاقرب انه يجب على الحاكم الاستفصال لانها مسألة اختلف فيها الاقوال واضطربت فيها آراء الرجال فوجب الاستفصال لجواز استناده الى سبب مختلف فيه كالعدد فاشبهه الرضاع فى وجوب التفصيل

(١) ثلث ١١ خبر ٩ من ابواب احكام شهر رمضان .

(٢) ثلث ١١ خبر ١٣ من ابواب احكام شهر رمضان .

(٣) القتام كسحاب النبار والقتمة بالضم لون اغبر - قتم النبار قتموا ارفع - ق .

## ولو غمت الشهور فالاقرب العمل بالعدد .

(الاستفصال خ) و(يحتمل) ضعيفا عدمه لاقتضاء عدالته استناد اطلاقه الى المجمع عليه ، وعلى القول بوجوب الاستفصال وهو الاقوى عندى او على عدمه لكن استفصاه الحاكم (اما) ان يتحد مستند الشاهدين بالاولية ( او يختلف ) فان كان الاول فان استندا الى الرؤية فى شهر فى ليلة واحدة قبل ، وان اختلف زمان الرؤيتين قبل اجماعاً ، وان اختلف الشهر ، كأن شهد احد الشاهدين باول شعبان برؤية هلاله ليلة الجمعة مثلا فعلم ان الاحد من رمضان اذ العلم بوجود الملزوم يستلزم العلم بوجود اللازم مع علم الملازمة ، وشهد الاخر بان الاحد من رمضان فالاقرب القبول (ويحتمل) عدمه لان كل واحد يخالف الاخر فى شهادته ولم يثبت احديهما ، و لان العلم باللازم تابع للعلم بالملزوم ولم يحصل للحاكم العلم بالملزوم من شهادة الشاهد الواحد ، وانتفاء العلم بالمتبوع يستلزم انتفاء العلم بالتابع لان العلم هنا به من حيث انه تابع . فاذا استند احدهما الى الرؤية و الاخر الى سبب آخر يوافق رأى الحاكم و العدد والحساب ، فالاقرب عند المصنف القبول ايضا لما تقدم و احتمال عدم القبول هنا اقوى من احتمال ثم ، لان سبب اللزوم ثم ضرورى ، وهنا ظنى مختلف فيه ، والاصح عندى ما هو الاقرب عند المصنف .

## قال دام ظله : ولو غمت الشهور فالاقرب العمل بالعدد .

**اقول:** وجه القرب جريان العادة بنقص بعض الشهور و تمامية بعضها فاعتبار التمامية فى الجميع مستبعد ، ولان السنة الهلالية ثلثاثة واربعة وخمسون يوما وخمس وسدس يوم لعود القمر الى النقطة التى سار منها بحر كته الخاصة فى هذه المدة ، فاذا كان اول السنة الماضية السبت ، كان اول السنة المستقبلية الاربعاء لان آخر ثلثاثة وخمسين يوما الجمعة فاذا كملت العدد باربعة ايام كان كما قلنا فاعتبر عد خمسة ايام من الماضية ويصام يوم الخامس او السادس فى السنة الكبيسية وهى الخامسة من السنة المفروضة اولا وكذا فى كل خمس سنين ، وقال الشيخ فى بعض كتبه يعتبر التمامية فى الجميع والاقوى ما قواه المصنف فى الدرس وهو العمل بالعدد اعنى



ولا يثبت شهادة الواحد على رأى ولا بشهادة النساء ولا عبدة بالجدول والعدو غيبة الهلال بعد الشفق ورؤيته يوم الثلاثاءين قبل الزوال وتطوقه وعد خمسة من الماضية ، وحكم المتقاربة واحد بخلاف المتباعدة فلوسافر الى موضع بعيد لم ير الهلال فيه ليلة الثلاثاءين تابعهم ، ولو أصبح معيداً وسار به المركب الى موضع بعيد لم يرفيه الهلال لقرب الدرج ففي وجوب الامساك نظر ، ولورأى هلال رمضان ثم سار الى موضع ( بعيد خ ) كل شهر ثلثين .

### قال دام ظله : ولا يثبت بشهادة الواحد على رأى .

اقول : قال سلا يثبت بشهادة الواحد لا فادتها الرجحان ويستحيل العمل بالمرجوح مع قيام الراجح ولا يرد في غير العبادات ولرواية محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام قال قال امير المؤمنين عليه السلام اذا رايتم الهلال فافطروا او شهد عليه عدل من المسلمين (١) (لنا) قول النبي صلى الله عليه وسلم فان شهد ذوا عدل فصوموا وافطروا وانسكوا (٢) . قيل علق المجموع . قلت : بل كل واحد ، ورواية عبيد الله بن علي الحلبي الصحيحة عن الصادق عليه السلام قال قال علي عليه السلام لا يقبل شهادة النساء في رؤية الهلال الا شهادة رجلين عدلين (٣) . وعلى الاول لا يقبل في غير الصوم ( والجواب ) عن حجة ساران روايته في طريقها محمد بن قيس وهو مشترك بين جماعة منهم ابو احمد وهو ضعيف و العدل كما يصدق على الواحد يصدق على الكثير كما نص عليه اهل اللغة ، و تمنع افادة خبر الواحد الرجحان ، ولاستلزامه المحال والعمل به في غير الصوم وهو باطل اجماعاً .

قال دام ظله : و لو أصبح معيداً وسار به المركب الى موضع لم يرفيه الهلال لقرب الدرج ففي وجوب الامساك نظر .

اقول : ينشأ من ثبوت حكمهم عليه بانتقاله اليهم (ومن) لزوم تجزية اليوم وترتب حكم بلده عليه والاقوى انه لا يثبت عليه وجوب الصوم لسبق تعبه بالعيد وهو مناف . قال دام ظله : ولورأى هلال رمضان ثم سار الى موضع لم يرفيه فالاقرب

(١) ثلث ٣ خبر ١٠ وب ١١ خبر ٦ من ابواب احكام شهر رمضان (٢) سنن ابي داود .

(٣) ثلث ١١ خبر ٧ من ابواب احكام شهر رمضان .

له فيه فالاقرب وجوب الصوم يوم واحد وثلاثين وبالعكس يفطر يوم التاسع والعشرين ولو ثبت هلال شوال قبل الزوال افطر وصلى العيد بعده يفطر ولا صلوة، ويستحب تاخير الاططار حتى يصلى المغرب الامع شدة الشوق او حصول المنظر والسحور واكثار الصدقة فهو كثرة الذكر وكف اللسان عن الهذر والاعتكاف في العشر الاواخر وطلب ليلة القدر .

## المقصد الثالث

### في الاعتكاف وفيه مطالب:

الاول الاعتكاف هو اللبث الطويل للعبادة وهو مستحب خصوصا في العشر الآخر

وجوب الصوم يوم واحد وثلثين وبالعكس يفطر يوم التاسع والعشرين .

**اقول:** وجه القرب ان الاعتبار برؤية الالهة وعدمها انما هو بالموضع الذي فيه الشخص لا بلد سكناه والالوجب على الغائب عن بلده الصوم برؤية الهلال في بلده اذالم يستهل في موضعه ، ولما وجب عليه الصوم برؤيته في موضعه اذالم يهل في بلده وهو باطل اجماعاً (ويحتمل) ضعيفا عدمه هنا لاستلزامه الزيادة على الشهر او النقصان عنه قطعا (ومبنى) هذه المسئلة على ان الارض هل هي كروية او مسطحة : الاقرب الاول (لان) الكواكب تطلع في المساكن الشرقية قبل طلوعها في المساكن الغربية ، و كذا في الغروب فكل بلد غربي بعد عن الشرقي بالف ميل يتاخر غروبه عن غروب الشرقي ساعة واحدة ، و انما عرفنا ذلك بارصاد الكسوفات القمرية حيث بدئت في ساعات اقل من ساعات بلدنا في المساكن الغربية واكثر من ساعات بلدنا في المساكن الشرقية فعرفنا ان غروب الشمس في المساكن الشرقية قبل غروبها في بلدنا وغروبها في المساكن الغربية بعد غروبها في بلدنا ولو كانت الارض مسطحة لكان الطلوع والغروب في جميع المواضع في وقت واحد ، (ولان) السائر على خط من خطوط نصف النهار على الجانب الشمالي يزداد عليه ارتفاع القطب الشمالي وانخفاض الجنوبي وبالعكس فالاول مبنى على الاول والثاني على الثاني:



من رمضان لطلب ليلة القدر وانما يجب بالنذر وشبهه او بمضى يومين فيجب الثالث على قول ، ويتعين الواجب بالشروع فيه ولو شرط في نذره الرجوع متى شاء كان له ذلك ولا قضاء . وبدون الشرط لورجع استأنف ولا يجب المندوب بالشروع الا ان يمضى يومان على قول بل له الرجوع ، ولا اعتكاف اقل من ثلاثة ايام ولا حد لاكثره ولو عين زمانه بالنذر فخرج قبل الاكمال فان شرط التابع استأنف متتابعوا وكفرو ولو لم يشترط اولم يعين الزمان كفرو وقضى متفرقا ثلاثة ثلاثة او متتابعاً .

### المقصد الثالث في الاعتكاف

قال دام ظلّه: او بمضى يومين فيجب الثالث على قول

اقول: هذا اختيار الشيخ ، وابن الجنيّد ، وابن حمزة ، لقول ابي جعفر عليه السلام فان اقام يومين ولم يكن اشترط فليس له ان يخرج ويفسخ اعتكافه وليس له ان يخرج حتى يمضى ثلاثة ايام (١) ومنعه المصنف والمرضى وابن ادريس للاصل و لان ايجاب ما لم يجب بغير نص عليه قول بغير سبب موجب لعلم او ظن لا يجوز (والجواب) عن الرواية بضعف السند فان في طريقها علي بن فضال وهو ضعيف والاقوى عندي قول الشيخ رحمه الله والرواية وان كانت في طريقها علي بن فضال لكن لم يردها الاصحاب .

قال دام ظلّه : ولا يجب المندوب بالشروع الا ان يمضى يومان على قول .

اقول: الخلاف في هذه المسئلة في وجوب الاعتكاف بالشروع وعدمه والاقوال

منحصرة في ثلاثة ( ا ) انه لا يجب بالشروع مطلقا وهو اختيار السيد المرتضى وابن ادريس ووالدي في بعض كتبه ( ب ) انه ان شرط على ربه الرجوع لعارض جازله الرجوع ما لم يمض يومان فيجب الثالث وان لم يشترط لم يجز له الرجوع على حال وهو الظاهر من كلام الشيخ في المبسوط ( ج ) انه ان شرط وعرض له عارض جازله الرجوع مطلقا وان لم يشترط لم يجز له الرجوع مطلقا وهو اختيار ابن حمزة ، والاصح عندي انه لا يجب بالشروع الا ان يمضى يومان فيجب الثالث الا ان يشترط الرجوع عند العارض ( لنا ) الاصل عدم الوجوب وبرائة النمة لانه عبادة مندوبة فلا تجب بالشروع فيها كغيرها

## المطلب الثاني في شرائطه

وهي سبعة (الاول) النية ويشترط فيها القصد الى الفعل على وجهه لوجوبه وندبه متقربا به الى الله تعالى وينوى الوجوب في الثالث بعدنية النذر في الاولين ان قلنا بوجوبه (الثاني) الصوم فلا يصح بدونه ويشترط قبول الزمان والمكلف له ، فلا يصح في العيدين ولامن الحائض ولاالتفساء ولايشترط اصالة الصوم بل يكفي التبعية ، فلو اعتكف في رمضان او النذر المعين اجزاء ، ولو كان عليه قضاء صوم او صوم منذور غير معين واعتكاف كذلك فنوى بالصوم القضاء او النذر فالاقرب الاجزاء عنه وعن صوم الاعتكاف (الثالث) الزمان فلا يصح اقل من ثلاثة ايام فلو نذر اعتكافا وجبت الثلاثة ولو وجب قضاء يوم افتقر الى آخرين وينوى فيهما الوجوب أيضا ، ويتخير في تعيين القضاء ولو اعتكف خمسة قيل وجب السادس ولا يجب الخامس ولو اعتكف قبل العيد يوم او يومين لم يصح ، ويشترط التوالي فلو خرج ليلا لم يصح وان نذر نهار الثلاثة ولو نذر النهار خاصة بطل من التطوعات ، وفارقت اليوم الثالث والحج لورود الامر فيهما دون صورة النزاع .

**قال دام ظله : ولو كان عليه قضاء صوم او صوم منذور غير معين واعتكاف كذلك فنوى بالصوم القضاء او النذر فالاقرب الاجزاء عنه وعن صوم الاعتكاف.**

**اقول :** وجه القرب ان الشرط هو كونه صائما وقد حصل كما لو نذر صلوة وفعالها بطهارة متقدمة وهو الاقوى عندي ، ويحتمل ضعيفا عدمه لان نذر المشروط يستلزم نذر الشرط فلا يجزى عنه غيره كما لو نذر الصوم ابتداءً ولانه شرط لا يصح تقديمه على الفعل بخلاف الطهارة.

**قال دام ظله : ولو اعتكف خمسة قيل وجب السادس ولا يجب الخامس**

**اقول :** قال الشيخ في النهاية لو اعتكف بعد الثلثة يومين آخرين وجب الثالث وقبلهما بالخيار ، وهو اختيار ابن الجنيد (امارواه) احمد بن محمد ، عن ابن محبوب عن ابي ايوب ، عن ابي عبيدة ، عن ابي جعفر عليه السلام : قال المعتكف لا يشم الطيب ولا يتلذذ بالريحان ولا يمارى ولا يشتري ولا يبيع قال ومن اعتكف ثلاثة ايام فهو



الذرولواعتكف ثلاثة متفرقة لم يصح (الرابع) تكليف المعتكف وإسلامه فلواعتكف  
المجنون أو الكافر لم يصح ويصح من المميز تمرينا (الخامس) المكان وانما يصح في احد  
اربعه مساجد مكة والمدينة وجامع الكوفة والبصرة على رأى ، والضابط ما جمع فيه النبي  
في اليوم الرابع بالخيار ان شاء زاد ثلثة ايام أخر وان شاء خرج من المسجد فان اقام  
يومين بعد الثلاثة فلا يخرج من المسجد حتى يتم ثلاثة ايام أخر (١). والبحث قد تقدم .  
قال دام ظله : وانما يصح اربعة في اربعة مساجد مكة والمدينة و جامع  
الكوفة والبصرة على رأى .

اقول: هذا مذهب الشيخ والسيدواي جعفر بن بابويه في كتاب من لا يحضره  
الفتية وابي الصلاح والقاضي وابن حمزة وسار وابن ادريس وهو الاقوى عندي (لما  
رواه) عمر بن يزيد في الصحيح قال قلت لابي عبدالله عليه السلام ما تقول في الاعتكاف ببغداد  
في بعض مساجده قال لا تعتكف الا في مسجد جماعة صلى فيه امام عدل جماعة ولا باس  
بان يعتكف في مسجد الكوفة والبصرة ومسجد المدينة ومسجد مكة (٢) وهذا بيان  
للمسجد الذي ذكره في قوله (الافى مسجد جماعة) والالم يكن فيه فائدة (لا يقال) هذا  
الحديث في طريقه سهل بن زياد وفيه قول (لانا نقول) ان شيخنا ابا جعفر بن بابويه رواه  
في الصحيح ولما ياتي ، واسقط على بن بابويه مسجد البصرة، واثبت مسجد المدائن ،  
واثبت ابنه في المقنع الخمسة ، وقال المفيد لا يكون الاعتكاف الا في المسجد الاعظم  
(لما رواه) يحيى بن العلاء الدارى عن ابي عبدالله عليه السلام قال لا يكون الاعتكاف الا في مسجد  
الجماعة (٣): والجواب انه محمول على احد الاربعه لما ياتي جمعا بين الادل وان المطلق  
يحمل على المقيد مع اتحاد القضية وجوز ابن ابي عقيل الاعتكاف في كل مسجد لعموم  
قوله تعالى: وانتم عاكفون في المساجد (٤) والجواب ما تقدم (وحجة كل فريق  
ذكره والذى المصنف في النهاية المنتهى والمختلف دخ).

قال دام ظله : والضابط ما جمع فيه النبي او وصى له جماعة او جمعة

(١) باب ١٠ خبر ١ من الاعتكاف . (٢) ثلث ٣ خبر ٨ من الاعتكاف

(٣) ثلث ٣ خبر ٦ منه (٤) البقرة آية ١٨٦ .

أو وصى لجماعة أو جمعة على رأى سواء الرجل والمرأة (السادس) استدامة اللبث  
 فاوخرج لا ضرورة بطلواو كرها ، ولو خرج ضرورة كقضاء حاجة (الحاجة خ) والغسل  
 وصلاة جنازة وتشييعها أو عود مريض أو تشييع مؤمن واقامة شهادة أو تسهوا لم يبطل ،  
 ويحرم عليه حينئذ الجلوس والمشى تحت الظلال اختياراً والصلوة خارج المسجد  
 الا بمكة فانه يصلى بها حيث شاء (السابع) انتفاء الولاية أو اذن الوالى فلو اعتكف  
 العبد او الزوجة لم يصح الامع اذن المولى او الزوج ومع الاذن يجوز الرجوع مع  
 الندبية لا الوجوب فالو اعتمقه بعد الاذن لم يجب الاتمام مع الندبية ولو هياه جازان  
 يعتكف فى ايامه وان لم يأذن مولا .

### على رأى .

اقول: هذان ضابطان كليان اختار الاول على بن بابويه وابن الجنيد (لما روى)  
 ابو جعفر بن بابويه فى الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام ( عن ابيه - خ ) قال لا اعتكاف  
 الا فى مسجد جماعة قد صلى فيه امام عدل صلوة جماعة - الحديث (١) والثانى اختيار  
 المفيد ، والمرضى ، وابن حمزة وابن ادريس (وهو الاصح عندى - خ) (لما رواه) على  
 بن عمران عن ابي عبد الله عن ابيه عليه السلام قال المعتكف يعتكف فى المسجد الجامع  
 والجامع منسوب الى الجمعة (٢) (ولان) النبى صلى الله عليه وسلم اعتكف فى مسجده ، وعليه عليه السلام فى  
 جامع الكوفة ، وجماعة من الصحابة فى جامع مكة ، وجماعة فى مسجد البصرة ، وافر  
 الفريقين على عليه السلام فيقتصر عليها ، وتظهر فائدة الخلاف فى مسجد المدائن فانه روى  
 ان الحسن عليه السلام صلى فيه جماعة (٣) فان ثبت هذه الرواية صح فيه على قول ابن  
 بابويه (٤) ومستند قول ابن ابي عقيل رواية داود بن الحصين عن ابي عبد الله عليه السلام قال  
 لا اعتكاف الا بصوم وفى مسجد المصر الذى انت فيه (٥).

(١) ثل ب ٣ خبر ٦ من الاعتكاف.

(٢) ثل ب ٣ خبر من فى الاعتكاف وفيه صلى بن غراب عن ابي عبد الله (ع)

(٣) لم تظهر على محلها عليك بالتتابع فى المستدرک باب ٣ من كتاب الاعتكاف ما يدل

على ان امير المؤمنين (ع) قد صلى فيه .

(٤) فى بعض النسخ بعد قوله ابن بابويه هكذا: وقول ابن بابويه هو الصحيح عندى .

(٥) ثل ب ٣ خبر ١ من الاعتكاف .



## المطلب الثالث في احكامه

يحرم عليه النساء لمساً وتقبيلاً وجماعاً وشم الطيب والاستمناء وعقد البيع ايجاباً وقبولاً والممارسة نهراً وليلاً والافطار نهراً، ولا يحرم لبس المخيط ولا التزويج ولا النظر في المعاش والخوض في المباح، ويفسده كلما يفسد الصوم فان افسده مع وجوبه كفر وقضى ان كان بالجماع ولو ليلاً في رمضان او غيره ان كان معينا والا فالقضاء خاصة، ولو جامع في نهار رمضان فكفارتان، فان اكره المعتكف فاربعة على رأى، ولو ارتد بطل اعتكافه واخرج فان عاد استأنف مع الوجوب ويخرج المطلقة رجعيًا الى منزلها مع عدم التعيين وتقضيه بعد العدة مع الوجوب ولو باع واشترى اثم والا قرب الانعقاد، ولو مات قبل انقضاء الواجب وجب على الولي قضاءه عنه.

## المطلب الرابع في النذر

لا يجب التتالي في المنذور الا ان يشترطه لفظاً أو معنى فلو نذر اعتكاف سنة جازان يعتكف ثلاثاً ثم يترك ثم يأتي بالباقي والا قرب صحة اتيانه بيوم من النذر وآخرين من

قال دام ظله: فان اكره المعتكف فاربعة على رأى.

اقول: قال الشيخ في المبسوط اذا اكرهها نهراً لزمه اربع كفارات وان كان ليلاً فكفارتان على قول بعض اصحابنا وهو اختيار السيد المرتضى في الانتصار، وابن الجنيد، وابن حمزة، وابن ادریس، وابن البراج. وقيل يلزمه كفارتان (احتج) الاولون بان الاكراه يلزم المكروه ما على الاخر لو طوع لان فعله منه وهو الاقوى عندي (واحتج) الآخرون بالاصل.

قال دام ظله: ولو باع واشترى فالاقرب الانعقاد

اقول: هذا يبين على ان النهي في المعاملات هل يدل على الفساد ام لا وقد حقق في الاصول وجزم الشيخ وابن ادریس بالبطلان وانما قال المصنف الا قرب بناء على ما اختاره في كتبه الاصولية ان النهي في المعاملات لا يدل على الفساد وهو الاقوى عندي.

قال دام ظله: والاقرب صحة اتيانه بيوم من النذر وآخرين من غيره هكذا استمرات.

اقول: البحث هنا في مقامين (ا) في تصوير هذه المسئلة فنقول اذا نذر مثلاً

غيره هكذا ست مرات نعم لايجوز تفريق الساعات على الأيام ولونذر المكان تعين وكذا الزمان والهيئة فلونذر ان يعتكف مصلياً أو يصوم معتكفاً وجب الجميع . ولولم يشترط التتابع في المعين فخرج في اثنائه صح ما فعل ان كان ثلاثة فمأزاد واتم ما بقي وقضى ما أهمل وكذا لو شرطه ، وقيل يستأنف وكفر فيهما ولو عين شهراً وأخل به كفر وقضى ، ولا يجب التتابع في قضاؤه الا ان يشترط التتابع لفظاً على اشكال ولو

اعتكاف العشر الاول والحادي عشر والثاني عشر من رجب وستة ايام من باقى رجب ولم يعين واخذ بالنذر الاول وكان على ابيه اعتكاف وتمكن منه ولم يات به ثم مات وقلنا بوجوب قضاء الاعتكاف او نذر ان يقضيه عنه وتندر ايضاً ان يعتكف ستة ايام او على قول من يقول انه يصح ممن عليه صوم واجب ان يصوم ندباً وهذا الوجه اضعفها (ب) انه يصح ان يفرق الستة كل مرة ثلاثة ايام اجماعاً ، وهل له ان يمزج الاعتكافين بان ياتي بيوم من هذه الستة المنذورة ويومين من الاعتكاف الاخر الاقرب ذلك عند المصنف وعندى ، وجه القرب عدم وجوب التتابع بين الستة ووجوبه في الثلاثة لعدم صحة انفراد اليوم ( ويحتمل ) ضعيفا عدمه لاستحالة كون الاعتكاف اقل من ثلاثة فيدخل تحت النذر فلو نوى بعض الثلاثة من النذر وبعضها من غيره لم يات بالمنذور وقوله ويومين من غيره لا يلزم ان يكون ذلك الغير مندوباً بل جاز ان يكون عليه قضاء اعتكاف آخر تقدم .

قال دام ظله: ولولم يشترط التتابع في المعين فخرج في اثنائه صح ما فعل ان كان ثلاثة فما زاد واتم ما بقي وقضى ما أهمل وكذا لو شرطه وقيل يستأنف وكفر فيهما .

اقول: الثاني قول الشيخ في المبسوط ، لانه اخل بالصفة المشترطة فلم يأت بالمنذور على وجهه فيبقى في عهدة التكليف (احتج) المصنف بان هذا النذر قد اشتمل على شيئين احدهما الزمان والاخر كفيته ولا يمكن تحصيلهما معا لافطاره وليست مراعاة الكيفية اولى من مراعاة الزمان وبهذا يظهر الفرق بينه وبين غير المعين .

قال دام ظله : ولا يجب التتابع في قضاؤه الا ان يشترط التتابع



نذر شهرًا متتابعًا من غير تعيين وافطر في اثنا عشر سنة ولا كفارة الأبالوقاع ، ولو نذر اعتكاف شهر كفاه عدة بين هلالين ، وكذا لو نذر العشر الاخير فنقص اكتفى بالتسعة و اذا خرج لقضاء حاجة لم يجب قضاءه ولا إعادة النية بعد العود ، والحائض و المريض يخرجان ثم يقضيانه مع الوجوب لابدونه و الأندبا ولو عين زمانا ولم يعلم به حتى خرج كالناسي والمحبوس قضاء وحكمه في التوخي كرمضان ، ولو نذر اعتكاف اربعة فاعتكف ثلاثة قضى الرابع وضم اليه آخرين وجوبا فان أفطر الاول كفر وكذا في أحد الآخرين ان أخرهما والأفلا ولو نذر اعتكاف يوم لأزيد بطل ، ولو نذر اعتكاف يوم صح واعتكف ثلاثة فلو ظهر يوم الثلاثين العيد فالاقرب البطلان .

## كتاب الحج

وفيه مقاصد الاول في المقدمات وفيه مطالب :

(الاول) في حقيقته ، الحج لغة القصد وشرعا القصد الى بيت الله تعالى بمكة مع أداء مناسك مخصوصة عنده وهو من اعظم اركان الاسلام وهو واجب وندب فالواجب (اما) باصل الشرع وهو حجة الاسلام مرة واجدة في العمر على الفور (و اما) بسبب كالتذر و شبهه أو بالافساد او بالاستيجار ويتكرر بتكرر السبب ، والمندوب ما عداه كفاقد الشروط والمتبرع به وانما يجب بشروط وهي خمسة في حجة الاسلام: التكليف والحرية ، والاستطاعة ، ومؤنة عياله ، وامكان المسير . وشرائط النذر وشبهه اربعة:

لفظا على اشكال .

اقول: ينشأ من تبعية القضاء للاداء لمساواته له لكونه بدلا والتتابع في رمضان لضرورة الزمان بخلافه هنا ولكونه اعادة مافات بصفاته المعبرة شرعاً الممكنة (ومن) ان الوجوب في زمان بعينه لا يتناول غيره وخرج الصوم بالدليل والاصل .

قال دام ظله : فلو ظهر يوم الثلاثين العيد فالاقرب البطلان .

اقول: اذا نذر اعتكاف ثامن عشرين رمضان وتاسع عشرين منه والثلاثين مثلا فظهر ان الثلاثين العيد فتقول هذا فرع على ما اذا نذر صوم يوم فظهر انه العيد هل يجب عليه القضاء ام لا وقد تقدم .

التكليف والحرية والاسلام واذن الزوج، وشرائط النيابة ثلاثة: الاسلام و التكليف وان لا يكون عليه حج واجب بالاصالة او بالنذر المضيق او بالافساد او الاستيجار المضيق ولو عجز من استقر عليه وجوب الحج عنه ولو مشيا صحت نيابته ، و شرط المندوب ان لا يكون عليه حج واجب واذن الولي على من له غليه ولاية كالزوج والمولى والاب

## المطلب الثانى فى انواع الحج

وهى ثلاثة : تمتع وقران وافراد اما (التمتع)فهو فرض من نأى عن مكة باثنى عشر ميلا من كل جانب (و صورته ) ان يحرم من الميقات بالعمرة المتمتع بها فى وقته ، ثم يطوف لها ، ثم يصلى ركعتيه ، ثم يسعى ، ثم يقصر ، ثم يحرم من مكة بالحج (للحج-خ) ثم يمضى الى عرفة فيقف بها الى الغروب يوم عرفة ، ثم يفيض الى المشعر فيقف به بعد الفجر . ثم يمضى الى منى فيرمى جمرة العقبة يوم النحر ( و هو يوم العاشر-خ ) ، ثم يذبح هديه ، ثم يحلق رأسه ثم يمضى فيه او فى غده الى مكة فيطوف للحج ويصلى ركعتيه ويسعى للحج ويطوف للنساء ويصلى ركعتيه ، ثم يمضى الى منى فيبيت بها لىالى التشريق وهى ليلة الحادى عشر والثانى عشر والثالث عشر ويرمى فى هذه الايام الجمار الثلاث ولمن اتقى النساء والصيد ان ينفر فى الثانى عشر فيسقط رمى الثالث . و اما (القران) و(الافراد) ، فهما فرض اهل مكة وحاضريها وهو من كان بينه وبين مكة دون اثنى عشر ميلا من كل جانب (و صورتها ) واحدة وانما يفرقان بسياق الهدى وعدمه (وصورة) الافراد أن يحرم من الميقات او من حيث يجوز له ، ثم يمضى الى عرفة ، ثم المشعر ، ثم يقضى مناسكه يوم النحر بمنى ، ثم ياتى مكة فيطوف للحج ويصلى ركعتيه ، ثم يسعى ، ثم يطوف للنساء ويصلى ركعتيه ، ثم ياتى بعمرة مفردة بعد الاحلال من ادنى الحل وان لم يكن فى اشهر الحج (الحرم-خ) ولو احرم بها من دون ذلك ثم خرج الى ادنى الحل لم يجزئه الاحرام الاول واستأنفه . ولو عدل هؤلاء الى التمتع اختيارا لم يجز و يجوز اضطراراً وكذا من فرضه التمتع يعدل الى الافراد اضطراراً كضيق الوقت او حصول الحيض والنفاس ولوطافت اربعاً فحاضت سعت وقصرت وصحت تمتعها وقضت باقى المناسك واتمت بعد الطهر ولو كان اقل فحكمها حكم من لم تطف تنتظر (متن)



الطهران حضروقت الوقوف ولم تطهر خرجت الي عرفة وصارت حجتها مفردة و ان  
طهرت وتمكنت من طواف العمرة وافعالها صحت تمتعها والاصارت مفردة.

### المطلب الثالث في شرائط انواع الحج

وشروط التمتع اربعة : النية و وقوعه في اشهر الحج ، وهى شوال  
وذوالقعدة وذوالحجة على رأى ، و اتيان الحج والعمرة في سنة واحدة ، والاحرام بالحج

### كتاب الحج وفيه مقاصد الاول في المقدمات

قال دام ظله : وهى شوال وذوالقعدة وذوالحجة على رأى .

اقول : هذا مذهب الشيخ في النهاية ابن الجنيد لقوله تعالى الحج اشهر معلومات (١)

تقديره وقت الحج اشهر معلومات لان الحج افعال والاشهر زمان فلا يكون الزمان  
هو الحج والاشهر صيغة جمع لا يطلق في الحقيقة الاعلى الثلثة ولوقوع اجزاء الحج  
فيها اختيار اداء ولا معنى بالوقت الا ذلك وقال الصادق عليه السلام الحج اشهر معلومات شوال  
وذوالقعدة وذوالحجة (٢) وقال الشيخ في الجمل والقاضى شوال وذوالقعدة وتسعة  
من ذى الحجة لانه يفوت الحج بفواته خاليا عن المناسك ولقوله عليه السلام (٣) الحج  
عرفة (ولو وقوع) اعظم اركان الحج فيه ولقوله تعالى الحج اشهر معلومات فمن  
فرض فيهن الحج (٤) اى اوجبوا حرم بالتلبية والاحرام بالحج لا يكون الا بعد التاسع  
ولقوله تعالى فلارفت ولا فسوق (٥) وذلك جائز في يوم النحر لانه يمكنه التحلل في اوله  
بالاجماع ، وقال ابن ادريس الى طلوع الشمس منه ، وقال المرتضى وابن ابي عقيل  
وسلاروعشر من ذى الحجة ، وقاله هو بالصلاح وثمان من ذى الحجة : والنزاع لفظي ،  
لانه ان عنى باشهر الحج الزمان الذى اذا فاتات الحج بفواته فهو الى عشر من ذى  
الحجة ، وان عنى به الزمان الذى يصلح ان يقع فيه شىء من افعال الحج فهو الى آخر  
ذى الحجة .

(١) البقرة آية ١٩٦ (٢) ثل ب ١١ خبر ١ من ابواب كيفية الحج .

(٣) ثل ب ٢٣ من ابواب الوقوف بالمشعر فيه اخبار بهذا المضمون .

(٤) (٥) تقدمافى (١) .

من بطن مكة وأفضلها المسجد وأفضله المقام . ولا يجوز الاحرام لعمره التمتع قبل اشهر الحج والاحرام من غير مكة ، فلو أحرم بها قبل الاشهر لم يصح له التمتع بها وان وقع بعض افعالها في الاشهر ، ولو أحرم بحجة من غير مكة لم يجزه وان دخل بمكة و يجب عليه استينافه منها فان تعذر استأنف حيث امكن ولو بعرفة ان لم يتعمد ولا يسقط الدم ، واذا أحرم بعمره التمتع ارتبط بالحج فلا يجوز له الخروج من مكة الى حيث يفتقر الى تجديد عمرة قبله ، ولو جدد تمتع بالاخيرة وعمره التمتع تكفى عن المفردة ويحصل التمتع بادراك مناسك العمرة وتجديد احرام الحج وان كان بعد زوال الشمس يوم عرفة اذا علم ادراكها .

وشرط الافراد ثلاثة : النية ووقوع الحج في اشهره وعقد الاحرام من ميقاته او ديرة اهله ان كانت اقرب وكذا القارن ، ويستحب له بعد التلبية الاشعار بشق الايمن من سنام البدنة وتلطخ صفحته بالدم ولو تكثرت دخل بينها واشعرها يمينا وشمالا ، او التقليد بان يعلق في رقبته نعلا قد صلى فيه وهو مشترك بين البدن وغيره ، وللقارن والمفرد الطواف اذا دخلا مكة لكنهما يجددان التلبية استحبابا عقيب صلوة الطواف ولا يحلان لو تراهما على رأى ، وقيل للمفرد خاصة والحلق بشرط النية ،

قال دام ظله : وللقارن والمفرد الطواف اذا دخلا مكة لكنهما يجددان التلبية استحبابا عقيب صلوة الطواف ولا يحلان لو تراهما على رأى وقيل للمفرد خاصة والحلق بشرط النية .

اقول : اتفق الكل على ان للقارن والمفرد اذا دخلا مكة الطواف استحبابا هنا وعلى ان من طاف منها وجدد التلبية بعد صلوة الطواف لم يحل ثم اختلفوا في تارك التلبية بعد الطواف هل يحل ام لا على اقوال ثلاثة (١) لا يحل واحد منهما بتر كهنا واختاره المصنف والشيخ في الجمل وموضع من المبسوط وابن ادريس وهو الحق عندى ، لانه طواف لم ينوفيه التحلل ولا يوجب التحلل لقوله لَا يَحِلُّ انما الاعمال بالنيات (١) (ب) قال في النهاية ومرضع من المبسوط والخلاف من تركها منهما احل لقول

(١) كل ب ٢ خبر ١١ من ابواب وجوب الصوم .



وللمفرد بعد دخول مكة العدول الى التمتع لا القارن ولا يخرج المجاور عن فرضه بل يخرج الى الميقات ويحرم لتمتع حجة الاسلام فان تعذر خرج الى خارج الحرم فان تعذر احرم من موضعه الا اذا اقام ثلاث سنين فيصير في الثالثة كالمقيم في نوع الحج ويحتمل العموم فلا يشترط الاستطاعة من بلده، وذو المنزلة بمكة وناء يلحق باغلبهما اقامة فان تساوىا تخير، والمكي المسافر اذا جاء على ميقات احرم منه للإسلام وجوبا ولاهدى على المقارن و المفرد وجوبا و يستحب الاضحية ويحرم قران نسكين بنية واحدة وادخال احدهما على الاخرى حجتين أو عمرتين .

ابى جعفر عليه السلام من طاف بالبيت وبالصفا والمروة احل " احب او كره (١) (ج) قول الشيخ في التهذيب انه يحل المفرد لا القارن لقول ابى الحسن عليه السلام ما طاف بين هذين الحجرين الصفا والمروة احدا احل الآساق هدى (٢) ، واعلم ان استدلال الاصحاب على القولين اعنى الثانى والثالث لايلزم منه مطلوبهم .

قال دام ظله : فيصير في الثالثة كالمقيم في نوع الحج ويحتمل العموم فلا يشترط الاستطاعة من بلده.

اقول: اما في نوع الحج فبالنص والاجماع عليه واما احتمال العموم فلان نوع الحج وباقي الاحكام معلولا علقوا حدة وهي الاقامة وثبوت احدا معلولين يدل على ثبوت الآخر بطريق برهان الان" (ولقول) الباقر عليه السلام من اقام سنتين فهو من اهل مكة الحديث (٣) وهذا يقتضى العموم فيبقى كاهل مكة في جميع احكامهم فلا يشترط الاستطاعة من بلده وهو الاقوى عندي ويحتمل عدمه لان النص لم يتناول غير نوع الحج فيبقى الثانى على الاصل فيشترط استطاعته من بلده و الاولى ان يقال الاقامة على انحاء ثلاثة (١) اقامة نوع الحج وهي تحصل بثلاث سنين اى يصير في الثالثة مقيما في نوع الحج (ب) اقامة التمام وهي تحصل بنية اقامة عشرة ايام (ج) الاقامة في غير هذين الموضعين كالوصية والنذر والوقف فالاولى اتباع العرف فيه .

- (١) ثلث ٥ خبر ٥ من ابواب اقسام الحج .
- (٢) ثلث ٥ خبر ٦ من ابواب اقسام الحج .
- (٣) ثلث ٩ خبر ١٠ من ابواب انواع الحج .

## المطلب الرابع فى تفصيل شرائط الحج وفيه مباحث

الاول البلوغ والعقل فلا يجب على الصبى ولا على المجنون الحج بهما فلو حج عنهما او بهما الولى صح و لم يجز عن حجة الاسلام بل يجب عليهما مع الكمال الاستيناف ولو ادركا المشعر كاملين اجزأهما ، ويصح من المميز مباشرة الحج و ان لم يجزئه ، و للولى ان يحرم عن الذى لا يميزو يحضره المواقف و كل ما يتمكن الصبى من فعله وغيره على وليه ان ينويه فيه ، ويستحب له ترك الحصى فى كف غير المميز ثم يرمى الولى ولو ازم المحظورات والهدى على الولى الا القضاء لو جامع فى الفرج قبل الوقوف فان الوجوب عليه دون الولى ولا يصح فى الصبى بل بعد بلوغه و اداء حجة الاسلام مع وجوبها ، ويجب ان يذبح عن الصبى المتمتع الصغير ويجوز امر الكبير بالصيام فان لم يوجد هدى و لا قدر الصبى على الصوم و جب على الولى الصوم عنه و الولى هو ولى المال و قبل للام ولاية الاحرام بالطفل و النفقة الزائدة على الولى .

البحث الثانى الحرية فالعبد لا يجب عليه الحج و ان اذن مولاه و لو تكلفه باذنه لم يجزئه عن حجة الاسلام الا ان يدرك عرفة او المشعر معتقا و لو افسد واعتق بعد الموقنين وجبت البدنة والاكمال والقضاء وحجة الاسلام ويقدمها فلو قدم القضاء

**قال دام ظلّه : والولى هو ولى المال وقيل للام ولاية الاحرام بالطفل**

**اقول:** الخلاف انما هو فى ولاية الام بالنسبة الى الاحرام بالطفل خاصة ، فاثبتها الشيخ و المصنف فى المختلف لان النبى لما مر بروية وهو حاج قامت اليه امرئة ومعها صبى لها فقالت يا رسول الله ايجح عن مثل هذا فقال نعم ولك اجره (١) والاجريستبع وقوع الفعل من الفاعل اختياراً على جهة التقرب فاضافة الاجر اليها يدل على جواز فعلها به، وقال ابن ادريس لا ولاية لها لافى المال ولا فى النكاح فينتفى هنا والاقوى ما اختاره ابن ادريس .

(١) روى نحوه مسلم فى صحيحه .



لم يجزء عن احديهما و لو اعتق قبل المشعر فكذلك الا ان القضاء يجزى عن حجة الاسلام وللمولى الرجوع فى الاذن قبل التلبس لابعده فلولم يعلم العبد صح حجه ، وللمولى ان يحلله على اشكال، والفائدة تظهر فى العتق قبل المشعر و اباحة التحليل للمولى

قال دام ظله : وللمولى الرجوع فى الاذن قبل التلبس لابعده، فلولم-

يعلم العبد صح حجه وللمولى ان يحلله على اشكال.

اقول: اذا اذن المولى لعبده فى الحج يلزم الاذن بعد الشروع فى الحج لا قبله اجماعاً فعلى هذا لو رجع بعد الشروع لم يصح رجوعه اجماعاً وان رجع قبل التلبس فاما ان يعلم العبد بالرجوع فلا يصح اجماعاً وان لم يعلم رجوع المولى فاحرم فالكلام هنا فى موضعين (١) فى صحة احرامه والاقوى الصحة والالزم تكليف الغافل (ب) انه هل للمولى ان يحلله ام لا فيه اشكال ينشأ (من) انه لو جاز التحلل لجازم عدم الرجوع والتالى باطل اجماعاً فالمقدم مثله ، بيان الملازمة ان حكم الاذن باق والالزم تكليف الغافل ولانه احرام مباح صحيح فيجب اتمام النسك الذى احرم له ولا يجوز لاحدا بطله وهو الاقوى عندى لقوله تعالى: **واتموا الحج والعمرة لله (١)** (ومن) كون الرجوع قبل التلبس والاذن غير لازم شرعاً وقد رجع فى وقت له الرجوع ولامانع اذ ليس الا الاحرام والرجوع قد وقع قبل الاحرام فلا يصلح للمانعة .

قال دام ظله: والفائدة تظهر فى العتق قبل المشعر و اباحة التحلل للمولى

اقول ظهور الفائدة فى اجتماع الصحة وجواز التحلل كالمصدر فانه يجوز له التحلل من الاحرام مع صحته وتحريمه للمحرمات قبل ان يتحلل ولو صبر حتى زال العذر وجب احد النسكين اعنى الحج او العمرة وهيهنا لولم يحلله المولى حتى اعتق قبل وقوف مصبح فانه يقع عن حجة الاسلام وان حلله المولى فعل جائز ولم يكن مأثوماً ووجب على العبد امتثال امر السيد فيه (وعندى فيه نظر) لان الاحرام سبب موجب محرّم لم يعهد فى الاحكام الشرعية كونه جائزاً فى اصله بل قديطء عليه بما نص الشارع عليه وهو الصد أو الحصر ولم يتحقق هيهنا (والتحقيق) عندى انه ان كان للمولى تحليله لم يجز عن

وحكم المدبر والمكاتب والمعتمق بعضه وام الولد حكم القن وللزوج و المولى معا منع الامة المزوجة عن الحج ، ولوهاياه واحرم فى نوبته فالاقوى الصحة ، وللمولى التحليل مع قصورها عن افعال الحج والاجزاء عن حجة الاسلام ان اعتق قبل احد الموقفين ولو احرم القن بدون اذن المولى واعتق قبل المشعروجب تجديد احرام آخر من الميقات فان تعذر فمن موضعه ؛ ولو افسد غير المأذون لم يتعلق به حكم ولو افسد المأذون وجب القضاء وعلى السيد التمكين على اشكال ولتطيب المأذون

حجة الاسلام لو اعتق قبله والبحث هنا راجع الى تعارض العمومين (عموم) حق المولى (وعموم) و اتموا الحج و العمرة (١) والحق عندى تقديم الثانى لوجود الاذن من المولى وعدم علم العبد بالرجوع ويستحيل تكليف الغافل .

قال دام ظله: ولوهاياه واحرم فى نوبته فالاقوى الصحة .

اقول موضع البحث هو انه هاياه وجعل نوبته مدة تسع لافعال الحج كلها واذن له فى السفر فيها ان كان يحتاج الحج الى سفر ولم يخص اذنه بنوع من التصرفات بل اطلق (فتقول) وجه القوة ان الاطلاق يقتضى التخيير بين كل التصرفات (ولانه) ملكه نوبته فيتناول الاذن باطلاقه الحج اذ صرفها فى وجوه الخير اجود (ويحتمل) عدمه لعموم اشتراط الاذن ( والتحقق ) ان الاذن فى الحج (ان) كان يستلزم وجوب التمكين من القضاء لها لو افسد ومن الصوم فى الكفارات فلا يصح لانتفاء اللازم وهو امكان لزوم ذلك اذ هو يستلزم التصرف فى غير نوبته ( ولو ) كان لا يقتضى ذلك فالاجود ما اختاره المصنف من الصحة واقوى من ذلك ما اذا لم يقتض الاذن ما ذكرناه ونص المولى على عموم الاذن فانه يصح هنا قطعا والفرق بين المطلق والعام قد ذكر فى الاصول .

قال دام ظله : ولو افسد المأذون وجب القضاء وعلى السيد التمكين

على اشكال .

اقول: ينشأ من ان الاذن فى الحج اذن فى لوازمه ويلزمه انه لو افسد لوجب القضاء ( ويحتمل ) عدمه لان الاذن فى الحج اذن فى طاعة فلا يستعقب العقوبة بسبب



أوليس فعليه الصوم وللمولى منعه لانه لم يأذن فيه اما بدل الهدى فليس له منعه .  
البحث الثالث الاستطاعة والمراد بها الزاد والراحلة ( اما الزاد فهو ان يملك ما يمونه من القوت والمشروب بقدر حاله الى الحج والى الاياب الى وطنه وان لم

جناية العبد (ولان) القضاء ملزوم للفساد لانه معلوله والاذن يتقيه لانه اذن له في حج صحيح فلزم من اذنه منعه من الافساد فان الامر بالشئ يستلزم النهي عن ضده ولا انتفاء الدلالات الثلاث في الاذن على القضاء بالافساد . والاول قول الشيخ في المبسوط .  
واعلم ان المصنف ذكر مسألة عقيب هذه بلا فصل اشارة الى الفرق بين هذه المسئلة وبينها والمسئلة هي ( ولو تطيب المأذون اوليس فعليه الصوم وللمولى منعه ) فجزم بالمنع هنا وهو قول الشيخ في المبسوط ايضاً واستشكل المصنف في القضاء ثمة ، والفرق ان وجوب الصوم بل كل العقوبات والكفارات بسبب فعل العبد ولم يأذن المولى له فيه فان المأذون فيه الحج و الاحرام وسبب هذا الصوم وهو التطيب غير لازم له فالمولى ما اذن في الصوم ولا في سببه ولا فيما يستلزمه وهكذا في كل الكفارات والعقوبات فلذلك جزم المصنف بعدم وجوب التمكين على المولى من الصوم واما القضاء فعدم وجوب تمكين المولى منه مبنى على مقدمتين (الاولى) ان الثانية هي العقوبة (الثانية) ان سبب وجوبها في هذا الموضوع وامثاله الافساد لا غير لانه لم يجب ابتداء ولا سبب مشاراليه غير الافساد ولان الاصحاب عدوا الافساد من الاسباب الموجبة للحج ، فعلى هاتين المقدمتين لا يجب على المولى التمكين لان المولى ليس له اثر في وجوبها بل اذنه جعل المحل قابلاً لتاثير سبب الوجوب بعد العتق ووجه الاولى والقائل بها مذكور في موضعه .

واما على القول بان الاولى هي العقوبة فان الثانية هي الاصل ومن خواصها انها تقع عما كانت تقع عنه الاولى لولا الافساد وان (سبب) وجوبها في كل ما لم يكن قبل الشروع واجبة (انعقاد) احرام الاولى كما اوجب اتمام الاولى وهاتان الخاصتان اجمع عليهما القائلون بان الثانية هي الاصل والاولى العقوبة (فعلى هذه المقدمة) يجب على المولى التمكين لان المولى اذن في حج صحيح وفي الاحرام واذنه سبب لصحة شروع العبد

يكن له اهل فاضلا عن حاجته من المسكن وعبد الخدمة و ثياب البذلة و التجميل و نفقة عياله الى الاياب ( واما ) الراحلة فيعتبر في حق من يفتقر الى قطع المسافة وان قصرت عن مسافة القصر، ويشترط راحلة مثله وان قدر على المشى والمحملان افتقر اليه اوشق محمل مع شريك ، ولو فقد او تعذر الشريك سقطان تعذر الركوب بدونه ، ولو لم يجد الزاد و الراحلة و امكنه الشراء وجب و ان زاد عن ثمن المثل على رأى ، ولو منع من دينه وليس غيره فعاجز والافقار ، والمديون يجب عليه الحج

فيه واعتباره شرعاً اوجب الحج الصحيح ولزم المولى تمكينه منه وحيث لم يحصل الحج الصحيح بالاولى وجبت الثانية بسبب الاحرام الآول والشروع فيه فاذن السيد سبب فاعلى للسبب الفاعلى لوجوب الثانية فلما (لزم) من المقدمة الاخيرة وخاصيتها وجوب التمكين وقد قال به كثير من الفقهاء بل هو الاقوى ( لم يجزم ) المصنف بعدم وجوب التمكين بخلاف التطيب فان نسبة اذن المولى فيه نسبة العلة المعدة للمحل لقبول الوجوب ولان في الحج القضاء نفس الاداء حقيقة وانما سمي قضاء مجازاً فالموجب للاداء هو الموجب للقضاء فالشروع المشروع هو الموجب لهذه الثانية التي تسمى قضاء مجازاً و اسناد الوجوب الى الافساد مجاز لانه ان وجب ابتداء كما في حج الاسلام و افسد بقى في عهدة التكليف لانه لم يأت بالمامور به فلم يجب بالافساد و ان لم يجب ابتداء وجب بالشروع بشرط القدرة وقد تحقق السبب والشرط و لا يرد النقص بالصد لانه كاشف عن عدم كون الاحرام ملزماً (واعلم) ان ابن ادريس اوجب في صوم الكفارة على المولى التمكين لعدم الفرق بين هاتين المسئلتين عنده وانما طولنا الكلام هنا لانه موضع اشتباه .

قال دام ظله : ولو لم يجد الزاد و الراحلة و امكنه الشراء وجب و ان زاد

عن ثمن المثل على رأى .

اقول: ذهب الشيخ في المبسوط الى عدم الوجوب لانه لو خاف على ماله التلف

لم يجب حفظا للمال فكذا هنا ، وليس بجيد لكون العوض ثمة على الاذى وهو منقطع وهيئنا الثواب على الله تعالى وهو دائم وقد تقدم في التيمم مثله والحق اختيار



ان فضل ماله عما عليه وان كان مؤجلا بقدر الاستطاعة والافلا ، ويصرف المال الى الحج لا الى النكاح وان احتاج اليه وشق تركه ، ويصرف رأس ماله الذي لا يقدر على التجارة الا به الى الحج ولا يجب الاقتراض للحج الا أن يفضل ماله بقدر الحاجة المستثناة عن القرض، وفاقد الاستطاعة لو قدر على التكسب او وهب له قدرها او بعضها ويده الباقي لم يجب الامع القبول ، ولو بذلت له او استوجر للمعونة بها أو شرطت له في الاجارة أو بعضها ويده الباقي وجب ، ولو حج الفاقد نائبا لم يجز عنه لو استطاع وليس الرجوع الى كفاية من صناعة أو حرفة شرطا على رأى ، وأوعية الزاد والماء داخله في الاستطاعة فان تعذرت مع الحاجة سقط الوجوب ويجب شراؤها مع وجود الثمن وان كثر، وعلف البهائم المملوكة ومشروبها كالزاد والراحلة ، و ليس ملك عين الراحلة شرطا بل ملك منافعها (كالركوب خ) ولو وجد الزاد والراحلة وقصر ماله المصنف لانه قد استطاع .

قال دام ظله : وليس الرجوع الى كفاية من صناعة او حرفة شرطا على رأى .

اقول: ما اختاره مذهب المرتضى وابن ابي عقيل وابن الجنيد وابن ادريس لانه مستطيع وشرطه الشيخان وابو الصلاح وابن حمزة وابن البراج ، لرواية ابي الربيع الشامي عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن قول الله عز وجل **ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا** فقال ما يقول الناس قال قيل له الزاد والراحلة . قال فقال ابو عبد الله قد سئل ابو جعفر عليه السلام عن هذا فقال هلك الناس اذا ان كان من كان له زاد وراحلة قدما يقوت به عياله ويستغنى به عن الناس ينطلق اليهم فيسئلهم اياه لقد هلكوا اذن فقيل له فما السبيل قال فقال السعة في المال اذا كان يحج ببعض و يبقى بعض يقوت به عياله اليس قد فرض الله الزكوة فلم يجعلها الا على من ملك مائة درهم (١) والجواب انها دالة على صرف بعض المال في الحج و بعضه يبقيه لتفقة عياله و هذا مطلوبنا لا مطلوبكم .

(١) ثلث ٩ خبرا من ابواب وجوب الحج .

عن نفقة عياله الواجبي النفقة والمحتاج اليهم ذهابا وعودا سقط الحج ولو تكاف الحج مع فقد الاستطاعة او حج عنه من يطبق الحج مع الاستطاعة وبدونها لم يجزئه ولا يجب على الولد بذل الاستطاعة للاب .

البحث الرابع امكان المسير ويشتمل على اربعة مباحث ( الاول ) الصحة فلا يجب على المريض المتضرر بالركوب و السفر ولو لم يتضرر وجب ، وهل يجب على المتضرر الاستنابة الاقرب العدم و الدواء في حق غير المتضرر مع الحاجة اليه كالزاد ويجب على الاعمى فان افتقر الى قائد وتعذر لفقده أو فقد مؤنثه سقط والا فلا ويجب على المحجور المبذور على الولي أن يبعث معه حافظا والنفقة الزائدة في مال المبذور اجرة الحافظ جزء من الاستطاعة ان لم يجد متبرعا (الثاني) التثبيت على الراحلة فالعضوب غير المستمسك عليها والمحتاج الى الزميل مع فقده لاجح عليهما ، ولو لم يستمسك خلقته لم يجب الاستنابة على رأى ولو احتاج الى حركة عنيفة يعجز عنها سقط

**قال دام ظله : وهل يجب على المتضرر الاستنابة الاقرب العدم .**

**اقول :** هذا اختيار ابن ادريس للاصل ولا استلزام عدم الشرط عدم المشروط لعدم استلزام وجوده وجوده ، فلولا استلزام عدمه عدمه لجاز ان يكون كل شيء شرطاً لغيره ، وذهب الشيخ و ابو الصلاح وابن البراج وابن ابي عقيل الى الوجوب ، لان عليا عليه السلام رأى شيخا لم يحج قط و لم يطق الحج من كبره فامر به ان يجهز رجلا يحج عنه (١) (والجواب) انه حكاية حال لاتعم ان سلم السند .

**قال دام ظله : ولو لم يستمسك خلقته لم يجب الاستنابة على رأى .**

**اقول :** المعتبر في استطاعة المباشرة في البدن امران (ا) عدم مرض يتضرر معه بالركوب او السفر بزيادته او خوف التلف او عيب او شين (ب) قوة يستمسك بها على الراحلة فمع عدمهما هل يجب الاستنابة اولا والاوّل تقدم ، واما الثاني فالخلاف كما مريضاً ، والاصل في هذه المسائل ان الحج فرض يتعلق بالبدن والمال و الاستطاعة في الثاني شرط في وجوبه على البدن اجماعاً من المسلمين ، وقد فسر الفقهاء معني

(١) نلب ٢٤ خبر ١ من ابواب وجوب الحج .



فى عامه فانعمات قبل التمكن سقط (الثالث) أمن الطريق فى النفس والبضع والمال فيسقط الحج مع الخوف على النفس من عدو أوسع ، ولايجب الاستنابة على رأى، ولو كان هناك طريق غيره سلكه واجبا وان كان ابعده مع سعة النفقة ، والبحر كالبر ان ظن السلامة بهوجب والا فلا ، والمرأة كالرجل فى الاستطاعة ولو خافت المكابرة او احتاجت الى محرم وتعذر سقط وليس المحرم مع الغناء شرطا ولو تعذر الا بمال مع الحاجة وجب مع المكنة ولو خاف على ماله سقط، ولو كان العدو لا يندفع الآمالو تمكن من التحمل به ففى سقوط الحج نظر، ولو بذل له باذل وجب ولايجب لو قال اقبل المال وادفع انت ولو وجد بدرقة باجرة وتمكن منها فالأقرب عدم الوجوب

الاستطاعة فيدهو اما الاستطاعة فى الاول فشرط فى وجوبه فى المال ايضا عندنا لقوله تعالى (من استطاع) (١) وقيل ليس بشرط فيجب الاستنابة لخبر امر على عليه السلام الشيخ به قال دام ظله : ولو كان العدو لا يندفع الآمال وتمكن من التحمل به ففى سقوط الحج نظر .

اقول: ينشا (من) ان وجوب الحج مشروط بإمكان المسير و شرط الوجوب لا يجب تحصيله كما تقرر فى اصول الفقه (ومن) انه مستطيع اذ الاستطاعة القدرة وهى موجودة والعدو لم يمنع من الحج عينا، والاقوى عندى انه لايجب فانه لايجب دفع الظلم بالمال وهذا هو اختيار الشيخ فى المبسوط .

قال دام ظله: ولو وجد بدرقة باجرة وتمكن منها فالأقرب عدم الوجوب  
اقول: هذه المسئلة فرع على عدم وجوب دفع المال الى العدو اذا كان يندفع بمال ويسقط الحج، وتقريرها انه (لو علم) انه بالبدرقة يحصل الامن من العدو وبدونها يحصل المنع من العدو او الخوف المسقط وتوقفت البدرقة على دفع اجرة لها وهو يقدر عليها (هل يجب) دفع الاجرة جعالة او اجارة ام لا اعلى القول بوجوب دفع المال الى العدو فيجب هنا قطعاً، واما على القول بعدم وجوب دفع المال الى العدو (فيحتمل) الوجوب هنا لانه دفع مال بحق لانه فى مقابلة عمل فتنزل بمنزلة الالهية كسائر الالهة بخلاف دفع المال الى الظالم فانه بغير حق (وقيل) لايجب لانه خسران لدفع ظلم فلايجب

ولو افتقر الى القتال فالاقرب السقوط مع ظن السلامة ولو تعددت الطرق تخير مع التساوي في الامن والاعتين المختص به وان بعد ، ولو تساوت في الخوف سقط ولو افتقر الى الرفقة وتعذرت سقط (الرابع) اتساع الوقت لقطع المسافة فلو استطاع وقد بقي من الوقت ما لايسع لادراك المناسك سقط في عامه ولومات حينئذ لم يقض عنه و كذالو علم الادراك لكن بعد طي المنازل وعجزه عن ذلك ولو قدر وجب .

مسائل : (الاولى) اذا اجتمعت الشرائط وأهمل اثم واستقر الحج في ذمته ويجب عليه قضاءه متى تمكن منه على الفور ولومشياً ، فان مات حينئذ وجب ان يحج عنه من صلبه كتسليمه الى الظالم وهذا هو اختيار الشيخ الطوسي رحمه الله في المبسوط و هو الاقوى عندي .

قال دام ظله : ولو افتقر الى القتال فالاقرب السقوط مع ظن السلامة .  
اقول : وجه القرب ان الحج وجوبه مشروط بتخلية السرب ولا يجب تحصيل شرط الوجوب لما تقرر في الاصول (و يحتمل ) مع ظن السلامة من جرح وقتل وشين ومرض الوجوب لانه مقذور ولا ضرر في فعله ولانه امر بمعروف ونهى عن منكر واقامة لركن من اركان الاسلام فيجب لعموم قوله تعالى : كنتم خير امة اخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر (١) الاية .

وقوله (ع) لتأمرن بالمعروف (واعلم) ان المصنف عليه مني السلام اراد بالظن هنا العلم العادي الذي لا يعد العلاء نقيضه من المخوفات كما كان سقوط جدار سليم قعد تحته لانه مع الظن بالمعنى المصطلح عليه يسقط اجماعاً ويريد بالسلامة هنا السلامة من القتل والجرح والمرض والشين لانه مع ظن احدهما بالمعنى المصطلح عليه في لسان اهل الشرع والاصول يسقط باجماع المسلمين والذي افتى به في هذه المسئلة السقوط .

قال دام ظله : اذا اجتمعت الشرائط واهمل الى قوله (٢) من اقرب الاماكن الى الميقات على راي .



تركتهم اقرب الاماكن الى الميقات على رأى ، ولو لم يكن له مال اصلا استحب لوليه ، ولو ضاقت التركة عن الدين واجرة المثل من اقرب الاماكن قسطت عليهما بالنسبة فان قصر نصيب الحج صرف في الدين (الثانية) لومات الحاج بعد الاحرام ودخول الحرم اجزاء عنه ولو كان نائباً وتبرء ذمة المنوب ، ولومات قبل ذلك قضيت عنه ان كانت قد استقرت والافلا ، والاستقرار بالاهمال بعد اجتماع الشرائط ومضى زمان جميع افعال الحج او دخول الحرم على اشكال (الثالثة) الكافر يجب عليه ولا يصح

**اقول:** ما اختاره هنا مذهب الشيخ في المبسوط والخلاف لعدم تعلق غرض الشارع بقطع المسافة اذ وجوبه بالعرض ، واوجب الشيخ في النهاية وابن البراج وابن ادريس الاستيجار من بلد الميت لانه مخاطب منه ، ولو جوب الانفاق من ماله عليه في حياته من بلده فاذا مات سقطت المباشرة عن بدنه وبقي ماوجب على ماله وهو ممنوع والاقوى عندي اختيار المصنف وهو اقرب الاماكن .

**قال دام ظلّه :** والاستقرار بالاهمال بعد اجتماع الشرائط ومضى زمان جميع افعال الحج او دخول الحرم على اشكال.

**اقول:** ينشأ (من) ان التكليف بفعل في زمان لا يتسع له ولا يمكن اتمامه خارج ذلك الوقت محال عند الامامية والمعتزلة لانه من باب التكليف بما لا يطاق فمع الاحرام ودخول الحرم بالموت ظهر انه لم يكن مكلفا بالحج لما ذكرنا في القاعدة واذا انتفى التكليف لم يتحقق الاستقرار وهذا اختيار الشيخ في المبسوط لانه قال بهذه العبارة: (اذ شرط الاستقرار ان يمضى من الزمان ما يمكنه فيه الحج بعد الوجوب ولا يفعل) (ومن) استحقاق الاجير الاجرة تماماً به فدل على انه قائم مقام الكل ولانه كلما اجزاء عن الواجب فهو واجب فان كان حال الاختيار فهو بدل اختياري وان كان حال الاضطرار فهو بدل اضطراري فهذه قاعدة مجمع عليها خصوصاً عند المعتزلة حيث قالوا لا يجزى عن الواجب الا ما اشار كه في الوجوه المقتضية لوجوبه فان كان في كل الوجوه والوقت لم يوجب الشارع احدهما عينابل اوجبهما تخيراً والاوجب الناقص عند تعذر الزائد ولا شك ان (من) استقر عليه الحج (وهو من استجمع شرائط الوجوب واستمرت

منه فان اسلم وجب الاتيان به ان استمرت الاستطاعة والا فلا ولو فقد الاستطاعة بعد الاسلام ومات قبل عودها لم يقض عنه ولو احرم حال كفره لم يعتد به واعاده بعد الاسلام فان تعذر الميقات احرم من موضعه ولو بالاشعر (الرابعة) لو ارتد بعد احرامه لم يجدده لو عاد وكذا الحج ولو استطاع في حال الردة وجب عليه وصح منه ان تاب ولو مات اخرج من صلب تركته وان لم يتب على اشكال (الخامسة) المخالف لا يعيد حجه بعد

---

الى مضي زمان يمكن فيه الاتيان بجميع افعال الحج) ثم اذا مضى بعد ذلك و احرم ودخل الحرم ومات اجزاء عنه و(١) له تركة تفي بالاستيجار من بلده لجميع افعال الحج مع انتفاء معارضة دين اجزاء عنه عن تمام الحج ولم يجب الاستيجار عنه (فقد اجزاء) (٢) عن الواجب وسواه واسقط القضاء فيحصل به الاستقرار كذا في وقت الجميع لتساوي المتساويين في الاحكام .

(وفيه) نظر : لانا نمنع اجزائه عن الواجب بل نقول ان الشارع اسقط بالموت بعد الاحرام ودخول الحرم الوجوب بمعنى حصول البرائة به لانه قائم مقامه وهذا الاسقاط مجرد تفضل بخلاف القضاء في الصورة المفروضة فلا يحصل به استقرار ، و الحق عندي انه لا يستقر الحج بذلك لانه من باب العجز الحسى فيستحيل معه ايجاب الحج ، واعلم ان المصنف والذى جزم بعد ذلك في البحث وفي غير هذا الكتاب بعدم الاستقرار .

**قال دام ظلّه: ولو استطاع في حال الردة وجب عليه وصح منه ان تاب و**

**لومات اخرج من صلب تركته وان لم يتب على اشكال .**

اقول هنا مسئلتان (١) ما ذكره المصنف وهو حصول الاستطاعة بعد الردة و مات ولم يتب ، ومنشأ الاشكال فيها انه استطاع وكل من استطاع وجب القضاء عنه من تركته والاولى بينة والثانية لعموم النص (ومن) انه لا تبرء ذمة الميت والوارث ليست عنه فلا يجب القضاء (ولان) القضاء عن الميت رخصة وكرامة للمسلم لبرائة ذمته وهو على خلاف الاصل لدلالة قوله تعالى: وان ليس للانسان الاماسى (٣) خرج عنه



استبصاره واجبا الا ان يخل بركن بل يستحب (السادسة) ليس للمرأة ولا للعبد الحج تطوعا بدون اذن الزوج والمولى ولا يشترط اذن الزوج في الواجب وفي حكم الزوجة المطلقة رجعية لابائة (السابعة) المشى للمستطيع افضل من الركوب مع عدم الضعف ومعه الركوب افضل .

## المطلب الخامس

### في شرائط النذر وشبهه

قد بينا اشتراط التكليف والحرية والاسلام و اذن الزوج خاصة فلا ينعقد نذر الصبي ولا المجنون ولا السكران ولا المغمى عليه ولا الساهى والغافل ولا النائم ولا العبد الا باذن المولى ومعه ليس له منعه وكذا الزوجة (والولدخ) وللان حل يمين الولد و حكم النذر والعهد واليمين في الوجوب والشرائط واحد ، ولو نذر الكافر لم ينعقد ومع صحة النذر يجب الوفاء به عند وقته ان قيده بوقت والا لم يجب الفور نعم لو تمكن بعد وجوبه ومات لم يأتهم ويقضى من صلب التركة ولو كان عليه حجة الاسلام قسمت التركة بينهما ولو اتسعت لاحديهما خاصة قدمت حجة الاسلام ولو لم يتمكن ومات سقط ، ولو قيده بالوقت فاخذه مع القدرة قضى عنه ولو لامعها لمرض وعدو وشبههما يسقط ولو نذر او افسدوه معضوب قيل وجبت الاستنابة ، ولو قيد النذر بالمشى وجب ويقف المنصوص فيبقى الباقي على الاصل ومن قال ان المؤمن لا يكفر فقد ظهر بالكفر عدم اسلامه ابتداء فلا يجب القضاء (والحق) عندي الاول لان الردة لا تسقط ولا يناسب الرخصة (والتحقيق) ان الفرض تعلق بماله هنا للمسلمين بالنيابة فيجب اخراجه عنه (ب) انه استطاع قبل الردة واستمرت الاستطاعة مدة يمكن فيها الحج وانما اهملها المصنف لانه يجب الاستيجار من ماله في الصورة الاولى عند المصنف فهنا اولى بالوجوب .

قال دام ظله : ولو نذر او افسد وهو معضوب قيل وجبت الاستنابة .

اقول: قوله قيل اشارة الى قول الشيخ في المبسوط فانه قال المعضوب اذا وجب

عليه حجة بالنذر او بافساد حجة وجب عليه ان يحج عن نفسه رجلا فان فعل فقد اجزأه

موضع العبور فان (فلوخ) ركب طريقه قضاء ، ولور كب البعض فكذلك على رأى، ولو عجز فان كان مطلقاً توقع الممكنة والاسقط على رأى ولو نذر حجة الاسلام لم يجب غيرها ولو نذر غيرها لم يتداخلا ولو اطلق فكذلك على رأى .

فان برء فيما بعد تولاه بنفسه .

**قال دام ظله : ولور كب البعض فكذلك على رأى .**

**اقول:** اذا نذر ان يحج ماشيا فركب بعض الطريق لغير عذر قضاء ماشيا كما لور كب مجموع الطريق ، وهو اختيار ابن ادريس لاخلاله بالصفة المشتركة وقال الشيخان يركب ماشيا ويمشى ما ركب لان الواجب عليه قطع المسافة ماشيا وقد حصل مع التلقيح فيخرج عن العهدة والاقوى الاول .

**قال دام ظله : ولو عجز فان كان مطلقاً توقع الممكنة والاسقط على رأى .**

**اقول:** اذا نذر الحج ماشيا وعجز فاما ان يكون مطلقاً او معينا بسنة معينة فان كان الاول توقع الممكنة ، وان كان الثاني ففيه اقوال ثلاثة (ا) سقوط الحج عنه لانه نذر جزئياً معينا من جزئيات الحج الكلى وهو الحج ماشيا وقد عجز عن المنذور فيسقط لاستحالة التكليف بما لا يطاق . وهو اختيار ابن ادريس والمصنف وهو الاقوى عندي (ب) قول بعضهم انه يسقط وجوب المشى ويجب الحج راكباً لان الواجب بالنذر شيان الحج والمشى ولا يسقط الميسور بالمعسور ولا تجب الكفارة للاصل (ج) قول الشيخ الطوسي رحمه الله انه يركب ويكثر بيدنة لقول ابي عبد الله عليه السلام عن رجل حلف ليحج ماشياً فعجز عن ذلك فلم يطقه فليركب وليسق الهدى (١) . والجواب المنع من صحة السند او لا ويجوز ان يكون المنذور حجاً فيه هدى كالتمتع والالف واللام للعهد .

**قال دام ظله : ولو نذر حجة الاسلام لم يجب غيرها ولو نذر غيرها**

**لم يتداخلا ولو اطلق فكذلك على رأى .**

**اقول:** ما اختاره هنا مذهب الشيخ فى الجمل والخلاف و ابن البراج و ابن حمزة و ابن ادريس لانهم افرضوا متغيران فلا يجزى احدهما عن الاخر، وقال الشيخ



## المطلب السادس في شرائط النيابة

وهي ثلاثة كمال النائب واسلامه واسلام المنوب عنه وعدم شغل ذمته بحج واجب فلا تصح نيابة المجنون ولا الصبي الغير المميز ولا المميز على رأى ، ولا الكافر ولا نيابة المسلم عنه ولا عن المخالف الا ان يكون أب النائب ، و الاقرب اشتراط العدالة (لا-خ) بمعنى عدم الاجزاء لوحج الفاسق ، ولا نيابة من عليه حج واجب من اى انواع الحج كان مع تمكنه فان حج عن غيره لم يجز عن احدهما و يجوز لمن عليه حج ان يعتمر عن غيره ولمن عليه عمرة ان يحج نيابة اذا لم يجب عليه النسك الاخر ، ولو استأجره اثنان واتفق زمان الايقاع والعقد بطلا ، ولو اختلف زمان العقد خاصة بطل المتأخر ، ولو انعكس صحا ، ويشترط نية النيابة وتعيين الاصل قصدا ويستحب لفظا عند كل فعل وتصح نيابة فاقد شرائط حجة الاسلام وان

في النهاية ان نوى النذر اجزاء عن حجة الاسلام دون العكس اى وان نوى حج الاسلام لم يجز عن النذر لرواية رفاة بن موسى في الصحيح قال سألت ابا عبدالله عليه السلام عن رجل نذر ان يمشى الى بيت الله هل يجزيه ذلك عن حجة الاسلام قال نعم قلت ارأيت ان حج عن غيره ولم يكن له مال وقد نذر ان يحج ماشيا أيجزى ذلك من مشيه قال نعم (١) والجواب انها محمولة على نذر حجة الاسلام .

قال دام ظله : ولا المميز على رأى .

اقول: هذا اختيار الشيخ لانه ليس من اهل التكليف وقل تصح نيابته لوقوع الحج منه والاقوى الاول .

قال دام ظله : و الاقرب اشتراط العدالة لابعنى (٢) عدم الاجزاء لوحج الفاسق .

اقول: وجه القرب ان الحج ثابت في الذمة ولا يخرج بقول الفاسق عن العهدة لقوله تعالى : يا ايها الذين آمنوا ان جائكم فاسق نبأ فتبينوا (٣) و يحتمل القبول لانه مسلم اخبر عن فعل نفسه والاقوى الاول .

(١) ثلث ٢٧ خبر ٣ من ابواب وجوب الحج (٢) هكذا في نسخ الايضاح والصحيح

زيادة لفظة لا كما يظهر من الشرح وكما في الاصل (٣) الحجرات - ٥

كان ضرورة او امرأة عن رجل وبالعكس ولو مات بعد الاحرام ودخول الحرم اجزاء وقبله يعيد مقابل الباقي والعود ، وكذا لو صد قبل دخول الحرم محرماً ، ولا يجب اجابته لو ضمنه في المستقبل (ولا) اكمال الاجرة لو قصرت (ولا) دفع الفاضل الى المستأجر لرفضت عن النفقة وتبرع الحي يبرئ الميت ، ويجب امثال الشرط وان كان طريقاً مع الغرض وعليه زد التفاوت لامعه ولو عدل الى التمتع عن قسيمه وتعلق الغرض بالافضل اجزاء والافلا ولا يستحق اجراً . ويجوز النيابة في الطواف عن الغائب والمعذور كالمغمى عليهم والمبطون لاعمن انتفى عنه الوصفان والحامل والمحمول وان تعدد يحتسبان وان كان الحمل باجرة على اشكال ، وكفارة الجنابة والهدى في التمتع والقران

قال دام ظلّه : والحامل والمحمول وان تعدد يحتسبان وان كان الحمل

باجرة على اشكال .

اقول: تحرير البحث ان الانسان اذا حمل انساناً آخر في الطواف وقصد الطواف عن نفسه لكن اراد ان يتنع المحمول بحمله ليصح له طواف بر كونه عليه، فقد اختلف الفقهاء هنا بعد اتفاقهم على وقوع طواف المحمول مع النية منه ان كان بالغاً ، ولو كان صبياً ونوى هو الطواف به معه فقال بعضهم لا يقع للحامل لان العبادة الواجبة يشترط فيها ان يوقعها لوجوبها للغرض آخر وهؤلاء هم القائلون بان ضم نية التبريد الى الوضوء يبطل لمنافاة ذلك الاخلاص ، وقال بعضهم لا يشترط ذلك بل يجوز ان يقصده مع الغرض ما يؤدي اليه في الاكثر لانه حاصل له سواء قصده او لم يقصده والحمل جائز له فاذا تحرك تحرك المحمول بالعرض قطعاً فهو غير مناف ، والقائلون بهذا هم القائلون بجواز ضم نية التبريد الى نية الاستباحة ثم استدل هؤلاء في هذه المسئلة بما رواه حفص بن البختری في الصحيح عن الصادق عليه السلام في المرئة تطوف بالصبي وتسعى به هل يجزى ذلك عنها وعن الصبي قال عليه السلام نعم (١)

ومارواه الهيثم بن ابي عروة عن الصادق عليه السلام قال قلت له اني حملت امرأتى ثم طفت بها وكانت مريضة وقلت له اني طفت بها بالبیت في طواف الفريضة وبالصفا والمروة



على النائب ، ولو احصر تحلل بالهدى ولا قضاء عليه وان كانت الاجارة مطلقة على اشكال وان كان الحج ندبا عن المستأجر تخيروا الا وجب الاستيجار وعلى الاجير رد الباقي من التريق ولمن عليه حجة الاسلام ومنذورة او غيرهما ان يستأجرا اثنين لهما فى عام واحد مع العذرو لو نقل النائب بعد التلبس عن المنوب عنه النية الى نفسه لم يجز عن أحدهما ولا أجره له .

**مسائل ( الاولى )** لو أوصى بحج واجب اخرج من الاصل فان لم يعين القدر اخرج اقل ما يستاجر به من اقرب الاماكن وان كان ندبا فكذلك من الثلث ولو عينه فان زاد اخرج الزائد من الثلث فى الواجب والجميع منه فى الندب ولو اتسع المعين للحج من بلده وجب والا فمن اقرب الاماكن ولو قصر عن الاقل عاد ميراثا على رأى ( الثانية ) يستحق الاجير الاجرة بالعقد فان خالف ما شرط فلا اجرة ( الثالثة )

وقد احتسبت بذلك لنفسى فهل يجزى فقال : نعم (١) وقال ابن الجنيد ونعم ما قال ان كان الحمل باجرة لم يجز عن الحامل والاجزاء لاستحقاق قطع المسافة عليه بعقد الاجارة فلم يجز له صرفه الى نفسه كما لو استأجره للحج . واعترض عليه بان العقد وقع على نفس الحمل فلا ينافى ارادة الطاعة بخلاف الاستيجار للحج ومن ثم قال المصنف فيه اشكال ، وقول ابن الجنيد عندى هو الاقوى وجواب الاعتراض ان المقصود من الاجارة انما هو الطواف بدلا الحمل خاصة اما لو نوى الطواف للمحمول لم يقع عنه قطعاً .

**قال دام ظله : ولو احصر تحلل بالهدى ولا قضاء عليه وان كانت الاجارة مطلقة على اشكال .**

**اقول :** قال الشيخ الطوسى رحمه الله لا قضاء عليه لان بالشروع يتعين عليه الاتمام فيتعين الزمان ولاستلزام وجوب القضاء الحرج ، وقيل يجب لوجوب الحج فى ذمته من غير تعيين زمان فلا يبرء الا بالفعل والاقوى عندى قول الشيخ .

**قال دام ظله : ولو قصر عن الاقل عاد ميراثا على رأى .**

**اقول :** قال الشيخ يصرف فى وجوه البر لعدم استلزام بطلان الخاص بطلان

لما وصى بحج واجب وغيره قدم الواجب ولو وجب الكل قسمت التركة بالحصص مع القصور (الرابعة) لو لم يعين الموصى العدد اكنفى بالمرة ولو علم قصد التكرار كرر حتى يستوفي الثلث ولو نص على التكرار والقدر فقصر جعل مال سنتين وازيد لسنة (الخامسة) للمستودع بعد موت المودع المشغول بحجة واجبة اقتطاع الاجرة ويستأجر مع علمه بمنع الوارث (السادسة) تجوز الاستنابة في جميع انواع الحج الواجب مع العجز بموت او زمن وفي التطوع مع القدرة ولا يجوز الحج عن المعضوب بغير اذنه و يجوز عن الميت من غير وصية (السابعة) يشترط قدرة الاجير وعلمه بافعال الحج واتساع الوقت ولا يلزمه المبادرة وحده بل مع اول رفقة (الثامنة) لو عقد بصيغة الجعالة كمن حج عنى فله كذا صح وليس للاجير زيادة ولو قال : حج عنى بما شئت فله اجرة المثل ولو قال : حج عنى أو اعتمر بمائة صح جعالة (التاسعة) لو لم يحج في المعينة انسخت الاجارة ولو كانت في الذمة لم تنفسخ (العاشر) لو استأجره للحج خاصة فاحرم من الميقات بعمرة عن نفسه واكملها ثم احرم بحج عن المستأجر من الميقات اجزاء ولو لم يعد الى الميقات لم يجزء مع المكنة ولو لم يتمكن احرم من مكة وفي احتساب المسافة نظرينشاً من صرفه الى نفسه فيحط من

العام ، والاصح البطلان لتعذر المصرف المعين وغيره متقى بنقيه اذ تعيين المصرف يقتضى نفى غيره .

قال دام ظله : لو استأجره للحج خاصة فاحرم من الميقات بعمرة عن نفسه واكملها ثم احرم بحج عن المستأجر من الميقات اجزاء ولو لم يعد الى الميقات لم يجزء مع المكنة ولو لم يتمكن احرم من مكة وفي احتساب المسافة نظرينشاً من صرفه الى نفسه فيحط من اجراته بقدر التفاوت بين حجة من بلده وحجة من مكة (ومن) انه قصد بالمسافة الحج الملتزم الا انه اراد ان يربح في سفره عمرة فيوزع الاجرة على حجة من بلده احرامها من الميقات وعلى حجة من بلده احرامها من مكة فيسقط من المسمى بنسبة التفاوت وهو الوجه ان قصد بقطع المسافة الحج



أجرته بقدر التفاوت بين حجة من بلده وحجة من مكة ومن أنه قصد بالمسافة الحج الملتزم الآانه أراد ان يريح في سفره عمرة فيوزع الاجرة على حجة من بلده احرامها من الميقات وعلى حجة من بلده احرامها من مكة فيسقط من المسمى بنسبة التفاوت وهو الوجه ان قصد بقطع المسافة الحج وان قصد الاعتمار فالاول ( الحادية عشر ) لوفاته الحج بتفريط تحلل بعمره عن نفسه لانقلابه اليه ولااجرة ولو كان بغير تفريط فله اجرة مثله الى حين الفوات قاله الشيخ والاقرب ان له من المسمى بنسبة ما فعل ( الثانية عشر ) لو افسد النائب الحج فعليه القضاء عن نفسه فان كانت معينة انفسخت وعلى المستأجر استيجاره او غيره وان كانت مطلقة في الذمة لم تنسخ وعليه بعد القضاء حجة النيابة وليس للمستأجر الفسخ ( الثالثة عشر ) لو عين المستأجر الزمان في العقد تعين فان فات انفسخت و لو اطلق اقتضى التعجيل فان اهمل لم تنسخ ، ولو شرط

#### وان قصد الاعتمار فالاول .

اقول: هذا التفصيل الذي نقله المصنف هو الوجه وهو الصحيح عندي .

قال دام ظله : لوفاته الحج بتفريط تحلل بعمره من نفسه لانقلابه اليه فلا اجرة ولو كان بغير تفريط فله اجرة مثله الى حين الفوات قاله الشيخ والاقرب ان له من المسمى بنسبة ما فعل .

اقول: وجه القرب انه استوجر لجملة افعال فعل بعضها حال صحة العقد فانه لم يكن باطلا من اصله بل هو صحيح تجدد له الفسخ بغير فعله ولا تفريطه فكان له بقدر قسطه بحسب ما يقتضيه التوزيع للاجرة على ما فعل وما بقى كسائر الاجارات غيره ولا مكان استيعاب اجرة المثل عنه كل المسمى ( و وجه ) ما قاله الشيخ انه فعل محترم لم يقع تبرعاً بل في مقابلة عوض وبطلانه ليس من فعل الموجر نفسه فكان له عوض في مقابلته والعقد بطل بالنسبة اليه والى المجموع وباقي الاجزاء ( اما ) بطلانه بالنسبة الى المجموع فظاهر ( واما ) بالنسبة اليه فلانه انما اقتضاه باعتبار ايجابه للكامل لا وحده لانه هو المراد بالاجارة فهذه الصفة سبب نسبة العقد للجزء وقد كشف العجز عن عدمها فيزول مسببها ( سببها - خ ) ، ومعنى بطلان العقد عدم ترتب

التأجيل عامين أوأزيد جاز (الرابعة عشر) لوعين الموصى النائب والقدر تعينا فان زاد عن اجرة المثل او كان الحج ندبا ولم يخرج من الثلث اخرج ما يحتمله الثلث فان رضى النائب به والآ استوجره غيره ويحتمل باجرة المثل ، ولو اطلق القدر استوجر باقل ما يوجد من يحج عنه مثله ان لم يزد على الثلث فان لم يرض المعين استوجر غيره (الخامسة عشر) لو نص المستأجر على المباشرة او اطلق لم يجز للنائب الاستنابة ولو فوض اليه جازت .

اثره عليه فلا يقتضى التوزيع ، ولان المقصود من عقد المعاوضة الكل لا كل واحد بل انما قصد لتوقف الكل عليه لا غير وكل ما كان كذلك لم يتوسط عليه كاجزاء الصلوة والاصح عندي اختيار المصنف .

**قال دام ظلّه : لوعين الموصى النائب والقدر تعينا فان زاد عن المثل او كان الحج ندبا ولم يخرج من الثلث اخرج ما يحتمله الثلث فان رضى النائب به والا استوجر به غيره ويحتمل باجرة المثل .**

**اقول:** هنا مسألتان (ا) اذا كان الحج واجباً ولم يرد المعين عن اجرة المثل اخرج من الاصل فان قبله النائب المعين تعين والا استوجر غيره وان زاد عن اجرة المثل ، فان خرجت الزيادة من الثلث او اجاز الوارث وقبل المعين فلا بحث ، و ان لم يقبل المعين يحتمل استيجار غيره بالمعين لانه اوصى بشيئين ( احدهما ) صرف هذا القدر في الحج (والثاني) استيجار الشخص المعين ، و يجب العمل بالوصية ما امكن ومراعاة الثلث والاجازة فمع تعذر احدهما لا يسقط الميسور بالمعسور (ويحتمل) باجرة المثل لانه انما اوصى بالزيادة للمعين فاذا رده رجع ميراثا كما اذا اوصى له شيء فرده لان الغرض الذاتي هو الحج وان لم يخرج من الثلث ولم يجز الورثة اخرج ما يحتمله والبحث كما تقدم (ب) اذا كان الحج مندوبا اخرجت الوصية من الثلث مع عدم الاجازة فان لم يخرج مما تحمّله فان قبل المعين تعين و الاصرف في غيره، والبحث في الزيادة عن اجرة المثل كما تقدم فمناً الاحتمالين تعارض العمومين وقد حقق في الاصول ، والاقوى عندي الثاني وهو اجرة المثل .



## المقصد الثاني

### في افعال التمتع وفيه فصول

مقدمة: الواجب منها ستة عشر الاحرام والطواف وركعتاه والسعي والتقشير والاحرام للحج والوقوف بعرفات وبالمشعر ونزول منى والرمي والذبح والحلق بها والتقشير والطواف وركعتاه والسعي وطواف النساء وركعتاه ثم القارن والمفرد يعتمران عمرة مفردة متأخرة والمتمتع يقدم عمرة التمتع ويستحب امام التوجه الصدقة و صلوة ركعتين والوقوف على باب داره قاريا فاتحة الكتاب امامه وعن جانبه وآية الكرسي كذلك وكلمات الفرج وغيرها من المأثور والبسملة عند وضع رجله في الركاب والدعاء بالمأثور عند الاستواء على الراحلة.

## الفصل الاول

### في الاحرام وفيه مطالب

الاول في تعيين المواقيت انما يجوز الاحرام من المواقيت وهي ستة لاهل العراق العتيق و أفضله المسلخ ثم غمرة ثم ذات عرق فلا يجوز الخروج منها بغير احرام ، ولاهل المدينة مسجد الشجرة اختياراً و اضطراراً الجحفة وهي المهية وهي ميقات اهل الشام اختياراً ، ولليمن جبل يقال له : يللم ، وللطائف قرن المنازل ، ومن منزله اقرب من الميقات منزله ، ولحج التمتع مكة وهذه المواقيت للحج والعمرة المتمتع بها والمفردة ، ويجرد الصبيان من فخ ان حجوا على طريق المدينة والافمن موضع الاحرام ، والقارن والمفرد اذا اعتمرا بعد الحج وجب ان يخرجوا الى خارج الحرم و يحرم امنه ويستحب من الجعرانة او الحديدية وهي اسم بشر خارج الحرم تخفف وتنقل او التنعيم ، فان أحرم من مكة لم يجزئهما ، ومن حج على ميقات وجبان يحرم منه وان لم يكن من أهله ، ولولم يؤد الطريق اليه احرم عند محاذاة اقرب المواقيت الى مكة و كذا من حج في البحر ، ولولم يؤد الى المحاذاة فالاقرب انشاء الاحرام من

قال دام ظله : فالاقرب انشاء الاحرام من ادنى الحل ويحتمل مساواة

اقرب المواقيت .

ادنى الحل (ويحتمل) مساواة اقرب المواقيت ، ولا يجوز الاحرام قبل هذه المواقيت الا لنادر يوقع الحج في اشهره اول معتمر مفردة في رجب مع خوف تقضيه ، ولو احرم غيرهما لم ينقذ وان مر بالميقات ما لم يجدده فيه ولا يجوز تأخيره عنها الا لعذر فيجب الرجوع مع المكنة ولامهها يحرم حيث زال المانع ، ولو دخل مكة خرج الى الميقات فان تعذر فالى خارج الحرم فان تعذر فمنها وكذا الناسي ومن لا يريد النسك والمجاور بمكة مع وجوب التمتع عليه ، ولو تعدل التأخير لم يصح احرامه الا من الميقات وان تعذر ، وناسي الاحرام اذا اكمل المناسك يجزيه على رأى . ولو لم يتمكن من الاحرام لمرض وغيره احرم عنه وليه وجنبه ما يجنبه المحرم ، والحيض والنفاس لا يمنعان الاحرام ولا غسله .

### المطلب الثانى فى مقدمات الاحرام

يستحب توفير شعر الرأس من اول ذى القعدة للمتمتع و يتأكد عند هلال ذى الحجة ، وتنظيف الجسد عند الاحرام وقص الاظفار واخذ الشارب والاطلاء ،

**اقول:** وجه القرب انه ميقات للمضطرين كالناسي وهذا الذى حجج على طريق لا يودى الى ميقات ولا الى محاذاته منهم لتعذر الميقات وهو الاقوى عندى (ووجه) الثانى ان الاعتبار بالمحاذاة انما هو المساواة .

**قال دام ظله:** وناسي الاحرام اذا اكمل المناسك يجزيه على رأى .

**اقول:** ذهب الشيخ وابن حمزة الى الاجزاء لرواية جميل بن دراج عن بعض اصحابنا عن احدهما عليهما السلام فى رجل نسي ان يحرم او جهل وقد شهد المناسك و طاف وسعى فقال يجزيه نيته اذا كان قد نوى ذلك فقد تم حجه وان لم يهل ( ١ ) وقال ابن ادريس لا يجزيه لانه لم يات بالعبادة على وجهها فيبقى فى العهدة (ولان) بعض اركان الحج محلل والنسيان يسقط الاثم لا الفعل (والجواب) ان الرواية مرسلة ولا نقول بمضمونها لانه لا يقتضى تنزيل الجهل منزلة النسيان وجاهل الحكم لا يعذر ، والاقوى عندى الاول .



ولو تقدم باقل من خمسة عشريوما اجزاء ، والغسل فان تعذر فالتيمم ولو اكل بعده او لبس ما يمنع منه اعاد الغسل استحبابا ، ويقدم لوخاف فقد الماء فان وجده استحب اعادته ، ويجزى غسل اول النهار لباقيه وكذا اول الليلة لا خرها ما لم ينم و لو أحدث فاشكال ينشأ (من) التنبيه بالادنى على الاعلى و(من) عدم النص عليه ولو أحرم من غير غسل اوصلوة ناسيا تدارك وأعاد الاحرام وايهما المعتبر اشكال وتجب الكفارة بالمتخلل بينهما والاحرام عقيب فريضة الظهر والافريضة والافست ركعات و الا فر كعتان عقيب الغسل وتقدم نافلة الاحرام على الفريضة مع السعة .

### المطلب الثالث في كيفية

وتجب فيه ثلاثة (الاول) النية وهي القصد الى ما يحرم له من حج الاسلام او غيره متمعا وغيره لوجوبه أو ندبه قربة الى الله تعالى ويبطل الاحرام بتركها عمدا وسهوا

قال دام ظلّه : ولو أحدث فاشكال ينشأ من التنبيه بالادنى على الاعلى و من عدم النص عليه .

اقول : تقرير الاول ان اعادة الغسل انما استجبت لكون النوم مظنة الحدث فمع تحققه اولى وفي الاولى منع ؛ والحق عندى الثانى لانه من باب الاسباب فيقتصر فيه على موضع النص ولاحتياج الاعادة الى امر جديد .

قال دام ظلّه : ولو احرم من غير غسل اوصلوة ناسيا تدارك و اعاد الاحرام وايهما المعتبر اشكال

اقول: يحتمل اعتبار الاول لانه عند الاتيان به ان كان قد اتى بالمأمور به على وجه اجزاء لاقتضاء الامر الاجزاء والآ وجبت الاعادة وهو باطل قطعاً ، ولا يعقل التكرار فى الاحرام قبل الاحلال ( و يحتمل ) اعتبار الثانى لانه انما سنت الاعادة لادراك احرام الحج او العمرة بغسل فلولم يكن الثانى هو جزء الحج لم يحصل الفايه من الاعادة فيكون عبثاً ، والاصح عندى الاول وتظهر الفائدة فى ابتداء احتساب الشهر اذا خرج من مكة وقلنا ان مبدأه من حين الاحرام وفى الاستيجار او النذر للحج بسنته او نذر شيئاً لمن فعل الاحرام بسنته .

ولا اعتبار بالنطق ، فانوى نوعا ونطق بغيره صح المنوى ، ولو نطق من غير نية لم يصح احرامه ، ولو نوى الاحرام ولم يعين لاحجاء ولا عمرة او نواهما معا فالاقرب البطلان

**قال دام ظلّه : ولو نوى الاحرام ولم يعين لاحجاء ولا عمرة او نواهما معا فالاقرب البطلان .**

**اقول:** هنامسئلتان (١) في اطلاق نية الاحرام من غير تعيين حج ولا عمرة واختار المصنف البطلان لوجوب التعيين و انما يحصل بالنية (ولان) الاحرام لذاته سبب في الزام احد النسكين بعينه وما بالذات لا يكون بجعل جاعل متأخر عن وجوده ولانه عند وقوعه ان لم يلزم احدهما لم يترتب اثر السبب عليه وهو معنى بطلانه وان الزم (فاما) بهما (او باحدهما) بعينه (اولا بعينه) والكل باطل لاستلزام الاولين الترجيح بغير مرجح ، واما الثالث فلان الاحرام هو المقضى للدخول في النسك لا غير اجماعاً و الدخول في غير المعين محال واذ لم ينقده شيء لم يصح ، وقال الشيخ في المبسوط يتخير ان كان في اشهر الحج وان كان في غيرها لم ينقده احرامه الا بالعمرة (واحتج) عليه بما روى عن النبي ﷺ انه احرم ثم انتظر الوحي ثم عين بعد مجيء الوحي (١) (والجواب) المنع من صحة السند وجواز كونه من خصائصه او نسخ .

(ب) لو نوى باحرام واحد الحج والعمرة قال ابن ابي عقيل يصح ذلك وفسر القران بانوى باحرام واحد الحج والعمرة بوجه واحد ونوع واحد عن شخص واحد و احدث مع سياق الهدى فالقران بهذين الامرين عنده لما روى ان عليا عليه السلام قال ليك بحج و عمرة معاً ، (٢) وبما رواه الحلبي في الصحيح عن الصادق عليه السلام انه قال ايما رجل قرن بين الحج والعمرة فلا يصلح الا ان يسوق الهدى (٣) (والجواب) بمنع صحة السند في الاولى والثانية تدل على اشتراط سياق الهدى في القران لا غيره و هو قولنا ولا تدل على قولهم والوجه اختيار المصنف وهو البطلان ، لما رواه حفص بن البخترى في الصحيح عن منصور بن حازم عن ابي عبدالله عليه السلام قال لا يكون القران

(١) لم تظفر على محله

(٢) المنع في انواع الحج والخبر عامي كما نقله البخاري في صحيحه في باب التمتع والقران

(٣) ثلث ب ٥ خبر ٢ من اقسام الحج



وان كان في اشهر الحج ، ولو نسي ما عينه تخيرا اذا لم يلزمه أحدهما و كذا لو شك عمل احرم بهما أو بأحدهما ، ولو قال كاحرام فلان صح ان علم حال النية صفة والا فلا (الثاني) التلبيات الاربع و صورتها «لبيك اللهم لبيك لبيك ان الحمد والنعمة و الملك لك لا شريك لك لبيك» ، ولا ينعد احرام المتمتع والمفرد الا بها والاخرس يشير مع عقد قلبه بها ويتخير القارن في عقد احرامه بها او بالاشعار المختص بالبدن او التقليد المشترك بينها ولو جمع بين التلبية وأحدهما كان الثاني مستحبا، ولو نوى ولبس الثوبين من غير تلبية لم تلزمه كفارة بفعل المحرم<sup>م</sup> وكذا القارن اذا لم يلب ولم يشعر ولم يقلد (الثالث) لبس ثوبي الاحرام يأتزر باحدهما ويتوشح بالآخر او يرتدى به و تجوز الزيادة و الابدال لكن الافضل الطواف فيما احرم فيه و شرطهما جواز الصلوة في جنسهما والاقرب جواز الحرير للنساء، ويلبس القباء منكوسا لو فقدهما.

الاسباق الهدى الحديث (١) نفى سببية غيره ومارواه الحلبي في الصحيح عن الصادق عليه السلام قال انما نسك الذي يقرن بين الصفا والمروة مثل نسك المفرد وليس افضل منه الاسباق الهدى (٢) والمماثلة تقتضى اتحاد الافعال .

### قال دام ظلّه : والاقرب جواز الحرير للنساء .

اقول: هذا مذهب المفيد وابن ادریس لانا نجوز لها ان تصلى فيه اجماعا و كل ما يجوز لها ان تصلى فيه يجوز لها ان تحرم فيه لقول الصادق عليه السلام كل ثوب يصلى فيه فلا باس ان يحرم فيه (٣) وذهب الشيخ وابن الجنيد الى عدم الجواز لقول ابي عبدالله عليه السلام والمرأة المحرمة تلبس ما شاءت من الثياب الا الحرير والقزازين (٤) والاول هو الاصح عندي لما رواه الشيخ في الصحيح عن يعقوب بن شعيب قال قلت لابي عبدالله عليه السلام المرأة تلبس القميص تزوره عليها وتلبس الخزو الحرير والديباج قال نعم لا باس به وتلبس الخللخال والمسك (٥) (والجواب) عما قاله حمل الرواية

(١) ثلب ٢ خبر ١ من اقسام الحج

(٢) ثلب ٢ خبر ٦ من اقسام الحج

(٣) ثلب ٢٧ خبر ١ من ابواب الاحرام

(٤) ثلب ٣٣ خبر ٩ من ابواب الاحرام

(٥) ثلب ٣٣ خبر ١ من ابواب الاحرام

## المطلب الرابع في المنذوبات والمكروهات

يستحب رفع الصوت بالتلبية للرجل ، و تجديدها عند كل صعود و هبوط و حدوث حادث كنوم و استيقاظ وملاقة غيره وغير ذلك الى الزوال يوم عرفة للحاج ومشاهدة بيوت مكة للمتمتع ومشاهدة الكعبة للمعتمر افراداً ان كان قد خرج من مكة والافند دخول الحرم ، والجهر بالتلبية للحاج على طريق المدينة حيث يحرم للرجل ، وعند علو رحلته البيداء للراكب وللحاج من مكة اذا اشرف على الابطح، والتلفظ بالمنوى ، والاشترط بان يحله حيث حبسه وان لم يكن حجة فعمرة ، و الاحرام فى القطن خصوصاً البيض ويكره الاحرام فى المصبوغة بالسواد والمعصر وشبهه والنوم عليها والوسخة والمعلمة والنقاب للمرأة والحناء قبله بما يبقى معه والحمام وذلك الجسد فيه وتلبية المنادى بل يقول : يأسعد وشم الرياحين .

## المطلب الخامس فى احكامه

يجب على كل داخل مكة الاحرام الا المتكرر كالحطاب ، و من سبق له احرام قبل مضى شهر من احرامه أو احلاله على اشكاله والداخل بقتال مباح ، ولو تركه الحائض

على الكراهية لان الرواية التى ذكرناها فى حجتنا من الصحاح والتى احتج بها الشيخ من الصحاح ايضاً لكن الرواية التى ذكرناها صريحة فى الاباحة والتى ذكرها الشيخ ليست بصريحة فى التحريم لانها تحتل الكراهية فوجه الجمع ما ذكرنا والجمع اولى من ابطال احديهما و الصريح اولى بالعمل من المحتمل .

قال دام ظله : يجب على كل داخل مكة الاحرام الا المتكرر كالحطاب

ومن سبق له احرام قبل مضى شهر من احرامه او احلاله على اشكال .

اقول: ينشأ من احتمال اطلاق النص لهما معا واقتضاء الاحتياط احتسابهما من

حين الاحرام واصالة برائة الذمة احتسابه من حين الاحلال وظاهر كلام الشيخ يدل

على الثانى ، فانه قال فى المبسوط ولا ينبغي للمتمتع بالعمرة الى الحج ان يخرج

من مكة قبل ان يقضى مناسكه ( الى قوله ) فان خرج بغير احرام ثم عاد فان كان



ظنا انه لايجوز رجعت الى الهيقات واحرمت (منه خ) فان تعذر فمن موضعها ، فان دخلت مكة خرجت الى ادنى الحل فان تعذر فمن مكة ، ولايجوز لمحرم انشاء آخر قبل اكمال الاول ، ويجب اكمال ما أحرم له من حج او عمرة ، ولو اكمل عمرة التمتع المندوبة ففي وجوب الحج اشكال ، ويجوز لمن نوى الافراد مع دخول مكة الطواف والسعي والتقصير وجعلها عمرة التمتع ما لم يلب فان لبي انعددا حرامه ، وقيل انما الاعتبار بالقصد لا التلبية . و للمشترط مع الحصر التحلل بالهدى

عوده في الشهر الذي خرج فيه لم يضره ان يدخل بغير احرام و ان كان عوده اليها في غير ذلك الشهر دخلها محرما بالعمرة الى الحج ، وهذا هو الاقوى عندي لانه لو خرج محرما قبل احلاله ولم يحل فانه لايجدد احراما آخر ولو بمضى اكثر من شهر فدل على ان الاعتبار انما هو بعد الاحلال .

**قال دام ظلّه :** ولو اكمل عمرة التمتع المندوبة ففي وجوب الحج اشكال  
**اقول:** منشأ الاشكال انها جزء من الحج لقول النبي ﷺ دخلت العمرة في الحج هكذا وشبك الاصابع ( ١ ) وكل من دخل في جزء من الحج وجب عليه الحج للاية ( ومن ) انهما نسكان متغايران ولان ذكرهما في الآية بقوله تعالى **واتموا الحج والعمرة لله** ( ٢ ) مع عدم اشتماله على التكرار اجماعا يدل على عدم الاكتفاء في وجوب احدهما بالامر بالآخر والا كان تكرارا ، والاقوى عندي الوجوب وهو اختيار الشيخ في النهاية وابن حمزة وابن البراج .

**قال دام ظلّه :** ويجوز لمن نوى الافراد مع دخول مكة الطواف والسعي والتقصير وجعلها عمرة التمتع ما لم يلب فان لبي انعددا حرامه وقيل انما الاعتبار بالقصد لا التلبية .

**اقول:** الاول قول الشيخ في النهاية لرواية ابى بصير الصحيحة قال قلت لابي عبدالله عليه السلام الرجل يحج مفرداً ثم يطوف بالبيت ويسعى بين الصفا والمروة ثم يبدؤه ان يجعلها عمرة قال ان كان لبي بعد ما سعى قبل ان يقصر فلا تمتع له ( ٣ ) والثاني

( ١ ) ثل ب ٢ خير ٤ من ابواب اقسام الحج ( ٢ ) البقرة آية ١٩٥

( ٣ ) ثل ب ٥ خير ٩ من ابواب اقسام الحج

وفائدة الشرط جواز التحلل على رأى وانما يصح الشرط مع الفائدة مثل ان مرضت او منعتى  
عدو او قلت نفقتى اوضاع الوقت ، ولو قال ان تحلنى حيث شئت فليس بشرط ولا مع  
العذر ولا يسقط الحج عن المحصور بالتحلل مع وجوبه ويستقط مع ندبه .

قول ابن ادريس لقوله عليه السلام انما الاعمال بالنيات (١) والذى افتى به الثانى وهو  
اختيار والذى .

قال دام ظله : وفائدة الشرط جواز التحلل على رأى .

اقول: هذه المسئلة فى المحصور وذكر فى باب المصدود حكمه وانا اذكر الاقوال  
فى الموضوعين هنا لاشتراكهما فى المعنى العام وهو المنع عن وقوف مصحح للحج وبه  
يدركه ويقوى به ولو بعدت اونسانيان يفوت الحج او عن مكة فى العمرة بعدت او مرض  
فاقول اجمع الكل على استحباب الاشرط وانما النزاع فى اثره وفائدته وفيه  
اقوال (١) جواز التحلل للمحصور فانه اذا لم يشترط لم يجزله التحلل لامره عليه السلام  
بالاشترط فى جواب السؤال عن خوف المرض (٢) وقال عليه السلام لضباعة : قولى لبيك  
اللهم لبيك وتحلنى من الارض حيث حبستنى فان لك على ربك ما استثنيت الحديث (٣)  
فعلى هذا لو ترك الاشرط لم يتحلل بل يصبر الى ادراك الحج او العمرة ويتحلله  
مع الاشرط ببدى للاية بيعته ويتوقع بلوغ محله لقوله تعالى **ولا تحلقوا رؤسكم**  
**حتى يبلغ الهدى محله** (٤) (واما) المصدود ففائدة الاشرط فيه سقوط الهدى  
بمعنى انه يتحلل بغير هدى لانه لا بد له من فائدة وليس جواز التحلل لجوازه بدونه  
لرواية حمزة بن حمران قال سالت ابا عبدالله عليه السلام عن الذى يقول حلنى حيث  
حبستنى فقال هو حل حيث حبسه الله عز وجل قال اولم يقل الحديث . (٥) وليس  
المراد المحصور للاية فهو المصدود جمعا بين الأدلة (ب) سقوط دم التحلل عن  
المصدود والمحصور لقوله عليه السلام لضباعة : فان لك على ربك ما استثنيت (٦) ولم-

(١) ثلث ٥ من ابواب مقدمات المبادات

(٢) ثلث ٢٤ خبر ٣ من ابواب الاحرام

(٣) سنن الدارمى باب الاشرط فى الحج

(٤) البقرة آية ١٩٥

(٥) تقدم فى (٣)

(٦) ثلث ٢٣ خبر ٤ من ابواب الاحرام



## المطلب السادس فى تروكه

والمحرم عشرون (الاول) الصيد وهو الحيوان الممتنع بالاصالة اصطياذا و  
اكله ، وان ذبحه وصاده المحل واشارة ودلالة واغلاقا وذبحا فيكون ميتة يحرم على  
المحل والمحرم ، والصلوة فى جلده ، والفرخ والبيض كالاصل والجراد صيدوما يبيض  
ويفرخ فى البر (صيد-خ) ولا يحرم صيدا البحر وهو ما يبيض ويفرخ فيه ولا الدجاج  
الجبشى ولا فرق بين المستانس والوحشى ، ولا يحرم الانسى بتوحشه ولا بين المملوك  
والمباح ولا بين الجميع وابعاضه ، ولا يختص تحريمه بالاحرام بل يحرم فى الحرم  
ايضا والاعتبار فى التولد بالاسم ولوانتفى الاسمان فان امتنع جنسه حرم وآ فلا

يشترط الهدى فلو كان شرطا لزم تاخير البيان عن وقت الحاجة وهو قول بعض اصحابنا  
منهم المرتضى ويقرب منه قول ابن ادريس فانه لم يوجب فى تحلل المصدود الهدى  
واوجبه فى تحلل المحصور واسقطه بالاشتراط بشرط ان لا يكون قد ساق هديا .

وهذا القول ليس بجيد عندى لقوله تعالى: **فان احصرتم فما استيسر من  
الهدى (١)** ولان النبى صلى الله عليه صدفى الحديدية فنحروا حل ورجع وقال **لعلكم  
خذوا عنى مناسككم (٢)** (ج) فائده جواز التحلل للمحصور من غير تر بص لفعل الحسين  
عليه السلام كما روى عنه (٣) ( واما ) المصدود فلا اثر له فيه بل هو تعبد شرعى  
فى المصدود ولا يسقط به الهدى (د) قول ابى الصلاح انه بالحصرا والصد يجب انفاذ  
الهدى ويواعد اصحابه لذبحه يوم النحر ففائدة الشرط جواز تعجيل التحلل فيها (هـ)  
قول الشيخ وابن الجنيد انه لا يتحلل الا بالهدى وانفاذه فى المحصور والمريض ولا  
يسقط فى المصدود وعلى هذا التقدير لا يكون للاشتراط اثر بل يكون تعبداً شرعياً  
الاحرام اما ان ينقذ اولاً ولا يقبل التزلزل ولا التعليق بشرط والاية تدل على وجوب  
الهدى وآية **ولا تحلقوا رؤسكم (٤)** تدل على وجوب تاخره وفعل النبى **صلى الله عليه وسلم** لم يدل  
على المصدود ايضاً وهذا هو الصحيح عندى وهو الذى افتى به والدى المصنف وانما

(١) البقرة ١٩٥ (٢) ثلث ١ خبر ٣ من ابواب اقسام الحج

(٣) ثلث ٢ خبر ١ من ابواب الاحصار والصد (٤) البقرة آية ١٩٥

(الثاني) النساء وطيا ولمسا بشهوة لابدونها وعقدآله ولغيره ، والاقرب جواز توكيل الجد المحرم محلا وشهادة عليه واقامة على اشكال وان تحمل محلا ، ويجوز بعد الاحلال وان تحمل محرما وتقبيلًا ونظرًا بشهوة وفي معناه الاستمنا ، و يقدم انكار ايقاع العقد حال الاحرام على ادعائه فان كان المنكر المرأة فالاقرب وجوب المهر

ذكرنا ذلك ههنا وفي حكم المصدود حكاية لقول الاصحاب (اذا تقرر ذلك) فنقول قول المصنف : «وفائدة الشرط جواز التحلل» ليس المراد منه المنع من التحلل لولم يشرب بل معناه ان التحلل ممنوع منه ومع العذر وعدم الاشتراط يكون جواز التحلل رخصة ومع الاشتراط يصير التحلل مباح الاصل وسبب اباحته بالاصالة الاشتراط والعذر والفائدة تظهر فيما لو نذر ان يتصدق كلما فعل رخصة بكذا وفي التعليق .

**قال دام ظله : والاقرب جواز توكيل الجد المحرم محلا .**

**اقول:** وجه القرب ان الو . ي . و الموكل عنه محلان و يحتمل عدمه لان ولايته مترتبة على ولاية الجد وهو ممنوع من العقد فالمرتبة عليه اولى ومنشأ الاشكال انه هل يكون نائبًا عن الجد او عن المولى عليه فيه خلاف والاصح عندي الجواز .  
**قال دام ظله : واقامة على اشكال .**

**اقول:** ينشأ من اطلاق الاصحاب منع الشهادة عليه ومن قوله تعالى **ولا ياب الشهداء اذا مادعوا (١)** ولانه اخبار لانشاء والاخبار اذا كان صدقا ولم يشتمل على ضرر لم يجز تحريمه ولانه اولى بالاباحة من الرجعة فان الرجعة ايجاد النكاح في الخارج و الشهادة ايجاد ذهني و اثبات حكمي فاذا جاز الوجود الخارجي فالوجود الذهني والنبوت الحكمي اولى ولان تركها مظنة للزنا والضرر على الغير فيكون من باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر و ذلك واجب . قال المصنف في الدرس المقصود من كلام الاصحاب تحريم اقامة الشهادة على عقد وقع بين محرم ومحل او بين محرمين .

**قال دام ظله : فان كان المنكر المرأة فالاقرب وجوب المهر كمالا .**



كملا ويلزمها توابع الزوجية ، وبالعكس ليس لها المطالبة مع عدم القبض ولاله المطالبة معه ، ولو وكل محرماً محلاً فوقع العقد فيه بطل وبعده يصح ، ويجوز الرجعة للرجعية وشراء الاماء وان قصد التسرى ومفارقة النساء ، ويكره للمحرّم الخطبة و ان كانت المرأة محرمة والرجل محلاً فالحكم كما تقدم (الثالث) الطيب مطلقاً على رأى اكلا ولومع الممازجة مع بقاء كفيته ولمسا وتطيبا وان كان المحرم ميتا الآ خلق الكعبة واضطراداً ويقبض على انفه ويتأكد المسك والعنبر والكافور والزعفران والعود ويجوز السعوط مع الضرورة والاجتياز في موضع يباع فيه ، ويقبض على انفه

**اقول:** اذا ادعى الزوج وقوع العقد حالة الاحرام فانكرت المرءة فالقول قولها مع اليمين وعدم البينة فاذا حلفت هل يجب لها كل المهر او نصفه اختار شيخنا وجوب الكل لوجود المقتضى وهو العقد وهو الاقوى عندي ، وذهب الشيخ والمفيد الى وجوب النصف وسقوط النصف لانه حرم عليه نكاحها باعترافها قبل الدخول فيجب نصف المهر كالطلاق ، ومبنى هذه المسئلة ان المهر هل يجب بالعقد و انما يشتر بالطلاق كاختيار شيخنا اوبه او بالفسخ قبل الدخول كاختيار الشيخ او يجب النصف بالعقد والنصف الاخر بالدخول او الموت كاختيار المفيد فمع الثاني والثالث يجب النصف (وعلى الاول يجب الكل) واحتج الشيخ بان الاصل براءة النمة (وفيه نظر) لان الاصل انما يكون حجة اذا لم يثبت خلافه والزواج قد ثبت في ذمته المهر فلا يصح الاستدلال باصل البرائة هنا ما على قول المفيد فيصح الاستدلال باصل البرائة هنا .

**قال دام ظله: الطيب مطلقاً على رأى**

**اقول:** هذا مذهب الشيخ في المبسوط والاقتصاد والمفيد والمرضى وابى - جعفر بن بابويه وابى الصلاح وسلاح وابن ادريس لقول الصادق عليه السلام لا يمس المحرم شيئاً من الطيب (١) وهو عام ولان النبي صلى الله عليه وآله قال في محرم وقصت به ناقته لا تقربوه طيباً فانه يحشر يوم القيامة ملبياً (٢) وهو عام فتحريمه عليه اولى ، وقال الشيخ في

(١) ثلث ١٨ خبر ٦ من ابواب تروك الاحرام

(٢) سنن الدامى باب في المحرم اذا مات ما صنع به . وذكر فيه نحوه

ولا يقبض من الكريهة ويزيل ما أصاب الثوب منه (الرابع) الاكتحال بالسواد على رأى وبما فيه طيب (الخامس) النظر فى المرأة على رأى (السادس) الأدهان بالدهن مطلقا اختيارا وبما فيه طيب وان كان قبل الاحرام اذا كانت رائحته تنقى الى بعد الاحرام ولولم يبق جاز ، ويجوزا كل ما ليس بطيب منه كالسمن والشيرج

النهاية الذى يحرم من الطيب المسك والعنبر والزعفران والورس والعود والكافور و ما عداه من الطيب مكروه ، واختاره ابن حمزة احتج الشيخ بما رواه معوية بن عمارة عن الصادق عليه السلام قال انما يحرم عليك من الطيب اربعة اشياء المسك والعنبر والورس و الزعفران (١) و عن ابن ابي يعفور عن الصادق عليه السلام قال الطيب المسك و العنبر و الزعفران و العود (٢) و الجواب ان الحديث الذى روينا فى التحريم من الصحاح وهاتان الروايتان ليستا من الصحاح واسقط فى التهذيب العود و الكافور واسقط ابن البراج العود .

#### قال دام ظله : والاكتحال بالسواد على رأى .

**اقول :** هذا قول الشيخ فى النهاية والمبسوط والمفيد وسلاوا بن ادريس لقول ابي عبدالله عليه السلام لا يكتحل الرجل والمرأة المحرمان بالكحل الاسود الا فى علة (٣) والنهى يقتضى التحريم وجعله الشيخ فى الخلاف والاقتصاد مكروها للاصل والاقوى عندى التحريم .

#### قال دام ظله : النظر فى المرأة على رأى .

**اقول :** هذا قول الشيخ فى المبسوط والنهاية و ابي الصلاح وابن ادريس لما رواه حماد فى الصحيح عن ابي عبدالله عليه السلام قال لا تنظر فى المرأة وانت محرمة فانها من الزينة (٤) وذهب فى الخلاف الى الكراهية وهو مذهب ابن ادريس وابن حمزة للاصل .

(١) ثل ب ١٨ خبر ١٤ من ابواب تروك الاحرام

(٢) ثل ب ١٨ خبر ١٥ من ابواب تروك الاحرام

(٣) ثل ب ٣٣ خبر ٢ من ابواب تروك الاحرام

(٤) ثل ب ٣٤ خبر ١ من ابواب تروك الاحرام



(السابع) اخراج الدم اختياراً على رأى، وان كان بحك الجلد او السواك (الثامن) قص الاظفار (التاسع) ازالة الشعر وان قل ويجوز مع الضرورة كما لو احتاج الى الحجامة المفترقة اليها (العاشر) قطع الشجر او الحشيش الآان ينبت فى ملكه والاشجر الفواكه والاذخر والنخل وعودى المحالة (الحادى عشر) الفسوق وهو الكذب (الثانى عشر) الجدل وهو قول «لا والله وبلى والله» والاقرب اختصاص المنع بهذه الصيغة وفى دفع الدعوى الكاذبة اشكال (الثالث عشر) قتل هوام الجسد كالقمل وغيره ويجوز النقل لالقاء

### قال دام ظله : اخراج الدم اختياراً على رأى .

**اقول:** هذا اختيار المفيد والمرضى وسار وابى الصلاح وابن البراج وابن ادريس لرواية الحلبي الصحيحة قال سالت الصادق (ع) عن المحرم يستاك قال نعم ولا يدمى (١) والنهى للتحريم وذهب الشيخ فى الخلاف وابن حمزة الى الكراهية لما رواه حريز فى الصحيح عن الصادق (ع) انه قال لا باس ان يحتجم المحرم ما لم يحلق او يقطع الشعر (٢) والاحتجام مستلزم للادماء والجواب انه محمول على الضرورة ورواية التحريم ارجح لانها ناقلة عن الاصل وهذه مقررة له والتأسيس اولى من التاكيد لما تقرر فى الاصول ولانها صريحة فى النهى عن الادماء تدل عليه بالمطابقة ورواية الاباحة لا تدل على اباحة الادماء بالمطابقة ولا بالتضمن بل لا يستلزم الاحتجام الادماء فى الاكثر وقد تخلف عنه فلا يرجح على الدال بالمطابقة صريحا .

### قال دام ظله : و الاقرب اختصاص المنع بهذه الصيغة وفى دفع الدعوى

### الكاذبة اشكال .

**اقول:** وجه القرب اختصاص مورد النص ومن المشاركة فى المعنى و الاقوى عندى الاختصاص بهذه الصيغة لما رواه موسى بن القاسم عن صفوان عن معوية بن عمار قال سالت ابا عبدالله عليه السلام عن الرجل يقول لالعمرى وهو محرم قال ليس بالجدال انما الجدال قول الرجل لا والله وبلى والله (٣) و«انما» للحصر ومنشأ الاشكال

(١) ثل ب ٧٣ خبر ٣ من ابواب تروك الاحرام

(٢) ثل ب ٦٢ خبر ٥ من ابواب تروك الاحرام

(٣) ثل باب ٣٢ خبر ٣ من ابواب تروك الاحرام

الآلقراد والحلم (١) (الرابع عشر) لبس المخيط للرجال الا السراويل لفاقد الازار  
والآالطيلسان المزور ، ولايزره (الخامس عشر) لبس الخفين وما يسترظهر القدم  
اختيارا ، ولايشقهما لواضطر على رأى (السادس عشر) لبس الخاتم للزينة لا للسنة و  
لبس الحلى للمرأة غير المعتاد اوللزينة ويجوز المعتاد ويحرم اظهاره للزوج (السابع -  
عشر) الحناء للزينة على رأى (الثامن عشر) تغطية الرأس للرجل ولو بالارتماس فان  
غطاه وجب الالقاء واستحب تجديد التلبية ويجوز للمرأة ، وعليها أن تسفره عن وجهها  
ويجوز لها سدل القناع من رأسها الى طرف انفها اذالم يصب وجهها (التاسع عشر)  
التظليل للرجل سائراً اختياراً ويختص المريض والمرأة به لوزاملهما ويجوز المشى

من دفع الدعوى الكاذبة عموم التحريم ولزوم الضرر

قال دامظه : ولا يشقهما لواضطر على رأى .

اقول: ذهب الشيخ فى المبسوط الى وجوب الشق للنهى عن ستر القدم بالخف  
ولا يتم الاحتراز الا بالشق وما لا يتم الواجب الابه فهو واجب وذهب فى الخلاف الى عدم  
وجوب الشق للاصل .

قال دام ظله : الحناء للزينة على رأى .

اقول: المشهور بين الاصحاب الكراهية ولنا انه زينة وكل زينة حرام اما  
الصغرى فلانه التقدير و اما الكبرى فلرواية حريز فى الصحيح عن الصادق عليه السلام انه  
قال لا تكنحل المرأة المحرمة بالسواد لان السواد زينة (٢) فتعليله بها يدل على تحريمها  
(احتجوا) بالاصل ورواية ابن سنان الصحيحة قال سألته عن الحناء فقال ان المحرم  
ليمسه ويداوى به بغيره و ما هو بطيب وما به باس (٣) . و الجواب ان الاصل مردود  
بالنص والرواية مرسلة وغير محل النزاع لان البحث فى استعماله فى الزينة .

(١) حلمة وتحلمة دودة تقع فى الجلد فتاكله فاذا دبغ وهى موضع الاكل ج حام - ق

(٢) ثل ب ٣٣ خبر ٤ من ابواب تروك الاحرام

(٣) ثل ب ٢٣ خبر ١ من ابواب تروك الاحرام



تحت الظلال والتظليل جالسا (العشرون) لبس السلاح اختيارا على رأى ويجوز لبس المنطقة وشداهميان على الوسط .

## الفصل الثاني في الطواف

قدينا أن المتمتع يقدم عمرته فاذا احرم من الميقات دخل مكة لطواف العمرة واجبا اما القارن والمفرد فيقدمان الوقوف عليه (وفي الطواف) مطالب (الاول) في واجباته وهي احد عشر (الاول) طهارة الحدث والغبث عن الثوب والبدن وستر العورة وانما يشترط طهارة الحدث في الواجب ويستحب في الندب ولو ذكر في الواجب عدم الطهارة استأنف معها، ويعيد الصلوة واجبا مع وجوبه وندبها مع ندبه ولو طاف الواجب مع العلم بنجاسة الثوب اعاد ولو علم في الاثناء ازاله واتم (تممخ) ولو لم يعلم الا بعده اجزاء (الثاني) الختان وهو شرط في الرجل المتمكن خاصة (الثالث) النية وهي ان يقصد الى اي قاع طواف عمرة التمتع أو غيرها لوجوبه او ندبه قربة الى الله تعالى عند الشروع فلو اخل بها أو بشيء منها بطل (الرابع) البدء بالحجر الاسود فلو بدء بغيره لم يعتد بذلك الشوط الى ان ينتهي الى اول الحجر فمنه يبتدىء الاحتساب ان جدد النية عنده للاتمام مع احتمال البطان ولو حاذى آخر الحجر ببعض بدنه في ابتداء الطواف لم يصح (الخامس)

قال دام ظله : لبس السلاح اختياراً على رأى .

اقول: هذا مذهب الشيخ في المبسوط والنهاية وابن ادريس وابي الصلاح و ابن البراج وقيل هو مكروه والاقوى عندي اختيار المصنف .

## الفصل الثاني في الطواف

قال دام ظله: البدء بالحجر الاسود فلو بدء بغيره لم يعتد بذلك الشوط الى ان ينتهي الى اول الحجر فمنه يبتدىء الاحتساب ان جدد النية عنده للاتمام مع احتمال البطان .

اقول: تحرير هذه انه يجب الابتداء في الطواف بالحجر الاسود فيحاذيه بجميع بدنه في مروره لان النبي ﷺ كذلك طاف وقال خذوا عنى مناسككم . (١) فلو

(١) بهذا المضمون اخبار كثيرة

الختم بالحجر فلو أبقى من الشوط شيئاً وان قل لم يصح بل يجب ان ينتهى من حيث ابتداء (السادس) جعل البيت على يساره فلو جعله على يمينه او استقبله بوجهه لم يصح (السابع) خروجه بجمع بدنه عن البيت فلو مشى على شاذر وان (١) الكعبة لم يصح ولو كان يمس الجدار بيده في موازاة الشاذر وان صح (الثامن) ادخال الحجر في الطواف فلو مشى على حائطه او طاف بينه وبين البيت لم يصح (التاسع) الطواف بين البيت والمقام فلو ادخل المقام فيه لم يصح (العاشر) رعاية العدد فلو نقص عن سبعة ولو شوطاً أو بعضه ولو خطوة لم يصح ولو زاد على طواف الفريضة عمداً بطل ولو كان سهواً قطع ان ذكر قبل بلوغه الركن ولو كان بعده استحباب اكمال اسبوعين، وصلى للفريضة او لاول النافلة بهذا السعى،

ابتداء من غير الحجر الاسود لم يعتد بما فعله حتى ينتهى الى الحجر الاسود فيكون منه ابتداء طوافه فلا بدوان يكون ناوياً عنده سبعة اشواط منه اليه بالفعل لا استدامة حكمها لاغيره فيصح طوافه كما لو قدم المتوضى غسل بعض اعضائه على غسل وجهه فانه يجعل غسل الوجه عند فعله ابتداء ويكون النية مستحضرة بالفعل عند غسل الوجه لاستدامة الحكم لاغير .

ثم وقع بعد المصنف اشتباه في قوله «للاتمام» (فيحتمل) ان يكون مراده باللام التعليل وتقريره انه فعل طوافاً تاماً بنية صحيحة مستجمعا لشرائط الطواف فيصح (ويحتمل) البطلان لانه زاد في طواف الفريضة فيبطل كزيادة ركعة في الصلوة فلا بد وان يسكن بين هذا الشوط الذى ابتداء فيه بغير الحجر وبين ابتداءه بالحجر او يكون معتقداً بطلان ذلك الشوط وانه يبتدى الطواف من الحجر الاسود الآن فلو غفل عن هذا ولم يحصل سكون بينهما كان كزيادة ركن في الصلوة وفرق بينه وبين الوضوء لانه لا يبطل بالزيادة فيه (ويحتمل) انه اراد بالاتمام اتمام الشوط الناقص بحيث لا يجعل ما ابتدأ به نهائياً وهذا وجد حاشية على نسخة الاصل التى هي بخط المصنف (ويحتمل) البطلان للابتداء بغير الحجر الاسود فقد فات الشوط .

(١) بفتح الذال من جدار البيت الحرام وهو الذى ترك من عرض الاساس خارجاً ويسمى تأزيراً لانه كالازار للبيت .



ويكره الزيادة عمداً فى النافلة فان فعل استحب الانصراف على الوتر ، ولو نقص من طوافه ناسياتمه ان كان فى الحال ، وان انصرف فان كان قد تجاوز النصف رجع فاتم ولو عاد الى أهله استتاب ، ولو كان دون النصف استأنف ، وكذا لو قطع طوافه لدخول البيت او للسعى فى حاجة أو مرض فى اثنا عشر فان استمر مرضه و تعذر الطواف به طيف عنه وكذا لو أحدث فى طواف الفريضة يتم مع تجاوز النصف بعد الطهارة والا يستأنف ولو شرع فى السعى فذكر نقصان الطواف رجع اليه فاتم مع تجاوز النصف ثم اتم السعى ، ولو لم يتجاوز استأنف الطواف ثم استأنف السعى ، ولو شك فى العدد بعد الانصراف لم يلتفت وكذا فى الاثناء ان كان فى الزيادة ويقطع ، وان كان فى النقصان اعاد كمن شك بين الستة والسبعة ، وفى النافلة يبنى على الاقل ويجوز الاخلاص الى الغير فى العدد فان شكاً معاً فالحكم ماسبق (الحادى عشر) الر كعتان و تجبان فى الواجب بعده فى مقام ابراهيم عليه السلام حيث هو الآن ولا تجوز فى غيره فان زوحم صلى وراءه اوفى احد جانبيه ولو نسيهما وجب الرجوع فان شق قضاهما موضع الذكر ولو مات قضاهما الولي .

### المطلب الثانى فى سنننه

يستحب الغسل لدخول مكة ولو تعذر فبعده والافضل من بئر ميمون بن الحضرمي بأبطح مكة أو فح وهى على رأس فرسخ من مكة للقادم من المدينة والأمن منزله ومضغ الأذخر، ودخول مكة من اعلاها حافيا بسكينة ووقار ، والغسل لدخول المسجد الحرام. و دخوله من باب بنى شيبه بعد الوقوف عندها ، والدعاء بالمأثور ، والوقوف عند الحجر ، والدعاء رافعا يديه به ، واستلامه بيدنه اجمع وتقبيله فان تعذر فبيعه فان تعذر فبيده ويستلم المقطوع بموضع القطع وفاقد اليد يشير ، و الدعاء فى اثنا عشر و الذكر و المشى ، والاقتصاد فيه بالسكينة على رأى ، و يرمل ثلاثا ويمشى أربعا فى طواف القدوم على رأى ، والتزام المستجار فى السابع ، وبسط اليد على حائطه ، و

قال دام ظله : **والمشى والاقتصاد فيه بالسكينة على رأى و يرمل ثلاثا ويمشى اربعا فى طواف القدوم على رأى .**

اقول: فى هذا الكلام مسألتان (١) استحباب المشى فى الطواف لانه عليه السلام

الصاق البطن به و الخد ، والدعاء فان تجاوزه رجع ، والتزام الاركان خصوصاً العراقى واليماني و طواف ثلثمائة وستين طوافاً فان عجز جعل العدة اشواطاً والاخير عشرة والتداني من البيت ، ويكره الكلام بغير الدعاء والقرآن .

### المطلب الثالث في الاحكام

من ترك الطواف عمداً بطل حجه و ناسياً يقضيه ولو بعد المناسك ويستنيب لو

طاف في الاكثر ماشياً والافضل ان لا يركب الا لعدرو يجوز الركوب اختياراً لما رواه جابر قال طاف رسول الله ﷺ في حجة الوداع على راحلته بالبيت والصفى و المروة ليراه الناس ويشرف عليهم ليسألوه فان الناس غشوه (١) واقول فعله صلى الله عليه وسلم مرة لبيان جوازه ( ب ) يستحب الاقتصاد في اي طواف بسكينة سواء كان ماشياً او على دابة واجمعت الامة على ندبية الاقتصاد فيه في الجملة ثم اختلفوا فقال بعضهم الاقتصاد والسكينة في جميع الطواف وهو قول الشيخ في النهاية و ابي الصلاح وابن ادريس وابن ابي عقيل وابن الجنيدي لعموم الاية و لرواية عبدالله ( محمد بن ) بن سنان قال سالت ابا عبدالله عليه السلام عن الطواف فقلت اسرع و اكثر او امشى و ابطىء فقال مشى بين المشيين (٢) و قال بعضهم يرمل ثلاثاً ويمشى اربعا في طواف القدوم خاصة وهو قول الشيخ في المبسوط وابن حمزة اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم لانه كذا فعل رواه جعفر بن محمد عليه السلام (٣) .

وهنا فوائد (١) الرمل في طواف القدوم في الثلاث الاشواط الاول من الحجر اليه اجمع العلماء كافة على انه لا رمل في كل طواف ولا في كل طواف القدوم و لو تركه فيها او في بعضها لم يقضه في شيء من الاشواط الاربعة الباقية و لو تركه في بعضها استحب في باقي الثلاثة و لو تركه في طواف القدوم لم يقضه في طواف الزيارة والالكان مغيراً لطواف النبي صلى الله عليه وسلم (ب) قوله ويمشى اربعا المراد بالمشى هنا المقابل

(١) باب الطواف على الراحلة من سنن الدارمي

(٢) ثل ب ٢٩ خبر ٤ من ابواب الطواف - لكن الراوى عبدالرحمن بن سيابة

(٣) سنن الدارمي باب في سنة الحاج



تعذر العود ، ولو نسي طواف الزيارة وواقع بعد رجوعه الى أهله فعليه بدنة والرجوع لاجله ، وقيل لا كفارة الاعلى من واقع بعد الذكر ، ولو نسي طواف النساء استتاب فان مات قضاءه وليه واجبا ، ويجب على المتمتع ثلاث طوافات طواف عمرة التمتع وطواف الحج وطواف النساء ، وعلى القارن والمفرد اربعة ، طواف الحج ، وطواف النساء ، وطواف العمرة المفردة وطواف النساء فيها . وطواف النساء واجب في الحج والعمرة المبتولة دون عمرة التمتع على الرجال والنساء والصبيان والخنثى والخصيان وهو متأخر عن السعي للمتمتع وغيره فان قدمه ساهيا اجزاء والافلا الامع الضرورة كالمرض وخوف الحيض ، وغير طواف النساء متقدم على السعي فان عكس اعاد سعيه ، ويجب على المتمتع تأخير طواف الحج وسعيه عن الموقفين ومناسك منى يوم النحر ، ولا يجوز له تقديمه الا لعذر كالمرض وخوف الحيض والزحام للشيخ العاجز ، ويكره للقارن والمفرد (و-خ) لمن طاف تأخير السعي ساعة ، ولا يجوز الى الغد مع القدرة ولا يجوز لبس البرطلة في طواف

للمرمل وهو الاقتصاد في الحركة لا المشي على رجله ( ج ) ترك هذه المندوبات وهو ترك الاولى وفرق بينه وبين المكروه اذ المكروه ما قصد بهى الشارع على عينه .

قال دام ظله : و نونى طواف الزيارة وواقع بعد رجوعه الى اهله

فعليه بدنة والرجوع لاجله وقيل لا كفارة الاعلى من واقع بعد الذكر .

اقول: الاول قول الشيخ في النهاية والمبسوط والثاني قول ابن ادريس حجة

الشيخ رواية معاوية بن عمار الحسننة عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن متمتع وقع على

اهله ولم يزر قال ينحر جزورا وقد خشيت (اي لا يكون قد سلم حجه) ان كان عالماً

وان كان جاهلا فلا بأس عليه (١) وبها احتج ابن ادريس حيث قال لا بأس وروى عيص

ابن القاسم فى الصحيح قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل واقع اهله حين حجا قبل

ان يزورا البيت قال يهرق دماً (٢) .

(١) مثل ب ٩ خبر ١ من ابواب كفارات الاستمتاع وفيه فلاشئ . بدل لا بأس

(٢) مثل ب ٩ خبر ٦ من ابواب كفارات الاستمتاع

العمرة ولا في طواف الحج مع تقديمه ولو نذر الطواف على الاربع فالاقوى بطلان النذر .

## الفصل الثالث في السعى وفيه مطلبان

(الاول) في افعاله وتجب فيه النية المشتملة على الفعل ووجهه وكونه سعى حج الاسلام او غيره والتقرب الى الله تعالى والبدء بالصفاء بحيث يجعل كعبه ملاصقا له والختم بالمروة بحيث يلمصق أصابع قدميه بها والسعى سبعة اشواط من الصفا اليه شوطان ويستحب الطهارة واستلام الحجر والشرب من زمزم وصب مائها عليه من الدلو المقابل للحجر والخروج من الباب المقابل له والصعود على الصفا واستقبال ركن الحجر وحمد الله والثناء عليه واطالة الوقوف والتكبير سبعا و التهليل كذلك والدعاء بالمأثور والمشى فيه و الرمل للرجل خاصة بين المنارة و زقاق العطارين والهنئية في الطرفين و الراكب يحرك دابته و لو نسي الرمل رجع القهقري و رمل في موضعه والدعاء فيه .

## المطلب الثاني في احكامه

السعى ركن ان تركه عمداً بطل حجه وسهواً ياتي به ولو خرج رجع فان تعدد استناب وتحرم الزيادة على السبع عمداً فيعيد لاسهوا فيتخير بين اهدار الثامن وبين تكميل اسبوعين ولولم يحصل العدد أو حصل وشك في المبدء وهو في المزدوج على المروة او قدمه على الطواف اعاد . ولو تيقن التقص اكمله .

**قال دام ظلّه : ولو نذر الطواف على اربع فالاقوى بطلان النذر .**

**اقول:** هذا قول ابن ادريس لانها كيفية غير مشروعة ولانه صلوة للخبر المتواتر والصلوة يجب فيها القيام قالوا نمنع المساواة في كل الاحكام لانه مجاز يكفى البعض للمناسبة ( قلنا ) بل هو عام لانه لَا يَلْبَسُ استثنى الكلام و الاستثناء يدل على العموم لان اقرب المجازات الى الاتحاد المساوات في كل الاحكام فيحمل عليه وذهب الشيخ الى انعقاده ووجوب اسبوعين ليديه ورجليه لقضاء امير المؤمنين عليه السلام في المرئة الناذرة والجواب بمنع السند والاقوى الاول وهو البطلان .



ولو ظن المتمتع اكماله فى العمرة فاحل وواقع ثم ذكر النقص اتمه وكفر ببقرة على رواية وكذا لو قلم او قص شعره ويجوز الجلوس خلاله للراحة وقطعه لى حاجة له ولغيره ثم يتمه ولو دخل وقت الفريضة قطعه ثم اتمه بعد الصلوة .

### الفصل الرابع فى التفسير

فاذا فرغ من السعى قصر واجبا وبه يحل من احرام العمرة المتمتع بها واقله قص بعض الاظفار اوقليلا من الشعر ولا يجوز أن يحلق (كله - خ) فيجب عليه شاة مع العمد ويمريوم النحر موسى على رأسه وجوبا والاصلع استحبابا وبأخذ من لحيته أو أظفاره ولو حلق بعض رأسه جاز ولو ترك التفسير حتى اهل بالحج سهوا صحت

### الفصل الثالث فى السعى

قال دام ظله : ولو ظن المتمتع اكماله فى العمرة فاحل وواقع ثم ذكر النقص اتمه وكفر ببقرة على رواية .

اقول: هذه رواية عبدالله بن مسكان فى الموثق قال سألت ابا عبدالله عليه السلام عن رجل طاف بين الصفا والمروة ستة اشواط وهو يظن انها سبعة اشواط فيذكر بعد ما احل وواقع انه انما طاف ستة اشواط فقال عليه السلام عليه دم بقره يذبحها ويطوف شوطا (١) آخر واعلم ان هذا هو الاقوى عندى وبه افتى المفيد وخالفه الشيخ فى المبسوط وفى باب الكفارات فى النهاية وقال لادم عليه للاصل .

### الفصل الرابع فى التفسير

قال دام ظله : ولو ترك التفسير حتى اهل بالحج سهوا صحت متعته ولا شىء عليه وروى شاة .

اقول: اختيار المصنف هنا هو مذهب الشيخ وعلى بن بابويه وابن البراج للاصل وقوله وروى شاة اشارة الى رواية اسحاق بن عمار قال قلت لابي عبدالله عليه السلام الرجل يتمتع فينسى ان يقصر حتى يهل بالحج فقال عليه دم يهريقه (٢) .

(١) ثلث ١٤ خبر ٢ من ابواب السعى

(٢) ثلث ٦ خبر ٢ من ابواب التفسير

متعته ولاشئ عليه وروى شاة وعمداً تصير حجته مفردة على رأى و يبطل الثانى على رأى ولو جامع قبل التقصير عامداً أو جب عليه بدنة للموسر وبقرة للمتوسط وشاة للمعسر ويستحب له بعد التقصير التشبه بالمحرمين فى ترك المخيط .

## الفصل الخامس

### فى احرام الحج والوقوف وفيه مطالب

(الاول) فى احرام الحج والنظر فى امور ثلاثة (الاول) فى وقته ومحلها (اما) وقته اذا فرغ الحاج من عمرة التمتع احرم بالحج وافضل أوقاته يوم التروية عند الزوال بعد أن يصلى الظهر اوست ركعات ان وقع فى غيره واقله ركعتان ويجوز تأخيره الى أن يعلم ضيق وقت عرفة فيجب ايقاعه حينئذ ( واما ) المحل فمكة فلا يجوز ايقاعه فى غيرها وفضل المواطن المسجد تحت الميزاب أو فى المقام ولو نسيه حتى يخرج الى منى رجع الى مكة وجوبا مع المكنة فان تعذر أحرم من موضعه ولو من عرفات (الثانى) الكيفية ويجب فيه النية المشتملة على قصد حج التمتع خاصة من غير ذكر العمرة فانها قد سبقت فلو نسى و أحرم بها بنى على قصده من احرام الحج و على الوجوب او الندب لوجههما والتقرب الى الله تعالى ولبس الثوبين و التلبيات الاربع كما تقدم فى احرام العمرة من الواجب والمستحب ويلبى الماشى فى الموضع الذى صلى فيه والراكب اذا نهض به بغيره ويرفع صوته اذا أشرف على الابطح ثم يخرج

قال دام ظله : وعمداً تصير حجته مفردة على رأى و يبطل الثانى

على رأى .

اقول : الاول قول الشيخ لرواية ابى بصير عن الصادق عليه السلام المتمتع اذا طاف وسعى ثم لبى بالحج قبل ان يقصر فليس عليه ان يقصر وليس له متعة (١) . والمراد به المتعمد لرواية معوية بن عمار فى الحسن عن الصادق عليه السلام قال سألته عن رجل اهل بالعمرة ونسى ان يقصر حتى دخل الحج قال يستغفر الله ولاشئ عليه وتمت متعته (٢) (عمرته خـل) . والثانى قول ابن ادريس لانهم نهي عنه والنهي فى العبادات يدل على الفساد وهو قوى

(١) ثلث ٥٤ خبره من ابواب الاحرام (٢) ثلث ٦ خبره من ابواب التقصير



الى منى مليبا و يستحب استمراره عليها الى زوال الشمس يوم عرفة ( الثالث ) في احكامه ، ويحرم به ما قدمناه في محظورات احرام العمرة ، و يكره ما يكره فيه ، و تاركه عمداً يبطل حجه لاناسيا على رأى فيجب عليه ما يجب على المحرم من الكفارة على اشكال .

عندى (والجواب) عن الرواية الاولى ان في طريقها اسحاق بن عمار وفيه قول .

## الفصل الخامس في احرام الحج والوقوف

قال دام ظله : و تاركه عمداً يبطل حجه لاناسيا على رأى .

**اقول:** القولان تقدمتا فلاحاجة الى التكرير ورجح والدى المصنف في المختلف الصحة لما رواه العمر كى في الحسن عن على بن جعفر عن اخيه موسى عليه السلام قال سالت عن رجل نسي الاحرام فذكر وهو بعرفات ما حاله قال يقول اللهم على كتابك سنة نبيك فقد تم احرامه وان جهل ان يحرم يوم التروية بالحج حتى رجع الى بلده ان كان قضى مناسكه كلها فقد تم حجه (١) والمراد بناسى الاحرام ناسى التلبية مع فعل النية فان القائل بقيام النسيان مقام الفعل يريد به ان نسيان التلبية مع وجود نيتها قائم مقام فعلها اما لو ترك النية فانه يبطل قطعاً .

**قال دام ظله :** فيجب عليه ما يجب على المحرم من الكفارة على اشكال

**اقول:** يعنى ناسى الاحرام لو فعل ما يوجب الكفارة قبل تحلله كما لو جامع قبل طواف النساء هل يجب عليه الكفارة ام لا قال المصنف فيه اشكال منشأ الاشكال انه يحتمل الوجوب لانه بحكم المحرم والالم يكن للتحللات معنى و لقوله تعالى **فلارفت ولافسوق ولاجدال في الحج** (٢) فعلق التحريم بكونه في الحج والبحث هنا في صحة الحج بالا احرام مع النسيان فصار بحكمه ولرواية جميل بن دراج عن بعض اصحابنا عن احدهما (ع) في رجل نسي ان يحرم او جهل وقد شهد المناسك كما هو طواف وسعى قال تجزيه نيته اذا كان قد نوى ذلك فقد تم حجه وان لم يهل (٣) وقد تقدمت

(١) ثل ب ١٤ خبر ٨ من ابواب المواقيت (٢) البقرة آية ٩٦

(٣) ثل ب ٢٠ خبر ١ من ابواب المواقيت

ولا يجوز له الطواف بعد الاحرام حتى يرجع عن منى فان طاف ساهيا لم ينتقض احرامه ، فيلويجدد التلبية ليعقد بها الاحرام .

### المطلب الثاني في نزول منى

يستحب للحاج بعد الاحرام يوم التروية الخروج الى منى من مكة بعد صلوة الظهر والاقامة بها الى فجر عرفة وقطع وادى محسّر بعد طوع الشمس ، و للعليل و الكبير وخائف الزحام الخروج قبل الظهر وكذا الامام يستحب له ان يصلى الظهرين بمنى والاقامة بها الى ضلوع الشمس ، ويكره الخروج منها قبل الفجر بغير عند ؛ و يستحب الدعاء عند دخولها والخروج منها واليها بالمتقول وحدها من العقبة الى وادى محسّر والمبيت بمنى ليلة عرفة مستحب للمتर्फه لا فرض .

### المطلب الثالث في الوقوف بعرفة

و مباحته ثلاثة ( الاول ) الوقت والمحل وعرفة وقتان ( اختياري ) من زوال الشمس يوم التاسع الى غروبها اي وقت منه حضر ادرك الحج ( و اضطراري ) الى

لكن نقول هنا استدبل بعض الفقهاء بها على انعقاد الاحرام لمجرد النية مع النسيان وان لم يهل لقوله تجزيه نيته اي تجزيه النية عن التلبية فعلى هذا تجب الكفارة و يحتمل عدم الاصل ولانه ليس بمحرم حقيقة وقال تعالى حرم عليكم صيد البر مادمتم حرماً (١) هذا تحقيق هذا الموضع والحق عندى الوجوب.

قال دام ظله : ولا يجوز له الطواف بعد الاحرام حتى يرجع من منى فان طاف ساهيا لم ينتقض احرامه قيل ويجدد التلبية ليعقد بها الاحرام .

اقول: قوله قيل الى آخره اشارة الى قول الشيخ في النهاية و المبسوط و اختاره ابن حمزة لما رواه الحلبي في الصحيح عن الصادق عليه السلام قال سألته عن الرجل ياتي المسجد الحرام يطوف بالبيت قال نعم ما لم يحرم (٢) دلت على المنافاة ومع وجود المنافى لا بد فيه من التجديد قال ابن ادريس لا يجب تجديد التلبية ، واختاره والدى المصنف في المختلف لان احرامه منعقد فلا يحتاج الى عقد ( اما



فجر النحر والمحل عرفة ، وحدّها من بطن عرفة وثوية و نمرة الى ذى المجاز فلا يجوز الوقوف بغيرها كالاراك ولا بهذه الحدود و يجوز عند الضرورة الوقوف على الجبل و المستحب ان يقف في السفح في مسيرة الجبل وسد الخلل بنفسه ورحله وأن يضرب خبائه بنمرة وهي بطن عرنة (الثاني) الكيفية وتجب فيه النية والكون بها الى الغروب فلو وقف بالحدود او تحت الاراك بطل حجه فلوافاض قبل الغروب عامداً عالماً فعليه بدنة فان لم يقدر صام ثمانية عشر يوماً ولا شيء (عليه خ) لو فقد احد الوصفين أو عاد قبل الغروب ، ويستحب الجمع بين الظهر والعصر باذان واحد واقامتين والشروع في الدعاء بالمنقول لنفسه ولوالديه وللمؤمنين والوقوف في السهل والدعاء قائماً ، و يكره الوقوف في اعلى الجبل وراكباً وقاعداً (الثالث) الاحكام- الوقوف الاختياري بعرفة ركن من تركه عمداً بطل حجه و الناسي يتدارك ولو قبل الفجر فان فاتته نهاراً وليلاً اجتزء بالمشعر والواجب ما يطلق عليه اسم الحضور وان سارت به دابته مع النية وناسي الوقوف يرجع ولو الى طلوع الفجر اذا عرف أنه يدرك المشعر قبل طلوع الشمس فان ظن القوات اقتصر على المشعر قبل طلوع الشمس ويصح حجه وكذا لو لم يذكر (يدرك-خ) وقوف عرفة حتى وقف بالمشعر قبل طلوع الشمس ولا اعتبار بوقوف المغمى عليه والنائم ، اما لو تجدد الانغماء بعد الشروع فيه في وقته صح ، ويستحب للإمام ان يخطب في اربعة ايام يوم السابع وعرفة والنحر بمنى والنفر الاول لاعلام الناس مناسكهم.

الاولى) فلما رواه عبد الحميد بن سعيد عن ابي الحسن الاول عليه السلام قال سالت عن رجل احرم يوم التروية من عند المقام بالحج ثم طاف بالبيت بعد احرامه وهو لا يرى ان ذلك لا ينبغي له اينقض طوافه بالبيت احرامه فقال لا ولكن يمضى على احرامه (١) (واما الثانية) فلاستحالة تحصيل الحاصل، و اجاب والدى عن حجة الشيخ بان النهي عن الطواف لا يقتضى ابطال الاحرام ولا يدل على وجوب التلبية بشيء من الدلالات الثلث والاقوى عندي اختيار المصنف في المختلف .

## المطلب الرابع في الوقوف بالمشعر

ومباحته ثلاثة (الاول) الوقت والمحل والمزدلفة وقتان (اختياري) من طلوع الفجر الى طلوع الشمس يوم النحر و(اضطرابي) الى الزوال ، والمحل المشعر وحده ما بين المأزمن الى الحياض الى وادي محسر ، فلو وقف بغير المشعر لم يجزء ويجوز مع الزحام الارتفاع الى الجبل (الثاني) الكيفية ويجب فيه النية والكون بالمشعر ولو جن او نام أو اغمى عليه بعد النية في الوقت صح حجه ولو كان قبل النية لم يصح والوقوف بعد طلوع الفجر فلو أفاض قبله عامداً بعد ان وقف به ليلا ولو قليلا صح حجه ان كان قد وقف بعرفة وجبره بشاة و للمرأة والخائف الافاضة قبل الفجر من غير جبر وكذا الناسي ، ويستحب الوقوف بعد ان يصلي الفجر والدعاء ووطى الضرورة المشعر برجله و الصعود على قزح و ذكر الله تعالى عليه ( الثالث ) في أحكامه ، يستحب للمفيض من عرفة الى الاقتصاد في السير والدعاء اذا بلغ الكئيب الاحمر عن يمين الطريق وتأخير المغرب و العشاء الى المزدلفة يجمع بينهما باذان واحد واقامتين ولو تربع الليل ، فان منع صلى في الطريق وتأخير نوافل المغرب الى بعد العشاء ، والوقوف بالمشعر ركن من تركه عمداً بطل حجه لانسياً ان كان قد وقف بعرفة ولو تركهما معا بطل حجه وان كان ناسياً . ولو ادرك عرفة اختياراً او المزدلفة اضطراباً او بالعكس أو أحدهما اختياراً صح حجه ، ولو ادرك الاضطرابين فالاقرب الصحة ،

**قال دام ظله : ولو ادرك الاضطرابين فالاقرب الصحة .**

اقول: ظاهر كلام المفيد و كلام الشيخ في النهاية انه بادراك الاضطرابين يدرك الحج (لان) كل واحد من الاختيارين له بدل يجزى عنه حال الاضطراب بانقراذه فيجزي حالة الاجتماع تحقيقاً للبديلة (وفيه نظر) (ولما) رواه جميل في الحسن عن الصادق عليه السلام قال من ادرك المشعر يوم النحر من قبل زوال الشمس فقد ادرك الحج (١) و مارواه عبدالله بن مسكان في الصحيح عن ابي الحسن عليه السلام انه قال اذا ادرك مزدلفة فوقف بها قبل ان يزول الشمس يوم النحر فقد ادرك الحج (٢) ومن ثم

(١) ثلث ٣٣ خبر ٩ من ابواب الوقوف بالمشعر (٢) ثلث ٢٣ خبر ١ من ابواب الوقوف بالمشعر



ولم ادرك احد الاضطراريين خاصة بطل (حجـخ) ويتحلل من فاته الحج بعمرة مفردة ثم يقضيه واجبا مع وجوبه كما فاته والاندبا ويسقط باقى الافعال عنه لكن يستحب له الاقامة بمنى ايام التشريق ثم يعتمر للتحلل ، ويستحب التقاط حصى الجمار من المشعر ويجوز من غيره لكن من الحرم عدا المساجد ويستحب لغير الامام الافاضة قبل طلوع الشمس بقليل لكن لا يجوز وادى محسرا لا بعد الطلوع وللإمام بعده و الهرولة فى وادى محسرداعيا ولوتر كها استحب الرجوع لها .

### الفصل السادس فى مناسك منى وفيه مطالب

(الاول) اذا افاض من المشعر وجب عليه المضى الى منى لقضاء المناسك به يوم النحر وهى ثلاثة : رمى جمرة العقبة ، ثم الذبح ، ثم الحلق مرتبا ، فان اخل به اثم واجزاء ، ويجب فى الرمي النية ورمى سبع حصيات بما يسمى رميا واصابة الجمرة بها بفعله بما يسمى حجرا ومن الحرم وابكارا ويستحب البرش الرخوة المنقطة الكحلية الملتقطة بقدر الانملة والطهارة والدعاء وتباعد عشر اذرع الى خمس عشر ذراعا والرمي خذفا راجلا والدعاء مع كل حصة واستقبال الجمرة و استدبار القبلة وفى غيرها يستقبلها ويكره الصلبة والمكسرة ويجوز الرمي راكبا .

قال ابن الجنيد يدرك الحج بادراك اضطرارى واحد ، و نزلها والذى المصنف على انه ادرك اضطراريين لرواية الحسن العطار عن الصادق عليه السلام قال اذا ادرك الحاج عرفات قبل طلوع الفجر فاقبل من عرفات ولم يدرك الناس بجمع ووجدهم قد افاضوا فليقف قليلا بالمشعر ليلحق الناس بمنى ولا شيء عليه (١) وقال بعض الاصحاب لا يدرك الحج بادراك الاضطراريين لرواية محمد بن سنان قال سالت ابا الحسن عليه السلام عن الذى اذا ادركه الناس فقد ادرك الحج قال اذا اتى جمعا و الناس بالمشعر الحرام قبل طلوع الشمس فقد ادرك الحج ولا عمرة له واذا ادرك جمعا بعد طلوع الشمس فهى عمرة مفردة ولا حج له الحديث (٢) والاقوى عندى الاجتزاء بالاضطراريين .

(١) ثلث ٢٤ خبر ١ من ابواب الوقوف بالمشعر

(٢) ثلث ٢٣ خبر ٣ من ابواب الوقوف بالمشعر

## فروع

(الاول) لو وقعت على شيء وانحدت على الجمرة صح ولو تمتها حر كة غيره لم يجزء (الثاني) لو شك هل أصابت الجمرة أم لا لم يجزء (الثالث) لو طرحها من غير رمى لم يجزء (الرابع) لو كانت الاحجار نجسة اجزءت والافضل تطهيرها (الخامس) لو وقعت في غير المرمى على حصة فارتفعت الثانية الى المرمى لم يجزبه (السادس) يجب التفريق في الرمي لا الوقوع فلو رمى حجرين دفعة و ان كان بيديه فرمية واحدة وان تلاحقا في الوقوع ولو اتبع أحدهما الآخر فرميتان وان اتفقا في الاصابة.

## المطلب الثاني في الذبح

ومباحته اربعة (الاول) في اصناف الدماء - اراقة الدم اما واجب او ندب (فالاول) هدى التمتع و الكفارات والمنذور وشبهه ودم التحلل ( والثاني ) هدى القران والاضحية وما يتقرب به تبرعاً فهدي التمتع يجب على كل متمتع مكيا كان أو غيره متطوعا بالحج او مفترضا ولا يجب على غيره ، ويتخير مولى الماذون فيه بين الاهداء عنه وبين أمره بالصوم فان اعتق قبل الصوم تعين عليه الهدى ، و لا يجزى الواحد في الواجب الاغن واحد ومع الضرورة الصوم على رأى ، وفي النذب يجزى عن

## الفصل السادس في مناسك منى

قال دام ظله : ولا يجزى الواحد في الواجب الاغن واحد ومع الضرورة الصوم على رأى .

اقول: هذا اختيار ابن اديس وقال الشيخ في النهاية و المبسوط يجزى مع الضرورة عن سبعة وعن سبعين اذا كانوا اهل خوان واحد واختار المفيد اجزاء البقرة عن خمسة من اهل بيت واطلق سلا را الاجزاء عن خمسة و الاول هو الحق لقوله تعالى فمن لم يجد (١) وعدم المركب بعدم احد اجزائه و لما رواه في الصحيح الحلبي عن ابي عبدالله عليه السلام قال يجزى البقرة والبدنة في الامصار عن سبعة ولا يجزى بمنى الاغن واحد (٢) وحجة كل فريق ذكرها والدى في النهاية والمنتهى و المختلف .

(١) البقرة ١٩٥ (٢) تلب ١٨ خبر ٤ من ابواب الذبح



سبعة اذا كانوا اهل خوان واحد ، ولو فقد الهدى ووجد ثمنه خلفه عند ثقة ليشتري عنه ويذبح طول ذى الحجة فان لم يوجد ففي العام المقبل في ذى الحجة ولو عجز عن الثمن تعين البدل وهو صوم عشرة ايام ثلاثة في الحج متواليه آخرها عرفة فان احرصام يوم التروية وعرفة وصام الثالث بعد النفر ، ولو فاته يوم التروية اخر الجميع الى بعد النفر ، ويجوز تقديمها من اول ذى الحجة لاقبله بعد التلبس بالتمتع ، فان وجد وقت الذبح فالاقرب وجوبه ، ويجوز ايقاعها في باقى ذى الحجة فان خرج ولم يصمها وجب الهدى (في العام المقبل-خ) ولو وجده بعدها قبل التلبس بالسبعة ذبحه استحبابا ، و السبعة اذا رجع الى اهله فان اقام بمكة انتظر الا سبق من مضى شهر ووصول أصحابه بلده ثم صامها ، و لومات من وجب عليه الصوم قبله صام الولى عنه وجوبا العشرة على رأى ، وقيل يقضى الثلاثة فقط وان لم يصل بلده ، و لومات

**قال دام ظله : فان وجد وقت الذبح فالاقرب وجوبه .**

**اقول:** وجه القرب انه مأمور بالذبح في وقت وقد وجده فيه فيجب لقوله تعالى فمن لم يجد (١) (ومن) فيها معنى الشرط ، وجعل عدم الوجدان وقت الذبح (ويحتمل) العدم لانه اتى ببديل مشروع فلولم يسقط التعديبه لم يكن بدلا و ليس بجيد لان شرط التكليف بالفعل في وقته اشتماله على مصلحة تقتضى وجوبه او وجه يقتضى وجوبه في ذلك الوقت ولا يحصل في غيره و شرط بدل الاضطرار عدم اشتماله على جميع الوجوه المقتضية لوجوبه واشتماله على بعضها كما تقرر في علم الكلام ولا يتحقق الا بعدمه في الوقت المعين لافى غيره ، واعلم انه يريد بتوله وقت الذبح هنا يوم النحر ثم ذكر المصنف بعد ذلك ولو وجده بعدها قبل التلبس بالسبعة ذبحه استحبابا المراد هنا انه وجده بعد الثلاثة قبل التلبس بالسبعة في باقى ذى الحجة بعد يوم النحر واذا جاز تقديم البدل مع العلم بعدمه فشرطه المطابقة لامطلقا .

**قال دام ظله : و لومات من وجب عليه الصوم قبله صام الولى عنه وجوبا العشرة على رأى .**

من وجب عليه الهدى اخرج من صلب المال و لا يجب بيع ثياب التجمل فى الهدى ( و لوفعل اجزاء- خ ل ) و من وجب عليه بدنة فى نذر او كفارة فلم يجد فعليه سبع شاة .

## المبحث الثانى

### فى صفات الهدى و كيفية الذبح

يجب ان يكون من النعم الابل او البقر او الغنم ثنيا ، فمن الابل ما كمل خمس سنين ومن البقر والغنم ما دخل فى الثانية ويجزى الجذع من الضان لسنة تاما فلا يجزى العوراء (ولا) العرجاء البين عرجها (ولا) مكسورة القرن الداخل ( ولا ) مقطوعة الاذن (ولا) الخصى (ولا) المهزولة وهى التى ليس على كليتيها شحم الا ان يكون قد اشتراها على انها سمينة ، و لو اشتراها على انها تامة فبانت ناقصة لم تجزى ويستحب ان يكون سمينة تنظر فى سواد و تمشى فيه وتبرك فيه قد عرف بها اناثا من الابل والبقر وذكرانا من الضان والمعز و (يستحب-خ) قسمته اثلاثا بين الاكل

**اقول:** المدعى ان من وجب عليه الصوم فى بدل الهدى و تمكن من صوم العشرة ولم يفعل ثم مات وجب على الولى قضاء العشرة و هو الاقوى عندى ، و ذهب الشيخ وابن حمزة الى قضاء الثلاثة خاصة و ما ذكره هنا اختيار ابن ادريس لانه صوم واجب فاته مع تمكنه منه و كل صوم هذا شأنه وجب على الولى قضاؤه (اما الصغرى) ففرضية (واما الكبرى) فلرواية معوية بن عمار فى الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام قال من مات ولم يكن له هدى المتعة فليصم عنه وليه والمفهوم منه صيام بدل الهدى (١) احتج الشيخ بما رواه الحلبي فى الحسن عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن رجل تمنع بالعمرة و لم يكن له هدى صام ثلاثة ايام فى ذى الحجة ثم مات بعدها رجع الى اهله قبل ان يصوم السبعة الايام على وليه ان يقضى عنه قال ما ارى عليه قضاء (٢) (والجواب) ان هذه من الحسان والاولى من الصحاح والصحاح مقدمة على الحسان مع التعارض .

(١) ثل ٤٨ خبر ١ من ابواب الذبح (٢) ثل ٤٨ خبر ٢ من ابواب الذبح .



والهدى والصدقة ، والاقوى وجوب الاكل منه ، وتكره التضحية بالجاموس والثور والموجود ، ويجب فى الذبح النية ويجوز ان يتولأها عنه الذابح ويستحب نحر الابل قائمة قد ربطت بين الخف والر كبة وطعنها من الجانب الايمن والدعاء عند الذبح والمباشرة فان لم يحسن فيجعل اليدمع يدالذابح ولوضل الهدى فذبحه غير صاحبه لم يجزء عنه وباقى الدماء الواجبة تأتي فى اما كنها .

### المبحث الثالث

#### فى هدى القران والاضحية

وهما مستحبان ولا يخرج هدى القران عن ملك سائقه فله ابداله والتصرف فيه وان اشعره اوقلده لكن متى ساقه فالابدمن نحره ولايتعين هدى السياق للصدقة الآبالنذر ، ولو هلك لم يجب بدله والمضمون كالكفارات يجب البدل فيه ، ولو عجز هدى السياق ذبح او نحر مكانه وعلم بما يدل على انه صدقة ويجوز بيعه لو انكسر فيستحب الصدقة بثمنه أو شراء بدله ، ولو سرق من غير تفريط لم يضمن وان كان معينا بالنذر ، ولو ضل فذبحه الواجد عن صاحبه اجزء عنه ، ولو أقام بدله ثم وجده ذبحه ولا يجب ذبح الاخير ولو ذبح الاخير استحب ذبح الاول ، ويجب مع النذر ، ويجوز ركوبه وشرب لبنه مع عدم الضرر به وبولده ، ولا يجوز اعطاء الجزار من الواجب شيئاً (ولا) من جلودها (ولا) الاكل فان اكل ضمن ثمن الماكول ، ويستحب ان يأكل من هدى السياق ويهدى ثلثه ويتصدق بثلثه كالمتمتع وكذا الاضحية ، ويجزى الهدى الواجب عن الاضحية والجمع افضل ، فان تعذرت تصدق بثمنها فان اختلفت

قال دام ظله : والاقوى وجوب الاكل منه .

اقول: هذا اختيار ابن ادريس وهو الاقوى عندى لقوله تعالى فكلوا منها (١) والامر للموجب وذهب الشيخ رحمه الله وابوالصلاح الى الاستحباب للاصل ولان امر الاكل لم يرد الاعلى الاباحة . و الجواب عن الاول لا حجة فى الاصل مع دلالة القرآن على خلافه وعن الثانى بمنع كلية الثانية .

اثمانها تصدق بثلث الاعلى والاطوسط والادون ، وتكره التضحية بما يريه واخذ شيء من جلودها واعطاءها الجزار بل يستحب الصدقة بها .

## المبحث الرابع

### في مكان اراقة الدماء و زمانها

امام التحلل (فان) كان عن صد فمكانه موضعه وزمانه من حين الصد الى ضيق الوقت فتعين التحلل بالعمرة ، فان منع عنها تحلل بالهدى فان عجز صام (وان) كان عن حصر فمكانه منى ان كان حاجا ومكة ان كان معتمراً ، و زمانه يوم النحر و ايام التشريق ، و مكان الكفارات جمع منى ان كان حاجا و لا فمكة ، و زمانها وقت حصول سببها ، و مكان هدى التمتع منى و يجب اخراج ما يذبح بمنى الى مصرفه بها ، و زمانه يوم النحر قبل الحلق و لواخره اثم و اجزاء و كذا يجزى لو ذبحه في بقية ذى الحجة ، و مكان هدى السياق منى ان كان الاحرام للحج و ان كان للعمرة ففناء الكعبة بالجزورة و زمانه كهدى التمتع ، و من نذر نحر بدنة و عين مكانا تعين و الا نحرها بمكة ، و لا يتعين للاضحية مكان ، و زمانها بمنى اربعة ايام يوم النحر و ثلاثة بعده ، و في الامصار ثلاثة و يجوز ادخار لحمها ، و يكره ان يخرج به من منى ، و يجوز اخراج ما ضحاه غيره .

### المطلب الثالث في الحلق و التقصير

و يجب بعد الذبح اما الحلق او التقصير بمنى و الحلق افضل خصوصا للملبد و

قال دام ظله : و الحلق افضل خصوصا للملبد و الصرورة و لا يتعين عليهما على راي .

اقول : هذا اختيار الشيخ و ابن البراج و ابن ادريس و قال الشيخ في النهاية لا يجزى الصرورة و لا الملبد الا الحلق و به قال ابن حمزة لرواية ابي بصير عن الصادق عليه السلام قال للصرورة ان يحلق راسه و لا يقصر انما التقصير لمن حج حجة الاسلام (١) و ما رواه الشيخ في الصحيح عن معوية بن عمار عن الصادق عليه السلام قال ينبغي للصرورة ان يحلق و ان كان قد حج فان شاء قصر و ان شاء حلق قال و اذا لبده شعره او عقصته قال

(١) تلب ٧ خبر ٥ من ابواب الحلق و التقصير .



الضرورة ولا يتعين عليهما على رأى ، ويجب على المرأة التقصير ، ويحرم الحلق وفي اجزائه نظر ، ويجزى في التقصير قدر الانملة ، ولو رحل عن منى قبل الحلق رجع فحلق بها ، فان تعذر حلق أو قصر مكانه وجوبا وبعث بشعره ليدفن بها ندبا. ولو تعذر لم يكن عليه شيء و يمر من لا شعر على رأسه موسى عليه ، و يجب تقديم الحلق او التقصير على طواف الحج و سعيه فان أخره عامداً جبره بشاة ولا شيء على الناس و يعيد الطواف ، ويستحب ان يبدء في الحلق بناصيته من قرنه الايمن و يحلق الى العظمين و يدعوا فاذا حلق او قصر احل من كل شيء الا الطيب والنساء والصيد على اشكال

ليه الحلق وليس له التقصير (١) (والجواب) انه يحمل على الاستحباب جمعاً بين الادلة (احتج الاولون بقوله تعالى لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله آمنين محلقين رؤسكم و مقصرين (٢) وليس المراد الجمع بل اما التخيير او التفضيل وليس الثانى والا لزم الاجمال فتعين الاول وما رواه حريز في الصحيح عن الصادق عليه السلام قال قال رسول الله ﷺ يوم الحديبية اللهم اغفر للمحلقين مرتين قيل وللمقصرين يا رسول الله قال وللمقصرين (٣) فدل على ان الحلق افضل وهذا هو الصحيح عندى .

قال دام ظله : و يجب على المرأة التقصير و يحرم الحلق و فى اجزائه نظر .

اقول: ينشأ من انه باول جزء منه يحصل التقصير و من النهى عنه و النهى يدل على الفساد .

قال دام ظله : فاذا حلق او قصر احل من كل شيء الا الطيب والنساء والصيد على اشكال .

اقول: ينشأ الاشكال ان سببه هل هو الاحرام لانه مستثنى من الاحلال فمنع الاحرام منه لم يزل او الحرم لانهم عللوه بكونه فى الحرم ، و الفائدة تظهر فى تضعيف الكفارة و عدمه و عموم تحريم الصيد و اكل لحمه و ان ذبح خارجا عن الحرم و عدم ذلك .

(١) ثلث ب ٧ خبر ١ من ابواب الحلق والتقصير

(٢) الفتح - ٢٦ - (٣) ثلث ب ٧ خبر ٥ من ابواب الحلق والتقصير

(وهو) التحلل الاول للمتمتع اما غيره فيحل له الطيب أيضاً فاذا طاف للحج حل له الطيب (وهو) التحلل الثاني فاذا طاف للنساء حللن له (وهو) التحلل الثالث، ولا تحل النساء الآبه، ويحرم على المرأة الرجل لو تركته على اشكال، ويجب عليها قضاؤه، فلوتركه الحاج متعمداً -وبب عليه الرجوع الى مكة والاتيان به لتحل له النساء فان تعذر استناب فاذا طاف النائب حل له النساء (وهل) يشترط مغايرته لما ياتي به من طواف النساء في احرام آخر اشكال، ويحرم على المميز النساء بعد بلوغه لو تركه على اشكال، ويحرم على العبد المأذون وانما يحرم بتركه الوطي دون العقد، ويكره لبس المخيط قبل طواف الزيارة والطيب قبل طواف النساء فاذا قضى مناسك منى مضى الى مكة للطوافين والسعي ليومه والآمن غده خصوصاً المتمتع فان اخره اثم واجزاء ويجوز للمقارن والمفرد تاخير ذلك طول ذى الحجة على كراهية .

## الفصل السابع

في باقى المناسك وفيه مطالب

(الاول) في زيارة البيت، فاذا فرغ من الحلق او التقصير مضى الى مكة لطواف الزيارة ويستحب الغسل قبل دخول المسجد وتقليم الاظفار واخذ الشارب ولو اغتسل

قال دام ظله : ويحرم على المرأة الرجل لو تركته على اشكال .

اقول: منشأه عدم النص والاصل وتحريم السبب المحرم للمرأة على الرجل للرجل على المرأة لعدم تحققه الا منهما واشتراك منفعتيه بينهما .

قال دام ظله : وهل يشترط مغايرته لما ياتي به من طواف النساء فى احرام آخر اشكال .

اقول: منشأه انه شرع ليحمله النساء فان لم يحصل بالثاني لم يصح وانه واجب باحرام جديد فلا يتداخلان والاقوى الثاني .

قال دام ظله : ويحرم على المميز النساء بعد بلوغه لو تركه على اشكال .

اقول: ينشأ من ان احرام الصبي هل هو معتبر فى نظر الشارع او تمرين ومن اقتضاء العموم ومن انه تكليف او من قبيل الاسباب .



بمنى جاز ولو اغتسل نهاراً و طاف ليلاً او بالعكس فان نام او أحدث قبل الطواف استحباب إعادة الغسل ، ويقف على باب المسجد ويدعو ثم يطوف للزيارة سبعة أشواط كما تقدم على هيئته الا انه ينوى هنا طواف الحج ثم يصلى ركعتيه عند مقام ابراهيم عليه السلام ثم يسعى بين الصفا والمروة سبعة أشواط كما تقدم و ينوى به سعى الحج ثم يرجع الى البيت و يطوف للنساء سبعة أشواط كالاول الا انه ينوى طواف النساء ثم يصلى ركعتيه فى المقام .

## المطلب الثانى فى العود الى منى

فاذا طاف طواف النساء فليرجع الى منى ولا يبيت لىالى التشريق الا بها وهى ليلة الحادي عشر والثانى عشر والثالث عشر ويجوز لمن اتقى النساء و الصيد النقر يوم الثانى عشر ولوبات الليلتين بغير منى و جب عليه عن كل ليلة شاة ، وكذا غير المتقى لوبات الثالثة بغيرها الا ان يبيتا بمكة مشغولين بالعبادة او يخرجوا عن منى بعد نصف الليل ، ولو غربت الشمس يوم الثانى عشر بمنى و جب على المتقى المبيت أيضاً فان اخل به فشاة ، و يجب ان يرمى الجمار الثلاث فى كل يوم من الحادي عشر والثانى عشر فان اقام ليلة الثالث عشر و جب الرمي فيه أيضاً على كل جمرة فى كل يوم بسبع حصيات على الترتيب يبدء بالاولى ثم الوسطى ثم جمرة العقبة ، وان نكس اعادة على الوسطى ثم جمرة العقبة فلورمى اللاحقة بعد اربع حصيات ناسيا حصل بالترتيب ولا يحصل بدونها ولو ذكر فى اثناء اللاحقة اكمل السابقة اولاً وجوباً ثم اكمل اللاحقة مطلقاً ، ووقت الاجزاء من طلوع الشمس والفضيلة من الزوال ويمتدان الى الغروب و اذا غربت قبل رمية اخره وقضاه من الغد ويجوز للمعذور كالرعى والخائف والعبد و المريض الرمى ليلاً لغيره ؛ وشرائط الرمي هنا كما تقدم يوم النحر فلنسى رمى يوم قضاه من الغد ، يبدء بالفائت و يستحب أن يوقعه بكرة ثم الحاضر ، و يستحب عند الزوال ولونسى الرمي حتى وصل مكة رجوع فرمى فان فات زمانه فلا شىء ويعيد فى القابل او يستنيب ان لم يحج و يجوز الرمي عن المعذور كالمريض اذا لم يزل عنده فى وقت الرمي فلواغمى عليه لم ينزل نائبة لانه زيادة ، فى العجز (متن)

ويستحب الإقامة بمنى أيام التشريق ورمى الأولى عن يساره من بطن المسبل و الدعاء والتكبير مع كل حصة والوقوف عندها ثم القيام عن يسار الطريق واستقبال القبلة و الدعاء والتقدم قليلا و الدعاء ثم رمى الثانية كالأولى والوقوف عندها و الدعاء ثم رمى الثالثة مستدبر القبلة مقابلا لها ولا يقف عندها ولورمى الثالثة ناقصة اكملها مطلقا ما الأوليان فكذلك ان رمى كل واحدة اربعاً ناسيا والآعاد على ما بعدها بعد الاكمال ولو ضاعت واحدة اعاد على جمرتها بحصاة ولو من الغد فان اشبهه اعاد على الثلاث ويجوز النفر الأول لمن اجتنب النساء و الصيد بعد الزوال لاقبله ويجوز فى الثانى قبله و يستحب للإمام الخطبة و اعلام الناس ذلك .

### المطلب الثالث فى الرجوع الى مكة

فاذا فرغ من الرمي والمبيت بمنى فان كان قد بقى عليه شىء من مناسك مكة كطواف او بعضه او سعى عادليها واجبالفعله والاستحباب له العود لطواف الوداع وليس واجبا ويستحب امام ذلك صلوة ست ركعات بمسجد الخيف عند المنارة فى وسطه وفوقها الى جهة القبلة بنحو من ثلاثين ذراعا وعن يمينها وشمالها كذلك فانه مسجد رسول الله ﷺ ، و التحصيب للنافر فى الاخير والاستلقاء فيه و دخول الكعبة حافيا خصوصا للمصرورة بعد الغسل و الدعاء و صلاة ركعتين يقرأ فى الأولى بعد الحمد حم السجدة وفى الثانية بقدرها بين الاسطوانتين على الرخامة الحمراء و الصلوة فى زواياها و الدعاء واستلام الاركان خصوصا اليماني قبل الخروج و الدعاء عند الحطيم بعده وهو اشرف البقاع بين الباب والحجر ، و طواف سبعة اشواط واستلام الاركان والمستجار و الدعاء و اتيان زمزم و الشرب من مائها ، و الدعاء خارجا من باب الحنطين بازاء الركن الشامى و السجود و استقبال القبلة و الدعاء و الصدقة بتمريشتره بدرهم والعزم على العود .

### المطلب الرابع فى المضى الى المدينة

يستحب زيارة النبي ﷺ استحبابا مؤكداً و يجبر الامام الناس عليها لو تركوها ، ويستحب تقديمها على مكة خوفاً من ترك العود والنزول بالمعرس على طريق المدينة و صلوة ركعتين بهو الغسل عند دخولها و زيارة فاطمة عليها السلام فى الروضة و بيتها و البقيع (متن)



والائمة عليها السلام به والصلوة في الروضة وصوم ايام الحاجة و الصلوة ليلة الاربعاء عند اسطوانة ابي لباب قوتيلة الخميس عند الاسطوانة التي تلي مقام رسول الله صلى الله عليه وآله و اتيان المساجد بها كمسجد الاحزاب والفتح والفضيخ وقبا ومشربة ام ابراهيم وقبور الشهداء خصوصا (قبر-خ) حمزة ، ويكره الحج والعمرة على الابل الجلالة ورفع بناء فوق الكعبة على رأى ومنع الحاج دورمكة على رأى ، والنوم في المساجد خصوصا مسجد النبي صلى الله عليه وآله ، وصيد ما بين الحرتين وعضد شجر حرم المدينة وحده من عائر الى وعير والمجاورة بمكة ويستحب بالمدينة .

### الفصل السابع في باقى المناسك

قال دام ظله : ورفع بناء فوق الكعبة .

اقول: حرمه الشيخ لمناسبة التعظيم وقول ابي جعفر عليه السلام لا ينبغي لاحد رفع بناء فوق الكعبة والاحتياط يقتضى حمل المحتمل للتحريم عليه مع التساوى .

قال دام ظله : ومنع الحاج دور مكة على رأى .

اقول: حرمه الشيخ لان مكة هي المسجد الحرام والمسجد الحرام لايجوز بيع شىء منه ولا اجارته ولا منع المسلمين منه اذا كان خالياً ( اما المقدمة الاولى )  
فلقوله تعالى سبحان الذى اسرى بعبده ليلا من المسجد الحرام الى المسجد الاقصى (١) وكان الاسراء من دار امهاني ولقوله تعالى ان الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله و المسجد الحرام (٢) وكان قصد النبي صلى الله عليه وآله عن مكة ( و اما الثانية) فلقوله تعالى سواء العاكف فيه والباد (٣) (والجواب) ان تسمية مكة بالمسجد الحرام مجاز للحرمة والشرف والضمير هنا راجع الى المسجد الحرام حقيقة و هو مسلم واحتج الآخرون بقوله تعالى للفقراء المهاجرين الذين اخرجوا من ديارهم (٤) اضاف الديار اليهم والمفهوم من الاضافة الملك .

(١) سورة الاسراء آية-١ . (٢) الحج-٢٤

(٣) الحج-٢٧ (٤) الحشر-٧

## تمة

من التجالي الحرم وعليه حداً أو تعزيراً أو قصاصاً ضيق عليه في المطعم والمشرب حتى يخرج ، ولو فعل ما يوجب ذلك في الحرم فعل به فيه مثل فعله والايام المعلومات عشر ذى الحجة ، والمعدودات ايام التشريق وهي الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر وليلة العاشرة ليلة النحر ويوم الحادي عشر يوم القرلاستقر رهم بمنى والثاني عشر يوم النحر الاول والثالث عشر يوم النحر الثاني .

## المقصد الثالث

في التوابع وفيه فصول  
الفصل الاول في العمرة

وهي واجبة على الفور كالحج بشرائطه ولو استطاع لحج الافراد دون عمرته فالاقرب وجوبه خاصة ، وهي قسمان ( متمتع ) بها وهي فرض من نأى عن مكة وقد سبق وصفها ( مفردة ) وهي فرض أهل مكة وحاضريها بعد انقضاء الحج ان شاء بعد ايام التشريق اوفى استقبال المحرم ويجوز أن ينقلها الى عمرة التمتع ان وقعت في اشهر الحج والآفلا دون العكس الأضرورة ولو كانت عمرة الاسلام او النذر ففي النقل

## المقصد الثالث في التوابع

قال دام ظله : ولو استطاع لحج الافراد دون عمرته فالاقرب وجوبه خاصة .

اقول: وجه القرب عموم قوله تعالى والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا ( ١ ) ويحتمل عدمه لعدم النص واصل البرائة و الحق عندى الاول وكذا العكس .

قال دام ظله : ولو كانت عمرة الاسلام او النذر ففي النقل اشكال .

اقول: منشأه في عمرة الاسلام اختلاف الاصحاب فجوزه في المبسوط لان



اشكال ، ولا يختص فعلها زمانا وفضلها رجب فانها تلى الحج في الفضل ، وصفتها الاحرام من الميقات والطواف وصلاة ركعتيه والسعي والتقصير وطراف النساء وركعتاه، وتجب باصل الشرع في العمرة وقد تجب بالندوشبهه وبلاستيجاروالافسادوالنفوات والدخول الى مكة مع انتفاء العذر والتكرار فيتعدد بحسب تعدد السبب وليس في المتمتع بها طواف النساء ويجب في المفردة على كل معتمروان كان صبيا او حسيا فيحرم عليه التلذذ بتركه والعقد على اشكال ، ولو اعتمر متمتعا لم يجزله الخروج من مكة قبل الحج ولو اعتمر مفرداً في اشهر الحج استحب له الاقامة ليحج ويجعلها متعة فان خرج ورجع قبل شهر جاز ان يتمتع بها ايضا وان كان بعد شهر وجب الاحرام للدخول ؛ ولا يجوز ان يتمتع بالاولى بل بالاخيرة و يتحلل من المفرد بالتقصير والحلق افضل ولو حلق في المتمتع بها لزمه دم ومع التقصير والحلق في المفردة يحل من كل شيء الا النساء ويحللن بطوافهن ، ويستحب تكرار العمرة و اختلف في الزمان بين العمرتين فقليل سنة وقليل شهر وقليل عشرة ايام وقليل بالتوالي ولو

التمتع افضل ومنعه ابنا بابويه و ابن ادريس لوجوبها وزيادة افعالها وبه يظهر منشأه في المنذورة .

#### قال دام ظله : والعقد على اشكال .

اقول: منشأه ان الاحرام محرم للنساء وطياً ولمساً وعقداً ثم نصوا على ان طوافهن محلل للنساء ولا يحللن الا به (ومن) تناول تحريم النساء تحريم الوطى لانه المتبادر الى الفهم ولزوال الاحرام بالحلق والذبح وطواف الزيارة والحق الاول .

قال دام ظله : واختلف في الزمان بين العمرتين فقليل سنة وقليل شهر وقليل عشرة ايام وقليل بالتوالي .

اقول: الاول لابن ابي عقيل لقول الصادق عليه السلام والعمرة في كل سنة مرة (١) ولقول الباقر عليه السلام لا يكون عمرتان في سنة واحدة (٢) (والثاني) قول ابي الصلاح وابن حمزة (والثالث) قول الشيخ وابن الجنيد وابن البراج لقول ابي الحسن عليه السلام

(٢) تل ب ٦ خبر ٧ - ٨ من ابواب العمرة

(١) تل ب ٦ خبر ٦ من ابواب العمرة

نذر عمرة التمتع وجب حجه وبالعكس دون الباقيين ، ولو افسد حج الافراد وجب اتمامه والقضاء دون العمرة ولو كان حج الاسلام كفاه عمرة واحدة .

## الفصل الثاني

### في الحصر والصد وفيه مطلبان

**الاول** - المصدود الممنوع بالعدو فاذا تلبس بالاحرام لحج أو عمرة ثم صد عن الدخول الى مكة ان كان معتمراً أو الموقفين ان كان حاجاً ، فان لم يكن له طريق سوى موضع الصد او كان وقصرت نفقته تحلل بذبح هديه الذي ساقه والتقصير ونية التحلل عند الذبح موضع الصد سواء كان في الحرم او خارجه من النساء وغيرها ، وان كان الحج فرضاً ولا يجب بعث الهدى ، وهل يكفي هدى السياق عن هدى التحلل الاقوى .

ولكل شهر عمرة فسأله على بن ابي حمزة ايكون اقل فقال يكون لكل عشرة ايام عمرة (١) ( والرابع ) قول السيد المرتضى رحمه الله في المسائل الناصرية وابن ادريس لقول النبي ﷺ العمرة الى العمرة كفازة لما بينهما و لم يفصل ( ٢ ) والاصح عندي جواز التوالى والجواب عن الروايات الاول بمنع صحة السند والدلالة .

## الفصل الثاني في الحصر والصد

قال دام ظله : وهل يكفي هدى السياق عن هدى التحلل الاقوى ذلك مع ندبه .

**اقول** : قال لى المصنف يحتمل قولى مع ندبه و جهين (ا) انه يكفي لكن يستحب التغير وهو مذهب الشيخ ابي جعفر و ابي الصلاح و سائر و ابن البراج (ب) انه ان كان مندوباً كفى والا فلا و وجه القوة على التقدير الاول عموم قوله تعالى : فان احصرتم فما استيسر من الهدى (٣) ( ويحتمل ) عدمه لما ياتى ووجهه على الثانى اما الاجزاء مع النذب فلما مر واما عدمه مع الوجوب فلان الامر ين اذا تماثلا واختلف سببهما تعددا على ما تقرر فى الاصول والبحث يشمل المصدود والمحصور لان

(١) ثلث ٦ خبر ٣ من ابواب العمرة .

(٢) ثلث ٣ خبر ٦ من ابواب العمرة منقولا عن الرضا (ع) .

(٣) البقرة - ١٩٥ .



ذلك مع ندبه ولولم يكن ساق وجب هدى التحلل فلا يحل بدونه ولا بدل له على اشكال فيبقى على احرامه مع عجزه عنه وعن ثمنه ، ولو تحلل لم يحل ولا يراعى زمانا ولا مكانا في احلاله ، ولو كان له طريق غير موضع الصد وجب سلوكه ان كان مساويا وكذا لو كان أطول والنفقة وافية به وان خاف الفوات ولا يتحلل لان التحلل انما يجوز بالصد أو بعلم الفوات على اشكال لا بخوف الفوات فحينئذ يمضى فى احرامه فى ذلك الطريق ، فان ادرك الحج والاتحلل بعمرة (مفردة - خ) ثم يقضى فى القابل واجبا مع وجوبه والا ندباً ولا يتحقق الصد بالمنع من رمى الجمار ومبيت قوله تعالى فان احصرتم المراد به المعنى الاعم وهو المنع باحدهما .

**قال دام ظله : ولا بدل له على اشكال .**

**اقول:** بنأ من قوله تعالى فان احصرتم فما استيسر من الهدى ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى محله (١) فلو كان الصوم او الاطعام بدلا لجاز الحلق قبل البلوغ فيخرج الغاية عن كونها غاية و هو نسخ فلا يجوز و لان الهدى اقيم مقام الاعمال و لو قدر على الاعمال لم يتحلل الا بها فاذا عجز لم يتحلل الا ببدلها (ومن) الحرج .

**قال دام ظله : لان التحلل انما يجوز بالصد او بعلم الفوات على اشكال .**

**اقول:** ذهب الشيخ فى المبسوط الى جواز التحلل بعلم الفوات واختاره المرتضى وابن ادریس لوجود المقتضى فى الصد وهو الضرر ببقاء الاحرام و لانه غير مستطیع بل هنا ابلغ من الصد لجواز الادراك معه فاذا جاز التحلل مع مظنة الفوات فمع علمه اولى (ويحتمل) عدمه لانه محرم فيجب اكمال ما احرم له او العمرة لقوله تعالى **وَأَتَمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ** (٢) و جواز تحلل المصدود بالهدى قبل الفوات للحرج لا يقتضى تسويغه هنا لانه ليس بمصدود مع نصهم على وجوب التحلل بالعمرة على من فاته الحج ويمكن الفرق بانقلاب احرامه الى العمرة مع الفوات وهذا تقرير

منى بل يصح الحج ، ويستتبع في الرمي والذبح و يجوز التحلل من غير هدى مع  
الاشترط على رأى .

## فروع

(الاول) لو حبس على مال مستحق وهو متمكن منه فليس بمصدود ولو كان غير  
مستحق أو عجز عن المستحق تحلل (الثاني) لو صد عن مكة بعد الموقفين فان لحق  
الطواف والسعي للحج في ذى الحجة صح حجه والاوجب عليه العود من قابل لاداء  
باقي المناسك ، ولو لم يدرك سوى الموقفين فاشكال ، ولو صد عن الموقفين او عن  
أحدهما مع فوات الاخراج له التحلل فان لم يتحلل وأقام على احرامه حتى فاته  
الوقوف فقد فاته الحج وعليه ان يتحلل بعمره ولادم عليه لفوات الحج ويقضى مع  
الوجوب (الثالث) لو ظن انكشف العدو قبل الفوات جاز التحلل و الافضل الصبر  
فان انكشف اتم وان فات احل بعمره ، ولو تحلل فانكشف العدو والوقت منسحب وجب  
الاتيان بحج الاسلام مع بقاء الشرائط ولا يشترط الاستطاعة من بلده حينئذ (الرابع)

المصنف لى ، والأصح عندي انه لا يتحلل الا بالعمره مع علم الفوات .

قال دام ظله : ويجوز التحلل من غير هدى مع الاشتراط على رأى .

اقول : قد تقدم البحث في ذلك .

قال دام ظله : لو صد عن مكة بعد الموقفين فان لحق الطواف والسعي  
للحج في ذى الحجة صح حجه والاوجب عليه العود من قابل لاداء باقى المناسك  
ولو لم يدرك سوى الموقفين فاشكال .

اقول : اختيار ابن حمزة ادراك الحج لقوله **للحج** الحج عرفة . (١) ويلزم  
من كلام الشيخ فى المبسوط عدم ادراك الحج لان الاصل ان الجزء لا يقوم مقام  
الكل وخص بمواضع النص فلا يتعدى لان كل ما هو على خلاف الاصل يقتصر على  
مواضع النص .

(١) تل ب ٢٣ خبر ٢٠ من ابواب الوقوف ولكن فيه نقلا عن ابن عباس وقد انكره  
عليه السلام وقال (ع) الحج الاكبر يوم النحر فلا حظ .



لو افسد (الحج-خ) فصد فتحلل وجبت بدنة الافساد ودم التحلل والحج من قابل، فان قلنا الاولى حجة الاسلام لم تكف الواحدة والا فاشكال، فان انكشف العدو والوقت باق وجب القضاء وهو حج يقضى لسنته على اشكال، ولو لم يكن تحلل مضى في الفاسد وقضاء

**قال دام ظله : لو افسد الحج فصد فتحلل وجبت بدنة الافساد ودم التحلل و الحج من قابل فان قلنا الاولى حجة الاسلام لم تكف الواحدة والا فاشكال .**

اقول: هذه لمسئلة مبناها على مسلتين الاولى هل هي حجة الاسلام كقول الشيخ في النهاية لرواية زرارة في الحسن قال سألته اى الحجتين لهما قال الاولى التى احدثا فيها ما احدثا والاخرى عليهما عقوبة . (١) والجواب انها مقطوعة لان زرارة لم يسندها الى امام وان كان الظاهر اسنادها الى الصادق عليه السلام لانه من رجاله او عقوبة كقول ابن ادريس وهو الحق عندي لان الفاسد لا يجوز ان يكون حجة الاسلام لانه لو اجزاء عن الصحيح لما كان فاسداً (ب) على تقدير كون الاولى عقوبة هل يقتضى مع الصد يحتمل وجوب قضاؤها لانها حج واجب صد عنه و كل حج واجب صد عنه وجب قضاؤه والمقدمتان ظاهرتان ويحتمل العدم وهو الاقوى عندي (لان الصد والتحلل مسقط لوجوب الاولى والقضاء انما يجب بامر جديد (ولان) وجوب العقوبة الاصلى قد زال وانما وجب اتمامها للشروع فيها كالمندوب قوما وجب بالشروع خاصة لا يجب قضاؤه مع الصد . اذا تقرر ذلك فنقول على القول بان الاولى حجة - الاسلام لا يكفي الواحدة لان حجة الاسلام لم تحصل والعقوبة لا تجزى عنها و على القول بان الاولى عقوبة ( فان) قلنا العقوبة لا تقتضى تكفى الواحدة (وان) قلنا انها تقتضى لم يكف الواحد لكن على هذا التقدير (التقرير-خ) ياتى بحجة الاسلام اولاً ثم فى السنة الثانية ياتى بالعقوبة وهذا تحقيق هذه المسئلة .

**قال دام ظله : فان انكشف العدو والوقت باق وجب القضاء وهو حج يقضى لسنته على اشكال .**

في القابل واجبا ، وان كان الفاسد ندبا فان فاته تحلل بعمره وقضى واجبا من قابل وعليه بدنة الافساد لادم القوات ، ولو كان العدو باقيا فله التحلل وعليه دم التحلل وبدنة الافساد وعليه قضاء واحد ، ولو صد فأفسد جاز التحلل ايضاً وعليه البدنة والدم والقضاء (الخامس) لو لم يندفع العدو إلا بالقتال لم يجب وان ظن السلامة ، ولو طلب ما لا لم يجب بذله ولو تمكن منه على اشكال (السادس) لو صد المعتمر عن مكة تحلل بالهدى وحكمه حكم الحاج المصدود .

## المطلب الثاني

المحضور وهو الممنوع بالمرض عن الوصول الى مكة او الموقفين فاذا تلبس بالاحرام واحصر بعث ما ساقه ولو لم يكن ساق بعث هديا او ثمنه وبقي على احرامه الى ان يبلغ الهدى محله وهو منى يوم النحر ان كان حاجا ومكة بفناء الكعبة ان كان معتمراً . فاذا بلغ قصر واحل من كل شيء الا النساء ، ثم ان كان الحج واجبا وجب قضاؤه في القابل والاستحب لكن يحرم عليه النساء الى ان يطوف في القابل مع وجوب الحج او يطاف عنه مع نديه او عجزه ، ولا يبطل تحلله لو بان عدم ذبح هديه وعليه الذبح في القابل ، ولو زال المرض لحق باصحابه فان ادرك احد الموقفين صح حجه والآ تحلل بعمره وان كانوا قد ذبحوا ، وقضى في القابل مع الوجوب ولو علم القوات بعد

اقول: هذا مبني على ان الاولى هل هي حجة الاسلام او عقوبة (فان قلنا الاولى حجة الاسلام كان هذا الحج المأتي به قضاء عن تلك الفاسدة فهو حج يقضى لسنته (وان) قلنا ان الاولى عقوبة فهذه حجة الاسلام فلا يكون قضاء لتلك الفاسدة فلا يكون هذا حجاً يقضى لسنته (وان) قلنا ان العقوبة تقضى على تقدير ان يكون الاولى عقوبة يجب عليه حج آخر قضاء للفاسدة لكن في سنة اخرى لان حجة الاسلام تقدم على قضاء العقوبة اجماعاً (وان) قلنا لا تقضى لم يجب عليه قضاؤها ، و الاقوى عندي ان الاولى عقوبة وان العقوبة لا تقضى .

قال دام ظله : ولو علم القوات بعد البعث وزال العذر قبل التقصير ففي وجوب لقاء مكة للتحلل بالعمرة اشكال .



البعث و زال العذر قبل التقصير ففي وجوب لقاء مكة للتحلل بالعمرة اشكال ، ولو زال عذر المعتمر بعد تحلله تمنى العمرة حينئذ واجبا مع الوجوب والاندبا وقيل في الشهر الداخل ولو تحلل القارن اتى في القابل بالواجب وقيل بالقران ولو كان نذبا تخير والافضل الاتيان بمثل ما خرج منه، وهل يسقط الهدى مع الاشتراط في المحصور والمصدود

**اقول:** ينشأ من انه احرام يجب فيه لقاء البيت فلا يسقط بدونه والعذر المانع قد زال ومن ان وجوب لقاء البيت تابع لوجوب الحج وقدفات الحج فلا يجب التابع والاقوى عندي الاول لان السبب في التحلل الحصر وقد زال فلا يحل بدون عمرة التحلل. قال دام ظله : **ولو زال عذر المعتمر بعد تحلله قضى العمرة حينئذ واجبا مع الوجوب والاندبا وقيل في الشهر الداخل.**

**اقول:** البحث في ذلك قد تقدم .

**قال دام ظله :** ولو تحلل القارن اتى في القابل بالواجب وقيل بالقران.

**اقول:** الاول قول ابن ادريس والمصنف هنا وفي المختلف والنهاية و المنتهى والثاني قول الشيخ وابن حمزة لمارواه محمد بن مسلم في الصحيح عن الباقر عليه السلام انه سأل القارن يحصر وقد قال واشترط فحلني حيث حبستني قال يبعث هديه قلنا هل يتمتع من قابل قال لا ولكن يدخل في مثل ما خرج عنه ( ١ ) ومثله روى رفاة في الصحيح عن الصادق عليه السلام (٢) والجواب حملها على ما اذا تعين بنذر او شبهه وهذا هو الاقوى عندي .

**قال دام ظله :** وهل يسقط الهدى مع الاشتراط في المحصور و

**المصدود قولان .**

**اقول:** قدمضى هذا البحث والمراد هنا اذا اجتمع الحصر والصد في واحد في حالة واحدة والحق انه اذا اجتمعا في حالة واحدة تخير في الاخذ بحكم ايهما شاء واعلم ان الخلاف فيما تقدم وهنا معاً انما هو فيمن لم يسق الهدى امامه سياقه فلا يسقط باجماع الامة .

(١) ثلث ٤ خبر ١ من ابواب الاحصار (٢) ثلث ٤ خبر ٢٠٢ منها

فولان ، ولو كان قد اشعره او قلده بعث به قولاً واحداً ، وروى ان من بعث هدياً من افق من الافاق تطوعاً يواعد أصحابه وقت ذبحه أو نحره ثم يجتنب ما يجتنبه المحرم ولا يلبي فاذا حضروا وقت الوعد احل ، ولو فعل ما يحرم على المحرم كفر استجباً .

### الفصل الثالث

#### في كفارات الاحرام وفيه مطالب

الاول الصيد وفيه مباحث الاول يحرم الحرم و الاحرام الصيد البري ولا

قال دام ظلّه : وروى ان من بعث هدياً من افق من الافاق تطوعاً الى قوله استجباً .

اقول: هذه رواية رواها الشيخ ابو جعفر بن بابويه في الصحيح عن معاوية بن عمار قال سالت ابا عبدالله عليه السلام عن الرجل يبعث بالهدى تطوعاً و ليس بواجب فقال يواعد اصحابه يوماً فيقلدونه فاذا كان تلك الساعة اجتنب ما يجتنبه المحرم الى يوم النحر فاذا كان يوم النحر اجزء عنه (١) الحديث وقوله (ولا يلبي) لرواية عبدالله بن سنان في الصحيح عن الصادق عليه السلام قال ان ابن عباس وعلياً عليهما السلام كانا يبعثان بهديهما من المدينة ثم يتجردان وان بعثا بهما من افق من الافاق واعدوا اصحابهما بتقليدهما واشعارهما يوماً معلوماً ثم ليمسك يومئذ الى يوم النحر عن كل ما يمسك عنه المحرم ويجتنب من كل ما يجتنب المحرم الا انه لا يلبي الا من كان حاجاً او معتمراً (٢) وقوله كفر استجباً لما رواه هرون بن خارجة في الصحيح قال ان ابا مراد بعث هدية وامر الذي بعث بها معه ان يقلد او يشعر في يوم كذا وكذا فقلت له انه لا ينبغي لك ان تلبس فبعثني الى ابي عبدالله عليه السلام وهو بالحيرة فقلت له ان ابا مراد بعث كذا وكذا وانه لا يستطيع ان ينزع الثياب لمكان ابي جعفر فقال مره فلبس الثياب و لينحر بقرة يوم النحر عن لبسه الثياب (٣) ( لا يقال ) هذا امر والامر للوجوب (لانا) نقول الموجب الاحرام اجماعاً ولم يوجد .

(١) ثلث ب ٩ خبر ٥ من ابواب الاحصار . (٢) ثلث ب ٩ خبر ٣ من ابواب الاحصار

(٣) ثلث ب ١٠ خبر ١ من ابواب الاحصار .



كفارة في قتل السباع ماشية وطائرة وروى في الاسد اذا لم يرده كبش ، ويجوز قتل الافعى والعقرب والبرغوث والفارة ورمي الحداة و الغراب مطلقا وشراء القمارى و الدباسى واخراجها من مكة للمحل وفي المحرم اشكال ويحرم قتلها واكلها ويكفر في قتل الزنبور عمدأ بكف من طعام وشبهه ولاشئ في الخطاء فيه واقسام ماعدا ذلك عشرة (الاول) في قتل النعامة بدنة فان عجز قوم البدنة وفض ثمنها على البرواطعم لكل مسكين نصف صاع ولايجب الزيادة على الستين والالاتمام لو نقص فان عجز صام عن

## الفصل الثالث في كفارات الاحرام

قال دام ظله : وروى في الاسد اذا لم يرده كبش

اقول: اختلف الاصحاب في قتل الاسد في الحرم فقال ابن بابويه فيه كبش وقال الشيخ لاشئ عليه واختاره ابن حمزة و ابن ادريس احتج الاولون بما رواه السعيد المكارى قال قلت لابي عبدالله عليه السلام رجل قتل اسداً في الحرم قال عليه كبش يذبحه وهي ضعيفة (١) .

قال دام ظله : ويجوز الى قوله وشراء القمارى و الدباسى واخراجها من مكة للمحل وفي المحرم اشكال .

اقول: ينشأ من انها صيد و كل صيد حرام على المحرم اما الاولى فظاهرة واما الكبرى فلقوله تعالى وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حراماً (٢) وهي عامة بالاجماع في الصيود والمحرمين وذهب القائل بالاباحة الى انها مخصصة بالرواية (ومن) عموم ما رواه عيص في الصحيح قال سالت ابا عبدالله عليه السلام في شراء القمارى يخرج من مكة او المدينة فقال ما احب ان يخرج منهما شئ (٣) فهي تدل على الكراهة لان المراد لو كان التحريم لزم تحريم اخراجها من المدينة ولو كان التحريم والكراهة لزم استعمال المشترك في كلا معنيه ( وفيه نظر ) اما اولاً لانه للقدر المشترك ولان هذا رواية آحاد لا تعارض القرآن ولانها حكاية حال فلا تعم ولعدم صلاحية دلالتها لتخصيص الاية اذ ليست دلالتها

(١) بل ب ٣٩ خبر ١ من ابواب كفارات الصيد (٢) المائدة - ٩٥ .

(٣) بل ب ١٤ خبر ٢ من ابواب كفارات الصيد .

كل نصف صاع يوماً فان انكسر اكمل ولا يصام عن الزائد لو كان والا قرب الصوم عن الستين وان نقص البدل فان عجز صام ثمانية عشر يوماً وفي وجوب الاكثر لو أمكن اشكال . ولو عجز بعد صيام شهر فاقوى الاحتمالات وجوب تسعة ثم ما قدر ثم السقوط صريحاً والحق عندي التحريم .

**قال دام ظلّه : والا قرب الصوم عن الستين وان نقص البدل .**

**اقول :** اذا قتل نعامة فعليه بدنة فان عجز فاض ثمنها على البرواطع ستين مسكيناً لكل مسكين نصف صاع فان زاد الثمن على ستين كانت الزيادة له وان نقص عن الستين لم يجب عليه الاتمام فان عجز صام عن كل نصف صاع يوماً ستين يوماً فلو نقصت قيمة البدنة عن الستين كأن وقت بخمسين لا غير ولم يتمكن من القيمة هل يجزيه صوم خمسين ام لا بد من الصوم عن الستين الا قرب الثاني لان الخمسين انما يجزي اذا كان البر موجوداً او اخرجه اما بدله فلا (ويحتمل) اجزاء الناقص لان الصوم بدل الاطعام الذي يجب اختياراً حالة الاضطرار فيتقدر بقدره ، والا قرب عندي عدم الاجزاء لان البدل الاضطرارى لا يلزم مساواته في الحكم للمبدل منه ولان بدلية المجموع للمجموع لا تستلزم بدلية الاجزاء للاجزاء .

**قال دام ظلّه : فان عجز صام ثمانية عشر يوماً وفي وجوب الاكثر لو أمكن اشكال .**

**اقول :** ينشأ من ان العجز عن المركب يتحقق بالعجز عن بعض اجزائه (ومن) ان سقوط احد الواجبين لا يستلزم سقوط الاخر .

**قال دام ظلّه : ولو عجز بعد صيام شهر فاقوى الاحتمالات وجوب تسعة ثم ما قدر ثم السقوط .**

**اقول :** (وجه الاول) ان الثمانية عشر بدل الشهرين ونصف البدل بدل نصف المبدل وما فعل فلاحاجة الى بدله (ووجه الثاني) ما تقدم (ووجه الثالث) انه قد صام ثمانية عشر ، واعلم ان منشأ الاحتمالات ان المكلف اذا علم انتفاء شرط التكليف قبل دخول وقته ، هل يحسن منه التكليف للاصوليين فيه قولان والله عالم بكل معلوم فهو



وفي فرخ النعامة صغير من الابل على رأى ومع العجزيساوى بدل الكبير (الثاني) في كل من بقرة الوحش وحماره بقرة اهلية فان عجز قوم البقرة وفض ثمنها على البر واطعم كل مسكين نصف صاع والزائد على ثلاثين مسكينا له ولا يجب الاكمال لو نقص ، فان عجز صام عن كل نصف صاع يوماً فان عجز فتسعة ايام (الثالث) في الظبي شاة فان عجز قومها وفض ثمنها على البر واطعم كل مسكين بمدّين ولا يجب الزائد على عشرة ، فان عجز صام عن كل مدّين يوماً فان عجز صام ثلاثة ايام وفي الثعلب و الارنب يعلم انتفاء شرط التكليف بالشهرين ( فعلى القول ) بانه لا يحسن التكليف لم يكن مكلفا بالشهرين بل بالثمانية عشريوماً وقد اتى بهافي ضمن الشهر (وعلى القول) بانه يحسن لم يقع ما صامه عن الثمانية عشريوماً لاستحالة التكليف بالبدل الاضطراري والمبدل في حالة واحدة واستحالة صحة تقديم الفعل على التكليف فيجب التسعة او ما قدر على الاحتمالين .

**قال دام ظله : وفي فرخ النعامة صغير من الابل على رأى .**

**اقول:** هذا اختيار الشيخ في الخلاف وابن البراج و المفيد والمرضى وابن ادريس و ابي الصلاح لقوله تعالى **فجزاء مثل ما قتل من النعم . (١)** وقال في النهاية مثل ما في النعامة لصدق الاسم عليها وعلى الكبيرة بالتواطى فيستويان في الحكم المعلق عليه والاصح عندي الاول .

**قال دام ظله : وفي الثعلب و الارنب شاة وقيل ٣ الظبي .**

**اقول:** ذهب الشيخان والمرضى وابن ادريس ان حكم الثعلب و الارنب في الابدال حكم الظبي و ابن ابي عقيل و علي بن بابويه لم يتعرضا لغير بدل الظبي ونم - يذكر ابن ابي عقيل حكم الثعلب و الارنب (احتج) الشيخ بمارواه محمد بن مسلم في الصحيح عن الباقر عليه السلام قال سألته عن قوله تعالى **او عدل ذلك صياما**، قال عدل الهدى ما بلغ يتصدق به وان لم يكن عنده فليصم بقدر ما بلغ (٢) .

شاة وقيل كالظبي والابدال على الترتيب على رأى ( الرابع ) فى كسر كل بيضة من النعام بكرة من الابل اذا تحرك فيها الفرح ، وان لم يتحرك أرسل فحولة الابل فى اناث منها بعدد البيض فالنتاج هدى ، فان عجز فعن كل بيضة شاة فان عجز أطعم عن كل بيضة عشرة مساكين فان عجز صام ثلاثة ايام (الخامس) فى كسر كل بيضة من القطا والقبيح والدراج من صغار الغنم وقيل مخاض من الغنم وهو ما من شأنه ان يكون حاملا ان كان قد تحرك فيه الفرح والارسل فحولة الغنم فى اناثها بعدد البيض فالنتاج هدى فان عجز فكبيض النعام، قيل معناه يجب عن كل بيضة شاة وهذه الخمسة تشترك

### قال دام ظله : والابدال على الترتيب على رأى.

اقول: هذا اختيار السيد المرتضى والشيخ فى المبسوط والنهاية والمفيد وابن ابي عقيل وابى الصلاح وهو الاقوى عندى ، لرواية ابن محبوب عن على بن رئاب عن ابي عبيدة عن ابي عبدالله عليه السلام قال اذا اصاب المحرم الصيد ولم يجد ما يكفر فى موضعه الذى اصاب فيه الصيد قوم جزائه من النعم دراهم ثم قومت الدراهم طعاما لكل مسكين نصف صاع فان لم يقدر على الاطعام صام لكل نصف صاع يوماً (١) .  
 وذهب الشيخ فى الخلاف والجمل فى باب الصوم الى التخيير لقوله تعالى فجزاء مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل منكم هدياً بالغ الكعبة او كفارة طعام مساكين او عدل ذلك صياماً (٢) لان لفظة «او» يقتضى التخيير.

قال دام ظله : وفى كسر كل بيضة من القطا والقبيح والدراج من صغار الغنم وقبل مخاض من الغنم الى قوله فان عجز فكبيض النعام قيل معناه يجب عن كل بيضة شاة.

اقول: وجه الاول قوله تعالى فجزاء مثل ما قتل من النعم . وهو اختيار الشيخ ابي القاسم بن سعيد رحمه الله والثانى قول الشيخ وابن حمزة وابن ادريس وهو اختيار المصنف فى المختلف واحتج بما رواه سليمان بن خالد فى الصحيح عن الصادق



في ان لها بدلا على الخصوص وامثالا من النعم (السادس) الحمام كل مطوق او ما يهدر  
 اي يرجع صوته أو يعب أي يشرب كرعاً وفي كل حمامة شاة على المحرم في الحل و  
 درهم على المحل في الحرم ويجتمعان على المحرم في الحرم وفي فرخها حمل على  
 المحرم في الحل ونصف درهم على المحل في الحرم ويجتمعان على المحرم في الحرم  
 وفي كسر كل بيضة بعد التحرك حمل وقبلة درهم على المحرم في الحل و ربع درهم  
 على المحل في الحرم ويجتمعان على المحرم في الحرم (السابع) في قتل كل واحد من

عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ قَالَ ابُو عَبْدِ اللَّهِ (ع) فِي كِتَابِ عَلِيٍّ فِي بَيْضِ الْقَطَاةِ بِكَارَةِ مِنَ الْغَنَمِ (١)  
 وَاِنَّمَا قُلْنَا اِنْ ذَلِكَ مَعَ التَّحْرُكِ لِمَا رَوَاهُ سَلِيمَانُ بْنُ خَالِدٍ وَمَنْصُورُ بْنُ حَازِمٍ فِي الصَّحِيحِ  
 عَنِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَا سَأَلْنَاهُ عَنْ مُحْرَمٍ وَطِءَ بَيْضَ الْقَطَاةِ فَشَدَّخَهُ قَالَ يَرْسَلُ الْفَحْلُ فِي  
 مِثْلِ هَذَا الْبَيْضِ مِنَ الْغَنَمِ كَمَا يَرْسَلُ الْفَحْلُ فِي عِدَّةِ الْبَيْضِ مِنَ الْاِبِلِ (٢) . وَلَا يَجُوزُ  
 حَمْلُ هَذَا الْحَدِيثِ عَلَى التَّحْرُكِ وَالْاُولَى عَلَى عَدَمِهِ لِعَدَمِ الْمُنَاسَبَةِ . فَاِنْ تَعَذَّرَ الْاِرْسَالُ .  
 قَالَ الشَّيْخُ ابُو جَعْفَرِ الطُّوسِي كَانَ حُكْمُهُ حُكْمَ بَيْضِ النِّعَامِ سِوَاءً ، قَالَ ابْنُ اَدْرِيسَ مَعْنَاهُ  
 اِنَّهُ يَجِبُ فِي كُلِّ بَيْضَةِ شَاةٍ فَاِنْ عَجَزَ فَكَبِدُ الشَاةِ فِي بَيْضِ النِّعَامِ وَهُوَ قَوْلُ الشَّيْخِ وَ  
 الْمَفِيدِ وَقَالَ ابْنُ حَمْزَةَ اِنْ عَجَزَ عَنِ الْاِرْسَالِ فَيَتَصَدَّقُ عَنْ كُلِّ بَيْضَةِ قَطَاةٍ بِدَرَاهِمٍ وَرَدَّ  
 الْمَصْنُفُ قَوْلَ ابْنِ اَدْرِيسَ وَالْمَفِيدِ بِاَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْاِسْتِدْبَالُ بِالْاَقْوَى عَنِ الْاَضْعَفِ مَعَ الْعَجْزِ  
 عَنِ الْاَضْعَفِ لِمَنْتَاعِ التَّكْلِيفِ بِمِثْلِ ذَلِكَ وَلَا رَيْبَ اِنْ الْاِرْسَالَ فِي التَّكْلِيفِ اَضْعَفَ لِحُجُوزِ  
 عَدَمِ حُصُولِ الْاِنْتِاجِ فَكَيْفَ يَتَوَهَّمُ اِيْجَابُ الْاَقْوَى وَهُوَ الشَاةُ الَّتِي لَا تَجِبُ حَالَةُ الْمَكْنَةِ  
 مَعَ الْعَجْزِ (اِحْتِج) الْمَفِيدُ بِمَا رَوَاهُ سَلِيمَانُ بْنُ خَالِدٍ فِي الصَّحِيحِ عَنِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ  
 فِي كِتَابِ عَلِيٍّ فِي بَيْضِ الْقَطَاةِ كِفَارَةُ مِثْلِ مَا فِي بَيْضِ النِّعَامِ (٣) وَلِمَا رَوَاهُ ابْنُ رِبَاعٍ  
 عَنْ بَعْضِ اصْحَابِهِ عَنْ ابِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ بَيْضِ الْقَطَاةِ قَالَ يَصْنَعُ فِيهِ فِي  
 الْغَنَمِ كَمَا يَصْنَعُ فِي بَيْضِ النِّعَامِ فِي الْاِبِلِ (٤) ، وَالْجَوَابُ اَنْ الْمِثْلَةَ فِي مَطْلُوقِ الْكِفَارَةِ  
 لَا تَقْتَضِي الْمِثْلَةَ فِي الْقَدْرِ .

(١) ثل ب ٢٥ خير ١ من ابواب كفارات الصيد .

(٢) ثل ب ٢٥ خير ٣-٤ من ابواب كفارات الصيد .

(٣ - ٤) ثل ب ٢٥ خير ٢-٣ من ابواب كفارات الصيد .

لقطا والحجل والدراج حمل قد فطم ورعى الشجر (الثامن) فى قتل كل واحد من القنقد والضب واليربوع جدى (التاسع) فى قتل كل واحد من العصفور و القنبرة و الصعوة مد من طعام (العاشر) فى الجرادة والقملة يرمىها عنه او يقتلها كف من طعام وفى كثير الجرادة شاة وهذه الخمسة لا بد لها على الخصوص .

## فروع

( الاول ) يجزى عن الصغير مثله والافضل مثل الكبير وعن المعيب مثله بعيه لاغيره فلا يجزى الاعور عن الاعرج ويجزى اعور اليمين عن اعور اليسار والافضل الصحيح والمريض عن مثله والذكر عن الانثى وبالعكس والممائل أفضل ولاشئ فى البيض المارق ولا فى الحيوان الميت (الثانى) يستوى الاهلى من الحمام والحرمى فى القيمة اذا قتل فى الحرم لكن يشتري بقيمة الحرمى علف لحمامه (الثالث) يخرج عن الحامل مما له مثل حامل فان تعذر قوموا الجزاء حاملا (الرابع) لو ضرب الحامل فالقته ميتا من تفاوت ما بين قيمتها حاملا ومجهضاً ولو القته حيا ثم ماتا فدى كالأمنهما بمثله ولو عاشا من غير عب فلا شئ ومعه الارش ولو مات أحدهما فداء خاصة ولو ضرب ظبيا فنقص عشر قيمته احتمل وجوب عشر الشاة لوجوبها فى الجميع وهو يقتضى التقسيط وعشر ثمنها والا قرب انه ان وجد المشارك فى الذبح فالعين والافالقيمة ولو أزم من صيدا او ا بطل امتناعه احتمل كمال الجزاء لانه كالهالك ، والارش ولو قتل آخر بقيمة المعيب ولو ا بطل احد

قال دام ظله : ولو ضرب ظبيا فنقص عشر قيمته احتمل وجوب عشر

الشاة لوجوبها فى الجميع وهو يقتضى التقسيط وعشر ثمنها ، والا قرب انه ان وجد المشارك فى الذبح فالعين والافالقيمة .

اقول: (وجه الثانى) الحرج فى التقسيط (و وجه الثالث) انتفائه مع وجود

المشارك وثبوته مع انتفائه وهو الاقوى عندى .

قال دام ظله : ولو ازم من صيدا او ا بطل امتناعه احتمل كمال الجزاء لانه

كالهالك والارش

اقول: وجه الثانى انه لم يتلفه بل انتقصه و الاقوى عندى الاول لان المحرم

فى الصيد مأخوذ باشق الاحوال ولهذا ضمن بالاغلاق مع جهل الحال.



امتناعى النعامة والدراج ضمن الارش ( الخامس ) لوقتل ما لا تقدير لفيديته فعليه القيمة وكذا البيوض وقيل في البطقة والاوزة والكر كى شاة (السادس) العبرة بتقويم الجزاء وقت الاخراج وفيما لا تقدير لفيديته وقت الاتلاف والعبرة في قيمة الصيد بمحل الاتلاف وفي قيمة النعم بمنى ان كانت الجنائية في احرام الحج وبمكة في احرام العمرة لانها محل الذبح (السابع) لوشك في كون المقتول صيداً لم يضمن ( الثامن) يجب ان يحكم في التقويم عدلان عارfan ولو كان احدهما القاتل أو كلاهما فان كان عمداً لم يجزوا والاجاز (التاسع) لو فقد العاجز عن البدنة البر دون قيمته فاقوى الاحتمالات التعديل عند ثقة ثم شراء غيره وفي الاكتفاء بالستين لو زاد اشكال فان تعدد احتمال

### قال دام ظله: وقيل في البطقة والاوزة والكر كى (١) شاة

اقول: قال في المبسوط فيه شاة قال ولو قلنا فيه القيمة لانه لانص فيه كان جائزاً وقال ابن حمزة فيه شاة واوجب ابن بابويه الشاة في كل طير عدا النعامة. لرواية ابن سنان الصحيحة عن الصادق عليه السلام انه قال في محرم ذبح طيراً ان عليه دم شاة يهريقه (٢).

قال دام ظله: لو فقد العاجز عن البدنة البر دون قيمته فاقوى الاحتمالات التعديل عند ثقة ثم شراء غيره وفي الاكتفاء بالستين لو زاد اشكال فان تعدد احتمال التخيير والاقرب اليه ثم الانتقال الى الصوم .

اقول: وجه قوة الاول ان الواجب البرو يمكن تحصيله بعد وقت فوجب تعديل القيمة توصل الى حصول الواجب وقت امكانه كالهدى (ووجه الثانى) اشترى كهما في المعنى المقصود منه . ومنشأ الاشكال الاكتفاء بالستين اختصاصه بالبر وقيام هذا مقامه وهو ضعيف عندى ، والحق وجوب الزائد ووجه التخيير تشار كهما في المعنى المقصود منه وتعذر البر (ووجه) وجوب الاقرب اليه قوة حصول المعنى المقصود منه ووجه الانتقال الى الصوم انه عاجز عن البر وهو الصحيح .

(١) الاوزة بالفارسي - غاز ، والكر كى - لكلك.

(٢) ثل ب ٩ خير ٨ من ابواب كفارات الصيد.

التخيير والاقرب اليه ثم الانتقال الى الصوم والاولى الحاق المعدل بالزكوة .

## البحث الثانى فيما به يتحقق الضمان

وهو ثلاثة المباشرة والتسيب واليد (اما المباشرة) فمن قتل صيداً ضمنه فان اكله تضاعف الفداء والاقرب انه يفدى القليل ويضمن قيمة المأكول وسواء فى التحريم ذبح المحرم وان كان فى الحل وذبح المحل فى الحرم ويكون ميتة بالنسبة الى كل

قال دام ظله : والاولى الحاق المعدل بالزكوة .

اقول: وجه الاولوية انه حق ام بتعديله لتعذر مصرفه فوجب ان يخرج عن العهدة به ويحتمل الضمان لان ذمته مشغولة فلا تبرء الا بالاخراج ولم يحصل والاول هو الاقوى عندى .

قال دام ظله : فمن قتل صيداً ضمنه فان اكله تضاعف الفداء والاقرب انه يفدى القليل ويضمن قيمة المأكول .

اقول : الاول قول الشيخ فى النهاية والمبسوط لان على بن جعفر سأل اخاه موسى عليه السلام عن قوم اشتروا ظيباً فاكلوا منه جميعاً وهم حرم ما عليهم فقال عليه السلام على كل من اكل منهم فداء صيد على كل انسان منهم على حدته فداء صيد كامل (١) ولو وجب قيمة المأكول لبيته عليه السلام والالزم تاخير البيان عن وقت الحاجة ووجه الثانى ان ابان بن تغلب سأل ابا عبدالله عليه السلام عن محرمين اصابوا فراخ نعام فذبحوها واكلوها فقال عليه السلام عليهم مكان كل فرخ اصابوه واكلوه بدنة (٢) . ولو تضاعف الفداء لكان عليهم اى على كل واحد منهم عن كل جزء اكله من كل فرخ بدنة كاملة فلو اكل جزئين من فرخين من كل فرخ كان عليه بدنتان ( واما ) وجوب القيمة فلان لحم الصيد يضمن لاختلاف الاسباب ولان الفداء كفارة و ضمان الاكل ضمان مالى ولانه اعظم تشديداً من المملوك والاحرام فى مرتبة عالية من تشديد الضمان ولان غيره يضمنه بالاكل فكذا هو، و الرواية غير منافية لها لعدم استلزام وجوب البدنة نفى القيمة والاقوى عندى ما هو الاقرب عند المصنف .

(١) ثل ب ١٨ خبر ٢ من ابواب كفارات الصيد .

(٢) ثل ب ١٨ خبر ٤ من ابواب كفارات الصيد .



احد حتى المحل (في الحل-خ) وجلده ميتة ولو صاده المحرم وذبحه المحل في الحل حل عليه خاصة ولو ذبح المحل في الحل وادخله الحرم حل على المحل فيه دون المحرم ولو باشر القتل جماعة ضمن كل واحد منهم فداء كاملا ولو ضرب بطير على الارض فمات فعليه دم وقيمتان احديهما للحرم و الاخرى لاستصغاره ولو شرب لبن طيبة في الحرم فعليه دم وقيمة اللبن وينسحب في غيرها ولو رمى محلا فقتل محرما أو جعل في رأسه ما يقتل القمل محلا فقتله محرما لم يضمن وفي كسر قرني الغزال نصف قيمته وفي كل واحد الربع وفي عينيه القيمة وفي كسر كل يداو كل رجل نصف القيمة.

## فروع

الاول لو صال عليه صيد فدفعه فادى دفعه الى القتل او الجرح فلا ضمان ، ولو تجاوز الى الاثقل مع الاندفاع بالاخف ضمن (الثاني) لو اكله في مخمصة ضمن ولو كان عنده ميتة وصيد فان تمكن من الفداء اكل الصيد وفديه والا الميتة (الثالث) لو عم الجراد المسالك لم يلزم المحرم بقتله في النخطي شيء (الرابع) لو رمى صيدا فاصابه ولم يؤثر فيه فلا ضمان ولو جرحه ثم رآه سويا ضمن أرشه وقيل ربع القيمة ، ولو جهل حاله او لم يعلم أثر فيه أم لا ضمن الفداء .

(واما التسبيب) ففعل ما يحصل معه التلف ولو نادرا وان قصد الحفظ فلو وقع الصيد في شبكة فخلصه فغاب أو تلف أو خُلص صيدا من فم هرة أو سبع ليداويه فمات

قال دام ظله: ولو جرحه ثم رآه سويا ضمن أرشه وقيل ربع القيمة .

اقول: وجه الاول انه جنائية مضمونة فكان عليه ارشها والثاني قول الشيخ في النهاية والمبسوط وابن ادريس وابن البراج لان علي بن جعفر سأل اخاه موسى عنه عن رجل رمى صيدا فكسر يده او رجله وتركه فرعى الصيد قال عليه ربع الفداء (١) والجرح مع التلف مساو للمكسر مع التلف فيساويه مع عدمه .

قال دام ظله : فلو وقع الصيد في شبكة فخلصه (الى قوله) فمات في يده

ضمن على اشكال .

في يده ضمن على اشكال ، (والدال) ومغرى الكلب في الحل او الحرم وسائق الدابة والواقف بهازا كبا والمغلق على الحمام وموقد النار (ضمناء) ولو نفر الحمام فعاد قدم شاة وان لم يعدفن كل حمامة شاة ولو عاد البعض فعند شاة وعن غيره لكل حمامة شاة. والاقرب انه لاشيء في الواحدة مع الرجوع ولو اصاب احد الراميين خاصة ضمن كل منهما فداء كاملا ولو اوقد جماعة ارا فوقع طائر ضمنوا فداء واحدا ان ام يقصدوا الصيد والافلكل واحد فداء كما لو رمى صيدا فتعثر فقتل فرخا او آخر ضمن الجميع ولو سار على الدابة او قادها ضمن ما تجنيه بيديها ولو أمسك صيدا في الحرم فمات ولده فيه بامساكه ضمنه وكذا الرجل لو أمسك الام في الحل فمات الطفل في الحرم ولا يضمن الام ، ولو أمسك المحل الام في الحرم فمات الولد في الحل ففي ضمانه نظر ، ينشأ من كون الاتلاف بسبب في الحرم فصار كما لو رمى من الحرم ، ولو نفر صيدا

**اقول:** منشأ من تعارض عمومي من اثبت يده على صيد ضمنه و ما على المحسنين من سبيل وايضا ومن انه هلك بتصرفه ومن انه لم يثبت يده عليه تعديا .  
**قال دام ظله :** والاقرب انه لاشيء في الواحدة عليه مع الرجوع .

**اقول:** وجه القرب انهم جعلوا في حمام الحرم عن كل حمامة شاة فاذا عاد اجمع فشاة و هو جمع والجمع لا يصدق على الواحدة لانها اوتلفت لوجبت الشاة فلا يجب مع العود والالتساوي حالة العود وعدمه والنص قد فرق ويحتمل وجوب الشاة لانه اسم للجنس كالمتر فصدق على الواحدة ولانه فعل مغرر فوجب الفداء و لمساواة الجزء الكل في فداء الصيد ولهذا لو اشترك اثنان في قتل صيد كان على كل واحد فداء كامل وهذا هو الاقوى عندي و المراد بالرجوع العود الى السكون في الموضع المعتاد لها في الحرم .

**قال دام ظله :** ولو أمسك المحل الام في الحرم فمات الولد في الحل ففي ضمانه نظر ينشأ من كون الاتلاف بسبب في الحرم فصار كما لو رمى من الحرم .

**اقول:** هذا وجه الضمان ووجه عدمه انه محل اهلك صيدا في الحل ولا ضمان.



فهلك بمصادمة شيء او اخذه آخر ضمن الى أن يعود الصيد الى السكون فان تلف بعد ذلك فلا ضمان ولو هلك قبل ذلك بأفة سماوية فالاقرب الضمان ، ولو اغلق بابا على حمام الحرم وفراخ وبيض فان أرسلها سليمة فلا ضمان والاضمن المحرم الحمام بشاة والفرخ بحمل والبيضة بدرهم ، والمحل الحمامة بدرهم والفرخ بنصفه والبيضة بربعه وقيل يضمن بنفس الاغلاق ويحمل على جهل الحال كالرمل ولو نصب شبكة في ملكه او غيره وهو محرم او نصبها المحل في الحرم فتعقل بها صيد فهلك ضمن ، ولو حل الكلب المر بوط فقتل صيدا ضمن وكذا الصيد على اشكال ، ولو انحل الرباط لتقصيره

قال دام ظله : ولو هلك قبل ذلك بأفة سماوية فالاقرب الضمان .

اقول: وجه القرب ان التنفير سبب صالح للضمان مع المباشرة من آخر لانه لو اخذه آخر ضمن المتفر كالأخذ فمع الانفراد اولى (ومن) انه لا يد ولا جناية له عليه وصورة النص انه اذا هلك بمصادمة شيء واخذه آخر ولم يحصل شيء منهما و الاصح عندي الضمان .

قال دام ظله : و قيل يضمن بنفس الاغلاق و يحمل على جهل الحال كالرمل .

اقول: هذا قول الشيخ لان يونس بن يعقوب سئل ابا عبد الله عليه السلام عن رجل اغلق بابا على حمام من حمام الحرم وفراخ وبيض فقال ان كان اغلق عليه قبل ان يحرم فان عليه لكل طير درهمين ولكل فرخ نصف درهم ولكل بيضة ربع درهم وان كان اغلق عليها بعد ما احرم فان عليه لكل طائر شاة ولكل فرخ حملا وان لم يتحرك فدرهم وللبيض نصف درهم (١) فعلق على الاغلاق فلو شرط شيء آخر لزم تاخير البيان عن وقت الحاجة ولان زيادة شرط نسخ ولم يثبت ووجه اختيار المصنف ان الضمان انما يجب مع احتمال تلف الصيد ولانه قبل التلف مخاطب بالاطلاق لا بالفداء ولا بالقيمة .

قال دام ظله : ولو حل الكلب المر بوط فقتل صيدا ضمن وكذا الصيد

(١) تل ب ١٦ خبر ٣ من ابواب كفارات الصيد .

في الربط فكذلك والافلا ، ولو حفر بئر أفي محل عدوان فتردى فيها صيد ضمن ولو كان في ملكه او موات لم يضمن ، ولو حفر في ملكه في الحرم فالاقرب الضمان لان حرمة الحرم شاملة فصار كما لو نصب شبكة في ملكه في الحرم ، ولو ارسل الكلب أو حل رباطه ولا صيد فعرض صيد ضمن .

و اما اليد فان اثباتها على الصيد حرام على المحرم وهي سبب في الضمان ولا يستفيد به الملك فاذا أخذ صيدا ضمنه ولو كان معه قبل الاحرام زال ملكه عنه به ووجب ارساله فان أهمل ضمن ، ولو كان الصيد نائبا عنه لم يزل ملكه ولو ارسل الصيد غير المالك أو قتله فليس للمالك عليه شيء لزوال ملكه عنه ، ولو أخذه في الحل وقدارسه المحرم مطلقا او المحل في الحرم ملكه ، ولو لم يرسله حتى تحلل لم يجب عليه ارساله ، ولا يدخل الصيد في ملك المحرم باصطياد ولا ابتياع ولا اتهاب ولا غير ذلك من ميراث وشبهه ان كان معه والملك وقيل يملك وعليه ارساله ، وليس له القبض فان قبض وتلف فعليه الجزاء لله تعالى والقيمة للمالك واذا أحل دخل الموزون في ملكه ولو احرم بعد بيع الصيد و افلس المشتري لم يكن له حالة الاحرام اخذ

### على اشكال .

اقول: ينشأ من انه هلك بسببه ومن انه فعل سائق محسن فيه وما على

المحسنين من سبيل» (١).

قال دام ظله : ولو حفر في ملكه في الحرم فالاقرب الضمان لان حرمة

الحرم شاملة .

اقول: يحتمل عدمه لان له التصرف كيمشاء والحق الاول لان الاسباب المباحة

في ضمان الصيد كالمحرمة بل المأمور بها كذلك .

قال دام ظله : ولا يدخل الصيد في ملك المحرم (الى قوله) وقيل يملك

وعليه ارساله .

اقول: الثاني قول الشيخ لعموم آية الارث وارساله لقوله تعالى : وحرم عليكم



العين ، ولو استودع صيداً محلاً ثم أحرم سلّمه الى الحاكم ان تعذر المالك فان تعذر فالى ثقة محل فان تعذر فاشكال أقربه الارسال والضمان ، ولو أمسك المحرم صيداً فذبحه محرم فعلى كل منهما فداء كامل ولو كانا فى الحرم تضاعف الفداء ما لم يبلغ بدنه ولو كانا محليين فى الحرم لم يتضاعفا ولو كان أحدهما محرماً فى الحرم والاخر محلاً تضاعف فى حق المحرم خاصة ولو أمسكه المحرم فى الحل فذبحه محل فلا شيء على المحل ويضمن المحرم الفداء ، ولو نقل بيضاء عن موضعه ففسد ضمن ولو احضنه وخرج الفرخ سليماً فلا ضمان ، ولو كسره فخرج فاسداً فالاقرب عدم الضمان .

### البحث الثالث فى اللواحق

يحرم من الصيد على المحل فى الحرم كل ما يحرم على المحرم فى الحل ويكره له ما يؤم الحرم ، فان أصابه ودخل الحرم ومات فيه ضمنه على اشكال ، وصيد البر ما دمتم حرماً و وجه اختيار المصنف ان الاحرام يمنع ملك الصيد ابتداء وهو موجود والحق اختيار المصنف .

قال دام ظله : ولو استودع صيداً محلاً ثم احرم سلّمه الى الحاكم ان تعذر المالك فان تعذر فالى ثقة محل فان تعذر فاشكال اقربه الارسال والضمان .

اقول: ينشأ من تعارض تحريم امساك الصيد وجوب حفظ الوديعة ووجه القرب تغليب حرمة الحرم مع مراعاة مصلحة المالك بالضمان وهو الاقوى :

قال دام ظله : ولو كسره فخرج فاسداً فالاقرب عدم الضمان

اقول: وجه القرب ان الفاسد لا قيمة له ولما ورد فى الرواية لما قيل ان الفحل ربما اذلق فقال <sup>الاصح</sup> ان البيض ربما امرق وليس له قيمة (١) ويحتمل الضمان لانه جناية محرمة والاقوى عندي عدم الضمان .

قال دام ظله : فان أصابه فدخل الحرم ومات فيه ضمنه على اشكال .

اقول: ينشأ (من) ان السبب غير مضمون بل هو مباح (ومن) ان السراية فى

(١) ثل ب ٢٣ خبر ٢ من ابواب كفارات الصيد .

يكره صيد ما بين البريد والحرم ويستحب أن يتصدق عنه بشيء لو فاق عينه أو كسر قرنه ولو قتل صيداً في الحرم فعليه فداؤه ، ولو قتله جماعة فعلى كل واحد فداء ، ولو رمى المحل من الحل صيداً في الحرم فقتله أو رمى من الحرم صيداً في الحل فقتله أو أصاب الصيد وبعضه في الحرم أو كان على شجرة في الحل إذا كان أصلها في الحرم وبالعكس فعليه الفداء ، ولو ربط صيداً في الحل فدخل الحرم لم يجز أخراجه ولو دخل بصيد إلى الحرم وجب إرساله فإن أخرجه ضمنه وإن تلف بغير سببه ، ولو كان مقصوداً وجب حفظه إلى أن يكمل ريشه ثم يرسله وعليه الارش بين كونه منتوفاً و صحيحاً لم ينتفه ، ولو أخرج صيداً من الحرم وجب إعادته فإن تلف قبلها ضمنه ، ولو تلف ريشة من حمام الحرم تصدق بشيء وجوباً باليد الجانية وبغيرها أشكال ، ولو رمى بسهم في الحل فدخل الحرم ثم خرج فقتل في الحل فلا ضمان ؛ وفي تحريم صيد حمام الحرم في الحل على المحل نظر .

### مسائل

يجب على المحرم في الحل الفداء وعلى المحل في الحرم القيمة ويجتمعان

الحرم وحرمة الحرم شاملة .

قال دام ظلّه : باليد الجانية وبغيرها أشكال .

اقول: من حيث النص ومن أنه أدى الكفارة وذلك تعبد شرعي لمدخل له في

الكفارة، والاقوى أنه تصح الكفارة ويأثم بالمخالفة .

قال دام ظلّه : وفي تحريم صيد حمام الحرم في الحل على المحل نظر

اقول: ذهب الشيخ في النهاية وكتاب الحج من المبسوط إلى التحريم

لما رواه علي بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام في الصحيح قال سألت عن حمام

الحرم أيضاً في الحل فقال لا يصاد حمام الحرم حيث كان إذا علم أنه من حمام

الحرم . (١) والنهي للتحريم وجوزه في كتاب الصيد من المبسوط والخلاف، واختاره

ابن ادريس للأصل ، وعورض بالاحتياط .

(١) ثلث ١٣ خبر ٤ من أبواب كفارات الصيد .



على المحرم في الحرم حتى يبلغ بدنة فلا يتضاعف حينئذ ، ولو قتله اثنان في الحرم واحدهما محرم فعليه الفداء والقيمة وعلى المحل القيمة و فداء المملوك لصاحبه وان زاد على القيمة على اشكال ، وعليه النقص وغيره يتصدق به و تتكرر الكفارة بتكرر القتل سهوا وعمداً على الاقوى ، ويضمن الصيد بقتله عمدا و سهوا و خطأ

**قال دام ظله : وفداء المملوك لصاحبه وان زاد على القيمة على اشكال**

**اقول:** منشأه (من) عموم قولهم وفداء المملوك لصاحبه (ومن) ان المضمون المالية المحضة انما هو القيمة لمالكها ولحرمة الاحرام والحرم بما يقدره الشارع ولا تعلق لمالك المالية به فيتصدق بالزائد، والاقوى انه للمالك.

**قال دام ظله : وتكرر الكفارة بتكرر القتل سهوا وعمدا على الاقوى**

**اقول:** ذهب الشيخ في النهاية والصدوق في من لا يخضره النقيه والمقنع وابن البراج الى انها لا تتكرر في العمدة لقوله تعالى **و من عاد فينتقم الله منه ( ١ )** ومارواه ابن ابي عمير في الصحيح عن بعض اصحابه عن الصادق عليه السلام : قال اذا اصاب المحرم الصيد خطأ فعليه الكفارة فان اصابه ثانية خطأ فعليه الكفارة ابدأ اذا كان خطأ فان اصابه متعمداً كان عليه الكفارة فان اصابه ثانية متعمداً فهو ممن ينتقم الله منه ولم يكن عليه الكفارة (٢) وقال الشيخ في الخلاف والبسوط وابن ادريس والمصنف انها تتكرر وهو الظاهر من كلام المرتضى لقوله تعالى **فمن قتله منكم متعمداً فجزاء مثل ما قتل من النعم (٣)** وهو عام ويتناول التكرار والابتداء على السواء ولا امتناع في ايجاب الجزاء والانتقام جميعاً في العود فليس في قوله عليه السلام (ممن ينتقم الله منه) منع لذلك ؛ وفي الصحيح عن ابن ابي عمير قال قلت لابي عبدالله عليه السلام محرم اصاب صيداً قال عليه الكفارة . قلت فان هو عاد قال عليه كلما عاد كفارة (٤) وترك الاستفصال في حكاية الحال يدل على العموم في المقال ، و الكفارة المنفية في الاول المكفرة للذنب لا العقوبة (و التحقيق) ان الكفارة ان كانت عقوبة محضة

(١) المائدة-٩٥ (٢) ثل ٣٨-٣٩ من ابواب كفارات الصيد (٣) المائدة-٩٤ .

(٤) ثل ٣٧ خبر ٣ من ابواب كفارات الصيد وفي ثل (ابن ابي عمير عن معاوية بن عمار) .

فلو رمى غرضاً فاصاب صيداً ضمنه و لو رمى صيداً فمرق السهم فقتل آخر ضمنهما ولو اشترى محل بيض نعام لمحرّم فأكله فعلى المحرّم عن كل بيضة شاة وعلى المحل عن كل بيضة درهم ، وروى ان كل من وجب عليه شاة في كفارة الصيد وعجز فعليه اطعام عشرة مساكين فان عجز صام ثلاثة ايام في الحج ، وتضاعف ما لادم فيه كالصقور بتضعيف القيمة ، و ما يلزم المعتمرفى غير كفارة الصيد يجوز نحره بمنى و الطعام المخرج عوضاً عن المذبوح تابع له فى محل الاخراج ، و لا يتعين الصوم بمكان ولو كسر المحرّم بيضا جاز اكله للمحل ولو أمر المحرّم مملوكه بقتل الصيد فقتله ضمن المولى وان كان المملوك محلاً الا ان يكون محلاً فى الحل على اشكال .

تكررت لان العقوبة تحتاج فى تقريرها وتقديرها الى نص لافى تكريرها ولانه من باب التنبيه بالادنى على الاعلى وان كانت للتكفير لم تجب .

قال دام ظله : وروى ان كل من وجب عليه شاة فى كفارة الصيد وعجز

فعليه اطعام عشرة مساكين فان عجز صام ثلاثة ايام فى الحج .

اقول : قوله روى اشارة الى رواية الشيخ عن الحسين بن سعيد عن فضالة وابن

ابى عمير وحماد كلهم عن معاوية بن عمار قال قال ابو عبد الله عليه السلام من اصاب صيداً فداءه بيذنة من الابل الى قوله : ومن كان عليه شاة ولم يجد فاطعام عشرة مساكين فمن لم -

يجد فصيام ثلاثة ايام فى الحج . (١)

قال دام ظله : ولو امر المحرّم مملوكه بقتل الصيد فقتله ضمن المولى

وان كان المملوك محلاً الا ان يكون محلاً فى الحل على اشكال .

اقول : ينشأ من تساوى السبب والمباشر فى الصيد وانما يقدم المباشر اذا كان

ضامناً ومن حيث انه امره بفعل مباح للفاعل و الاقوى عندى الضمان لانه بالدلالة والاشارة يضمن فبالامر اولى ، والبحث انما هو فى امر لاعلى سبيل الاكراه ولا على

سبيل الالزام !



## المطلب الثانى فى الاستمتاع بالنساء

من جامع زوجته امدا عالما بالتحريم قبل الوقوف بالمشعروان وقف بعرفة فسد حجه ووجب اتمامه والحج من قابل وبدنة سواء القبل والدبر وسواء كان الحج فرضا أو نفلا وسواء انزل أولا اذا غيب الحشفة ، ولو استمنى بيده من غير جماع فالاقرب البدنة خاصة وقيل كالجماع ، والوجه شمول الزوجة للمستمتع بها وامته كزوجته

قال دام ظله : ولو استمنى بيده من غير جماع فالاقرب البدنة خاصة وقيل كالجماع .

اقول: الاول اختيار ابن ادريس ، وابى الصلاح والمصنف ، وهو الاقوى عندى لان الجماع فى غير الفرج اشد من الاستمنا لتعلق احكام الزنا به دونه وهو لا يفسد ، لرواية معوية بن عمار الصحيحة قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل وقع على اهله فيما دون الفرج قال عليه بدنة وليس عليه الحج من قابل الخبر (١) . وقال الشيخ فى النهاية والمبسوط ، وابن البراج ، وابن حمزة ، وابن الجنيد الثانى لرواية عبد الرحمن بن الحجاج الصحيحة قال سالت ابا الحسن عليه السلام عن المحرم يعبت باهله وهو محرم حتى يمضى من غير جماع او يفعل ذلك فى شهر رمضان ماذا عليهما قال عليهما جميعاً الكفارة مثل ما على الذى يجامع (٢) والحكم منوط بالامناء وهو موجود فى صورة النزاع ، ورواية اسحق بن عمار عن ابى الحسن عليه السلام قال قلت : ماتقول فى محرم عبت بذكره فامنى قال ارى عليه مثل ما على من اتى اهله وهو محرم بدنة والحج من قابل (٣) .

قال دام ظله : والوجه شمول الزوجة للمستمتع (للمتمتع خـ ل) بها .

اقول: لاشتراكهما فى ملك نكاحها بالعقد الشرعى ولدخولها فى قوله تعالى الاعلى ازواجهم (٤) لانحصار المحلات فى الزوجات وملك اليمين والثانى منتف فمتعين

(١) ثل ب ٧ خبر ١ من ابواب كفارات الاستمتاع .

(٢) ثل ب ١٣ خبر ١ من ابواب كفارات الاستمتاع .

(٣) ثل ب ١٥ من ابواب كفارات الاستمتاع (٤) المؤمنون - ٩

والاقرب شمول الحكم للاجنبية بزنا او شبهة وللغلام ، ولاشئ على الناسي ولا الجاهل بالتحريم وعليه بدنة لو جامع زوجته مع الوصفين بعد المشعر ، وان كان قبل التحلل أو كان قد طاف من طواف النساء ثلاثة اشواط أو جامع زوجته في غير الفرجين وان كان قبل المشعر وعرفة ، ولو كانت الزوجة محرمة مطاوعة فعليه بدنة واتمام حجها الفاسد والقضاء ، وعليهما ان يفترقا اذا وصلاني القضاء موضع الخطيئة الى أن يقضيا المناسك بمعنى عدم انفرادهما عن ثالث محترم ، ولو اكرهها لم يفسد حجها و عليه بدنة اخرى عنها ، ولو أفسد قضاء الفاسد في القابل لزمه ما لزم (لزمه - خ) في العام الاول ، ولو جامع المحل امته المحرمة باذنه فعليه بدنة أو بقرة أو شاة فان عجز فشاة أو صيام ، وعليها مع المطاوعة الاتمام والحج من قابل والصوم عوض البدنة ولو جامع زوجته المحرمة تعلقت بها الاحكام مع المطاوعة ولاشئ عليه ولو اكرهها فعليه بدنة

الاول ويحتمل عدمه لانه في العرف انما يطلق على الدائم و التحقيق ان تعليق الحكم بالوصف اما على سبيل الاغلبية اولا ( والاول) لا يدل على مفهوم مخالفة ولا موافقة (والثاني) يدل على مفهوم المخالفة عند القائلين بها وعلى مفهوم الموافقة عندنا فتقيده بالزوجة هنا هل هو من الاول او الثاني فعلى الثاني يشملها حكم الزوجة لانه من باب مفهوم الموافقة ، والاصح عندي انها كالزوجة لانها زوجة .

قال دام ظله : والاقرب شمول الحكم للاجنبية بزنا او شبهة وللغلام .

اقول : وجه القرب انه في العقوبة اشد فهو من مفهوم الموافقة ويحتمل عدمه لعدم

النص ومبناه ان الكفارة عقوبة او تكفير .

قال دام ظله : ولو اكرهها فعليه بدنة على اشكال .

اقول : منشأه من انه مباح بالنسبة اليه غير محرم بالنسبة اليها لست ( لسبب

خ ل ) اقول مباحاً لعدم وصف غير المقدور عليه به ولا يبطل حجها و من ان فعل

المكروه مستند الى فعل المكروه فيتحمل عنه ما يجب عليه والاقوى انه لا يجب عليه شئ

لاصالة البرائة .



على اشكال ، ولو كان الغلام محرماً وطواع ففي الحاق الاحكام به اشكال ، ولو جامع  
المحرمة قبل طواف الزيارة فبدنة فان عجز بفترة أو شاة ولو جامع قبل طواف النساء  
أو بعد طواف ثلاثة اشواط فبدنة ولو كان بعد خمسة فلا شيء عليه واتم طوافه ، ولو  
جامع في احرام العمرة المفردة أو المتمتع بها على اشكال قبل السعي عامداً عالماً  
بالتحريم بطلت عمرته ووجب اكمالها وقضاؤها وبدنة ، ويستحب أن يكون القضاء  
في الشهر الداخل ، ولو نظر الى غير اهله فامنى فبدنة ان كان موسراً او بقره  
ان كان متوسطاً وشاة ان كان معسراً ، ولو كان الى أهله فلا شيء وان امنى وشاة  
ان يكون بشهوة فيمنى فبدنة ، ولو مسها بغير شهوة فلا شيء وان امنى وبشهوة شاة  
وان لم يمن ولو قبلها بغير شهوة فشاة وبشهوة جزور ، ولو استمع الى من يجمع أو تسمع  
لكلام امرأة فامنى من غير نظر فلا شيء ، ولو أمنى عن ملاعبة فجزور ولو عقداً المحرم  
لمثله على امرأة فدخل فعلى كل منهما كفارة وكذا لو كان العاقد محلاً على رأى ،

قال دام ظله : ولو كان الغلام محرماً فطواع ففي الحاق الاحكام  
به اشكال .

اقول : منشأه ان الكفارة عقوبة او اسقاط ومن انه اشد فهو من مفهوم الموافقة  
(ومن عدم النص) و الاصل انه من مفهوم المخالفة فينتفى الجزم بالسببية فيبقى الحكم  
على الاصل .

قال دام ظله : ولو جامع في احرام العمرة المفردة او المتمتع بها  
على اشكال قبل السعي عامداً عالماً بالتحريم بطلت عمرته .

اقول : يحتمل فساده حج التمتع لقوله في دخلت العمرة في الحج هكذا و  
شك بين اصابعه ( ويحتمل ) عدمه لانفراد الحج باحرام هكذا قال لي المصنف و  
الاقوى عندي الاول .

قال دام ظله : وكذا لو كان العاقد محلاً على رأى .

اقول : هذا اختيار بعض الاصحاب والمصنف في منتهى المطلب ، ورواه الشيخ  
في الموثق عن سماعة بن مهران عن ابي عبد الله عليه السلام : قال لا ينبغي للرجل الحلال ان

ولو افسد المتطوع ثم احصر فيه فبدنة للافساد ودم للاحصار ويكفيه قضاء واحد ، ولو جامع في الفاسد فبدنة أخرى خاصة ويتأدى بالقضاء ما يتأدى بالاداء من حجة الاسلام أو غيرها والقضاء على الفور ان كان الفاسد كذلك .

### المطلب الثالث في باقى المحظورات

فى لبس المخيط دمشاة وان كان مضطراً لكن ينتفى التحريم فى حقه خاصة و كذا لولبس الخفين او الشمشك مضطراً ، وفى استعمال الطيب مطلقاً أكلاً وصبغاً و بخوراً واطلاء ابتداء او استدامة شاة ، ولا باس بخلوق الكعبة وان كان فيه زعفران و بالفواكه كالانرج والتفاح وبالرياحين كالورد ، وفى قلم كل ظفر مد من طعام ، وفى اظفار يديه او رجليه أوهما فى مجلس واحد دم (شاة-خ) وفى اليد الناقصة أو الزائدة اصبعاً او اليدين الزائدتين اشكال ، ولو قلم يديه فى مجلس و رجليه فى آخر فدمان ، وعلى المفتى لو قلم المستفتى ظفره فأدمى اصبعه شاة وتتعدد لو تعدد المفتى ، وفى حلق الشعر شاة أو اطعام عشرة مساكين لكل مسكين مد أو صيام ثلاثة أيام ؛ ولو وقع شىء من شعر رأسه أو لحيته بمسه فى غير الوضوء فكف من طعام وفيه لاشىء ، وفى نتف يزوج محرماً يعلم انه لا يحل له . قلت فان فعل فدخل بها المحرم قال ان كانا عالماً كان على كل واحد منهما بدنة . (١) والاصح خلافه للاصل ولانه مباح بالنسبة اليه وتحمل الرواية على الاستحباب .

قال دام ظله : وفى اليد الناقصة او الزائدة اصبعاً او اليدين الزائدتين اشكال .

اقول : اما الناقصة فمنشأه ان هذه اظافر يديه وانه انما يحمل على المعهود بتمامه ، و اما الزائدة فمنشأه انها من اظافر يديه (ومن) انها ليست بحقيقة منها و لانها لا تنقص بعدمها شىء واما حكم اليدين الزائدتين فمن حيث انه هل يصدق عليها اسم اليد حقيقة أم لا (ومعه) هل يحمل خطاب الشرع على الاغلب او الحقيقة ، والاقوى عندي انها كالاصلية .

(١) تل ب ٢١ خبر ١ من ابواب كفارات الاستمتاع .



الابطين شاة وفي أحدهما اطعام ثلاثة مساكين، وفي تغطية الرأس بثوب اوطين ساته،  
 أو بارتماس ماء او حمل ساتر شاة وكذا في التظليل سائراً ولا شيء لو غطاه بيده او شعره،  
 وفي الجدال ثلاث مرات صادقا شاة ولا شيء فيما دونها، وفي الثلاث كاذبا بدنة، وفي  
 الاثنتين بقرة، وفي الواحدة شاة، وفي قلع الشجرة الكبيرة في الحرم بقرة وان كان  
 محلا، وفي الصغيرة شاة وفي أبعاضها قيمته ويضمن قيمة الحشيش لو قلعه ويأثم، ولو  
 قلع شجرة منه وغرسها في غيره أعادها ولزجت قيل ضمنها ولا كفارة، وفي استعمال  
 الدهن الطيب شاة وان كان مضطراً ظاهراً أكل أو باطناً كالحنقة والسعوط به، وفي  
 قلع الضرس شاة ويجوز أكل ما ليس بطيب من الادهان كالسمن والشيرج ولا يجوز  
 الادهان به.

### مسائل

لا كفارة على الجاهل والناسي والمجنون في جميع ما تقدم الآ الصيد فان  
 الكفارة تجب على الساهي والمجنون ولو تعددت الاسباب تعددت الكفارة اتحاد الوقت  
 او اختلف كفر عن السابق اولا ولو تكرر الوطى تعددت الكفارة ولو تكرر الحلق  
 تعددت الكفارة ان تغاير الوقت والآفلا، وكل محرم لبس أو أكل ما لا يحل له لبسه  
 وأكله فعليه شاة، ويكره القعود عند العطار المباشر للطيب وعند الرجل المنطيب اذا  
 قصد ذلك ولا يشمه ولا فدية، ويجوز شراء الطيب لامسه والشاة تجب في الحلق  
 بمسماه ولو كان اقل تصدق بشيء، وليس للمحرم ولللمحل حلق رأس المحرم ولا  
 فدية عليهما لو خالفا ولو أذن المحلوق لزمه الفداء ولللمحرم حلق رأس المحل و

قال دام ظله: ولو قلع شجرة منه وغرسها في غيره أعادها ولو جفت قيل  
 ضمنها ولا كفارة.

اقول: قال الشيخ في المبسوط ومن قلع شجرة من الحرم وغرسها في غيره  
 فعليه ان يردها الى مكانها فاذا فعل نظر، فان عادت الى ما كانت لم يلزمه شيء فان لم-  
 تعد وجفت لزمه ضمها نقوله (ولا كفارة) مستندة الاصل اذا الكفارة تابعة للنص ولم نجد  
 رواية ولا قول احدهم الصحابة والتابعين بوجوب الكفارة.

يجوز أن يخلى ابله ليرعى الحشيش في الحرم والتحرير في المخيط متعلق باللبس  
فلو توشح به فلا كفارة على اشكال .

## كتاب الجهاد

وفيه مقاصد (الاول) من يجب عليه ، وهو واجب في كل سنة مرة الآ للضرورة  
على الكفاية ويراعى الامام النصفة في المناوبة بين الناس ، و فروض الكفايات كثيرة  
مذكورة في مواضع . وهو كل مهم ديني يتعلق غرض الشرع بحصوله ولا يقصد عين من  
يتولاه و من جعلته اقامة الحجج العلمية و دفع الشبهات و حل المشكلات و الامر  
بالمعروف والنهي عن المنكر و الصناعات المهمة التي بها قوام المعاش حتى الكنس و  
الحجامة ، ولو امتنع الكل عنها لحقهم الائم و دفع الضرر عن المسلمين و ازالة فاقتهم  
كاطعام الجايعين و ستر العراة و اعانة المستغيثين في النايبات على ذوى اليسار مع قصور  
الصدقات الواجبة و كالتضاء و تحمل الشهادة ، و انما يجب الجهاد على كل مكلف  
حر ذكرا غير الهم و لاعمى و لامقع و لامريض يعجز عن الركوب و العدو و لا فقير يعجز  
عن نفقة عياله و طريقه و ثمن سلاحه ، فلا يجب على الصبي و لا المجنون و لا العبد و ان  
انفق بعضه أو امره سيده اذ لا حق له في روحه و لا يجب عليه الذب عن سيده عند  
الخوف و لا المرأة و لا الخنثى المشكل و لا الشيخ الهم و لا على الاعمى و ان وجد قائداً  
و لا الزمن كالمقع و ان وجد مطية و لا المريض و لا الفقير ، و يختلف بحسب الاحوال  
و الاشخاص و المدين المعسر فقير و ليس لصاحب الدين منعه لو اراده و ان كان حالاً  
و كذا الموسر قبل الاجل و له منعه بعده حتى يقبض و كذا ليس له منعه عن سائر الاسفار  
قبل الاجل ، و لا بوين المنع مع عدم التعيين ، و في الجدين نظر ، و انما يجب بشرط

قال دام ظلّه : فلو توشح به فلا كفارة على اشكال .

اقول: ينشأ من انه هل يصدق عليه اسم اللبس حقيقة ام لا (ومعه) هل يحتمل  
خطاب الشرع على المعهود المعتاد او على الحقيقة مطلقا و الاقوى عندي التحريم .

## كتاب الجهاد

وفيه مقاصد (الاول) من يجب عليه قال دام ظلّه : و في الجدين نظر .



الامام أو نائبه وانما يتعين بتعيين الامام أو النائب لمصلحة او لعجز القائمين عن الدفع بدونه او بالنذر وشبهه او بالخوف على نفسه مطلقا وان كان بين أهل حرب اذا صدمهم عدو يخشى منه على نفسه ويقصد بمساعدتهم الدفع عن نفسه لا من أهل الحرب ولا يكون جهاداً واذا وطى الكفار دار الاسلام وجب على كل ذى قوة قتالهم حتى العبد والمرأة وانحل الحجر عن العبد مع الحاجة اليه ، ويستحب للعاجز الموسر

**اقول:** ينشأ (من) ان حكمهما حكم الابوين ولهذا يثبت للجد الولاية (ومن) عدم النص ولانه اب حقيقة اذا اشترك ارجح من المجاز و قيل المجاز ارجح فلا يتناولهما نص الابوين ، ولو سلم الاشتراك منع ارادة المعنيين، والاقوى عندي انهما ليسا كلابوين لعموم الايات الدالة على وجوب الجهاد لقوله تعالى كتب عليكم القتال (١) وقوله تعالى انفروا خفافاً وثقالاً (٢) وغير ذلك خص الابوان بالاجماع (و بان) طاعة الابوين فرض عين والجهاد فرض كفاية وفروض العين مقدمة على فروض الكفايات (ولانه) عليه السلام ردمن منعه ابواه و آخر لم يأذنا له ولم يرد نص على الجدين فيبقى حكم العموم فيهما .

**قال دام ظلّه :** ويستحب للعاجز الموسر الاستيجار له على رأى .

**اقول:** ذهب الشيخ، وابن البراج، وابن ادريس الى الوجوب لعموم الامر بالجهاد على الكفاية وهو فعل يقبل النيابة في الحياة لابعدها فاذا تعذرت المباشرة وجب الاستنابة تحصيلا لما اوجبه الشارع ولان المكلف مخير بين ان يقوم بنفسه او يستأجر ويستحيل التخيير بين الواجب وغيره لما تقرر في الاصول والعجز عن احد الواجبين على التخيير لا يسقط الاخر بل يتعين به وقال ابو الصلاح عليه معونة المجاهدين بماله في الخيل والسلاح والظهر والزاد وسد الثغر لقوله تعالى وكرهوا ان يجاهدوا باموالهم وانفسهم في سبيل الله (٣) ذمهم على عدم انفاق مالهم مع القدرة عليه في الجهاد فيكون واجبا ولا يلزم وجوب الاعانة مع الجهاد بالنفس لانه مع الجهاد يصرف الانفاق الى نفسه في الجهاد فمع عجزه عنه يبقى اصل الانفاق وهذه الاية تدل على قول الشيخ رحمه الله (واحتج) المصنف

الاستيجار له على راي ، ويجوز للقادر فيسقط عنه ما لم يتعين عليه ، ولو تجدد العذر الذي هو العمى والزمن والمرض والفقير بعد الشروع في القتال لم يسقط على اشكال فان عجز سقط، ولو بذل للفقير حاجته وجب ولا يجب (على الفقير-خ) أن يوجر نفسه بالكفاية ويحرم القتال في أشهر الحرم وهي ذوالقعدة و ذوالحجة و المحرم و رجب الا ان يبدء العدو بالقتال أو لا يرى لها حرمة ، ويجوز في الحرم و يحرم المقام في بلاد الشرك على من يضعف عن اظهار شعائر الاسلام مع القدرة على المهاجرة ، و في الرباط فضل كثير وهو الاقامة في الثغر لتقوية المسلمين على الكفار و لا يشترط فيه الامام لانه لا يشتمل قتالا بل حفظا واعلاما وله طرفا قلة وهو ثلاثة ايام و كثرة وهو اربعون يوما فان زاد فله ثواب المجاهدين و لو عجز عن المباشرة للرباط فربط فرسه لاعانة المرابطين أو غلامه أو أعانهم بشيء فله فيه فضل كثير و لو نذر المرابطة وجب عليه الوفاء سواء كان الامام ظاهراً او مستورا و كذا لو استوجرو أفضل الرباط الاقامة

بقوله تعالى ليس على الضعفاء ولا على المرضى ولا على الذين لا يجدون ما ينفقون حرج ( ١ ) : نفى الحرج الثابت على المتخلف من غير عذر وهو ثابت في المال والنفس فيكون منتفيا فيهما ولان وجوب الاستنابة بدل عن النفس و المبدل غير واجب هنا فكذا البدل .

قال دام ظله: ولو تجدد العذر الذي هو العمى والزمن والمرض والفقير بعد الشروع في القتال لم يسقط على اشكال .

اقول: منشأ الاشكال تعارض عمومات قوله تعالى ليس على الضعفاء وقوله

تعالى يا ايها الذين آمنوا اذا القيتم فئة فاثبتوا (٢) وقوله تعالى اذا القيتم الذين كفروا رجفا فلا تولوهم الادبار ومن يولهم يومئذ دبره الا متحرفا لقتال او متحيزا الي فئة فقد باء بغضب من الله ، (٣) واعلم انه الى الجواز ذهب الشيخ الطوسي وبالمنع قال ابن الجنيدي .



بأشد الثغور خطراً ويكره نقل الأهل والذرية إليه.

## المقصد الثاني فيمن يجب قتاله

وهم ثلاثة (الأول) الحربى وهو من عدا اليهود والنصارى والمجوس من سائر أصناف الكفار سواء اعتقد معبوداً غير الله تعالى كالشمس والوثن والنجوم أو لم يعتقد كالدهرى وهؤلاء لا يقبل منهم إلا الإسلام فان امتنعوا قوتلوا إلى أن يسلموا أو يقتلوا ولا يقبل منهم بذل الجزية (الثانى) الذمى وهو من كان من اليهود والنصارى والمجوس اذا خرجوا عن شرائط الذمة الآتية فان التزموا بهالم يجوز قتالهم (الثالث) البغاة والواجب قتال هؤلاء الاصناف مع دعاء الامام أو نائبه إلى التفور ، اما الكفهم اولنقلهم إلى الإسلام ولواقضت المصلحة المهادنة جازت لكن لا يتولاها غير الامام أو نائبه، ولا فرق بين ان يكون الوثنى ومن فى معناه عربيا او عجميا وشرائط الذمة احد عشر (الأول) بذل الجزية (الثانى) التزام احكام المسلمين و هذان لا يتم عقد الذمة إلا بهما فان اخل باحدهما بطل العقد وفى معناه ترك قتال المسلمين (الثالث) ترك الزنا بالمسلمة (الرابع) ترك أصابتها باسم نكاح وكذا الصبيان من المسلمين (الخامس) ترك فتن مسلم عن دينه (السادس) قطع الطريق عليه (السابع) ايواء جاسوس المشر كين. (الثامن) المعاونة على المسلمين بدلالة المشر كين على عوراتهم او مكاتبهم و هذه الستة ان شرطت فى عقد الذمة انتقض العهد بمخالفة أحدها والآفلا ، نعم يحدث أو يعزز بحسب الجناية ولو أراد احدهم فعل ذلك منع منه فان مانع بالقتال تقضى عهده (التاسع) ما فيه غضاضة على المسلمين وهو ذكر ربهم او نبيهم ﷺ بسب و يجب به القتل على فاعله وينقض العهد ولو ذكرهما بمادون السب أو ذكر دينه أو كتابه بما لا ينبغى نقض العهد ان شرط عليه الكف عنه والا فلا ويعزز (العاشر) اظهار منكر فى دار الإسلام ولا ضرر فيه على المسلمين كادخال الخنازير واظهار شرب الخمر فى دار الإسلام ونكاح المحرمات وروى اصحابنا انه ينقض العهد (الحادى عشر) احداث

قال دام ظله : اظهار منكر الى قوله وروى اصحابنا انه ينقض العهد .

اقول: هذه رواية زرارة عن الصادق عليه السلام قال قال ابن رسول الله ﷺ قبل

البيع والكنائس واطالة البنيان وضرب الناقوس يجب الكف عنه سواء شرط في العقد أو لافان خالفوا لم ينتقض العهد وان شرط لكن يعزر فاعله ، وكل موضع حكم فيه بنقض العهد فانه يستوفى اولا ما يوجبه الجرم ثم يتخير الامام بين القتل والاسترقاق والمن والفداء ، وينبغي للامام أن يشترط في العقد التمييز عن المسلمين بامور اربعة: في اللباس والشعر والركوب والكنى اما الثوب فيلبسون ما يخالف لونه لون غيره ويشد الزنار فوق ثوبه ان كان نصرانيا ويجعل لغيره خرقة في عمامته او يختم في رقبته خاتم رصاص او حديد او جلجل ولا يمتنعون من فاخر الثياب ولا العمام ، واما الشعور فانهم يحذفون مقادير شعورهم ولا يفرقون شعورهم ، واما الركوب فيمنعون من الخيل خاصة ولا يركبون السروج ويركبون عرضا رجلاهم الى جانب واحد ويمنعون تقليد السيوف ولبس السلاح واتخاذها واما الكنى فلا يكونوا بكنى المسلمين.

### المقصد الثالث

في كيفية القتال والنظر في تصرف الامام فيهم بالقتال والاسترقاق والاعتنام وفيه فصول

**الفصل الاول في القتال وينبغي أن يبدأ بقتال الاقرب ثم القريب ثم البعيد ثم الاعد ، فان كان الاعد اشد خطراً قدم وكذا لو كان الاقرب مهادنا ، ومع ضعف المسلمين عن المقاومة يجب الصبر فاذا حصلت الكثرة المقاومة وجب النفور ، وانما يجوز القتال بعد دعاء الامام أو من يأمره الى محاسن الاسلام الايمن عرف الدعوة ، واذا التقى الصفان لم يجز الفرار اذا كان المشركون**

الجزية من اهل النمة على ان لا ياكلوا الربا ولا يأكلوا لحم الخنزير ولا ينكحوا الاخوات ولا بنات الاخ ولا بنات الاخت فمن فعل ذلك منهم برئت منه ذمة الله وذمة رسول الله ﷺ (١)

### المقصد الثالث

في كيفية القتال والنظر في تصرف الامام فيهم بالقتال والاسترقاق والاعتنام

(١) تل ب ٣٨ خبر ١ من ابواب جهاد العدو



ضعف المسلمين أو اقل الا المتحرف لقتال كطالب السعة واستدبار الشمس  
وموارد المياه وتسوية لامة الحرب ( ١ ) ونزع شيء اوبسه ، او متحيز الى فئة  
يستنجد بها في القتال بشرط صلاحيتها للاستنجد على اشكال قليلة كانت او كثيرة  
قريبة او بعيدة على اشكال فان بداله عن القتال مع الفئة (البعيدة - خ) فالوجه الجواز  
مع عدم التعيين ، ولا يشارك فيما غنم بعدمفارقته ، ويشارك في السابق وكذا يشارك  
مع القريبة لعدم فوات الاستنجاده ، ولوزاد الضعف على المسلمين، جاز الهرب وفي

قال دام ظله: بشرط صلاحيتها للاستنجد على اشكال .

اقول: ينشأ من عموم قوله تعالى او متحيزاً الى فئة ومن النظر الى المعنى .

قال دام ظله : قريبة او بعيدة على اشكال .

اقول: ينشأ من عموم قوله تعالى او متحيزاً الى فئة ومن انه مخل بالمقصود

وابطال لصورة الجهاد .

قال دام ظله: فان بداله عن القتال مع الفئة البعيدة فالوجه الجواز .

اقول: وجه الجواز انه واجب على الكفاية وقد قام به غيره من فيه كفاية ، و

كأنه واجب على الكفاية قام البعض بمقام الكل اجزاء عن ذلك البعض القائم به و

ليس هو الآن في مواجهة العدو ومقابلته فلا يلزم الفرار ( ويحتمل) عدمه لانه انما

جازله التحيز الى الفئة للاستنجد بالترك والالزام الفرار ولانه ترك بعد الشروع و

قبل التمام بلاعذر ولا معنى للفرار الا ذلك ؛ والاقوى عندي عدم الجواز لانه قد لقي

الفئة و كل من لقي الفئة يجب عليه الثبات لهم (اما الاولى) فظاهرة لانه التقدير (و

اما الثانية) فلقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذا لقيتم فئة فاثبتوا (٢) وقوله تعالى

يا ايها الذين آمنوا اذا لقيتم الذين كفروا وحفاً فلاتولواهم الا دباراً ومن يولهم

يومئذ دبره الامتحراً لقتال او متحيزاً الى فئة فقد باء بغضب من الله (٣)

جواز انهزام مائة بطل عن مأتي ضعيف وواحد نظره ، ينشأ من صورة العدد والمعنى و الاقرب المنع اذ العدد معتبر مع تقارب الاوصاف فيجوز هرب مائة ضعيف من المسلمين من مائة بطل مع ظن العجز على رأى ، ولو زاد الكفار عن الضعفاء وظن السلامة استحباب الثبات و لو ظن العطب وجب الانصراف ، ولو انفرد اثنان بواحد من المسلمين لم - يجب الثبات على رأى ، ويجب موااة الشهيد دون الحرى ، فان اشتبها فليوار من كان كميث الذكر ، ويجوز المحاربة بكل مايرجى به الفتح كمنع المناجيق و ان كان فيهم نسوة وصبيان وهدم الحصون والبيوت والحصار ومنع السابلة من

والتحيز الى الفئة لاجل طلب مددها له ولغيره من العسكر للاقامتها مقامه وتركه  
قال دام ظله : فيجوز هرب مائة ضعيف من المسلمين من مائة بطل مع ظن  
العجز على رأى .

اقول: نقل الشيخ في المبسوط عن بعض الاصحاب الجواز واختاره المصنف في  
المختلف لقوله تعالى ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة (١) خرج عنه وجوب الثبات  
للضعف بالاجماع فيبقى الباقي على الاصل ، واختار في المبسوط عدم الجواز لقوله  
تعالى اذا لقيتم فئة فاثبتوا (٢) والاصح عندى الثانى لان دلالة وجوب الثبات  
للضعف على وجوبه للاقل اولى .

قال دام ظله : ولو انفرد اثنان بواحد من المسلمين لم يجب الثبات  
على رأى .

اقول : هذا اختيار الشيخ في المبسوط للاصل والاية انما دلت على وجوب ثبات  
المائة للمأتين وهو يقتضى وجوب ثبات على الكثرة فى مقابلة الضعف ووجوبه على  
الكثرة لا يقتضى ثبوته على الواحد ، وذهب الشيخ فى النهاية ، وابن ادريس الى وجوب  
الثبات ، لقول ابي عبد الله عليه السلام من فر من رجلين فى القتال من الزحف فقد فرو من فر  
من ثلاثة من الزحف لم يفر (٣) والاول اقوى .



الدخول والخروج ، ويكره بارسال الماء واضرام النار وقطع الاشجار الامع الضرورة والقاء السم على رأى.

## مسائل

لا يجوز قتل المجانين ولا الصبيان ولا النساء منهم وان اعن الامع الحاجة و لا لشيخ الفاني ولا الخنثى المشكل ، ويقتل الراهب والكبير ان كان ذارأى أو قتال ولو تترسوا بالنساء او الصبيان أو آحاد المسلمين جازرمى الترس في حال القتال ، ولو كانوا يدفعون عن انفسهم واحتمل الحال تر كههم فالاقرب جواز رمى الترس غير المسلم

### قال دام ظله : والقاء السم على رأى

اقول : ذهب الشيخ في النهاية وابن ادريس الى تحريمه لنيه عليه السلام عنه رواه السكونى عن جعفر عن ابيه عن على (ع) عن النبي صلى الله عليه وآله (١) وقال الشيخ في المبسوط ، وابن الجنيد يكره لرواية حفص بن غياث ، عن ابي عبد الله عليه السلام انه سأله عن مدينة من مدائن الحرب : هل يجوز ان يرسل عليهم الماء او يحرقهم بالنيران او يرموا بالمنجنيق حتى يقتلوا وفيهم النساء والصبيان والشيخ الكبير والاسارى من المسلمين والتجار؟ فقال يفعل ذلك بهم ولا يمسك عنهم لهؤلاء ولادية عليهم للمسلمين ولا كفازة (٢) ، والسم في معنى هذه الاشياء فيكون مباحاً ولدخوله تحت قوله تعالى **اقتلوا المشركين** (٣) والاقرب عندى تحريمه ان كان يؤدي الى قتل من يحرم قتله من غير ضرورة ولانه ليس بصورة الجهاد ولان المطلوب من الجهاد التفرير بالنفس لقوله تعالى **ان الله اشترى** من المؤمنين انفسهم واموالهم الآية (٤) ، وان لم يؤدي او توقف الظفر عليه جاز.

قال دام ظله : ولو كانوا يدفعون عن انفسهم واحتمل الحال تر كههم فالاقرب جواز رمى الترس غير المسلم .

اقول : اذا تترسوا بمن يحرم قتله كنسائهم او صبيانهم او بمسلم فاما ان يكون الجهاد دافعا عن المسلمين بان قصدهم الكفار او للدعوة والكفار قصدهم الدفع عن

(١) تل ب ١٦ خبر ١ من ابواب جهاد المدو (٢) تل ب ١٦ خبر ٢ من ابواب جهاد المدو

(٣) التوبة - ٤ (٤) التوبة - ١١٠

ولو امكن التحرز عن الترس المسلم فقصدته الغازى وجب القود والكفارة ولولم -  
 يمكن التحرز فلاقود ولادية ، وتجب الكفارة ويكره النييت والقتال قبل الزوال  
 لغير حاجة وتعرقب الدابة وانوقفت به ونقل رؤس الكفار الامع نكايه الكفاره ، و  
 المبارزة من دون اذن الامام على رأى وتحرم لومنع وتجب لوالزم ، ولوطلبهامشرك  
 انقسم فان كان الاولرمى الترس . مطلقاوان كان الثانى فاماان يحتمل الحال تركهم  
 اولافان كان الثانى رضى الترس غير المسلم لمارواه الشيخ(ره) عن حفص بن غياث عن  
 ابى عبدالله عليه السلام فى الرواية المتقدمة فى القاء السم (١) و لان النبى صلى الله عليه وآله رماهم  
 بالمنجنق فى الطائف وفيهم النساء والصبيان ، (٢) ولان الكف عنهم يفضى الى تعطيل  
 الجهاد ولانه يجب على كل مسلم بذل نفسه فلايقع المخاطرة على غير المسلم (ويحتمل)  
 ضعيفا عدمه للنهى عن قتل النساء والصبيان ، واما الترس المسلم فلايجوز رميه لقوله  
 تعالى **ولو لارجال مؤمنون ونساء مؤمنات (٣)** الآيوقويحتمل الجواز لما تقدم .

#### قال دام ظله : والمبارزة من دون اذن الامام على رأى .

**اقول:** المبارزة باذن الامام مستحبة باجماع الامة وانما اختلفوا فى اشتراط  
 الاذن وعدمه فذهب الشيخ فى المبسوط الى عدم اشتراطه والى انها بدون اذن الامام  
 مكروهة ، وقال الشيخ فى النهاية ، وابن ادريس لايجوز له ان يطلب المبارزة الا  
 باذن الامام ، وقال ابو الصلاح لايجوز لمسلم ان يستبرز كافرا الا باذن سلطان الجهاد  
 ويجب عليه ان يبرز الى من استبرزه بين الصفين بغير اذن الامام ، والحق اختيار المصنف  
 هنا لرواية عمرو بن جميع رفعه الى امير المؤمنين عليه السلام انه سئل عن المبارزة بين  
 الصفين بغير اذن الامام قال لا باس ولكن لا يطلب ذلك الا باذن الامام : (٤) ولان الامام  
 امر بالجهاد وهذه جهاد مع الموافقة فلايتوقف على اذن آخر ، ولان اباقتادة (زادة-خل)  
 بارز رجلايوم خبير فقتله ولم ينقل انه استاذن النبى صلى الله عليه وآله .

(١) تقدم آنفاً (٢) مستدرک ب ١٥ خبر ٢ من ابواب جهاد العدو

(٣) الفتح - ٢٤ . (٤) نل ب ٣١ خبر ١ من كتاب الجهاد



استحب الخروج اليه للقوى الواثق من نفسه بالنهوض ، ويحرم علي الضعيف علي اشكال ، فان شرط الانفراد لم تجز المعاونة الا اذا فر المسلم وطلبه الحربي فيجوز دفعه ، ولولم يطلبه فالقوى المنع من محاربتة ، فان استنجد أصحابه نقض اماذنه فان تبرعوا بالاعانة فمنعهم فهو علي عهدة الشرط و ان لم يمنعمهم جاز قتاله معهم ، ولولم يشترط الانفراد جاز اعانة المسلم ، ويجوز الخدعة في الحرب للمبارز وغيره ويحرم الغدر بالكفار والغلول منهم والتمثيل بهم (ولا ينبغي) ان يخرج الامام معه المخذل كمن يزهده في الخروج ويعتذر بالحر وشبهه (ولا) المرجف وهو من يقول هلكت سرية المسلمين ولا من يعين علي المسلمين بالنجيس واطلاع الكفار علي عورات المسلمين (ولا) من يوقع العداوة بين المسلمين ، ولا يسهم له لو خرج ويجوز له الاستعانة باهل الذمة والمشارك الذي يؤمن غائلته والعبد المأذون له فيه والمراهق ، و يجوز استيجار المسلم للجهاد من الامام وغيره وان يبذل الامام من بيت المال ما يستعين به المحارب ، ولو أخرجه الامام قهراً لم يستحق اجرة وان لم يتعين عليه لتعيينه بالزامه وان كان عبداً او ذمياً ، ولو عين شخصاً لدفن الميت أو غسله فلا أجره له وان كان للميت تركة اوفى بيت المال اتساع ولو استوجر للجهاد فخلى سبيله قبل الموافقة استحق

قال دام ظله : ويحرم علي الضعيف علي اشكال .

اقول: منشأ قوله تعالى ولا تلقوا بايديكم الي التهلكة (١) ومن عموم

اباحة المبارزة ولانه مخاطب بقتاله فجازت المبارزة .

قال دام ظله : ولولم يطلبه فالقوى المنع من محاربتة .

اقول: اذا شرط المشارك المبارزة بانفراده هو المسلم بالقتال فنقول جوز

الشيخ والمصنف محاربتة ما لم يشترط الامان الي ان يعود الي فئته لان قضية المبارزة الا يقاتله غير المبارز مادام في القتال وقد زال (احتج) المصنف علي المنع بانه شرط عند خروجه ان لا يحاربه غير المبارز فيجب الوفاء بالشرط لقوله ﷺ المؤمنون عند شروطهم (٢) .

اجرة الذهاب ولو وقفوا من غير قتال ففي استحقاق كمال الاجرة نظر ينشأ من مساواة الوقوف الجهاد ولهذا يسهم له ويكره للغاى أن يتولى قتل ابيه الكافر ، ولا يجوز له قتل صبيان الكفار ولا نسائهم مع عدم الحاجة .

## الفصل الثانى فى الاسترقاق

الاسارى ان كانوا اناثا او اطفالا ملكوا بالسبى وان كانت الحرب قائمة والذكور البالغون ان اخذوا حال المقاتلة حرم ابقاؤهم مالم يسلموا ويتخير الامام بين ضرب رقابهم وقطع ايديهم وأرجلهم (من خلاف - خ) ويتر كهم حتى ينزفوا ويموتوا، وان أخذوا بعد انقضاء الحرب حرم قتلهم ويتخير الامام بين المن والفداء والاسترقاق ومال الفداء ورقابهم مع الاسترقاق كالغنيمة ، ولا يسقط هذا التخيير باسلامهم بعد الاسر ويجوز استرقاق امرأة كل كافر اسلم قبل الظفر به ولا يمنع من ذلك كونها حاملا بولد مسلم سواء وطفها المسلم أو أسلم زوجها لكن لا يسترى الولد، وينسخ النكاح باسار الزوجة مطلقا وان كانت كبيرة ، وباسر الزوج الصغير مطلقا وباسر الزوجين وان كانا كبيرين و باسرقاق الزوج الكبير لا باسره خاصة، ولو كانا مملوكين تخير الغانم ولو صلح اهل المسبية على اطلاقها باطلاق أسير مسلم فى يدهم فأطلقوه لم تجب اعادة المرأة ولو أطلقت بعوض جاز مالم يكن قد استولد لها مسلم ويجوز سبى منكوحه الذمى فينسخ النكاح ومعتقه ومعتق المسلم . ولا تنتزع اجارة المسلم فى العبد المسبى والالدار المغنومة ولا يسقط الدين للمسلم و الذمى عن الحربى بالسبى والاسترقاق الا أن يكون الدين للسبى

قال دام ظلله : ولو وقفوا من غير قتال ففي استحقاق كمال الاجرة نظر ينشأ من مساواة الوقوف الجهاد ولهذا يسهم له .

اقول: الاقوى انه لا يستحق كمال الاجرة لانه استوجر على اعمال القتال والجهاد ولم يحصل ما استوجر له كله فلا يكون له كل الاجرة لانتهاء الفائدة المقصودة، وربما قيل ان الاجارة على اعمال الجهاد لاتصح لجهالتها و عدم انضباطها فيكون الاجرة على الذهاب والمواقفة والاعمال تابعة فمن ثم قيل باستحقاق كمال الاجرة بالمواقفة .



فيسقط كما لو اشترى عبداله عليه دين ، ويقضى الدين من ماله المغنوم ان سبق الاغتنام الرق على اشكال ، وقدم حق الدين على الغنيمة وان زال ملكه بالرق كما يقضى دين

قال دام ظلّه: و يقضى الدين من ماله المغنوم ان سبق الاغتنام الرق على اشكال وقدم حق الدين على الغنيمة وان زال ملكه بالرق كما يقضى دين المرتد ولو استرق بعد الاغتنام يتبع بالدين بعد العتق وقدم حق الغنيمة في ماله ولو اقرنا فاقوى الاحتمالين تقديم حق الغنيمة للتعلم بالعين .

اقول: اصل المسئلة ان دين المسلم على الحربى لا يسقط باسترقاؤه ولا باغتنام المال اذا كان صاحب الرق غير صاحب الدين فكذا دين الذمى المغنوم من جنس ما لا يجوز للمسلم تملكه لان الجهاد ودار الكفر لا يبيح مال المسلم ولا ما يجوز تملكه لمسلم لزمى ، وانما البحث في قضائه ، ( فنقول ) غرض المصنف - عليه منى السلام و رضى الله عنه وارضاه - استرقاقه واغنام ( اغتنام - خ ) ماله وقسم ذلك الى صور لانه ( اما ) ان يسبق احدهما الاخر اولاً ( والاول ) اما ان يكون السابق الرق ( او الاغتنام ) فالاقسام ثلثة ( ا ) ان يسبق الرق وهذه هي الصورة التي فرضها المصنف اولاً ( فيحتمل ) ان يقضى الدين من ماله المغنوم لان الاسترقاق كالموت لانه يزيل الملك و يقطع النكاح من غير طلاق او كالحجر و كل منهما موجب لتعلق الدين بماله فالاسترقاق كذلك ( قوله ) وان زال ملكه ( الى قوله ) كالمرتد اشارة الى جواب سؤال يورد هنا ، وهو انه فرق بين الاسترقاق والموت والحجر لان في صورة الموت والحجر لم يزل اثر ملك المالك عن ماله بالكلية و لهذا حكم كثير من الفقهاء بان المال بعد الموت باق على حكم مال الميت ولم ينتقل الى الورثة اما في الحجر فظاهر ببقاء الملك حقيقة وفي صورة الاسترقاق يزول الملك واحكامه عنه بالكلية وقضاء الدين منه فرض بقاء الملك عليه والرق ينافيه ( واجاب ) عنه المصنف بانه وان زال ملكه بالرق لكن لا يزول اثر من آثاره وهو وجوب قضاء الدين منه كما ان الارتداد يوجب زوال الملك بالكلية و آثاره الا قضاء الدين منه وذلك لعصمة مال المسلم عن الضياع ( ولان ) الدين له تعلق ما بمال المديون لو جوز القضاء منه ولو كان معسراً لاهال له يجب القضاء عليه

المرتد ، ولو استرق بعد الاغتنام يتبع بالدين بعد العتق وقدّم حق الغنيمة في ماله (على اشكال-خ) ، ولو اقترنا فاقوى الاحتمالين تقديم حق الغنيمة للتعلم بالعين ، ولو كان الدين لحربي فاسترق المديون فالاقرب سقوطه .

والالزم تكليف ما لا يطاق (ويحتمل) عدمه لان شرط القضاء عنه تعلق ملكه به وبالرق زال تعلقه بالكلية ولان الدين متعلق بالذمة والغنيمة بالعين فيقدم ما يتعلق بها فيها على ما يتعلق بالذمة خاصة والاسترقاق لا يخرج الذمة عن صلاحية تعلق الدين بها. (ب) ان يرق بعد الاغتنام (فيحتمل) هنا عدم القضاء كما لو انتقل مال الكافر بسبب آخر غير الاغتنام (ولان) حق الغنيمة تعلق بالعين والدين بالذمة مع بقاء ذى الذمة وصلاحها للتعلق (ولان) قضاء دين الكافر ابراء ذمته و هي رحمة لا تناسب الكفر (ويحتمل) القضاء حفظا لمال المسلم عن التآف (ج) ان يقرنا (فيحتمل) تقديم الدين كما يقدم في التركة والحجر على حق الورثة بل حق الورثة اقوى من حق الغانمين (ويحتمل) عدمه لان حق الغانمين تعلق بعين المال و حق صاحب الذمة (الدين -خ ل) بالذمة وما يتعلق بالعين مقدم على ما يتعلق بالذمة في العين (واعلم) انه ليس من صور المعية (المعين-خ ل) ان يكون الاغتنام مع الاسر في الرجال المكلفين (ولكن) يظهر ذلك في حق النسوة والصبيان وفيما اذا فرض الاغتنام مع حكم الامام برقه بعد الاسر، والاصح عندي انه يقضى في الصور كلها حفظا لمال المسلم وكلما حكم بعدم قضائه بقي في ذمته يرجع عليه بعد العتق هذا تحرير هذه المسئلة ونرجع الى المتن لاطهار موضع اشتباه على الناظرين فيه (فتقول) قوله (سبق) فعل ماض و(الاغتنام) بالفتح مفعول سبق (و الرق) مرفوع على انه فاعل سبق و يدل عليه قول المصنف وان زال ملكه بالرق لانه اذا سبق الاغتنام كان زوال ملكه عنه بالاغتنام لا بالرق لاستحالة تأثير المتقدم في المتأخر هذا تحرير هذه المسئلة .

قال دام ظلّه : ولو كان الدين لحربي فاسترق المديون فالاقرب سقوطه .

اقول: اذا كان لحربي على حربي دين ثم استرق المسلمون المديون فالاقرب

سقوط الدين لان قهره على نفسه قهر على ما في ذمته فيملكه مالك الرقبة فيسقط



ولو اسلما او اسلم المالك فهو باق الا ان يكون خمر اهدا اذا كان الدين قرصاً او ثمناً او شبهه  
 اما لو كان اتلافاً أو غصباً فالاقرب السقوط باسلام المديون. ولو سببت امرأة وولدها الصغير  
 كره التفريق بينهما ولو عجز الاسير عن المشى لم يجب قتله للجهل بحكم الامام فيه فان قتله  
 مسلم فهدر ، ويجب اطعامه وسقيه وان اريد قتله بعد لحظة، ويكره قتله صبراً، وحكم الطفل  
 المسيبي تابع لحكم أبويه فان اسلم أحدهما تبعه، ولو سبى منقر دافى تبعيته للسايي في الاسلام

(ولان) الرق يقتضى سلب الملك عن العبد فلا يستحق عليه اداء دين والالزام تكليف  
 ما لا يطاق فيكون صاحب الدين قد قهر على دينه الذي في ذمة الحربي و هو حربي  
 و كل حربي قهر على ماله ملكه القاهر فيسقط (ويحتمل) عدم سقوطه لان الاسترقاق  
 امان للكافر ولا يسقط الدين بالامان و لاصالة البقاء فيتبع به بعد العتق والاول اقوى.  
**قال دام ظله : ولو اسلما او اسلم المالك فهو باق الا ان يكون خمر اهدا**  
**اذا كان الدين قرصاً او ثمناً او شبهه اما لو كان اتلافاً او غصباً فالاقرب السقوط**  
**باسلام المديون .**

**اقول:** وجه القرب في الاتلاف والغصب ان الحربي لم يلتزم بشريعة ولم يلتزم  
 بمال كماله اقترض او اشترى ، والاسلام يجب ما قبله . ولانه اذا قهر الحربي حريباً  
 على ماله يملكه ولم يستعقب ضمانه والاتلاف نوع من القهر (ويحتمل) ضعيفاً عدم  
 السقوط لانه لازم في قانونهم الذي يسمونه شرعاً والتزموا به فكانهم تراضوا عليه  
 فصار كدين المعاملة والحق عندي انه يسقط (لانه) ليس باعظم من مال المسلم في الحرب  
 وهو يسقط بالاسلام (ولان) الكافر ليس بمعصوم الدم والمال فلا يستعقب الاتلاف عليه  
 الضمان (ولان) القيمة او المثل بدل عن العين في وجوب الرد فاول ما يلحق العين ثم  
 بسببها يلحق القيمة او المثل .

**قال دام ظله : ولو سبى منقر دافى تبعيته للسايي في الاسلام اشكال**  
**اقر به ذلك .**

**اقول:** قال الشيخ ، وابن البراج ، وابن الجنيد يتبع السايي في الاسلام لان

اشكال اقرب ذلك في الطهارة لاصلتها السالمة عن معارضة يقين النجاسة ، وكل حربى أسلم في دار الحرب قبل الظفر به فانه يحقن دمه ويعصم ماله المنقول دون الارضين و العقارات فانها للمسلمين ويتبعه اولاده الاصاغروان كان فيهم حمل دون زوجاته و اولاده الكبار ، ولو وقع الشك في بلوغ الاسير اعتبر بالشعر الخشن على العانة، فان ادعى استعجاله بالدواء ففي القبول اشكال ، ويعول على انبات الشعر الخشن تحت الابط لا باخضراز الشارب ، والخنثى ان بال من فرج الذكور اوسبق او انقطع اخيراً منه فذكروا بالعكس امرأة ولو اشتبه لم يجز قتله ، ولو أسلم عبد الحربى في دار الحرب قبل مولاه فان قهر مولاه بالخروج اليناقيله تحرر والا فلا .

### الفصل الثالث في الاغتنام ومطالبه ثلاثة

**الاول** المراد بالغنيمة هنا كل مال أخذته الفئة المجاهدة على سبيل الغلبة دون المختلس والمسروق فانه لاأخذه ودون ما ينجلي عنه الكفار بغير قتال فانه للإمام

الدين انما يثبت له تبعاً وقد انقطعت تبعيته لابويه لانقطاعه عنهما واخراجه عن دارهما ومصيره الى دارالاسلام تبعاً لساييه المسلم فكان تابعاً له في دينه ( وفيه نظر ) لقوله **ثالثاً** كل مولود يولد على الفطرة وانما ابواه يهودانه وينصرانه ويمجسانه ( ١ ) ووجه اختيار المصنف ان تنجيسه حرج وهو منقى والاقوى عندى انه انما يتبعه في الاسلام بالنسبة الى الطهارة للحرج .

**قال دام ظله :** فان ادعى استعجاله بالدواء ففي القبول اشكال .

**اقول:** يحتمل القبول لوجوه ( ا ) انه ادعى الاصل فيقبل ( ب ) ان وجوب القتل يثبت على تقدير علمنا بالبلوغ والاسترقاق ثابت على تقدير عدم العلم بالبلوغ والاول منتف فثبت الثاني ( ج ) انما يجب قتل من نعلم اشتراكه او يخبرنا به وكلاهما منتف هنا فينتفى الحكم بالقتل ( ويحتمل ) عدم القبول لان الشارع وضعه علامة اذا لم يعلم استعجاله بالدواء والالم نحكم به الأبعد البحث وهو باطل اجماعاً ولان الاصل عدمه .



عَلَيْهِمْ و دون اللقطة فانها لآخذها ولوأخذ من (مالـخ ) الخربى على جهة السوم ثمهرب ملكه ، واقسام الغنيمة ثلاثة : ماينقل ويحول من الامتعتوغيرها ، و ما لاينقل ولايحول كالاراضى ، وماهوسبى كالنساء والاطفال ( و الاول ) ان لم يصح للمسلم تملكه فليس غنيمة بل ينبغي اتلافه كالخنزير أويجوز ابقائه للتخليل كالخمر وان صح كالذهب والفضة والاقمشة وغيرها اخرج منه الخمس والجعائل ومايصطفيه الامام لنفسه والباقي للغانمين خاصة سواء حواه العسكر اولا ، وليس لغيرهم فيه شىء ولا لبعضهم الاختصاص بشىء نعم لبعضهم التخصيص بما يحتاج اليه من المأكول و علف الدواب قدر الكفاية سواء كان غنيا أوفقيراً وسواء كان هناك سوق أولاً و سواء كان المأكول من الطعام او مثل السكرو الفاكهة الرطبة أواليابسة ، ولو احتاج الغانم الى ذبح البهيمة الماكولة اكل اللحم وردالجلد الى المغنم ولو عمل منه شئاً أو شبهه رده وعليه اجرته وليس له لبس الثياب ولا استعمال الدواء والدهن الامع الضمان وبياح الاخذ لمن معه طعام ومن ليس معه لكن قدر الحاجة ماداموا فى دار الحرب وليس له أن يضيف من ليس من الغانمين ، ولو فضل من الطعام شىء بعد الدخول الى دارالاسلام رده ، ولو اقترض غانم مثله شيئاً من الغنيمة او علفا لدوابه جازو لا يكون قرضاً لانتهاء ملك الاول و يكون الثانى احق باليد وليس للاول مطالبته فان رده عليه صارأولى باليد المتجددة ولو خرجا من دارالحرب لم يجز له رده على المقرض بل على الغنيمة ، ولو باعه من الغنيمة بشىء منها فكل منهما أحق باليد فيما صار اليه وليس بيعا فلايجرى فيه الربا ، ولو كان الثمن من غير الغنيمة لم يملكه البائع و رده على المشتري ، ولو كان المشتري من غير الغانمين لم يصح اقرار يده عليه بل يرد الى الغنيمة (الثانى) ما لا ينقل يخرج منه الخمس اما بافرا بعهه أو باخراج خمس حاصله والباقي للمسلمين قاطبة لا تختص به الغانمون مثل الارض ، فان فتحت عنوة فان كانت محياة فهي فىء للمسلمين قاطبة لا يختص به الغانمون والنظر فيها الى الامام ، ولا يصح بيعها ولا وقفها ولا هبتها ولا يملكها المتصرف فيها على الخصوص ؛ ويقبلها الامام لمن يراه بما يراه حظا للمسلمين ويصرف حاصلها فى مصالحهم كسد الثغور وبناء القناطر ومعونة (متن)

الغزاة وارزاق الرلاة والقضاة وما اشبهه ، ولو ماتت لم يصح احيائها لان المالك لها معروف وهو المسلمون كافة ، وما كان منها مواتا حال الفتح فللامام خاصة ولا يجوز احيائها الا باذنه فان تصرف فيها أحد بغير اذنه فعليه تسقطها له وفي حال الغيبة يملكها المحيي من غير اذن ، واما ارض الصلح فلاربابها ان صولحوا على ان الارض لهم ، ولو صولحوا على انها للمسلمين ولهم السكنى وعليهم الجزية فالعامر للمسلمين قاطبة ، و الموات للامام خاصة وعليهم ما يصلحهم الامام اذا شرطت الارض لهم ويملكونها على الخصوص ويتصرفون بالبيع وغيره ، فان باع احدهم أرضه على مسلم صح وانتقل مال الصلح عن الارض الى رقبة النمي ، ولو اسلم النمي ملك أرضه وسقط مال الصلح عنه ، وأما ارض من اسلم أهلها عليها فهي لهم خاصة وليس عليهم سوى الزكوة مع الشرايط ، وكل ارض ترك أهلها عمارتها فللامام أن يقبلها ممن يعمرها أو يأخذ منه تسقطها لاربابها وكل من أحيى ارضاً ميتة لم يسبقه غيره اليها فهو أولى فان كان لها مالك معروف فعليه تسقطها له وله انتزاعها من يده (الثالث) السبايا والذراير وهي من الغنائم يخرج منها الخمس والباقي للغنائم خاصة.

## فروع

(الاول) المباحات بالاصل كالصيد و الشجر لا تختص أحداً فان كان عليه اثر ملك كالطير المقصوص والشجر المقطوع فغنيمة (الثاني) لو وجد شيء في دار الحرب يصلح للمسلمين والكفار فلقطة ( الثالث) الغانم هل يملك حصته من الغنيمة بمجرد الاغتنام أو يملك ان تملك ، فيه احتمال فعلى الثاني يسقط حقه منها بالاعراض قبل القسمة اذ الغرض الاقصى في الجهاد حفظ الملة والغنيمة تابعة فيسقط بالاعراض ، والاقرب

## الفصل الثالث في لاغتنام

قال دام ظله : الغانم هل يملك حصته من الغنيمة بمجرد الاغتنام أو يملك ان تملك فيه احتمال فعلى الثاني يسقط حقه منها بالاعراض قبل القسمة اذ الغرض الاقصى في الجهاد حفظ الملة والغنيمة تابعة فيسقط بالاعراض والاقرب عدم صحة الاعراض بعد قوله اخترت الغنيمة ويفرض المعرض كالمعدوم .  
اقول: سيأتي توجيه الوجهين في انه هل يملك حصته من الغنيمة بمجرد



عدم صحة الاعراض بعد قوله اخترت الغنيمة ، و يفرض المعرض كالمعدوم ، ولو اعرض الجميع ففي نقلها الى ارباب الخمس خاصة نظراً قربه أنها للامام (ع) الاغتنام او يملك ان تملك (فعلى الثاني) يسقط حقه بالاعراض كحق الشفعة لما ذكره المصنف ، ولانه امان يتوقف حصول الملك على اختياره اولا فان توقف على اختياره زال باعراضه قطعاً وهو المطلوب وان لم يتوقف على اختياره فهو مالك حقيقة لاما لك ان تملك ونحن انما نبحت على هذا التقدير ، والاقرب عدم صحة اعراضه بعد قوله اخترت لان ملكه اما ان يحصل بغير اختياره او يكون موقوفاً على اختياره وعلى كلا التقديرين يكون بعد قوله اخترت حاصلًا فلا يزول الاسبب شرعى ولم يثبت (ويحتمل) الصحة لان الرأى قد يتغير في الشيء المعدوم والاستقرار لا يحصل قبل القسمة على ما يأتي .

قال داء ظله : ولو اعرض الجميع ففي نقلها الى ارباب الخمس خاصة نظر اقر به انها للامام عليه السلام .

اقول: ينشأ (من) انهم شركاء واذا اعرض بعض الشركاء عن الغنيمة كانت الغنيمة للباقيين ولان استحقاق ارباب الخمس ثابت من حين الاغتنام لا يزول باختيار زواله اذا تقرر ذلك (فنقول) لما زال ملك الكفار بالغنيمة فاما ان يكون عليها ملك او اولوية او لواحد منهما (والثالث) محال وأحد الاولين (اما) ان يكون متزلزلا يزول باختيار الزوال (اولا) والثاني محال لانا نبحت على هذا التقدير فیتعين الاول فلما زال الملك الغانمين بالاعراض بقي مال لامالك له اذ لا مالك له غير الغانمين وارباب الخمس اجماعاً و هو مشاع في مال مملوك و كل جزء يفرض فعليه يد مالك واذا امتزج المباح بالمملوك مزجا لا يميز على سبيل الاشاعة في يد المالك صار الجميع مملوكاً لمالك ذلك المملوك وهم ارباب الخمس هنا .

(ومن) قوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسة وللرسول الاية (١) وقد جعل لهم الخمس لا غير وهذه الاية ذكرت لبيان العادة ولو كان لهم الكل في

والاقرب صحة اعراض المفلس دون السفية والصبي الا ان يبلغ قبل القسمة ولا اعراض للعبد عن الرضخ بل لسيدته ويصح اعراض السالب عن سلبه ، ولومات قبل الاعراض فللوارث

حال من الاحوال ليينه والالزم تاخير البيان عن وقت الحاجة (ولان) ملك الغنيمة بالحضور (بالحصول خل) عند الحيازة للمدد وملك ارباب الخمس تعبد (ووجه) قرب كونها للامام عليه السلام انها غنيمة لاستحقاقها لغير الامام فيكون للامام عليه السلام (اما) الصغرى فلانها لا يستحقها الغانمون وهو ظاهر ولا مستحقوا الخمس لان الله تعالى جعل لهم الخمس مما غنمناه عبادة لنا فلا يعقل استغراق الجميع لان الكل لا يصير خمساً (وايضاً) الغنيمة انما تملك باعتبار القهر والغلبة اما من كل الحاضرين او من بعضهم و ايها كان فمصدره الامام عليه السلام فاذا اعرض الغانمون كان له عليه السلام لانه في الحقيقة هو القاهر فهو الغانم (وايضاً) فان المباحات تملك باليد والاستيلاء ولما اعرض الغانمون بقى نصيبهم مباحاً ويدا الامام عليه السلام على الغنيمة وهو متول عليها اذ هو الذي يقسمها ويخص كل غانم بشيء من غير اختيار (والحق) عندي انها للامام عليه السلام لان الغنائم في الاصل لله تعالى لقوله تعالى **قل الانفال لله والرسول** (١) فمن اعرض رجعت حصته الى اصلها فيكون لله وللرسول وبعد الرسول للامام عليه الصلوة والسلام .

**قال دام ظله : والاقرب صحة اعراض المفلس دون السفية والصبي الا ان يبلغ قبل القسمة .**

**اقول :** وجه القرب ان اختيار الغنيمة بمثابة ابتداء الاكتساب وليس على المفلس الاكتساب (وايضاً) فالاعراض تمحيض الجهاد للقربة (للقربى-خل) وللمفلس تمحض عبادته لانه لم يملك فاعراضه لا يكون اخر اجأ ولا تصرف في المال وهو المطلوب (ولانه) ممنوع من التفويت للمال والتفويت (ويحتمل) عدمه لانه مالك على ما ياتي من الاحتمال وهو اولي باليد فلا يجوز اذاتها (ولانه) يجب عليه ايفاء دين الادمى ولا يتم الا بقبول الغنيمة وما لا يتم الواجب الابيه فهو واجب والفرق بين المفلس والسفيه والصبي ان المفلس محجور عليه في المال المملوك حقيقة لافيما له ان يملكه وان لا يملكه بخلاف الصبي



ان يعرض (الرابع) هل تملك الغنيمة بالاستيلاء او القسمة او يظهر الملك بالاستيلاء مع القسمة وانتفاؤه مع الاعراض والتلف ، فيه نظرا قر به الاول (الخامس) لو كان في

والسفيه فانه مجبور عليهما في سائر حقوقهما المالية .

قال دام ظلله : هل تملك الغنيمة بالاستيلاء او القسمة او يظهر الملك بالاستيلاء مع القسمة وانتفاؤه مع الاعراض والتلف فيه نظر اقر به الاول .

اقول: اختلف الناس فيما به يملك الغنيمة على اقوال ثلثة ( ١ ) ان تملك بالاستيلاء (ب) انها تملك بالقسمة (ج) ان القسمة كاشفة عن الملك بالاستيلاء فان حصل القسمة يظهر ملكها بالاستيلاء وان تلفت الغنيمة او اعرضوا قبل القسمة تبين عدم الملك (اذا تقرر ذلك) فنقول لوجه الاول ان الاستيلاء على مالىس بمعصوم من الاموال سبب الملك (وايضاً) فان ملك الكفار يزول بالاستيلاء فلولم يملكها المسلمون لكان ذلك ملكاً بغير مالك نعم هو ملك ضعيف يزول بالاعراض .

(ووجه الثانى) وجوه (١) انه لو بلغ نصيب كل غانم النصاب الزكوتى ولم- تختلف اجزائها لم تجب الزكوة على احدهم (وفيه نظر) اذ وجوب الزكوة اخص من الملك فعدمها اعم من عدمه ولادلالة للعام على الخاص (ب) ان الامام يقسم الغنيمة قسمة تحكم فيخص كل شخص بشيء معين ولوملكوا لم يجز ابطال حقهم عن بعض الانواع بغير اختيارهم (ج) لوملكوا بالاستيلاء لما زال بالاعراض لان سبب زوال الملك عينه الشارع فى اشياء مخصوصة والاعراض ليس منها كالاحتطاب والاحتشاش و يرد ماتقدم (واعلم) ان القسمة ليست تابعة للملك ومشروطة به دائماً لانها كما تقع فى الملك تقع فيما يملك ان يملك كما فى ارزاق الجند من مال المسلمين ، وكاجتماع الحقوق وكالزكوة بين الاشخاص وان اختلف فى الاصناف ، ولو كانت مشروطة بالملك لزم من وجوب القسمة فى تراحم الحقوق (اما) خرق الاجماع (او) الدور (لانه) ان سبق ملكهم لزم الاول والا الثانى .

(ووجه الثالث) ان قصد التملك بالاستيلاء على المال لا يتحقق الا بالقسمة لان

المغرم من ينعق على بعضهم انعتق على الاول نصيبه وقوم عليه ان قلنا بالتقويم في مثله ، ولا ينعق على الثاني الا ان يخصه الامام به فينعق و ان خص به جماعة هو أحدهم ورضى عتق عليه ولزمه نصيب الشركاء (السادس) لو وطىء الغانم جارية المغرم عالماسقط من الحد بقدر حقه وأقيم عليه (الحد-خ) بقدر نصيب الباقيين فان احبلها فله منه بقدر حقه ، والا قرب وجوب العشر مع البكارة ونصفه مع عدمها ويسقط منه بقدر

المال تابع في الجهاد والغرض الاصلى من الجهاد اعلاء كلمة الله تعالى في العالم فاذا اقتسموا تبينا قصد التملك بالاستيلاء فتبين حصول الملك (واعلم) انه على القول بان القسمة كاشفة لا نقول يتبين بالقسمة اذ حصة كل واحد من الغانمين على التعيين صارت ملكاً لذلك الشخص بالاستيلاء بل اذا اقتسموا تبينا انهم ملكوا الغنائم او الاملاك كما شاعا ثم يميز بالقسمة الحصص ويتفرع على ذلك فروع ليس هذا موضع ذكرها .

قال دام ظلّه : ولو وطىء الغانم جارية المغرم عالماسقط من الحد بقدر حقه واقيم عليه (الحد-خ) بقدر نصيب الباقيين فان احبلها فله منه بقدر حقه والا قرب وجوب العشر مع البكارة ونصفه مع عدمها .

اقول: البحث هنا في مقامين (الاول) في وجوب الحد وقد اختلفوا فيه ، فقال الشيخ في الخلاف لا يلزمه الحد واطلق وقال في المبسوط كما قال المصنف هنا (والتحقيق) عندى ان هذه المسئلة مبنية على ملك الغنيمة (فعلى القول) بانها تملك بالقسمة انفى الحد لانقضاء ملك غيره من الغانمين وثبوت حق الملك له عليها لان قبل القسمة تكون حقوق الغانمين في كل عين من باب تزامم الحقوق وهو استحقاق كل واحد تملك الكل ولهذا يخص الامام من اختار منهم بالعين وهو من خواص تزامم الحقوق وهو شبهة للواطي فان ملك الملك ملك بالقوة فيدخل تحت قوله <sup>(عليه السلام)</sup> ادروا الحدود بالشبهات (١) وكذا الاحدان قلنا القسمة كاشفة لجواز اعراض الكل غيره فيظهر ملكه عليها فلا يكون اقل من ان يشبهه عليه بامته غير امته بهلان طرفي التردد (هنا) طرفا امكان و(ثم) طرفا وجوب وامتناع وعلى الملك بالاستيلاء



نصيبه ويلحق الولد به وتصير أم ولد وتقوم الجارية عليه وولدها يوم سقوطه حيا الآن كانت قومت قبل الوضع فلا يقوّم الولد (السابع) يجوز اتلاف ما يحتاج الى اتلافه من اموال الكفار للظفر بهم كقطع الاشجار وقتل الحيوان لامع عدم الحاجة ، و الكتب ان كانت مباحة كالطب والادب لم يجز اتلافها وهي غنيمة و غيرها كالزندقة والكفر لايجوز ابقاؤها وكذا التورية والانجيل ، و كلب الصيد والماشية والزرع و الحائط غنيمة بخلاف غيره .

يحد بقدر نصيب الباقي اذا كان عالماً بالتحريم لانه شريك وطىء جارية مشتركة عالماً بالتحريم وكل من كان كذلك وجب عليه من الحد بقدر حصة الشريك كغير الغنيمة. (المقام الثاني) وجوب مال للوطىء وفيه مسألتان (١) اصل الوجوب فان قلنا تملك بالاستيلاء وجب عليه بقدر حصص الباقي وان قلنا لا تملك الا بالقسمة قيل لا يجب شىء للاصل وهو قول الشيخ في المبسوط لعدم ملك الغانمين وعدم استحقاق غيرهم للوطىء وقيل يجب الكل لانه وطىء في غير ملك سقط فيه الحد فيجب عوض البضع كوطىء الشبهة ولانه ليس له ان يطاء قيمة البضع تابع للاصل فيكون للغانمين كما انه يضمن ما ليس له التصرف فيه (ويحتمل) ان يقال يجب كما ياتي من ان القسمة كاشفة وعلى القول بانها كاشفة ولم يعرض فعليه بقدر حصص الباقي وعلى القول بانها كاشفة عن خصوصية ملك كل واحد وان كان قولاً شاذاً متروكاً فان حصلت للوطىء فلا شىء عليه وان حصلت لغيره فعليه المهر كملا (ب) ما ذابح (قيل) المهر وهو مبني (على) انها لم تملك حقيقة بعد (تعبد! - خ) (وعلى) ان الجارية المشتركة يجب بوطيها مهر المثل والقول المشهور المختار عند الاكثر انه يجب العشر مع البكارة ونصفه مع الثيبوبة ان قلنا ان الغنيمة نملك بالاستيلاء لانها جارية مشتركة (بقي هنا مسألة) هي البحث في الاستيلاء ولم يذكر المصنف فيها اشكالا وشرطت اني لا اتكلم في هذا الكتاب الاعلى مواضع ذكر فيها خلافاً او احتمالاً او اشكالا والشرط املك لكن هنا نشير الى المسئلة (فتقول) ان قلنا لا يملك الغانمون قبل القسمة لم ينفذ الاستيلاء لانها علققت به في غير ملكه وان قلنا

## المطلب الثاني في قسمة الغنيمة

تجب البدئة بالمشروط كالجمائل والسلب والرضخ ثم بما يحتاج اليه الغنيمة من النفقة مدة بقائها حتى تقسم كاجرة الراعي والحافظ ، ثم الخمس ويقسم اربعة الاخماس الباقية بين المقاتلة ومن حضروا لم يقاتل حتى المولود بعد الحيازة قبل التهمة والمدد المتصل بهم بعد الغنيمة قبل القسمة والمريض بالسوية لايفضل أحد لشدة بلائه ، للراجل سهم ، وللفراس سهمان ، ولذئ الأفراس ثلاثة ، سواء قاتلوا في البراو في البحر استغنوا عن الخيل اولا ، ولايسهم للعبيد ولا للنساء ولا للكفار ولا للاعراب وهم من أظهر الاسلام ولم يصفه وان قاتلوا مع المهاجرين على رأى ، بل يرضخ الامام للجميع بحسب المصلحة وينبغي المفاضلة في الرضخ ( ١ ) بسبب شدة قتاله وضعفه ولايسهم للمخذل ولا المرجف ولا يرضخ لهم ولاغير الخيل من الابل والبغال والحمير ، وفي الاسهام (للحطم) وهو الذى ينكس ، (والقحم) وهو الكبير الهرم (والضرع) وهو الصغير (والاعجف) وهو المهزول (والرازح) (٢) وهو الذى لاحرك به انهم يملكون بعد الاستيلاء فهو كالجارية المشتركة .

قال دام ظله : ولا للاعراب وهم من أظهر الاسلام ولم يصفه وان قاتلوا مع المهاجرين على رأى .

اقول: هذا مذهب الشيخ (ره) فى النهاية لان النبى ﷺ صالح الاعراب عين المهاجرة بترك النصيب (٣) وقال ابن ادريس يسهم لهم كغيرهم ولعموم الايقول مثبت المخصص (قلنا) ان ثبت فعله <sup>بفتح</sup> فهو مخصص لعموم الكتاب .

قال دام ظله : وفى الاسهام للحطم وهو الذى ينكس ( والقحم ) وهو الكبير الهرم (والضرع) وهو الصغير (والاعجف) وهو المهزول (والرازح) وهو الذى لاحرك به نظر (ينشأ) من عموم الاسم ومن عدم الانتفاع .  
اقول: الاقوى عندى الاسهام لها .

(١) رضخ رضخا - اعطاء عطاء غير كثير - مجمع

(٢) يبنى الهالك هزالا - مجمع

(٣) ثل ٤١ ذيل ٣ من كتاب الجهاد .



نظر ، ينشأ من عموم الاسم ومن عدم الانتفاع والاعتبار بكونه فارساً عند الحيابة الى القسمة فلو دخل المعركة راجلاً فملك بعد انقضاء الحرب فارساً قبل القسمة اسهم لها ولو قاتل فارساً ثم نفقت فرسه أو باعها أو أخذها المشر كون بعد الحيابة قبل القسمة لم يسهم له ولا يسهم للمغصوب مع غيبة المالك وله الاجرة على الغاصب ومع حضوره السهم له وللمقاتل سهم الراجل والاقترب احتساب الاجرة منه فان قصر وجب الاكمال ولو كان ذا أفراس فالوجه التقسيط فيأخذ المالك حصته مع حضوره ، ولو تعددت أفراس المالك خاصة أو أفراسها معا فاشكال ، وسهم المستاجر والمستعار للمقاتل وارباب الصنایع

**قال دام ظله :** ولا يسهم للمغصوب مع غيبة المالك وله الاجرة على الغاصب ومع حضوره السهم له وللمقاتل سهم الراجل والاقترب احتساب الاجرة منه .

**اقول:** دليل القرب وجهان (ا) ان السهم في الحقيقة للمقاتل وانما يضاف الى الفرس مجازاً لانه حصل باعتبارها (ب) انه اخذ منقعة ما عمل عليها فلا اجرة كالمسكن وغيره (ويحتمل) عدمه لاستحقاق الاجرة عليه وعدم ملكه السهم .

**قال دام ظله :** ولو كان ذا افراس فالوجه التقسيط فيأخذ المالك حصته مع حضوره .

**اقول:** وجه التقسيط تساوى الكل ولا ترجيح من غير مرجح (ويحتمل) عدمه للرجحان بالملكية وغصبية هذه والاقوى عندي اختيار المصنف .

**قال دام ظله :** ولو تعددت افراس المالك خاصة او افراسها معا فاشكال .

**اقول:** منشأه في الاول انها فرس قوتل عليها والنص على ان للفارس سهمين و ان سهم المغصوب للمالك والنص على ان لذى الافراس ثلثة لا ازيد فلا بد وان يسهم للمالك للخيل التي معه للنص وهو يمنع ملكيته سهماً آخر لفرس اخرى وهذا وارد ايضاً فيما اذا تعددت افراسها ولان وجودها وعدمها في حصول السهمين على السواء فلا يكون لها تاثير فيه واما اذا تعددت افراس الغاصب خاصة فمن حيث ان سهمي

كالبقال والبيطار والخياط والبزازان قاتلوا اسهم لهم والا فان حضروا للمجاهد فكذلك والالم يسهم لهم ، ولو غنمت السرية شاركها الجيش الصادرة هي عنه لا من جيش البلد ولا يتشارك الجيشان الخارجان الى جهتين ، ويكره تأخير القسمة في دار الحرب لغير عند واقامة الحدود فيها ، ولو غنم المشركون اموال المسلمين لم يملكوها و لو ارتجعت فلا سبيل على الاحرار ، واما الاموال والعبيد فلا ربا بها قبل القسمة ولو عرفت بعدها استعيدت ورجح الغانم على الامام مع تفرق الغانمين ، والمرصد للجهاد انما يملك رزقه بقبضه من بيت المال فلومات قبله لم يطالب الوارث وان كان قد حل ولا يستحق أحد سلبا ولا نفلا الا بالشرط .

### المطلب الثالث في اللواحق

#### مما قبل .

(الاولى) السلب المستحق للقاتل كل ما يد المقتول عليه وهو جنة للقتال او سلاح كالسيف والرمح والدرقة والثياب التي عليه والفرس والبيضة والجوشن وما لا يدله عليه كالجنائب التي تساق خلفه والرحل فغنيمة واما ما يده عليه وليس جنة كالمنطقة والخاتم والنفقة التي معه ففي كونها سلبا او غنيمة نظر (الثانية) انما يستحق السلب

الفرسين مع التعدد هل يقتضى التقسيط (يحتمل) ذلك لاستحالة ترجيح بعضهما من غير مرجح (ويحتمل) عدمه ، لقول امير المؤمنين عليه السلام اذا كان مع رجل افراس ففى الغزو لم يسهم الا بفرسين منها . (١) فعلى هذا (يحتمل) ان يكون للفرس المغصوبة سهم لصلاحياتها له وجعل السهم لخياله دونها ترجيح من غير مرجح مع انه يلزم باسوء الاحوال ولانها فرس قوتل عليها (ويحتمل عدمه) لان الشارع لم يسهم للفرسين الا انها فى مظنة الاعانة له على الجهاد وهو متحقق فى افراسه دونها ولو كانت مع المالك لم يسهم لها فوجودها وعدمها سواء .

قال دام ظله : اما ما يده عليه وليس جنة كالمنطقة والخاتم والنفقة التي معه ففي كونها سلبا او غنيمة نظر .

(١) تل ب ٢٢ خير ١ من كتاب الجهاد .



بشروط (ان يشرطه) الامام له وان يقتل حالة الحرب ، فلو قتله بعد أن ولّوا الدبر فلا سلب بل غنيمة، وان يغرّر بنفسه فلورمى سهما من صف المسلمين الى صف المشركين فقتل فلا سلب (وان لا يكون) المقتول مثخنا بل يكون قادراً على القتال (وان لا يكون) القاتل كافراً ولا مخذلاً (وأن لا يكون) القتل محرماً فلو قتل امرأة غير معاونة فلا سلب (الثالثة) لا ينقص ذوالسهم عن سهمه شيئاً لاجل السلب بل يجتمعان له و يأخذ السلب الصبي والمرأة والمجنون مع الشرايط (الرابعة) لو تعدد القاتل فالسلب بينهما ولو جرحه الاول فصيروه مثخنا (١) فالسلب له والآفلثاني (الخامس) النقل هو ما يجعله الامام لبعض المجاهدين من الغنيمة بشرط مثل أن يقول من دلني على القلعة او من قتل فلانا او من يتولى السرية او من يحمل الراية فله كذا وانما يكون مع الحاجة بأن يقل المسلمون ويكثر العدو فيحتاج الى سرية أو كمين من المسلمين ولا تقدير لها الا بحسب نظره وجعل النبي ﷺ في البداية (٢) وهي السرية التي تنفذها ولا الربع وفي الرجعة الثلث وهي المنقذة الثانية بعد رجوع الاولى ليس عاماً (السادسة) يجوز جعل النقل من سهمه ومن أصل الغنيمة ومن اربعة الاخماس ولو قال قبل لقاء العدو من اخذ شيئاً من الغنيمة فهو له صح (السابعة) يجوز ان يجعل من ماله ديناً بشرط أن يكون معلوماً قدره وصفاً وعينا بشرط العلم بالوصف او المشاهدة ولو كانت من مال الغنيمة

**اقول:** ينشأ (من) ان المفهوم من السلب اللباس وكذلك السلاح من السيف والرمح والسكين واللت (٣) ونحوه لانه يستعين به في القتال فهو اولى بالاخذ من اللباس ، وكذلك الدابة لانه يستعين بها كالسلاح بل هو ابلغ منه و لذلك استحق بها زيادة السهمين بخلاف السلاح وما ذكره هنا ليس من الملبوس ولا مما يستعين به في الحرب فاشبه المال الذي في خريطته (ومن) انه ملبوس له فاشبه ثيابه والنقطة مما يستعين بها في القتال ايضاً .

(١) اثخنه الجراحة: اوهنته وضعفته. م (٢) بفتح الباء والقصر. (شرح)

(٣) الت الفأس العظيمة (اقرب الموارد).

جاز ان تكون مجهولة كعبد (الثامنة) لو عينها منها ففتح البلد صلحا فان اتفق المجعول له واربابها على الاخذ أو دفع القيمة جاز والآفسخ الصلح و ردوا الى مأمئهم لانه صلح منع الوفاء بماوجب بشرط قبله على اشكال ، ولو كانت جارية فأسلمت قبل الفتح مطلقا او بعده ان كان المجعول له كافراً فالقيمة ولو ماتت قبل الفتح أو بعده اولم تكن فيها جارية فلاشئ ، ولو جعل الجارية للبدال فعجزنا عن الفتح او تجاوزنا عنها مع القدرة فلاشئ وان اتم الدلالة الآ اذا رجعنا الى الفتح بدلالته ولو فتحها طائفة اخرى لما سمعوا الدلالة فلاشئ عليهم اذ لم يعبر الشرط معهم و لو ماتت قبل التسليم مع الممكنة احتمل اجرة المثل والقيمة .

قال دام ظله : لو عينها منها ففتح البلد صلحا فان اتفق المجعول له و اربابها على الاخذ او دفع القيمة جاز و الآفسخ الصلح و ردوا الى مأمئهم لانه صلح منع الوفاء بماوجب بشرط قبله على اشكال .

اقول: ينشأ (من) ان الصلح متعلق لمصلحة عامة له وللمسلمين كافة وفسخه يخل بها وينتلق بمصلحة خاصة من غير تيقن حصولها ويمكن استدراكها بقيمتها من بيت المال فمراعاة المولى اولى (ومن) تضاد حق صاحب الجعل و الصلح و سبق الاول وما ذكره المصنف ، والاقوى الاول اذ صاحب الجعل لا يفوت عليه الاتفاوت بين عين الشئ وقيمته وفسخ الصلح يعود ضرره على المسلمين لاحتياجهم الى قتال آخر وربما تعذر فتحها ولعوده على اصله بالابطال و المصالح الكلية راجحة على المصالح الجزئية فان الحاكم يسد فتحة الماء بخشب الغير المانع خوفاً على غرق الناس واموالهم ويسند بجذعه حائطا مائلا يخشى من سقوطه اتلاف النفس ولا يمكن تعجيل خرابه .

قال دام ظله : ولو ماتت قبل التسليم مع الممكنة احتمل اجرة المثل و القيمة .

اقول: وجه الاول انه قد تعذر ماشرطه له فتحب له الاجرة ووجه الثاني ان مال الجعالة والاجارة مضمونان بالقيمة .



ولولم يحصل للغانمين سوى الجارية ففى وجوب تسليمها اشكال (التاسعة)  
لوجعل للمشرك فدية عن اسراء المسلمين لم يجب الوفاء لانه لا عوض للحر.

## المقصد الرابع

فى ترك القتال وفيه فصلان

(الاول) فى الامان وفيه مطلبان:

(الاول) فى اركانه وهى اربعة (الاول) العاقد ولا يصح عاما ولا لاهل اقليم ولا بلد ولا لقرية وحصن الامن الامام او من نصبه عاما ولو نصبه للنظر فى جهة جاز ان يذم أهلها ويصح من آحاد المسلمين لآحاد الكفار ، ويشترط فى العاقد عاما او خاصا البلوغ والعقل والاختيار فلا يصح من الصبي وان راقق ولا من المجنون ولا المكره ، ويصح من العبد والمرأة والسفيه والشيخ الهرم (الثانى) المعقود له وهو كل من يجب جهاده من حربى او ذمى خارق للذمة وسياتى البحث فيه ، و انما يصح مع المصلحة اما لاستمالة الكافر ليرغب فى الاسلام او لترفيه الجند او لترتيب امورهم او لقتلهم أو ليدخلوا دارنا و ندخل دارهم فنطلع على عوراتهم (الثالث) العقد و شرطه انتفاء المفسدة فلو آمن جاسوسا أو من فيه مفسدة لم ينقذ ويحصل باللفظ والكتابة بالاشارة المفهمة فاللفظ كل ما يدل بالصريح مثل آمنتك او آجرتك أو أنت فى ذمة الاسلام و

قال دام ظله : و لو لم يحصل للغانمين سوى الجارية ففى وجوب تسليمها اشكال.

اقول: وجه عدم الوجوب عموم قوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شىء فان لله خمسة (١) فاوجب صرف الخمس فى كل غنيمة فخرجت عن حد الجعالة ولا ينتقض بحصول غيرها لان تلك الغنيمة انما حصلت بواسطة الجعالة فكان المقصود بالذات حاصلها هناك بخلافه هنا (ولان) الجعالة تابعة للغنيمة المقصودة بالذات لانه انما جعل لتحصيل الغنيمة فلا يجوز اسقاط ما بالذات لتحصيل التابع (ووجه) الوجوب انها جعالة صحيحة فيجب الوفاء بها مع العمل والتمكن و قد حصل ولان القصد

مأشبهه وكذا الكتابة والاشارة الدالتان عليه اما لو قال لاتخف أولا بأس عليك فان انضم اليه ما يدل على الامان كان أمانا والآفلا على اشكال اذ مفهومه ذلك ولا بد من قبول الحربى اما نطقا أو اشارة أو سكوتا اما لورد لم ينعقد ولو قال الوالى امنت من قصد التجارة صح ولو قال غيره لم ينعقد فان توهنه الحربى أمانا رد الى مأمنه ولا يغتال (الرابع) الوقت وانما يصح قبل الاسر فلواذم المسلم بعد أن استوسر الحربى لم يصح ويصح قبله وان أشرف جيش الاسلام على الظفر مع المصلحة ولو اقر المسلم قبل الاسر بالذمام قبل لابعده اذ لا يصح منه حينئذ انشائه ولو ادعاه الحربى فانكر المسلم قدم قول المسلم من غير يمين ولومات المسلم او جن قبل الجواب لم يلتفت الى الدعوى الآ بالينة وفي الموضوعين يرد الى مأمنه ثم يصير حرباً ولا يعقده اكثر من سنة الآ للحاجة.

### المطلب الثانى فى الاحكام

كل حربى عقد لنفسه الامان وجب الوفاء له بما شرطه من وقت وغيره مالم يخالف المشروع ويكون معصوما من القتل والسبى فى نفسه وماله ويلزم من طرف المسلم فلا يحل نبذه الامع ظهور خيانتته، ولا يلزم من طرف الكافر بل له نبذه متى شاء فيصير حربا ومع حفظ العهد لوقته مسلم كان آثما ولا ضمان، نعم لراتلف عليه مالا ضمنه ولو عقر المسلم من غير يمين ولومات المسلم او جن قبل الجواب لم يلتفت الى الدعوى الآ الحربى وفي الموضوعين يرد الى مأمنه ثم يصير حرباً ولا يعقده اكثر من سنة الآ للحاجة.

### المطلب الثانى فى الاحكام

بالجهد

المحدد

حربى عقد لنفسه الامان وجب الوفاء له بما شرطه من وقت وغيره مالم يخالف على روع ويكون معصوما من القتل والسبى فى نفسه وماله ويلزم من طرف المسلم حل نبذه الامع ظهور خيانتته، ولا يلزم من طرف الكافر بل له نبذه متى شاء فيصير القتل ومع حفظ العهد لوقته مسلم كان آثما ولا ضمان، نعم لراتلف عليه مالا ضمنه على الاخر وتفى الباس قديكون بالآتيان بالاسلام وبغيره كالايمان فهو اعم ولا دلالة للعام على الخاص .



مات انتقل الي وارثه ، فان كان مسلماً ملكه مستمر أو ان كان كافراً (حربياً - خ) انتقض الامان في المال وصار فيئا للامام خاصة حيث لم يوجب عليه ، وكذا لومات في دار الاسلام ، ولو استرق بعد رجوعه الى داره ملك ماله تبعاله ولا يتخصص به من خصه الامام برقبته بل للامام وان عتق ، ولو أذن له الامام في الخروج في رسالة او تجارة او حاجة فهو على أمانه ، وكل موضع حكم فيه بانتفاء الامان اما لصغر العاقد أو جنونه او لغير ذلك فان الحربي لا يغتال بل يرد الي مأمنه ثم يصير حربياً وكذا لو دخل بشبهة الامان مثل أن يسمع لفظاً فيعتقده اماناً أو يصحب رفقة أو يدخل في تجارة أو يستدم فيقال له لانذك فيتوهم اننا ذمناه ، ولو دخل ليسمع كلام الله أو لسفارة فهو آمن لقصد ، ولو دخل مسلم دارهم مستأمناً فسرقت وجب عليه اعادته الى مالكه سواء كان المالك في دار الاسلام أو دار الحرب ، ولو استأسر وامسلاً فاطلقوه بشرط الإقامة عندهم والامن منه لزم الثاني خاصة فان أطلقوه على مال لم يجب دفعه و لو تبعه قوم عند الخروج فله دفعهم وقتلهم دون غيرهم ، و لو شرطوا العود عليه بعد دخول دار الاسلام لم يجز له العود ولو اشترى منهم شيئاً فلزمه الثمن وجب انفاذه ولو اكره على الشراء فعليه رد العين ولو اقترض حربي من مثله ثم دخل بالامان وجب رد ما عليه وكذا لو تزوج امرأة وأمهرها وأسلماً لزم الزوج المهر ان كان مما يملك والا القيمة ولو أسلم الحربي لم يكن لزوجته الكافرة مطالبة بالمهر الذي في ذمته ولا لوارثها ولومات قبل اسلامه او اسلمت قبله ثم ماتت طالبه وارثها المسلم لا الحربي ولو امن الاسير من استأثره فهو فاسد لانه كالمكره ولو امن غيره صح و لو تجسس مسلم لاهل الحرب و أطلعهم على عورات المسلمين لم يحل قتله بل يعزر ان شاء الامام ولو دخل الحربي بامان فقال له الامام ان أقمت حكمت عليك حكم أهل الذمة فاقام سنة جازاخذ الجزية منه .

### خاتمة

اذا حاصر الامام بلدًا او قلعة فنزلوا على حكمه صح وكذا ان نزلوا على حكم غيره بشرط ان يكون كامل العقل مسلماً عدلاً بصيراً بمصالح القتال ، (متن)

والاقرب اشتراط الحريق والذكورة ممن يختاره الفريقان والامام خاصة دون اختيارهم خاصة ، و يجوز تعدده فان مات احدهم بطل حكم الباقيين ، وكذا لو مات الواحد قبل الحكم ويردون الى مأمئهم ، ويشترط في كل من المتعددين ما شرط في الواحد، ويلزم ما يحكم به الحاكم اذا لم يكن منافيا للمشروع فان حكم بقتل الرجال و سبي الذراري والنساء وغنيمة الاموال تعذ ، وكذا اذا حكم باسترقاق الرجال أو بالمن عليهم ، ويجب أن يكون ما يحكم به ما فيه الحظ للمسلمين ولو حكم بالجزية او باسترقاق من يسلم وقتل الباقي على الكفر جاز فلا يجوز حينئذ استرقاق من اقام على الكفر ويجوز المن عليه ، ولو من الامام على بعض من حكم بقتلهم جاز ، فان اسلموا قبل ان يحكم الحاكم عصموا انفسهم و اموالهم واهليهم ، و لو أسلموا بعد الحكم بقتل الرجال وسبي الذرية و النساء وأخذ المال سقط القتل خاصة ؛ ولو أراد الامام استرقاق الرجال لم يجز بل يسترق الذرية ويغنم المال و يخرج منه الخمس والباقي غنيمة لانه اخذ قهراً ، ولو جعل للزعيم امان مائة صح ويعين من شاء فان عدماً واغفل نفسه جاز قتله .

## الفصل الثاني

لكفر ويجوز المن عليه ، ولو من الامام على بعض من حكم بقتلهم جاز ، سلموا قبل ان يحكم الحاكم عصموا انفسهم و اموالهم واهليهم ، و لو أسلموا الذمة لحكم بقتل الرجال وسبي الذرية و النساء وأخذ المال سقط القتل خاصة ؛ د الامام استرقاق الرجال لم يجز بل يسترق الذرية ويغنم المال و يخرج منه الفريب والباقي غنيمة لانه اخذ قهراً ، ولو جعل للزعيم امان مائة صح ويعين من شاء نعمة واغفل نفسه جاز قتله .

## الفصل الثاني

لنقص

الاشخاص لان التقديرانها يصلحان لتدير هذه الاشياء من حيث الرأي والتدبير و الاقوى عندي ما هو الاقرب عند المصنف .



والصبي و المجنون والعبد والمرأة اتباع لاجزية عليهم وتسقط عن الهم على رأى ،  
وتؤخذ ممن عداهم وان كانوا رهبانا أو مقعدين ولا تسقط عن الفقير بل ينظر بها  
حتى يوسر كالدين ، وللرجل ان يستتبع من شاء من نساء الاقارب وان لم يكن محارمه  
مع الشرط فان أطلق لم يتبعه الأصغار اولاده و زوجاته ، فاذا بلغ الصبي او أفاق  
المجنون او اعتق العبد فعليهم الجزية ويستأنف العقد معهم أو يسلموا فان امتنعوا  
صاروا حرباً ولو افاق المجنون حولاً وجبت عليه وان جن بعد ذلك ولو كان يجن ويفيق  
( قيل ) يحكم للاغلب ( وقيل ) تلفق ايام الافاقة فاذا بلغت حولاً فالجزية ، ولو بعثت

قال دام ظله : وتسقط عن الهم على رأى .

اقول : هذا اختيار ابن الجنيدي خلافاً للشيخ في المبسوط ، والخلاف ، وابن  
البراج : وابن حمزة ( احتج ) ابن الجنيدي بما رواه حفص بن غياث عن الصادق عليه السلام  
لما علل وضع الجزية عن النساء ( الى ان قال ) وكذلك المقعد من اهل الشرك  
والزمنة والاعمى والشيخ الفاني الحديث (١) ( واحتج ) الشيخ واتباعه بعموم الكتاب  
ولانها وضعت للصغار والاهانة وهو يناسب الكفر الثابت في هؤلاء فيجب وضعها عليهم  
عملاً بالمقتضى .

قال دام ظله : ولو كان يجن ويفيق قيل يحكم للاغلب وقيل تلفق ايام  
الافاقة فاذا بلغت حولاً فالجزية .

اقول : اتفق الكل على ان المجنون المطبق لاجزية عليه واختلفوا في الذي  
يجن ويفيق على ( اقوال ثالثة ) الاول قول الشيخ في الخلاف والمبسوط انه يحكم  
للاغلب ( الثاني ) انه يلفق ايام الافاقة فيجب ان يكون حولاً ( الثالث ) السقوط  
وهو اختيار المصنف في مختلف الشيعة ( واحتج ) الاولون بان الاعتبار في الاصول  
بالاغلب ( واحتج ) القائلون بالسقوط بما رواه طلحة عن الصادق عليه السلام قال جرت  
السنة بان لا تؤخذ الجزية من المعتوه ولا من المغلوب عليه عقله (٢) وهو صادق  
في حق المطبق وغيره ( واحتج ) الآخرون بانه اذا بلغت ايام الافاقة حولاً صدق

(١) تل ب ١٨ من كتاب الجهاد .

(٢) تل ب ٥١ خبر ١٠ من كتاب الجهاد .

امراة من دار الحرب تطلب ان يعقد لها الذمة لتصيراني دارالاسلام عقد لها بشرط أن تجرى عليها احكامنا سواء جاءت منقردة او معها غيرها ولا يشترط عليها الجزية فان بذلتها عرفها الامام سقوطها فان بذلتها حينئذ كانت هبة لاجزية ، ولو حاصرنا بلدا فسأل اهله الصلح بوضع الجزية على النساء والصبيان لم يصح لانهم مال فلا يثبت عليهم شيء فان طلبت النساء ان يبذلن الجزية ليكون الرجال في أمان لم يصح ، ولو قتلنا الرجال وسألت النساء أن يعقد لهن الامان ليقمن في دارالاسلام عقد لهن بشرط ان تجرى عليهن احكامنا ، ولو بذلن الجزية لم يصح اخذها جزية ولا فرق بين قتل الرجال قبل عقد الجزية وبعدها في عدم اقرارها على النساء ، ولو حاصرنا بلداً ولم نجد فيه سوى النساء فسالن بذل الجزية ليسلمن من الرق لم يجب ، ولو بلغ الصبي سفيها لم يقر الاجزية فان اتفق مع وليه على جزية عقد لها صح ، وان اختلفا قد منا اختياره لتعلقه بحقن دمه وتؤخذ الجزية من أهل الذمة عربا كانوا او عجماء ، ولو ادعى أهل حرب انهم منهم قبل بذلهم للجزية ولم يكلفوا البيعة فان ظهر كذبهم انتقض العهد وجاز اغتيالهم لتلبسهم ، ولو ظهر قوم زعموا انهم أهل الزبور ففي تقريرهم اشكال ، وانما يقر اليهود والنصارى والمجوس لو دخل آباءهم في هذه الاديان قبل مبعث النبي ﷺ ، فلو دخل جماعة من عباد الاوثان فيها بعد البعثة لم يقرؤا

عليه انه افاق حولا فيجب عليه والصغرى والكبرى ممنوعتان والحق عندى السقوط.

قال دام ظله : و لو ظهر قوم زعموا انهم اهل الزبور ففي تقريرهم اشكال .

اقول: وجه عدم التقرير انها مواعظ لا احكام فيها ووجه التقرير عموم قوله تعالى قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله (الى ان قال) من الذين اتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية (١) و لان المجوس يقرؤن مع الاختلاف في اصل كتابهم فهنا اولي .



ولودخلوا بعد التبديل قبل البعثة (احتمل التقرير) مطلقا لانحطاط درجة المجوس المقربين على دينهم عنهم (والتقرير) ان تمسكوا بغير المحرف والصائبون من النصارى والسامرة (١) من اليهود ان كفروهم لم يقرأوا ان جعلوهم مبتدعة (مبدعة - خ) اقرؤا والاقرب تقرير المتولد بين الوثني والنصراني بالجزية بعد بلوغه ان كان

قال دام ظله : ولو دخلوا بعد التبديل قبل البعثة احتمل التقرير مطلقا لانحطاط درجة المجوس المقربين على دينهم عنهم والتقرير ان تمسكوا بغير المحرف .

اقول: وجه الثاني سقوط الفضيلة الموجبة للاحترام بالتحريف ولانهم منكرون لبعض كتابهم ومنكر البعض كمنكره فكان حكمهم كمن لم يقر بكتاب اصلا و لعموم قوله تعالى فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم (٢) و قول النبي ﷺ امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فاذا قالوها عصموا مني دماءهم و اموالهم الا بحقها (٣) وهذا عام خص منه اهل الكتاب الملتزمون به جميعه بالاية والمجوس ، لقول النبي ﷺ سوا بهم سنة اهل الكتاب (٤) ومن عداهم من الكفار يبقى على هذا العموم .

قال دام ظله : والاقرب تقرير المتولدين الوثني والنصراني بالجزية بعد بلوغه ان كان ابوه نصرانيا والافلا.

اقول: وجه القرب انه يقر بالجزية تبعاً لابيه حال الصغر و كل من يقر بالجزية تبعاً يقر مع ادائها (اذاها - خ ل) حال البلوغ اما اذا كانت الام نصرانية فالاقرب عدم تقريره بالجزية ولانه لا يلحق احداً من ابويه في ذلك ، اما الام فلانها ليست من اهل الجزية و ان كانت نصرانية واما الاب فلانه وثني واذالم يلحق احداً من ابويه في الجزية لا يقر بها ويحتمل تقريره بالجزية مطلقا لانه يتبع اشرف الطرفين فهو نصراني و كل نصراني يقر بالجزية للعموم ويحتمل عدم التبعية مطلقا لان الكفر ملة واحدة

(١) الظاهر ارادة صاحبى العجل والواحد السامري .

(٢) سورة التوبة آية ٤ .

(٣) سنن الدارمي باب في القتال على قول النبي صلى الله عليه وآله .

(٤) تل ب ٤٩ خبر ٩-٤ من كتاب الجهاد .

أبوه نصرانيا و الافلا . ولوثون نصراني وله ولد صغير ففى زوال حكم التنصر عنه نظر ، فان قلنا بالزوال لم يقبل منه بعد بلوغه الا الاسلام وان قلنا بالبقاء جازا قراره بالجزية ، ولوتنصر الوثنى وله ابن صغير وكبير فاقاما على التوثن ثم بلغ الصغير بعد البعثة جاز اقراره على التنصر لو طلبه بالجزية دون الكبير ولا بد من التزام الذمى بجرى احكام المسلمين عليه ( الثانى ) العاقد وهو الامام أو من نصبه ويجب عليه القبول اذا بذلوه الا اذا خاف غائلتهم ولا يقبل من الجاسوس ولو عقد مسلم لم يصح وان كان لواحد لكن لا يفتال بل يرد الى مأمنه فان اقام سنة لم يطالب عنها ، وضرورة العقد ان يقول العاقد اقررتكم بشرط الجزية والتزام احكام الاسلام أو ما يؤدي هذا المعنى ، فيقول الذمى قبلت فهذا شرطان لا بد منهما والبواقي ان شرطت وجبت ويصح العقد موقتا على اشكال ينشأ من انه بدل عن الاسلام فلا يصح فيه التوقيت كالمبدل ولهذا يرث الذمى من اهل الكتاب مطلقا بخلاف الكافر الذى لا يرث وليس ثم شرف (واعلم) ان الشيخ فى المبسوط ذهب الى انه تابع لايه مطلقا والمصنف قال انه تابع لايه ان كان كتابياً .

**قال دام ظله : ولوثون نصراني وله ولد صغير ففى زوال حكم التنصر عنه نظر .**

**اقول :** وجه الزوال ان حكم التنصر انما يثبت عليه تبعاً له ولانه لو اسلم تبعه ( ووجه ) عدم الاصل فان الاصل بقاء ما كان على ما كان وقد ثبت له حكم التنصر اولا والاصل بقاءه .

**قال دام ظله : ويصح العقد موقتا على اشكال بمشأن انه بدل عن الاسلام فلا يصح فيه التوقيت كالمبدل .**

**اقول :** هذا وجه احتمال عدم صحة التوقيت (ويحتمل) الصحة لان العقد مبني على الكفر وهو لا يجوز دوامه شرعا اذ فى كل آن يجب الاسلام فالمبنى عليه اولى بعدم الدوام فالعقد فى ماهيته لا يجب دوامه فيجوز فيه التوقيت ولان الصحة هنا عبارة عن ترتب اثره عليه وهو حاصل فى الموقت لوجوب الكف عنه وهذا هو اثر



ويصح مؤبداً ، ولو قال ما شئت صح ولا يصح تعليقه بمشية الامام علي اشكال ، من حيث انه ليس للامام الابتداء بالنقض ، ومن حيث الشرط ولو قال ما شاء الله أو ما اقر كرم الله تعالى فكال تعليق بمشية الكافر لانه تعالى امرنا بالتقرير مادام باذلال للجزية ولا تقدير للجزية بل بحسب ما يراه الامام ويجوز وضعها على رؤسهم وعلى ارضيهم وله الجمع على رأى ، وتؤخذ عند انتهاء كل حول فان اسلم قبل الاداء سقطت وان كان بعد الحول على رأى ، نعم لو باعها الامام أخذت منه ولومات بعد الحول قبل

العقد وانما وجب الكف لانه من اهل الكتاب معط للجزية عن يده وهو صاغرو وكل من كان كذلك وجب الكف عنه لقوله تعالى قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الاخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين اتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يدهم صاغرون (١) جعل الغاية الاعطاء مطلقاً .

قال دام ظله : ولا يصح تعليقه بمشية الامام علي اشكال من حيث انه ليس للامام الابتداء بالنقض ومن حيث الشرط .

اقول: قد ذكر المصنف وجه الاشكال فاقول على تقدير الصحة هل للامام نقضها اقتراحا الاقوى انهم ماداموا يؤدون الجزية ويلتزمون بشرائط الذمة ليس له نقضه بل الفائدة جواز نقضه عند فعلهم ما لو شرط عليهم تركه او تركهم لفعل لو شرط عليهم فعله نقضوا العهد ولم يشترطه هنا واما نقضه عند فعل ما يوجب النقص في العقد المطلق الصحيح المؤبد فلا شك فيه .

قال دام ظله : وله الجمع على رأى .

اقول: هذا مذهب ابن الجنيد وابي الصلاح وذهب المصنف في مختلف الشيعة والشيخ في النهاية ، وابن البراج ، وابن حمزة ، وابن ادريس الى عدم جواز الجمع لقوله تعالى : حتى يعطوا الجزية عن يدهم صاغرون (٢) ، جعل الجزية غاية لقتالهم وليس المراد بها المجموع والالتعين فيبقى احدهما وهو المطلوب ، قال الاولون المراد اعم وتعين الجزئيات الى الامام كالمقدار وهو الاقوى عندي .

قال دام ظله : فان اسلم قبل الاداء سقطت وان كان بعد الحول على رأى .

الاداء اخذت من صلب تر كتهواذافسد العقد لم تقتلهم ( لم نقتلهم - خ ل ) بل نلحقهم بأهلهم فان اقاموا سنة عندنا اخذ الجزية ، ولو دخل الكافر دارنا بغير امان لم نأخذ منه شيئاً لانه لم يقبله لكن نقتاله ، ولو قال دخلت لسماع كلام الله اولسفارة صدقناه ولا نقتاله وان لم يكن معه كتاب ، ويجوز أن يشترط عليهم ضيافة من يمر بهم من المسلمين . ويشترط ( ان يكون ) زائداً على اقل ما يجب عليهم من الجزية لو اقتصر على الضيافة ( وان يكون ) معلوم المقدار بان يعين عدد الايام وعدد من يضاف وقدرة القوت والادام وعلف الدواب وجنسه وينبغي ان يكون النزول في فاضل بيعهم وكنائسهم و منازلهم وليس لنا اخراج ارباب المنازل وان ضاقت عنا وحينئذ من سبق الى منزل فهو أولى به .

### فروع

(الاول) وضع على عليه السلام على الفقير في كل حول اثني عشر درهما وعلى المتوسط اربعة وعشرين وعلى الغني ثمانية واربعين (١) وليس ذلك لازماً بل بحسب ما يراه الامام في كل وقت فلو قرر على الغني قدراً ثم علم انه غير واجب لم يكن له الرجوع الا ان ينذ العهد ثم يرجع الى بذل الاقل فيجوز مع المصلحة (للمسلمين - خ) ولو ما كس الامام بالزيادة فامتنع (الذمي - خ) من بذلها وجب القبول بالاقل (الثاني) لو اجتمع

اقول: هذا مذهب الشيخ رحمه الله وابن البراج ، وابن الجنيد وابن ادریس لقوله عليه السلام يجب ما قبله (٢) ونقل المفيد عن بعض اصحاب ابن البراج و ابن ادریس وجوب الجزية واختاره ابو الصلاح لانها وجبت عليه بحول الحول فلا يسقط عنه بالاسلام كالدين والاقوى السقوط لان الجزية اثر الكفر و آثار الكفر يقطعها الاسلام وهي اولى (بحكم قوله عليه السلام يجب ما قبله) من اسقاط ما كلف به كالصلاة (ولان) الجزية عقوبة وصغار بسبب الكفر والاسلام يقطعها (يسقطهما - خ ل) ولا يمكن عتوبة الكفر بعد الاسلام اجماعاً ولمناقضتها سقوط الواجب بالاسلام رخصة .

(١) كل ب ٦٨ خبر ٤ من ابواب جهاد العدو

(٢) صحيح مسلم باب كون الاسلام يهدم ما قبله - وفيه ان الاسلام يهدم ما قبله وزاد وان

الهجرة - تهدم ما قبلها وان الحج يهدم ما قبله .



عليه جزية سنتين لم تتداخل ولومات في اثناء السنة فالاقرب السقوط بالكلية وتقدم الجزية على الوصايا وتقسط التركة بينها وبين الدين (الثالث) ينبغي ان يكون عدد الضيفان على الغنى اكثر ولا يفرق بينه وبين الفقير بجنس الطعام ولا تحسب الضيافة من الدينار ويختص الدينار بأهل الفيء ، والضيافة مشتركة بين الطارقين من المسلمين وان لم يجاهدوا (الرابع) الصغار ان جعلناه عدم علمه بالمقدار لم تجب الاهانة والا فالاقرب الوجوب فلو وكل مسلماً لادائها لم يجز. وتؤخذ منه قائماً ، والمسلم (الآخذ - خ)

**قال دام ظله : ولومات في اثناء السنة فالاقرب السقوط بالكلية .**

**اقول:** وجه القرب وجوبها عند تمام السنة ويحتمل التقسيط لانها عوض عن بقاءه تلك المدة مقر أعلى دينه والاقرب الثاني.

**قال دام ظله :** الصغار ان جعلناه عدم علمه بالمقدار لم تجب الاهانة و  
**الاقرب الوجوب**

**اقول:** قال الشيخ في الخلاف: الصغار المذكور في الآية هو التزام الجزية على ما يحكم به الامام من غير ان تكون مقدره و التزام احكامنا عليهم وقال في المبسوط الصغار المذكور في الآية هو التزام احكامنا وجريانها عليهم قال ومن الناس من قال الصغار هو وجوب جرى احكامنا عليهم ومنهم من قال الصغار ان يؤخذ منه الجزية قائماً والمسلم جالس وقال ابن الجنيدي الصغار عندي هو ان يكون مشروطا عليهم في وقت العقد ان يكون احكام المسلمين جارية عليهم اذا كانت الخصومات بين المسلمين وبينهم او تحاكموا في خصوماتهم اليها وان يؤخذ منهم وهم قيام على الارض : وقال ابن ادريس اختلف المفسرون في الصغار ، والظاهر انه التزام احكامنا عليهم واجرائها و ان لا يقدر الجزية في وطن نفسه عليها بل تكون بحسب ما يراه الامام بما يكون معه ذليلاً صاعراً خائفاً فلا يزال كذلك غير موطن نفسه على شيء (فح) يتحقق الصغار الذي هو الذلة، وقيل الصغار هو الاهانة (فح) تجب الاهانة لقوله تعالى حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون وقال المفيد الصغار هو ان ياخذهم الامام بما لا يطيقون

قاعداً ويأمره باخراج يده من جيبه ويطأطأ رأسه (الخامس) لوطلبوا اداء الجزية باسم الصدقة. ويزيدون في القدر جازت الاجابة مع المصلحة والاقرب في الجبران مراعاة مصلحة المسلمين في القيمة السوقية أو التقدير الشرعي (السادس) لو خرقوا النمة في دار الاسلام ردهم الى مأمئهم وهل له قتلهم واسترقاقهم ومفاداتهم (ومغاراتهم-خ)

حتى يسلموا قال الصادق عليه السلام ان الله تعالى يقول حتى يعطوا الجزية عن يدهم صاغرون وللإمام ان ياخذهم بما لا يطيقون حتى يسلموا والافكيف يكون صاغراً وهو لا يكثرث بما يؤخذ منه (١)

قال دام ظله : والاقرب في الجبران مراعاة مصلحة المسلمين في القيمة السوقية أو التقدير الشرعي .

اقول: لان الجزية وضعت لمصلحة المسلمين و ليست بزكوة لعدم صحة الزكوة من الكافر ( و من ) ان الصلح وقع على انها زكوة كحكمها و الاقوى عندي الاول .

قال دام ظله : لو خرقوا النمة في دار الاسلام ردهم الى مأمئهم وهل له قتلهم واسترقاقهم ومفاداتهم فيه نظر .

اقول: لاختلاف في جواز الرد الى مأمئهم وهل يجب ام لا فيجوز استرقاقهم و قتلهم ومفاداتهم (يحتمل) الاول لانه قد دخل الدار بامان فلا يغتال بل يجب رده الى مأمئه لنص الاصحاب على ان كل موضع حكم فيه بانتفاء الاله ان فان الحربى لا يغتال بل يرد الى مأمئه ثم يصير حرباً ولان عقدا النمة اقوى من الامان في حكمه مع تحققه وشبهة امان مع زواله ومن دخل بشبهة امان لا يغتال بل يرد فيها اولى، والاصل فيه ان هذا العقد جزئى الامان او لازمه وهو اعم ورفع المركب والملزوم الاخص لا يستلزم رفع اجزائه ولا رفع اللازم الاعم فلم يفعل ما يبطل امانه (ويحتمل الثانى) لانهم مع خرق النمة يصيرون حربياً اجماعاً فيشملهم قوله تعالى : فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم (٢) والامان

(١) نل ب ٦٨ خبر ١ من كتاب الجهاد.

(٢) التوبة - ٤ -



فيه نظر ، ولو اسلموا قبل الحكم سقط الجميع الا القود والحد والمال ، ولو اسلموا بعد الاسترقاق والمفاداة (المغارات-خ) لم يسقط ما حكم عليهم (السابع) يمضى الامام الثانى ما قرره الاول اذالم تخرج مدة تقريره فلو شرط الدوام فى الجزية لم يغيره الثانى ، ولو اطلق الاول جازله التغيير بحسب المصلحة (الثامن) يكره ان يبدء المسلم الذمى بالسلام ويستحب أن يضطر الى اضيق الطرق ويمنع من جادة الطريق (الثالث) حكم العقد ويجب لهم بعقد الذمة وجوب الكف عنهم وأن يعصمهم بالضمان نفسا ومالا ولا يتعرض لكنائسهم ولا لخمورهم وخنازيرهم بشرط عدم التظاهر ، فمن أراق خميرهم او قتل خنزيرهم مع الستر ضمنه بقيمته عندهم ولا شيء مع التظاهر ، ولو غصبهم وجب رده ولو ترفعوا اليها فى خصوصاتهم تخير الحاكم بين الحكم بشرع الاسلام وردتهم الى أهل نحلتهم ليحكموا بمقتضى شرعهم ويجب دفع الكفار عنهم ولو انفردوا ببلدة بعيدة عن بلاد الاسلام ففى وجوب دفع من يقصدهم من الكفار اشكال ، ولو شرطناه

باعتبار عقد الذمة وقد بطلت وعموم قوله تعالى حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون (١) والاصل فيه ان علة الامان هو الجزية وقد بطلت فيبطل لان عدم العلة علة العدم والمعلول لا يتاخر عن العلة ومعنى البطلان هنا هو عدم ترتب الاثر وهو ترك قتله .

قال دام ظله : و لو انفردوا ببلدة بعيدة عن بلاد الاسلام ففى وجوب دفع من يقصدهم من الكفار اشكال .

اقول: يحتمل الوجوب ليجرى احكام المسلمين عليهم ببذل الجزية لقول امير المؤمنين على بن ابي طالب عليه السلام انما بذلوا الجزية ليكون دماءهم كدمائنا و اموالهم كاموالنا فاذا ثبت حكم دماء المسلمين كدمائهم وجب الذم عنهم (ويحتمل) عدمه لان الجزية عوض سبيهم وقتلهم لانه المفهوم من قوله قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله (٢) الاية فلا يجب الدفع عنهم بسبب العقد ولانها تسقط الجهاد عنهم فى الدين فلا توجب الجهاد عنهم ولانها عقوبة لانها خلف (خلط-خ ل) عن القتل والقتل عقوبة فلا يجب بسبب

وجب ولو شرطنا عدم الذب لم يجب ويحكم العقد عليهم بأشياء (الاول) الكنائس فلا  
 يمكنون من بناء كنيسة في بلدة مصرها المسلمون ولا في بلدة ملكناها منهم قهراً او  
 صلحاً فان أحدثوا شيئاً نقض ولهم الاستمرار على ما كان في الجميع ، ورم (١)  
 المستهد مني ، ويكره للمسلم اجارة الرم ، ولو وجد في بلد المسلمين كنيسة ولم يعلم  
 سبقها ولا تاخيرها لم تنقض لاحتمال ان تكون في بيرة واتصلت بعمارة المسلمين ، و  
 لو صالحونا على أن الارض للمسلمين ولهم السكنى وبقاء الكنائس جاز ، ولو شرطنا  
 النقض جازو لو اطلقوا احتمال النقض لانا ملكنا الارض بالصلح وهو يقتضي صيرورة  
 الجميع لنا وعده عملاً بقرينة حالهم لافتقارهم الى مجتمع لعبادتهم ، ولو صالحناهم  
 على أن الارض لهم ويؤدون الخراج فلهم تجديد الكنائس فيها وكل موضع منعنا من  
 الاحداث لم يمنع من اصلاح القديم ، نعم لو انهدمت ففي الاعادة نظر ولا يجوز لهم  
 توسيع خطتها (الثاني) عدم تعلية بنائه المستجد (المستحدث - خ ل) على جاره المسلم  
 وان كانت دار جاره في غاية الانخفاض وفي المساواة اشكال ، ولا يجب ان يقصر عن  
 العقوبة الدفع عنهم .

قال دام ظلّه : نعم لو انهدمت ففي الاعادة نظر .

اقول: للاصحاب فيه قولان قال الشيخ في المبسوط لايجوز لاندليل عليه و  
 بناءها محرم ممنوع منه قال ولو قلنا لهم ذلك كان قوياً لانا اقررناهم على التبقية فلو  
 منعناهم من العمارة لخربت والاولى الجواز لان علة اقرارهم التزامهم بدينهم ومن  
 ضرورة منعاداتهم ولجريان التواتر من رسول الله ﷺ الى يومنا هذا بترك البيع  
 والكنائس (ولا يقوم البناء) عادة هذه المدة (واحتج) المانع بان الاعادة كالابتداء و  
 لقوله ﷺ : لاحصن في الاسلام ولاكنيسة .

قال دام ظلّه : وفي المساواة اشكال .

اقول: ينشأ (من) ان المقصود الاهانة ولا يحصل في المساواة في البناء (ومن) ان  
 تحريم العلو لا يستلزم تحريم المساواة .



بناء جميع المسلمين فى البلد بل بناء محلته ولو كانوا فى موضع متفرد فلا حجر ولا يمنع من شراء دار مرتفعة ولا تهدم لو ملكها ، نعم لو شراها من ذمى ظلم بالارتفاع هدم المرتفع ؛ ولو شراها المسلم من هذا الظالم لم تهدم فلو باعها المسلم من ذمى فالأقرب اقرارها على العلو ولو انهدمت المرتفعة مطلقا لم يجز له أن يعلو فى الاعادة ولا يلزمهم احفاء العمارة (الثالث) عدم دخول المساجد لا للاستيطان ولا للاجتياز سواء اذن لهم مسلم أولا (الرابع) عدم استيطان الحجاز و المراد به مكة و المدينة وهى داخله فى جزيرة العرب (لأن حدها من عدن الى ريف ( ١ ) عبادان طولاً ومن تهامة وما والاها الى اطراف الشام عرضاً) ويجوز لهم الاجتياز بالحجاز والامتياز منه ولا يمكن من الاقامة ازيد من ثلاثة ايام على موضع سوى يوم الدخول والخروج و يمنع من الاجتياز بالحرم فلو جاء لرسالة خرج اليه من يسمعا ولودفن به نبش قبره وأخرج ولو مرض وخيف موته بنقله نقل (الخامس) التزام جميع ما تقدم من الشرائط .

### نكته

حكم انتقاض العهد بالقتال الاغتياى وما عداه يرد الى مأمنه ، ولو نبذ اليها العهد الحق بالمؤمن أيضا ولو كذب بعد اسلامه على رسول الله ﷺ عزرفان كذبه فهو مرتد وان نسبه الى الزنا فهو مرتد فان اسلم لم يلزمه شيء واحتمل القتل لان حد قذف النبي ﷺ القتل وحد القذف لا يسقط بالتوبة ووجوب ثمانين لان قذف النبي

قال دام ظله : فلو باعها المسلم من ذمى فالأقرب اقرارها على العلو .

اقول: يحتمل الازالة لان الشارع جعل تعليية الذمى بناءه على المسلم سبباً للازالة سواء استمرت فى يده او يد ذمى آخر وهو موجود هنا (ووجه القرب) ان الشارع جعل شراها من مسلم سبباً للاقرار وعدم الازالة فهو اعم من صورة النزاع والاستصحاب ، والاقوى عندى ما هو الأقرب عند المصنف .

قال دام ظله : وان نسبه الى الزنا فهو مرتد فان اسلم لم يلزمه شيء واحتمل القتل لان حد قذف النبي (ص) القتل وحد القذف لا يسقط بالتوبة ووجوب

(١) الريف ارض فيها زرع وخصب والجمع ارباف ومنه ريف عبادان - مجمع

﴿١﴾ ارتداد وقد سقط حكمه بالتوبة وبقي حد القذف

## المطلب الرابع في المهادنة

وهي المعاهدة على ترك الحزب مدة من غير عوض و هي جائزة مع المصلحة للمسلمين وواجبة مع حاجتهم اليها ما لقلنتهم او لرجاء اسلامهم مع الصبر أو ما يحصل به الاستظهار فان لم تكن حاجة ولا مضرة لم تجب الاجابة بل ينظر الى الاصلح فان كان في طرف الترك لم تجز المهادنة ، وانما يتولاه الامام او من نصبه لذلك ويشترط خلوها عن شرط فاسد كشرط ترك مسلم أو ماله في ايديهم وشرط دفع مال اليهم الآمع الخوف والنظاير بالمناكير واعادة المهاجرات ، ثم ان لم يكن الامام مستظهاً أضعف المسلمين وقوة شوكة العدو لم تنقد المدة بل يحسب ما يراه ولو عشرين سنين ولو انعكس الحال لم تجز الزيادة على سنة لقوله تعالى : **فاذا انسلخ الاشهر الحرم فاقتلوا المشركين (١)** وتجاوز الى اربعة اشهر لقوله تعالى : **فسيحوا في الارض اربعة اشهر (٢)** وفيما بينهما خلاف اقربه اعتبار الاصلح ولو عقد مع الضعف على ازيد من عشرين بطل الزائد ، ولا بد من تعيين المدة فلو شرط مدة مجهولة لم تصح ولو اطلقها بطلت الهدنة الا ان يشترط (الامام-خ) الخيار لنفسه في النقض متى شاء ، وحكم العقد الصحيح وجوب الوفاء به الى آخر المدة أو الى ان يصدر منه خيانة و علموها فان لم يعلموا

ثمانين لان قذف النبي (ص) ارتداد و قد سقط حكمه بالتوبة وبقي حد القذف

اقول: قد بين المصنف في احتمال هذه المسئلة جملة كافية فللافادة في التكرار.

قال دام ظله : وفيما بينهما خلاف اقربه اعتبار الاصلح .

اقول: قال الشيخ الظاهر انه لا يجوز لعموم الامر بالقتال في قوله تعالى

فاذا انسلخ الاشهر الحرم فاقتلوا المشركين خرج منه اربعة اشهر لتخصيص

القرآن لها فيبقى الباقي على العموم ، (وقيل) بالجواز لان المدة قصرت عن اقل

الجزية فجاز العقد فيها كالاربعة الاشهر والاولى اعتبار الاصلح .



انها خيانة فينذر ولا يفتال و لو استشعر الامام خيانة جازله ان يبند العهد اليهم وينذرهم ولا يجوز نبذ الجزية بمجرد التهمة ولو شرط مع الضعف عشرين فيزال الضعف وجب الوفاء بالشرط وحكم الفاسد الا يفتال الا بعد الانذار، ويجب الوفاء بالشرط الصحيح والعادة ان يشترط رد من جاء نامنهم عليهم وهو سائغ الا في المرأة اذا جاءت مسلمة ومن لا يؤمن ان يفتن عن دينه اذا جاء مسلما لقله عشيرته ولو امانا ان يفتنوه عن دينه لكثرة رحطه جازرده فاذا هاجرت منهم امراة مسلمة لم يجز ردها وان كانت ذات عشيرة اذ رهطها لا يمنعونها عن التزويج بالكافر بخلاف الرجل ، فاذا هاجرت وأسلمت لم ترد على زوجها فان طلبها زوجها دفع اليه ما سلمه اليها من مهر خاصة دون غيره من نفقة وهبة و لو كان المهر الذي دفعه اليها محرما كخمر وشبهه اولم يكن قد دفع اليها شيئا لم يدفع اليه شيء ولا قيمة المحرم وان كانت قبضته كافرة ، ولو جاء ابو الزوج أو أخوه أو شبهه لم يدفع اليه شيء أيضا ، والدافع في موضعه انما هو الامام من بيت المال لانه من المصالح هذا اذا قدمت الى بلد الامام او خليفته و منع من ردها و لو قدمت غير بلدهما فمنعها غير الامام وغير خليفته لم يدفع اليه شيء سواء كان المانع العامة او رجال الامام .

## فروع

(الاول) لو قدمت مجنونة أو عاقلة فجننت لم يجب الرد لجواز تقدم اسلامها ثم ان علم تقدم اسلامها دفع اليه مهرها ولو اشتبه لم يجب فان افاقت و اعترفت بتقدم اسلامها اعيد عليه ولو قالت لم ازل كافرة ردت عليه (الثاني) لو قدمت صغيرة فوصفت الاسلام لم ترد لجواز الافتتان ولا المهر الى أن تبلغ فان بلغت واقامت على الاسلام رد المهر والاردت هي (الثالث) لو قدمت مسلمة فجاء زوجها يطلبها فارتدت لم ترد لانها بحكم المسلمة فيجب أن تتوب أو تحبس و يرد عليه المهر للحيلولة (الرابع) لو جاء زوجها يطلبها فمات قبله او ماتت كذلك فلا شيء له فان مات احدهما بعد المطالبة اعيد عليه أو على وارثه (الخامس) لو قدمت مسلمة فطلقها بائنا أو خالعا قبل المطالبة لم تكن له المطالبة لزوال الزوجية فنزول الحيلولة ولو كان رجعا (متري)

فراجعها عادت المطالبة ( السادس ) لو قدمت مسلمة فجاء زوجها و اسلم في العدة الرجعية ردت اليه فان كان قد اخذنا ( اخذنا - خ ل ) المهر استعدناه لان المهر للحيلولة ولم نحل بينهما وان اسلم بعدها لم ترد عليه ، فان كان قد طالب بالمهر قبل انقضاء العدة فمنعناه كان له المطالبة لحصول الحيلولة ولو طالب بعد الانقضاء لم يكن له لانه التزم حكم الاسلام و ليس من حكمه المطالبة بعد البيونة ( السابع ) لو قدمت امة مسلمة ذات زوج لم ترد عليه لان اسلامها يمنع من ردها ويحكم بحريتها فان كان الزوج حر اقله المطالبة بمهرها والافلسيده واما سيدها فلا ترد عليه ولا قيمتها ( الثامن ) لو قدمت مسلمة فادعى زوجها مشرك لم يحكم الا باعترافها أو بشاهدين عدلين ولو ادعى دفع المهر قبل فيه شاهد وامرأتان وشاهد ويمين ( التاسع ) لا اعتبار بالمهر الذي وقع عليه العقد بل بالمقبوض منه فلو اختلعا قدم قواها مع اليمين فان اقام بينة بالزائد أعطى ( العاشر ) لو شرط اعادة الرجال مطلقا بطل الصلح لتناوله من يؤمن افتتانه لكثرة عشيرته او لقوته ومن لا يؤمن و كل من وجب رده لا يجب حمله بل يخلى بينه وبينهم ، واذارد من له عشيرة لم نكرهه عليه ولا نمنعه ان اختاره ولا نمنع عنه من جاء ليرده ونوصيه أن يهرب فاذا هرب منهم ولم يكن في قبضة الامام لم يتعرض له .

### خاتمة

ما يؤخذ من اموال المشركين في حال الحرب فهو للمقاتلة بعد الخمس ، و ما تاخذه سرية بغير اذن الامام فهو للامام ، وما يتركة الكفار فرعا ويفارقونه من غير حرب فهو للامام . وما يؤخذ صلحا أو جزية فهو للمجاهدين و مع عدمهم لفقراء المسلمين ، وما يؤخذ سرقم من اهل ( دار - خ ل ) الحرب في زمان الهدنة يعاد عليهم وفي غير زمانها لاخذ وفيه الخمس ومن مات من اهل الحرب وخلف مالا ولا وارث له ( مسلم - خ ) فهو للامام واذ انقض النمي العهد ولحق بدار الحرب فامان امواله باق فان مات ولا وارث له مسلم ورثه النمي والحربي فاذا انتقل الى الحربي زال الامان نه وصغار اولاده باقون على النمة فان بلغوا خيروا بين عقد النمة باداء الجزية و بين الا افا الى ما منهم ( متن ) .



### تمة

اذا انتقل الذمي الى دين لا يقر أهله عليه الزم بالاسلام أو قتل ولو انتقل الى ما يقر أهله عليه ففي القبول خلاف ، ينشأ من كون الكفر ملة واحدة ومن قوله تعالى : **ومن يبتغ غير الاسلام ديناً فلن يقبل منه فان عاد ( الى دينه الذي كان عليه - خ )** ففي قبوله قولان ، فان اصر فقتل قيل لا يملك أطفاله للاستصحاب ولو فعل الذمي السائغ عندهم خاصة لم يتعرض (يعترض - خ) الا ان يتجاهر فيعمل معه بمقتضى **قال دام ظله : و لو انتقل الى ما يقر أهله عليه ففي القبول خلاف ينشأ من كون الكفر ملة واحدة ومن قوله تعالى : ومن يبتغ غير الاسلام ديناً فلن يقبل منه (١)**

**اقول:** قال الشيخ في الخلاف وابن الجنيّد والمصنف في المختلف يقر وادعى الشيخ في الخلاف الاجماع عليه ولان ابتداء الكون على المذهب المنتقل اليه مقبول فكذا عقيب كفره المساوي له في جميع الاعتبارات ، وقال في المبسوط لا يقر لقوله تعالى **ومن يبتغ غير الاسلام ديناً فلن يقبل منه** ولقوله **عَلَيْكُمْ** من بدل دينه فاقتلوه (٢) والاقوى عندي انه لا يقبل .

**قال دام ظله : فان عاد ففي قبوله قولان .**

**اقول:** القولان للشيخ في المبسوط .

**قال دام ظله : فان اصر فقتل قيل لا يملك أطفاله للاستصحاب .**

**اقول:** هذا فرع على القول بعدم اقراره في المسئلة الاولى وهو انه اذا لم يقر على من انتقل اليه هل يقبل عوده الى الدين الذي انتقل عنه ام لا ، قال الشيخ في المبسوط فيطالب اما ان يرجع الى الاسلام او الى الدين الذي خرج منه قال و لو قيل انه لا يقبل منه الا الاسلام او القتل كان قويا للاية والخبر ثم قال فعلى هذان لم يرجع الا الى الدين الذي خرج منه قتل ولم ينتقل الى دار الحرب لان فيه

(١) آل عمران - ٨٤ .

(٢) صحيح البخاري باب استنابة المرتدين - المستدرک باب ١ خبر ٢ من ابواب عدا

شرع الاسلام ولو فعل ما ليس بسائغ عندهم أيضا فالحكم فيه كالمسلم ، وللحاكم دفعه الى أهل ملته ليقموا (عليه-خ) الحد بمقتضى شرعهم ، ولا يصح للكافر شراء المصحف وان كان ذميا و الاقرب كراهية كتب الاحاديث ، ولا يصح وصيته ببناء بيعة أو كنيسة أو بصرف شيء في كتابة التوراة والانجيل ولو أوصى للراهب جاز وما منع الزكاة مستحلا مرتد وغيره يقاتل حتى يدفعها .

### المطلب الخامس في احكام البغاة

كل من خرج على امام عادل فهو باغ ويجب قتاله على كل من يستغفره الامام أو من نصبه عموما او خصوصا على الكفاية . فمن امتنع فعل كبيرة ان عينه الامام اولم-  
يقم به من فيه كفاية والفرار هنا كالفرار في حرب المشركين بل يجب الثبات لهم الى أن يفيئوا أو يقتلوا ، وهم قسمان من له فئة يرجع اليها فيجوز أن يجهز على جريحهم ويتبع مدبرهم ويقتل أسيرهم ، ومن لا فئة له فلا يتبع لهم مدبر ولا يقتل لهم أسير ولا يجهز على جريحهم ولا يسبى ذراري الفريقين ولا نسأؤهم ولا تملك أموالهم الغائبة وان كانت مما ينقل ويجول وفي قسمة ما حواه العسكريين الغانمين قولان اقربهما المنع ، وعلى

تقوية لاهل الحرب وتكثير عددهم ، وقال الشيخ ايضا ان رجوع الى ما خرج عنه اقر عليه وكذا ان رجوع الى دين يقر عليه اهله اقر عليه والاول احوط ، و الاقوى عندي انه لا يقبل منه الا الاسلام فان قتل لا يملك اطفاله على الاقوى .  
قال دام ظله والاقرب كراهية كتب الاحاديث .

اقول: وجه القرب اصاله الجواز وعدم حرمتها وقال الشيخ حكم الدفاتر التي فيها احاديث رسول الله ﷺ وآثار السلف واقاويلهم حكم المصاحف و الاقرب الاول .

قال دام ظله : و في قسمة ما حواه العسكريين الغانمين قولان اقربهما المنع .

اقول: ذهب السيد المرتضى وابن ادريس الى انه لا يقسم ، وقال ابن ابي-  
عقيل ، والشيخ في الخلاف ، وابن الجنيد ، وابن البراج ، وابو الصلاح يقسم لان



الجواز يقسم للمراجل سهم و للفارس سهمان ولذى الافراس ثلاثة (اسهم -خ) وساب الامام العادل يقتل واذا عاون النمي البغاة خرق النمة وللامام الاستعانة باهل النمة فى قتل البغاة ولو آتلف الباغى مال عادل او نفسه حال الحرب ضمن ولو فعل ما يوجب حداً واعتصم بدار الحرب اقيم عليه الحد مع الظفر .

### المقصد الخامس

#### فى الامر بالمعروف والنهى عن المنكر

ولاخلاف فى وجوبهما مع وجوب المعروف ، وانما الخلاف فى مقامين : أحدهما انها واجبان على الكفاية أو على الاعيان، والثانى انها واجبان عقلا او سمعا والاول فى المقامين أقوى ، ثم الامر بالمعروف يتقسم بانقسام متعلقه الى واجب والى ندى

عصمة النفس اولى من عصمة المال واباحة المال اولى من اباحة النفس ، وقال الشيخ نجم الدين ابن سعيد ما حواه العسكر للمقاتلة خاصة وقوله ( خاصة ) ليخرج من يولد ومن يتصل بهم بعد القتال للمدد قبل القسمة ( واعلم ) ان الخلاف انما هو فيما حواه العسكر دون باقى اموالهم ، احتج المصنف بقوله عَلَيْهِ السَّلَامُ ، لا يحل مال امرىء مسلم الا بطيبة من نفسه . (١)

### المقصد الخامس فى الامر بالمعروف والنهى عن المنكر

قال دام ظله : وانما الخلاف فى مقامين ( احدهما ) انها واجبان على الكفاية او على الاعيان . والثانى انها واجبان عقلا او سمعا والاول فى المقامين أقوى .

اقول : الامر بالمعروف والواجب والنهى عن المنكر وجوبهما مع اجتماع الشرائط معلوم من دين النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وانما الخلاف فى المقامين الذين ذكرهما المصنف ونحن نبدء بذكر المقام الثانى فى الاصل لانه بحث عن السبب المتقدم ( فتقول ) ذهب السيد المرتضى ، وابوالصلاح ، وابن ادريس الى وجوبهما سمعا والآلم يرتفع معروف ولم يقع منكر او يكون الله تعالى مخالبا للواجب واللازم بقسميه باطل فالمازوم

باعتبار وجوب متعلقه ونديته ، ولما لم يقع المنكر الاعلى وجه القبح كان النهي عنه كله واجبا ، وانما يجبان بشروط اربعة (الاول) علم الأمر والنهي بوجه الفعل لثلا يأمر بالمنكر وينهى عن المعروف (الثاني) تجويز التأثير فلو عرف عدم المطاوعة سقط (الثالث) اصرار المأمور والمنهى على ما يستحق بسببه احدهما فلو ظهر الاقلاع سقط (الرابع) انتفاء المفسدة عن الأمر والنهي فلو ظن ضرراً في نفسه أو ماله أو بعض المؤمنين سقط الوجوب ، و يجبان بالقلب مطلقا و اقله اعتقاد وجوب ما يتر كه و حریم ما يفعله وعدم الرضاء به ولو علم الطاعة بضرب من الاعراض و اظهار الكراهية أو الهجران فيجب وباللسان بان يعرف عدم الاكتماء بذلك فيأمره نطقا وينهاه كذلك باليسر من القول فاليسر متدرج جامع عدم القبول الى الاحسن منه وباليد مع الحاجة بنوع من الضرب والاهانة ، فلو افتقر الى الجراح أو القتل ، ففي الوجوب مطلقا أو باذن الامام قولان ، واما اقامة الحدود فانها الى الامام خاصة أو من يأذن له ، وللقهاء الشيعة في

مثله : بيان الشرطية ان الامر بالمعروف هو الحمل عليه والنهي عن المنكر هو المنع منه فلو وجب بالعقل لوجبا عليه تعالى اذ كل ما وجب بالعقل يجب على كل من حصل وجه الوجوب في حقه وكان يجب عليه تعالى الحمل على المعروف و المنع من المنكر فان فعلهما لزم الاول ، والالزام الثاني ، والاقوى عندى الاول لما تقدم وذهب الشيخ و المصنف الى وجوبهما عقلا لانه لطف و كل لطف واجب ( واما المقام الثاني) وهو المقام الاول في الاصل (فنقول) ان الشيخ وابن حمزة اوجباهما على الاعيان لعموم القرآن والسيد اوجبهما على الكفاية واختره المصنف و ابو الصلاح وابن ادریس لقوله تعالى ولتكن منكم امة يدعون الى الخير يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر (١) ، والاقوى عندى في المقامين الاخير .

قال دام ظله: فلو افتقر الى الجراح أو القتل ففي الوجوب مطلقا أو باذن الامام قولان .

اقول: ذهب السيد المرتضى رحمه الله والشيخ فسي التبيان وابن ادریس و



حال الغيبة ذلك والممولي في حال الغيبة اقامة الحد على مملوكه ، وفي اقامته على ولده  
 وزوجته قول بالجواز ، ولو ولي من قبل الجائر عالماً بتمكينه من وضع الاشياء في  
 مظانها ففي جواز اقامة الحد له بنية انه نائب عن سلطان الحق نظر ، فان الزمه السلطان  
 بها جازمالم يكن قتلاً ظلماً فلا تقيّة وان بلغ حد تلف نفسه (وللفقهاء) الحكم بين الناس  
 مع الامن من الظالمين وقسمة الزكوات والاحماس والافتاء بشرط استجماعهم لصفات  
 المفتي وهي الايمان ، والعدالة ، ومعرفة الاحكام بالدليل ، والقدرة على استنباط  
 المتجددات من الفروع من اصولها ، ويفتقر في معرفة الاحكام الى معرفة الايات  
 المتعلقة بالشرع وهي نحو من خمسمائة آية والى ما يتعلق بالاحكام من الاحاديث  
 ومعرفة الرواة وأقاويل الفقهاء لئلا يخرج عن الاجماع ومعرفة أصول الفقه والكلام  
 وشرايط البرهان وما يتعلق بالاخبار من النحو واللغة والتصريف ولا يشترط حفظ الايات  
 والاحاديث بل قدرته على الرجوع اليها من مظانها والاخلاد الى أصل مصحح وروايتها  
 عن عدل باسناد متصل كذلك الى امام ، ويجب على الناس مساعدتهم والترافع اليهم  
 في الاحكام فمن امتنع على خيسته وآثر المضي الى حكام الجور كان مأثوماً ، ولا  
 يحل لفاقد الشرايط اوبعضها الحكم ولا الافتاء ولا ينقذ حكمه ولا يكفيه فتوى العلماء  
 ولا تقليد المتقدمين فان الميت لا قول له وان كان مجتهداً ، ولا يقدر في العدالة ولاية  
 القضاء من قبل الظالمين بالاكره ويعتمد الحق ما يمكن فان اكره على الحكم  
 بمذاهب أهل الخلاف جازمالم يبلغ قتلاً ظلماً فلا يجوز ارتكابه وان خاف التلف

ابو الصلاح الى الاول لعموم وجوبهما وذهب الشيخ في الاقتصاد والنهاية وسالروا بن  
 البراج الى الثاني لانه لو جاز لجاز الجهاد من غير اذن الامام (ع) لكن التالي باطل  
 اجماعاً فالمقدم مثله والملازمة ظاهرة .

قال دام ظله: وفي اقامته على ولده وزوجته قول بالجواز .

اقول: القول للشيخ (ره) في النهاية ، وابن البراج . ومنع سالروا بن ذلك ، وقال  
 ابن ادريس يقيم على عبده خاصة .

قال دام ظله: ولو ولي من قبل الجائر عالماً بتمكينه من وضع الاشياء في

بسمه تعالى

## كتاب المتاجر

وفيه مقاصد الاول في التقديمات وفيه فصلان:

(الاول) في اقسامها وهي تنقسم بانقسام الاحكام الخمسة فمنها (واجب) وهو ما يحتاج الانسان اليه لقوته وقوت عياله ولاوجه له سوى المتجر (ومندوب) وهو ما يقصد به التوسعة على العيال او تقع المحاويج مع حصول قدر الحاجة بغيره (ومباح) وهو ما يقصد به الزيادة في المال لاغير مع الغنى عنه (ومكروه) وهو ما اشتمل على وجه نهي الشرع عنه نهي تنزيه كالصرف ، وبيع الاكفان ، والطعام ، والرقيق ، واتخاذ الذبح والحرصنة ، و الحياكة و النساجة ، والحجامة مع الشرط ، والقابلة معه ، واجرة انضراب ، وكسب الصبيان ، وغير المتجنب للحرام ، واجرة تعليم القرآن ، وتعشير المصحف بالذهب ، والصياغة ، والقصابة ، وركوب البحر للتجارة ، وخصاء الحيوان ، ومعاملة الظالمين والسفلة ، والادنين و المحارفين ، و ذوى العاهات والاكراد ، و مجالستهم ومناكحتهم واهل الذمة (ومحذور) وهو ما اشتمل على وجه قبح وهو اقسام:

(الاول) كل نجس لايقبل التطهير سواء كان نجاسته ذاتية كالخمر والبيذ و الفقاع والميئة والدم و ابوال مالا يؤكل لحمه و ارواثها والكلب والخزير و اجزائهما

مضانها ففي جواز اقامة الحدله بنية انه نائب عن سلطان الحق نظر .

اقول: المراد اذا كان فقيهاً (ووجه) النظر اختلاف الاصحاب فذهب الشيخ في النهاية الى الجواز لان غرض الشارع من وضع الحدود الزجر عن المحارم و المواظبة على الخيرات فتحصيله جائز متعين ؛ ولما رواه عمر بن حفظة عن الصادق عليه السلام (في حديث الى ان قال) انظروا الى من كان منكم قد روى حديثنا ونظر في حالنا وحرمانا وعرف احكامنا فلترضوا به حكماً فاني قد جعلته عليكم حاكماً فاذا حكم بحكمتنا ولم يقبل منه فانما بحكم الله استخف وعلينا ردوا علينا راد على الله وهو على حد الشرك بالله تعالى (١) . وقال ابن ادريس بعدمه واستضعف الرواية .



او عرضية كالمابعات النجسة التي لاتقبل التطهير الا الدهن النجس لفائدة الاستصباح به تحت السماء خاصة ، ولو كانت نجاسة الدهن ذاتية كالالية المقطوعة من الميتة او الحية لم يجز الاستصباح به ولا تحت السماء . و يجوز بيع الماء النجس لقبوله الطهارة . والاقرب في ابوالما يؤكل لحمه التحريم للاستخبات الا بول الابل للاستشفاء

بسمه تعالى

## كتاب المتاجر

وفيه مقاصد الاول في المقدمات وفيه فصلان الاول في اقسامها .

قال دام ظله : والاقرب في ابوال ما يؤكل لحمه التحريم للاستخبات

الابول الابل للاستشفاء .

اقول: هذا مذهب المفيد والشيخ في النهاية ، وذهب ابن ادريس ؛ والمصنف في المختلف الى الجواز لانه طاهر ينتفع به فيسوغ بيعه كغيره . وانا اذكر قاعدة يعرف منها مسائل الخلاف و الوفاق ومنشأ الاختلاف في كل مسائل البيع ( فاقول ) هـ الا منفعة فيه اصلا لا يجوز العقد عليه لان ذلك يكون من اكل المال بالباطل فيحرم لقوله تعالى **ولا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل (١)** ولم يقصد باذل ما لا ينتفع به الى الهبة فيجوز له وهذا الذي لامنتعة فيه لا يصح تملكه كالخمر والميتة الا ان الخمر اذا جزئنا تخليلها فقد سهل في اقتنائها للتخليل (واما) ما فيه منفعة متصودة فلا يخ من ثلثه اقسام (احدها) ان يكون سائر منافعه محرمة (والثاني) ان يكون سائر منافعه محللة (والثالث) ان يكون بعضها محللا وبعضها محرماً فان كانت سائر منافعه محرمة صار كالقسم الاول الذي لامنتعة فيه كالخمر والميتة وان كانت سائر منافعه محللة جازيعة اجماعاً كالثوب والعبد والعقار وغير ذلك من ضروب المال وان كانت منافعه مختلفة فهذه المواضع من المشكلات ومزلة اقدام .

فبقول قد تقدم اصلا : جواز البيع عند تحليل سائر المنافع ، وتحريمه عند

والاقرب جواز بيع كلب الصيد و الماشية والزرع والحائط واجارتها واقتنائها وان  
 هذكت الماشية والتربية، ويحرم اقتناء الايعان النجسة الالفائدة كالكلب والسرجين  
 لتربية الزرع والخمر للتخليل وكذا بجرم اقتناء المؤذيات كالحيات والسباع (الثاني)

تحريم جميعها ، فاذا اختلف عليك فان كان جل المنافع والمقصود منها محرماً  
 حتى صار المحلل من المنافع كالمطرح فان البيع ممنوع و واضح الحاق هذا باحد  
 الاصلين لان المطرح من المنافع كالعدم واذا كان كالعدم صار كأن الجميع محرم ؛  
 واليه اشار عنه بقوله لعن الله اليهود حرمت عليهم الشحوم فباعوها (١) ، وان كان  
 الامر بعكس ذلك كان الحكم بعكسه وهو ان يكون المقصود من المنافع وجلها مباحاً  
 والمحرمة مطرح في المقصود فواضح الحاق هذا بالاصل الثاني وهو ما حل سائر منافعها  
 (واشكّل) من هذا القسم ما يكون فيه منفعة محرمة مقصودة مرادة وسائر منافعها  
 محللة مقصودة فان هذا ينبغي الحاقه بالقسم الممنوع لان كون هذه المنفعة المحرمة  
 مقصودة يؤذن بان لها حصة من الثمن ولان العقد اشتمل عليها كما اشتمل على سائر المنافع  
 سواها وهو عقد واحد على شيء واحد لاسيلا الى تبغيضه (والمعاوضة) على المحرم منه  
 (ممنوع) (٢) فيمنع الكل (فيمنع الملك - خ ل) ؛ ، واذا وقع من هذا النوع مسائل  
 اشكل على العالم اذ يرى المنفعة المحرمة ملتبساً امرها ، هل هي مقصودة ام لا ، ويرى  
 ما سواها منافع مقصودة محللة فيمنع من التحريم لاجل ان المقصود من المنافع محلل  
 ولا يطلق القول بالاباحة لاجل الاشكال في تلك المحرمة هل هي مقصودة ام لا يتساهل آخر  
 فيقول بالكرهه فاحتفظ بهذا الاصل .

قال دام ظله: والاقرب جواز بيع كلب الصيد والماشية والزرع والحائط  
 واجارتها واقتنائها .

اقول: هذا مذهب ابن الجنيّد ، وابن ادريس ، وابن حمزة للاصل ؛ وجوز  
 الشيخ ، والمفيد ، وابن البراج بيع كلب الصيد دون غيره (لنا) انه لو جاز بيع كلب  
 الصيد جاز بيع باقي الكلاب الاربعة والمقدم ثابت اجماعاً فالتالي مثله . بيان الشرطية  
 ان المقتضى للجواز هناك كون المبيع مما ينفع به وثبوت الحاجة الى المعاوضة

(١) صحيح البخاري ج ٢ باب لا يذاب شحم الميتة و باب بيع الميتة والمستدرك باب خبر ٨  
 من ابواب ما يكتب به . (٢) هكذا في النسخ والصحيح (ممنوع) .



كلما يكون المقصود منه حراماً كآلات اللهو كالعود، وآلات القمار كالشطرنج، و  
 هياكل العبادة كالصنم وبيع السلاح لاعداء الدين وان كانوا مسلمين، واجارة السفن و  
 المساكن للمحرمات، وبيع العنب ليعمل خمراً والخشب ليعمل صنماً، ويكره بيعهما  
 على من يعمله من غير شرط والتوكيل في بيع الخمر وان كان الوكيل ذمياً وليس  
 للمسلم منع الذمي المستأجر داره من بيع الخمر فيها سراً، ولو آجره لذلك حرم و  
 لو استأجر دابة لحمل الخمر جاز ان كان للتخليل او الازاقة والآحرم. ولا بأس ببيع ما  
 يكن من آلة السلاح ( الثالث ) بيع ما لا ينتفع به كالحشرات كالقارة والحيات والخنافس  
 والعقارب والسباع مما لا يصلح للصيد كالاسد والذئب والرخم ( ١ ) والحداة ( ٢ ) و  
 الغراب وبيضاها والمسوخ برية كالقرود وان قصد به حفظ المتاع والدب، او بحرية  
 كالجرى والسلاحف والتمساح، ولوقيل بجواز بيع السباع اجمع لفائدة الانتفاع  
 بذكاتها ان كانت مما تقع عليها الذكاة كان حسناً، ويجوز بيع الفيل والهر وما يصلح

وهذان المعنيان ثابتان في صورة النزاع فثبت الحكم عملاً بالاصل السالم عن المعارض  
 اذا لاصل انتفائه ولان لها ديات منصوصة ولانه يجوز اجارتها فيجوز بيعها ( احتج )  
 الشيخ بمارواه السكوني في الموثق عن الصادق عليه السلام قال السحت ثمن الميتة و ثمن  
 الكلب الحديث ( ٣ ) و بمارواه الوليد العمري قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن ثمن  
 الكلب الذي لا يصيد فقال سحت واما الصيد فلا بأس ( ٤ ) وفي السند ضعف .

قال دام ظلّه : ولوقيل بجواز بيع السباع اجمع لفائدة الانتفاع بذكاتها  
 ان كانت مما تقع عليها الذكاة كان حسناً .

اقول: قال المفيد لا يجوز بيع السباع وهو اختيار سلالر، وابن ابي عقيل والشيخ  
 في النهاية الا للفهود للنجاسة (ولما) رواه مسمع عن ابي عبد الله عليه السلام ان رسول الله صلى الله عليه وآله  
 نهى عن القرود ان يشتري او يباع (٥) (والجواب) المنع من النجاسة وقدينا، وعن

(١) طائر معروف - الواحدة بهاء يطلى بمرارته لسم الحية وغيرها - ق .

(٢) كعنبه طائر معروف (ج) حده وحذاء - ق .

(٣) ثل ٥ خبر ٥ من ابواب ما يكتسب به (٤) ثل ٣ خبر ٨ من ابواب ما يكتسب به

(٥) ثل ٣٥ خبر ٤ من ابواب ما يكتسب به

للصيد كالفهد وبيع دود القز وبيع النحل مع المشاهدة وامكان التسليم وبيع الماء و  
التراب والحجارة وان كثرو وجودها ويحرم بيع الترياق (١) لاشتماله على الخمر ولحم  
الافاعي ولايجوز شربه للتداوى الآمع خوف التلف (اوشدة الضرر- خ) اما السم من  
الحشائش والنبات فيجوز بيعه ان كان مما ينتفع به والآفلا ، وفي جواز بيع لبن  
الآدميات نظر اقر به الجواز، ولو باعه دار الأطريق اليها ولا مجاز جازع علم المشتري  
والآتخير (الرابع) مانص الشرع على تحريمه عيناً كعمل الصور المجسمة والغناء  
وتعليمه واستماعه واجر المغنية ، وقدوردت رخصة في اباحة اجرها في العرس اذا لم-  
تتكلم بالباطل ولم تلعب بالملاهي ولم تدخل الرجال عليها ، ويحرم اجر النائحة

لحديث المنع من صحة السند والحمل على الكراهة جمعاً بين الأدلة وما ذكره المصنف  
هنا مذهب ابن ادريس ، وابن البراج ، والشيخ في المبسوط (لنا) انه عين طاهرة  
ينتفع بها فجاز بيعها (اما الصغرى) فلما بينا من طهارة المسوخ (واما الكبرى) فلعموم  
قوله تعالى واحل الله البيع (٢) اذا الفقهاء اتفقوا في سائر الاعصار والاصقاع على  
عمومه ولرواية العيص بن القاسم في الصحيح عن ابي عبدالله عليه السلام قال سألت عن الفهود  
وسباع الطير هل يلتمس التجارة فيها قال نعم (٣).

قال دام ظله : وفي جواز بيع لبن الادميات نظر اقر به الجواز .

اقول: وجد القرب اشتماله على منفعة مقصودة عقلاً وشرعاً (ويحتمل) عدمه  
لانه من الفضلات كاللبصاق ، و ايضاً البيع من الامور الشرعية فكلما اورد الشرع فيه  
جواز البيع حكم بجواز بيعه والآفلا ولم يورد الشارع في اجزاء الأدمى المعينة و  
فضلاته جواز البيع بل منع منهما واللبن من احدهما والاقرب عندي جواز بيع اللبن.  
قال دام ظله : وقدوردت رخصة في اباحة اجرها في العرس اذا لم تتكلم  
بالباطل ولم تلعب بالملاهي ولم تدخل الرجال عليها .

اقول: الرخصة ما جاز فعله مع قيام المانع لمعنى اقتضى جوازه بدليل وهي هنا  
كذلك لقيام الدليل على تحريم الغناء والملاهي ودليل الرخصة رواية ابي بصير في

(١) يظهر من القاموس انه والترياق من اسامى الخمر . (٢) البقرة - ٢٧٤ .

(٣) ثل ب ٣٥ خبر ١ من ابواب ما يكتسب به.



بالباطل ويجوز بالحق ، والقمار حرام ، وما يؤخذ به حتى لعب الصبيان بالجوز والخاتم والغش بما يخفى كمزج اللبن بالماء وتدليس الماشطة وتزيين الرجل بالحرام و معونة الظالمين في الظلم وحفظ كتب الضلال ونسخها لغير النقص والحجة ونسخ التورية والانجيل وتعليمهما واخذ الاجرة عليهما وهجاء المؤمنين والغيبة والكذب عليهم و النميمه قوسب المؤمنين ومدح من يستحق الذم وبالعكس والتشبيب بالمرأة المعروفة المؤمنة وتعلم السحر وتعليمه ، وهو كلام يتكلم به او يكتبه او رقية او يعمل شيئاً يؤثر في بدن المسحور او قلبه او عقله من غير مباشرة ، والاقرب انه لاحقيقة له وانما هو تخيل ، وعلى كل تقدير لو استحله قتل ، ويجوز حل السحر بشيء من القرآن او الذكر

الصحيح قال قال ابو عبدالله عليه السلام اجر المغنية التي تغني لزف العرائس ليس به بأس ليست التي يدخل عليها الرجال (١) . وقد اختلف الاصحاب هنا فقال الشيخ في النهاية لا بأس باجر المغنية اذا لم تغن بالباطل ولا تدخل على الرجال ولا يدخل الرجال عليهن ، وقال ابو الصلاح يخرم الغناء كله ، وقال المفيد كسب المغنية حرام واختاره ابن ادريس وهو الاقوى عندي لان هذه الرواية من الاحاد فلا يعارض الدليل المانع لتواتره .

**قال دام ظلّه : والاقرب انه لاحقيقة له وانما هو تخيل .**

**اقول :** المراد بالسحر استحداث الخوارق بمجرد التأثيرات النفسانية ( او بالاستعانة بالفلكيات فقط ) او على سبيل تمزيج القوى السماوية بالقوى الارضية ( او على سبيل الاستعانة بالارواح الساذجة و قد خص اهل المعقول ( الاول ) باسم السحر ) و الثاني ( بدعوة الكواكب ) و الثالث ( بالطلسمات ) و الرابع ( بالعزائم و كل ذلك محرّم في شريعة الاسلام و مستحله كافر ، اما على سبيل الاستعانة بخواص الاجسام السفلية فهو علم الخواص او الاستعانة بالنسب الرياضية وهو علم الحيل و جراً الاثقال وهذان النوعان الاخيران ليسا من السحر .

اذا عرفت ذلك ( فتقول ) اختلف الفقهاء في ان السحر لا بمعنى دعوة الكواكب

(١) تل ب ١٤ خبر ٣ من ابواب ما يكتب به .

او الاقسام لاشيء منه وتعلم الكهانة حرام ، والكاهن هو الذى له رأى (١) من الحسن تأتیه بالاخبار ، ويقتل ما لم يتب ، والتنجم حرام وكذا تعلم النجوم مع اعتقاد تأثيرها فان الكواكب لا تأثير لها قطعاً (هل له) حقيقة (اى تأثير) او تخيل لاحقيقة له بمعنى عدم التأثير ذهب بعضهم الى الاول وآخرون الى الثانى ومأخذ القولين قوله تعالى فيتعلمون منهما ما يفرقون به بين المرء وزوجه وما هم بضارين به من احد الا باذن الله الاية (٢) (احتج) الاولون من هذه الاية بوجهين (ا) انه تعالى ذمهم على تعلم ما يفرقون به فلولم يكن له تأثير لما استحقوا الذم (ب) انه تعالى اسند التفريق اليه اذ الباء للسببية (واحتج) الآخرون منها بقوله تعالى وما هم بضارين به من احد الا باذن الله (٣) ولو كان له تأثير لكانت الضرر به.

وهنا وجوه من الاعتراض (ا) انه نفى الاضرار وهو غير لازم للتأثير فلا يستلزم نفيه تقيه (ب) الفعل بالآلة يتوقف (من حيث) الفاعل على القدرة و الداعى و الارادة (ومن حيث) الفعل على امكانه (ومن حيث) الآلة على كونها صالحة للتأثير فتفى الفعل بالآلة لا يستلزم تفى كون الآلة صالحة للتأثير اذ نفى المجموع لا يستلزم نفى الجزء المعين (ج) انه استثنى بقوله (الا باذن الله) والاستثناء من النفى اثبات فيصير التقدير انه اذا اذن الله صاروا ضارين به وهذا اثبات للتأثير (والجواب) عن الاول انه لو كان مؤثراً فثأثيره اما ان ينحصر فى النفع او فى الضرر او مشترك بينهما ، والاول محال والالكان حسناً ، والثانى والثالث اما ان يكون مكلف ما تمكنا من الاضرار به او لا و الثانى باطل والالم يكن قبيحاً (والاول) اما ان يتوقف التأثير به على اذنه تعالى او لا والثانى باطل بالآية لانه تعالى قد نفى الاضرار به الا باذنه فانحصر الاضرار به فى تقدير اذنه تعالى لكن اذن الله تعالى فيه محال لاستحالة اذنه تعالى بالقبايح وهو ظاهر عندنا واما عند الاشاعرة حيث قالوا بانتفاء الحسن والقبح العقليين

(١) بالتشديد على وزن فعل اى صاحب رأى .



بالاستقلال اولها مدخل فيه ؛ والشعبذة حرام وهي الحركات السريعة جداً بحيث يخفى على الحس الفرق بين الشيء وشبهه لسرعة انتقاله من الشيء الى شبهه ، والقيافة حرام ، ويحرم بيع المصحف بل يباع الجلد والورق ، ولو اشتراه الكافر فالاقرب البطلان ، ويجوز اخذ الاجرة على كتابة القرآن وتحريم السرقة والخيانة وبيعهما ولو وجد عنده سرقة ضمنها الا ان يقيم البيئة بشرائها فيرجع على بايعها مع جهله ولو اشترى به جارية اوضعة فان كان بالعين بطل البيع والا حل له وطى الجارية و عليه وزر المال ولو حجج بهمع وجوب الحج بدونه برئت ذمته الا في الهدى اذا ابتاعه بالعين المغصوبة ، اما لو اشتراه في الذمة جاز ولو طاف اوسعى في الثوب المغصوب او على الدابة المغصوبة بطلا ، والتطيف حرام في الكيل والوزن ، ويحرم الرشاش في الحكم وان حكم على باذله بحق او باطل ( الخامس ) ما يجب على الانسان فعليه يحرم

( فنقول ) الزاماً لهم لو اذن في القبائح لزم اجتماع التقيضين لانه بالاذن يكون حسناً عندهم وبالنهي عنه يكون قبيحاً وفرق بين الاذن و الارادة على قواعدهم فتأثيره في الاضرار موقوف على المحال فيكون محالاً فلا يكون مؤثراً في الاضرار فلو كان مؤثراً لكان في النفع خاصة ويعود القسم الاول ( ومنه ) يظهر الجواب عن الثاني و الثالث ( لا يقال ) يلزم نفى قبحه على قولكم ( لانا ) نقول لا يلزم ذلك لجواز اشتمال هذا الفعل على وجه قبح غير ذلك ولان القبيح اعتقاد تأثيره ( والجواب عن الاحتجاجين الاولين ) اما عن الاول الزامهم من حيث الاعتقاد او من حيث قبح الفعل لاشتماله على وجه قبيح غير ما ذكرنا وعن الثاني انه اسند التأثير اليه في اعتقادهم فتقديره انهم يتعلمون منهم ما يعتقدون انهم يفرقون به بين المرء وزوجه ( واعلم ) ان الحق عندي انه لا تأثير له ولا حقيقة .

قال دام ظله : ولو اشتراه الكافر فالاقرب البطلان .

اقول : يحتمل ضعيفاً الصحة لعدم دلالة النهي في المعاملات على الفساد ( و وجه القرب ) ان النهي في المعاملات اذا لم يتم غرض الشارع في تحريمه الا باطلاً ووجب القول بطلانه مطلقاً

الاجرة عليه كتغسيل الموتى و تكفينهم و دفنهم ، نعم لو اخذ الاجرة على المستحب منها فالاقرب جوازه ، وتحرم الاجرة على الاذان وعلى القضاء ويجوز اخذ الرزق عليهما من بيت المال ويجوز اخذ الاجرة على عقد النكاح والخطبة في الاملاك (١) و يحرم الاجرة على الامامة والشهادة وادائها .

### خاتمة تشتمل على احكام

(١) تلقى الركبان مكروه على رأى ، وهو الخروج الى الركب القاصد الى بلد للشراء منهم من غير شعور منهم بسعر البلد وينعقد ، ومع الغبن الفاحش يتخير المغبون على الفور على رأى ، ولا فرق بين الشراء منهم والبيع عليهم ولا يكره لو وقع اتفاقاً ولا اذا كان الخروج لغير المعاملة ، وحده اربعة فراسخ فان زاد لم يكن تلقياً ، والتجش حرام وهو الزيادة لزيادة من واطاه البايع ، ومع الغبن الفاحش يتخير

قال دام ظله : نعم لو اخذ الاجرة على المستحب منها فالاقرب جوازه .

اقول: اطلق ابن البراج القول بالتحريم لعموم النهى عن اخذ اجرة التغسيل وهو يشمل الواجب والمندوب ( ووجه القرب ) انه فعل سائغ غير واجب فجاز اخذ العوض عليه كغيره من المباحات و كالحج المندوب وللاصل والاقوى عندى ما هو الاقرب عند المصنف .

قال دام ظله : تلقى الركبان مكروه على رأى .

اقول: هذا اختيار الشيخين وقال ابن البراج وابو الصلاح وابن ادریس انه محرم والحق الاول للاصل ( احتج ) الآخرون بما رواه منهل القصاب عن الصادق عليه السلام قال قال لا تتلق ولا تشتري ما يتلقى ولا تأكل منه (٢) (والجواب) انه اعم من التحريم

قال دام ظله: ومع الغبن الفاحش يتخير المغبون على الفور على رأى

اقول: هذا قول الشيخ في المبسوط وابن ادریس كخيار العيب (وقيل) ثلاثة

ايام لانه خيار تدليس فكان خيار المصراة والفرق انه في المصراة للاختبار (وقيل) لا يسقط الا بالاسقاط ورجحه نجم الدين (ابو القاسم-خ) بن سعيد ، وهو الاصح عندى .

(١) اى الاعراس .

(٢) كذب ٣٦ خبر ٢ من ابواب آداب التجارة



المغبون على الفور على رأى (ب) يحرم الاحتكار على رأى وهو حبس الحنطة والشعير والتمر والزبيب والسمن والملح بشرطين ، الاستبقاء للزيادة ، و تعذر غيره فلو استبقاها لحاجته او وجد غيره لم يمنع ، وقيل ان يستبقيا ثلاثة ايام في الغلاء واربعين في الرخص ، ويجبر على البيع لا التسعير على رأى (ج) لو دفع اليه مال ليفرقه في قبيل و كان منهم فان عين اقتصر عليه فان خالف ضمن ، وان اطلق فالاقرب تحريم اخذه منه ، ويجوز ان يدفع الي عياله ان كانوا منهم (د) يجوز اكل ما ينثر في الاعراس

قال دام ظلّه : يحرم الاحتكار على رأى .

اقول: هذا مذهب الصدوق في المقنع وابن البراج وهو الاقوى عندي لقول النبي ﷺ لا يحتكر الطعام الا خاطيء (١) : وقال عليه السلام المحتكر ملعون (٢) وذهب الشيخ في المبسوط والمفيد الى الكراهية للاصل ولقول الصادق عليه السلام يكره ان يحتكر الطعام ويترك الناس ليس لهم طعام (٣) ، والقولان لابي الصلاح في الكافي .

قال دام ظلّه : وقيل ان يستبقيا ثلاثة ايام في الغلاء واربعين في الرخص .

اقول: هذا القول للشيخ الطوسي وابن البراج ، لقول الصادق عليه السلام الحكرة في الخصب اربعون يوماً وفي الشدة والبلاء ثلاثة ايام فمازاد على الاربعين في الخصب فصاحبه ملعون ومازاد في العسرة على ثلاثة ايام فصاحبه ملعون (٤)

قال دام ظلّه : ويجبر على البيع لا التسعير على رأى .

اقول: هذا مذهب الشيخ وابن البراج وابن ادريس لان المقصود هو بذل الطعام للبيع و قال المفيد للسلطان ان يسعرها بما يراه والانتفت الفائدة و اختار المصنف في المختلف وابن حمزة جبره عليه عند التشديد النافي للفائدة والحق البيع عليه حينئذ .

قال دام ظلّه : وان اطلق فالاقرب تحريم اخذه منه .

اقول: هذا مذهب الشيخ في كتاب الوكالة من المبسوط و ابن ادريس في

(١) ثل ب ٢٧ خبر ٨ من ابواب آداب التجارة

(٢) ثل ب ٢٧ خبر ٣ من ابواب آداب التجارة .

(٣) ثل ب ٢٧ خبر ٢ من ابواب آداب التجارة .

(٤) ثل ب ٢٧ خبر ١ من ابواب آداب التجارة .

مع علم الاباحة اما لفظا. او شاهد الحال ويكره انتهابه فان لم يعلم قصد الاباحة حرم (هـ) الولاية من قبل العادل مستحبة وقد يجب اذا الزم او افتقر في الامر بالمعروف والنهي عن المنكر اليها ، وتحرم من الجائر الامع التمكّن من الامر بالمعروف والنهي عن المنكر او مع الاكراه بالخوف على النفس او المال او الاهل او بعض المؤمنين فيجوز حينئذ اعتماد ما يأمره الا القتل الظلم ، و لو خاف ضرراً يسيراً بترك الولاية كره له الولاية حينئذ (و) جوايز الجاير ان علمت غصباً حرمت و تعاد على المالك ان قبضها فان جهله تصدق بهاعنه ولايجوز اعادتها الى الظالم اختياراً ، والذي يأخذه الجائر من الغلات باسم المقاسمة ومن الاموال باسم الخراج عن حق الارض و من الانعام باسم الزكوة يجوز شرائه و اتها به ولايجب اعادته على اصحابه و ان عرفوا (ز) اذا امتزج الحلال بالحرام ولايتميز يصلح اربابه فان جهلهم اخرج خمسه ان جهل المقدار وحل الباقي (ح) لا (يحل) للاجير الخاص العمل لغير من استأجره الا باذنه ويجوز للمطلق (ط) لומר بثمر النخل و الفواكه لا قصداً ، قيل جاز الاكل دون الاخذ : منع احوط ، و لايجوز مع الافساد اجماعاً ولا اخذ شيء منها و لو اذن المالك مطلقاً جاز (ي) يحل ثمن الكفن و ماء تغسيل الميت و اجرة البدرقة (يا) يحرم على الرجل ان يأخذ من مال ولده البالغ شيئاً الا باذنه الا مع الضرورة المخوف معها التلف مع غنائه او اتفاق ولده عليه ولو كان صغيراً او مجنوناً فالولاية

كتاب الزكاة من كتابه لمغايرة الدفع الاخذ ، و لرواية عبدالرحمن بن الحجاج الصحيحة قال سألته عن رجل اعطاه رجل مالاً ليقسمه في محاويع او مساكين وهو محتاج ايأخذ منه لنفسه ولا يعلم قال لا يأخذ منه شيئاً حتى يأذن له صاحبه (١) وذهب الشيخ في النهاية وابن ادريس في كتاب المكاسب الى جواز الاخذ منه .

قال دام ظله : لומר بثمر النخل و الفواكه لا قصداً قيل جاز الاكل دون الاخذ والمنع احوط .

اقول: الاول قول الشيخ و به رواية و الاولى عصمة مال المسلم

(١) تل ب ٨٣ خبر ٣ من ابواب ما يكتسب به .



له فله الاقتراض مع العسر واليسر ويجوز له ان يشتري من مال و لده الصغير لنفسه بضمن المثل فيكون موجبا قابلا وان يقوم جاريته عليه ويطأها حينئذ والاب المعسر تناول من مال ولده الموسر قدر مؤنته ويحرم على الولد ان يأخذ من مال والده شيئا الا باذنه ، ويحرم على الام ان تأخذ من مال ولدها شيئا وبالعكس الامع الاذن ، وليس لها ان تقترض من مال ولدها الصغير ، ويحرم على الزوجة ان تأخذ من مال زوجها بغير اذنه شيئا وان قل ، و يجوز لها ان تأخذ المأنوم وتتصدق به ما لم تجحف الا ان يمنعها فيحرم ، وليس المبنت ولا للاخت ولا للام و لا للامة تناول المأدوم الا مع الاذن ، ويحرم على الزوج ان يأخذ من مال زوجته شيئا الا باذنها و لو دفعت اليه مالا لينتفع به كره له ان يشتري به جارية يطأها الامع الاذن .

### الفصل الثاني في الآداب

يستحب لطالب التجارة ان يتفقه فيها اولا ، والاقالة للمستقيل واعطاء الراجح واخذ الناقص والتسوية وترك الربح للموعد بالاحسان وللمؤمن الا اليسير مع الحاجة و التسامح في البيع والشراء والقضاء والاقتضاء والدعاء عند دخول السوق وسؤال الله ان يبارك له فيما يشتريه و يخير له فيما يبيعه والتكبير والشهادتان عند الشراء ويكره الدخول اولا الى السوق ومدح البايع وذم المشتري و كتمان العيب و اليمين على البيع و السوم بين طلوع الفجر و الشمس و تزيين المتاع (للمشتري خاصة) والبيع في الظلمة والتعرض للكيل والوزن مع عدم المعرفة و الاستحطاط بعد العقد ، و الزيادة وقت النداء والدخول في سوم المؤمن وان يتوكل حاضر لباد ، ونهى النبي ﷺ ( ١ ) عن بيع جبل الحبله وهو البيع بضمن مؤجل الى نتاج نتاج الناقة ، وعن المجرو وهو بيع ما في الارحام ، وعن بيع عسيب الفحل (٢) وهو نطفته ، وعن بيع الملاقيح وهو ما في بطون الامهات و المضامين و هي ما في اصلاب الفحول ، وعن الملامسة وهو ان يبيعه غير مشاهد على انه متي لمسه صح (متن)

(١) المستدرك باب ٧ خبر ٢-٣ - من ابواب عقد البيع.

(٢) البحار - ج ٢٣ من الطبع القديم باب ما نهى عنه من ابواب البيع - وباب بيع الثمار

البيع ، وعن المناذبة و هو ان يقول ان نبدته الى فقد اشترته بكذا ، و عن بيع الحصة وهو ان يقول ارم هذه الحصة فعلى اى ثوب وقعت فهو لك بكذا وقال الشافعي لا يبيع بعضكم على بعض ، ومعناه ان لا يقول الرجل للمشتري فى مدة الخيار انا ابيعك مثل هذه السلعة باقل من الثمن او خيراً منها بالثمن او اقل ، وكذا لا ينبغي ان يقول للبايع فى مدة خياره انا ازيدك فى الثمن وبيع الثلجى باطل و هو المواطاة على الاعتراف بالبيع من غير بيع خوفاً من ظالم .

## المقصد الثانى فى البيع

واركانه ثلاثة الصيغة والمتعاقدان والعيوضان وفيه فصول

**الفصل الاول الصيغة :** البيع انتقال عين مملوكة من شخص الى غيره بعوض مقدر على وجه التراضى ، فلا ينقذ على المنافع ، ولا على ما لا يصح تملكه ، ولا مع خلوه عن العوض ولا مع جهالته ، ولا مع الاكراه ، ولا بد من الصيغة الدالة على الرضا الباطن وهى الايجاب كقوله بعت وشريت وملكت والقبول وهو اشتريت او تملكيت او قبلت ولا تكفى المعاطاة و ان كان فى المحقرات ، ولا الاستيجاب والايجاب و هو ان يقول المشتري معنى فيقول البايع بعتك من غير ان يرد المشتري ولا بد من صيغة الماضى فلو قال اشتر او ابتع او ابيعك لم ينعقدوا قبل ، ولا تكفى الاشارة الا مع العجز ، و فى اشتراط تقديم الايجاب نظر ، ولا بد من التطابق بين

## المقصد الثانى فى البيع

وفيه فصول الفصل الاول الصيغة

قال دام ظلّه : و فى اشتراط تقديم الايجاب نظر .

اقول: ذهب الشيخ فى المبسوط و ابن حمزة و ابن ادريس الى الا اشتراط (لان) القبول اضافة لا يصح تقدمها على احد المضافين (ولاصالة) بقاء الملك على بايعه فلا ينتقل عنه الا بسبب شرعى ولم يثبت كون مثل هذا سبباً شرعياً فيبقى على الاصل ، وذهب ابن البراج الى عدمه كالنكاح ولان الاصل اعتبار الرضا بين المتبايعين والالفاظ



الايجاب والقبول فلو قال بعثك هذين بالف فقال قبلت احدهما بخمسائة او قبلت نصفهما بنصف الثمن او قال بعثكما هذا بالف فقال احدهما قبلت نصفه بنصف الثمن لم يقع ولوقبض المشتري بالعقد الفاسد لم يملك وضمن .

## الفصل الثاني المتعاقدان

ويشترط فيهما البلوغ والاختيار والقصد، فلا عبرة بعقد الصبي وان بلغ عشرين ولا المجنون سواء اذن لهما الولي اولا . ولا المغمى عليه، ولا المكره ولا السكران والغافل والنائم والهازل سواء رضى كل منهم بما فعله بعد زوال عذره او لا الا المكره فان عقده يتقذ لورضى بعد الاختيار ولا يشترط اسلامهما نعم يشترط اسلام المشتري اذا اشترى مسلماً الآباه ومن ينعق عليه او اذا اشترى مصحفاً وهل يصح له ارتهان المسلم او استيجاره

دالة عليه فلا عبرة بالترتيب ( والجواب ) الفارق في النكاح حياء المرءة المانع من تقديم الايجاب ، والرضا وحده غير كاف ، والاقوى انه لا يصح تقديم القبول .

## الفصل الثاني المتعاقدان

قال دام ظلّه : وهل يصح له ارتهان المسلم او استيجاره الاقرب المنع .

اقول: وجه القرب انهما سبيلان و كل سبيل للكافر منقى عن المسلم لقوله تعالى و لن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا (١) و النكرة المنقية للعموم ( ويحتمل ) الصحة لان الاستيجار عبارة عن ثبوت عمل في ذمة المسلم مستحق للكافر وذمة المسلم قابلة للاشتغال بما يستحقه الكافر والمسلم كالدين فان طريقهما واحد ولم يتقل عن الامة فرق بينهما والرهن تسليط على استيفاء دينه من ثمنه فلا يستلزم ثبوت السبيل عليه اذ بيع المسلم لاجل الكافر يصح و استيفاء دينه من دراهم حصلت من ثمن المسلم غير ممنوع منه ، والاقوى عندى المنع فى المسئلتين لان الرهن يستلزم قبض المرتهن اما الاشتراطه كمذهب بعض اولجوازه بالمعنى الاعم والقبض يد ولا تثبت للكافر على المسام و كذا الاستيجار .

الاقرب المنع ، والاقرب جواز الايداع له والاعارة عنده، ولو اسلم عبد الذمي طولب ببيعه او عتقه ويملك الثمن والكسب المتجدد قبل بيعه او عتقه فلو باعه من مسلم بثوب ووجد في الثمن عيباً جازله رد الثمن ، وهل يسترد العبد او القيمة فيه نظر ينشأ (من) كون الاسترداد تملكاً للمسلم اختياراً (ومن) كون الرد بالعيب موضوعاً على القهر كالارث (فعلى الاول) تسترد القيمة كالهالك (وعلى الثاني) يجبره الحاكم على بيعه ثانياً ، وكذا البحث لو وجد المشتري به عيباً وبأى وجه ازال الملك من البيع والعق والهبه حصل الغرض ولا يكفي الرهن والاجارة والتزويج والكتابة المشروطة اما المطلقة فالاقرب الحاقها بالبيع لقطع السلطنة عنه ، ولا يكفي الحيلولة ،

**قال دام ظله : والاقرب جواز الايداع له والاعارة عنده .**

**اقول:** وجه القرب ان الايداع محافظة وامانة وقطع لتسلط المستودع فان المستودع ليس له الا المحافظة العارية لا تقتضى استحقاق رقبته ولا منفعته بل يقتضى اباحة العمل وعمل المسلم للكافر بغير عوض جائز (ويحتمل) المنع لانه اثبات يدعى المسلم وهو سبيل ممنوع منه ، والاقوى عندي عدم الجواز في المسئلتين ( لان الرهن يستلزم قبض المرتبهن اما الاشرطه كمنهه بعض او جوازه بالمعنى الاعم والقبض يد ولاتثبت للكافر على المسلم وكذا الاستيجار - خ ) .

**قال دام ظله:** وهل يسترد العبد او القيمة فيه نظر ينشأ من كون الاسترداد تملكاً للمسلم اختياراً ومن كون الرد بالعيب موضوعاً على القهر كالارث (الى قوله) وكذا البحث لو وجد المشتري به عيباً .

**اقول:** قد ذكر المصنف الوجيهين ، والاقوى عندي ان الكافر اذا اسلم يباع على سيده من مسلم لانه قد زال ملك السيد عنه وبقي له حق استيفاء ثمنه في رقبته لابعنى انه يملكه لان الملك سبيل وهو منقضى لعموم الاية فهذا البيع بالنسبة الى الكافر استنقاذ والى المشتري كالبيع وهذا حكم المسئلتين .

**قال دام ظله :** اما المطلقة فالاقرب الحاقها بالبيع لقطع السلطنة عنه .

**اقول:** الاقوى عندي عدم لان المكاتب مملوك لانه لومات قبل اداء المال



ولو اسلمت ام ولده لم يجبر على العتق لانه تخسيرو في البيع نظر، فإن منعناه استكتب بعد الحيلولة في يد الغير ولو امتنع الكافر من البيع حيث يؤمر باع الحاكم بضمن المثل فان لم يجد راغباً صبر حتى يوجد فتثبت الحيلولة ولو مات قبل بيعه فان ورثه الكافر فتحكمه كالمورث والآستقر ملكه وهل يباع الطفل باسلام ابيه الحرا والعبد لغير اخذ مولاه جميع ماله وحكمنا انه مات رقاً .

قال دام ظله : ولو اسلمت ام ولده لم يجبر على العتق لانه تخسير وفي البيع نظر .

اقول: وجه النظر تعارض مقتضى البيع وسبب تحريره ولا يمكن اثباتهما ولا رفعهما لان رفع كل واحد انما هو لبثوث الاخر فيلزم ثبوتهما هذا خلف . والاقوى عندي وجوب دفع القيمة من الزكوة او من بيت المال ومع عدمهما يجب عقوبتهما قال دام ظله : وهل يباع الطفل باسلام ابيه الحرا والعبد لغير ماله اشكال واسلام الجدا اقوى اشكالا .

اقول: يحتمل الاجبار على البيع في الاول لان الولد صار مسلماً لقوله بالتبليغ كل مولود يولد على الفطرة فانما ابواه يهودانه وينصرانه ويمجسانه : (١) حصر سبب كفر الولد في كفر ابويه لان «انما» يفيد الحصر فهذا الولد اما ان يكون تابعاً لابويه في الاسلام والكفر او لا و اينما كان ثبت المطلوب لانقضاء السبب في الاول وانقضاء السببية في الثاني وبقاء الملك سبيل قطعاً وهو متقى بالاية فيجبر على البيع (ويحتمل) عدمه لان الالفاظ انما تحمل على الحقيقة عند الاطلاق والنص انما ورد على بيع عبد الكافر اذا اسلم والتابع في الاسلام ليس مسلماً حقيقة بل انما يجري عليه اكثر احكام المسلمين والمسلم حقيقة انما هو المباشر للاسلام لقوله تعالى انما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله واذا كانوا معه على امر جامع لم يذهبوا حتى يستأذنه (٢) وهذا انما يصدق في المباشر «انما» للحصر ولصاله

مالكة اشكال ، واسلام الجد اقوى اشكالا ، وليس للمملوك ان يبيع او يشتري الا باذن مولاه ، فان وكله غيره في شراء نفسه من مولاه صح على رأى ، و يشترط كون البايع مالكا او وليا عنه كالاب والجد له والحاكم و امينه والوصى او و كيلا فبيع الفضولى موقوف على الاجازة على رأى ، وكذا الغاصب وان كثرت تصرفاته فى الثمن بان

بقاء الملك ، واما كون الاشكال فى اسلام الجد اقوى ، فلوجود الاشكال فى تبعيته حال حريتهما فى الاسلام فمع افتراقهما فى الملك يكون اقوى اشكالا ، ولاستلزام القول بعدم اجباره مع اسلام الاب القول بعدم اجباره مع اسلام الجد لان تبعيته للمجد اضعف ومع القول باجباره مع اسلام الاب ففى اجباره مع اسلام الجد مع وجود الاب اشكال لان فى تبعيته للمجد مع وجود الاب اشكالا وذن حيث انه اشرف الطرفين اعنى طرف الابوة ومن حيث استلزام ترجيح المجاز على الحقيقة مع انتفاء القرينة ولاستلزامه استعمال اللفظ المطلق الخالى عن القرينة فى مجموع الحقيقة والمجاز .  
قال دام ظله : فان وكله غيره فى شراء نفسه من مولاه صح على رأى .

اقول: قال الشيخ فى المبسوط قيل فيه وجهان ( احدعما ) يصح كما لو وكله فى شراء عبد آخر باذن سيده (والثانى) لا يصح لان يد العبد يد السيد و اجابه وقبوله باذنه بمنزلة اجاب السيد وقبوله فاذا كان كذلك و اوجب له سيده وقبل هو حصار كأن السيد هو الموجب والقابل للبيع وذلك لا يصح قال والاول اقوى ، وقال ابن البراج الاقوى عندي انه لا يصح الا ان يأذن له سيده فى ذلك فان لم يأذن فيه لم يصح (احتج) المصنف بان يبيع مولاه رضامنه بالتوكيل وهو الاقوى عندي

قال دام ظله : فبيع الفضولى موقوف على الاجازة على رأى .

اقول: هذا اختيار الشيخ فى النهاية والمفيد وابن الجنيد وابن حمزة وقال الشيخ فى المبسوط والخلاف يبطل من رأس وتابعه ابن ادريس (احتج) الاولون بانه صلى الله عليه وسلم دفع دينارا الى عروة البارقي ليشتري به شاة فاشترى به شاتين فباع احديهما بدينار وجاء بشاة ودينار فقال النبي صلى الله عليه وسلم بارك الله لك فى صفقة يمينك (١) ووجه الاستدلال انه باع

(١) المستدرک باب ١٨ من ابواب عقد البيع وفى آخره : ولقد كنت اقوم بالكناسة او قال

بالكوفة فاربح فى اليوم اربعين الفاً انتهى وكانه اشارة الى بيان تأييد دعائه (ص) فى حق عروة



يباع الغصب ويتصرف في ثمنه مرة بعد اخرى وللمالك تتبع العقود و رعاية مصلحته ،

الشاة الثانية من غير اذن النبي ﷺ ثم انه ﷺ اجازه (احتج) الاخرون بقول النبي ﷺ لحكيم بن حزام لا تتبع ماليس عندك (١) ولبطالان بيع الأبق لتعذر التسليم و هو شرط فيبيع الما ملك فيه ولا قدرة على تسليمه اولي لفقد السبب والشرط ، والاقوى عندي البطلان، لقوله ﷺ ولا يبيع الا فيما يملك (٢) والحقيقة نفى اصل البيع الشرعى فتنفى الصحة ، واقرب المجازات نفى الصحة واما كان يحقق البطلان ولقبح التصرف في مال الغير بغير اذنه عقلا ، ولان جواز التصرف بالعقود من توابع الملك وليس اعم منه ومعلول له ولا يجوز وجود التابع الذي ليس باعم بغير متبوعه وكذا المعلول لا يجوز وجوده بدون العلة .

قال دام ظله : و للمالك تتبع العقود و رعاية مصلحته و مع علم المشتري اشكال .

اقول: هذه المسئلة مبنية على المسئلة السابقة و متفرعة عليها (فعلى بطلان) بيع الفضولي من اصله فيبيع الغاصب اولي بالبطلان (وعلى القول) بوقوف بيع الفضولي على اجازة المالك فالأكثر على انه كذلك في الغاصب مع جهل المشتري اذ الشرط عنده في اعتبار الصيغة شرعاً بالنظر الى الفاعل كونه مكلفاً مختاراً رشيداً قاصداً لها و لمعناها وزاد بعضهم عدم مسبقيتها بنهى المالك لا غير ومعنى اعتبارها صلاحيتها للتأثير بالفعل عند اجتماع الشرائط واجازة المالك سبب لسببية الصيغة للتأثير بالفعل ويزيد هنا تتبع المالك العقود الكثيرة بالنقض والابطال و رعاية مصلحته و يبني على ذلك اذ اربح الغاصب في المال المغصوب هل يكون الربح له اول للمالك (فتقول) ان كان المشتري جاهلا فللمالك تتبع العقود والابطال و رعاية مصلحته والربح له في سلسلتي الثمن والمثمن واما ان كان المشتري عالماً بالغصب ( فعلى قول ) الاصحاب ان المشتري اذ ارجع عليه بالسلعة لا يرجع على الغاصب بالثمن مع وجود عينه فيكون قد ملكه الغاصب مجاناً لانه بالتسليم الى الغاصب ليس للمشتري استعادته من الغاصب بعد اخذ المالك العين المغصوبة بنص الاصحاب فقبله اولي ان لا يكون له و المالك

(١) صحيح الترمذي باب ما جاء في كراهية بيع ماليس عندك وسنن ابي داود باب في الرجل

يبيع ماليس عنده . (٢) المستدرک ب ١ خبر ٣ من ابواب عقد البيع .

ومع علم المشتري اشكال ، والاقرب اشتراط كون العقد له مجيز في الحال ، فلو باع مال الطفل فبلغ واجاز لم ينفذ على اشكال وكذا لو باع مال غيره ثم ملكه واجاز ، قبل الاجازة لا يملك الثمن لان الحق ان الاجازة شرط او سبب فلولم يكن للغاصب لكان ملكاً بلا مالك وهو محال فيكون قد سبق ملك الغاصب الثمن على سبب ملك المالك له فاذا نقل الثمن عن ملكه لم يكن للمالك ابطاله ويكون ما يشتري الغاصب بالثمن له وربحه له وليس للمالك اخذه لانه ملك الغاصب (وعلى القول) بأن اجازة المالك كاشفة فاذا اجازه كان له (ويحتمل) ان يقال لمالك العين حق تعلق بالثمن فان له اجازة البيع واخذ الثمن وحقه مقدم على حق الغاصب بدفع المشتري و لان الغاصب يؤخذ باخس (باخسر-خ) احواله واشقها عليه و المالك باجود احواله (فالتحقيق) ان نقول في سلسلة الثمن مع علم المشتري الاول للمالك اخذ عينه فينسخ جميع العقود المترتبة عليها وله اجازة اى العقود اراد فان اجاز عقداً صح ما بعده وبطل ما قبله وكان له ثمنه ان كان المشتري جاهلاً او عالمياً على احد الاحتمالين فيبطل جميع العقود بعده في سلسلة الثمن و الفرق بينه وبين المثلث انه اذا اجاز عقداً فقد خرج المثلث عن ملكه الى ملك المشتري فصحت تصرفاته فيه ودخل الثمن في ملك المجيز فبطل تصرف غيره فيه والاصح عندي انه مع وجود عين الثمن للمشتري العالم اخذه ومع التلف ليس له الرجوع به.

قال دام ظله : والاقرب اشتراط كون العقد له مجيز في الحال فلو باع مال الطفل فبلغ و اجاز لم ينفذ على اشكال وكذا لو باع مال غيره ثم ملكه واجاز .

اقول: هنامسئلتان :

الاولى هل يشترط ثبوت المجيز لعقد الفضولي في الحال يحتمل ذلك و يتنى على مقدمات (١) معنى صحة بيع الفضولي قبل الاجازة امكان ترتب اثره عليه امكاناً قريباً بمعنى اقرب المراتب من مراتب الامكان الاستعدادى لانه عبارة عن



وفي وقت الانتقال اشكال فيترتب النماء.

اجتماع الشرائط فاذا بقي من شرائط بيع الفضولي شرط واحد وهو اجازة المالك او عليه و كان حصولها ممكناً امكاناً قريباً ايضاً حكم بصحة بيع الفضولي او صلاحيته لان يترتب عليه الاثر حال وقوعه ( ب ) كل آن يمتنع وقوع الشرط فيه يمتنع وقوع المشروط فيه ( ج ) البيع اذا بطل في وقت بطل دائماً فحال عدم المجيز يمتنع ترتب اثره ولا يصح لترتب الاثر عليه فلا يحصل معنى الصحة بل معنى البطلان واذا بطل لم يمكن ان يترتب صحته ( ويحتمل ) عدم الاشتراط لانه لا يشترط اقتران الاجازة بالعقد بل يجوز تأخيرها زماناً طويلاً فلا يسلم اشتراط الاستعداد القريب ( واعلم ) ان هذا الفرع يناتى على مذهب الاشاعرة واما على قولنا ففي صورة واحدة وهي بيع مال الطفل على خلاف المصلحة او الشراء له .

**المسئلة الثانية** اذا باع مال غيره ثم ملكه ( يحتمل ) الصحة لان اجازة المالك موجبة لصحة فعل المباشر فملكه ابلغ ولان عقد الفضولي سبب صالح للتأثير عند وجود الشرط وقد تحقق ولزوال المانع ( وهل ) يتوقف على اجازته اشكال من حيث ان الرضا الاول لم يكن معتبراً لانه لم يكن مال كماً و من حيث تحقق شرط اعتباره ( و يحتمل ) البطلان لتضاد ملكي شخصين لشيء واحد بعينه وقد تحقق احدا الضدين فينتفى الاخر ( والتحقيق ) انه ان قلنا بصحة بيع الفضولي صح البيع هنا من غير توقف على اجازة البايع .

**قال دام ظلّه :** وفي وقت الانتقال اشكال فيترتب النماء .

**اقول :** على تقدير صحة بيع الفضولي فانه اذا اجازاه المالك صح البيع وملك المشتري ( فنقول ) اي وقت يحصل الانتقال الى المشتري ، يحتمل حال البيع ، و يحتمل وقت الاجازة ومنشأ الخلاف ان الاجازة هل هي كاشفة او جزء من السبب او شرط ( فعلى الاول ) يتحقق الاول والثاني على الثاني ، ثم اختلف الفقهاء في كونها كاشفة او جزءاً او شرطاً على قولين ( احتج ) القائلون بكونها كاشفة بانه لولاه لزم تأثير المهدوم في الموجود لان العقد حالها عدم و لان الشرط لا بد وان يكون حال

ولوباع مال ابيه بظن الحيوة وانه فضولى فبان ميتاً-أحيئذ وان المبيع ملكه فالوجه الصحة ، ولا يكفى فى الاجازة السكوت مع العلم ولا مع حضور العقد ولوفسخ العقد رجع على المشتري بالعين ويرجع المشتري على البايع بما دفعه ثمناً وبما اغترمه من نفقة او عوض عن اجرة او نماء مع جهله او ادعاء البايع اذن المالك . وان لم يكن كذلك لم يرجع بما اغترم ولا بالثمن مع علم الغصب الا ان يكون الثمن باقياً فالاقوى الرجوع به ولا يبطل رجوع المشتري

وجود السبب لاحال عدمه لامتناع تأثير المعدوم فى الامر الوجودى ( واجب ) بانه يلزم صحة تصرف الغير فى ملك غيره بغير اذنه لان قبل الاجازة صح السبب ومعنى صحة السبب ترتب اثره عليه فيكون فعل غير المالك كفعل المالك وهو قبيح عقلاً ( واحتج القائلون ) بالثانى بان الاجازة اما سبب او شرط فى قبول المحل او فى فعل الفاعل والمسبب لا يتقدم على السبب ولا المشروط على الشرط والاخير هو الوجود ان قلنا بصحة بيع الفضولى ، ومنعه عندي اشبه ويتفرع النماء بمعنى انه لو حصل نماء بعد العقد قبل الاجازة فان قلنا بالانتقال وقت العقد فهو للمشتري و الا فهو للبائع .

قال دام ظله : ولوباع مال ابيه بظن الحياة وانه فضولى فبان ميتاًحيئذ وان المبيع ملكه فالوجه الصحة .

اقول: المراد بالصحة هنا اللزوم ووجه الصحة انه تصرف من اهله فى محله ( ويحتمل ) وقوفه على اجازته لانه لم يقصد البيع اللازم بل الموقوف على اجازة متجددة من الاب او من يقوم مقامه ولما اعتبر القصد فى اصل البيع ففى احواله اولى ( ويحتمل ) البطلان لانه انما قصد نقل الملك عن الاب لاعنه ولانه و ان كان منجزاً فى الصورة فهو فى المعنى معلق والتقدير ان مات مورثى فقد بعته ولانه كالعابث عند مباشرة العقد لاعتقاده ان المبيع لغيره .

قال دام ظله : الا ان يكون الثمن باقياً فالاقوى الرجوع به .

اقول: اذا باع الغاصب العين المغصوبة واقبض العين وقبض الثمن فاخذ المالك المغصوب منه العين فان كان المشتري جاهلاً رجع بالثمن اجمعاً و ان كان



الجاهل بادعاء الملكية للبايع لانه بنى على الظاهر ، ولوتلفت العين في يدالمشترى كان للمالك الرجوع على من شاء منهما بالقيمة ان لم يجز البيع فان رجع على المشتري الجاهل ففي رجوعه على البايع بالزيادة على الثمن اشكال ، ولو باع ملكه وملك غيره صفقة صح فيما يملك ووقف الآخر على اجازة المالك فان اجازتقذالبيع وقسط الثمن عليهما بنسبة المالين بان يقو ما جميعاً ثم يقو ما احدهما اذا كان من ذوات القيم وان كان من ذوات الامثال قسط على الاجزاء سواء اتحدت العين او تكثرت ولو فسخ تخيرالمشترى في فسح المملوك والامضاء فيرجع من الثمن بقسط غيره ولو باع مالك النصف النصف انصرف الى نصيبه ويحتمل الاشاعة فيقف في نصف نصيب الاخر على الاجازة ، اما الاقرار فيبنى على الاشاعة قطعاً فلو قال نصف

عالمنا اطلق الاصحاب القول بانه لا يرجع على الغاصب بالثمن واختار المصنف الرجوع مع بقاء العين لانه لم يوجد عقداقل مملك اذ لم يوجد سوى هذا البيع وهو باطل ولم يوجد سوى ذلك من الاسباب الناقلة فقد وجد عين ماله فهو احق بها و الاقرب عندي ما هو الاقرب عندالمصنف .

**قال دامظله : فان رجع على المشتري الجاهل ففي رجوعه على البايع بالزيادة على الثمن اشكال .**

**اقول:** ينشأ من غرور البايع له كما لو قدم طعام المالك الجاهل اليه (ومن) حصول التلف في يده والشراء علة الضمان بخلاف الاباحة .

**قال دامظله : ولو باع مالك النصف النصف انصرف الى نصيبه ويحتمل الاشاعة فيقف في نصف نصيب الاخر على الاجازة .**

**اقول:** لان الاصل في البيع اللزوم ولهذا يحكم به عند الاطلاق وعدم العلم بالموانع وانما يتخلف عنه لعارض معروف ولم يوجد ولانه لو قال بعتك غانماً وهو اسم مشترك بين عبده و عبد غيره حمل على عبده اجماعاً فكذا في المتواطى وهو الاقوى عندي(ووجه) الاشاعة ان المبيع صالح لملكه وملك غيره ولهذا يقبل التقييد لكل منهما و لفظ النصف اذا اطلق يحمل على الاشاعة و لم يجعل الشارع صحة

الدار لك او قال مع ذلك ونصفه الاخرلى ولشريكى فكذبه الشريك فللمقر له ثلثا ما فى يده ولو قال والنصف الاخرلى او الدار بينى وبينك نصفان اخذ نصف ما فى يده ولو ضم الى المملوك حراً او خمرأ او خنزيراً صح فى المملوك وبطل فى الباقي ويقسط الثمن على المملوك وعلى الحر لو كان مملوكاً وعلى قيمة الخمر عند مستحليه، ولو باع جملة الثمرة وفيها عشر الصدقة صح فيما يخصه دون حصة الفقراء الامع الضمان، ولو باع اربعين شاة وفيها الزكوة مع عدم الضمان لم يصح فى نصيبه اذ ثمن حصته مجهول على اشكال، ولو باع اثنان عبيدين غير مشتركين صفقة قسط الثمن على

التصرف قرينة فى المجازات والمشاركات والاقرار بينى على الاشاعة قطعاً ( لان ) الاقرار يشترط فيه عدم ملكية المقر به للمقر ( ولانه ) اخبار عن ان النصف ملك للمقر له وهو كما يكون عن ملكه ظاهراً فقديكون عن ملك غيره ظاهراً .

قال دام ظلّه : ولو باع اربعين شاة وفيها الزكوة مع عدم الضمان لم يصح

فى نصيبه اذ ثمن حصته مجهول على اشكال .

اقول : ينشأ من ان الشاة الواجبة فى اربعين هل هى واحدة لابعيها ام فى الجميع

على سبيل الاشاعة ( يحتمل ) الاول لانه مع تلف النصاب الا واحدة مع سبق امكان الاداء والتفريط يأخذها الساعى لا بدلا و عدم ضمان الحيوان بالمثل ( و لتخير ) المالك فى التعيين فايها اخرج كانتهى الواجبة لا بدلا اجماعاً ( ولانه ) مع منع المالك والتساوى يتخير الساعى ايها اخذ كانت هى الواجبة لا بدلا ( ويحتمل ) الثانى لتعلق كل جزء منها بواحدة من النصاب ولهذا يقسط على المراض و الصحاح فاذا تلف من النصاب بغير تفريط شىء سقط بالحساب ( ولان ) محل الوجوب اما كل واحد او واحد بعينه او لا بعينه او المجموع والكل باطل الا الاخير ( اما ) الاولان فظاهر ( واما ) الثالث فلان الوجوب امر معين لا يحل المبهم ولانه غير موجود خارجاً اذ كل موجود خارجاً شخص فتعين الاخير ( فاما ) ان يكون كل واحد محلاً لوجوب جزء منها ( او لا ) والثانى باطل والا لم يكن المجموع محلاً للوجوب اذ كل واحد ليس محلاً لوجوب الشاة ولا لوجوب جزء منها والمجموع هنا ليس الاعبارة عن شىء مع شىء فقط فتعين



القيمتين اتفقتا او اختلفتا وللاب والجدله ولاية التصرف ، مادام الولد غير رشيد فان بلغ ورشد زالت ولايتهما عنه ولهما ان يتوليا طرفي العقد والحاكم وامينه انما يليان المحجور عليه لصغر او جنون او فلس او سفه او الغايب الوصي انما ينفذ تصرفه بعد الموت مع صغر الموصى عليه او جنونه وله ان يقترض مع الملائمة وان يقوم على نفسه والوكيل يمضى تصرفه مادام الموكل حياً جازياً التصرف فلومات او جن او اغمى عليه زالت الولاية ، وله ان يتولى طرفي العقد مع الاعلام على رأى ، وكذا الوصي يتولاهما وانما يصح بيع من له الولاية مع المصلحة للمولى عليه ولو اتفق عقد الوكيلين على الجمع والتفريق في الزمان بطلا و لوسبق احدهما صح خاصة ويحتمل التنصيف في الاول

الاول وهو المطلوب (فعلى الاول) يكون الثمن مجهولاً اذ الاجزاء مختلفة فالثمن يقسّم على قيمة ما يأخذه الساعي وقيمة ما يبقى و الذي يأخذه او الواحد لا بعينه قيمته مجهولة لا بتعين الا بعد تعيينه فيكون ثمن حصته مجهولاً حال البيع ( و على الثاني) لا يكون مجهولاً .

**قال دامظله : و له ان يتولى طرفي العقد مع الاعلام على رأى .**

**اقول:** قال الشيخ في المبسوط والخلاف لا يجوز ذلك نعم لو وكله على ذلك صح - وذهب ابو الصلاح الى الجواز مطلقاً والكراهية مع عدم الاعلام ، وذهب ابن الجنيد الى المنع ولم يقيد بالاعلام وعدمه ، وقال الشيخ في النهاية جميع من يبيع مال غيره ستة نفس: الاب ، والجد ، ووصيهما ، والحاكم ، وامينه ، والوكيل ، ولا يصح ان يبيع المال الذي في يده من نفسه الا لاثنين الاب والجد ولا يصح لغيرهما و تبعه ابن ادريس ، والحق الجواز في ذلك كله ولا تضاد بين الوصفين لاختلاف الاعتبارين .

**قال دامظله : ويحتمل التنصيف في الاول في تخير ان .**

**اقول:** اذا باع كل من وكيلى المالك المبيع على شخص آخر غير من باعه الآخر عليه واتفق العقدان في الزمان فالاقوى بطلان العقدتين (لتضادهما) واستحالة اجتماع الضدين والترجيح من غير مرجح فلا يقدم احدهما على الاخر (ولاقتضاء) كل منهما انزال الآخر فيقتضى كل منهما زوال سببية الاخر فيبطل تأثيره (ووجه) التنصيف انه

فيتخيران ، ولو باعا على شخص وو كيله او على و كيله دفعة فان اتفق الثمن جنساً  
وقدر أصح ، والا فالاقرب البطلان ولو اختلف الخيار فالاقرب مساواته لاختلاف الثمن  
الان يجعلاه مشتركا بينهما

يستحيل تقديم احدهما في الكل وابطال ثبوت احدا المتنافيين بوجود الاخر يستلزم  
وجوده فلو بطلا لوجدا واثرا وهو محال لاستلزامه اجتماع الضدين فوجه الجمع  
التنصيف كالتداعي .

قال دام ظله : ولو باعاه على شخص وو كيله او على و كيله دفعة فان  
اتفق الثمن جنسا وقدر أصح والا فالاقرب البطلان ولو اختلف الخيار فالاقرب  
مساواته لاختلاف الثمن الان يجعلاه مشتركا بينهما .

اقول: هنا مسألتان (ا) اذا باعاه على شخص وو كيله دفعة (فان) اتفق الثمن  
جنساً وقدرأ والخيار صح البيع لاقتضائهما شيئاً واحداً فلاتضاد في الاثرين ولا يلزم  
اجتماع المؤثرين على معلول واحد شخصي لان الاسباب الشرعية من باب العلامات  
(ولو) قلنا بانه مناسب مؤثر حقيقة كمقالة جمهور المعتزلة (فالمؤثر) الكلي ، لا  
كل واحد ولا الشخصي الواحد وان اختلف الثمن جنساً تضادا لتضاد اثريهما فان  
قلنا بالتنصيف مع تغير المشتري فهنا اولي هذا مع اتفاقهما في مصلحة الموكل ولو  
كان احدهما اصلح فهو اولي في الجميع (وان) اختلف الثمنان في القدر احتمل مع ما  
تقدم ثالث وهو وقوعه بالاكثر فان مع بذل الاكثر لا يجوز بيعه بالاقبل و لو نص  
الموكل على تجويز بيعه لكل منهما بالاقبل مع بذل الاكثر وساوى الاقل القيمة  
فالاتحتمالان كما تقدم والاصح البطلان عندي .

(ب) لو اختلف الخيار فان كان الخيار الازيد مشتركا بينهما او مختصاً بالموكل  
صح البيع لعدم التضاد وان اختص الازيد بمن شرطه قال المصنف فالاقرب  
مساواته لاختلاف الثمن لتضاد الاثرين وتنافي اللازمين فيتنافى المؤثران والملزومان  
ولان الخيار له مدخل في الثمن (ويحتمل) عدم مساواته لاختلاف الثمن فيظهر القول  
بالصحة فيحتمل ثبوت الخيار للازيد لاقتضاء العقد اياه و العقد الاخر لا ينافيه فان



## الفصل الثالث العوضان

وشرط المعقود عليه الطهارة فعلا او قوة وصلاحيته للتملك فلا يقع العقد على حبة حنطة لقلته والمغايرة للمتعاقدين، فلو باعه نفسه فالأقرب البطلان وان كان الثمن مؤجلا بخلاف

عدم الزائد المقتضى له عدم اشتراطه في عقد صحيح يقتضيه وكذا عدم الخيار وهو منتف هنا لثبوت العقد المقتضى للزيادة فمقتضى العقد الآخر عدم اقتضائه للزائد لاننى الزائد (ويحتمل) ثبوت الأقل لان له الزام العقد الناقل للملك عن الموكل لانه التقدير وقد الزمه، والأقوى عندي مساواته لاختلاف الثمن.

## الفصل الثالث العوضان

قال دام ظلّه : والمغايرة للمتعاقدين فلو باعه نفسه فالأقرب البطلان و ان كان الثمن مؤجلا.

اقول: شرط المعقود عليه اعنى المبيع والثمن مغايرته للمتعاقدين و يذكر فيه مسئلتان (احديهما) ذكرها هنا وهو انه لا يصح ان يكون المعقود عليه اعنى المملوك الذى ينتقل بالبيع من مالك الى مالك احدهما بل يجب ان يكون مغايراً للمنتقل عنه واليه اما مغايرته للمنتقل عنه فقطعية اجماعية فانه لا يعقل انتقال شيء من نفسه الى غيره والنزاع فى العكس ، وهو انه هل يمكن انتقال مملوك من غيره الى نفسه كما لو باع العبد على نفسه بحيث يكون هو المبيع وهو المشتري المنتقل اليه الملك فالأكثر على امتناعه قال المحققون لإستحالة اضافة الشيء الى نفسه بل له لاشترط الاضافة بتغاير المضافين (ولان) المملوك لا يصح ان يملك فشرط صحة التملك الحرية وشرط صحة البيع صحة تملك المشتري فالحرية متقدمة على صحة البيع بالذات فلوصح البيع لكانت الحرية معلولة لصحة البيع فيتأخر الحرية عنها بالذات فيلزم الدور، (وقال) جماعة غير محققين من الفقهاء انما لم يصح لعدم ملك العبد الثمن وبين انتقال الثمن والمثمن معية ذاتية ، والتجأ آخرون منهم الى صحته مع كون الثمن مؤجلا فانه لا يستحق الأبعد حرينه وهى بالعقد ثابتة فلا استحالة و اليه اشار المصنف بقوله (و ان كان الثمن مؤجلا) وابطل رحمه الله هذا القول (بان) العلة ما تقدم فلا مدخل للاجل

الكتابة والانتفاع به، فلا يصح على ما سقط الشرع منقعه كآلات الملاهي ولا على ما لا منفعة له كرطوبات الانسان وشعره وظفره عدا اللبن، والقدرة على التسليم فلا يصح بيع الطير في الهواء اذالم تقض عادته بعوده ولا السمك في الماء الا ان يكون محصوراً ولا الا ببق منقراً الأعلى من هوفى يده، والعلم فلا يصح بيع المجهول ولا الشراء به ولا تكفى المشاهدة في المكيل والموزون والمعدود سواء كان عوضاً او ثمناً بل لا بد من الاعتبار باحدها ولا يكفي الاعتبار بمكيال مجهول ولو تعذر كيله او وزنه او عدده اعتروءاء واخذ الباقي بحسابه، وتكفى المشاهدة في الارض والثوب وان لم يذرعاً ولو عرف احدهما الكيل والوزن واخبر الاخر صرح فان نقص اوزاد تخير المغبون، ولو كان المراد الطعام او الريح افتقر الى معرفته بالذوق او الشم ويجوز شرائه من دونهما بالوصف فان طابق صح والاختير، والاقرب صحة بيعه من غير اختبار ولا وصف بناء على الاصل من السلامة فان خرج معيباً فله الارش ان تصرف والا فالارش والرد،

فيه- (وبان) المؤجل يستحق بالحلول المطالبة لكن يملك حال البيع و تمليكه موقوف على ملكه وملكه على حريره فالدور لازم، وقال بعضهم يصح البيع كالكتابة فان الكتابة معاوضة مع العبد برقبته فاذا صحت صح البيع وكما يعتذرون ثمة فهو هنا ثابت وهذا وجه الاحتمال (واجيب) بان الكتابة تقتضى العتق عند اداء مال لا المعاوضة والاقوى عندي ما هو الاقرب عند المصنف.

قال دام ظله : والاقرب صحة بيعه من غير اختبار ولا وصف بناء على الاصل من السلامة فان خرج معيباً فله الارش ان تصرف والا فالارش او الرد .

اقول: المبيع اذا كان المقصود منه الطعام او المشروب او المشوم اذالم يكن اختباره مؤدياً الى افساده هل يصح بيعه من غير اختبار بناء على اصل الصحة اولا -  
اختلف الاصحاب فيه، فقال ابو الصلاح وسلار لا يصح، وقال المصنف يصح فان ظهر معيباً تخير المشتري ان لم يكن قد تصرف بين الرد والارش وان كان قد تصرف تعين الارش (احتج) الاولون بانه مجهول فهو بيع غرر وقد نهى النبي ﷺ عن بيع



والاعمى والمبصر سواء ، و لوادى اختباره الى الافساد كالبطيخ و الجوز و البيض جازيعة بشرط الصحة فان كسره المشتري فخرج معييا فله الارش خاصة ان كان لمكسوره قيمة و الثمن باجمعه ان لم يكن كالبيض الفاسد ، و يجوز بيع المسك فى فأره وان لم يفتق وفتقه احوط ، ولا يجوز بيع المباحات بالاصل قبل الحيازة كالكلأ و الماء و السمك و الوحش ، ولا يبيع الارض الخراجية الا تباعاً لآثار المتصرف ، و الاقرب جواز بيع بيوت مكة ، و لو حفر بئراً فى ارض مملوكة له او مباحة ملك مائتها

الغرر ( ١ ) (احتج) المصنف بانه معلوم الوصف من حيث الطبيعة فان العلم بالعلة يستلزم العلم بالمعلول و الاصل عدم سبب خارجي مزيل لحكم الطبيعة فلا غرر و الحق عندي اختيار المصنف.

قال دام ظله : و الاقرب جواز بيع بيوت مكة .

اقول: اختلف الفقهاء فى جواز بيع بيوت مكة فقال كثير منهم لا يجوز و اختلفوا فى العلة على قولين (١) لانها مسجد و اختاره الشيخ لقوله تعالى سبحان الذى أسرى بعبده ليلاً من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى (٢) و كان الاسراء من بيت خديجة عليها السلام ( و قيل ) من شعب ابي طالب ( و قيل ) من بيت امهاني - و اجيب بانه مجاز تسمية للشئ باسم مجاوره لجواز ما يحرم فى المسجد فيها (ب) انها فتحت عنوة و فيه للفقهاء اقوال ثلاثة (احدها) انه عليها السلام جاءها محارباً و اخذها قهراً بغير اختيارهم و هو يكفى فى كونها مفتوحة عنوة (و ثانياً) ان اعلاها فتح بقتال لاسفلها ( و ثالثها ) انها لم تفتح عنوة لقوله تعالى و عدكم الله مغانم كثيرة تأخذونها فعجل لكم هذه (الى قواه) و اخرى لم تقدر و اعليها (٣) (ف قيل) النى عجل لهم غنائم حين و التى لم يقدروا عليها غنائم مكة و المعنى لم يقدر و اعليها قهراً ؛ و فى قصة فتح مكة انهم طلبوا الامان فعقد النبي صلى الله عليه و آله و سلم لهم الامان فقال عليه السلام من دخل المسجد فهو آمن و من القى سلاحه

بالوصول اليه ، وكذا لو حفر نهرأ فجرى الماء المباح فيه فانه للحافر خاصة وكذا لو حفر فظهر معدن في ارض مباحة او مملوكة ، ويشترط في الملك التمامية فلا يصح بيع الوقف الا ان يؤدي بقاءه الى خرابه لخلف اربابه ويكون البيع اعود ، ولا بيع ام الولد مادام ولدها حياً الا في ثمن رقبته مع اعسار المولى عنه ، وفي اشراط موت المولى نظر ، ولا بيع الرهن بدون اذن المرتهن ، ويجوز بيع الجاني وان كان عمداً وعتقه ولا يسقط حق المجنى عليه عن رقبته في العمد ويكون في الخطأ التزاماً للفداء فيضمن المولى حينئذ اقل الامرين من قيمته وارش الجناية على رأى ثم للمجنى عليه

فهو آمن (١) و استثنى قوماً معينين فقتلهم ولانه عَلَيْهِ السَّلَامُ لم ينقل عنه انه قسم مالا ولا اخذ عقاراً ولا سبي واختار المصنف هذا الاخير فمضى كونها مسجداً حقيقة لما تقدم و كونها فتحت عنوة فمن ثم قال « و الاقرب جواز بيع بيوت مكة » ( والتحقق ) انه مبني على تفسير المفتوحة عنوة وليس هذا موضع ذكره لثلايطول الكلام .

قال دام ظله : وفي اشراط موت المولى نظر .

اقول: نص ابن الجنيدي على عدم الاشراط وهو الظاهر من كلام الشيخين و قال بعضهم بالاشراط والاول اولى لانها مملوكة والاصل جواز التصرف في الملك بالبيع وغيره ، خرج المتفق على منعه بقى الباقي على الاصل ، و لما رواه عمر بن يزيد عن ابي الحسن عَلَيْهِ السَّلَامُ قال سألته عن ام الولد تباع في الدين قال نعم في ثمن رقبته . (٢) و هو شامل لصورة النزاع و الا لزم جواز تأخير البيان عن وقت الحاجة .

قال دام ظله : ويجوز بيع الجاني وان كان عمداً وعتقه ولا يسقط حق المجنى عليه عن رقبته في العمد ويكون في الخطأ التزاماً للفداء فيضمن المولى حينئذ اقل الامرين من قيمته وارش الجناية على رأى .

اقول: هذا هو الذي قواه الشيخ في المبسوط وقال في الخلاف يتعين الفداء بارش الجناية اذا اختار الفداء والاول اقوى عندي .

(١) تاريخ الطبري ج ٢ باب ذكر الخبر عن فتح مكة ص ٣٣١ .

(٢) ثل ب ٢٤ خبر ٢ من ابواب بيع الحيوان .



خيار الفسخ ان عجز عن اخذ الفداء مالم يجز البيع اولاً .

## فروع

(١) لو باع الآبق منضماً الى غيره ولم يظفر به لم يكن له رجوع على البايع بشيء و كان الثمن في مقابلة المنضم اما الضال فيمكن حمله على الآبق لثبوت المقتضى وهو تعذر التسليم ، والعدم لوجود المقتضى لصحة البيع وهو العقد ( فعلى الاول ) يفنقر الى الضميمة ولو تعذر تسليمه كان الثمن في مقابلة الضميمة (وعلى الثاني) لا يفنقر ويكون في ضمان البايع الى ان يسلمه الامع الاسقاط (ب) لو باع المغصوب وتعذر تسليمه لم يصح ولو قدر المشتري على انتزاعه دون البايع فالاقرب الجواز ، فان عجز تخيرو كذا لو اشترى ما يتعذر تسليمه الابد مدة ولم يعلم المشتري كان له الخيار ولو باع ما يعجز عن تسليمه شرعاً كالمرهون لم يصح الامع اجازة المرتهن (ج) لو باع شاة من قطيع او عبداً من عبيد ولم يعين بطل ولو قال بعتك صاعاً من هذه الصيعان مما تماثلت اجزائه صح و لوفرق الصيعان وقال بعتك احدها لم يصح ، و كذا يبطل لو قال بعتك هذه العبيد الا واحداً ولم يعين او بعتك عبداً على ان تختار من شئت منهم ولو باع ذراعاً من ارض او ثوب يعلمان ذرعانها صح ان قصدا الاشاعة وان قصدا معيناً بطل ، ويجوز ابيع جزء معلوم النسبة مشاعاً من معلوم تساوت اجزائه او اختلفت كنصف هذه الدار او هذه الصبرة مع علمها قدراً ، ويصح بيع الصاع من الصبرة

قال دام ظلّه : لو باع المغصوب وتعذر تسليمه لم يصح ولو قدر

المشتري على انتزاعه دون البايع فالاقرب الجواز .

اقول: منع الشيخ عن بيع المغصوب مطلقاً فعلى هذا لا يصح هنا ( وقيل )

بجوازه اذا تمكن البايع من تسليمه وهو الاصح ، فعلى هذا لو كان المشتري

متمكناً من اخذه لا البايع قال المصنف فالاقرب صحة البيع لوجود المقتضى وهو

العقد والقابل لانه ملك قابل للتقل وانتفاء المانع (ويحتمل) العدم لاشراطهم امكان

التسليم من البايع وهو غير متحقق هنا والحق عندي الاول .

قال دام ظلّه : ويصح بيع الصاع من الصبرة ( الى قوله ) وهل ينزل

وان كانت مجهولة الصيعان اذاعرف وجود المبيع فيها وهل ينزل على الاشاعة فيه نظر فان جعلنا المبيع صاعاً من الجملة غير مشاع بقى المبيع ما بقى صاع وعلى تقدير الاشاعة يتلف من المبيع بالنسبة (د) ابهام السلوك كابهام المبيع فلوباع ارضاً محفوفة بملكه و شرط الممر من جهة معينة صح البيع وان ابهم بطل ، وان قال بعثكها بحقوقها صح فيثبت للمشتري السلوك من جميع الجوانب وان كانت الى شارع او

### على الاشاعة فيه نظر .

**اقول:** اذا باع صاعاً من صبرة متساوية الاجزاء كالطعام وهى معلومة الصيعان صح (وهل) ينزل على الاشاعة او يكون المبيع صاعاً منها - قيل بالثاني لانتفاء الغرر وحصول المقصود من كل واحد ، و (رد) بان العقد سبب مؤثر فلا بدله من محل معين قابل للتأثير فيه (واجب) بان مجله ماهية الصاع وهى كلى كما لو باع صاعاً موصوفاً فانه كلى طبيعى مقيد بالوحدة (ونقض) بما لوفرق الصيعان وقال بعثك احدها فانه لا يصح قطعاً مع ان الصاع الكلى صادق على كل واحد (وفرق) بان حال التفريق لكل واحد مشخصات معينة مشخصة له فاذا باع احدها باعه الشخص المنتشر و فرق (بين) الكلى الطبيعى اعنى الماهية المقيدة بالوحدة (وبين) الشخص المنتشر فلا يتعين المبيع هنا بخلافه ثمة (والى) هذا القول مال الشيخ رحمه الله وذهب الى الصحة فيما اذا كانت الصبرة مجهولة وعلم دخول المبيع فيها وكانت متساوية الاجزاء وقال يبقى المبيع ما بقى صاع وذلك كخصال الكفارة المخيرة (وقيل) بالاول (لان) الصاع مقدر لكميتها فاذا قدرها عشر مرات كان عشراً وهكذا فلا فرق بين ان يقول صاعاً او عشراً (ولانه) لولم يكن مشاعاً لكان المبيع غير معين فلا يكون معلوم العين وهو الغرر فيدخل تحت النهى عن بيع الغرر الذى يدل على الفساد اجماعاً (ولان) ترجيح احدهما بعينه لوقوع البيع عليه ترجيح من غير مرجح ولا بعينه هو المبهم وابهام المبيع يبطل .

قال دام ظلّه : فيثبت للمشتري السلوك من جميع الجوانب وان كانت

الى شارع او ملك المشتري على اشكال .



ملك المشتري على اشكال (هـ) لو باع بحكم احدهما او ثالث من غير تعيين قدر الثمن او وصفه بطل فيضمن المشتري العين لو قبضها بالمثل او القيمة يوم القبض او اعلى القيم من حين القبض الى حين التلف على الخلاف ، و عليه ارش النقص والاجرة ان كان

**اقول:** الاشكال هنا في موضعين (ا) فيما اذا كانت الى شارع ومنشأه ان المجاز (١)

انما يثبت لتوقف الانتفاع بالارض عليه وهذه الضرورة تندفع بالشارع ولان العادة في مثلها الدخول من الشارع فينزل عليها ( ومن ) ان كل بقعة عند الاحياء محفوفة بما ليس للغير به تعلق ثبت لها مجاز اليها قطعاً وهي من حقوقها (فاما) ان لا يثبت في شيء من الجوانب (او) في الكل (او) في واحد امامعين او غير معين والكل باطل الا الثاني اما الاول فظاهر واما الثالث فلاستلزامه الترجيح من غير مرجح واما الرابع فاما ان يجوز للمالك الجواز بكل واحد منها مع انه ليس لاحد منعه وهذا هو معنى حقية المجاز لها فيكون ثابتاً في الكل او في كل واحد يتخيره لا غير وهو باطل بالاجماع فكل بقعة لها حق الاستطراق من جميع جهاتها بالقوة عند فقد المالك وبالفعل عند وجوده وانما يمنع في غير الواحدة حق الغير المقارن في الاحياء او السابق او فتح بابه في جهته وسد الباقي واستعماله واحداً والاعراض عن الباقي لانه باستعمال الجميع في المجاز مع قصد التملك له احياء للمجاز في الجميع وعدمه مع احياء الارض وسلوك واحد احياء له وتحجير للباقي لامع اسقاطه كالسد للاعراض عنه اذ ملك الملك يسقط بالازالة فاذا جاء آخر واحيى بعض الجهات تعارض احياء الارض وتحجير المجاز والاحياء متقدماً اجماعاً فاذا كان الكل لواحد لم يوجد المانع والاصل عدمه فيتحقق المجاز من جميع الجوانب فاذا باعها بجميع حقوقها دخل المجاز من جميع الجوانب .

(ب) ان يتصل بملك المشتري ومنشأه النظر الى العادة وما قررنا بل هنا أكد

فان الدأر لها في نفسها مجزول ليس في ملك المشتري قطعاً .

**قال دام ظنه:** لو باع بحكم احدهما او ثالث من غير تعيين قدر الثمن او وصفه بطل فيضمن المشتري العين لو قبضها بالمثل او القيمة يوم القبض او اعلى

ذاجرة لاتفاوت السعر وله الزيادة ان كانت من فعله عيناً اوصفة والا فللبايع وان كانت منفصلة (و) تكفى المشاهدة عن الوصف وان تقدمت بمدة لا يتغير عادة ولو احتمل التغير صح للاستصحاب فان ثبت التغير تخير المشتري ، والقول قوله لو ادعاه على اشكال ، ولا يصح بيع السمك فى الآجام وان ضم اليه القصب وكذا اللبن فى الضرع مع المحلوب منه وكذا الجلد والصوف على ظهر الغنم وان ضم اليهما غيره وكذا ما فى بطونها وكذا لوضمهما ، ويجوز بيع الصوف على الظهر منفرداً على رأى ، وكل مجهول مقصود بالبيع لا يصح بيعه وان انضم الى معلوم ويجوز مع الانضمام الى معلوم اذا كان تابعاً (ز) رؤية بعض المبيع كافية ان دلت على الباقي لكونه من جنسه كظاهر صبرة الحنطة ثم ان وجد الباطن بخلافه تخير فى الفسخ ولا يكفى رؤية ظاهر صبرة البطيخ ورأس سلة العنب والفاكهة ولو اراه انموذجاً فقال بعتك من هذا النوع كذا بطل لانه لم يعين مالا ولا وصف (وصفا - خ ل) ولو قال بعتك الحنطة التى فى البيت وهذا

القيم من حين القبض الى حين التلف على الخلاف .

اقول : الاول قول الشيخ والثاني قول ابن ادريس وسيأتى البحث فيه .

قال دام ظله : والقول قوله لو ادعاه على اشكال .

اقول : اذا شاهد المشتري المبيع قبل البيع بمدة يحتمل فيها التغير صح البيع

لاصل البقاء فان اختلفا فى التغير فاشكال ينشأ من تعارض اصلى عدم التغير وعدم استيفاء الحق والحق الثانى لان حقوق بنى آدم الواجبة مبنية على الاحتياط التام و القطع والاصالة بقاء حق المشتري ايضاً .

قال دام ظله : ويجوز بيع الصوف على الظهر منفرداً على رأى .

اقول : هذا اختيار المفيد و ابن ادريس و قال الشيخ ان لم ينضم اليه غيره

بطل وان انضم اليه غيره صح وتبعه ابو الصلاح و ابن البراج و ابو القاسم بن سعيد رحمهم الله تعالى والاقوى عندى الصحة لوجود المقتضى وانتفاء المانع ادلا يعتبر الوزن هنا كالثمرة على رؤس النخل بل المشاهدة وهى موجودة .

قال دام ظله : ولو قال بعتك الحنطة التى فى البيت وهذا لا نموذج منها



الانموذج منها صح ان ادخل الانموذج لرؤية بعض المبيع وان لم يدخل على اشكال ينشأ من كون المبيع غير مرئى ولا موصوف اذلا يمكن الرجوع اليه عند الاشكال بان يفقد ( يفقده - خ ) ( ح ) لوباع عيناً غير مشاهدة افتقر الى ذكر الجنس والوصف فلو قال بعثك ما فى كمي لم يصح ما لم يذكر الجنس والوصف الرفع للجهالة اتحد الوصف او تعدد ولا يفترق معهما الى الرؤية من المتعاقدين فلو وصف للبايع او للمشتري اولهما صح البيع فان خرج على الوصف لزم والاتخير من لم يشاهده ففى طرف الزيادة يتخير البايع وفى طرف التقصان يتخير المشتري ، و لو اختار صاحب الخيار اللزوم لم يكن للاخر فسخه ، ولو زاد ونقص باعتبارين تخيراً معاً سواء بيع بثمان المثل او لا ولو رأى بعض الضيعة ووصف له الباقي تخير فيها كلها ( اجمع - خ ) لو خرجت على الخلاف وخيار الرؤية على الفور ( ط ) يجوز الانذار للظروف ما يحتمل الزيادة والنقصان لا ما يزيد الا بالتراضى ويجوز ضم الظروف فى المبيع من غير انذار ( ي ) لوباعه بدينار غير درهم نسيئة مما يتعامل به وقت الاجل او نقداً مع جهله بالنسبة او بما يتجدد من النقد بطل ، ولو قدر الدرهم من الدينار صح ولوباعه بعشرين درهماً من صرف العشرين بالدينار بطل مع تعدد الصرف بالسعر المذكور او جهله ولوباعه بنصف دينار لزمه شق دينار ولا يلزمه صحيح الامع ارادته عرفاً ( يا ) لوباعه الصبرة كل قفيز بدينار وعلماً قدرها صح والابطال الجميع ( يب ) يجوز استثناء الجزء المعلوم فى احد العوضين فيكون الاخر فى مقابلة الباقي ولو قال بعثك هذه السلعة باربعة

صح ان ادخل الانموذج لرؤية بعض المبيع وان لم يدخل على اشكال ينشأ من كون المبيع غير مرئى ولا موصوف اذلا يمكن الرجوع اليه عند الاشكال بان يفقد ...

اقول: ذكر المصنف وجه البطلان ووجه الصحة انه يمكن ضبطه بالوصف لان مشاهدة اوصافه تفيد العلم اقوى من ذكرها باللفظ والاقوى عندى البطلان .  
قال دام ظله: ولو قال بعثك هذه السلعة باربعة الامايساوى واحداً بسعر

الامايساوى واحداً بسعر اليوم قال الشيخ يبطل مطلقاً للجهالة والوجه ذلك الا ان يعلما بسعر اليوم ولو قال الاما يخص واحداً قال (الشيخ-خ) يصح في ثلثة ارباعها بجميع الثمن والاقرب عندي البطلان لثبوت الدور المفضى الى الجهالة فان علماء بالجبر والمقابلة او غيرهما صح البيع في اربعة اخماسها بجميع الثمن ، ولو باعه بعشرة وثلث الثمن فهو خمسة عشر لان الثمن شيء يعدل عشرة وثلث شيء فالعشرة تعدل ثلثي الثمن ولو قال وربع الثمن فهو ثلاثة عشر وثلث ولو قال الاثلاث الثمن فهو سبعة ونصف .

### المقصد الثالث في انواع المبيع

وفيه فصول : الاول الحيوان وفيه مطلبان (الاول) الاناسى من انواع الحيوان انما يملكون بسبب الكفر الاصلى اذا سبوا ثم يسرى الرق الى ذرية المملوك واعقابه وان اسلموا ما لم ينعتقوا ولو انتقط الطفل من دار الحرب ملك ولا يملك من دار الاسلام

اليوم (الى قوله اخماسها بجميع الثمن)

**اقول:** القول للشيخ فى المبسوط فى المسئلتين وتبعه ابن البراج ووجه الدور المذكور انما يخص الواحد هو جزء مما استقر عليه البيع بعد الاستثناء يقتضيه قسمة ما استقر عليه البيع على اربعة هنا فهو ربع ما استقر عليه البيع ، ( اذا ) تقرر ذلك ( فنقول ) لا يعرف المبيع وهو ما استقر عليه البيع الا بعد معرفة قدر المستثنى ولا يعرف قدر المستثنى حتى يعرف المبيع وهو دور اعنى دور معية واليه اشار بقوله ( لثبوت الدور المفضى الى الجهالة ) ولو عرف كل منهما بالآخر كان دوراً محالاً وطريق معرفته بالجبر والمقابلة ان نقول الذى يخص الواحد شيء فالمبيع السلعة الا شيئاً فى مقابلة اربعة دراهم اجبر السلعة بشيء وزد على مقابلها مقابله وهو درهم فيكون جميع السلعة فى مقابلة خمسة دراهم فالذى يخص الواحد خمسها قوله فى المسئلة الاولى ( والوجه ذلك الا ان يعلما سعر اليوم ) اعلم ان الاستثناء من بطلان البيع للجهالة معناه ان علماء سعر اليوم لم يبطل للجهالة فان كان الاستثناء مستغرقاً صدق الحكم ايضاً انه لم يبطل للجهالة بل بوجه آخر وليس البحث فيه لان الشيخ لم يتعرض له وان لم يستغرق صح البيع .



ولامن دار الحرب اذا كان فيها مسلم فان اقربعد بلوغه بالرقية حكم عليه بهامالم يكن معروف النسب وكذا كل من اقربها بالغاً رشيداً مجهولاً وان كان المقر له كافرأ ولا يقبل رجوعه ، ولو اشترى عبداً يباع في الاسواق فادعى الحرية لم يقبل الا بالينة ويملك الرجل كل بعيد وقريب عدا (سوى-خ) احد عشر الاب والام والجد والجدة لهما وان علوا والولد ذكراً وانثى وولد الولد كذلك وان نزل والاخت والعمة والخالة وان علنا وبنت الاخ وبنت الاخت وان نزلتا . فمن ملك احدهم عتق عليه وتملك المرأة كل احد سوى الاباء وان علوا والاولاد وان نزلوا ، والرضاع كالنسب على رأى ، ويكره ملك القريب غير من ذكرناه ويصح ان يملك كل من الزوجين صاحبه فيبطل النكاح وان ملك البعض ، وما يؤخذ من دار الحرب بغير اذن الامام فهو للامام خاصة لكن رخصوا لشيعتهم في حال الغيبة التملك والوطى وان كانت للامام او بعضها ولا يجب اخراج حصة غير الامام منها ولا فرق بين ان يسيبهم المسلم والكافر

### المقصد الثالث في انواع المبيع

وفيه فصول : الاول الحيوان

قال دام ظلّه : والرضاع كالنسب على رأى .

اقول : هذا قول الشيخ في النهاية والخلاف واختيار ابن البراج وابن حمزة والصدوق في باب العتق من كتاب المقنع ( خلافاً للصدوق في باب البيع من كتاب المقنع والمفيد في المقنعة وسلا رواه ابن ادريس وابن ابي عقيل وابن الجنيد ) وهو الاقوى عندي (١) (لنا) مارواه عبدالله بن سنان في الصحيح قال سئل ابو عبدالله عليه السلام بحضوري عن امرأة ارضعت غلاماً مملوكاً لها من لبنها حتى فطمته هل يحل لها بيعه فقال لا هو ابنها من الرضاة حرم عليها بيعه واكل ثمنه ثم قال عليه السلام اليس قد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يحرم من الرضاة ما يحرم من النسب (٢) احتج المانعون بالاصل .

(١) اى القول الاول

(٢) تل ب ١٧ خبر ١ من ابواب ما يحرم بالرضاع

وكل حرى قهر حريباً فباعه صح وان كان اخاه او زوجته او من يعتق عليه كابنه و بنته وابويه على اشكال ينشأ (من) دوام القهر المبطل للعتق لو فرض (ودوام) القرابة الرافعة للملك بالقهر والتحقيق صرف الشراء الى الاستنقاذ وثبوت الملك للمشتري بالتسلط ففي حقوق احكام البيع (ح) نظر .

## المطلب الثانى فى الاحكام

يجوز ابتياع بعض الحيوان بشرطين الاشاعة وعلم النسبة فلو باعه يده او رجله

قال دام ظلّه : وكل حرى قهر حريباً فباعه صح وان كان اخاه او زوجته او من يعتق عليه كابنه وبنته وابويه على اشكال ينشأ من دوام القهر المبطل للعتق لو فرض ودوام القرابة الرافعة للملك بالقهر والتحقيق صرف الشراء الى الاستنقاذ و ثبوت الملك للمشتري بالتسلط ففي حقوق احكام البيع حينئذ نظر .

اقول: القرابة موجبة للعتق بعد الملك الحاصل ابتداء بالقهر فان ابتداء الملك لا ينافيه القرابة فانه يصح شرائه اختياراً لكن القرابة توجب العتق بشرط الملك بعده فالقرابة علة قاعلية والملك علة معدة لقبول المحل ، اذا عرفت ذلك - فالقهر موجب للملك والقرابة توجب العتق فى آن بعد آن الملك ثم فى الآن الثالث القهر موجود واستدامته كابتدائه فيوجب الملك فيه ثم توجب القرابة العتق فى الآن الرابع وهكذا فلا يمكن تحقق البيع هنا لان البيع يلحقه كغيره والعتق لذاته ، وما بالذات مقدم على ما بالغير ، والاصحاب اطلقوا جواز البيع (ويرد) عليهم ما ذكرناه والصحيح ان علة الملك علة العتق قد تساوقتا وتلازمتا فلا يتحقق صحة البيع هنا والحق ان البيع هنا استنقاذ وافتداء ومعناه عوض عن يد شرعية فى نفس الامر كهذه اوظاهراً او غير شرعية ويتفرع على ذلك انه هل يلحقه احكام البيع من الخيار والارش وغير ذلك يحتمل ذلك لانه بالنسبة الى المشتري كالبيع والالزم ضرره وقال **عَلَيْهِ** لاضرر ولاضرار (١) ومن انتفاء العلة وهى البيع .



اونصفه الذي فيه رأسه او الآخر بطل ، ولوباعه شيئاً منه اونصياً او جزءاً او قسطاً بطل ،  
ويصح لوباعه نصفه او ثلثه ويحمل بطلقه على الصحيح ولو استثنى البايع الرأس والجلد  
فالا قرب بطلان البيع والصحة في المذبوح ولو اشترى كافي الشراء وشرط احدهما الرأس  
والجلد لم يصح وكان له بقدر ماله ، ولو قال له الربح بيننا ولا خسران عليك فالاقرب  
بطلان الشرط ، ولو وطئها احدهما بشبهة فلاحد وبدونها يسقط بقدر نصيبه خاصة فان  
حملت قومت عليه حصة الشريك وانعقد الولد حراً وعلى ابيه قيمة حصة الشريك  
منه يوم الولادة ولا تقوم بنفس الوطئ على رأى ؛ ويتخير المشتري اذا تجدد العيب في

**قال دام ظله : ولو استثنى البايع الرأس والجلد فالاقرب بطلان البيع  
والصحة في المذبوح .**

**اقول :** في هذه المسئلة اقوال ثلثة (ا) البطلان لانه ان كان حياً فقد استثنى  
جزءاً معيناً من الحيوان فبقى المبيع اجزاء معينة فلا يصح وان كان مذبوحاً فلجها لة  
المبيع (ب) قول المصنف البطلان ان كان الحيوان حياً والصحة ان كان مذبوحاً  
(ج) الصحة وهو قول كثير من الاصحاب ثم كثير من هؤلاء اطلقوا القول بالصحة  
كالمفيد وابى الصلاح وابن ادريس وقال في النهاية والمبسوط يكون البايع شريكاً  
للمشتري بجزء مشاع بقدر قسط قيمة ثنياه وليس بمعتمد .

**قال دام ظله : ولو قال له الربح بيننا ولا خسران عليك فالاقرب  
بطلان الشرط .**

**اقول :** هذا اختيار ابن ادريس وهو الحق لان الشركة تقتضى ان ما ربح لهما وما  
توى منهما فلا يصح اشتراط نقيضه فان كان على سبيل الوعد لم يلزم وقال الشيخ وابن  
البراج يصح للاصل وليس بجيد .

**قال دام ظله : ولا تقوم بنفس الوطئ على رأى .**

**اقول :** اذا وطئ احد الشريكين الجارية قال الشيخ تقوم عليه بنفس الوطئ  
لانه تصرف معرض للاتلاف ، والحق ما اختاره المصنف هنا وهو انها تقوم بالحمل و  
هو اختيار ابن ادريس ووجه ظاهر .

**قال دام ظله : ويتخير المشتري اذا تجدد العيب في الحيوان بعد العقد**

الحيوان بعد العقد و قبل القبض في الفسخ والامساك مجاناً وبالارش على رأى ؛ ولو تلف بعد قبضه في الثلاثة فمن البايع ان لم يحدث المشتري فيه حدثاً ، ولو تجدد فيه عيب من غير جهة المشتري فان كان في الثلاثة تخير كالأول وفي الارش نظر ، ولا يمنع

### وقبل القبض في الفسخ والامساك مجاناً وبالارش على رأى

**اقول:** الاول قول الشيخ في النهاية ، وقال في الخلاف والمبسوط له اجازة البيع مع الارش ، وتبعه ابن ادريس على ذلك والمعتمد الثاني وهو اختيار ابن البراج و ابي الصلاح (لنا) ان المبيع لو تلف كله لكان من ضمان البايع فكذا ابعاضه وصفاته لان المقتضى لثبوت الضمان في الجميع وهو عدم القبض موجود في الابعض فثبت الحكم (احتج) الشيخ بان الاصل لزوم البيع وعدم التسلط بالارش وانما اوجبت له خيار الفسخ لدفع الضرر اللاحق بايجاب القبول فيبقى الباقي على الاصل (والجواب) الزامه باحدهذين ضرر لان الحاجة مست الى معاوضة والالم يوجد والزامه بجميع الثمن ضرر عظيم لانه دفعه في مقابلة الجميع بجميع صفاته فلا يجب عن البعض .

قال دامظه : ولو تلف بعد قبضه في الثلاثة فمن البايع ان لم يحدث فيه المشتري حدثاً ولو تجدد فيه عيب من غير جهة المشتري فان كان في الثلاثة تخير كالأول وفي الارش نظر .

**اقول:** اذا حدث عيب في الحيوان المبيع بعد قبض المشتري ولم يتصرف فيه فللمشتري الرد مجاناً اجماعاً ، وهل له طلب الارش من البايع قال المصنف فيه نظر ، ينشأ (من) اختلاف الاصحاب قال المفيد ليس له الارش (وقيل) له الارش وهو الاقوى عندي ( لنا ) انه لو تلف جميعه لكان من ملك البايع فكذا الابعض ، اما الاول فاجماعي ، واما الثاني فلوجوه ( ا ) ان الثمن مقسط على الاجزاء والصفات التي يعد فقدها عيباً لنصهم على ان الارش جزء من الثمن (ب) لو لم يكن ضامناً لكل واحد من الاجزاء لم يكن ضامناً للمجموع وهو ظاهر (لان) ضمان المجموع انما هو بضمن الاجزاء (ولانه) ان لم يكن المجموع زائداً على الاجزاء فالمطلوب والاترجح بلا



من الرد بالعيب السابق ولو كان بعدها او احدث المشتري فيه حدثاً منع من الرد بالعيب السابق والحمل حال البيع للبايع على رأى الا ان يشترطه المشتري فيثبت له معه فان سقط قبل قبضه او في الثلاثة من غير فعله قومت في الحالين واخذ من الثمن بنسبة التفاوت ولو قال اشترى حيواناً بشر كتي او بيننا صح البيع لهما وعلى كل منهما نصف الثمن ، فان ادى احدهما الجميع باذن صاحبه في الانقاد عنه لزمه الغرم له والافلا

مرجح (ج) جواز الرد من غير دفع المشتري الارش مع عدم ضمان البايع له مما لا يجتمعان والاول ثابت اجماعاً فينتفى الثاني لانه اذا كان من ضمان المشتري لم يكن له الرد اما مطلقاً كما اذا احدث عيباً اولاً مع الارش لانه مضمون قطعاً وليس على الغير فهو اما على البايع او على المشتري لكن ليس من ضمان المشتري لما تقرر فهو على البايع ولانه امان يستحق استعادة جميع الثمن فيكون من ضمان البايع لانه معناه او ما بعد الارش وهذا معنى ضمان الارش (المشتري - خ ل).

احتج المفيد بحدوث العيب في ملك المشتري ويده ، ولانه اما ملك للبايع او المشتري فان كان الاول كان مضموناً على المشتري لانه اولي من ضمان المقبوض بالسوم لان التسلط هنا اقوى واليد اعظم ، وان كان الثاني كان مضموناً على المشتري لانه لا يعقل ضمان ملك الغير مع كونه في يده مالكة لسبب حدث في يد مالكة .

**قال دام ظله : والحمل حال البيع للبايع على رأى .**

**اقول:** هذا قول الشيخ في النهاية و اختيار المفيد وسار و ابي الصلاح و ابن البراج في الكامل و ابن ادريس ، وهو الاصح عندي ، وقال الشيخ في النهاية اذا باع بهيمة او جارية حاملاً واستثنى حملها لم يصح (لم يجز - خ ل) لانه جزء منها كاليد والرجل وتابعه ابن البراج في المهذب وجواهر الفقه ، وقال ابن حمزة يكون الولد للمبتاع مع الاطلاق الا اذا شرط البايع وهو اختيار ابن الجنيد (لنا) عدم دلالة اللفظ عليه باحدى الدلالات لامكان انفكاكه وللاصل (احتج) الشيخ بانه بمنزلة عضو من اعضائها و الا لم يمكن دخوله في المبيع (والجواب) المنع من المساوات و النقض لصحة الوصية له والارث وانفراديته وغير ذلك من الاحكام .

ولو تلف فهو منهما ويرجع على الأمر بما نقد عنه باذنه ، والعبد لا يملك مطلقاً على رأى ، فلو كان بيده مال فهو للبائع وان علم به فان شرطه المشتري صح ان لم يكن ربوياً أو كان واختلفا او تساويا وزاد الثمن ، ولو قال العبد له اشترني ولك على كذا لم يلزم

### قال دامظله : والعبد لا يملك مطلقاً على رأى .

اقول : هذا اختيار ابن ادريس وقال الصدوق يملك وقال الشيخ يملك فاضل الضريبة وارث الجنايقة وما يملكه المولى (لنا) انه ملك محض فلا يكون له اهلية الملك كغيره من المملوكات ، و قوله تعالى : ضرب الله مثلاً عبداً مملوكاً لا يقدر على شيء ( ١ ) وقال تعالى ضرب لكم مثلاً من انفسكم هل لكم مما ملكت ايمانكم من شركاء فيما رزقناكم فانتم فيفسوا (٢) الاية وهو توبيخ في صورة الاستفهام (احتج) الشيخ بما رواه زرارة في الصحيح عن الباقر عليه السلام قال سألته عن رجل اعتق عبداً و للعبد مال لمن المال فقال ان كان يعلم ان له مالا تبعه ماله والا فهو له (٣) فاضاف ماله اليه بلام التملك والعق لا يوجب ملك اموال السيد التي هي في يده ولعدم استلزام زوال ملك الرقبة زواله عنه والعق ليس من الاسباب الناقلة للملك من مالك الى آخر (ولدخوله) في قوله تعالى خلق لكم ما في الارض جميعاً (٤) (والجواب) صدق الاضافة بادنى ملاسة ويلزم تاثير عدم علم المولى في الملك وهو محال لان العدمي لا يكون مؤثراً في الثبوت ولو سلمنا فالمراد الانتفاع لانه يصح خلو (تخلق -خل) كل واحد للاخر لضرورة الاجتماع وجميع ما في الارض من مخلوقاته تعالى لا تخلون من منفعة اصلية مقصودة عقلاً فيتم الفائدة .

### قال دامظله : ولو قال له العبد اشترني ولك على كذا لم يلزم على رأى .

اقول : هذا قول ابن ادريس وقال الشيخ في النهاية ان كان للمملوك في حال ما قال ذلك مال لزمه و الا لم يلزم على حال و تبعه ابن البراج (لنا) انه يلزم من اثباته نفيه لان المجهول له لا يستحق المجهول الا بالعمل فلا يستحق الا بالشراء و

(١) النحل - ٧٤ (٢) الروم - ٢٧

(٣) ثلث ٢٣ خبر ٤ من كتاب العتق (٤) البقرة - ٢٨



على راي ، ولودفع الى مأذون مالا ليشتري رقبة ويعتقها ويحج عنه بالباقي فاشترى اياه ودفع اليه الباقي للحج ثم ادعى كل من مولى الاب و المأذون و ورثة الدافع كون الثمن (من) (عين -خ) ماله فالقول قولمولى المأذون مع اليمين وعدم البينة و تحمل الرواية بالدفع الى مولى الاب عبده كما كان على انكار البيع فان اقام احدهما بينة حكم له و لو اقام كل من الثلاثة بينة ، فان رجحنا بينة ذى اليد

الشراء يقتضى عدمه لان المولى لا يستحق على عبده شيئاً و لتوقف الجعل على الملك مع انتفائه عنه ( و لانه ) اما ان يستحق فى ذمة العبد او فى ماله الموجود عند الشرط و الاول باطل اجماعاً و الثانى يملكه بالشرط اللازم بالعقد ( لرواية ) محمد بن مسلم الصحيحة عن احدهما عليه السلام قال سألته عن رجل باع مملوكاً فوجد له مالا فقال المال للبايع الا ان يكون شرط عليه ان ما كان له من مال او متاع فهو له (١) فلا يتصور استحقاقه بسبب جعل العبد .

وعول الشيخ فى ذلك على رواية فضيل قال قال غلام سدى لابي عبدالله عليه السلام : قلت لمولاي بعنى بسبع مائة درهم وانا اعطيك ثلثمئة درهم . فقال له ابو عبدالله عليه السلام ان كان يوم شرطت لك مال فعليك ان تعطيه وان لم يكن لك يومئذ مال فليس عليك شيء (٢) (اقول) الجواب عن هذا بعد تسليم صحة السند اما على قولنا (لها -خ) فبعدم استلزام صدق الملازمة صدق المقدم - ولامن التعليق بالشرط ثبوت الشرط و اما على قول الشيخ فان البايع لم يقصد نقله الى المشتري فكان بمنزلة ما لو استثناه بخلاف المشتري لاستلزام الشرط ثبوت مال السيد فى ذمة عبده و عدمه فى البايع و لان البيع شرط فى ثبوت مال للبايع فى ذمة العبد وصحة معاملته معه والشراء مناف فافترقا .

**قال دام ظلّه: ولودفع الى مأذون مالا ليشتري رقبة (الى قوله) وهو الفساد.**

**اقول:** ما اختاره المصنف هنا هو قول ابن ادريس وهو الاصح عندي لانه صاحب اليد والرواية هي رواية ابن اشيم عن الباقر عليه السلام وقد سئل عن عبد لقوم مأذون له فى التجارة دفع اليه رجل الف درهم فقال له اشتر بها نسمة واعتقها وحج بالباقي ثم

(١) ثل ب ٧ خبر ١ من ابواب بيع الحيوان

(٢) ثل ب ٥١ من كتاب العقق

فالحكم كالاول و الا فالاقرب ترجيح بينة الدافع عملا بمقتضى صحة البيع مع احتمال تقديم بينة مولى الاب لادعائه ما ينافي الاصل وهو الفساد ، ولو اشترى كل من المأذونين صاحبه فالعقد للسابق فان اتفقا بطلا لأمع الاجازة ولو كانا وكيلين صحامعاً ولو اشترى مسروقة من ارض الصلح قيل يردها على البايع و يستعيد الثمن فان مات فمن وارثه فان فقد استسعت ، والاقرب تسليمها الى الحاكم من غير سعي ، ولودفع

مات صاحب الالف فانطلق العبد فاشترى اياه فاعتقه عن الميت ودفع اليه الباقي ليحج عن الميت فحج عنه فبلغ ذلك موالى ابيه وورثة الميت جميعاً فاختصموا جميعاً في الالف فقال موالى الاب انما اشتريت اباك بما لنا وقال الورثة انما اشتريت اباك بما لنا فقال ابو جعفر عليه السلام اما الحجة فقد مضت بما فيها لا ترد واما المعتقد فهو رد في الرق لموالى ابيه و اى الفريقين بعد اقام بينة انه اشترى اياه من امواله كان لهم رقاً (١) وفي سند هذه الرواية قول وافى بها الشيخ الطوسى رحمه الله وابن البراج وفي التأويل المذكور في الكتاب نظر لمنافاته الرواية .

**قال دام ظله : ولو اشترى مسروقة من ارض الصلح قيل يردها على البايع ويستعيد الثمن فان مات فمن وارثه فان فقد استسعت والاقرب تسليمها الى الحاكم من غير سعي .**

**اقول :** الاول قول الشيخ في النهاية وتبعه ابن البراج والثانى قول ابن ادريس وهو الحق لكون كسب العبد ملكاً لسيدته واستحالة قضاء دين الغاصب من مال المغصوب منه ( احتج ) الشيخ برواية مسكين السمان عن الصادق عليه السلام قال سألته عن رجل اشترى جارية سرقت من ارض الصلح قال فليردها على الذى اشترىها منه ولا يقربها ان قدر عليه قلت جعلت فداك فانه قدمات ومات عقبه قال فليستسعها (٢) ، قال والذى المصنف فى المختلف (مسكين) لايحضرنى الان حاله و اقول هذه الرواية مخالفة للاصل والدليل من وجوه .

(١) ردّها على الغاصب (ب) ردّها الى ورثته ان لم يوجد الغاصب (ج) استسعائها

(١) ثلث ٢٥ من ابواب بيع الحيوان

(٢) ثلث ٢٤ خبر ١ من ابواب بيع الحيوان



بايع عبد موصوف في الذمة عبيدين ليتخير المشتري فابق احدهما ضمنه بقيمته ويطلب بما اشتراه ؛ ولو اشترى عبداً من عبيدين لم يصح ، ويجب على البايع استبراء الموطوءة بحيضة او بخمسة واربعين يوماً قبل بيعها ان كانت من ذوات الحيض وكذا يجب على المشتري قبل وطئها لو جهل حالها ، ويسقط لو اخبر الثقة بالاستبراء او كانت لامرأة او صغيرة او يائسة او حاملاً او حائضاً ، ويحرم وطئ الحامل قبلاً قبل مضي اربعة اشهر وعشرة ايام ويكره بعده ان كان عن زنا وفي غيره اشكال فان وطئها عزل استحباباً فان لم يعزل كره له بيع ولدها ، ويستحب ان يعزل لهن ميراثه قسطاً ويكره وطئ من ولد من الزنا بالملك والعقد فان فعل فلا يطلب الولد منها ورؤية المملوك ثمنه في الميزان ، والتفرقة بين الطفل وامه قبل الاستغناء ببلوغ سبع سنين او مدة الرضاع على خلاف ، وقيل يحرم ولو ظهر استحقاق الموطوءة غرم العشر مع البكارة و نصفه في ثمن رقبته عند عدمها اذا عين المغصوبة لا ترد على الغاصب ولا على وارثه ولا تستسعى في ثمن رقبته لان سعيها لمال الكفا فكيف يقتضى منه دين الغاصب ولا يخلوانها ترد الى المالك ان عرفه او وارثه والا فالى الحاكم و يطالب بالثمن البايع الذي بايعها وان كان قد مات يؤخذ من تركته هذا اذا كان جاهلاً بانها سرقت من ارض الصلح وهو المتواتر (١) في هذه المسئلة .

قال دام ظلّه : ذكروه بعده ان كان عن زنا وفي غيره اشكال .

اقول: ينشأ من اطلاق الاصحاب و وجوب الاستبراء او العدة في غيره والمقصود بهما علم برائة الرحم من الحمل فمع علمه وتحققه لا يعقل التحليل و الاولى التحريم في غير الزنا مطلقاً وفيه قبل اربعة اشهر وعشرة ايام للنص والكراهة بعده .

قال دام ظلّه : والتفرقة بين الطفل وامه قبل الاستغناء ببلوغ سبع سنين اذ مدة الرضاع على خلاف وقيل يحرم .

اقول: القولان للشيخ في النهاية ومين قال بالاول ابو علي بن الجنيد و شيخنا المفيد وابن البراج ، وسال قال لا يفرق بين الاطفال وامهاتهم بالبيع ولم ينص على تحريم

لامعها والولد حر وعلى الاب قيمته للمولى يوم سقوطه حياً ويرجع على البايع بما دفعه ثمناً لهو بما غرم عن الولد ، وفي الرجوع بالعقر واجرة الخدمة نظر ينشأ من اباحة البايع له بغير عوض ومن استيفاء عوضه ، ويستحب لمن اشترى مملوكاً تفسير اسمه واطعامه حلوة والصدقة عنه بشيء ، ويصح بيع الحامل بحر والمرتد وان كان عن فطرة على اشكال ، والمريض المأيوس من برئه ولو باع امة واستثنى وطيها مدة معلومة لم يصح .

ولا كراهة ، واختار المصنف في المختلف الثاني والحق عندي التحريم ، لما رواه معوية ابن عمار في الحسن قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول اتى رسول الله صلى الله عليه وآله بسبي من اليمن فلما بلغوا الجحفة نفدت نفقاتهم فباعوا جارية من السبي كانت امها معهم فلما قدموا الى النبي (ص) سمع بكاءها فقال ما هذه قالوا يا رسول الله احتجنا الى نفقة فبعنا ابتها فبعث النبي (ص) بثمنها واتى بها وقال بيعوهما جميعاً او امسكوهما جميعاً (١) ، والامر للوجوب (وفي الصحيح) عن ابن سنان قال قال ابو عبد الله عليه السلام في الرجل يشتري الغلام او الجارية وله اخ او اخت او ام بمصر من الامصار قال لا يخرج منه من مصر الى مصر آخر ان كان صغيراً ولا تشتره وان كان له ام وطابت نفسها ونفسه فاشتره ان شئت (٢) (اقول) المنع الاول عام شامل لمنع التحريم والكراهة ، فلما علق جواز الشراء بطيبة نفسها ونفسه عرفنا التحريم بدون ذلك لانقضاء المشروط بانقضاء شرطه ، (احتج) القائلون بالكراهة بالاصل وقوله عليه السلام الناس مسلطون على اموالهم (٣) .

قال دام ظلله والمرتد وان كان عن فطرة على اشكال .

اقول: يحتمل عدم الصحة لوجهين (١) تحريم ابقائه فلا يصح الانتفاع به شرعاً (ب) انه في حكم الميت وله ذاتين زوجته وتعد عدة الوفاة وتقسم تركنه (ويحتمل) الصحة لانه مملوك اذ بالارتداد لا ينعق فيصح بيعه .

(١) ثل ب ١٣ خبر ٢ من ابواب بيع الحيوان

(٢) ثل ب ١٣ خبر ١ من ابواب بيع الحيوان

(٣) البحار ج (٢٣) من الطبع القديم كتاب التجارة



## الفصل الثانى فى (بيع-خ) الثمار وفيه مطالبان

الاول فى انواعها- يجوز بيع ثمرة النخل بشرط الظهور عاما واحدا وازيد ولا يجوز قبله مطلقا على رأى، ولا يشترط فيما بدا صلاحه وهو الحمرة او الصفرة الضميمة ولا زيادة على العام ولا شرط القطع اجماعا، وهل يشترط احدها فيما لم يبد صلاحه قولان اقر بهما الحاقه بالاول ولو بيعت على مالك الاصل او باع الاصل واستثنى الثمرة فلا شرط (يشترط-خ)

## الفصل الثانى فى بيع الثمار

قال دام ظلّه : ولا يجوز قبله مطلقا على رأى .

**اقول:** اختلف الناس فى جواز بيع ثمرة النخل قبل ظهورها بعد الاجماع على انه لا يجوز بغير ضميمة ولا سنتين فصاعداً والخلاف فى بيعها مع احدهما فقال المصنف لا يجوز مطلقا وهذا اختيار ابن ادريس وهو الاقوى عندى وذهب الصدوق فى المقنع الى الجواز مع بيعها سنتين وقال بعض الفقهاء بالجواز مع الضميمة مطلقا (لنا) ان البيع انتقال عين مملوكة والمعدوم ليس كذلك فلا يتحقق فيها ، و لقول الباقر عليه السلام فى حديث ابى الربيع اذا بيع سنتين او ثلاثا فلا بأس ببيعه بعد ان يكون فيه شىء من الخضرة (١) (احتج) ابن بابويه بما رواه يعقوب بن شعيب فى الصحيح قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن شراء النخل فقال كان ابى يكره شراء النخل قبل ان يطلع ثمرة السنة ولكن السنين والثلاث كان يقول ان لم يحمل هذه السنة حملت فى السنة الاخرى قال يعقوب وسألته عن الرجل يبتاع النخل والفاكهة قبل ان تطلع فيشترى سنتين او ثلاث سنين او اربعاً فقال لا بأس انما يكره شراء سنة واحدة قبل ان تطلع مخافة الآفة حتى تستين (٢) .

**قال دام ظلّه :** وهل يشترط احدها فيما لم يبد صلاحه قولان اقر بهما الحاقه بالاول.

**اقول:** هل يشترط فى بيع ثمرة النخل بعد ظهورها وقبل بدو صلاحها الضميمة او بيعها عامين او بشرط القطع اولا . اختلف الاصحاب ، فذهب الشيخ فى النهاية

(١) ثلث ١ خبر ٨ من ابواب بيع الثمار

(٢) ثلث ١ خبر ٩ من ابواب بيع الثمار

اجماعاً ، واما ثمرة الشجر فيجوز بيعها مع الظهور وحده انعقاد الحب ، و لا يشترط الزيادة على رأى ، ولا يجوز قبل الظهور عاماً ولا اثنين على رأى ، ولا فرق بين البارز كالمشمش و الخفى كالجوز ( اللوز - خ ) و اما الخضرفيجوز بيعها بعد ظهورها و انعقادها لاقبله لقطعة ولقطات، والرُّع يجوز بيعه سواء انعقد فيه السنب

و المبسوط والخلاف الى الاشرط واختاره الصدوق وابن الجنيد وابو الصلاح وابن حمزة وسلا ، وذهب الشيخ فى التهذيب و الاستبصار الى عدم الاشرط و كراهة البيع مع الخلوعن احدها وبه قال المفيد وسلا فى احد قولييه وهو الاصح عندى ( لنا ) عموم قوله تعالى و احل الله البيع ( ١ ) وقوله تعالى : الا ان تكون تجارة عن تراض منكم (٢) ولانه بيع وقع من اهله فى محله فكان لازماً ( احتج ) الشيخ بما رواه عن ابى الربيع الشامى قال قال ابو عبدالله عليه السلام كان ابو جعفر (ع) يقول اذا بيع الحائط من النخل او الشجر سنة واحدة فلا يباع حتى تبلغ ثمرته واذا بيع سنتين او ثلاثاً فلا بأس بعد ان يكون فيه شىء من الخضرة (٣) (والجواب) حملها على الاولوية جمعاً بين الادلة .

**قال دام ظله : واما ثمرة الشجر فيجوز بيعها مع الظهور وحده انعقاد الحب ولا يشترط الزيادة على رأى .**

**اقول :** الخلاف هنا فى موضعين ( ا ) انعقاد الحب هل هو عبارة عن مجرد الظهور او عن بدو الصلاح هنا ، قال الشيخ فى المبسوط على الاول واختاره ابن ادريس وقال بعض الاصحاب بالثانى نقله الشيخ فى المبسوط ونقل ابن ادريس عن بعض الاصحاب ان بدو الصلاح فيما له ورد انتشار الورد وفى الكرم انعقاد الحصرم وفى غير ذلك الحلاوة (ب) اشترط الزيادة والبحث فيه كما مر فى النخل .

**قال دام ظله : ولا يجوز قبل الظهور عاماً ولا اثنين على رأى .**

**اقول :** قد ذكرنا الخلاف هنا فيما سبق .

(١) البقرة - ٢٧٤ (٢) البقرة ١٨٤

(٣) مثل ب ١ خبر ٨ من ابواب بيع الثمار



اولا قائماً و حصيداً منفرداً ومع اصوله بارزا كان كالشعير او مستتراً كالحنطة والعدس و الهرطمان (١) و الباقلنى ولو كان مما يستخلف بالقطع كالكراث (٢) و الرطبة و شبههما جاز بيعه جزءة وجزات و كذا ما يخرط كالحناء و التوت خرطة و خرطات منفردة ومع الاصول بشرط الظهور فى ذلك كله ولو باع الزرع بشرط القصيل ووجب قطعه على المشتري فان لم يفعل فللبايع قطعه و تركه بالاجرة و كذا لو باع الثمرة بشرط القطع .

## المطلب الثانى فى الاحكام

ليس للبايع تكليف مشتري الثمرة القطع قبل بدو صلاحها الا ان يشترطه بل يجب عليه تبييتها الى اوان اخذها عرفاً بالنسبة الى جنس الثمرة ، فما قضت العادة باخذه بسرأقتصر على بلوغه ذلك وما قضت باخذه رطباً او قسباً (٣) اخيراً الى وقته و كذا لو باع الاصل واستثنى الثمرة واطلق ووجب على المشتري ابقائها ولكل من مشتري الثمرة وصاحب الاصل سقى الشجر مع انتفاء الضرر ولو تضررا منعا ولو تقابل ضرر احدهما ونفع الاخر رجحنا مصلحة المشتري ولا يزيد عن قدر الحاجة ويرجع فيه الى اهل الخبرة ولو انقطع الماء لم يجب قطع الثمرة وان تضرر الاصل بمصر الرطوبة ولو اعتاد قوم قطع الثمار قبل انتهاء الصلاح كقطع الحصرم فالاقرب حمل الاطلاق عليه ولو ظهر بعض الثمرة فباعه مع المتجدد فى تلك السنة صح سواء اتحدت الشجرة او تكثرت وسواء

قال دام ظله : ولو اعتاد قوم قطع الثمار قبل انتهاء الصلاح كقطع

الحصرم فالاقرب حمل الاطلاق عليه

اقول: وجه القرب ان خطاب كل قوم انما يحمل على العرف الخاص بهم فى

ذلك البلد (ويحتمل) عدمه لانه انما يشتري الثمرة للانتفاع التام بها ولا يحصل الا بانتهاء

الصلاح والاقوى عندي ما هو الاقرب عند المصنف .

(١) بالضم حب متوسط بين الشعير والحنطة نافع للسعال - ق

(٢) كرمان - وكتان بقل وكسحاب شجر كبار رأيتها بجبال الطائف - ق

(٣) القسب الصلب الشد يدق قسب الكرم قسوبة وقسوباً - ق

اختلف الجنس او اتحد ويجوز ان يستثنى ثمرة شجرة او نخلة معينتين ولو ابهم او شرط الاجود بطل البيع وان يستثنى حصة مشاعة او اوطالا معلومة فبان اجتاحت الثمرة سقط من المستثنى بالنسبة ولو اجتاحت الثمرة بعد الاقباض وهو التخلية هنا او سرت فهي من مال المشتري ولو كان قبل القبض فمن البايع ولو تلف البعض اخذ الباقي بحصته من الثمن وله الفسخ ولو اتلفه اجبى تخير المشتري بين الفسخ والزمام المتلف، والاقرب الحاق البايع به ، واتلاف المشتري كالقبض ولا يجب على البايع السقى بل التمكين من منع الحاجة فلو تلفت بترك السقى فان لم يكن قد منع فلا ضمان عليه وان منع ضمن وكذا لو تعيبت ويجوز بيع الثمرة والزرع بالاثمان والعروض الايبع التمر بالتمر و هي المزبنة والالزرع بالحب وهي المحاقلة ، ولو اختلف الجنس جاز كما لو باع زرع حنطة بدخن ، وهل يسرى المنع الى ثمر الشجر الاقرب ذلك لتطرق الرباعلى اشكال والاصح عدم اشتراط كون الثمن من المثلثن و استثنى من الاول العرايا فانه

**قال دام ظله : والاقرب الحاق البايع به .**

**اقول :** وجه القرب انه ملك المشتري فيضمنه كالاجنبى ويحتمل بطلان البيع لعموم النص والاقوى الاول .

**قال دام ظله :** وهل يسرى المنع الى ثمر الشجر الاقرب ذلك لتطرق الرباعلى اشكال .

**اقول :** ينشأ (من) وجه القرب الذى ذكره لان مثله مكيل او موزون وكل ما كان مثله مكىلا او موزونا كان مكىلا او موزونا (ومن حيث) ان كل ربوى مكىل او موزون ولاشئ مما يصح بيعه جزافاً بمكىل او موزون ينتج لاشئ من الربوى يصح بيعه جزافاً وهذا يصح بيعه جزافاً أى بغير معرفة قدره ينتج هذا ليس بربوى والاصح عندى المنع .

**قال دام ظله : والاصح عدم اشتراط كون الثمن من المثلثن .**

**اقول :** هذا قول المفيد والشيخ فى الخلاف ، وقال فى المبسوط المحاقلة يبيع السنايل التى انعقد فيها الحب او اشتد بحب من ذلك السنبل ويجوز بيعه بحب من جنسه على ما روى



يجوز بيع العرية وهي النخلة تكون في دار الانسان او بستانه بخرصها تماًراً لامنها ولا يجوز ما زاد على الواحدة مع اتحاد المكان و يجوز مع تعدده ولا يشترط التقابض في بيع العرية قبل التفريق بل الحلول ولا يجوز اسلاف احدهما في الآخر.

## فروع

(١) لا يجب التماثل في الخرص بين ثمرتها عند الجفاف وثمرتها ولا يجوز التفاصل عند العقد (ب) لا تثبت الربا في غير النخل ان منعنا بيع ثمر الشجر بالمماثل (ج) يجوز بيع العرية وان زادت على خمسة اوسق (د) انما يجوز بيعها على مالك الدار او البستان في بعض الاخبار والاحوط انه لا يجوز بيعه بحب من جنسه على كل حال لانه لا يؤمن من ان يؤدي الى الربا والمزابنة هي بيع التمر على ماروى بتمر منه اما بتمر موضوع على الارض فلا بأس به والاحوط انه لا يجوز ذلك لمثل ما قلناه وهو اختيار ابن ادریس، وقال الشيخ في النهاية بالاشتراط ولا ين البراج قولان (احدهما) في المهذب كقوله في المبسوط والآخر في الكامل كقوله في النهاية (لنا) مارواه الشيخ في الصحيح عن ابان عن عبد الرحمن بن ابی عبد الله عن ابی عبد الله عليه السلام قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المحاقلة والمزابنة قلت وما هو قال ان يشتري حمل النخل بالتمر والزرع بالحنطة (١) (احتج) الشيخ على قوله في النهاية بالاصل وعموم قوله تعالى واحل الله البيع (٢) ومارواه ابو الصباح الكناني قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول ان رجلا له على رجل خمسة عشر وسقا من تمر وكان له نخل فقال خذ ما في نخلي بتمر ك فابي ان يقبل فاتي النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ان لفلان على خمسة عشر وسقا من تمره كلمته ياخذ ما في نخلي بتمره فبعث النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا فلان خذ ما في نخله بتمر ك فقال يا رسول الله لا يفى وابي ان يفعل ذلك (٣).

قال دام ظله: انما يجوز بيعها على مالك الدار او البستان او مستاجرهما

(١) ثل ب ١٣ خبر ١ من ابواب بيع الثمار

(٢) البقرة - ٢٧٤ (٣) ثل ب ٦ خبر ٣ من ابواب بيع الثمار

او مستاجرهما او ثمرة البستان على اشكال ( ه ) لو قال بعثك هذه الصبرة من الغلة او الثمرة بهذه الصبرة سواء سواء فان عرفا المقدار صح و الا بطل و ان تساويا عند الاعتبار سواء اتحد الجنسان او اختلفا ( و ) يجوز ان يتقبل احد الشريكين بحصة صاحبه من الثمرة بشيء معلوم منها لاعلى سبيل البيع وان يبيع الثمرة مشتريها بزيادة و نقصان قبل القبض و بعده ولو اشترى لقطعة من الخضروات فامتزجت بالمتجددة من غير تمييز فالاقرب مع مما كحة (١) البايع ثبوت الخيار للمشتري بين الفسخ والشركة و الا خيار لو وهبه البايع على اشكال ( ز ) يشترط في الثمن الذي يشتري العرية به العلم بالكيل او الوزن و لا تكفى المشاهدة ( ح ) لا يجوز بيع ما المقصود منه مستور كالجزر و الثوم الا بعد قلعه و مشاهدته ولو اشترى الزرع قصيلا مع اصوله فقطعه فبنت فهو له اما لو لم يشترط الاصل فهو للبايع و لو سقط من الحب المحصود فبنت في القابل فهو لصاحب البذر لا الارض .

#### او مشتري ثمرة البستان على اشكال .

اقول: وجه الاشكال النظر الى السبب وهو الضرر بنظر الغير في ملكه و العموم . قال دام ظله : ولو اشترى لقطعة من الخضروات فامتزجت بالمتجددة من غير تمييز فالاقرب مع مما كحة البايع ثبوت الخيار للمشتري بين الفسخ والشركة اقول: قال الشيخ في المبسوط ان سلم البايع الجميع اجبر المشتري على القبول و الا فسخ الحاكم البيع و اطلق و تبعه ابن حمزة ( و التحقيق ) انه ان كان قبل القبض ولم يسطلحا تخير المشتري في الفسخ و الامضاء للنعيب بالشركة و تعذر تسليم المبيع الواجب .

قال دام ظله : و لا خيار لو وهبه البايع على اشكال .

اقول: منشأ الاشكال من حيث زوال العيب و به قال الشيخ و ابن حمزة ( و من )

حيث عدم وجوب القبول للزيادة المنقصة .



## الفصل الثالث في الصرف

وهو بيع الاثمان بمثلها وشرطه التقابض في المجلس وان كانا موصوفين غير معينين والتساوى قدرأ مع اتفاق الجنس، فلو افرقا قبله بطل ولا يتحقق الافتراق مع مفارقة المجلس مصطحبين (بان لايزداد البعد بينهما-خ)، ولو قبض الوكيل قبل تفرقهما صح لابعده ولو قبض البعض صح فيه خاصة، ولو اشترى منه دراهم ثم اشترى بها دنانير قبل قبض الدراهم بطل الثاني فان افرقا بطلا؛ ولو كان له عليه دنانير فامر به بان يحولها الى دراهم او بالعكس بعد المساعرة على جهة التوكيل صح وان تفرقا قبل القبض لان النقدين من واحد على اشكال؛ ولو تفرقا قبل الوزن و التقد

## الفصل الثالث في الصرف

قال دام ظله: ولو كان له عليه دنانير فامر به بان يحولها الى دراهم او بالعكس بعد المساعرة على جهة التوكيل صح وان تفرقا قبل القبض لان النقدين من واحد على اشكال .

اقول: هذا قول الشيخ في النهاية لكن لم يقيد بالتوكيل ومنعه ابن ادریس (احتج) الشيخ بما رواه في الصحيح عن اسحاق بن عمار قال قلت لابي عبدالله عليه السلام يكون للرجل عندي د: اهم فيلقاني فيقول كيف سعر الوضع اليوم فاقرل كذا وكذا فيقول اليس لي عندك كذا وكذا الف درهم وضحاً فاقول نعم فيقول حولها الى دنانير بهذا الشرط واثبتها لي عندك فماترى في هذا فقال اذا كان قد استقصيت له السعر يومئذ فلا بأس بذلك فقلت اني لم اوازنه ولم اناقده وانما كان كلام مني و منه فقال لي اليس الدراهم من عندك والدنانير من عندك فقلت بلى فقال لا بأس (١). والتحقيق ان نقول هل هذا قضاء ام بيع فان كان الاول ففي صحته اشكال (من حيث) ان القضاء انما هو باداء المال لا بقول مجرد عن معاوضة شرعية وان كان الثاني فلا بد فيه من القبض وصحته يتوقف على مقدمات (١) انه ليس من باب بيع دين بدين (ب) جواز تولى الواحد طرفي العقد (ج) ان ما في النمة مقبوض (د) ان قبض الوكيل قبض

صحح اشتمال المقبوض على الحق والجودة والردائة و الصياغة و الكسر لا توجب الاثنية ، ويجوز التفاضل مع اختلاف الجنس و المغشوش يباع بغير جنسه ان جهل قدره و الاجاز بجنسه بشرط زيادة السليم في مقابلة الغش ، ولا يجوز انفاقه الا اذا كان معلوم الصرف بين الناس فان جهل وجب ابانته ، وتراب معدن احد التقدين يباع بالآخر احتياطاً ولو جمعاً يباع بهما ، ولا اعتبار بالذهب اليسير في جوهر الصفر (ولا بالفضة في جوهر الرصاص والمصاغ من التقدين ان جهل قدر كل واحد يباع بهما او بغيرهما او بالاقل ان تناوتا ، وان علم يباع بايهما شاء مع زيادة الثمن على جنسه ولو يباع بهما او بغيرهما جازمطلقاً ، وتراب الصياغة يباع بالجوهرين معاً او بغيرهما لا باحدهما ثم يتصدق به مع جهل اربابه ، والمحلى باحد التقدين يباع مع جهل قدره بالآخر او بغيرهما او بالجنس مع الضميمة ومع علمه يباع بالآخر او بغيرهما مطلقاً و بجنسه مع زيادة الثمن او اتهاب المحلى من غير شرط ، ولو تشخص الثمن تعين فليس له دفع المساوي .

## فروع

(١) لو عينا الثمن والمثمن ثم تقابضا فوجد احدهما بما اخذه عيباً فان كان من غير الجنس بطل الصرف كأن يجد الذهب نحاساً او الفضة رصاصاً وكذا في غير الصرف كما لو باعه ثوباً كتناقبان صوفياً بطل وان كان البعض من غير الجنس بطل فيه خاصة ، ويتخير من انتقل اليه في الفسخ واخذه بحصته من الثمن ، وان كان من الجنس كخشونة الجوهر واضراب السكة وسواد الفضة تخيير بين الرد و الامساك ، وليس له المطالبة بالبدل في الموضعين ولو اختلف الجنسان فله الارش مادام في المجلس فان فارقه فان اخذ الارش من جنس السليم بطل فيه وان كان مخالفاً صح ، ولو كانا غير معينين وظهر العيب من غير الجنس فان تفرقا بطل والآ كان له المطالبة بالبدل ، ولو اخص العيب ببعض اخص بالحكم ، ولو كان من غير الجنس فله الرد والامساك

الموكل وكلها لا يخلو عن الشك والاحتمال الا الاخير والاقوى عندي انه نص في قضية خاصة فلا تتعدى الي غيرها .



مع الارش مع اختلاف الجنس ومجاناً مع اتفائه والمطالبة بالبدل و ان تفرقا على اشكال ، وفي اشراط اخذ البدل في مجلس الرد اشكال ، (ب) نقص السعر وزيادته لا تمنع الرد ، فلو صار فهو هي تساوي عشرة دينار فردها وقد صارت تسعة دينار صح قطعاً وكذا لو صارت احد عشر (ج) لو تلف احدهما بعد التقابض ثم ظهر في التالف عيب من غير الجنس بطل الصرف ويرد الباقي ويضمن التالف بالمثل او القيمة ولو كان من الجنس كان له اخذ الارش مع اختلاف الجنس والافلا (د) لو اخبره بالوزن ثم وجد نقصاً بعد العقد بطل الصرف مع اتحاد الجنس ويتخير مع الاختلاف بين الرد والاخذ بالحصة ولو وجد زيادة فان كان قال بعتك هذا الدينار بهذا الدينار بطل وان قال بعتك ديناراً بدينار صح وكانت الزيادة في يده امانة (و يحتمل) ان تكون مضمونة لانه قبضه على انه

**قال دام ظله : والمطالبة بالبدل وان تفرقا على اشكال .**

**اقول:** ينشأ (من) استلزام جواز الابدال عدمه لان رده هو رفع تعيين المبيع فيه وهذا يستلزم انتفاء كونه المبيع في الماضي والمستقبل لان المبيع واحد فلا يكون قد قبض المبيع قبل التفرق فيبطل البيع فلا يكون له الابدال (ومن) انه فسخ متجدد والبيع صح بالقبض الاول .

**قال دام ظله : وفي اشراط اخذ البدل في مجلس الرد اشكال .**

**اقول:** ينشأ من ارتفاع القبض الاول فلولم يقبض في المجلس للزم التفرق قبل القبض فيبطل الصرف ومن حيث ان القبض الاول قد صح والفسخ متجدد (ومن) ان القبض الاول اما ان يؤثر في صحة البيع اولاً والثاني يستلزم بطلان البيع من الاصل والاول يستلزم عدم اشراط قبض البدل في مجلس الرد والاصح عندي انه يشترط القبض في مجلس الرد .

**قال دام ظله: وان قال بعتك ديناراً بدينار صح وكانت الزيادة في يده امانة (و يحتمل) ان تكون مضمونة لانه قبضه على انه عوض ماله .**

**اقول:** وجه الاول اصالة عدم الضمان ولانه لم يقبضها بالبيع ولا بالسوم ولا بسبب مضمون فلا يضمن والاصح عندي الضمان .

عوض ماله اما لو دفع اليه ازيد من الثمن ليكون و كيله في الزائد او ليزن له حقه منه في وقت آخر فان الزيادة هنا امانة قطعاً ولو كانت الزيادة لاختلاف الموازين فهي للقبض، ولأخذ الزيادة الفسخ للتعيب بالشركة ان منعنا الابدال مع التفرق، وكذا لدفعها اذ لا يجب عليه اخذ العوض نعم لو لم يفترقا رد الزائد و طالب بالبدل (هـ) لو كان لاحدهما على الاخر ذهب وللآخر على الاول درهم فتصارفا بما في ذمتهما جاز من غير تقابض على اشكال منشأه اشتماله على بيع دين بدين؛ اما لو تباريا او اصطلاحاً جاز، ويجوز اقتضاء احد التدين من الاخر ويكون صرفاً بعين وذمة ولو دفع القضاء على التعاقب من غير محاسبة كان له الانذار بعسروقت القبض و ان كان مثلياً (و) لو اشترى ديناراً بعشرة ومعه خمسة جازان يدفعها عن النصف ثم يقترضها و يدفعها عن الاخر ليصح الصرف وان كان حيلة (ز) لو اشترى من المودع الوديعة عنده صح اذا دفع اليه الثمن في المجلس سواء علما وجوده او ظنا او شكافيه فان ظهر عدمه بطل الصرف (ح) روى جواز ابتياع درهم بدرهم ويشترط صياغة خاتم ولا يجوز التعدية .

قال دام ظله : لو كان لاحدهما على الاخر ذهب وللآخر على الاول درهم فتصارفا بما في ذمتهما جاز من غير تقابض على اشكال منشأه اشتماله على بيع دين بدين .

اقول: ذكر المصنف وجه المنع، ووجه الصحة انه لا قبض اعظم مما في الذمة والظاهر ان بيع الدين بالدين هو تبايع صاحبي الدينين (الذمتين - خل) بما في ذمتي الدينين والاصح البطلان .

قال دام ظله : روى جواز ابتياع درهم بدرهم ويشترط صياغة خاتم ولا يجوز التعدية .

اقول: هذه رواية الحسين بن سعيد ، عن محمد بن الفضيل ، عن ابي الصباح الكنانى ، قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يقول للصائغ صغ لي هذا الخاتم وابدل لك درهماً طازجياً بدرهم غلة قال لا بأس (١) .



## المقصد الرابع في انواع البيع

وهى بالنسبة الى الاجل (اربعة) والى الاخبار برأس المال (اربعة) والى مساواة الثمن لل عوض (قسمان) فهنا فصول ثلاثة (الاول) العوضان ان كانا حالين فهو النقد وان كانا مؤجلين فهو بيع الكالى بالكالى وهو منبى عنه (١) وان كان المعوض حالا خاصة فهو النسبة وبالعكس السلف .

### فهنا مطالب

#### المطلب الاول فى النقد والنسبة

اطلاق العقد واشترط التعجيل يقتضيان تعجيل الثمن واشترط التأجيل فى نفس العقد يوجب به بشرط الضبط فلو شرطا اجلا من غير تعيين او عينا مجهدولا كقدوم الحاج بطل ولو باعد بثمانين الناقص فى مقابلة الحلول او قلة الاجل والزائد فى مقابلة الاجل او كثرته بطل على رأى ولوباع نسبة ثم اشتراه قبل الاجل بزيادة او

## المقصد الرابع فى انواع البيع

قال دام ظله : ولو باعه بثمانين الناقص فى مقابلة الحلول او قلة الاجل والزائد فى مقابلة الاجل او كثرته بطل على رأى .

اقول: هذا مذهب الشيخ فى المبسوط وسلار وابى الصلاح وابن حمزة وابن ادريس وقال الشيخ فى النهاية يكون له اقل الثمنين فى ابعد الاجلين وهو اختيار المفيد وابن الجنيد (لنا) ماروى عن النبى ﷺ انه نهى عن بيعين فى بيعة (٢) ولانه لم يقع على عقد واحد ولا ثمن معين (ولانه) لوصح لصح البيع بما يختاره المشتري من المبلغين المعينين لكن التالى باطل فالمقدم مثله والملازمة ظاهرة (واحتج) المجوزون بما رواه محمد بن قيس ، عن الباقر عليه السلام : قال قال امير المؤمنين عليه السلام من باع سلعة و قال ان ثمنها كذا وكذا يدا بيد وكذا وكذا نظرة فخذها باى ثمن شئت و اجعل صفقتها واحدة فليس له الا اقلهما وان كانت نظرة (٣) والجواب ان محمد بن

(١) عن النبى (ص) من طرق العامة واما بطريقنا فالمنهى عنه بيع الدين بالدين .

(٢) ثل باب ٧ خبر ٢ من ابواب احكام العقود .

(٣) ثل باب ٢ خبر ١ من ابواب احكام العقود .

بعية حالا او مؤجلا جازان لم يكن شرطه في العقد ولو حل فابتاعه بغير الجنس جاز مطلقا ، والا قرب ان الجنس كذلك (وقيل) يجب المساواة ويجوز البيع نسبة بن زيادة عن قيمته او نقصان مع علم المشتري وكذا النقد ولو شرط خيار الفسخ ان لم يتقدمه في مدة معينة صح ولو شرط ان لا يبيع ان لم يأت به فيها ففي صحة البيع نظر .

قيس مشترك بين اشخاص منهم من لا يقبل روايته وقد تقرر في الاصول انه اذا اشبهه الراوى بمطعون لم تقبل الرواية .

قال دام ظله : ولو حل فابتاعه بغير الجنس جاز مطلقا والا قرب ان الجنس كذلك وقيل يجب المساواة .

اقول: الاول قول ابن ادریس و جدي و والدي ، وهو الاقوى عندي و الثاني قول الشيخ الطوسي رحمه الله (لنا) عموم الاية ومارواه عبيد بن زرارة قال سألت ابا عبد الله عليه السلام ، عن رجل باع طعاما بدرهم الى اجل فلما بلغ الاجل تقاضاه فقال ليس عندي دراهم خذمني طعاما قال لا بأس به انما له دراهم يأخذها ماشاء (١) (احتج) الشيخ بمارواه خالد بن الحجاج . قال سئلت ابا عبد الله عليه السلام ، عن رجل بعته طعاما بتأخير الى اجل مسمى فلما جاء الاجل اخذته بدراهم فقال ليس عندي دراهم لكن عندي طعام فاشتره مني فقال لا تشتريه فانه لا خير فيه (٢) ( و الجواب ) المنع من صحة السند ولانه نهاه عن الشراء مطلقا و كما يتناول النهي بالازيد والانقص فكذا المساوي وهو لا يقول به سلمنا لكن نمنع من دلالتة على التحريم سلمنا لكنه مختص بالطعام فلا يعم .

قال دام ظله : ولو شرط ان لا يبيع ان لم يات به فيها ففي صحة البيع نظر

اقول: ينشأ (من) انه علق البيع على غرر فلم يصح كما لو علقه بقدم زيد امتناع اقتضاء صحة الشيء بطلانه (ولان) البيع يقتضى انتقاله الى المشتري ولا يقتضى عوده الى البائع وفرق بينه وبين الخيار في الفسخ لامكان انفكاك اللزوم عن الصحة وهو ظاهر ويمتنع انفكاك الصحة عن نفسها (و من) انه في الحقيقة راجع الى شرط

(١) تل ب ١١ خبر ١١ من ابواب السلف وفيه يعقوب بن شعيب و عبيد بن زرارة .

(٢) تل ب ١٢ خبر ٣ من ابواب السلف



فان قلنا به بطل الشرط على اشكال .

## المطلب الثاني في السلف

وفيه بحثان (الاول) في شرائطه وهي سبعة (الاول) العقد ولا بد فيه من ايجاب كقوله بعتك كذا صفته كذا الى كذا بهذه الدراهم وينعقد سلماً لا بيعاً مجرداً فيثبت له وجوب قبض رأس المال قبل التفرق نظراً الى المعنى لا اللفظ او اسلمت او اسلفت (سلفت-خل) او ما دى هذا المعنى والاقرب انعقاد البيع بلفظ السلم فيقول اسلمت

الخيار وذلك لان دفع المشتري الثمن وعدمه من افعال المشتري الاختيارية فبطان البيع على تقدير احدهما وصحته على تقدير الاخر يخير المشتري في فعل الممضى و الفاسخ وهذا معنى شرط الخيار وانفساخه على تقدير فعل الفاسخ امر معتبر في صحة شرط الخيار فلا يكون سبباً لبطان البيع ، كما لو قال له لك الخيار في الفسخ والامضاء فاذا فسخت انفسخ ، ولا فرق في الفاسخ بين اللفظ وغيره من افعال صاحب الخيار ( و لان ) انتظام النوع بالاجتماع ليفرغ كل للاخر الذي يحتاج اليه و هو انما يتم بالمعوضة فاقتضت الحكمة الالهية شرع المعوضة ليصل الى كل منهما ما يحتاج اليه بالمعوضة فاذا لم يحصل لم يصح المعوضة فجاز اشتراط بطلانها على تقدير عدمه .

**قال دام ظلّه : فان قلنا به بطل الشرط على اشكال**

**اقول:** ينشأ من انه كاشتراط الخيار ولان الحكمة في شرع المعوضة ان يصل كل واحد الى ماله به مقتضى المعوضة فاذا لم يحصل ذلك انتفت الغاية من شرع عقد المعوضة فلا يصح (ومن) انه لا يمكن ان يكون الشيء علة في عدم نفسه فلا يصح ان يكون العقد علة في بطلانه والاصح عندي بطلان العقد و الشرط .

**قال دام ظلّه : المطلب الثاني في السلف والاقرب انعقاد البيع بلفظ السلم**

**اقول:** وجه القرب انه نوع من البيع اعتبره الشارع في نقل الملك فجاز استعماله في الجنس مجازاً تآباً للقصد (ولان) السلم صالح لنقله لامع التنصيص عليه فمعناه ولى (وفيه) منع ولصحة نقل الماهية من حيث هي اجماعاً فيصح افرادها لان الشخص لا ينافيه (ولانه) ابعاد عن الفرر اذا المشاهدة تحصل العلم اكثر من الوصف والحلول يتيقن

الك هذا الثوب في هذا الدينار ولو قال بعثك بلائمن او على ان لائمن عليك فقال قبلت  
ففي انعقاده هبة نظر، ينشأ (من) الالتفات الى المعنى (واختلال) اللفظ، وهل يكون  
مضموناً على القابض فيه اشكال ينشأ من كون البيع الفاسد مضموناً ودلالة لفظه على  
اسقاطه اما لو قال بعث ولم يتعرض للئمن فانه لا يكون تمليكا ويجب الضمان (الثاني)  
معرفة وصفه ويجب ان يذكر اللفظ الدال على الحقيقة كالحنطة مثلاً ثم يذكر كل  
وصف يختلف به القيمة اختلافاً ظاهراً لا يتغابن الناس بمثله في السلم بلفظ ظاهر  
الدلالة عند اهل اللغة بحيث يرجعان اليه عند الاختلاف ولا يجب في الاوصاف الاستقصاء  
الى ان يبلغ الغاية لعسر الوجود بل يقتصر على ما يتناوله الاسم فلو افضى الاطباء الى  
عزة الوجود كالثالى الكبار التى تفتقر الى التعرض فيها للحجم و الشكل و الوزن  
والصفاء واليواقيت و الجارية الحساء مع ولدها الى ما اشبهه لم يصح وان كان مما  
يجوز السلم فيه لادائه الى عسر التسليم ، و الاقرب جوازه فى الثالى الصغار مع  
معه امكان التسليم والانتجاع بخلاف الاجل فكان اولى بالصحة (ويحتمل) عدم الصحة  
لان الملك انما ينتقل بما وضعه الشارع ناقلاً ونص عليه ولم يثبت جعل الشارع هذا  
ناقلاً فى مثل هذه الصورة وهو الاصح عندى . وقال الشيخ فى النهاية والخلاف لا يصح  
لفظ السلم الا بذكر الاجل (بقى) هنا مسئلة وهو انه اذا باع عيناً موصوفة بصفات السلم  
ما يظنه فى النمة حالاً ولم يذكرها المصنف هناك صحة بيع عين شخصية تقتضى  
صحة بيع ماهية بالوصف بل هو اولى لانه اقرب لانه يخالف السلم بالاجل لا غير .  
قال دام ظله : ولو قال بعثك بلائمن او على ان لائمن عليك فقال قبلت  
ففى انعقاده هبة نظر ينشأ من الالتفات الى المعنى واختلال اللفظ وهل  
يكون مضموناً على القابض فيه اشكال ينشأ من كون المبيع الفاسد مضموناً  
ودلالة لفظه على اسقاطه .

اقول: منشأ النظر النظر الى المعنى واللفظ ومنشأ الاشكال انه ابرأ منه بقوله  
بلا عوض (ومن) انه مقبوض بالبيع الفاسد والاصح عندى البطلان والضمان.  
قال دام ظله : والاقرب جوازه فى الثالى الصغار مع ضبط وزنها و



ضبط وزنها ووصفها لكثرتها ، ويجوز اشتراط الجيد والردى والاردى على اشكال ينشأ من عدم ضبطه ، ووجوب قبض الجيد لا يقتضى تعيينه عند العقد لاجود و كلما يمكن ضبط اوصافه المطلوبة يصح السلم فيه وان كان مما يمسه النار فيجوز في عيدان النبل قبل نحتها لا المعمول والخضر والفواكه وما ينبتة الارض والبيض والجوز واللوز وكل انواع الحيوان والاناسى واللبن والسمن والشحم والطيب والملبوس والاشربة والادوية وان كانت مركبة اذا عرفت بسايطها في جنسين مختلفين ينضبط كل منهما باوصافه وفي شاة لبون ولا يجب ذات لبن بل ما من شأنها ، وفي شاة ذات ولد اوجارية كذلك على رأى او حامل على اشكال ينشأ من الجهل بالحمل والمختلطة ووصفها لكثرتها .

اقول: قال الشيخ لا يصح لعزته والاصح الصحة .

قال دام ظله : والاردى على اشكال ينشأ من عدم ضبطه ووجوب قبض الجيد لا يقتضى تعيينه عند العقد لاجود .

اقول: قال بعضهم يصح لانه ان اتى اليه بالردى وجب قبوله لانه اجود من الاردى وان اتى اليه بالاردى وجب قبوله والاصح انه لا يصح لانه غير منضبط والمبيع يجب ان يكون منضبطاً .

قال دام ظله: وفي شاة ذات ولد اوجارية كذلك على رأى .

اقول: المراد منه ان يكون الولد منفصلاً غير حمل وقد اختلف فيه فقال الشيخ في المبسوط لا يجوز لعدم امكان ضبط الولد بالوصف لانهار بما لم تلد كذلك (ولان) وجوده نادر والوجه الصحة لغلبة وجوده وامكان ضبط وصفه .

قال دام ظله : او حامل على اشكال ينشأ من الجهل بالحمل .

اقول: قال الشيخ وابن الجنيد لا يصح لانه مجهول لا يمكن ضبطه باوصافه (ولانه) لا يجب على المشتري القبض الا فيما يتحقق انه ما وقع عليه العقد ولاشك ان الحمل لا يعلم الا بعد الرضع فيخرج عن المشروط وقال المصنف في المختلف بالجواز لان الحمل تابع لصحة بيعه تبعاً نقداً .

المقصودة الاركان اذا امكن ضبطها كالعتابي (١) والخز الممتزج من الابريسم والوبر والشهد اذ الشمع كالنوى ، وكذا كلما لايقصد خليطه كالجبين وفيه الانفحة ودهن البنفسج والبان والخل وفيه الماء والصفرو والحديد و الرصاص والنحاس والزبيق و الكحل والكبريت وكلما لايمكن ضبطه لوصف لايصح السلم فيه كاللحم مطبوخه ونيه والخبز والجلود والجواهر التي يعسر ضبطها .

## فروع

(١) يجب ان يذكر (في الحيوان) النوع واللون والذكورة او الانوثة والسن (وفي الاناسي) زيادة القدر باعى اى اربعة اشبار او خماسي ، فيقول عبد تر كي اسمر ابن سبع طويل او قصير او ربع وينزل كل شيء على اقل الدرجات ولايجوز وصف كل عضول للغة (للعسرة فيه -خل) و الاقرب جواز اشتراط ما لا يعز وجوده و ان كان استقصاء كالسمن والجعودة ، ويرجع في السن الى الغلام مع بلوغه ومع صغره الى

**قال دام ظله : والاقرب جواز اشتراط ما لا يعز وجوده وان كان استقصاء**

**كالسمن والجعودة .**

**اقول :** لما جل جناب الحق عن التكليف بالمحال واقتضت حكمته اليالغ عدم خرق العادات غالباً لمجرد ما يرد على العبد من متناقض الارادات ابطل السلم فيما يؤدي الى احدهما قطعاً وما تجدد ادائه الى احدهما تجدد بطلانه فظهر من ذلك ان ما يعز وجوده لايصح السلم فيه وبقي ما لا يعز لكن وجوده اقل في الاغلب لاستقصاء الصفات فالاقرب الصحة لعدم استلزام المحال مع امكانه في نفسه وجواز ثبوته في الذمة ولو لوجود المقتضى وهو عقد البيع لعموم قوله تعالى **واحل الله البيع (١)** وانتفاء المانع وهو عزة الوجود ويحتمل البطلان تنزيلاً للاغلب على الدائم بالاصل (ولان) السبب لا بد فيه من الترجيح و وجوب التسليم هنا مرجوح لانه حرج و قال تعالى

(١) العتابي ثوب منسوب الى قرية بالشام اسمها عين تاب فادغمت النون في التاء

وهو من القطن والحريير .

(٢) البقرة- ٢٧٤ .



السيد فان جهل فالى ظن اهل الخبرة ، ولو اختلف النوع الواحد في الرقيق ووجب ذكر الصنف ولو اتحد لونه كفى نوعه عنه (ب) يذكر (في الابل) الذكورة او الانوثة والسن كينت مخاض واللون كالحمرة والنوع كنعم بني فلان او نتاجهم كبختى او عربى ان كثروا وعرف لهم نتاج والابطل كنسبة الثمرة الى بستان ( وفي الخيل ) السن و اللون والنوع كعربى او هجين ولا يجب التعرض للشياة كالاغر والمجمل (في الطيور) النوع والكبر والصغر من حيث الجثة ولانتاج للبالغ والحمريل يذكر عوضه النسبة الى البلد (ج) يذكر (في التمر) اربعة اوصاف النوع كالبرنى و البلد ان اختلف الوصف كالبرى والقد كالكبار والحداثة او العتق (وفي البر) وغيره من الحبوب البلد والحداثة او العتق والصرابة (١) اوضدها (والعسل) البلد كالمكى و الرمان كالربيعى واللون وليس له الامصى من الشمع و (في السمن) النوع كالبرى والمون كالاصفر والمرعى والحداثة او ضدها (وفي الزبد) ذلك وانه زبد يومه او امسه ( وفي اللبن) النوع والمرعى ويلزمه مع الاطلاق حليب يومه (د) يذكر فى الثياب ثمانية النوع كالكتان والبلد واللون والطول وانعرض والصفاعة والرقعة والنعومة واوضاعها ولو ذكر الوزن بطل لعزته وله الخام الا ان يشترط المقصود ويذكر ( في الغزل) النوع كالقطن والبلد واللون والغلظة والنعومة او اوضاعها (وفي القطن) ذلك الا الغلظ وضده فان شرط منزوع الحب فله والا كان له بجمعه مع الاطلاق كالتمر بنواه على اشكال ويذكر

وما جعل عليكم فى الدين من حرج (٢) واذا لم يحصل من البيع (المبيع - خ) ترجيح وجوب التسليم لم يكن سبباً فيه فلا يصح .

قال دام ظله : فان شرط منزوع الحب فله والا كان له بجمعه مع الاطلاق كالتمر بنواه على اشكال .

اقول: يحتمل وجوهاً ثلاثة (١) ما ذكره المصنف لما ذكره (ب) ان يكون له منزوع الحب لعدم دخوله فى الحقيقة (ج) الرجوع الى العادة فى بدل مثل هذا

(١) اى كونها خالصة من خلط آخر كتراب او نحوه...م

في الصوف البلد واللون والنوع و الطول او القصر و الزمان وفي اشتراط الانوثة او الذكورة نظر وعليه تسليمه تقياً من الشوك والبعر (هـ) يذكر (في الرصاص) النوع كالقلعي والاسرب والنعومة او الخشونة واللون ويزيد (في الحديد) ذكراً او انثى ولو انضبطت الاواني جازالسلف فيها فيضبط الطست جنسه وقدره وسمكه ودوره و طوله (وفي الخشب) النوع واليبس او الرطوبة والطول والعرض والسمك ويلزمه ان يدفع من طرفه الى طرفه بذلك السمك والدور ولو كان احد طرفيه اغلظ من الشرط فقد زاده خيراً ولا يلزمه القبول لو كان ادق وله سمح (١) خال من العقد (و) الصفات ان لم تكن مشهورة عند الناس لقلّة معرفتها كالادوية والعقاقير او لغرابة لفظها فلا بد وان يعرفها المتعاقدان و غيرهما ، و هل تعتبر الاستفاضة ام يكفي معرفة عدلين الاقرب الثاني

الثلث ووجهه ظاهر .

قال دام ظلّه : وفي اشتراط الانوثة والذكورة نظر .

اقول: منشأه من تفاوت الاعراض باختلافه و عدمه واعلم ان كل صفة تختلف القيم بها ولا يؤدي ذكرها الى مبطل للسلف كالعزة والاقلية على رأى سبق وجب ذكره وما عدم احدهما فيها لا يجب ذكره وهذا الاشكال فيه، فكل صفة ظهر للفقهاء اجتماع هذين الامرين فيها حكم باشتراط ذكرها، و كلما ظهر له فقد احدهما فيها حكم بعدم اشتراطها وان شك في احد الامرين استشكل المسئلة وهذا هو الضابط الكلي في هذا المقام.

قال دام ظلّه : (و) الصفات ان لم تكن مشهورة عند الناس لقلّة معرفتها كالادوية والعقاقير او لغرابة لفظها فلا بد وان يعرفها المتعاقدان و غيرهما و هل تعتبر الاستفاضة ام يكفي معرفة عدلين الاقرب الثاني .

اقول: وجه القرب ان العقد يعتبر في صحته علم المتعاقدين و قد حصل و النزاع ينتطع بشهادة الشاهدين ولهذا جعلهما الشارع ضابطاً كلياً في ثبوت الحكم (ومن) ان العقود وضعت للدوام و قطع النزاع و شاهدين لا ينتطع النزاع لجواز موتها فاعتبرت الاستفاضة والاقوى عندي ما هو الاقرب منه المصنف .



(الثالث) الكيل او الوزن في المكيل والموزون ولا يكفي العدفي المعدودات بل لابد من الوزن في البطيخ والباذنجان و البيض و الرمان و انما اكنفى في البيع بعدها للمعاينة ، اما السلم فلا للتفاوت ولا يجوز الكيل في هذه لتجافها في المكيال ، اما الجوز و اللوز فيجوز كيلا و وزناً وعدداً لقلّة التفاوت ، وفي جواز تقدير المكيل بالوزن وبالعكس نظر ويشترط في المكيل العمومية فلو عين ما لا يعتاد كجرة و كوز بطل ، ولو اعتيد فسد الشرط وصح البيع وكذا صنجة الوزن فلو عيننا صخرة مجهولة بطل ، ولو كانت مشاهدة ويجوز في المندوع اذرعاً ولا يجوز في القصب اطناناً ولا الحطب خرماً ولا الماء قرباً ولا العجوز جزراً ، وكذا يشترط في الثمن علم مقداره بالكيل او الوزن العامين ولا تكفي المشاهدة مع تقديره باحدهما ولو كان من الاعراض الغير المقدرة باحدهما جاز كثوب معلوم ودابة مشاهدة وجارية موصوفة فانه يجوز اسلاف الاعراض في الاعراض وفي الاثمان ، والاثمان في الاعراض ولا يجوز في الاثمان بالاثمان (الرابع) قبض الثمن في المجلس فلو تفرق قبله بطل ولو تفرق بعد قبض البعض صح فيه خاصة وللبايع الامتناع من قبض البعض للتعب بخلاف الدين ولو كان الثمن خدمة عبد او سكنى دار مدة معينة صح وتسليمها بتسليم العين ، ولا يشترط التعيين فلو قال اسلمت اليك ديناراً في ذمتي بكذا ثم عين وسلم في المجلس جاز ولو اسلم مائة في حنطة ومثلها في شعر ثم دفع مأتين قبل التفريق ووجد بعضها زيوفاً من غير الجنس وزّغ بالنسبة و بطل من كل جنس بنسبة حصته من الزيوف؛ ولو احواله بالتمن فقبضه البايع من

قال دام ظله : وفي جواز تقدير المكيل بالوزن وبالعكس نظر .

اقول: منشأ حصول التقدير وانتفاء الغرر بكل منهما و الوزن اصل الكيل

ومن ان كل واحد منهما اصل ويتفاوت القدر باحدهما مع تقديره بالآخر .

قال دام ظله: ولو احواله بالثمن فقبضه البايع من المحال عليه في المجلس

فالاقوى عندي الصحة .

اقول: وجه القوة حصول القبض قبل التفريق وقيل لالان الحوالة معاوضة فلا

يصح على ثمن السلم قبل قبضه والاقوى الصحة .

المحال عليه في المجلس فالأقوى عندي الصحة ، ولو جعل الثمن في العقد ما يستحقه في ذمة البايع بطل لانه بيع دين بدين على اشكال ، ولو لم يعينه ثم حاسبه بعد العقد من دينه عليه فالوجه الجواز ، ولو شرط تعجيل نصف الثمن وتأخير الباقي لم يصح اما في غير المقبوض فلا انتفاء القبض ، واما في المقبوض فلزيادة الثمن على المؤجل فيستدعي ان يكون في مقابلته اكثر مما في مقابلة المؤجل والزيادة مجهولة (الخامس) كون المسلم فيه ديناً فلا ينعقد في عين نعم ينعقد بيعاً سواء كانت العين مشاهدة او موصوفة (السادس) الاجل المضبوط بما لا يقبل التفاوت فلو شرط اداء المسلم فيه عند ادراك الغلات او دخول القوافل بطل وكذا لو قال متى اردت او متى ايسرت ، ويجوز التأقيت بشهور الفرس والروم والنيروز (١) والمهرجان لانهما يطلقان على وقت انتهاء الشمس الى اول برج الحمل والميزان ، ويجوز بعص (٢) النصارى وفطير اليهود ان عرفه المسلمون ، ولو اجل الى نفي الحجيج احتمل البطلان و الحمل على الاول وكذا الى ربيع او جمادى ، وتحمل السنون والشهور على الهلالية وتعتبر الاشهر بالاهلة فان

قال دام ظله : ولو جعل الثمن في العقد ما يستحقه في ذمة البايع بطل

لانه بيع دين بدين على اشكال .

اقول: منشاء ان ما في الذمة مقبوض او دين فعلى الاول يصح و على الثاني

يبطل والشيخ الطوسي رحمه الله ذهب الى البطلان ونقل الكراهة عن بعض الاصحاب.

قال دام ظله : ولو لم يعينه ثم حاسبه بعد العقد من دينه عليه فالوجه

الجواز .

اقول: وجهه الاصل وانتفاء المانع وقيل لا يجوز لاشتماله على بيع دين بدين.

قال دام ظله: ولو اجل الى نفي الحجيج احتمل البطلان والحمل على

الاول وكذا الى ربيع او جمادى .

اقول: وجه الاول تردد المحل بين النفرين لاطلاق اللفظ عليهما بالتواطؤ

(ووجه الثاني) تحقق الاسم بدون نص الاصحاب على حمل ربيع وجمادى على الاول و

(١) النيروز عاشر ايار - والمهرجان سادس تموز - والفطير العادي عشر من تموز -

والفصح ثامن عشر من نيسان .

(٢) بكسر الفاء والصاد المهملة.



عقدا في اوله اعتبر الجميع بالاهلة ، وان عقدا في خلاله اعتبرت الشهور بعده بالاهلة ثم تم المنكسر ثلاثين على رأى (ويحتمل) انكسار الجميع بكسر الاول فيعتبر الكل بالعدد ولو قال الى الجمعة اورمضان حمل على الاقرب ويحل باول جزء منهما ولو قال محله في الجمعة او في رمضان فالاقرب البطلان ولو قال الى اول الشهر او آخره احتمل (البطالان) لانه يعبر به عن جميع النصف الاول والنصف الاخير (والصحة) فيحمل على الجزء

الاولى الحمل على الاول .

قال دام ظله : وان عقدا في خلاله اعتبرت الشهور بعده بالاهلة ثم تم المنكسر ثلاثين على رأى ويحتمل انكسار الجميع بكسر الاول فيعتبر الكل بالعدد .

اقول: القولان للشيخ الطوسي رحمه الله (ووجه الاول) ان الشهر المعترف في الشرع هو الهلالى الا ان الشهر المنكسر لا بد من الرجوع الى العدد لثلاثين اواخر الاجل عن العقد مع الاطلاق وتعذر ذلك فيه (و وجه الثانى) ان الشهر الثانى لا يعقل دخوله الا بعد انقضاء الاول فالايام الباقية اما ان لا يحسب من احدهما ، او من الثانى و كلاهما مجال ، او من الاول فلا يعقل دخول الثانى حتى يتم الاول فيتم بعد من الثانى فينكسر الثانى وهكذا (والحق) الاول (فانه) اذا كان الاجل ثلاثة اشهر مثلا بعد مضي شهرين هلاليين وثلاثين من الاول والاخر يصدق انه قد مضى ثلثة اشهر فيحل الاجل والا كان ازيد من المشترك (ولانه) عند مضي الشهر الناقص الهلالى يصدق انه مضى شهر ونصف وهذا ما يستعمله اهل العرف حقيقة .

قال دام ظله : ولو قال محله في الجمعة او في رمضان فالاقرب البطلان .

اقول: لانه جعله ظرفاً فكل جزء منه صالح له فلم يعين الاجل ، وقال الشيخ (رحمه الله) يصح ويحل بدخول اليوم والشهر وكذا لو قال في سنة كذا كما لو قال الى ربيع ، والاقرب عندى البطلان .

قال دام ظله : ولو قال الى اول الشهر او آخره احتمل البطلان لانه

الاول والاقرب عدم اشتراط الاجل فيصح السلم في الحال لكن يصرح بالحلول فان اطلق حمل على الاجل واشترط ضبطه فلو اطلق ولم يضبطه ثم ضبطه قبل التفرق بطل ولو قال الى شهر وابهم اقتضى اتصاله بالعقد فالاجل آخره وكذا الى شهرين او ثلاثة اما المعين فيحل باوله كما تقدم ولا يشترط في الاجل ان يكون له وقع في الثمن فلو قال الى نصف يوم صح (السابع) امكان وجود المسلم فيه عند الحلول ليصح التسليم وان كان معدوماً وقت العقد او بعد الحلول ولا يكفي الوجود في قطر آخر لا يعتاد نقله

يعبر به عن جميع النصف الاول و النصف الاخير والصحة فيحمل على  
الجزء الاول .

اقول: اذا قال الى اول الشهر او آخره يحتمل البطلان لانه عبر عن الغاية بلفظ مشترك و لاقرينة فلم يعين محل الحلول لان اللفظ المشترك ههنا لا يمكن حمله على المجموع وكل واحد بعينه لا يفهم من اطلاق اللفظ لاستوائهما ولاقرينة هنا فترجيح احدهما ترجيح من غير مرجح و يحتمل الصحة لان كل ما اجل الى مشترك حمل على الاول كربيع وجمادى والاول اصح .

قال دام ظلّه : والاقرب عدم اشتراط الاجل فيصح السلم في الحال لكن  
يصرح بالحلول .

اقول: اشترط الشيخ وابن ادريس و ابن ابي عقيل الاجل ولم يشترطه المصنف (واحتج) بوجهين (١) الاجل ضرب من الفرر فاذا جاز معه فمع انتفائه اولي (ب) الاجل من زوائد العقد لانفكاكه عنه بالموت فلم يكن شرطاً كالخيار والرهن (احتجوا) باجماع الفرقة ولم يثبت و بعدم نص الشارع عليه فلا يصلح لتقل الملك لما تقدم ، ولما رواه ابن عباس عن النبي ﷺ انه قال من اسلف فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم واجل معلوم ، (١) وروى الى اجل معلوم (٢) وهذا الامر اما للوجوب او الارشاد اى البيان و لاخرجه اياه عن اسمه ومعناه وانما قال « لكن يصرح بالحلول» اشارة الى انه لو اطلق لفظ السلم ولم يذكر الاجل لم يحمل على



اليه في غرض المعاملة و لو احتاج تحصيله الى مشقة شديدة كما اذا اسلم في وقت البا كورة في قدر كثير فالاقرب الصحة ولو طرء الانتقاع بعد انعقاد السلم كما لو اسلم فيما يعم وجوده وانتقطع لجائحة (١) او وجد وقت الحلول عاماً ثم اخر التسليم لعارض ثم طالب بعد انتقاعه تخير المشتري بين الفسخ و الصبر ولو قبض البعض تخير في الفسخ في الجميع والمتخلف و الصبر ولو تبين العجز قبل المحل احتمل تنجيز الخيار وتأخيرها .

### البحث الثاني في احكامه

لا يشترط ذكر موضع التسليم على اشكال و ان كان في حمله مؤنة فلو شرطاه تعين ولو اتفقا على التسليم في غيره جاز ومع الاطلاق ينصرف وجوب التسليم الى موضع الحال و ان صح لو صرح لانه مجاز ولا يحمل اللفظ هنا على المجاز الامع التصريح فيبطل العقد بدونه .

قال دامظه : ولو احتاج تحصيله الى مشقة شديدة كما اذا اسلم في وقت البا كورة في قدر كثير فالاقرب الصحة .

اقول : وجه الصحة وجود المقتضى وانتقاء المانع ( ويحتمل) العدم لانه قد يعسر ، والاقوى عندي ما هو الاقرب عند المصنف .

قال دام ظله : ولو تبين العجز قبل المحل احتمل تنجيز الخيار وتأخيرها  
اقول : (وجه الاول) اشتراط امكان التسليم في المحل امكاناً بحسب العادة في صحة العقد فاذا بان انتفائه فسخ (ووجه الثاني) ان المقتضى العجز عند المحل و هو لا يحصل الا بحصول المحل وهو الاقوى عندي .

قال دام ظله : لا يشترط ذكر موضع التسليم على اشكال

اقول : يحتمل عدم الاشتراط لنص الاصحاب على انصراف الاطلاق الى موضع العقد لانه دين فلا يشترط ذكر موضع التسليم كالتقراض ويحتمل الاشتراط لتفاوت الاغراض باختلافها وهو اعم من موضع العقد لقبوله التقييد بكل منهما و لا انتفاء الدلالات الثلاث .

العقد ، ولو كان في بركة او بلد غربة و قصدهما مفارقتة قبل الحلول فالاقرب عندي وجوب تعيين المكان ، ويجب ان يدفع الموصوف فلودفع غير الجنس لم يجب القبول وكذا الاردي ولو كان من الجنس مساوياً او اجود وجب ، ولو اتفقا على ان يعطيه اردي منه وازيد فان كان ربوياً لم يجز على اشكال والاجاز وليس له الاقل ما يتناوله الوصف وله اخذ الحنطة خالية من التبن والزائد على العادة من التراب واخذ التمر جافاً ولا يجب تناهي جفافه ولا يقبض المكمل والموزون جزافاً وله ملاء المكيال و ما يحتمله ولا يكون ممسوحاً من غير دق ولا هز ولا يجوز بيع السلف قبل حلوله ويجوز بعده قبل القبض على الغريم وغيره على كراهية ، ويجوز بيع بعضه و توليته و تولية بعضه ويجوز ان يسلف في شيء ويشترط السائغ كالقرض والبيع والاستسلاف والرهن والضمين ، ولو اسلف في غنم وشرط اصواف فنعجات معينة صح ، ولو شرط كون الثوب القطن من غزل امرئة معينة او التمر من نخلة بعينها لم يلزم البيع اما لو اسند التمر الى مالايحيل (١) عادة كالبصرة جاز.

## فروع

(١) لو اسلف عرضاً في عرض موصوف بصفاته فدفعه عند الاجل وجب القبول فلو كان الثمن جارية صغيرة والمثمن كبيرة فجاء الاجل وهي على صفة المثمن وجب

قال دام ظلّه : ولو كان في بركة او بلد غربة وقصدهما مفارقتة قبل الحلول فالاقرب عندي وجوب تعيين المكان .

اقول: وجه القرب قصدهما غير موضع العقد قطعاً ولا ترجيح لغيره مع تفاوت الاغراض بسببه (ويحتمل) عدمه لما تقدم والاقوى عندي ما هو الاقرب عند المصنف .

قال دام ظلّه : ولو اتفقا على ان يعطيه اردي منه وازيد فان كان ربوياً لم يجز على اشكال .

اقول: منشأه هل يعم الربا سائر المعاوضات ام لا والاقوى عندي العموم .

(١) تحبيل النخلة حمل - عام - ولم تحمّل آخر .



القبول وان كان. البايع قد وطئها ولا عقير عليه وان كان حياة (ب) لو اختلفا في المسلم فيه فقال احدهما في حنطة والاخر في شعير تحالفا وانفسخ العقد ، ولو اختلفا في اشراط الاجل فالاقرب ان القول قول مدعيه ان كان العقد بلفظ السلم على اشكال ( وعلى قولنا ) بصحة الحال فالاشكال اقوى ، اما لو اختلفا في الزيادة فالقول قول نافيها ، ولو اختلفا في الحلول فالقول قول المسلم اليه لانه منكر ، ولو اختلفا في اداء المسلم فيه فالقول قول المنكرو لو اختلفا في قبض الثمن فالقول قول البايع وان تفرقا لانه منكر ، اما لو اختلفا بعد اتفاقهما على القبض في وقوعه قبل التفرق او بعده قدم قول مدعي الصحة وكذا لو اقاما بينة لانها تضم الى الصحة الاثبات ، ولو قال البايع قبضته ثم رددته اليك قبل التفرق قدم قوله رعاية للصحة ( ج ) يجب قبول المثل وقت الحلول او البراء فان امتنع قبضه الحاكم ان سأل البايع ، ولو دفع اكثر لم يجب القبول بخلاف الاجود ولو دفع من غير الجنس جازم التراضي ، وكذا يجوز لو دفع بعضه او اوردى قبل الاجل وان شرط التعجيل ولو دفعه قبل الاجل لم يجب القبول سواء تعلق بالبايع غرض كتخليص الرهن او الضامن او خوف الانقطاع في المحل اولم يكن غرض سوى البرائة وسواء كان للممتنع غرض بان يكون في زمن نهب او كانت دابة يحذر من علفها اولم-

قال دام ظله : ولو اختلفا في اشراط الاجل فالاقرب ان القول قول

مدعيه ان كان العقد بلفظ السلم على اشكال .

اقول : منشأ اصالة عدم الاشراط والنظر الى حقيقة اللفظ وتقديم قول مدعي

الصحة مطلقا او عدمه اذا اشتمل على زائد .

قال دام ظله : وعلى قولنا بصحة الحال فالاشكال اقوى

اقول : وجه القوة ان الصحة و صرف اللفظ الى حقيقته يكون اولى واصالة

عدم الاشراط اقوى هنا لانه كاف في قرينة صرف اللفظ الى مجازه فعدم قول مدعيه

هنا ارجح فالاشكال اي عدم الترجيح في الطرف الاخر اقوى .

يكن، ولو اسلم نصراني الى نصراني في خمر فاسلم احدهما قبل القبض بطل وللمشترى اخذ  
در اهمه ويحتمل السقوط و القيمة عند مسحليه ( د ) اذا قبضه تعين وبرء المسلم  
اليه فان وجده معيباً فرده زال ملكه عنه وعاد حقه الى الذمة سليماً ، ولو وجد بالثمن  
عيباً فان كان من غير الجنس بطل ان تفرقا قبل التعويض او كان معيناً و ان كان من  
الجنس رجع بالارش وله البدل مع عدم التعيين وان تفرقا على اشكال . وان تعين  
تخريبين الارش والرد فيبطل السلم و لو كان الثمن مستحقاً فان كان معيناً بطل والا  
بطل ان تفرقا قبل قبض عوضه ( هـ ) لو اسلم في شيئين صفقة بثمان واحد صح تخالفنا او  
تماماً ، ولو شرط الاداء في اوقات متفرقة صح ان عين ما يؤديه في كل وقت والافلا ولو  
شرط رهناً او ضمناً ثم تفاسخاورد الثمن لعيب بطل الرهن وبرئ الضمين ولو صالحه  
بعد الحلول على مال آخر عن مال السلم سقط الرهن لتعلقه بعوض مال الصلح لابه .

قال دام ظله : ولو اسلم نصراني الى نصراني في خمر فاسلم احدهما  
قبل القبض بطل و للمشترى اخذ در اهمه و يحتمل السقوط والقيمة  
عند مسحليه .

اقول : (وجه الاول) تعذر تسليمه لما اسلم فيه ( و وجه الثاني ) انه بالسلم  
ملك الخمر في ذمته والاسلام يسقط من ذمة المسلم الخمر ويخرجه عن ملكه ( و وجه  
الثالث ) ان الكافر يثبت له في ذمة المسلم قيمة الخمر عند الاتلاف فاسلامه اتلاف  
له حقيقة قال المصنف وهذا الوجه اعنى الثالث انما هو فيما اذا اسلم من عليه لامن  
هوله لان وجوب القيمة له تابع لوجوب الاصل ( و يحتمل ) مطلقاً كما لمهر قال و  
الصحيح الاول وهو انحصاره فيما اذا اسلم من هو عليه اما لو اسلم من هو له سقط .

قال دام ظله : وله البدل مع عدم التعيين وان تفرقا على اشكال .

اقول : منشأ ما تقدم من انه هل هو رفع القبض من اصله او فسخ للقبض  
متجدد (فعلى الاول) يستلزم ثبوت الابدال عدمه فيستحيل (وعلى الثاني) يصح لعدم  
استلزامه المحال وهو عدم وجوب الصبر على العيب .



## الفصل الثاني في المراجعة وتوابعها

المراجعة هي البيع مع الاخبار برأس المالمع الزيادة عليه وايجاها كاليبيع و يزيد بربح كذا ويجب العلم برأس المال والربح فلو قال بعثك بما اشتريت و ربح كذا ولم يعلم قدر الثمن لم يصح وكذا لو علما قدر رأس المال وجهلا الربح ويجب ذكر الصرف والوزن مع الاختلاف ويكره نسبة الربح الى المال فيقول رأس مالي مائة وبعثك بربح كل عشرة واحداً فان قال (١) فالثمن مائة وعشرة ، بل ينبغي ان يقول رأس مالي مائة وبعثك بما اشتريت و ربح عشرة ثم ان كان البايع لم يعمل فيه شيئاً صح ان يقول اشتريته بكذا او هو على او ابتمته او تقوّم على او رأس مالي ولو عمل فيه مال الزيادة عوض قال اشتريته بكذا وعملت فيه بكذا ولو استاجر في ذلك العمل صح ان يقول تقوّم على او هو على ويضم الاجرة ولو قال بعثك بما قام على استحق مع الثمن جميع المؤن التي يقصد بالتزامها الاسترباح مثل ما بذله من دلالة واجرة البيت و الكيال و الحارس و الحمال و القصار و الصباغ مع علم قدر ذلك كله ولا يستحق المطالبة بالمؤن التي فيها بقاء الملك كنفقة العبد و كسوته و علف الدابة وليس له الرجوع بما عمل بنفسه كما لو قصر الثوب او تطوع به متطوع ولا اجرة البيت اذا كان ملكه ويخبر بعد اخذ الارش من العيب السابق بالباقي ، ولو جنى على العبد فاخذارشه لم يضعه ولو جنى العبد في يده ففداه لم يضم الفداء ولا يضع قيمة النماء المتجدد ويجب على البايع حفظ الامانة بالصدق في قدر الثمن ، وفي الاخبار عما طرأ في يده من عيب منقص او جناية فلا يجب الاخبار بالغبن ولا بالبائع وان كان ولده او غلامه ويجب ذكر تأجيل الثمن ولو اسقط عنه البعض جاز ان يخبر بالاصل سواء كان الاسقاط في مدة الخيار او بعده وليس له الاخبار بالشراء في الابعاض مع تقسيط الثمن عليها الا ان يخبر بصورة الحال اتفقت او اختلفت ساوا بينهما او لا باع خيارها بالاقل اولا وكذا الحامل اذا ولدت واراد بيعها منفردة ، ولا يخبر الدلال بالشراء عن تقويم التاجر مجرداً عن البيع سواء ابتداه اولا. (متن)

واما التولية فهي اعطاء المتاع برأس المال فيقول بعثك ووليتك و شبهه فيقول قبلت التولية او البيع وهو بيع يلحق به احكام البيع من الشفعة والتقابض في المجلس ان كان صرفاً ويشترط العلم برأس المال لاذكره ويلزمه مثل الثمن الاول جنساً ووصفاً وقدراً.

واما المواضعة فهي مأخوذة من الوضع وهي ان يخبر برأس المال ثم يقول بعثك به ووضيعة كذا ويكره لو قال بوضيعة درهم من كل عشرة فلو كان الثمن مائة لزمه تسعون . ولو قال من كل احد عشر كان الحط تسعة دراهم وجزء من احد عشر جزء من درهم فيكون الثمن احدى وتسعين الاجزاء من احد عشر جزء من درهم وكذا لو قال بوضيعة درهم لكل عشرة.

## فروع

(١) يجوز لبائع المتاع شرائه بزيادة ونقيصة حالاً ومؤجلاً بعد القبض ويكره قبله ان كان مكيفاً او موزوناً على رأى ، ولو شرط الابتياح حال البيع لم يجز و

قال دامظله : الفصل الثاني في المرابحة وتوابعها . ويكره قبله ان كان مكيفاً او موزوناً على رأى .

اقول: ما اختاره هنا مذهب الشيخ في النهاية والمفيد ، وذهب في المبسوط الى تحريم بيع الطعام قبل قبضه و يجوز بيع ما عداه قبل قبضه ، وقال الشيخ في موضع من الخلاف يجوز بيع ما عدا الطعام قبل قبضه ، وفي موضع آخر اذا كان الثمن معيناً يجوز بيعه قبل قبضه ما لم يكن صرفاً ، وذهب ابن ابي عقيل الى بطلان بيع ما يكال او يوزن قبل قبضه وجواز ما عداه و اختار ابن البراج في المهذب قوله في المبسوط و في الكامل قوله في النهاية ، ومنع ابن حمزة من بيع الطعام قبل القبض سواء كان مبيعاً او قرصاً وغير الطعام جوز بيعه قبل القبض على كل حال الا ان يكون سلفاً فانه منع من بيعه قبل قبضه الا من المسلف اليه ، وروى الصدوق في حديث انه لا بأس ان يشتري الطعام قبل ان يقبضه و يوكل المشتري بقبضه (١)

(١) تل ب ١٦ خبر ٦ من ابواب احكام العقود .



يكره لو كان قصدهما ذلك ولم يشترطاه فلو باع غلامه سلعة ثم اشتراها بزيادة  
 قصداً للاخبار بالزائد جازان لم يكن شرط الابعاع (ب) ، لو ظهر كذب البايع في  
 اخباره تخير المشتري في الامضاء بالمسمى والفسخ وليس له قدر التفاوت سواء كان  
 الكذب في قدر الثمن او جنسه او وصفه او حلوله وهل يسقط الخيار بالتلف فيه نظر ،  
 ولا خيار لو علم بكذبه . ولا تقبل بينة البايع لو ادعى كثرة الثمن وله الاحلاف ان ادعى  
 العلم . ولو صدقه المشتري تخير البايع في الفسخ والامضاء (ج) لو اشترى ثوباً بعشرة  
 فباعه بخمسة عشر ثم اشتراه بعشرة جازان يخبر بعشرة ولا يجب حط الربح ولو اشترى  
 ثوباً بعشرين ثم اشترى احدهما نصيب صاحبه باحد عشر اخبر باحد وعشرين ولو اشترى  
 احدهما نصفه بعشرة و الاخر بعشرين ثم باعاه صفقة مراوحة فالثمن بينهما نصفان  
 (د) لو باعه تولية فحط البايع الاول عنه البعض فله الجميع . و لو كان الحط قبل  
 التولية فله الباقي ان كان بما ادى ولو حط الجميع قبل التولية لم يصح التولته ان كان بما

وروى في كتاب من لا يحضره الفقيه عن منصور بن حازم عن الصادق عليه السلام قال اذا  
 اشتريت متاعاً فيه كيل او وزن فلا تبعه حتى تقبضه الا تولية و ان لم يكن فيه كيل او  
 وزن فبعه يعني انديو كئل المشتري بقبضه ( ١ ) ، و قال ابو الصلاح يصح بيع ما  
 استحق تسليمه قبل قبضه وثبت قبض الثاني عن الاول واطلق (لنا) عموم قوله تعالى :  
 واحل الله البيع (٢) (احتج) المانع برواية الحلبي الصحيحة عن الصادق عليه السلام  
 في الرجل يبتاع الطعام ثم يبيعه قبل ان يكتاله قال لا يصلح له ذلك ، ( ٣ ) و في  
 الصحيح ، عن عبدالرحمن بن ابي عبدالله عن ابي عبدالله عليه السلام عن الرجل يشتري  
 الطعام ايصلح يبعه قبل ان يقبضه قال اذا ربح لم يصلح حتى يقبض وان كان يوليه  
 فلا بأس (٤) والجواب الحمل على الكراهية جمعاً بين الادلة .

قال دام ظله : وهل يسقط الخيار بالتلف فيه نظر .

اقول : ينشأ من ان الردانما يتحقق مع بقاء العين ومن قيام القيمة مقامها .

(١) ثلث ١٦ خبر ١ من ابواب احكام العقود . (٢) البقرة - ٢٧٤

(٣) ثلث ١٦ خبر ٥-١٣ من ابواب احكام العقود .

(٤) ثلث ١٦ خبر ٩ من ابواب احكام العقود (وفيه على بن جعفر عن اخيه موسى بن جعفر

(ع) قال سألت الخ.

ادى او بما قام عليه .

## الفصل الثالث فى الربا

و فيه مطلبان (الاول) فى محله وله شرطان (الاول) التماثل فى الجنس - الثمن والمثمن ان اختلفا جنساً جاز اختلافهما قدراً نقداً ونسبة الاى صرف فانه لا يصح فيه النسبة وان اتفقا وجب اتفاقهما قدراً نقداً ان دخلهما الكيل او الوزن اجماعاً والا فلا ، ولا يشترط التقابض فى المجلس قبل التفرق ، ويكره بيع احد المختلفين بالآخر نسبة وان تساويا قدراً اذا دخلهما احد التقديرين على رأى ، ولا يثبت الربا فى غير البيع

## الفصل الثالث فى الربا وفيه مطلبان الاول فى محله

قال دام ظله : ويكره بيع احد المختلفين بالآخر نسبة وان تساويا حدراً اذا دخلهما احد التقديرين على رأى .

اقول: الثمن والمثمن اذا اختلفا فى الجنس و كانا ربويين فان كان احدهما خاصاً من الاثمان صح اجماعاً نقداً او نسبة لانه مع الاجل فى احدهما يكون سلفاً او نسبة والاجاز البيع نقداً مع تساوى القدر واختلافه وهل يجوز نسبة البحث فيه فى مقامين (١) ان يتحد القدر وفيه قولان (احدهما) لا يجوز للاختلاف حكماً ولهذا يثبت به الربا مع اتحاد الجنس فلا يصح لقوله (ع) انما الربا فى النسبة (١) و (ثانيهما) يكره وهو اختيار المصنف وهو الاقرب عندي (للاصل) و (لما) روى شايحاً عنه عليه السلام انه قال اذا اختلف الجنسان فبيعوا كيف شئتم (٢) (ب) ان يختلف القدر وفيه قولان ، قال الشيخ فى المبسوط يجوز وهو قول ابن حمزة؛ وقال المفيد وسائر وابن البراج لا يجوز . ونص ابن ابي عقيل على التحريم وكذا ابن الجنيدي ، وقال فى المبسوط بالكراهية وهو قول ابن ادريس ، وهو الاقوى عند المصنف وعندى لما تقدم (احتج) المانع بالحديث المتقدم وبما رواه الحلبي فى الصحيح عن الصادق عليه السلام انه قال ما كان من طعام مختلف او متاع او شئ من الاشياء يتفاضل فلا باس ببيعه مثلين بمثل يداً بيد فاما نظرة فانه لا يصلح (٣) (والجواب) عن الاول ان

(١) صحيح مسلم او آخر باب بيع الطعام مثلاً بمثل .

(٢) صحيح مسلم باب الربا (٣) ثلث ١٣ خبر ٢ من ابواب الربا .



و ضابط الاتفاق في الجنس شمول اللفظ الخاص لهما كالحنطة والارز لا كالمطعم  
المختلفة افراده ، والحنطة والشعير هنا جنس واحد على رأى ، وثمره النخل كلها  
جنس وان اختلفت اضافه كرى الدقل (١) وجيد النوع وثمره الكروم جنس واصل  
كل شيء وفرعه جنس كالحنطة والدقيق والخبز والدبس والتمر والخل والعنب و  
دبسه جنس واللبن والزبد والاقط والكشك (٢) والسمن جنس والسمن والشيرج  
جنس والمصنوع من جنسين يباع بهما او باحدهما مع زيادة على مماثله ، واللحوم  
تابعة لاصولها فلحم البقر عرابه وجاموسه. جنس ، ولحم الابل عرابها وبخاتها جنس  
ولحم الغنم ضائنها وما عزاها جنس والوحشى والانسى جنسان ، والحمام جنس على اشكال

شرط الربا اتحاد الجنس ( وعن الثانى ) ان قوله لا يصلح محمول على الكراهة  
جمعاً بين الادلة ولانه يصلح للتحريم والكراهة والاصل عدم التحريم فتعينت الكراهة .

قال دام ظلّه : والحنطة والشعير هنا جنس واحد على رأى

اقول: هذا مذهب الشيخين وسار و ابي الصلاح وابن البراج وابن حمزة و  
رواه الصدوق فيمن لا يحضره الفقيه وقال ابن الجنيد وابن ابي عقيل انهما نوعان و  
هو اختيار ابن ادريس (احتج الاولون) برواية الحلبي الصحيحة عن الصادق عليه السلام  
قال لا يصلح بيع الشعير بالحنطة الا واحداً بواحد (٣) (احتج الآخرون) بعموم  
قوله عليه السلام اذا اختلفت الجنسان فبيعوا كيف شئتم (٤) و الحنطة و الشعير جنسان  
لاختلافهما صورة ، وشكلا ، ولوناً ، وطعماً ، ونطقاً ، وادراكاً (والجواب) الخاص يقدم  
على العام مع تقدم العام تاريخاً او مقارنته او جهل التاريخ .

قال دام ظلّه : والحمام جنس على اشكال

اقول: ينشأ من انه يشمله اسم واحد خاص ومن اختصاص كل باسم و التحقيق  
ان الورشان وغيره هل هي اصناف من نوع الحمام او هي انواع وهو جنس ولا ريب ان

(١) نوع من التمر. (٢) نوع من اللبن .

(٣) ثلث ٨ خبر ٥ من ابواب الربا - (والكافي) باب المعامضة في الطعام خبر ١٢ وفيهما

لا يصلح الشعير بالحنطة .

(٤) صحيح مسلم - باب الربا .

والسموك جنس واللبن والدهن تابعان وكذا الخل والدهن و مايتخذ منه جنس كالشريح ودهن البنفسج ، و الهيد والردي جنس ، و الصحيح والمكسور جنس والتبر والمضروب جنس.

**الشرط الثاني الكيل والوزن** فلاربا الا فيما يكال او يوزن مع التفاوت ولو تساويا قد راصح البيع نقداً ، ولو انتفى الكيل والوزن معأجاز التفاضل نقداً ونسبة كثوب بثوبين وببضة ببضتين ولا فرق بين اختلاف القيمة واتفاقها والحوالة في التقدير على عادة الشرع فمأثبت انه مكيل او موزون في زمانه صلى الله عليه وسلم حكم بدخولهما فيه فان لم تعلم العادة الشرعية فعادة البلد فان اختلف البلدان فلكل بلد حكم نفسه على رأى فلا يثبت الربا في الماء ولا الطين الا الارمني ، والمراد هنا جنس المكيل والموزون وان لم يدخله لقلته كالحب والحبنتين او لكثرتة كالزبرة .

## فروع

( ١ ) اذا خرج بالصنعة عن الوزن جاز التفاضل فيه كالثوب بالثوبين والآنية الحديد او الصفراذ الم تجر العادة بوزنها (ب) لا يجوز بيع الموزون بجنسه جزافاً ولا مكيلاً ولا المكيل جزافاً ولا موزوناً ( ج ) لو كانا في حكم الجنس الواحد و اختلفا في التقدير كالحنطة المقدرة بالكيل والدقيق المقدر بالوزن ( احتمال )

الوقوف على الاجناس والانواع والفصول منعسر .

**قال دام ظلّه :** فان اختلف البلدان فلكل بلد حكم نفسه على رأى

**اقول :** اختيار المصنف هنا هو اختياره في المختلف وهو مذهب الشيخ في المبسوط وابن البراج وقال الشيخ في النهاية يغلب جانب التحريم ولم يعتبر العرف، وقال المفيد رحمه الله الحكم للاغلب فان تساوا غلب جانب التحريم ( احتج ) المصنف بان الخطاب الشرعي يحمل على المعهود في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ، ومع فقدة فعلى الحقيقة العرفية عند كل قوم بحسب اصطلاحهم (ولان) الاصل عدم التحريم والاقوى عندي تغليب جانب التحريم للاحتياط .

**قال دام ظلّه :** لو كانا في حكم الجنس الواحد واختلفا في التقدير



تحريم البيع بالكيل او بالوزن للاختلاف قدراً وتسويغه بالوزن (د) يجوز بيع الخبز بمثله و ان احتمل اختلافهما في الاجزاء المائبة وكذا الخل بمثله .

### المطلب الثاني في الاحكام

كل مال له حالتا رطوبة و جفاف يجوز بيع بعضه ببعض مع تساوى الحالتين فيباع الرطب بمثله والعنب بمثله والفواكه الرطبة بمثلها واللحم الطرى بمثله و الحنطة المبلولة بمثلها والتمر والزبيب والفاكهة الجافة والمقدود والحنطة اليابسة كل واحد بمثله ولا يجوز مع الاختلاف في الحالتين فلا يباع الرطب بالتمر ولا العنب بالزبيب وكذا كل رطب مع يابسه سواء قضت العادة بضبط الناقص اولا .

كالحنطة المقطرة بالكيل والدقيق المقدر بالوزن احتمل تحريم البيع بالكيل او الوزن للاختلاف قدراً وتسويغه بالوزن .

اقول: الاول قول الشيخ في باب السلم من المبسوط ، والثاني قوله ايضا في موضع آخر من المبسوط فانه قال فيه الاحوط ان يباع بعضه ببعض وزناً مثلاً بمثل لان الكيل يؤدي الى التفاضل لان الدقيق اخف وزناً من الحنطة ومتى كان احدهما يباع وزناً والآخر كيلاً فلا يباع احدهما بصاحبه الا وزناً ليزول التفاضل ، وكذا قال ابن البراج ، واختار شيخنا المصنف في المختلف انه يجوز بيع الحنطة بالدقيق كيلاً ولا يجوز وزناً لانه لا اعتبار بالتفاوت بالميزان في المكيل ، لرواية زرارة عن الباقر عليه السلام في الصحيح قال الدقيق بالحنطة والسويق بالدقيق مثلاً بمثل لا بأس به (١) وانما يتحقق المماثلة بالتساوي في المقدار الذي جعله الشارع معياراً لهما وهو الكيل وان اختلفا في غيره مما لم يجعله معياراً لهما ، وقول الشيخ ان الاحوط الوزن لان الدقيق اخف من الحنطة ليس بجيد لانه من هذه الحيثية كان الاحوط الكيل اذ تساويهما في الوزن يقتضى التفاضل فيما جعله الشارع معياراً لهما وهو الكيل الذي نهى عنه وتساويهما في الكيل يقتضى تماثلهما فيما جعله الشارع معياراً لهما وان اختلفا فيما سواه وعندى في هذه المسئلة تردد .

لو اشتمل احد العوضين على جنسين ربويين صح بيعهما باحدهما مع الزيادة كمد تمر ودرهم بمدين او بدرهمين او بمدين و درهمين فان تلف الدرهم المعين او استحق احتمال البطلان في الجميع و في المخالف والتقسيط ، ولو كان احد العوضين مشتملا على الاخر غير مقصود صح مطلقا كبيع دار مموهة بالذهب بالذهب ، ولا يجوز بيع اللحم بالحيوان ان تماثلا جنساً على اشكال ، ويجوز مع الاختلاف ، وكذا يجوز

**قال دام ظله :** ولو اشتمل احد العوضين على جنسين ربويين صح بيعهما باحدهما مع الزيادة كمد تمر و درهم بمدين او بدرهمين او بمدين و درهمين فان تلف الدرهم المعين او استحق احتمال البطلان في الجميع و في المخالف والتقسيط .

**اقول :** وجه الاول ان العقد يقتضى التقسيط للجميع فيلزم الربا ، ولان سبب الصحة هو المجموع من حيث هو مجموع فاذا تلف الدرهم المعين عدم المجموع واذا عدم سبب الصحة عدت ( و وجه ) الثاني انه لازم صحة البيع ونصر الاصحاب على مقابلة المخالف (المخالف - خ) وانما يبطل في المقابل ( ووجه ) الثالث استحالة الترجيح من غير مرجح ولا رباها فانا اذا فرضنا ان كل مديساوى درهماً فلاريب ان هذا الدرهم نصفه في مقابلة الدراهم ونصفه في مقابلة الامداد لتساويها ، والذي يقابل نصفه من الدراهم نصف درهم لتساويها والمد نصفه يقابل الامداد ونصفه يقابل الدراهم لتساويها والذي يقابل نصف الدرهم من الامداد مد و نصف ، و الذي يقابل الدرهم المعين من العوض الاخر نصف درهم ومدونصف فيبطل البيع في ذلك ، والذي يقابل المد من المدين نصف مد ومن الدراهم درهم ونصف فيصح البيع في ذلك فلاربا .

**قال دام ظله :** ولا يجوز بيع اللحم بالحيوان ان تماثلا جنساً على اشكال

**اقول :** ذهب الشيخ في النهاية والخلاف والمبسوط وابن البراج وابن حمزة و ابن الجنيدي الى التحريم واختاره المصنف في الخلاف لرواية غياث بن ابراهيم الموثقة عن الصادق عليه السلام ان امير المؤمنين عليه السلام كره بيع اللحم بالحيوان (١) ، و ذهب ابن



بيع دجاجة فيها بيضة بيضة او دجاجة وشاة فى ضرعها لبن بمثلها او بخالية او بلبن و لو كان من لبن جنسها ومكوك حنطة بمثله و ان اشتمل احدهما على عقد التبن او زوان او تراب تجرى العادة بمثله ، و لو اراد المعاوضة على المتفاضلين المتفقين جنساً باع احدهما سلعته بجنس غيرهما ثم اشترى به الاخرى او باع المماثل قدراً ووهبه الزائد او اقرضه اياه وتباريا ، ولاربا بين الوالد وولده فلكل منهما اخذ الفضل ولا بين السيد ومملوكه المختص ولا بين الزوج وزوجته و لا بين المسلم و اهل الحرب فلمسلم اخذ الفضل فى دار الحرب او الاسلام دون العكس ، ويثبت بين المسلم و الذمى على رأى ، و القسمة تميز و ليست بيعاً فيجوز فيما يثبت فيه الربا و ان تفاضلا وزناً و خرساً و لو اخذ احدهما الرطب و الاخر التمر جاز ، و يجب على كل من اخذ الربا رده الى مالكة ان عرفه او الى ورثته ان فقد و يتصدق به عنه ان جهله سواء استعمله مع علم التحريم او جهله على رأى .

ادريس الى الاباحة لوجود المقضى وهو قوله تعالى **واحل الله البيع** (١) و انتفاء المانع ، اذ ليس الا الربا اتفاقاً و كل ما ثبت الربا فيه فهو مكيل او موزون ولا شىء من الحيوان الحى بموزون.

### قال دام ظلّه : ويثبت بين المسلم والذمى على رأى.

**اقول:** هذا مذهب الشيخ و ابن ادريس و ابن البراج و الظاهر من كلام ابن حمزة ، وقال المفيد والمرضى و ابن بابويه لا يثبت (احتج) الشيخ بعموم النهى عن تحريم الربا و لان اموال اهل الذمة معصومة و ادعى السيد الاجماع على مذهبه (واحتج) السيد ايضاً برواية الصدوق عن الصادق عليه السلام قال ليس بين المسلم والذمى ربا (٢) و يمنع الاجماع و الرواية محمولة على الخارج عن الذمة و الاولى الثبوت. **قال دام ظلّه :** ويجب على كل من اخذ الربا رده الى مالكة (٣) ان عرفه او الى ورثته ان فقد - و يتصدق به عنه ان جهله سواء استعمله مع

(١) البقرة - ٢٧٤ . (٢) لرب ٧ خبره من ابواب الربا

(٣) (اخذ الزيادة ردها الى مالكة - خ) .

## المقصد الخامس في لزوم البيع

الأصل في البيع اللزوم وإنما يخرج عن أصله بأمريين ثبوت خيار و ظهور عيب  
 فبنا فصلان (الاول) في الخيار وفيه مطلبان (الاول) في اقسامه وهي سبعة (الاول)  
 خيار المجلس ويختص بالبيع ويثبت بعد العقد في كل مبيع لم يشترط فيه سقوطه فان  
 شرطه سقط ولو شرط احدهما سقطه عنه سقط بالنسبة اليه خاصة وهو ثابت للبايع و  
 المشتري ماداما في المجلس وان ضرب بينهما حائل او فرقاً كرهماً اما بالضرب او  
 الحمل ولم يتمكن من الاختيار او فارقاه سطحين ، ولو فارق احدهما الاخر ولو  
 بخطوة اختياراً عالمين او جاعلين او بالتفريق او هرب احدهما كذلك او التزما به او  
 اوجبه احدهما ورضى الاخر سقط واول التزم به احدهما سقط خياره خاصة، ولو قال له

علم التحريم اوجهه على رأى .

اقول: ذهب الشيخ في النهاية الى عدم وجوب الرد مع الجهل واختاره الصدوق  
 في المقنع ، وقال ابن ادريس يجب رد المال وهو الصحيح (لنا) قوله تعالى: فان تبتم  
 فلکم رؤس اموالکم (١) ولانها معاوضة باطله وقال الله تعالى ولا تأكلوا اموالکم بینکم  
 بالباطل (٢) واتفق الكل على العموم و احتج الشيخ بقوله تعالى فمن جائه  
 موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف (٣) والجواب - المراد سقوط الدب عنهم  
 بالتوبة بشرائطها ومن الشرائط اداء مال الغير اليه وليس المراد سقوط المال .

## المقصد الخامس في لزوم البيع

فبنا فصلان (الاول) في الخيار وفيه مطلبان الاول في اقسامه وهي سبعة (الاول)  
 خيار المجلس .

قال دام ظله: ولو قال له اختر فسكت فخير هما باق على رأى .

اقول: هذا قول الشيخ في الخلاف والمبسوط وقيل يسقط خيار من قال اختر



اختر فسكت فخيرهما باق على رأى وخيار العاقد عن اثنين باق بالنسبة اليهما ما لم يشترط سقوطه او يلتزم به عنهما بعد العقد او يفارق المجلس على قول ( ويحتمل ) سقوط الخيار وثبوته دائماً ما لم يسقطه بتصرف او اسقاط و لو كان الشراء لمن يفتق عليه فلا خيار و كذا في شراء العبد نفسه ان جوزناه ، ولو مات احدهما احتمل سقوط الخيار لان مفارقة الدنيا اولى من مفارقة المجلس في

( لنا ) عموم قوله عليه السلام البيعان بالخيار ما لم يفترقا ( ١ ) و لانه خيره فلم يختر فلم يؤثر شيئاً ( احتج ) الاخرون ، بما روى عن النبي صلى الله عليه وآله انه قال البيعان بالخيار ما لم يفترقا او يقول احدهما لصاحبه اختر ( ٢ ) و لانه جعل لصاحبه ماملكه من الخيار فسقط خياره ( والجواب ) المنع من صحة السند و الاقوى عندي عدم السقوط .

قال دام ظله : و خيار العاقد عن اثنين باق بالنسبة اليهما ما لم يشترط سقوطه او يلتزم به عنهما بعد العقد او يفارق المجلس على قول و يحتمل سقوط الخيار و ثبوته دائماً ما لم يسقطه بتصرف او اسقاط .

اقول : منشأ الاحتمال في ثبوت الخيار وعدمه قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ البيعان بالخيار ما لم يفترقا ان كان هذا سلباً ثبت الخيار وان كان عدم ملكة لم يثبت الخيار وعلى تقدير الثبوت ( وجه الاول ) عدم تحقق الافتراق فيناط بغيره من الاسقاط او التصرف ( وجه الثاني ) وهو القول بمفارقة المجلس لانه خيار المجلس فالاصل فيه مفارقة المجلس لكن مع كونهما مصطحبين جعل الشارع حكمه حكم المجلس والاصطحاب لا يتحقق الا بين الاثنين ؛ وهذا القول نقله الشيخ في المبسوط ولم يسم قائله ، ونقل ابن البراج لفظ الشيخ والاولى عدم الخيار هنا .

قال دام ظله : ولو مات احدهما احتمل سقوط الخيار لان مفارقة الدنيا اولى من مفارقة المجلس في الاسقاط و ثبوته فينتقل الى الوارث .  
اقول : وجه الثاني انه حق للميت لم يسقطه فكان لورثته ولو ان مناط السقوط

(١) ثل ب ١ خبر ١ - ٢ - ٣ من ابواب الخيار .

(٢) صحيح البخارى ج ٢ - باب اذا لم يوقت في الخيار .

الاسقاط و ثبوته فينتقل الى الوارث فان كان حاضراً امتد الخيار بينه و بين الآخر مادام الميت والآخر في المجلس وان كان غائباً امتد الى ان يصل اليه الخبر ان اسقطنا اعتبار الميت ، وهل يمتد بامتداد المجلس الذي وصل اليه الخبر نظر ، هذا كله اذا لم يفارق الآخر ولو حمل احدهما ومنع من الاختيار لم يسقط خياره على اشكال ، اما الثابت فان منع من التخيرات او المصاحبة لم يسقط الخيار والا فالاقرب سقوطه فيسقط خيار الاول ولو جن احدهما او اغمى عليه لم يسقط الخيار وقام الولي الافتراق الاختياري ولهذا لوفرّقا كرهاً لم يسقط ولم يحصل ولان المراد الافتراق في الاين وانما يتحقق بالابدان ولم يحصل .

**قال دام ظله: وهل يمتد بامتداد المجلس الذي وصل اليه الخبر؟ نظر .**

**اقول:** ينشأ من انه ليس بمجلس البيع فيكون على الفور لان ثبوته لضرورة حفظ حق الغير ومن ان خيار المجلس منوط بمجلس البيع وتعذر مجلس البيع فبقي هذا لانتفاء غيرهما قطعاً ولانه مجلس ثبت له فيه التخيير بين الفسخ و الامضاء تنخير المجلس: و كل مجلس ثبت فيه التخيير تخير المجلس يمتد بامتداده وانما يزول بمفارقته او اسقاطه وانما قلنا التخيير ولم نقل الخيار لان الخيار ملك الفسخ وهو يحصل للوارث بالموت فهو قبل المجلس المذكور ، واما التخيير بين الفسخ و الامضاء فهو شرط بالعلم لاستحالة تخير الغافل والاقوى الفورية لاغير .

**قال دام ظله :** ولو حمل احدهما ومنع من الاختيار لم يسقط خياره على اشكال .

**اقول:** ينشأ من ان خيار الباقي هل يسقط وسيأتي .

**قال دام ظله:** اما الثابت فان منع من التخيرات او المصاحبة لم يسقط والا فالاقرب سقوطه فيسقط خيار الاول .

**اقول:** هذا يبني على بقاء الاكوان وعدمه وافتقار الباقي الى المؤثر وعدمه وان الافتراق ثبوتى او عدمى فعلى عدم بقاء الاكوان او احتياج الباقي يسقط لانه فعل المفارقة فعلى القول ببقائها واستغناء الباقي وثبوت الافتراق لا يسقط خياره لانه لم-



بما فيه الحظ ولو جأنا مصطحين فقال احدهما تفرقنا ولزم البيع وانكر الاخر فعلى المدعى البينة ان لم يطل الوقت اما لو طال فيحتمل ذلك ترجيحاً للاصل على الظاهر مع التعارض وتقديم قوله ترجيحاً للظاهر اما لو اتفقا على التفرق واختلفا في الفسخ فالقول قول منكره مع احتمال الآخر لانه اعرف بنيته (الثاني) خيار الحيوان وامتد الى ثلاثة ايام من حين العقد على رأى ، ويثبت للمشتري خاصة على رأى وان

يفعل شيئاً وان قلنا بعدميته والعدم ليس بمعلل فكذلك وان قلنا انه معلل سقط ايضاً لانه علتة والاقوى عندي السقوط لانه مختار في المفارقة .

قال دام ظله : اما لو اتفقا على التفرق و اختلفا في الفسخ فالقول قول منكره مع احتمال الآخر لانه اعرف بنيته .

اقول: وجه الاول عموم قوله بالتفريق البينة على المدعى واليمين على من انكر (١) ولان الاصل البقاء (ووجه الثاني) ما ذكره المصنف ولانه ملك الفسخ و كل من ملك شيئاً فالقول قوله والاقوى عندي الاول.

قال دام ظله : الثاني خيار الحيوان و يمتد الى ثلاثة ايام من حين العقد على رأى .

اقول: نقل عن الشيخ انه قال بثبوته من حين التفرق لانه حال ثبوت العقد و لثبوت خيار المجلس فيه فلو ثبت خيار الحيوان لاجتمع المثلان و هو محال ، و الاقوى عندي انه من حين العقد (لنا) ان العلة الموجبة للخيار العقد فلا يتخلف عنه و هو قبل التفرق والالتخلف المعلول عن علتة .

قال دام ظله : ويثبت للمشتري خاصة على رأى .

اقول : هذا مذهب الشيخين وابن الجنيد وساروا الصدوق وابن البراج وابن ادريس وهو الاصح عندي ، وقال المرتضى بثبوته للبايع والمشتري (لنا) اصالة لزوم البيع (احتج) السيد بما رواه محمد بن مسلم في الصحيح عن الصادق عليه السلام قال البيعان بالخيار ثلاثة ايام في الحيوان وفيما سوى ذلك من بيع حتى يفترقا (٢) (و

(١) ثلث ب ٢٤ خبر ٣ من ابواب كيفية الحكم .

(٢) ثلث ب ٣ خبر ٣ من ابواب الخيار

كان الثمن حيواناً و يسقط باسقاط سقوطه في العقد و بالتزامه بعده وبتصرفه فيه وان لم يكن لازماً كالهبة قبل القبض والوصية (الثالث) خيار الشرط ولا يتقدر بحد بل بحسب ما يشترطه بشرط الضبط و ذكره في صلب العقد فلو شرطاً غيره كقدوم الحاج بطل العقد ولو شرطاً مدة قبل العقد او بعده لم يلزم ويجوز جعل الخيار لهما او لاحدهما او لثالث ولهما او لاحدهما مع الثالث واختلاف المدة لو تعدد صاحبه وعدم اتصالها و اشتراط المؤامرة ان عين المدة ورد المبيع في مدة معينة يرد البائع فيها الثمن . و اول وقته عند الاطلاق من حين العقد لا التفرق ولا خروج الثلاثة في الحيوان ، ولا يتوقف الفسخ به على حضور الخصم ولا قضاء القاضي و لو ابهم الخيار في احدى العينين او احد المتبايعين بطل العقد فيهما ولا يصح اشتراطه فيما يستعقب العتق و في ثبوته في الصرف اشكال (الرابع) المغبون يثبت له الخيار بشرطين عدم العلم بالقيمة وقت العقد والزيادة او النقيصة الفاحشة التي لا يتغابن بمثلها وقت العقد فيتخير المغبون خاصة في الفسخ والامضاء بما وقع عليه العقد ولودفع الغابن التفاوت فلا خيار على اشكال

(الجواب) الحمل على كون الثمن والمثمن حيواناً (وفيه) نظر اذا الآية تدل على عموم اللزوم في قوله تعالى او فوا بالعقود (١) و انما خص المشتري هنا بالنص " فبقي الباقي على العموم ، والاقوى عندي انه للمشتري خاصة وهو القابل في العقد وان كان الثمن حيواناً .

**قال دامظه : وفي ثبوته في الصرف اشكال .**

**اقول :** ذهب الشيخ في المبسوط الى عدم دخول خيار الشرط في الصرف وتبعه ابن ادريس (لنا) رواية ابن سنان الصحيحة عن الصادق عليه السلام قال المسلمون عند شروطهم الا كل شرط خالف كتاب الله عز وجل فلا يجوز (٢) . (احتجوا) بان موضوع الصرف على انتفاء التعلق بينهما بعد التفرق بدليل اشتراط القبض والخيار علته (والجواب) المنع من المقدمتين .

**قال دامظه : ولودفع الغابن التفاوت فلا خيار على اشكال .**



ولا يسقط بالتصرف الا ان يخرج عن الملك بالبيع وشبهه او يمنع مانع من رده كاستيلاء الامة او عتقها ولا يثبت به ارش (الخامس) من باع ولم يسلم المبيع ولا قبض الثمن ولا شرط تاخير الثمن يلزمه البيع ثلاثة ايام فان جاء المشتري بالثمن فهو احق والا تخير البايع في الفسخ والصبر والمطالبة بالثمن . ولا خيار لو احضر الثمن قبل الفسخ مطلقاً . ولا يسقط بطلب الثمن بعدها فان تلف في الثلاثة فمن البايع على رأيه وكذا بعدها اجمعاً ولو اشترى ما يفسد ليومه فالخيار فيه الى الليل فان تلف فيه احتمال

**اقول:** ينشأ من انتفاء السبب وهو الغبن بالدفع والغبن هو فوات جزء من قيمة المثل وقد حصل له (ومن) انه خارج العقد فهو هبة متجددة ولا يجب قبول الهبة ولا يلزم ولا يقع عوضاً عن المبيع ولا يدخل في الثمن والاصح عندي عدم انتفاء الخيار بذلك .

**قال دام ظلّه:** فان تلف في الثلاثة فمن البايع على رأيه .

**اقول:** لا خلاف في انه اذا تلف بعد الثلاثة فمن البايع واما فيها فخلافاً قال الشيخ و ابن ادريس و ابن البراج التلف من البايع ، وقال المفيد و ابو الصلاح و سائر التلف من المشتري ، وقال ابن حمزة انه من ضمان البايع الا ان يكون عرض التسليم ولم يتسلم المبتاع (لنا) ان كل مبيع تلف قبل قبضه فهو من مال بايعه (١) . وما رواه عقبه بن خالد ، عن الصادق عليه السلام : في رجل اشترى متاعاً من رجل وواجهه غير انه ترك المتاع عنده ولم يقبضه قال آتيك غداً ان شاء الله فسرقت المتاع من مال من يكون ، قال من مال صاحب المتاع الذي هو في بيته حتى يقبض المتاع ويخرجه من بيته فاذا اخرجته من بيته فالمبتاع ضامن لحقه حتى يرد اليه ماله (٢) .

**قال دام ظلّه:** ولو اشترى ما يفسد ليومه فالخيار فيه الى الليل فان تلف فيه احتمال الخلاف .

**اقول:** وجه الاحتمال انه تلف في مدة الخيار فكان كالثالث فهو من حيث عدم النص عليه والاصح عدمه .

(١) المستدرک باب ٩ خبر ١ من ابواب الخيار منقول عن العوالي عن النبي (ص) .

(٢) كلب ١٠ خبر ١ من ابواب الخيار .

الخلاف ، ولو قبض بعض الثمن أو سلم بعض المبيع فكما لاول في الجميع ، ولو شرط نقد بعض الثمن و تأجيل الباقي ففي ثبوت الخيار مع تأخير النقد اشكال اقربه عدم الثبوت ، ولو شرط تأخير الثمن فأخره عن الاجل لم يكن للمبايع خيار ( السادس ) خيار الرؤية فمن اشترى عيناً موصوفة شخصية تخير مع عدم المطابقة بين الفسخ والامضاء ويجب في هذا البيع ذكر اللفظ الدال على الجنس والاضاف التي يثبت الجهالة برفع احدها ، ولا يشترط رؤية البايع فلو باع بوصف الوكيل ثم ظهر اجود تخير البايع ولو شاهد بعض الضيعة ووصف له الباقي ثبت له الخيار في الجميع مع عدم المطابقة ولو نسج بعض الثوب فاشتراه على ان ينسج الباقي كالاول بطل ( السابع ) خيار العيب وسياتي انشاء الله .

## المطلب الثاني في الاحكام

يثبت خيار الشرط في كل عقد سوى الوقف والنكاح ، ولا يثبت في الطلاق ولا العتق ولا الابرء و يسقط بالتصرف فان كان مشتر كاً اختص السقوط بمن يختص

قال دام ظلّه : ولو شرط نقد بعض الثمن وتأجيل الباقي ففي ثبوت الخيار مع تأخير النقد اشكال اقربه عدم الثبوت

اقول: وجه القرب ان الاصل لزوم العقد خرج ما اذا كان الثمن حالاً اجماعاً فبقى الباقي على اصله ؛ ومارواه الحسين بن سعيد ، عن الهيثم بن محمد ، عن ابان بن عثمان ، عن اسحاق بن عمار ، عن عبد صالح عليه السلام : قال من اشترى متاعاً فمضت ثلاثة ايام ولم يجيء فلا بيع له (١) ، وعنه ، عن صفوان عن عبد الرحمن بن الحجاج ، عن علي بن يقطين ، انه سأل ابا الحسن عليه السلام عن رجل يبيع المبيع فلا يقبضه صاحبه ولا يقبض الثمن ، قال الاجل بينهما ثلاثة ايام فان قبض تم بيعه والا فلا بيع بينهما (٢) والوجه المنع فانه علق انتقاء الخيار على تقييض جميع الثمن و ثبوته على عدمه وذلك انما يكون في موضع يجب فيه تقييض الثمن قبل ثلاثة ايام وهو اذا كان الثمن حالاً (ويحتمل) ثبوت الخيار لانه بمنزلة الثمن .

(١) ثلث ٩ خبر ٤ من ابواب الخيار وفيه : من اشترى ببيعاً الخ و كذا في التهذيب باب العقود خبر ٨  
(٢) ثلث ٩ خبر ٣ من ابواب الخيار وفيه : فان قبض ببيع الخ



بالصرف ، ولو اذن احدهما للاخر في التصرف فان تصرف الخياران والاخبار  
الآذن والخيار موروث بالحصص كالمال من اى انواعه كان الا الزوجة غير ذات الولد  
في الارض على اشكال اقربه ذلك ان اشترى بخيار لترث من الثمن وهل للورثة التفريق  
نظر اقربه المنع ، وان جوزناه مع تعدد المشتري ولو زال عند المجنون العاقد حالة العقد  
لم ينقض تصرف الولى بالخيار اذا لم يخالف المصلحة ولو كان الميت مملو كما مذوناً  
فالخيار لمولاه ولو شرط المتعاقدان الخيار لعبد احدهما ملك المولى الخيار ولو  
كان لاجنبى لم يملك مولاه ولا يتوقف على رضاه اذا لم يمنع حقا للمولى فلو مات

**قال دامظله : الا الزوجة غير ذات الولد في الارض على اشكال اقربه**

**ذلك ان اشترى بخيار لترث من الثمن .**

**اقول :** ينشأ من عدم ارثها منها فلا يتعلق بها فلا ترث من خيارها ( ومن ) ان  
الخيار لا يتوقف على الملك كالاجنبى ثم فرع المصنف دام ظله انه لو كان المورث  
قد اشترى بخيار فالاقرب ارثها من الخيار لان لها حقاً في الثمن و يحتمل عدمه لانها  
لا ترث من الثمن الا بعد الفسخ فلو علل بارثها دار والاصح اختيار المصنف فان الشراء  
يستلزم منعها من شيء نزل له الشارع منزلة جزء من التركة وهو الثمن فقد تعلق الخيار  
بما ترث منه .

**قال دامظله : وهل للورثة التفريق نظر اقربه المنع وان جوزناه مع**

**تعدد المشتري .**

**اقول :** ينشأ ( من ) ان التفريق يستلزم تعيب السلعة ومقتضى الخيار ردها بلا  
عيب كما باعها فان العقد انما وقع لواحد فليس فيه تفريق حقيقة ولا حكماً ( ومن )  
انه حق لكل واحد في الجميع ( ووجه ) قرب المنع انه لا ينتقل اليهم الا ما كان لمورثهم  
ولم يكن الا خياراً واحداً في الجميع ولانه ليس له التفريق ولا وجه عندى لاحتمال  
التفريق ، وفرق بين هذه وتعدد المشتري اذ تعدد المشتري المبيع فيه متبعض بنفس  
العقد ولم يقع اولا على واحد ، والاصح عندى المنع كما اختاره المصنف .

لم ينتقل الى مولاه وكذا لو مات الاجنبي المشروط له الخيار والمبيع يملك بالعقد على رأى فالنماء المتجدد بعد العقد للمشتري و ان كان في مدة الخيار فان فسخ العقد رجع بالثمن و استرد البايع الاصل دون النماء و اذا تلف المبيع قبل قبضه فهو من مال بايعه فيرجع المشتري بالثمن لاغير وان تلف بعد قبضه وانقضاء الخيار فهو من مال المشتري و ان كان في مدة الخيار من غير تفريط من المشتري ان كان الخيار للبايع اولهما او لاجنبي وان كان للمشتري خاصة فمن البايع ويحصل الفسخ بوطنى البايع وبيعه وعتقه وهبته وان كان من ولده و الاقرب صحة العقود ولا تحصل الاجازة بسكوته على وطى المشتري والمجعول فسخاً من البايع اجازة من المشتري

قال دام ظله : والمبيع يملك بالعقد على رأى.

اقول: هذا اختيارا كثر الاصحاب وهو الاصح عندي، وقال الشيخ في الخلاف ان كان الخيار لهما اول للبايع فاذا انقضى الخيار ملك المشتري بالعقد المتقدم و ان كان الخيار للمشتري وحده زال ملك البايع عن الملك بنفس العقد لكنه لم ينتقل الى المشتري حتى ينقضى الخيار فاذا انقضى ملك بالعقد الاول ( لنا ) دلالة قوله تعالى الا ان تكون تجارة عن تراض منكم (١) علق اباحة التصرف بالتجارة على التراضى اعنى البيع ولان الصحة عبارة عن ترتب الاثر وحال وقوعه ان وصف بالصحة ثبت المطلوب والا فلخيار ، و لوجود المقتضى وهو العقد لانه سبب شرعى و لهذا عرفوه بانه تملك او انتقال الى آخره و انتفاء المانع لعدم منافاة الخيار الملك كالعيب (احتج ) الشيخ بقصوره عما انتفى فيه الخيار و التصور بسبب عدم افادته الملك لانه لو افاد الملك لسواه (والجواب) القصور بعدم اللزوم لابعدم افادته الملك قال دام ظله : والاقرب صحة العقود .

اقول: وجه القرب انه وقع من اهله في محله وصحة عقد الفضولي مع اجازة المالك فهنا اولي (ويحتمل) عدم الصحة لانقضاء شرطها وهو الملك قبل الفسخ وانتفاء الشرط يوجب انتفاء المشروط والاقوى عندي صحة العقد لانه باول جزء منه فسخ .



لو اوقعه والاجارة والتزويج في معنى البيع و العرض على البيع و الاذن فيه كالبيع على اشكال ولو باع المشتري او وقف او وهب في مدة خيار البايع او خيارهما لم ينفذ الا باذن البايع وكذا العتق على اشكال نعم له الاستخدام و المنافع او الوطى فان حبلت فالاقرب الانتقال الى القيمة مع فسخ البايع ، و لو اشترى عبداً بجارية ثم اعتقها معاً فان كان الخيار له بطل العتقان لانه بعتق الجارية مبطل للبيع و بعتق العبد ملتزم به فعتق كل منهما يمنع عتق الاخر فيتدافعان ( ويحتمل عتق ) الجارية لان العتق فيها فسخ وفي العبد اجازة و اذا اجتمع الفسخ والاجازة قدم الفسخ كما لو فسخ احد المتعاقدين و اجاز الاخر فان الفسخ مقدم (وعتق) العبد لان الاجازة ابقاء للعتق والاصل فيه الاستمرار ؛ وان كان الخيار لبايع العبد لم ينفذ عتق الجارية ولا

قال دام ظلّه: والعرض على البيع و الاذن فيه كالبيع على اشكال .

اقول: ينشأ من دلالتها بالالتزام على الالتزام بالبيع فيكون من البايع فسخاً ولهذا يحصل بهما الرجوع عن الوصية ومن انها لا تقتضى ازالة الملك وليست بعتق لازمة ومن المحتمل صدورهما عن ترده في الفسخ و الاجازة فهي اعم ولا دلالة للعمام على الخاص .

قال دام ظلّه : وكذا العتق على اشكال .

اقول: ينشأ من مصادفة الملك ولان العتق مبني على التغليب ومن صيانة حق البايع في العين المعينة عن الابطال فان قلنا به فاذا فسخ البايع انتقل الى القيمة السوقية والاقوى عندي صحة عتق المشتري اذا كان الخيار للبايع .

قال دام ظلّه : فان حبلت فالاقرب الانتقال الى القيمة مع فسخ البايع .

اقول: وجه القرب الجمع بين الحقوق لمشروعية الاستيلاء ( ويحتمل) اخذ

العين لتقدم حقه عن الاستيلاء والاقوى الاول .

قال دام ظلّه : وان كان الخيار لبايع العبد لم ينفذ عتق الجارية ولا

العبد الامع الاجازة على اشكال .

اقول: ينشأ من تضمنه ابطال حق الغير فلا يصحوه بمصادفته الملك ولان العتق

العبد الأمع الاجازة على اشكال، ولو اشترك الخيار صح عتق الجارية خاصة لان اعتاق البايع مع تضمنه للفسخ يكون نافذاً على رأى ولا يعتق العبد و ان كان الملك فيه لمشتريه لما فيه من ابطال حق الآخر .

## فروع

(ا) لا يبطل الخيار بتلف العين فان كان مثلياً طالب صاحبه بمثله والا القيمة (ب) لو قبلت الجارية المشتري فالاقرب انه ليس بتصرف وان كان مع شهوة اذا لم يأمرها ، ولو انعكس الفرض فهو تصرف وان لم يكن عن شهوة (ج) ليس للمشتري الوطى في مدة الخيار المشترك او المختص بالبايع على اشكال فان فعل لم يحد و

مبنى على التغليب وايضا العتق هل يكون موقوفاً ام لا .

قال دام ظلّه: ولو اشترك الخيار صح عتق الجارية خاصة لان اعتاق البايع مع تضمنه للفسخ يكون نافذاً على رأى.

اقول: اما عدم عتق العبد فلما مر من ابطال حق الغير واما الجارية فلانه اما مالك او يملك ان يملك فأول جزء يحصل الفسخ وبتمامه يحصل العتق وقيل لا لانه مشروط بالملك المعلول للفسخ فيكون صحة العتق متأخرة عن الفسخ بمرتين فلو كان علة فيه دار والجواب ما ذكرناه.

قال دام ظلّه: لو قبلت الجارية المشتري فالاقرب انه ليس بتصرف.

اقول: وجه القرب انه لم يصدر منه فعل ويحتمل ضعيفاً ان يكون تصرفاً لان الملاقاة نسبة صادرة منهما ولان علته الكون وهو يحتاج الى المؤثر ولان ثبوته لها وسكوته حتى تقبله فعل منه واختياره (والتحقيق) انه ليس بتصرف لصحة سلبه عرفاً ولغة فانه يقال لم يتصرف بل هي قبلته

قال دام ظلّه: ليس للمشتري الوطى في مدة الخيار المشترك او المختص بالبايع على اشكال .

اقول: منشأه (من) حصول الملك المقضى للإباحة و من تعلق حق البايع (واقول سخ) ان قلنا بعدم منع الاستيلاء من استرجاع العين لان منع وان قلنا بمنعه احتمل



الولد حر ولا قيمة عليه فان فسخ البايع رجع بقيمة الام خاصة وتصير ام ولد ولو وطىء البايع كان فسخاً ولا يكون حراماً (د) لا يكره نقد الثمن وقبض المبيع في مدة الخيار (هـ) البيع بالوصف قسماً بيع عين شخصية موصوفة بصفات السلم وهو يفسخ برده على البايع وتلفه قبل قبضه ، و يجوز التفريق قبل قبض ثمنه و قبضه و بيع عين موصوفة بصفات السلم غير معينة فاذا سلم اليه غير ما وصف فرده طالب بالبدل ولا يبطل ، وكذا لو كان على الوصف فرده فابداه صح ايضاً وهل يجب قبض الثمن في المجلس او قبضه فيه نظر (و) لو شرط الخيار للاجنبي كان الفسخ اليه لا الى المشتري الا ان نقول ان شرط الخيار للاجنبي شرط له وتوكيل للاجنبي (ز) لو شرط الخيار شهراً مثلاً بعد مضي مدة معينة احتمل (بطلان) الشرط لان الواجب لا يتقلب جازاً (والصحة) عملاً بالشرط فلا يتخير قبل انقضاء المدة (ح) لو فسخ المشتري بخياره فالعين في يده مضمونة ولو فسخ البايع فهي في يد المشتري امانة على اشكال .

## الفصل الثاني في العيب

وفيه مطالب (الاول) في حقيقته وهو الخروج عن المجرى الطبيعي لزيادة او نقصان موجب لنقص المالية كالجنون والجدام والبرص والعمى والعور والعرج والقرن والفتق والرتق والقرع والصمم والخرس وانواع المرض سواء استمر كما في الأمراض

منعه لادائه الى منع حق الغير (ومن) انه غير ملزوم له وهي ملكه والحق عندي ان له الوطى وعلى قول من يمنع المملك قبل انقضاء الخيار لا يجوز له الوطى وكذا على قول من يوجب التقويم على الشريك بنفس الوطى .

**قال دام ظلّه :** وهل يجب قبض الثمن في المجلس او قبضه نظر .

**اقول:** ينشأ من انه داخل في بيع الدين بالدين ام لا وهو مبني على تفسير بيع الدين بالدين والا قوى انه لا يجب .

**قال دام ظلّه :** ولو فسخ البايع فهي في يد المشتري امانة على اشكال .

**اقول:** ينشأ من اصاله ضمان مال الغير (ومن) بطلان الموجب للمضمان والقبض مأذون فيه والحق عندي انه مضمون لانه مقبوض ببيع قد يبطل فيضمن .

اولا كالعارض ولو حمى يوم والاصبع الزائدة والحول والحوص (١) والسبل وهو زيادة في الاجفان والتخنيث و كونه خنثى والجب والخصاوان زادت بهما قيمته وبول الكبير في الفراش والاباق وانقطاع الحيض ستة اشهر وهى فى سن من تحيض والثقل الخارج عن العادة فى الزيت او البزد واعتياد الزنا والسرقه والبخر (٢) والصنان (٣) الذى لا يقبل العلاج وكون الضيعة منزل الجنود وثقل الخراج واستحقاق القتل بالردة او القصاص والقطع بالسرقه او الجناية والاستسعاء فى الدين وعدم الختان فى الكبير دون الصغير والامة والمجلوب من بلاد الشرك مع علم المشتري بجلبه والثبوة ليست عيباً ولا الصيام ولا الاحرام ولا الاعتداد ولا التزويج ولا معرفة الغنا والنوح ولا العسر على اشكال ولا الكفر ولا كونه ولدزنا وان كان جارية ولا عدم المعرفة بالطبخ والخبز وغيرهما .

### المطلب الثانى فى الاحكام

كل ما يشترطه المشتري من الصفات المقصودة مما لا يعد فقده عيباً يثبت الخيار عند عدمه كاشتراط الاسلام او البكارة او الجعودة فى الشعر او الزجج فى الحواجب (٤) او معرفة الطبخ او غيره من الصنایع او كونه اذات لبن او كون الفهد صيوداً ولو شرط غير المقصود فظهر الخلاف فلا خيار كما لو شرط السبط او الجهل ولو شرط الكف - راو الثبوة فظهر الضد تخير لكثرة طالب الكافرة من المسلمين وغيرهم وعدم تكلفها بالعبادات وربما عجز عن البكرو ولو شرط الحلب كل يوم شيئاً معلوماً او طحن الدابة

### الفصل الثانى فى العيب

قال دام ظله : ولا العسر على اشكال

اقول: العسر هو قوة اليد اليسرى على ما تقوى عليه اليمنى مع ضعف اليمنى كضعف اليسرى فى المعتاد فى الطبيعة ومنشأ الاشكال الخروج عن المجرى الطبيعى

(١) الحوص بالتحريك ضيق فى مؤخر العين - صحاح

(٢) هودج الفم (٣) الصن شبه السلطة جمع صنان .

(٤) الزجج دقة فى الحاجبين وطوله - صحاح



قد رأينا لم يصح ولو شرطها حاملا صح ولو شرطها حايلا فبانت حاملا فان كانت امة  
تخيران كانت دابة احتمل ذلك لامكان ارادة حمل ما تعجز عنه حينئذ وعدمه للزيادة  
ان قلنا بدخول الحمل كالشيخ واطلاق العقد و اشتراط الصحة يقتضيان السلامة من  
العيب فلو وجد المشتري عيبا سابقا على العقد ولم يكن عالما به تخير بين الفسخ والارش.  
ولو تبرأ البايع من العيوب في العقد وان كانت مجملة او علم المشتري به قبله  
او اسقطه بعده سقط الرد والارش ، ولو احدث فيه حدثا قبل العلم بالعيب او بعده او  
حدث عنده عيب آخر بعد قبضه من جهته مطلقا او من غير جهته اذا لم يكن حيوانا في  
مدة الخيار فله الارش خاصة ، ولو كان العيب الحادث قبل القبض لم يمنع من الرد  
مطلقا ، وينبغي اعلام المشتري بالعيب او التبري مفضلا فان اجمل برىء ، ولو ابتاع  
شيئين صفقة ووجد باحد هما عيبا سابقا تخير في رد الجميع او اخذ الارش وليس له  
تخصيص الرد بالمعيب فان كان قد تصرف في ايهما كان سقط الرد خاصة ، وليس  
للمشتريين صفقة، الاختلاف فيطلب احدهما الارش والاخر الرد بل يتفان على اشكال

وحصول المنافع المقصودة من اليمنى.

قال دام ظلّه : ولو شرطها حائلا فبانت حاملا فان كانت امة تخيران وان  
كانت دابة احتمل ذلك لامكان ارادة حمل ما تعجز عنه حينئذ وعدمه للزيادة  
ان قلنا بدخول الحمل كالشيخ.

اقول: قد ذكر الفرق بين حمل الدابة و حمل الامة لثبوت الخيار في حمل  
الامة (على القول) بعدم دخوله لانه نقص محض بالنسبة الى المشتري لاشتماله على  
الخطر (و على القول) بدخوله لانه نقص من وجه وزيادة من وجه وكلما كان كذلك  
فلمشتري الخيار اجماعاً واما في الدابة (فعلى تقدير) عدم دخوله على البايع بتسليم  
المبيع مفرغاً فيتخير المشتري (وعلى تقدير) دخوله فهو زيادة محضة لا خطر فيها و  
احتمال التخيير لنقص المنافع لعجزه عن حمل الثقل وهو ضعيف لانه ليس بعيب ولا  
تدليس وعندنا يتخير في الموضوعين لعدم دخول الحمل في المبيع.

قال دام ظلّه : و ليس للمشتريين صفقة الاختلاف فيطلب احدهما

اما لوورثا خيار عيب فلا اشكال في وجوب التوافق ، ولا اشكال في جواز التفريق لوباعهما في عقدين ولو اشترى من اثنين جاز له الرد على احدهما والارش من الاخر سواء اتحد العقد او تعدد والارش جزء من الثمن نسبتة اليه كنسبة نقص قيمة المعيب عن الصحيح وطريقه ان يقوم في الحالين فيحتمل قيمته حين العقد والقبض والاقبل منهما و يؤخذ من الثمن بنسبة التفاوت بينهما ويؤخذ بالاوسط ان اختلف المقومون ولو ظهرت الامة حاملا قبل العقد كان له الرد وان تصرف بالوطى خاصة و يرد معها نصف عشر قيمتها فان تصرف بغيره فلا رد وكذا الرد لو وطىء و كان العيب غير الجبل.

## فروع

(١) لو قتل برده سابقة فللمشترى الارش خاصة وهو نسبة ما بين كونه (قيمه...خ) مستحقاً للقتل وغير مستحق من الثمن وكذا لو قطع في قصاص او سرقة فله ارش ما بين كونه مستحقاً وغير مستحق للقطع (ب) لو حملت من السحق فوطئها المشتري بكرة فالاقرب ان عليه عشر قيمتها (ويحتمل) نصف العشر وعدم الرد . وكذا الاشكال

الارش والاخر الرد بل يتفقان على اشكال اما لوورثا خيار عيب فلا اشكال في وجوب التوافق.

اقول: ينشأ من انه باع دفعة فالتشقيص احدث العيب فيمنع من الرد ومن انه لما باع على اثنين فقد شقص هو المبيع فلم يأت التشقيص الا منه والاقوى عندي جواز التفريق هنا .

قال دام ظلّه : وطريقه ان يقوم في الحالين فيحتمل قيمته حين العقد والقبض والاقبل منهما.

اقول: منشأ احتمال كلام الاصحاب كلا منهما ( و من ) ان الاول حال الانتقال فهو حال التفويت ولان الارش جزء من الثمن و العوض يفوت بقوات معوضه حاله ( و من ) ان الثاني حال استقرار الملك فهو حال التفويت ( و وجه الثالث ) انه المتيقن .

قال دام ظلّه : لو حملت من السحق فوطئها المشتري بكرة فالاقرب ان



في وطى الدبر ونصف العشر فيه اقرب (ج) لو كان المبيع غير الامة فحمل عند المشتري من غير تصرف فالاقرب ان للمشتري الرد بالعيب السابق لان الحمل زيادة ولو كانت حاملا فولدت عنده ثم ردها رد الولد (د) لو كان كاتباً او صانعاً فنسيه عند المشتري لم يكن له الرد بالسابق (هـ) لو باع المعيب سقط رده وان عاد اليه بالعيب ولا يسقط الارش وان خرج عن ملكه ، وكذا لومات او اعنته او وقعه والارش بعد العتق له (و) لو باع الجاني خطأ ضمن اقل الامرين على رأى والارش على رأى وصح البيع ان كان موسراً والا

عليه عشر قيمتها ويحتمل نصف العشر وعدم الرد وكذا الاشكال في وطى الدبر ونصف العشر فيه اقرب .

اقول: وجه الاول عموم النص في وجوب العشر على من وطى البكر (ووجه) الثاني عموم النص بوجوب نصف العشر في وطى الحامل ووجه الثالث الجنائية الزائدة وهي اذهاب البكارة (ووجه الاشكال) في الدبر عموم النص (ومن) ان الظاهر ازالة اذهاب البكارة ، والاقوى عندي ما هو الاقرب عند المصنف .

قال دام ظله : لو كان المبيع غير الامة فحمل عند المشتري من غير تصرف فالاقرب ان للمشتري الرد بالعيب السابق لان الحمل زيادة .

اقول: هذا على قول الشيخ من ان الحمل تابع للحامل في الانتقال مع الاطلاق ظاهر واما عندنا فالاقوى ذلك لانه كالثمرة المتجددة على الشجرة وكمالو اطارت الريح ثوباً للمشتري في الدار المبتاعة والخيار له بغير اختياره فانه لا يؤثر ويحتمل عدمه احصول خطر ما ولنقص منافعها فانها لا تقدر على حمل العظيم والاقوى عندي عدم الرد في الحمل كالامة .

قال دام ظله : لو باع الجاني خطأ ضمن اقل الامرين على رأى و الارش على رأى .

اقول: حكى في المبسوط القولين وقوى الاول و قال في الخلاف بالثاني و هو اختيار ابن الجنيدي و ابن البراج و الاقوى عندي الاول ( لنا ) انه لا يستحق اكثر من الارش و لا يضمن جنابة عبده و ادعى الشيخ في الخلاف اجماع الفرقة

تخير المجنى عليه ، ولو كان عمداً وقف على اجازة المجنى عليه و يضمن الاقل من الارش والقيمة لا الثمن معها ، وللمشترى الفسخ مع الجهل فيرجع بالثمن او الارش فان استوعبت الجناية القيمة فالارش ثمنه ايضاً والافقد الارش ، ولا يرجع لو كان عالماً ، و له ان يفديه كالمالك ولا يرجع به ولو اقتص منه فلارد ، وله الارش وهو نسبة تفاوت ما بين كونه جانبياً وغير جان من الثمن . (ز) لو باعه من ينبتق عليه ولما يعلم عتق عليه ولا شيء له لو اشترى زوجته بطل النكاح ولو ظهر تحريم الجارية مؤبداً عليه فلا فسخ ولا ارش وان نقص انتفاعه لبقاء القيمة محفوظة بالنسبة الى غيره .

### المطلب الثالث في التدليس

التدليس بما يختلف الثمن بسببه يثبت به الخيار بين الفسخ والامضاء مع عدم التصرف ومعه لاشيء ولا ارش اذالم يكن عيباً ، وذلك كتحمير الوجه ووصل الشعر و اشباه ذلك والتضرية في الشاة تدليس لاعيب ويرد معها مثل اللبن الموجود حال البيع دون المتجدد على اشكال مع فقده ، ولو زال وصفه حتى الطراوة فالارش وان تعذر فالقيمة السوقية ولا يثبت الرد مع التصرف الا هنا وفي الجارية الحامل مع الوطى ، والاقرب ثبوت التضرية في البقرة والناقة ، اما الاتان والامة مع الاطلاق فلا ،

وهو ممنوع .

قال دام ظلّه : ويرد معها مثل اللبن الموجود حال البيع دون المتجدد على اشكال مع فقده .

اقول: ينشأ من عموم النص (و من) انه تجدد على ملكه و مبني هذه المسئلة على ان الفسخ هل هو رفع البيع من اصله او فسخ متجدد ( فعلى الاول) يجب رده (وعلى الثاني) لا يجب لانه تجدد على ملكه و الفسخ طار والاقوى انه فسخ متجدد فلا يجب الرد .

قال دام ظلّه : والاقرب ثبوت التضرية في البقرة والناقة .

اقول : هذا اختيار الشيخ (ره) في المبسوط و الخلاف و به قال ابن الجنيد و ابن البراج و ابن ادريس ( لاتحاد ) طريق المسئلتين و ادعى الشيخ اجماع الفرقة



ولو تحفلت الشاة بنفسها فالاقرب سقوط الخيار ويختبر التصرية بثلاثة ايام فان زالت التصرية قبل انقضاءها فلا خيار ويثبت لو زال بعدها ولو كان المشتري عالماً بالتصرية فلا خيار له ، ولو علم بالتصرية قبل الثلاثة تخير على الفور ولو رضى بالتصرية ثم ظهر على آخر فان كان حليها فلا ردّ و الا فله ذلك ، ولو شرط كثرة اللبن في الامه و الفرس و الاتان فظهر الخلاف فله الفسخ ؛ اما لو اشبع الشاة فامتلات خواصرها ( ١ ) فظنها المشتري حبلى او سوّدانامل العبد او ثوبه فظنه كاتباً او كانت الشاة عظيمة الضرع خلقة فظنها كثيرة اللبن فلا خيار لانه لا يتعين فى الجهة التى يظنها ولو ماتت الشاة المصراة او الامه المدلسة فلا شىء له وكذا لو تعيب عنده قبل علمه بالتدليس .

### المطلب الرابع فى الواحق

لو ادعى البايع التبرى من العيوب قدم قول المشتري مع اليمين وعدم البينة، ويقدم قول البايع مع اليمين وعدم البينة وشهادة الحال لو ادعى المشتري سبق العيب، و الخيار ليس على الفور فلا يسقط الا بالاسقاط و لو علم بالعيب و تطاول زمان السكوت ولا يفتقر فى الفسخ الى حضور الغريم ولا الحاكم وينخير المشتري بين الرد

( و من ) ان الاصل عدمه لعدم النص ، و الاقرب عندى عدم الثبوت فى غير الشاة .

قال دام ظلّه : ولو تحفلت (٢) الشاة بنفسها فالاقرب سقوط الخيار .

اقول: وجه القرب عدم التدليس ويحتمل ثبوته لان ضرر المشتري لا يتخلف فصار كما لو وجد بالمبيع عيباً لم يعلمه والاقرب عندى السقوط .

قال دام ظلّه : ويتخير المشتري بين الرد والارش لو تجدد العيب قبل

القبض وبعده العقد على رأى

اقول: ما اختاره المصنف هنا هو اختيار الشيخ فى النهاية و ابي الصلاح وابن

البراج لانه يضمن الجميع لو تلف قبل القبض فكذا الابعاض والصفات ولان لها قسماً

(١) جمع الخاصرة ما بين العرقفة والقصيرى - ق - والعرقفة ما بين رأس الورك - والقصيرى

اسفل الاضلاع او آخر ضلع فى الجنب - ق

(٢) اى تبهممت

والارض لو جدد العيب قبل القبض وبعد العقد على رأى ؛ ولو قبض البعض و حدث فى الباقي عيب فله الارش او ردّ الجميع دون المعيب على اشكال ، و كل عيب يحدث فى الحيوان بعد القبض وقبل انقضاء الخيار فانه لا يمنع الرد فى الثلاثة وترد الجارية و العبد من الجنون و الجذام و البرص ، و ان تجددت ما بين العقد و السنة و ان كان بعد القبض ما لم يتصرف المشتري ، فان تصرف و تجدد احد هذه على رأس السنة فله الارش ، ولوزاد المبيع ثم علم بالعيب السابق فله الرد ، و الزيادة المنفصلة له و المتصلة للبايع و لو باع الوكيل فالمشترى يرد بالعيب على الموكل ولا يقبل اقراره على موكله فى تصديق المشتري على تقدم العيب مع امكان حدوثه ، فان رده المشتري على الوكيل لجهله بالوكالة لم يملك الوكيل رده على الموكل لبرائته باليمين ، ولو انكر الوكيل حلف فان نكل فردّ عليه احتمال عدم رده على الموكل لاجرائه مجرى الاقرار و ثبوته لرجوعه قهراً كالبينة و لو اشترى بشرط البكارة فادعى الثبوتة حكم بشهادة اربع من النساء الثقات ، ولورد المشتري السلعة بعيب فانكر البايع انها سلعته قدم قوله مع اليمين ولوردها بخيار فانكر البايع انها سلعته احتمال المساواة و تقديم قول المشتري مع اليمين لاتفاقهما على استحقاق الفسخ

من الثمن لو كان العيب قبل العقد فكذا بعده لان المقتضى هو العقد و القبض و لعدم زوال ضمان البايع ، وقال الشيخ فى الخلاف و المبسوط و ابن ادريس لارش الاب التراضى لامالة عدم الارش ( و الجواب ) مع وجود المقتضى بخلاف الاصل يبقى هو الاصل و الاقوى عندى هو اختيار المصنف .

**قال دام ظله : و لو قبض البعض و حدث فى الباقي عيب فله الارش او ردّ الجميع دون المعيب على اشكال .**

**اقول :** ينشأ من وجود العلة فيه ( و من ) التبعض وهو عيب و الاقوى عندى انه ليس له رد المعيب وحده .

**قال دام ظله :** ولورد المشتري السلعة بعيب فانكر البايع انها سلعته قدم قوله مع اليمين و لو ردها بخيار فانكر البايع انها سلعته احتمال المساواة



بخلاف العيب ، ولو كان المبيع حلياً من احد التقدين بمساويه جنساً و قدراً فوجد المشتري به عيباً قديماً و تجدد عنده آخر لم يكن له الارش ولا الرد مجاناً ولا مع الارش ولا يجب الصبر على المعيب مجاناً فالطريق الفسخ والزام المشتري بقيمته من غير الجنس معيباً بالقديم سليماً عن الجديد ( ويحتمل ) الفسخ مع رضا البايع ويرد المشتري العين و ارشها ولا ربا فان الحل في مقابلة الثمن والارش للعيب المضمون كالمأخوذ بالسوم .

و تقديم قول المشتري مع اليمين لاتفاقهما على استحقاق الفسخ بخلاف العيب .  
**اقول :** ( اما المسئلة الاولى ) فاختلفهم ( في ) ثبوت خيار استحقاق المشتري الفسخ والاصل عدمه فيقدم قول منكره وهو البايع ( وفي ) ثبوت عيبه والاصل عدمه فيقدم قول منكره وهو البايع ايضاً ( وفي ) صحة القبض و ترتب اثره عليه و كلام البايع موافق للاصل فيه فيقدم ( واما المسئلة الثانية ) فيحتمل مساواتها في تقديم قول البايع للمسئلة الاولى لانه منكره و كل منكر يقدم قوله مع اليمين لقوله **اليمين** على من انكر ( ١ ) ، والاقوى تقديم قول المشتري لاتفاقهما على عدم لزوم البيع واستحقاق الرد بالخيار والاختلاف في موضعين ( ١ ) جناية المشتري فالبايع يدعيها بتغير السلعة والمشتري ينكرها والاصل عدمها ( ب ) سقوط حق الخيار الثابت للمشتري فالبايع يدعيه والمشتري ينكره والاصل بقاءه فكان القول قول المشتري .  
**قال دام ظلّه :** ولو كان المبيع حلياً من احد التقدين بمساويه ( الى قوله ) كما مأخوذ بالسوم .

**اقول :** انما لم يمسك ولم يدفع مجاناً لان العيب السابق واللاحق مضمونان وانما لم يأخذ الارش للزوم الربا فان الارش جزء من الثمن وانما لم يرد مع الارش ( قيل ) لان الضمانات كلها كالمعاوضة فيدخلها الربا ( وابطله ) المصنف بان الضمان للعيب المضمون ، والاصح المنع لان الضمان ليس بمعاوضة فلا يدخله الربا ( فعلى الاول ) لو تراضيا على رد المشتري مع الارش لا يصح ، ولما كان مذهب المصنف انها

## المقصد السادس في احكام العقد

وفيه فصول (الاول) ما يندرج في المبيع وضابطه الاقتصار على ما يتناوله اللفظ لغة وعرفاً والالفاظ ستة (الاول) الارض وفي معناها البقعة والعرصة والساحق ولا يندرج فيها الاشجار ولا البناء ولا الزرع ولا اصل البقل ولا البذر وان كان كامناً ولا يمنع صحة بيع الارض لكن للمشتري مع الجهل الخيار بين الفسخ و الامضاء مجاناً و لو قال بحقوقها اما لو قال وما اغلق عليه بابه او ماهو فيه او ما اشتملت عليه حدوده دخل الجميع ويدخل لولم يقل في ضمان المشتري ويده بالتسليم اليه وان تعذر انتفاعه و الاحجار ان كانت مخلوقة او مدرجة في البناء دخلت وان كانت مدفونة لم تدخل فان كان المشتري عالماً فلا خيار له وله اجبار البايع على القلع والاجرة له عن مدة القلع وان طالت وعلى البايع تسوية الحفر وان كان جاهلاً تخير في الفسخ و الامضاء، والاقرب عدم ثبوت الاجرة عن مدة القلع او مدة بقاء الزرع لانها مستثناة كمدة نقل المتاع وله ارش التعيب مع التحويل ، ولو ترك البايع الحجارة للمشتري ولم يكن بقاؤها

ليست معاوضة صح الرد مع الارش بالتراضي وانما وقف على رضا البايع لان حدوث العيب في يد المشتري مانع من الرد قهراً فلولم يقبل البايع كان الطريق الفسخ و ضمان القيمة (ولا يخلو من نظر) لانه لا يفسخ بعد العيب لانه بمنزلة التصرف ، وكيف يضمن عيناً بقيمتها مع وجودها لان الانتقال الى القيمة للتعذر (والجواب) ان الفسخ مع رد العين انما يكون مع عدم العيب و التصرف واما مع العيب فيكون كالمهاكة لمغايرتها تلك بوجه يعتبر في الرد تماثلها فيه وانما فرض حلياً لانه لولم يكن حلياً ضمنه بالمثل معيباً بالتقديم سليماً عن الجديد لكن الحلي من ذوات القيم . والحق عندي الرد مع الارش مع التراضي والافضالهما بقيمة السليم عن الثاني المعيب بالاول.

**قال دام ظله : و الاقرب عدم ثبوت الاجرة عن مدة القلع او مدة بقاء الزرع لانها مستثناة كمدة نقل المتاع .**

**اقول: الاقرب هو الاقوى عندي ووجه ثبوت الاجرة انه استوفى منافع ملك الغير فعليه عوضه ولانه جمع بين الحقوق .**



مضراً سقط خيار المشتري ولا يملكها المشتري بمجرد الاعراض بل لا بد من عقد (الثاني) البستان والباغ ويدخل فيه الشجر والارض والحيطان وفي دخول البناء اشكال اقربه عدم الدخول ويدخل فيه العريش الذي يوضع عليه القضبان على اشكال ، و يدخل المجاز والشرب على اشكال (الثالث) الدار ويدخل فيها الارض والبناء على اختلافه حتى الحمام المعدودة من مرافقها والاعلى والاسفل الا ان تشهد العادة باستقلال الاعلى والمثبت سواء (عد) من اجزاء الدار كالسقوف والابواب المنصوبة والحلق و المغاليق (اولا) بل اثبت للارتفاق كالسلم المثبت والرفوف المثبتة والاو تاد المغروزة دون الرحي المثبت والدنان والاجانات المثبتة وخشبة القصارين والخوابي المدفونة والكنوز المدخورة والاحجار المدفونة ولا ماليس بمتصل كالفرش والستور والرفوف الموضوعه على الاوتاد من غير سمر والحبل والدلو والبكرة والقفل الا المفاتيح فانها تدخل وفي الواح الدكاكين اشكال (من حيث) انها تنقل و تحول فصارت كالفرش (ومن حيث) انها ابواب ويدخل فيه المجاز ولو قال بحقوقها وتعدد دخل الجميع ،

#### قال دام ظله: وفي دخول البناء اشكال اقربه عدم الدخول

اقول: وجه القرب انه ليس بجزء ولا لزوم عقلي بينهما ولا يتوقف عليه الانتفاع والمرجع في هذه وامثالها الى الاصطلاح العرفي بتسلمه الفقيه من اهله فان اختلفوا ولم يترجح عنده قول بعضهم اولم يصح عنده نقل فيه استشكله ، والاقوى عندي ما هو الاقرب عند والدي .

قال دام ظله: ويدخل فيه العريش الذي يوضع عليه القضبان على اشكال .

اقول: منشأه توقف الانتفاع عليه ودخوله عادة كالفتاح وثياب العبد (ومن

حيث انه ليس بثابت ولا جزء .

قال دام ظله: ويدخل المجاز والشرب على اشكال .

اقول: الاشكال في الشرب لا غير من حيث انه ليس بجزء لمفهوم الاسم ولا لزوم

عقلي بينهما ومن حيث توقف الانتفاع عليه فهو كالمجاز .

قال دام ظله: ويدخل فيه المجاز ولو قال بحقوقها وتعدد دخل الجميع

ولولم يقل فاشكال فان قلنا بدخول الجميع فلا بحث والواجب التعيين (الرابع) القرية  
والدسكرة ويدخل فيها الابنية والساحات التي يحيط بها البيوت والطرق المسلوكة  
فيها ، وفي دخول الاشجار النابتة وسطها اشكال اقربه عدم الدخول ؛ ولا تدخل  
المزارع حول القرية وان قال بحقوقها الامع القرينة كالمساومة عليها وعلى مزارعها  
بشمن ويشترى بها او يبذل ثمناً لا يصلح الآ للجميع (الخامس) الشجر ويندرج تحته

### ولولم يقل فاشكال .

**اقول:** ينشأ من نص الاصحاب على دخول المجاز والاسم المحلي بلام الجنس  
يفيد العموم على ما تقرر في الاصول ولتوقف الانتفاع فيدل عليه بالاقضاء (و من)  
حيث ان علة دخول المجاز الضرورة لتوقف الانتفاع عليه فدخول كل واحد يتقى  
سبب دخول الاخر ونافي السبب نافي المسبب فلا يجتمع فاذا لم يدخل الكل وتخصيص  
واحد معين بالدخول ترجيح بالامرجح والاجماع على خلافه فاما ان لا يدخل شيء  
فيتخير المشتري مع جهله بالحكم او يدخل واحد لا بعينه فيلزم بطلان البيع لان ابهام  
السلوك كابهام المبيع (واعلم) انه ذكر هذه المسئلة في موضع آخر من هذا الكتاب  
وحكم بدخول الكل على ماداه اجتهاده اليه وهنا استشكل لما اداه اجتهاده ثانياً  
ومن عادة المجتهدين انه اذا تغير اجتهاده لم يبطل ذكر الحكم الاول بل يذكر  
ماداه اجتهاده اليه ثانياً في موضع آخر لبيان (عدم) انعقاد اجماع اهل عصر الاجتهاد  
الاول على خلافه (وعدم) انعقاد اجماع اهل العصر الثاني على واحد منهما وانه  
لم يحصل في الاجتهاد الثاني مبطل الاول بل معارض لدليله مساو له .

**قال دام ظله :** وفي دخول الاشجار النابتة وسطها اشكال اقربه  
عدم الدخول .

**اقول:** ينشأ من ان الشجر ليس بجزء من مفهوم القرية ولا يتوقف الانتفاع  
عليها (ومن) قضاء العرف بدخولها (وفيه نظر) والتحقيق ان وجهه ما ذكرنا نحن  
في الشرب من رجوع الفقيه الى اهل العرف . (١)

(١) ما ذكره من رجوع الفقيه الى العرف انما هو في مسئلة البستان التي هي قبل مسئلة الشرب



الاصان الرطبة والاوراق والعروق دون الفراخ ولو تجددت فلمالك الارض الازالة عند صلاحية الاخذ ويستحق الابقاءمغروساً لا المغرس فلو انقلعت سقط حقه ولو اشترى الشجرة بحقوقها لم يستحق الارض ايضاً بل الابقاء و ليس له الابقاء في المغرس مئة الا ان يستخلف عوضاً من فراخها المشترطة ولا يندرج الثمرة المؤبرة فيها الا ان يشترطه المشتري سواء ابرها البايع او تشققت من نفسها فابزتها اللواحق وعلى المشتري التبقية الى بلوغ الصلاح مجاناً ويرجع في الصلاح الى العادة ففيما يؤخذ بسرا اذا تناهت حلواته وما يؤخذ رطباً اذا تناهى ترطيبه وما يؤخذ تمراً اذا نشف نشفا تاماً وكذا لو اشترى ثمرة كان له ابقائها ، ولولم يكن مؤبراً دخل بشرطين (الاول) ان يكون من النخل فلو اشترى شجرة غير النخل، وقد ظهرت ثمرتها لم تدخل (سواء) كانت في كمام وقد تفتح عنها (اولم يكن) قد تفتح او كانت بارزة (الثاني) الانتقال بالبيع فلوانتقلت النخلة بغيره من صلح بعوض او غيره او هبة بعوض او غيره او اجارة او اصداق او غير ذلك لم تدخل .

## فروع

(ا) اذا ظهرت الثمرة بعد البيع فهي للمشتري اذا لم تكن موجودة حال العقد الا ان يشترطها البايع (ب) لو كان المقصود من الشجر الورد فان كان موجوداً حال العقد فهو للبايع وان لم يكن يفتح (ج) انما يعتبر التأبير في الاناث من النخل لان التأبير هو شق اكمة النخل الاناث وذرت طلع الفحل فيها فحينئذ لاشيء للمشتري في طلع الفحول ان كان موجوداً حال البيع (د) لو ابر البعض فثمرته للبايع وثمره غير المؤبر للمشتري سواء اتحد النوع او اختلف وسواء اتحد البستان او تعدد ، اما لو كان بعض طلع النخلة مؤبراً وبعضه غير مؤبر احتتمل دخول غير المؤبر خاصة وعدم الدخول مطلقاً لعسر

قال دام ظلّه : اما لو كان بعض طلع النخلة مؤبراً وبعضه غير مؤبر احتتمل دخول غير المؤبر خاصة وعدم الدخول مطلقاً لعسر التمييز .

اقول: لوجود العلقه وهو عدم التأبير (ومن) صدق التأبير في النخلة والمعلق انما هو على التأبير المطلق وهو اعم من تأبير بعض ثمرة النخلة او كلها فيدخل في قوله عليه السلام ،

التمييز (هـ) لا يدخل الثمن اليابس ولا السعف اليابس على اشكال وفي ورق التوت نظر (و) لو خيف على الاصول مع ببقية الثمرة ضرر سير لم يجب القطع ولو خيف الضرر الكثير فالاقرب جواز القطع وفي دفع الارش نظر (ز) لو كانت الثمرة مؤبرة فهي

من باع نخلة بعد ان تؤبر فثمرتها للبائع (١) (ولان) دخول الثمر من دلالة المفهوم وهي ضعيفة مخالفة للاصل فيقتصر فيه على المتيقن وهو اذا لم يؤبر شيء منها و يبقى الباقي على اصل عدم الدخول (وقوله لعسر التمييز) اشارة الى دليل وهو ان المؤبر لا يدخل لوجود العلة المانعة المنصوص عليها وغير المؤبر لو دخل لبطل البيع في النخلة والثمرة لانه مجهول تعسر معرفته وليس من ضرورات المبيع كالاسكندر وليس عليه نص كالابق وكل مجهول كذلك يبطل البيع بدخوله لان جهالة الجزء يستلزم جهالة الكل واللازم باطل فانه لم يقلبه قائل من الامهة فالملزوم مثله .

**قال دام ظله : ولا يدخل الغصن اليابس ولا السعف اليابس على اشكال**

**اقول:** ينشأ من انه في الاصل جزء (و من) استحقاؤه القطع فصار كالثمرة

والاقرب الدخول .

**قال دام ظله : وفي ورق التوت نظر .**

**اقول:** ينشأ من انه جزء الشجرة خلق لمصلحتها (و من) مشابهة الشجرة

والاقرب الدخول .

**قال دام ظله : ولو خيف الضرر الكثير فالاقرب جواز القطع وفي دفع**

**الارش نظر .**

**اقول:** هنا مسئلتان (١) في جواز القطع مع الضرر الكثير بالابقاء قال المصنف

الاقرب جوازه ووجهه عدم وجوب تحمل الضرر العظيم لنفع الغير لما تقر في علم الكلام انه لا يجوز تكليف شخص لاشتمال التكليف على لطف للغير خاصة لا المكلف (ويحتمل) عدم الجواز لانه ادخل الضرر على نفسه للشراء والاصل ابقاء الثمرة للغير فقد رضى ببقائها ولانه لو جاز قطعها لكان اتلافاً على البائع فلا يكون ابقاء له فيجتمع النقيضان ولاشتماله على نفي غاية حكم الشارع ببقائها للبائع فيبطل الحكم



للبايع فلو تجددت اخرى فهي للمشتري فان لم يتميزا فهما شريكان فان لم يعلما قدر مالكل واحد منهما اصطلاحا ولا فسخ لامكان التسليم وكذا لو اشترى طعاماً فامتزج بطعام البايع قبل القبض وله الفسخ (ح) لو باع ارضاً وفيها زرع فهو للبايع سواء ظهر اولا الا ان يشترطه المشتري فيصح ظهور اولا ولا تضر الجهالة لانه تابع وللبايع التبقية الى حين الحصاد مجاناً ، فلو قلعه قبله ليزرع غيره لم يكن لذلك وان قصرت مدة الثاني عن ادراك الاول ، وعلى البايع قلع العرق اذا كان مضرأ كعرق القطـن و الذرة وتسوية الحفرو لو كان للزرع اصل ثابت (ثابت-خل) يجز مرة بعد اخرى فعليه تفريغ الارض منه بعد الجزة الاولى على اشكال اقربه الصبر حتى يستقلع ، والاقرب عدم دخول المعادن في البيع ولولم يعلم بها البايع تخيران قلنا به (ط) يدخل في الارض البئر والعين ومائهما (ي) لو استثنى نخلة كان له الممزر البها والمخرج ومدى جرايدها من الارض فلو انقلعت لم يكن لغرس اخرى الا ان يستثنى الارض وكذا لو باع ارضاً وفيها

لانقضاء غايته (ويضعف) باشرط التكليف بعدم ضرر الغير (ب) على تقدير جواز القطع هل يلزم القاطع الارش ام لافيه نظر منشأ انه جمع بين الحقين ورعاية المصلحتين فيجب دفع الارش ومن انه قطع سائغ ولا نص على وجوب الارش والاصل البرائة .  
**قال دام ظله :** ولو كان للزرع اصل ثابت يجز مرة بعد اخرى فعليه تفريغ الارض منه بعد الجزة الاولى على اشكال اقربه الصبر حتى يستقلع .  
**اقول:** ينشأ من اقتضاء العقد وجوب التفريغ وابطاحاً ابتداءه ووجه القرب انه حين وضعه موضوع على التأخير شرعاً الى حين استقلاعه فصار مستثنى بالاصل والاقوى عندي ما هو الاقرب عند المصنف .

**قال دام ظله :** والاقرب عدم دخول المعادن في البيع ولولم يعلم بها البايع تخيران قلنا به .

**اقول:** وجه القرب انه لا يتناول اسم المبيع مطابقة ولا تنظماً ولا التزاماً ولانه بخروجه عن الطبيعة الارضية ومخالفته اياها وكونه ليس بجزء من الدار لم يدخل في اللفظ الموضوع لخصوصية احدهما وهو الاقوى ويحتمل الدخول كالحجارة المخلوقة

نخل او شجر (السادس) العبد ولا يتناول ماله الذي ملكه مولاة الا ان يستثنيه المشتري ان قلنا ان العبد يملك وينتقل الى المشتري مع العبد فكان جعله للمشتري ابقاء له على العبد فيجوز ان يكون مجهولاً وغائباً اما اذا احلنا تملكه وباعه ومامعه صار جزء من المبيع فيعتبر فيه شرايط البيع وهل يدخل الثياب التي عليه اشكال اقر به دخول ما يقضى العرف دخوله معه .

## الفصل الثاني في التسليم

وفيه مطلبان الاول في حقيقته وهو التخلية مطلقاً على رأى وفيما لا ينقل ولا يحول كالاراضى والابنية والاشجار والنقل في المنقول والكيل او الوزن فيما يكال او يوزن على رأى فحيثئذ لو اشترى مكيالة وباع مكيالة فلا بد لكل بيع من كيل

قال دام ظلّه : وهل يدخل الثياب التي عليه اشكال اقر به دخول ما يقضى العرف دخوله معه .

اقول: وجه القرب اقتضاء العرف و يحتمل عدم الدخول لانها منفصلة من المبيع لم يتناولها اللفظ باحدى الدلالات والاقوى عدم الدخول .

قال دام ظلّه : الفصل الثاني في التسليم وهو التخلية مطلقاً على رأى وفيما لا ينقل ولا يحول كالاراضى والابنية والاشجار والنقل في المنقول والكيل او الوزن فيما يكال او يوزن على رأى .

اقول: الاول اختيار بعض متقدمى اصحابنا والثانى اختيار بعض متقدمى اصحابنا ايضاً والمصنف فى المختلف . قال الشيخ فى المبسوط القبض فيما لا ينقل ولا يحول هو التخلية وفيما يتناول باليد كالدراهم والدنانير هو التناول وفى غيره مما ينقل او يحول التحويل وفيما يكال او يوزن الكيل او الوزن ، وتبعه ابن البراج و ابن حمزة (احتج) الاولون بانه لولا ذلك لزم الاشتراك او المجاز وهما على خلاف الاصل (احتج) المصنف فى المختلف بقضاء العرف بذلك والخطاب الشرعى يحمل على الحقيقة العرفية مع عدم الشرعية ، ومارواه معاوية بن وهب فى الصحيح قال سألت ابا عبدالله عليه السلام عن الرجل يبيع المبيع قبل ان يقبضه فقال مالم يكن كيلاً او وزناً فلا تبعه



جديد ليتم القبض ويتم القبض بتسليم البايع له وغيره وله ان يتولى القبض لنفسه كما يتولى الوالد الطرفين فيقبض لولده من نفسه ولنفسه من ولده ويجب التسليم مفرغاً ، فلو كان في الدار متاع وجب نقله، ولو كان في الارض زرع قد بلغ وجب نقله، وكذا يجب نقل العرق المضر كالذرة والحجارة المدفونة المضرّة وعلى البايع تسوية الارض ولو احتاجت الى هدم شيء هدم، وعلى البايع الارش ويصح القبض قبل نقد الثمن وبعده باختيار البايع وبغير اختياره واجرة الكيال ووزان المتاع وعادته وبايع الامتعة على البايع واجرة ماقد الثمن ووزانه ومشتري الامتعة ناقلاًها على المشتري ولا اجرة للمتبرع وان اجاز المالك ولا يتولاهما الواحد بل له اجرة ما يبيعه على الأمر بالبيع وما يشتره على الأمر بالشراء ، ولو هلك المتاع في يد الدلال من غير تفريط فلا ضمان ويضمن لو فرط ويقدم قوله مع اليمين وعدم البيّنة في عدم التفريط ، وفي القيمة لو ثبت التفريط بالاقرار او البيّنة .

## المطلب الثاني في حكمه ووجوبه

حكم القبض انتقال الضمان الى المشتري والتسلط على التصرف مطلقاً على رأى للذهبي

حتى تكيله او تزنه الا ان توليه الذي قام عليه (١) . فجعل ابو عبد الله عليه السلام الكيل او الوزن هو القبض للاجماع على تسويغ بيع الطعام بعد قبضه ، وما رواه عقبة بن خالد عن الصادق عليه السلام في رجل اشترى متاعاً ولم يقبضه فقال آتيك غداً ان شاء الله ففسق المتاع من مال من يكون؟ قال من مال صاحب المتاع الذي هو في بيته حتى يقبض المتاع و يخرج من بيته فاذا اخرج من بيته فالمتاع ضامن لحقته حتى يرد ماله اليه (٢) فعلى زوال الضمان بالنقل فهو القبض ، و الاقرب عندي اختيار المصنف وهو التفصيل .

قال دام ظله : والتسلط على التصرف مطلقاً على رأى (الى قوله) (٣)

(١) تل ١٧ خبر ١١ من ابواب احكام العقود .

(٢) تل ١٠ خبر ١ من ابواب الخيار

(٣) هكذا في الاصل

عن بيع مالم يقبض خصوصاً الطعام ، والاقوى الكراهية وله بيع ما انتقل اليه بغير بيع قبل قبضه كالمراث والصداق وعوض الخلع ، ولو احوال من له عليه طعام من سلم بقبضه على من له عليه مثله من سلم فالاقوى الكراهية (وعلى التحريم) يبطل لانه قبضه عوضاً عن ماله قبل ان يقبضه صاحبه وكذا لو دفع اليه مالا وامره بشراء طعام له لم يصح الشراء ولا يتعين له بالقبض ، اما لو قال اشتر به طعاماً واقبضه لي ثم اقبضه لنفسك صح الشراء ، وفي القبض قولان ، ولو كان المالك او المحال به قرضاً صح ، وكذا

### والاقوى الكراهية .

اقول: هذا قول المفيد والشيخ في النهاية ، ومنع في المبسوط من بيع الطعام قبل القبض ، وجوز في غير الطعام ، ومنع ابن ابي عقيل من بيع مايكالا او يوزن قبل قبضه ، واختار ابن البراج في المذهب قول الشيخ في المبسوط وفي الكامل قوله في النهاية ، وقال سائر يجوز بيع الدين قبل قبضه فيبيع الذهب والفضة منه بالعروض وابن حمزة منع من بيع الطعام قبل القبض مطلقا الا ان يكون سلفاً فانه منع من بيعه قبل قبضه الا من المسلف اليه (لنا) الاصل وعموم الاية (احتج) المانعون بما رواه معاوية بن وهب في الصحيح قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يبيع المبيع قبل ان يقبضه فقال مالم يكن كيل او وزن فلا تبعه حتى تكيله او تزنه الا ان توليه الذي قام عليه (١) (والجواب) الحمل على الكراهية .

قال دام ظله : ولو احوال من له عليه طعام من سلم يقبضه على من له عليه مثله من سلم فالاقوى الكراهية .

اقول: هذا ينني على ان الاجالة هل هي معاوضة او استيفاء فان قلنا بالاول فهل المعاوضة على مال السلم قبل قبضه حرام او مكروه وقد تقدم .

قال دام ظله : اما لو قال اشتر به طعاما واقبضه لي ثم اقبضه لنفسك صح الشراء ، وفي القبض قولان

اقول: قال الشيخ في المبسوط لا يجوز قبضه لانه لا يجوز ان يكون وكيلا لغيره في قبض حق نفسه من نفسه وتبعه ابن البراج وقيل يجوز لانه قد وكله في الاقباض وهو



يصح بيعه على من هو عليه ، و لمالك الوديعة والقراض ومال الشركة البيع في يد المستودع والعامل والشريك ، وكذا كل امانته في يد الغير كالمرتن والوكيل ولو باع ماورثه صح الا ان يكون الميت قد اشتراه ولم يقبضه فخلاف ؛ وكذا الاشكال في الاصداق وشبهه ، ولو قبض احد المتبايعين فباع ما قبضه ثم تلفت الاخرى قبل القبض بطل الاول وعلى البايع الثاني قيمة ما باعه والاطلاق يقتضى تسليم الثمن والمثمن ، فان امتنعا اجبرا ويجبر احدهما لو امتنع سواء كان الثمن عيناً او ديناً ، ولو اشترط احدهما تأخير ما عليه صح وكذا يصح لو اشترط البايع سكنى الدار سنة او الر كوب مدة ، واذا تلف المبيع قبل قبضه فهو من ضمان البايع وينفسخ العقد واتلاف المشتري قبض و اتلاف الاجنبى لا يوجب الانفساخ على الاقوى ، نعم يثبت للمشتري الخيار واتلاف البايع كاتلاف الاجنبى على الاقوى .

اختيار المصنف في المختلف وهو الاقوى عندي .

قال دام ظله : ولو باع ماورثه صح الا ان يكون الميت قد اشتراه ولم يقبضه فخلاف .

اقول: تقرير الخلاف مامر .

قال دام ظله : وكذا الاشكال في الاصداق وشبهه .

اقول: اذا صدقها ما اشتراه قبل قبضه فباعته احتمل الوجهين من حيث انه مبيع لم يقبض وقد جرى عليه بيع ثان ومن حيث انه لم تبع ما اشترته و بالاصداق ملكته ملكاً تاماً ومالك بالاصداق لا يشترط في بيعه القبض وهو الاقوى عندي .

قال دام ظله : واتلاف الاجنبى لا يوجب الانفساخ على الاقوى .

اقول: وجه القوة التمسك بمقتضى العقد و تعلق الضمان بالجاني للمالك و هو المشتري ويحتمل الفسخ لاطلاق النص والاول اقوى .

قال دام ظله : واتلاف البايع كاتلاف الاجنبى على الاقوى .

اقول: التوجيه كما تقدم و يحتمل هنا الفسخ على تقدير عدمه هناك لمساواة مباشرة الاتلاف الامساك حتى يتلف وعموم المساواة ممنوع وخصوصها لا يفيد الاقوى

ولو تعيب بجناية اجنبى فـللمشترى الفسخ ومطالبة الجانى بالارش ، والاقوى ان جناية البايع كذلك ولو كان بآفة سماوية فـللمشترى الخيار بين الرد والارش على اشكال ولو تلف احد العبدین (المبيعين - خـل) انفسخ البيع فيه وسقط قسطه من الثمن وكذا كل جملة تلف بعضها وله قسط من الثمن ولو لم يكن له قسط من الثمن كقطع يد العبد فـللمشترى الرد و فى الارش نظرو السقف من الدار كاحد العبدین لا كالوصف ولو اشترى بدينار فدفعه فزاد زيادة لا يكون الاغطاً او تعمداً فالزيادة فى يد البايع امانة وهى للمشترى فى الدينار مشاعة و لو ادعى المشترى النقصان قدم قوله مع اليمين وعدم البينة ان لم يكن حضر الكيل او الوزن و الا فالقول قول البايع مع يمينه بخلاف ما لو ادعى اقباض الجميع و لو اسلفه طعاماً بالعراق لم -

عندى ما هو الاقوى عند المصنف .

**قال دام ظله : ولو تعيب بجناية اجنبى فـللمشترى الفسخ ومطالبة الجانى بالارش ، والاقوى ان جناية البايع كذلك**

**اقول :** وجه القوة انه جنى على مال غيره فيضمنه بالارش ، وقال الشيخ ليس له الارش بل الرد او الامساك مجاناً لانه عيب حدث قبل القبض و بعد البيع و قد تقدم البحث فيه .

**قال دام ظله : ولو كان بآفة سماوية فـللمشترى الخيار بين الرد والارش على اشكال .**

**اقول :** الاشكال قد تقدم فى حدوث العيب قبل القبض .

**قال دام ظله : ولو لم يكن له قسط من الثمن كقطع يد العبد فـللمشترى الرد و فى الارش نظرو .**

**اقول :** وجه النظر الخلاف بين الاصحاب فى ضمان الارش لو حدث فى المبيع عيب قبل القبض وقد تقدم وهما الارش اظهر وهو الاقوى عندى لان المبيع هو مجموع بدن العبد وقد نقص بعض عينه بخلاف نقصان الصفة .

**قال دام ظله : ولو اسلفه طعاماً بالعراق لم يجب الدفع فى غيره فان طالبه**



يجب الدفع في غيره فان طالبه بالقيمة لم يجز على رأى لانه بيع الطعام قبل قبضه ولو كان قرضاً جاز اخذ السعر بالعراق ولو كان غصباً فله المثل حيث كان فان تعذر فالقيمة الحاضرة عند الاعواز .

## فروع

( ١ ) النماء قبل القبض اذا تجدد بعد العقد للمشتري فان تلف الاصل قبل القبض بطل البيع ولا ثمن على المشتري وله النماء فان تلف النماء من غير تقريظ لم يضمن البايع ( ب ) لو امتزج المبيع بغيره قبل القبض تخير المشتري بين الفسخ و الشركة ( ج ) لو غصب قبل القبض و امكن استعادته بسرعة لم يتخير المشتري والا تخيرو في لزوم البايع بالاجرة عن مدة الغصب نظرو لومنه البايع عن التسليم ثم سلم فعليه اجرة مدة المنع .

## الفصل الثالث في الشرط

عقد البيع قابل للشروط التي لاتنافيه ، وهي ( اما ) ان يقتضيه العقد كالتسليم وخيار المجلس و التقابض وخيار الحيوان فوجود هذه الشروط كعدمها ( و اما ) ان لا يقتضيه العقد فاما ان يتعلق بمصلحة المتعاقدين كالاجل والخيار والرهن والضمين

بالقيمة لم يجز على رأى لانه بيع الطعام قبل قبضه .

اقول: هذا قول الشيخ في المبسوط وقيل يجوز واختاره في الخلاف و قد تقدم البحث فيه .

قال دام ظلّه : وفي لزوم البايع بالاجرة عن مدة الغصب نظر .

اقول: منشأه انه ضامن للعين بمجرد اليد فكذا المنافع ولانه نقص دخل على المبيع قبل قبضه فكان مضموناً على البايع كارش العيب على الاقوى و الاصل عدم الضمان ولانه مع عدم الغصب لم تكن مضمونة على البايع والغصب ليس من فعله نعم لو طالب المشتري بالتسليم فممنع ضمن المنافع سواء غصبها غاصب او لا ويمنع لزوم ضمان المنافع لضمان العين كالعارية المضمونة ويمكن الفرق بافراهما بالاباحة بغير عوض لكنه كلام على المستند .

والشهادة وصفة مقصودة في السلعة كالصياغة و الكتابة و هو جازن اجماعاً و اما ان لايتعلق (فاما) ان لا ينافي مقتضى العقد كاشتراط منفعة البايع كخياطة الثوب او صياغة الفضة او اشتراط عقد في عقد كأن يبيعه بشرط ان يشتري منه او يبيعه شيئاً آخر او يزوجه او يسلفه او يقرضه او يستقرض منه او يوجره او يستأجر منه او يشترط ما بنى على التغليب والسراية كشرط عتق العبد فهذه الشروط كلها سائغة ( و اما ) ان ينافي مقتضى العقد كما لو شرط ان لا يبيعه اولا يعتقه اولا يبطاً او لا يهب او ان غصبه غاصب رجع عليه بالتمن او ان يعتقه ، والولاء للبايع فهذه الشروط باطلة و الضابط ان كل ما ينافي المشروع او يؤدي الى جهالة الثمن او المثلث فانه باطل ، و الاقوى بطلان البيع ايضاً . ويجوز اشتراط ما يدخل تحت القدرة من منافع البايع دون غيره كجعل الزرع سنبلاً و البسر تمرأ ، ولو شرط التبقية صح ولو شرط الكتابة او التدبير صح ولو شرط ان لا يخساره لم يصح .

## فروع

(١) لو شرطاً اجلاً يعلمان عدمهما قبله كما لو شرطاً تأخير الثمن الف سنة او الانتفاع بالمبيع كذلك فالاقرب الصحة على اشكال ، ولو شرطاً اجلاً مجهولاً بطل البيع لاشتماله على جهالة في احد العوضين (ب) الاقرب وجوب تعيين الرهن المشروط اما بالوصف او المشاهدة وتعيين الكفيل اما بالاسم والنسب او المشاهدة او الوصف

قال: الفصل الثالث في الشرط - والاقوى بطلان البيع ايضاً .

أقول : البحث في هذه المسئلة يأتي .

قال دام ظله : ولو شرطاً اجلاً يعلمان عدمهما قبله كما لو شرطاً تأخير الثمن الف سنة او الانتفاع بالمبيع كذلك فالاقرب الصحة على اشكال .

أقول : ينشأ من عدم الانتفاع المنافي للمقصود من صحة البيع (ومن) اطلاق

الاصحاب جواز الاجل المضبوط والمنشأ تعارض العمومين والاقوى عندى البطلان .

قال دام ظله : الاقرب وجوب تعيين الرهن المشروط اما بالوصف

او المشاهدة و تعيين الكفيل اما بالاسم والنسب او المشاهدة او الوصف



كرجل موثرقة ولا يفتقر الى تعيين الشهود بل الضابط العدالة ، فلو عينهم فالأقرب تعينهم ، وهل يشترط مغايرة الرهن للمبيع نظر ؛ نعم يشترط المغايرة في البيع فلو قال بعثك هذا بشرط ان تبيني اياه لم يصح ولو شرط ان يبيع فلاناً صح ولو اخل المشتري بالرهن او الكفيل تخير البايع فان اجاز فلا خيار للمشتري و لو امتنع الشاهدان اللذان عينا من التحمل تخير البايع ايضاً ولو هلك الرهن او تعيب قبل القبض او وجد به عيباً قديماً تخير البايع ايضاً ولو تعيب بعد القبض فلا خيار ( ج ) لو

### كرجل موثرقة .

اقول: وجه القرب انه كلما يصح اشتراط رهنه يصح رهنه بالضرورة ويلزمه قولنا كلما لا يصح رهنه لا يصح اشتراط رهنه والمجهول لا يصح رهنه وكذا القول في الكفيل ولنهيه عنه عن الغرر (١) وهذا غرر (ويحتمل) الصحة ويتخير الراهن في تعيينه للاصل (ويحتمل) انصراف الاطلاق الى كفيل و رهن يقومان بالمال لانه الغرض والاقوى عندي عدم صحة المجهول .

### قال دام ظله : فلو عينهم فالأقرب تعينهم .

اقول: وجه القرب العمل بمقتضى الشرط السائغ وتعلق الغرض بالتعيين غالباً (ويحتمل) عدمه لان المقصود في الاشهاد اثبات الحق عند الجحود ومناطه العدالة لا الشخص المعين والاقوى عندي ما هو الأقرب عند المصنف .

### قال دام ظله : وهل يشترط مغايرة الرهن للمبيع نظر .

اقول: ذهب الشيخ في المبسوط الى الاشتراط وتبعه ابن ادريس ووجهه انه لولاه لدارلان لزوم تصرفات المشتري معلولة للزوم البيع فلو كانت علة فيه دارولانه قبل تمام البيع لم يملك فكأنه شرط رهن ماسمملكه (ويحتمل) عدمه لان الرهن مشروط بمطلق الملك وهو هنا حاصل له بمجرد وقوعه فيلزم ولا استبعاد في كون المعلول علة لصفة علته ولانه ليس تبعاً بشرط بل هو بيع وشرط .

(١) لم يمتنع على النهي عن الفرر مطلقاً في كتب الفريقين وانما الوارد النهي عن بيع

الفرر نعم في غير موضع من الخلاف التمسك بنهيه (ص) عن الفرر مطلقاً وتبعه المناخرون.

باعه العبد بشرط العتق مطلقا او عن المشتري صح والاقرب انه حق للبايع لالله تعالى  
 فله المطالبة به ، ولو امتنع المشتري تخير البايع في الفسخ والامضاء لاجبار المشتري ،  
 فان تعيبت او احبلها المشتري اعتق واجزأه لبقاء الرق ، وان استعمله او اخذ من  
 كسبه فهو له ، ولو مات او تعيب بما يوجب العتق رجع البايع بما نقضه شرط العتق  
 يقال كم قيمته لو بيع مطلقا وبشرط العتق فيرجع بالنسبة من الثمن وله الفسخ  
 فيطالب بالقيمة ، وفي اعتبارها اشكال .

قال دام ظله : ولو باعه العبد بشرط العتق مطلقا او عن المشتري صح  
 والاقرب انه حق للبايع لالله تعالى فله المطالبة به .

اقول : وجه القرب انه ثبت باشرطه وتعلق غرضه به ومساهمته في الثمن  
 بسببه (ويحتمل) ان يكون لله لانه كالمستلزم بالنذر في حقهما ولهذا لا يسقط بالاسقاط  
 ولو اعمل طالب به الحاكم ولانه عدم جميع الاملاك والحقوق فلا يكون حقا لغير الله  
 ولا نه لا يحصل به ملك ولا حق ولا يزول به عنه واجب فلا تعلق له به والاقوى عندي  
 انه حق للبايع والله فلا يسقط بالاسقاط .

قال دام ظله : وله الفسخ فيطالب بالقيمة وفي اعتبارها اشكال (١)

اقول : الاشكال في موضعين :

(١) انه يحتمل اعتبارها وقت التلف لانه قبله انما كان يجب رد العين وانما وجب القيمة  
 بعد التلف ويحتمل الاعلى لانه وقت الزيادة ثبت له انه ان فسخ رد العين او قيمتها (ب)  
 هل يجب عليه قيمة عبد وجب عتقه او قيمة عبد سليمان عن هذا النقص (يحتمل) الاول  
 لانه المقبوض والمبيع (ويحتمل) الثاني لانه شرط لم يستعقب حكمه فلم يكن به اعتبار

(١) في سختين من الكتاب بمد قوله اشكال هكذا :

اقول هذا فرع على ان العتق حق للبايع وتقريره انه لم يحصل ما شرط فكان له الفسخ  
 فاذا فسخ وقد تلفت العين او تعيبت فله القيمة وفي اعتبارها احتمالات ثلاثة (١) وقت قبضه لانه  
 وقت دخوله في ضمان المشتري (ب) وقت التلف لانه قبله انما كان يجب رد العين وانما وجبت  
 القيمة بعد التلف (ج) اعلى القيم لانه وقت الزيادة ثبت له انه ان فسخ رد العين او قيمتها (ويضعف)  
 بان يده ليس كيد الفاسد .



وفي التنكيل اشكال ، ولو باعه او وقفه او كاتبه تخير البايع بين الفسخ والامضاء ، و اذا اعتق المشتري فالولاء له ولو شرطه البايع لم يصح ( د ) لو شرط ان الامة حامل او الدابة كذلك صح اما لو باع الدابة وحملها او الجارية وحبلها بطل لانه كما لا يصح بيعه منفرداً كذا لا يصح جزء من المقصود ويصح تابعاً ( هـ ) لو باعه متساوي الاجزاء على انه قدر معين فزاد فالزيادة للبائع ولا خيار للمشتري ولو نقص تخير المشتري بين الفسخ والامضاء بقدر حصته من الثمن ولو كان مختلف الاجزاء فنقص تخير المشتري بين الفسخ والامضاء بقدر حصته من الثمن على لانه لو لم يحصل به العتق و كان مصاحباً للمالك دائماً شرعاً لم يكن موجباً لنقص المالية قطعاً .

#### قال دامظله: وفي التنكيل اشكال .

**اقول:** منشأ حصول المشروط ومن انصراف الاطلاق الى السبب المباح ولانه كلما يجزى عن العتق المطلق المشروط صح اشتراطه بالتعيين بطريق الاولوية و يلزمه قولنا كلما لم يصح اشتراطه بالتعيين فلا يجزى عن العتق المطلق المشروط وهذا لا يصح اشتراطه بالتعيين فلا يجزى عن العتق المطلق المشروط وهو المطلوب ولانه لو ذكره صريحاً لم يصح الشرط فاذا لم يذكره اولي ان لا يدخل في الشرط والاقوى عدم الاجزاء فيعتق وللبايع الفسخ والرجوع بالقيمة .

**قال دام ظله:** ولو كان مختلف الاجزاء فنقص تخير المشتري بين الفسخ والامضاء بقدر حصته من الثمن على راي .

**اقول:** هذا مذهب الاكثر و قال الشيخ في المبسوط يتخير بين الفسخ والامضاء بجميع الثمن وتبعه ابن البراج (احتج) الاولون بان نقصان القدر ليس باقل من نقصان الصفة التي يعد فقدها عيباً ( احتج ) الشيخ بانه جعل الثمن كله مقابل هذه العين الموجودة و كون كذا بقدرها او لا بقدرها من صفاتها وليس ذلك عيباً لانه ليس بخروج عن المجرى الطبيعي بل هو صفة كمال فاذا فقدت كان له الفسخ او الامضاء بالجميع كما لو اشترى عبداً على انه كاتب فخرج غير كاتب و كساير التدليسات وهو الاصح عندي

رأى ، ولو كان للبايع ارض بجنب تلك الارض لم يكن للمشتري الاخذ منها على رأى ، ولو زاد احتمال البطلان والصحة فالزيادة للبايع وله جملة الثمن ويتخير المشتري لان كون العين المعينة الشخصية بعدها قد مرعين صفة كمال لها بل بالنسبة الى ما بعدها انقص منه وهذا كعرض قائم بها وليس بجزء .

قال دام ظلّه : ولو كان للبايع ارض بجنب تلك الارض لم يكن للمشتري الاخذ منها على رأى .

اقول: هذا مذهب الاكثر واختره ابن ادریس وقال الشيخ في النهاية له الاخذ بقدر الناقص لما رواه عمر بن حنظلة عن الصادق عليه السلام في رجل باع ارضاً على انها عشرة اجربة فاشترى المشتري منه بحدوده ونقد الثمن ووقع صفقة البيع وافتراقاً فلما مسح الارض فاذا هي خمسة اجربة قال ان شاء استرجع فضل ماله واخذ الارض وان شاء رد المبيع واخذ ماله كله الا ان يكون الى جنب تلك الارض له ايضاً ارضون فليوفه ويكون البيع لازماً وعليه الوفاء بتمام البيع وان لم يكن له في ذلك المكان غير الذي باع فان شاء المشتري اخذ الارض واسترجع فضل ماله وان شاء اخذ الارض ورد ماله كله (١) قال المصنف وفي طريق هذه الرواية من لا يحضرني الان حاله .

قال دام ظلّه : ولو زاد احتمال البطلان والصحة فالزيادة للبايع .

اقول: قال الشيخ في المبسوط لو باعه على انها عشرة اجربة فظهرت احدى عشرة جريباً فيه وجهان ( احدهما ) يكون للبايع الخيار بين الفسخ و بين الاجازة بجميع الثمن وهو الاظهر (والثاني) ان البيع باطل لانه لا يجبر على ذلك؛ و قال ابن ادریس للمشتري الخيار بين الرد واسترجاع الثمن و بين امساك المبيع ويكون شريكاً للبايع ثم قال ولي في هذه المسئلة نظر وتأمل، وقال ابن البراج يكون للبايع الخيار بين امضاء البيع بجميع الثمن و بين الفسخ (ووجه البطلان) ان المبيع مجموع العين بشرط كونها عشرة وهما متضادان فكانه شرط شرطاً فاسداً (ووجه) الصحة ان فيه شركة للبايع وهي عيب فلا يبطل .

(١) تل ب ١٤ خبر ١ من ابواب الخيار .



حينئذ للتعب بالشركة فان دفع البايع الجميع سقط خياره ، و الاقرب ان للبايع الخيار في طرف الزيادة بين الفسخ والامضاء في الجميع في متساوي الاجزاء او مختلفها وللمشترى الخيار في طرف النقصان فيهما بين الفسخ والامضاء في الجميع ، ولو باعه عشرة اذرع من هنالى هناك صح ولو قال من هنا الى حيث ينتهي الذرع لم يصح لعدم العلم بالمنتهى ، ولو قال بعثك نصيبى من هذه الدار ولا يعلمانه او بعثك

قال دام ظله : و الاقرب ان للبايع الخيار في طرف الزيادة بين الفسخ والامضاء في الجميع في متساوي الاجزاء او مختلفها وللمشترى الخيار في طرف النقصان فيهما بين الفسخ والامضاء في الجميع .

اقول: هنا مسألتان ( ١ ) الزيادة ذهب الشيخ الى ان الزيادة في المختلف الاجزاء للبايع وفي المتفق للمشترى ( ووجه ) اختيار المصنف ان المبيع هو جميع هذه العين الشخصية سواء كانت مختلفة او متفقة فاذا صح البيع كان الجميع للمشترى وكونها بقدرها مقدار ازيد من مرات المشترطة صفة كمال باع البايع على عدمها فكان له الفسخ (وعلى القول) بكون الزيادة للبايع لم يكن له خيار لانه رضى بكون الثمن مقابل الجميع فاذا كان مقابلا للبعض كان اولى وزيادة في الملك والتصرف بالشركة بتغيره وفعله (وقيل) له الخيار للتضرر بالشركة ، والاقوى ان للبايع الخيار في الفسخ والامضاء بجميع الثمن وليس له شيء في المبيع (ب) النقصان ( فنقول ) ذهب الشيخ في المبسوط الى انه يتخير المشتري بين اخذ الناقص بجميع الثمن وبين الفسخ في المختلف ويتخير في المتفق بين الاخذ بحصته من الثمن وبين الفسخ والفرق بينهما انه قد فات من المختلف ما لا يقسط له من الثمن لاستحالة تقسيط الثمن في المختلف على الاجزاء والالقيم هنا لعدمه وعدم مماثلته فاستحال تقومه فاستحال ثبوت قسط لهامنه فقواتها كقوات صفة كمال لا يعد قوامها عيباً فهو بمنزلة التديس والمماثل بتقسيط الثمن على اجزائه والحق رجوع هذه المسائل الى ان المقدار وصف والمبيع العين فاذا شرط ستقامن الوصف ولم يحصل يتخير من فاته صفة الكمال

نصف داري مما يلي دارك لم يصح لعدم العلم بالمنتهى (و) كل شرط يقتضى تجهيل احدالعوضين فان البيع يبطل به وما لا يقتضيه لكنه فاسدان الاقوى بطلان البيع ولا يحصل به ملك للمشتري سواء اتصل به قبض او لا ولا يتخذ تصرف المشتري فيه بيع او هبة او غيرهما وعليه رده مع نمائه المتصل والمنفصل واجرة مثله وارش نقصه وقيمه لوتلف يوم تلفه (ويحتمل) اعلى القيم ولو وطئها لم يحد وعليه المهر وارش البكارة و الولد حر وعلى ابيه قيمته يوم سقوطه حياً ولا شيء لو سقط ميتاً وارش ما نقص بالولادة ولو باع المشتري فاسداً لم يصح ولما لکه اخذه من الثاني ويرجع على الاول بالثمن مع جهله فان تلف في يد الثاني تخير البايع في الرجوع فان زادت القيمة على الثمن ورجع المالك على الثاني لم يرجع بالفضل على الاول لاستقرار التلف في يده وان رجع على الاول رجح بالفضل على الثاني ولو زاد في يد المشتري الاول ثم نقص في

**قال دام ظلّه: و كل شرط يقتضى تجهيل احدالعوضين فان البيع يبطل به وما لا يقتضيه لكنه فاسد فان الاقوى بطلان البيع .**

**اقول:** قال الشيخ يبطل الشرط دون البيع لانه بيع وشرط اذ لو كان البيع معلقاً على الشرط كان باطلاً وقيل يبطل البيع لانعدام المشروط بعدم شرطه لعدم استلزام الشرط المشروط في الوجود فلو لم يستلزم عدمه لجاز كون كل شيء شرطاً لغيره و هو محال (و التحقيق) ان هذه الشروط شروط بالمجاز لانها تابعة للعقد والعقد سبب فيها فلا يعقل كونها شرطاً له والادار بل هي صفات للبيع تختلف الاغراض باختلافها ولا يعد فقدها عيباً ثم قال الشيخ وابن الجنيد وابن البراج بطلانها لا يستلزم بطلان البيع ولا يوجب فقدها ارشاً وقال شيخنا دام ظلّه ان التراضي انما وقع على هذا الوجه فلا يلزم غيره .

**قال دام ظلّه: و قيمته لو تلف يوم تلفه و يحتمل اعلى القيم .**

**اقول:** وجه الاول ان تقدير القيمة وقت وجوبها وهو يوم التلف اذ قبله يجب العين (ووجه) الثاني ضمانه بالتبض فاشبه الغصب .

**قال دام ظلّه: ولو زاد في يد المشتري الاول ثم نقص في يده الى ما كان**



يده ثم رجع الى ما كان احتمال رجوع المالك عليه بتلك الزيادة لانها زيادة في عين مضمونة وعدمه لدخوله على انتفاء العوض في مقابلة الزيادة فحينئذ ان تلف بتفريطه ضمن والافلا ولواتلف البايع فاسداً الثمن ثم افلس رجع في العين وللمشترى اسوة الغرماء (ز) لو قال بع عبدك من فلان على ان على "خمس مائة قباعه بهذا الشرط بطل لوجوب الثمن باجمعه على المشتري فليس له ان يملك العين والثمن على غيره بخلاف اعتق عبدك وعلى "خمس مائة او طلق امرئك وعلى "مائة لانه عوض في مقابلة فك ولو كان على وجه الضمان صح البيع والشرط (ح) يجوز ان يجمع بين شيئين مختلفين فمازاد في عقد كبيع وسلف او اجارة وبيع او نكاح وبيع او اجارة ويقسط العوض على قيمة المبيع واجرة المثل و مهر المثل من غير حصر على اشكال ولو كان احد الايعاض مؤجلاً قسط عليه كذلك ويجوز بيع السمن بظروفه وان يقول بعثك هذا الزيت بظروفه كل رطل بدرهم .

### الفصل الرابع في الاختلاف

اطلاق العقد يقتضى نقد البلد فان تعدد فالغالب فان تساوت النقود افتقر الى التعيين لفظاً فان ابهماه بطل و كذا الوزن و لو اختلفا في قدر ما عيناه او وصفه

(احتمل) رجوع المالك عليه بتلك الزيادة لانها زيادة في عين مضمونة (وعدمه) لدخوله على انتفاء العوض في مقابلة الزيادة .

اقول: هذا غنى عن الشرح فان منع كبرى الاول اجيب بانها مقبوضة بقبض

العين اذ هو قبض العين على انه مال كها و مالك منافعها وهو مستعقب للضمان .

قال دام ظله : ويقسط العوض على قيمة المبيع واجرة الدمثل ومهر

المثل من غير حصر على اشكال .

اقول: ينشأ من اطلاق الاصحاب و كونه قيمة البضع ومن عدم استحقاق الزائد

على السنة وانما يقسط على ما يستحق .

### الفصل الرابع في الاختلاف

قال دام ظله : ولو اختلفا في قدر ما عيناه او وصفه (الى قوله) او يمينا

بعد اتفاقهما على ذكره في العقد ولا بينة فالقول قول البايع مع يمينه ان كانت السلعة قائمة (وقيل) ان كانت في يده وقول المشتري مع يمينه ان كانت تالفة (وقيل) ان كانت في يده (يحتمل) تقديم قول المشتري لانه منكر (ويحتمل) التحالف و بطلان البيع فيحتمل استحباب (استحقاق-خ) تقديم البايع في الاحلاف لعود الملك اليه فجانبه اقوى (و المشتري) لانه منكر الزيادة و التساوى لان كلا منهما مدع ومدعى عليه فان البايع يدعى الزيادة و ينكر تملك المبيع بدونها و المشتري بالعكس فيقرع ثم يحتمل ان يحلف كل منهما يميناً واحدة جامعة بين النفي و الاثبات فيقول البايع ما بعت بعشرة بل بعشرين ويقول المشتري ما اشتريت بعشرين بل بعشرة (او يميناً) على النفي فان نكل احدهما بعد يمين صاحبه الجامعة بين النفي و الاثبات قضى عليه و بعد المتفرقة بالنفي يعاد عليه يمين الاثبات فان نكل فهو كما على النفي فان نكل احدهما (الى آخر المسئلة).

اقول: الاول قول الشيخ في النهاية والمبسوط والخلاف وابن البراج والثاني قول ابن الجنيد قال وللمشتري الخيار في امضاء البيع وقال ابو الصلاح يلزم كلا منهما ما قرّبه وحلف على ما انكره وفسخ البيع اولى والصحيح عندي هو التحالف لان كلا منهما مدع ومنكر (احتج) الشيخ بما رواه احمد بن محمد بن ابي نصر عن رجل عن الصادق عليه السلام في الرجل يبيع الشيء فيقول المشتري هو بكذا وكذا باقل مما قال البايع قال القول قول البايع اذا كان الشيء قائماً بعينه (١) واعلم ان ابن ادريس اختار اولاً قول الشيخ ثم نقل عن ابن الجنيد و ابي الصلاح تقديم قول من السلعة في يده وقواه (ووجه) احتمال ان يحلف كلا منهما اليمين الجامعة من حيث ان اليمين محظورة وقد نهى عن تكرارها لقوله تعالى **ولا تجعلوا الله عرضة لايمانكم** (٢) ويخص الجميع بواحدة ومن حيث ان اليمين انما هي حال نكول المنكر ولان اليمين المثبتة للدعوى قاطعة وهذه ليست قاطعة .

(١) تلذّب ١٢ خبر ١ من ابواب احكام العقود وفيه عن بعض اصحابه بدل (عن رجل) وفيه القول قول البايع مع يمينه اذا الخ وكذا في التهذيب باب العقود خبر - ٢٦ .  
(٢) البقرة - ٢٢٣ .



لو تحالفاً لان يكون المرود عليه عن يمين الرد كحلف صاحبه و لو كان المبيع تالفاً وجبت القيمة عند التحالف يوم التلف (ويحتمل) يوم القبض ، ولو تلف بعضه او تعيب او كاتبه المشتري اورهنه او ابق او آجره رجع بقيمة التالف وارش العيب وقيمة المكاتب و المرهون والابق و المستأجر وللبايع استرجاع المستأجر لكنه يترك عند المستأجر مدة الاجارة و الاجرة المسماة للمشتري وعليه اجرة المثل للبايع و لو زالت الموانع بان عاد الابق او فك الرهن او بطلت الكتابة بعد دفع القيمة فالاقرب عودمك البايع الى العين فيسترد المشتري القيمة و النماء المنفصل للمشتري على اشكال ، ولو اختلفا في تأخير الثمن و تعجيله اوفى قدر الاجل اوفى

**قال دامظله : ولو كان المبيع تالفاً وجبت القيمة عندالتحالف يوم التلف ويحتمل يوم القبض .**

**اقول :** وجه الاول انه وقت وجوبها ووجه الثاني انه وقت دخول المبيع في ضمانه .  
**قال دام ظله :** ولو زالت الموانع بان عاد الابق او فك الرهن او بطلت الكتابة بعد دفع القيمة فالاقرب عودمك البايع الى العين فيسترد المشتري القيمة  
**اقول :** وجه القرب ان القيمة انما اخذت للحيلولة لامعاوضة لاشراطها بعقد وليس (ويحتمل) ضعيفاً عدمه لان العين قبل رجوعها لم تخرج عن الملكية فهو اما للبايع وهو محال والالزم احدا الامرين اما ملك العوض و المعوض او عدم ملك هذا العوض بل جواز التصرف و كلاهما محال وليس لغيرهما فهي للمشتري على حدمك البايع العوض وهو المطلوب فانه لم يعهد في الشرع انقطاع الملك بغير عقد ناقلا في مواضع معدودة ليس هذا منها .

**قال دامظله : والنماء المنفصل للمشتري على اشكال .**

**اقول :** النماء ثلاثة اقسام (ا) المتجدد قبل التحالف وفيه الاشكال (من) حيث ان التحالف يفسخ البيع من الاصل والنماء تابع (ومن) حيث انه قدنما على ملكه و الفسخ متجدد (ب) بعد التحالف وقبل اداء القيمة للبايع قطعاً (ج) المتجدد بعد اخذ القيمة وقبل الوجدان وهو مبني على ما مر .

اشترط رهن من البايع على الدرك اوضمين عنه او فى المبيع فقال بعتك ثوباً فقال بل ثوبين ولا بينة قدم قول البايع مع اليمين . ولو قال بعتك العبد بمأة فقال بل الجارية تحالفا وبطل البيع ، و لو قال بعتك بعبد فقال بل بحراو قال فسخت قبل التفريق وانكر الاخر قدم قول مدعى الصحة مع اليمين واختلاف الورثة كالمعتادين .

## فروع

(١) لو قلنا بالتحالف فاختلفا فى قيمة السلعة التالفة رجعا الى قيمة مثلها موصوفاً بصفاتهما فان اختلفا فى الصفة قدم قول المشتري مع يمينه (ب) لو تقايلا المبيع اورد بعيب بعد قبض الثمن ثم اختلفا فى قدر الثمن قدم قول البايع مع يمينه لانه منكر لما يدعيه المشتري بعد الفسخ (ج) لو قال بعتك واناصبى احتمل تقديم قول مدعى الصحة مع يمينه و تقديم قول البايع لاصالة البقاء ولو قال كنت مجنوناً ولم يعلم سبقه قدم قول المشتري مع يمينه والافكالى (د) لو قال وهبت منى فقال بل بعته بالف احتمل ان يحلف كل منهما على نفي ما يدعى الاخر و يرد الى المالك و تقديم قول مدعى الهبة مع اليمين (هـ) لو قال البايع رددت الى العبد المؤجل ثمنه فقال بل

قال دام ظلد : لو قال بعتك واناصبى احتمل تقديم قول مدعى الصحة مع يمينه و تقديم قول البايع لاصالة البقاء .

اقول: وجه الاول اطلاق الاصحاب تقديم قول مدعى الصحة اذا اختلفا فيها ولانه اقر بالبيع فلا يلتفت الى انكاره .

قال دام ظلده: لو قال وهبت منى فقال بل بعته بالف احتمل ان يحلف كل منهما على نفي ما يدعى الاخر و يرد الى المالك و تقديم قول مدعى الهبة مع اليمين .

اقول: وجه الاول ان كلا منهما مدع ومنكر ووجه الثانى تصديق المالك على نقلها الى ملك مدعى الهبة و قد ادعى وجوب مال فى ذمته والاصل عدمه و الاقوى تقديم قول المالك لان الاصل ان ملك المسلم الحر المحترم لا ينقل عنه الا برضاه وقوله .



المعجل مع اتفاق الثمنين جنساً وقدراً فالقول قول البايع مع اليمين  
ومع اختلافهما يتحالفان ويبطل البيع

### خاتمة

الاقالة فسخ لبيع في حق المتعاقدين وغيرهما وشرطها عدم الزيادة  
والنقصان في الثمن فتبطل بدونه ويرجع كل عوض الى مالكه  
ان كان موجوداً او مثله او قيمته على التفصيل مع عدمه  
ولا يثبت بها شفعة ولا تسقط اجرة الدلال بها على  
البيع وتصح في الكل والبعض والسلم وغيره  
ولو اختلفا في قيمة التالف فالقول قول  
من ينكر الزيادة مع اليمين

تم الجزء الاول بحمد الله

وانتظروا للجزء الثاني (حسب ما جزيناه) من كتاب الدين انشاء الله تعالى

## فهرس مافى هذا الجزء

العنوان	رقم الصفحة	العنوان	رقم الصفحة
الحيض	٥٠	حديث فى التفقه	٤
احكامه	٥٥	الباعث على طبع الايضاح	٤
(التفاس)	٥٧	« كلمة حول الفقهاء »	٤
احكام الاموات	»	فى شرح خطبة القواعد	٢
كيفية غسلهم	٥٩	( كتاب الطهارة )	١٠
التكفين	٦٠	فى اسبابها	١١
كيفيته	٦١	فى آداب الخلوة	١٣
(الصلوة عليه)	٦٢	(المياه)	١٥
اللواحق	٦٥	المضاف والاسآار	١٧
التيمم	٦٦	المستعمل	١٨
ما يتيمم به	٦٧	تطهير المياه	١٩
احكام التيمم	٦٩	احكام المياه	٢٢
كتاب الصلوة		النجاسات	٢٦
مقدماتها	٧٣	احكامها	٢٩
اوقاتها	»	الآنية	٣٢
القبلة	٧٦	الوضوء	٣٤
المستقبل له	٧٧	مندوباته	٣٩
المستقبل	٨٠	غسل الجنابة	٤٤
اللباس	٨٢	احكام الجنب	٤٧



العنوان	رقم الصفحة	العنوان	رقم الصفحة
صلوة النذر	١٣١	ستر العورة	٨٤
النوافل	١٣٦	المكان	٨٦
التوابع	١٣٩	المساجد	٩١
ما يوجب التلافي	١٤٠	ما يسجد عليه	٩٣
مالا يحكم له	١٤١	الاذان والاقامة	٩٤
ما يوجب الاحتياط	٤	المؤذن	٤
القضاء	١٤٥	كيفية الاذان	٩٥
احكام القضاء	١٤٦	احكام الاذان	٩٧
الجماعة	١٤٨	افعال الصلوة وتروكها	٤
احكامها	١٥١	النية	١٠١
صلوة الخوف	١٥٥	تكبيره الاحرام	١٠٦
صلوة السفر	١٥٨	القرائة	١٠٧
الشرائط	١٦١	الركوع	١١٢
احكام صلوة السفر	١٦٣	السجود	١١٣
كتاب الزكاة		التشهد	١١٤
زكاة المال	١٦٦	التروك	١١٦
الشرائط الخاصة	١٧٢	باقى الصلوات	
الغلات	١٧٥	الجمعة	١١٨
التقدين	٤	المكلف بالجمعة	١٢٤
المحل	١٧٦	ما هيته	١٢٥
الاشناق	١٧٩	صلوة العيدين	١٢٦
صفة الفريضة	٤	احكامها	١٢٧
		صلوة الكسوف	١٢٩

العنوان	رقم الصفحة	العنوان	رقم الصفحة
اقسام الصوم	٢٤٥	نصاب التقدين	١٨٠
شهر رمضان	٢٤٩	نصاب الغلات	١٨١
الاعتكاف	٢٥٢	ما يستحب فيه الزكوة	١٨٤
شرائطه	٢٥٤	باقي الانواع	١٩٠
احكامه	٢٥٧	المستحق	١٩٣
(كتاب الحج)		كيفية الاخراج	١٩٩
حقيقة الحج	٢٥٩	المخرج	٢٠٢
اشهر الحج	٢٦١	النية	٢٠٤
شرائط الحج	٢٦٤	بقايا مباحث الباب	٢٠٦
شرائط نذر الحج	٢٧٥	(زكوة النطرة)	٢٠٩
شرائط النيابة	٢٧٧	وقتها	٢١٢
احرام العمرة	٢٨٣	الواجب منها	٢١٣
احكام الاحرام	٢٨٨	(كتاب الخمس)	٢١٥
ترك الاحرام	٢٩١	الشرائط	٢١٦
(الطواف)	٢٩٧	في مستحقه	٢١٧
سنه	٢٩٩	(الانقال)	٢١٩
احكامه	٣٠٠	(كتاب الصوم)	
(السعى)	٣٠٢	في ماهيته ونيته	٢١٩
(التقصير)	٣٠٣	الامساك	٢٢٤
(احرام الحج)	٣٠٥	ما يوجب الافطار	٢٢٦
نزول منى	٣٠٦	ما يجب بالافطار	٢٢٩
الوقوف بعرفة	٤	قضاء الصوم	٢٣٢
الوقوف بالمشعر	٣٠٨	وقت الامساك	٢٣٤



العنوان	رقم الصفحة	العنوان	رقم الصفحة
عقد الجزية	٣٨٠	مناسك منى	٣٠٩
احكام البغاة	٣٩٦	صفات الهدى	٣١٢
(الامر بالمعروف)	٣٩٧	هدى القران والاضحية	٣١٣
(كتاب المتاجر)		مكان اراقة الدماء	٣١٤
اقسامها	٤٠١	(الحلق والتقصير)	٤
الآداب	٤١١	(زيارة البيت)	٣١٦
البيع	٤١٢	(العودالى منى)	٣١٧
المتعاقدان	٤١٣	الرجوع الى مكة والمدينة	٣١٨
العوضان	٤٢٥	باقى المناسك	٣٢٠
( انواع المبيع )		(العمره)	٣٢١
الحيوان	٤٣٤	(الحصر والصد)	٣٢٢
احكامه	٤٣٦	(كفارات الاحرام)	
(بيع الثمار)	٤٤٥	الصيد	٣٢٩
احكامه	٤٤٧	الاستمتاع بالنساء	٣٤٥
(الصرف)	٤٥١	باقى المحظورات	٣٤٨
(انواع البيع)	٤٥٥	(كتاب الجهاد)	
(النقد والنسيه)	٤	من يجب عليه	٣٥٢
(السلف)	٤٥٧	من يجب قتاله	٣٥٣
احكامه	٤٦٧	كيفية القتال	٣٥٤
( المرابح و احكامها )	٤٧١	الاغتنام	٣٦٤
( الربا )	٤٧٤	تقسيم الغنيمه	٣٧٢
احكامه	٤٧٧	اللواحق	٣٧٤
لزوم البيع		ترك القتال	٣٧٧
خيار المجلس	٤٨٠		

العنوان	رقم الصفحة	العنوان	رقم الصفحة
احكامه	٤٩٢	خيار الحيوان	٤٨٣
خيار التدليس	٤٩٦	خيار الغبن	٤٨٤
اللواحق	٤٩٧	خيار التأخير	٤٨٥
احكام العقد	٥٠٠	خيار الرؤية	٤
التسليم	٥٠٦	احكام الخيار	٤٨٦
حكم القبض	٥٠٧	خيار الشرط	٤
حكم الشرط	٥١١	خيار العيب	٤٩١
في الاختلاف	٥١٩		











PRINCETON  
UNIVERSITY  
LIBRARY

Princeton University Library



32101 047106347